رُوحُ القَدِيرِ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ

مَعَ

قَوَاعِدُ التَّفْسِيرِ

هذا الكتاب

- وُضِعَت فيه بين يدي القارئ أصولا وقواعد في علم التفسير مبوّبا ومفصّلا.
- نُظِمَتْ فيه ما انتشر من المهمّات مع الاختصار في الكتاب والتفصيل في التعليق.
- جُمِعَتْ فيه ما لابدّ حفظه وضبطه من القواعد والأصول لطلبة علوم التفسير والمفسّرين.
- ضُبِطَ متنه نقطا وشكلا، ليؤمن من الالتباس، فإنّ تعجيم المكتوب: يمنع من استعجامه، وتشكيله: يمنع من إشكاله.

التاليف

لأبي القاسم محمّد إلياس بن عبد الله الهنتغري الغجراتي

المدرس بمدرسة دعوة الإيمان مانيك فورتكولي، نوساري



إدارة الصديق ڈابھیل گجرات

طَبْعة مزِيْدَة منقَّحَة

رَوْحُ القَدِيْر فِيْ أُصُوْلِ التَّفْسِيْر

مَعَ

قَوَاعِد التَّفْسِيْر

هٰذا الكتاب

- وُضِعَت فيه بَين يَدي القَارئ أُصُول وقَواعِد فِيْ عِلْم التَّفْسِيْر مُبَوَّبا ومُفَصَّلا.
- نُظمَتْ فيْه ما انتَشرتْ مِن المِهمَّات معَ الاختِصَار في الكتَاب، والتَّفصِيلِ فِيْ التَّعلِيْق.
- جُمِعَتْ فيهِ مَالابُدَّ مِنْ حفْظِه وضَبطِه مِن القَواعِد والأُصُوْل للطَّلبَة والمُفسِّرِيْن.
- ضُبِط مَتنُه نَقْطا وشَكْلا، ليُؤمَن مِنَ الالتِباس؛ فإنَّ تَعْجِيْمَ المَكتُوْب: يَمنَع مِن استِعْجَامِه، وتَشكِيْلَه: يمْنَع مِن إشْكالِه.

لأبي القاسِم محمَّد إليَاس بن عَبْد الله الهِمَّتْنَغَرِي الغُجراتي

المدرس بمدرسة دعوة الإيمان مانيك فورتكولي، نوساري

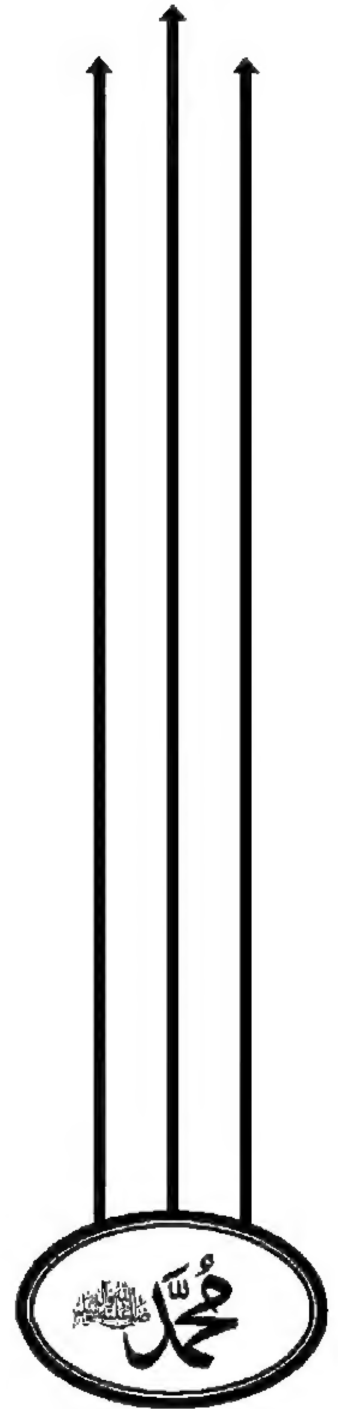
إعادة النظر

المُفْتِيْ سِراج أحمَد النَّدويْ المَظاهِري

المدرس بمدرسة هداية الإسلام عالي بور، نوساري

الناشر

إدارة الصديق دابيل، غجرات، الهند



الكتاب: .... رَوْح القَدِيْر فِيْ أُصُوْل التَّفْسِيْر

عدد الصفحات: ٢٧٦

سنة الطباعة الأولى: ١٤٤٠هـ/٢٠١٨ء

سنة الطباعة الثانية: ١٤٤٢هـ/٢٠٢١ء

الناشر

إدارة الصديق دابيل، غجرات (الهند)

الجوال: 19190 99133/86188 99048

البريد الإلكتروني:

idaratussiddiq@gmail.com

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْم

تَقْرِيْظ

العَالِم الرَّبَّانِيّ المُدَقِّق المَاهِر فِي العُلُوْم العَقْلِيَّة والنَّقْلِيَّة

الشَّيْخ مُحَمَّد يُوْنُس التَّاجْفُوْرِي

(زاده الله شرفا وكرامة، وأدام الله علينا ظلّه)

القُرْآن الكَرِيْم مُعجِزَة مِنَ المُعجِزَات، أَنْزَله الله تَعالىٰ عَلىٰ عَبْده وَلَمْ يَجْعَل لَه عِوَجا؛ وَالعُلُوْم الَّتِي تتَعَلّق بِه مِنْ حَيْث نُزُوْلُه وَتَرْتِيْبه وَجَمْعه وَكِتَابَته وَقِراءَاته وَإعْجَازه وَإعْرَابه وَرَسْمه وَغَرِيْبه وَغَيْرُ ذٰلِك مِنْ عُلُوْم التَّفسِيْر تُعْرَف بـ"عُلُوْم القُرْآن".

وَمِنْ عُلُوْم القُرْآن: عِلْم أُصُوْل التَّفسِيْر الذِيْ نَال اعْتنَاءًا بَالغًا وَاهتِمَامًا زَائِدا مِنْ قِبَل المُحقِّقِيْن وَالبَاحِثِيْن، وَلَم يَدّخِرُوا جُهْدًا فِي حلّ مَسَائل هٰذَا الفَنّ الشَّرِيْف عَبْر العُصُوْر؛ وَلٰكِن المَنهَج الدِّرَاسي الحَالِي مَازَال يَقتَضِي مِنَ الأَوْسَاط العِلمِيَّة أَنْ تُقدِّم إِلَيْهَا كِتَابا وَجِيْزا جَامعًا يَملَأُ الفَرَاغ المُتوَاجِد فِي هٰذَا المَوضُوْع، وَيَكُوْن سَائِغا سَهْلا لِهُوَاة هٰذَا الفَنّ الشَّرِيْف.

فَالكِتَاب الَّذِي بَيْن أَيْدِيْنَا مَا أَسْمَاه المُؤَلِّف بـ"رَوْحُ القَدِيْر فِي أُصُوْل التَّفسِيْر": يَستَطِيْع أَنْ يَّملَأ الفَرَاغ، جَمَعَه وَسجَّلَه وَدبَّجَه تِلمِيْذي النَّجِيْب المَولوِي مُحَمَّد إِلْيَاس -حَفظَه الله تَعَالىٰ وَرَعَاه- المُولَع بالفُنُون الجَمِيْلَة؛ وَكَانَ لَه صِلَة خَاصّة عَميْقَة جِدّا بِالكُتُب الفَنيَّة، فَإِنَّه يَقوْم عَلىٰ تَسهِيْل الكُتُب وَتَحقِيْقهَا وَإبرَازهَا فِيْ ثِيَاب قَشِيْبَة؛ وَاليَوْم لَه مَكانَة مَرمُوْقَة بَيْن صُفُوْف المُصنِّفِيْن وَالمُؤَلِّفِيْن وَيُشَار إِلَيْه بِالبَنَان.

أَلقَيْتُ نَظرَة سَرِيْعة عَامّة عَلى الكِتَاب فَوجَدْت المُصنِّف يَجْمَع الأَطْرَاف

المَبثُوْثة فِي أُمَّهَات الكُتُب المُصَنّفَة فِي أُصُوْل التَّفسِيْر مُبَوّبا وَمُفَصّلا، فَأَصْبَح هٰذَا الكِتَاب خِدْمة مُمَيّزَة جَديْدَة مَادَّة وَأُسْلوْبا، وَهٰذَا الكِتَاب تُحفَة عِلمِيَّة حَديْثَة إلىٰ مَكْتبَات العَالَم العِلْميَّة.

وَبِالأخِيْر أقدِّم لِتلمِيْذي المُتقَدّم جَزِيْل الشُّكْر وَالتَّقدِيْر وَالامْتِنَان، وَأرْجُو الله تَعالىٰ: أنْ يتَقَبّل جُهْد عَبْده الضَّعيْف بِقبُوْل حَسَن؛ وَأنَا شَخصِيّا أتَمَنّىٰ: أنْ يَّكُوْن مَقبُوْلا فِي الأوْسَاط العِلمِيَّة المَعنَوِيّة!.

٥/ ربيع الثاني ١٤٤٠هـ

١٣/دسمبر ٢٠١٨ء

مُحَمَّد يُونُس التَّاجْفُورِي
الخَادِم بقِسْم الحَديْث الشَّرِيْف
بـ"جَامعَة إمْدَاد العُلُوْم وَدَالي"

بسم الله الرحمن الرحيم

تَقْرِيْظ

العَالِم النِّحْرِيْر والفَقِيْه النَّبِيْل المُفْتِي

خَالد سَيْف الله الرَّحْمَاني

رَئِيْس المَعْهَد الإسْلامي، حَيْدَر آبَاد، الهِنْد؛ صَاحِب التَّصَانِيْف

(زاده الله شرفا وكرامة، وأدام الله علينا ظلَّه)

إنَّ فَنّ التَّفسِيْر هُو عُنصُر هَامّ فِي الدِّراسَات الإسْلامِيَّة، وَهٰذِه هِي حَقِيْقَة أنّ فَنّ أُصُوْل الحَدِيْث وَفَنّ أُصُوْل الفِقْه قَد تَمّ التَّرْكِيْز عَليْهِما أكْثَر مِن أُصُوْل التَّفسِيْر، وَلَم يهْتَم بتألِيف أُصُوْل التَّفسِيْر الأُصُولِيُّون اهْتمَاما بَالغًا؛ وَمنْ أسْبَاب ذٰلِكَ: أنّ طَرِيْقَة الاسْتنْبَاط وَالأخْذ مِن القُرْآن الكَرِيْم -الَّتِي هِي أكْبَر جُزْء مِن أُصُوْل التَّفسِيْر- طَرِيقَة تشْتَمل عَليْها الأُصُوْل الفِقهِيّة شمُولاً كَاملاً؛ بَلْ لَو أُلْقِي عَليْها نَظر عَمِيْق يُرى: أنَّ أُصُوْل الفِقْه هِيَ أهَمّ الأجْزَاء مِن أُصُوْل التَّفسِيْر.

وَمَع ذٰلِك قَد أُلِّف كَثِيْر مِن البَاحِثِيْن كُتُبا جَليْلَة مُستَقلَّة حَوْل عُلوْم التَّفسِيْر، بَعضهَا بِالإيْجَاز، وَبَعضهَا بِالتَّفصِيْل؛ وَلٰكِن هٰذَا مِن الحَقِيْقَة أيْضًا: أنَّها لَم تُؤلَّف مِن حَيْث المُقرَّرَات الدِّراسِيّة؛ فَمسَّت الحَاجَة إلى: تَألِيْف كِتَاب مُوجَز جَامِع يشْمَلُ جَمِيْع المَباحِث بِالإيْجَاز بَدلا مِن التَّفصِيْل، وَبالانْتخَاب بَدلا مِن الاسْتِيْعَاب؛ يحْمِلُ مَعهَا قَواعِد فِقهِيَّة مهِمّة وَالمُصطَلحَات الدِّراسِيّة لِلطلَّاب الدَّارسِيْن فِي الكُلّيَّات الإسْلامِيّة المُنتَشرَة فِي أنْحَاء العَالَم.

فَجَزى الله الأخ الصَالِح أبَا القَاسِم الهِمَّت نَغرِي الغُجرَاتي (مُدرِّس العُلُوْم الإسْلامِيَّة بِمدْرَسة دَعوَة الإيْمَان، الوَاقعَة بِتكُوْلي، غُجرَات الجَنوبِيّة) بِأنه قَام بِتألِيْف

كِتَاب مُسمّى "رَوْحُ القَدِيْر فِي أُصُوْل التَّفسِيْر": بِأسلُوْب فَائِق لَائِق لِلتشْجيْع؛ قَدْ قَدَّم بحْثا مُوجزًا، وَلٰكِن شَاملاً حَوْل العَناوِين التَّاليَة:

الجُزء الأوّل فِي: تَدوِيْن القُرْآن الكَرِيْم، وَمَآخِذ التَّفْسِيْر، وَمَناهِج التَّفسِيْر، وَالعُلوْم الخَمسَة الَّتِيْ يشْتَمِلُ عَليْها القُرْآن الكَرِيْم، وَالبُحُوْث المَرْبُوْطَة بِبَلاغَة القُرْآن وَمَعانِيه، وَأسْبَاب نُزوْل القُرْآن، وَالنَّسْخ فِي الآيَات القُرآنِيّة، وَأسْبَاب اخْتِلاف الأقْوَال فِي التَّفسِيْر، وَبَيَان إعْجَاز القُرْآن، وَنَقْله إلى اللُّغَات المُختَلفَة، وَأسْبَاب اخْتِلاف القِراءَات المُتوَاتِرَة.

وَالجُزء الثَّانِي مِنْ هٰذَا التَّألِيْف يُحِيْط القَواعِد المُهمَّة حَوْل التَّفسِيْر الملَخّصَة مِن نُصُوْص الشَّيْخ حَامِد بْن عُثمَان السَّبْت وَالشَّيْخ صَالِح بْن مُحَمَّد فَوزَان؛ وَأخِيرًا ذَكَر مُحْتوَيَات كُتب التَّفسِيْر وَمَصادِر أصُوْل التَّفسيْر.

فَهٰذا الكِتَاب كِتَاب نَافِع مِن حَيْث المقَرّرَات الدِّراسِيَّة، لَو اهْتَمّ بِتدرِيْسه قَبْل تَرجَمَة القُرْآن بِاللُّغَات المُختلِفة السَّائدَة فِي هٰذَا الزّمَان، وَقَبْل دِراسَة التَّفسِيْر المُسَمى بـ"جَلالَين" لَكَان النَّفع أوْقَع فِي النُّفوْس، وَأزيَد تَأثِيْرًا عَليْهَا.

أخِيْرا أدْعو الله: أنْ يقْبلَ سَعيه، وَيبَارك فِي عِلْمه وَعَمَله، وَيَكوْن الكِتَاب نَافِعا لِطلَّاب العُلُوْم النَّبويَّة؛ وَالله هُو الموَفّق وَالمُستَعَان.

٢١/محرم الحرام ١٤٤٠هـ

٢/اكتوبر ٢٠١٨ء

خَالد سَيْف الله الرَّحمَانِي

رَئِيس المعْهَد الإسْلَامِي، حَيدَر آبَاد، الهِنْد

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

تَقْرِيْظ

العَالِم الجَلِيْل والفَقِيْه النَّبِيْل المُفْتي

محمَّد شُعَيْب الله خَان المِفْتَاحي

مُدِير الجَامِعَة الاسْلامية مَسِيْح العُلوْم، بنْجلُوْر، الهِنْد؛ صَاحِب التَّصَانِيْف

(زاده الله شرفا وكرامة، وأدام الله علينا ظلَّه)

الحَمْدُ للهِ ربّ العَالَمِين والصَّلاة والسَّلامُ على أشْرَف الأنبياءِ والمُرسَلِين، وعَلى آله، وَصَحْبِه أجْمَعِيْنَ؛ أمّا بَعدُ: فلايخفى عَلى أحَدٍ: أنّ القُرآن الكَريْم هُو دُسْتُور الحَياة لِكافَّة النَّاس مِن الخَالِق العَلَّام، وَهُو قانونُ الهِدَاية لِلخَواصّ وَالعَوَام؛ لِذلِك كَان القُرآن الكَريْم هُو مَوضَعُ العِنايَة الكُبْرى مِنَ السَّلَف والخَلَف في كُلّ زَمان مِن الأزْمنَة إلى يَومِنَا هٰذا مِن غَير انقِطَاع وَانفِصالٍ.

وَهٰذه العِنايةُ -الَّتي لانعرفُ لهَا نَظيرًا- قَد ظهرتْ في أشْكالٍ مُختلفَةٍ، ونَواحِيه مُتعَدّدةٍ، فَتارةً ترْجعُ إلى ألْفَاظه الفَصيحَة، وَتارةً إلى أسْلوْبه البَديْع، وَتَارةً إلى اعْجازه الخَاصّ، وَتارةً إلى رَسمه المُمتَاز، وَتارةً إلى تَفسِيْرِه الهادئ، إلى غَيْرِ ذٰلِك.

وَقَد سَلكَ العُلماءُ في سَبيْل هٰذِه العِنايَة كُلَّ نَاحيةٍ مِن هٰذِه النَّواحِي يَبْحَثُون وَيَتألَّفون، حَتّٰى أنّهم دَرَسُوا وحَقَّقُوا كُلَّ شَيْء يَتَعلقُ بِالقُرآن الكَريْم، وَنتجَتْ هٰذِه العِنَايةُ بِشكْل ثَروةٍ علمِيةٍ لاتزَال مَفْخَرةً لَنا، وَزخَرت بِها المَكتبةُ الاسْلاميةُ مِن تُراثِ سَلَفِنا الكِرام وعُلمَائِنا الأعْلَام.

وَمِنْ مَظاهِرِ هٰذِهِ العِنَايَةِ كِتَاب: "رَوْحُ القَدِيْر فِي أصُوْل التَّفسِيْر" لمُؤلِّفه

الشَّيْخ أَبِي القَاسم إِلْيَاس الهِمَّتْنَجْري -حَفظَه الله تَعَالى- (الأَسْتاذ بِمدرَسة دَعوَة الإيْمَان، بِـ:تَكوْلى)، وَمُسَوَّدَةُ هٰذا الكِتَاب بَيْن يَديَّ الآن.

وَهُو كتابٌ يَبْحَثُ أَوّلُهُ عمّا يحْتَاج إِلَيْه طَالب عُلوْم القُرْآن مِن مَباحِث مَآخِذ التَّفسيْر، وَمنَاهِج أَهْل التَّفسيْر، وَكَيفِيةِ تَدوِيْن التَّفسيْر، إِلى غَيْر ذلِك مِن المَباحِث القَيِّمة؛ وَيَبحَثُ آخرُه عَن الأُصُوْل وَالقَوَاعد الَّتي لَابُدَّ لِلمُفَسِّر أَنْ يسْتخْدِمَها فِي مَجال التَّفسيْر؛ ليَقعَ تَفسيْرُه عَلى مَنهَج السَّلَف الصَّالح، وَلا يَكوْن اتّجَاهُه في التَّفسيْر مَايُفضِيْه إِلى الابْتدَاع وَالاخْترَاع، وَيُبْعِدُه عَن المَنهج الَّذيْ سَلكَه سَلفُنَا الصَّالح، وَلكَي يَكوْنَ في تَفسيْره عَلى بَصيْرةٍ وَهُدًى حِينَمَا يُفَسِّرُ القُرآنَ الكَريْم؛ وَهٰذا هُو المَقْصُود بِوضْع هٰذَا الكِتَاب عِنْد المُؤلِّف الفَاضِل البَارِع، حَفظَه الله تَعَالى.

وَقَد نَظرتُ فِي هٰذَا الكِتَاب وَتَصَفّحْتُه مِن مَواضعَ مُتعدِّدةٍ مُختلِفةٍ، ووَجَدتُّه -بِحَمد الله تَعَالى- كِتَابًا جَامعًا لِلأَشْتَات، وَحَاوِيًا عَلى الأَطْرَاف، وَحَافلًا بِالفَوائِد؛ وَأَرجُو: أَنّه يَكوْن لِطالِب عُلوْم القُرْآن مُفيْدًا نَافعًا، وَيَسُدّ حَاجَات الدّارِسِيْن وَالبَاحِثِيْنَ والمُعَلِّمِين والمُتَعَلِّمِين.

وأَنَا أُبَارك لِلشَّيخ المُؤلِّف هٰذِه الخِدمَة الجَليْلَة، وَأَشْكرُ لَه بِصمِيْم الفُؤاد، وأَدْعُو اللهَ: أَن يَتَقبَّلَه، ويَنفَعَ به، ويُثِيْبَه خيرَ الجَزاءِ علىٰ هٰذا العَمَل الجَليْل النَّافع المُبارَك؛ وَهُو المُسْتَعانُ والمُجِيْبُ.

تحريرًا في ٢٣/ محرم الحرام، ١٤٤٠هـ

الموافق:٤ أكتوبر، ٢٠١٨ م

خَادم العِلْم والعُلمَاء

مُحمَّد شُعيْب الله خَان المِفتَاحي

مُديْر الجَامعَة الاسْلامِيّة مَسيْح العُلوْم،

بَنجلُور، الهِنْد

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

التَّصْدِيْر

الحَمْد لله ربِّ العَالمِيْن، والعَاقِبَة لِلْمتَّقِيْن؛ والصَّلاة والسَّلامُ علىٰ الصَّادِق الأمِيْن، وعَلىٰ آلِه وأصْحَابِه أجْمَعِيْن، وعَلىٰ مَن تَبِعَهُمْ بِإحْسَانٍ إلىٰ يَوْم الدِّيْن؛ أشْهَد أنْ لا إلٰهَ إلاَّ الله، وأشهَد أنّ محَمَّدا عَبْده ورسُوْله.

أمَّا بَعْدُ فَإنَّ مِنْ أعْظَمِ النِّعَم الَّتِيْ مَنَّ اللهُ بِهَا عَلَيْنَا -أمَّةِ الإسْلام- نِعْمَةَ القُرْآنِ الكَرِيْم الَّذِيْ بِهِ اصْطفىٰ هٰذِهِ الأمَّةَ، قَالَ تَعَالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتٰبَ الَّذِيْنَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الفاطر: ٣٢]؛ وَبِهِ شَرَّفَ هٰذِهِ الأمَّةَ قَالَ تَعَالىٰ: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتٰبًا فِيْهِ ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠]، أيْ: شَرَفُكُمْ.

وَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: أبْشِرُوْا، فَإنَّ هٰذَا القُرْآنَ طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ، وَطَرَفُهُ بِأيْدِيْكُمْ؛ فَتَمَسَّكُوْا بِهِ، فَإنَّكُمْ لَنْ تَهْلِكُوْا وَلَنْ تَضِلُّوْا بَعْدَهُ أبَدًا. [الطبراني، البيهقي]؛ مَعَ أنَّ القُرْآنَ هُوَ العِلْمُ حَقِيْقَةً، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُوْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْه: "مَنْ أرَادَ العِلْمَ فَلْيُثَوِّرْ القُرْآن، فَإنَّ فِيْهِ عِلْمَ الأوَّلِيْنَ وَالآخِرِيْنَ". (رَوَاه البَيهَقي في المَدْخَل).

وَقَدْ حَمَا الله تعَالىٰ هٰذَا القُرْآن العَظِيْم مِن التَّغيِيْر وَالتَّبدِيْل والزِّيَادَة والنُّقْصَان حَيْث تَكَفّل بنَفسِه -جَلّ وعَلا- بِحفْظِه، فقَال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحٰفِظُوْنَ﴾ [الحجر: ٩]، ومِنْ حِفْظِهِ حِفْظُ أَلْفَاظِه عَنِ التَّبْدِيْلِ وَالتَّحْرِيْف.

مَكَانَةُ فَنِّ الأُصُوْلِ

وقَال الحسَن البَصْري: "والله مَا أنْزَل الله آيَة إلّا وهُو يحبُّ أنْ تُعلَّم فِيْمَا أُنْزِلَت ومَا أرَاد الله بِهَا"، ولا يُمْكِن الاطِّلاع عَلى مُرَاد الله بغَيْر عُلوْم التَّفْسِيْر، وعُلوْم التَّفسِيْر مِنْ حَيْث الآيَات الْقُرآنِيّة تَنْقَسم إلىٰ قِسْمَين: قِسْم يتَعَلّق بِلفْظ الْقُرْآن الْكرِيْم، وهُوَ التَّفسِيْر اللَّفْظِيّ؛ ومِنْه: مَعْرفَة مُفرَدَات اللُّغَة، وعِلْم الألْفَاظ الْغرِيْبَة، وعِلْم الإعْرَاب

والتَّصرِيْف، وعِلْم الْقرَاءَات المُتَواتِرة والمَشهُوْرة والشَّاذّة؛ وقِسْم يتعَلّق بِمَعَاني القُرْآن المَجِيْد، ومِنْه: عِلْم العَقِيدَة -المُسَمّى بِأصُوْل الدِّيْن-، وعِلْم الفِقْه والاسْتِنْبَاط -المُسَمّى فِيْ زَمَنِنَا بِأصُوْل الفِقْه-، وعِلْم المَعَانِي والْبَيَان المُسَمّى بِعِلْم البَلَاغَة.

مِن المعْلوْم: أنّ المُهِمّ فِي كُلّ فَنّ أنْ يَتعَلّم المَرْء مِنْ أُصُوْله لِيَكوْن عِلْمه مبْنِيًّا عَلىٰ أُسَسٍ قَوِيَّة، ودَعائِم رَاسخَة؛ وقَد قِيْل: "مَنْ حُرِم الأُصُوْل حُرِم الوُصُوْل"؛ فَلزِم أنْ نتعلَّم أُصُوْل التَّفسِير قبْل حصُوْل عِلم التَّفسِير.

اعْلَمْ! أنَّ عِلْم أُصوْل التَّفسِيْر وقوَاعِده كانَ مَوجُوْدًا فِي عَهْد النُّبوَّة، وكَان مِنْ أَهَمّ قَواعِد التَّفسِيْر: "أنّ الْقُرْآن يُفسِّر بَعْضُه بَعْضًا"، و"أنّ السُّنَّة تفسِير الْقُرْآن"، ولذٰلِكَ كانَت الصَّحابَة يَرْجِعُون إلى النَّبِي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ- فِيْمَا يُشْكل عَلَيهِم منَ الْقُرْآن، "وهُمْ يَرجِعُوْن أيْضًا إلىٰ دَلالاتِ اللُّغَة فِي فهْم الْقُرْآن"؛ فَهٰذا الْعِلْم الشَّرِيْف وإنْ كانَ موجُوْدا فِي عَهْد النُّبوّة والصَّحابَة -رضوَان اللهِ عليْهِم أجْمَعِيْن- ولٰكِنَّه لمْ يُدوّن فِي تلْك الْعصُوْر، وإنّما ابتُدِئَ تدْوِيْنه عِنْد الْبَدْء فِي تَدْوِيْن عِلْم أُصُوْل الْفِقْه.

تَارِيْخُ التَّدْوِيْن

وأوّلُ مَن ألّف عِلْم أُصُوْل الفِقْه هُو الْإمَام الشَّافعِيْ -رَحِمَه الله- فِي كِتَابه: الرِّسَالَة، فلمَّا كتَبَ الإِمَام الشَّافعِيُّ ضمَّنه عَدِيْدا مِنْ قوَاعِد التَّفْسِيْر مِن: جِهَة الْبَيان والْعمُوْم والخُصُوْص ونَحْو ذٰلِك مِنْ قوَاعِد التَّفسِيْر؛ وكمَا تُسْتَخرَجُ الأحْكامُ الفِقْهيَّة مِن عِلْم أُصُوْل الْفِقْه كَذٰلك تُسْتخرَج مِنْه الفوَائِد المُتعَلِّقة بِالتَّفسِيْر والحَدِيْث، وفَوائِد بَقِيَّة العُلوْم؛ فَعُلِم بهٰذا التَّفْصِيْل: أنَّ جمِيْع علُوْم الشَّرِيْعَة تسْتَنِد علىٰ قوَاعِد أُصُوْل الفِقْه[1].

---

(١) قَوله: (قوَاعِد أُصُوْل الفِقْه): وعُلِم أيضا: أنّ عِلْم "أُصُوْل الفِقْه" لَيْس عِلْما خَاصًّا بِالْمَسَائل الْعمَلِيّة الْمُسَمَّاة بِعلْم الْفِقْه؛ لأنَّ المرَاد بِالتَّفَقُّه -فِيْ قوْله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]- التَّفقُّهُ فِي الدِّيْن، وهُوَ يَشْمَل الْعقِيْدة والْفِقْه والتَّفسِيْر والحَدِيْث؛ ولذٰلِك قال الْإمَام أبُوْ حنِيْفَة: "الفِقْه هُو مَعْرفَة النَّفس مَا لهَا وما عَليْها"، وهُو يَشْمل الجَمِيْع؛ وقَالت طَائِفَة مِن الحَنفِيَّة وغَيْرهِم: لايَصِحّ أنْ يُسمّٰى هٰذا الْعِلمُ -أيْ: أُصُوْل الْفِقْه المُصْطَلح- أُصُوْلَ الفِقْه؛ بَلْ هُو "عِلْم الأُصُوْل" فقط.

وَبَعْدَ حِيْنٍ احْتَاجَ عُلَمَاءُ التفسِيرِ إِلىٰ تَقرِيْب هٰذِهِ القَواعِدِ فِيْ مُؤَلَّفَات خَاصّة بِهٰذِهِ القَواعِد، فَصارُوْا يذكُرُوْن فِي هٰذا الفَنِّ الأَصْل الرَّاجِح فقَطْ، ولايَذْكرُون إلاَّ قَواعِد مُسَلّمة لَا نَحْتَاج فِيْها إِلىٰ إِستِدْلال وذِكْر أَقْوَال؛ فَسُمِّيت هٰذِه الْمُؤَلّفَات "أُصُوْل التَّفسِيْر".

غَرَضُ التَّأْلِيْف

حِيْن أُسْند إِلَيَّ تَدرِيْس "الفَوْز الكَبِيْر فِي أُصُوْل التَّفسِيْر"، وتَتَبَّعْت كُتُب الأُصُوْل، وجَدْتُ أَنَّ أُصُوْل التَّفسِيْر مُنْتشِرة فِي الكتُب والرَّسائِل؛ ومِن الرَّسَائِل ما تشْتَمِل عَلىٰ أُصُوْل وبَعْض مُهِمَّات الفَنّ بالبَسْط والتَّفصِيْل؛ ولٰكنَّه لَمْ يستوْعِب عَلىٰ المقَاصِد، أوْ لَمْ يرتَّب بِتَرْتِيْب يسْهَل بهَا ضَبْط الأُصُوْل؛ فرَأَيْت: أَنَّ الحَاجَة ماسَّة إِلىٰ تَرتِيْب كتَاب يَجْمَع لهُم قَوَاعِد التَّفسِيْر، ويَخْتصرُ لَهُم الأُصُوْل ليُعينَهُم عَلىٰ تحصِيْل أُصُوْل التَّفسِيْر وقوَاعده؛ فأَرَدْت أَنْ أَجْمَع مَا انْتَشَر مِن المقَاصِد والفوَائِد فِي كُتَيْب يَشْتَمِل عَلىٰ مَا تفرَّق فِيْ غَيْره مِن الأُصُوْل والْقوَاعِد بِتوْفِيْق العَزِيْز العَلَّام، ليَحْصُل به التبحُّر في العلوم والتدبُّر في القرآن.

الملحوظة: كَثِيْرا مَا أَشَرْت إِلَى المآخِذ فِي التَّعْلِيْق عِنْد خِتَام المَضَامِيْن.

ضَرُوْرَة التَّبَحُّرِ فِيْ عُلُوْمِ القُرْآن لِكلِّ مُفَسِّر

قَال صاحِب أُصُوْل التَّفسِيْر وقَواعِده مَا مُلَخّصه: إِنَّ كتَاب الله بَحْرٌ عَمِيْق، وفهْمُه دَقيْق، لايَصِل إِلىٰ فَهْمه إِلَّا مَن تَبحّر فِي العُلُوْم، وتَدَبّر فِي المعَاني، وعَامَل الله بِتقْواه فِي السِّرّ والعَلَن؛ فَمَن لَمْ يَكُنْ له عِلْم وفَهْم وتَقْوىٰ وتَدَبُّرٌ لَمْ يُدْرِك مِنْ لذَّة الْقُرْآن شَيْئا، وأَصْل مَعرفَة معَاني القُرْآن التَّدبُّر والتَّفكُّر.

ولا يَحْصُل فَهْم مَعَاني الْوَحْي حَقيْقَة، ولا يَظْهَر لَه أَسْرَار الْعِلْم مِنْ غَيْب المَعْرفَة وفِيْ قَلْبه بِدْعَة أَوْ إِصْرَار عَلىٰ ذَنْب، أَوْ فِيْ قَلْبه كِبْر أَوْ هَوى، أَوْ حُبُّ الدُّنْيا، أَوْ يَكُوْن غَيْر مُتحقّق الإِيْمَان، أَوْ ضَعِيْف التَّحْقِيْق، أَوْ مُعْتمِدا عَلىٰ قَوْل مُفَسِّر لَيْسَ عنْدَه إِلَّا عِلْمٌ بِظَاهِره، أَوْ يكُوْن راجِعًا إِلىٰ مَعقُوْله؛ فَهٰذِه كُلّها حُجُب ومَوَانِع، بَعْضُها آكد مِنْ بَعْض.

ويسْتَعان عَلى التَّدبُّر بِأَنْ تَكُوْن تِلاوته عَلىٰ معَاني الْكَلَام، وشهَادة وَصْف المُتَكَلّم

مِن: الوعْد بالتَّشويْق، والوَعِيْد بالتَّخوِيْف، والإِنْذار بالتَّشدِيْد؛ فهٰذَا القَارِي أَحْسَنُ النَّاس تِلاوة، وفي مِثْل هٰذَا قَال اللهُ تعَالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ فهٰذَا هُوَ الرَّاسِخ فِي العِلْم، جعَلنا الله مِنْهُم، والله يقُوْل الحَق، وهُو يَهْدِي السَّبِيْل.

مَلْحُوْظَةٌ فِيْ قَوَاعِدِ التَّفْسِيْر

كمَا علِم مِن قبْل: أنَّ عِلْم قواعِد التَّفسِيْر كانتْ موجُوْدَة في عَهْد النُّبُوَّة، وبعْدَ التَّدْوِيْن هيَ مَذكورَة في المخْتَصرَات والمطوَّلات منْتشِرة، فجمَعَها كثيْرٌ مِن الفُحوْل في كتُب القَواعد؛ وأَحسَنُ ممَّن جمَع -عنْدِي- صَاحِبُ كتَاب: "قَواعد التَّفسِير" الشَّيْخُ خالِد بنُ عثْمَان السَّبْت فاعتَمَدتُ علَيْها ونقلتُها منْه معَ الاقْتصَار في القَواعِد والاختِصار في الفَوائِد. فجَزاه الله عنَّا وعنْ جمِيْع المسْتفِدِين أَحسَن الجَزاء.

أَسْأَل اللهَ تَعالىٰ بأَسْمائه الحُسْنىٰ وصِفاتِه العُليَا: أنْ يجعَلَهُ خالِصًا لوجْهِه الْكَرِيْم، وأَنْ ينْفَع بهِ مَن تلَقَّاه بقَلْب سَليْم، ويُوفِّقَنا لمَزِيْدٍ مِن خدْمَة دِيْنِه القَويْم بجَاهِ سَيِّدِ المُرْسَلِيْن ﷺ؛ إنَّ ربِّي قَدِير، وبالإجَابة جَدِير.

التَّدَبُّر فِيْ القُرْآن

واعْلَم! أَنَّ التَّدَبُّر فِي القُرْآن أَمْر عَظِيْم أَمَرَ الله بِهِ عِبَاده، بَلْ ذَمّ مَن تَرَكَه وَتَخَلَّىٰ عَنْه؛ قَالَ الله تَعَالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ، نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ، عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾[1]؛ وَقَالَ تَعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾ أي موعظة، لمن؟ ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[2].

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ

---

(١) قَولُه: (علىٰ قلبك) فالقرآن نزل علىٰ قلب رسول الله ﷺ وما نزل علىٰ أذنه ولا نزل علىٰ لسانه؛ بل إنما نزَل علىٰ قلبه، ليعقله ويفهمه وليتأثر به وينتفع به أعظمَ الانتفاع، ثم يعمل به.

(٢) قَولُه: (لَذِكْرَىٰ) فلن يتذكر بالقرآن إلا من كان له قلب يعقل به القرآن، ويفهم به حتى يستنبط منه الهدايات ويستخرج منه الأحكام والحِلم العبر.

اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[1]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، فَالله أَنْزَل هٰذَا القُرْآن مِنْ أَجَل أَنْ يَّتدبَّر النَّاس فِيْ هٰذَا القُرْآن، وَيحْصُل لَهُمْ بِذٰلِك الذِّكْرَىٰ وَالْمَوعِظَة[2].

وَأَمّا اليَوْم فَنَحْن نَتلُوا القُرْآن مَعَ الهِجْرَان، وَلا نَزُوْرُه إِلَّا غِبًّا، وَأَبنَائُنا يَتلُوْنه تِلاوَةً طَيِّبَة طَرِيَّة؛ وَالعَجَب مِنَّا أَنْ نَّقرأ القُرْآن مِنَ الفَاتِحَة إِلَى النَّاس وَيَمنَعُنا الشَّيْطَان مِنْ تَدبُّر القُرْآن، وَلا نُصرِّف إِلَيْه جُهوْدَنا.

التَّدبّر[3]: هُوَ إِعْمَال العَقْل وَالنَّظر فِيْ كَلَام الله عَزَّ وَجَلّ لِفَهم مُرَاد الله تَعَالَىٰ مِنْ كَلَامه وَاسْتِخْرَاج مَكنُوْنَاته؛ فَعَلَيْنَا: أَنْ نَّستَنبِط الهِدَايَات، وَنَستَخْرِج الأَحْكَام، وَنَعْرِف المَعَانِي، وَنَعلَم مَاذَا يُرِيْد رَبّنَا، وَنَنْظُر فِيْ أَنْفسِنَا، وَنَرى أَيْن نَحْنُ مِنْ كِتَاب رَبّنَا؛ مَع أَنَّه سُبحَانَه وَتَعَالَىٰ قَال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ فَهٰذَا بَحر عَظِيْم أُنْزِل لِيَتَدَبَّر النَّاس فِيْه، وَيَستَنْبِط مِنْه مِنَ الدُّرر وَالفَوَائِد وَالكُنُوْز.

أَمَّا نَحْن فَقَد عَلِمْنا وَتعلَّمنَا مَسَائِل النَّحْو وَالصَّرْف، وَقَوَاعِد الاشْتِقَاق وَاللُّغَة،

---

(١) قَوله: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ) وهاتان الآيتان في مضمون آيات تلوم المنافقين والمعرضين عن الاستجابة للرسول على عدم تدبر القرآن، فلو تدبروا القرآن لَعلموا أنه حق من عند الله، ولو تدبروا القرآن لما ترددوا، ولما شكوا، ولما ارتابوا؛ ولما خوطب به المنافقون فأهل الإيمان أولى بهذا الخطاب.

(٢) قَوله: (لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ) فعلم أن القرآن أنزل من أجل أن يردده المسلم، من أجل أن يفهم خطابه، من أجل أن يعقل معانيه، من أجل أن يدبر في علومه.

(٣) قَوله: (التَّدَبّر): هو التأثر الذي يحصل عند تلاوة الآية مرة بعد مرة، والتدبر: هو بداية التفكر، ونهاية التأثر؛ والتفسير نتيجة من نتائج التدبر، والتدبر: هو الفهم الذي اعطيَه رجل مؤمن، والتدبر: هو مراحل متعددة.

١- التدبر عملية ذات مراحل، تبدأ من المرحلة الأولى التي يفهم الإنسان فيها مبادئ الفهم وبعض الفهم للآية إلى أن يصل ما وراء ذلك من الفهوم والعلوم العظيمة التي تفيض بها هٰذه الآية؛ فأنت عندما تقرأ الآية لأول وهلة تفهم منها شيئا، وعند ما تكررها مرة ثانية تفهم منها شيئا أكثر، وعند ما تكررها للمرة الثالثة تفهم أكثر مما فهمت في المرتين الأولين.

٢- والناس مختلفون في التدبر، فمنهم من يستنبطون عشرات من الفوائد، ومنهم من يفهم فهما أو فهمين؛ وكذٰلك تدبر العالم بعلوم القرآن يفوق تدبر الأمي.

وَأُصُوْل البَيَان وَالمَعَاني وَدُرَر المُحَسِّنَات اللَّفظِيّة وَالمَعْنوِيّة مِنْ عِلْم البَدِيْع، وَضبَطْنا عِلْم الأُصُوْل وَالتوحِيْد، وَألهَانا كَلَام النَّاثِرِيْن وَالنَّاظِمِيْن عَنِ التَّعمُّق فِيْ كَلَام رَبِّ العَالَمِيْن؛ بَلْ قَدْ نَسيْنَا مَا هُوَ الغَرَض مِنْ حُصُوْل هٰذِه العُلُوْم العَرَبِيّة وَالشَّرعِيَّة. وَقَدْ بَذَلنَا جُهُوْدنَا عِنْد تَعَلُّم هٰذِه الفُنُوْن فِي أَقْوَال النَّاظِمِيْن وَالنَّاثِرِيْن، وَنَسِيْنَا أَنَّ القَصْد الأَصْلِيّ مِنْ هٰذِه العُلُوْم هُوَ فَهْم كَلَام رَبِّ العَالَمِيْن. وَفَّقَنَا الله وَإِيَّاكُم التَّعمُّق وَالتَّدَبُّر فِيْ كَلَامه العَظِيْم.

سَامِحُونِيْ أَيُّها الإخْوَة: إِنّ هٰذَا القُرْآن مَا أُنْزِلَ مِنْ أَجَل أَنْ تُزَيَّنَ بِهِ الحَفَلَاتُ، وَمِنْ أَجَل يَتَرَنَّم بِهِ النَّاس، وَمِنْ أَجَل أَنْ يَتَغَنَّوْا بِهِ المَحَارِيْب فَقَطْ؛ إِنَّمَا أُنْزِل لِيُفْهَم وَيُعْمَل بِهِ. اللّٰهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ المُتَدَبِّرِيْن فِي المُعجِزَة الخَالِدَة بِفَضْله العَظِيْم وَمَنِّه العَمِيْم.

ضَرُورَة التَّدَبُّر فِيْ القُرْآن

وَلنِعْم مَا قَالَ محمَّد بشِيْر الإِبْراهِيمي: "تَدَبُّر القُرْآن واتِّبَاعُه هُمَا فَرْقٌ ما بَيْن أَوَّل الأمَّة وآخِرِها، وإنَّه لفَرْق هَائل؛ فعَدَم التَّدبُّر أفقَدَنا العِلْم، وعَدَم الاتِّبَاع أفْقَدَنا العَمَل؛ وإنَّنَا لا نَنْتَعِش مِن هذِه الكَبْوَة إلاَّ بالرُّجُوْع إلى فَهْم القُرْآن واتِّبَاعِه، ولا نُفْلِح حتّٰى نُؤْمِن ونَعْمَلَ الصَّالِحَات"، ﴿فَالَّذِيْنَ آمَنُوْا بِهِ وَعَزَّرُوْهُ وَنَصَرُوْهُ وَاتَّبَعُوا النُّوْر الَّذِيْ أُنْزِل مَعَه، أُوْلٰئِكَ هُمُ المُفْلِحُوْن﴾. [الأعراف: ١٥٧]

والتَّدبُّر: هوَ التَّفكُّر، أيْ: تَحصِيْل المَعْرِفَتَين لتَحْصِيْل مَعْرِفَة ثَالِثَة، بأَنْ يَنْظُر فِي أوَّلِه وآخِرِه؛ ثُمَّ يُعِيْد نَظَره مرَّة بعْد مرَّة؛ أو: هُوَ التَّأَمُّل الَّذِي يَبْلُغُ بِه صَاحِبُهُ مَعْرِفَة الْمُرَاد مِنَ الْمَعَانِيْ.

وَقَالَ ابْن الْقَيِّم:

فَتَدَبَّرْ الْقُرْآنَ إِنْ رُمْتَ الهُدٰى * فَالعِلْمُ تَحْتَ تَدبُّر القُرْآن

وَمِنْ أَسْبَاب المُعِيْنَة عَلَى التَّدَبُّر:

١- تَعْظِيْم كَلَام الله وَحُبُّه، ٢- الإِخْلَاص، ٣- الدُّعَاء، ٤- قِيَام اللَّيْل، ٥- اِخْتِيَار المِقْدَار المُنَاسِب مِنَ الآيَات الَّتِيْ يُمْكِن تَدَبُّرُهَا؛ ٦- التَّدرُّج فِيْ التَّدبُّر، ٧- الاسْتِعَاذَة

بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْم، ٨- القِرَاءَة الصَّحِيْحَة المُفَسَّرَة، ٩- الجَهْر بِالقِرَاءَة وَالتَّغَنِّي بِهَا وَالاسْتِمَاع فِيْهَا، ١٠- تَرْدِيْد الآيَات المَقْرُوْءَة، ١١- الإِكْثَار مِنْ قِرَاءَة القُرْآن، ١٢- القِرَاءَة فِيْ كُتُب التَّفْسِيْر، ١٣- رَبْط القُرْآن بِالوَاقِع.

وَلَنِعْمَ مَا قِيْلَ: إِنَّ مِنْ أَعْظَم وَسَائِل التَّدَبُّر: إِثَارَة الأَسْئِلَة حَوْل الآيَة، بِأَنْ يَّسْتَثِيْر القَارِي أَسْئِلَة مِنْ عِنْدِه حَوْلَ مَا يَقْرَأ، وَيَقِفُ مَعَ الآيَات مُتَسَائِلًا[1].

وَمِنْ مَوَانِع التَّدَبُّر:

١- ضُعْف تَعْظِيْم القُرْآن، ٢- الزَّيْغ وَالانْحِرَاف العَقْدِيُّ، ٣- اتِّبَاع المُتَشَابِه وَتَرْك المُحْكَم مِنْ كِتَاب الله، ٤- القُصُوْر فِيْ فَهْم القُرْآن، ٥- زَعْمُ: أَنَّ القُرْآن لا يَفْهَمُهُ إِلاَّ المُتَخَصِّصُوْنَ، ٦- الوَرَع البَادِر، ٧- المَعْصِيَة، ٨- الكِبْر وَالعُجْب، ٩- ضُعْف الإِيْمَان بِاليَوْم الآخِر، ١٠- ضُعْف اللُّغَة العَرَبِيَّة، ١١- قَصْر الهِمَّة عَلىٰ تَحْقِيْق الحُرُوْف وَالمَخَارِج فِيْ أَثْنَاء التِّلَاوَة دُوْن أَدْنىٰ تَعَلُّقٍ بِالمَعَانِي وَالتَّدَبُّر، ١٢- مَجَالِس اللَّغْو. وسأتي تفصِيْلُه في "تدبُّر القُرْآن"، تحْت ذِكْرِ "خصائص القرآن".

تمَّتْ بعَوْن العزيْز العَلاَّم، فيْما أُنزِل

ليْلَةَ الجُمُعة منْ: ٢٧ رَمَضَان المبارَك، سنة: ١٤٣٨

اللّٰهُمَّ تقبَّلها بقَبولٍ حسَن؛ وأنبِتها نَباتا حسَنا

أبو القاسم محمد إلياس بن عبد الله الغجراتي

---

(١) قَوْلُه: (مُتَسَائِلًا): يعني لماذا قدمت هٰذه السورة علىٰ تلك؟ ولماذا تكررت آية بعينها في سورةٍ مّا أكثر من مرة؟ ولماذا عُبِّر هنا بكذا وعبر في موضع آخر بكذا...؟؛ ويحاوِل الإجابة عن ذٰلك بنفسه قبل أن يسأل العلماء عنها، أو يطالع كتب التفسير؛ فإن ذٰلك مما يُثْرِي ملكة التدبر ويُنَمِّيها، لـ"أن العلم خزائن، ومفتاحه السؤال".

كَيْفَ يُمْكِنُ لَنَا التَّدَبُّر فِيْ كِتَابِه المَجِيْد

١- مَا هُوَ مَوْضوْع هٰذِه السُّوْرَة إِجمَالا، وَمَا هِيَ مِنْ مَقَاصِدهَا.

٢- مَا هُوَ التَّفْسِيْر الإجْمَالِي لِهٰذِه الآيَة.

٣- مَا هُوَ سَبَب النُّزُوْل مِنَ الأَسْبَاب العَامَّة؛ وَهَلْ فِيْهَا تَعْرِيْض يَدُلُّ عَلىٰ سَبَب خَاصّ لِنُزُوْلهَا.

٤- مَا فِيْهَا مِنَ العُلوْم الخَمْسَة المَنْصوْصَة؛ وَمَا فِيْها مِنْ تَذْكِيْر وَعِبَر بِذِكْر آلَاء الله أَوْ بِأَيَّام الله أَوْ بِالمَوْت وَمَا بَعْدَه لِنَتَذَكَّر بِهِ.

٥- هَلْ فِيْهَا مِن مُعْتَقَدَات أَهْل المَذَاهِب البَاطِلَة مِنَ اليَهُوْد وَالنَّصَارىٰ وَالمُشْرِكِيْن وَأَعْمَالِهِمْ، وَبِأَيِّ أَسْلُوْب رَدّ القرآنُ مُعْتَقَدَاتِهِم الوَاهِيَة مِنْ عِلْم الجَدَل.

٦- مَا هِيَ الأَحْكَام الَّتِيْ نَفقَه وَنَسْتَنْبِط مِنْ هٰذِه الآيَة مِنْ عِلْم الأَحْكَام.

٧- مَا مَعَانِي الأَلْفَاظ المُفْرَدَة المُستَعْمَلة فِيْ هٰذِه الآيَة، وَمَا تَحْقِيْقُهَا لُغَة وَصرْفًا وَاشْتِقَاقا؛ وَمَا هِيَ كَيْفِيَّة الدَّلَالَة مِنَ الحقِيْقَة أَو الالْتِزَام.

٨- هَلْ فِيْهَا مِنَ الأَلْفَاظ المُتَرَادِفة أَوِ المُتَقارِبَة، وَهَلْ فِيْها مَا يُعدّ مِنَ الغَرِيْب.

٩- عَرِّف وُجُوْه التَّرَاكِيْب مَعْرِفَة إِجمَالِيَّةً، وَاشْرَح الإِعْرَاب الَّذِيْ يُتوقَّف عَلَيْه تَحدِيْد المَعْنىٰ.

١٠- بَيِّنْ الوُجُوْه البَلاغِيّة مِنَ المَعَانِي وَالبَيَان وَالبَدِيْع، وَمَا فِيْهَا مِنْ: رِعَايَة مُقْتَضَى الحَال المَذْكُوْرة فِي المَعَانِي -بِحَسَب أَبْوَابهَا الثَّمَانِيَة مِنْ أَحْوَال جُزْء الكَلَام وَالجُمْلَة[1] وَالجمَل المُتعَدِّدَة-؛ وَأَسْلُوْب البَيَان مِنَ التَّشْبِيْه وَالاسْتِعَارة وَالمَجَاز وَالكِنَاية؛ وَمَا هِيَ مِنْ صَنَائِع الكَلَام بِحَسَب المُحَسِّنَات البَدِيْعِيَّة.

---

(١) قَوْلُه: (جُزْء الكَلَام وَالجُمْلَة) بين وجوه البلاغة من: رعاية مقتضى الحال المذكورة في علم المعاني بحسب أحوال الأجزاء- من: التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والذكر والحذف- وأحوال الجملة -من الخبر والإنشاء والإطلاق والتقييد والقصر-، وبحسب أحوال الجمل من الوصل والفصل والإيجاز والإطناب والمساواة.

١١- بَيِّنْ مَا فِيْهَا مِنْ إِيْجَازِ الحَذْفِ، وَوَضِّحْ مَا فِيْهَا مِنْ إِيْجَازِ القِصَرِ.

١٢- مَا هِيَ العَلَاقَة بَيْن أَوَّلِ الآيَة وَآخِرِهَا، وَمَا هِيَ المُنَاسَبَة بَيْن مَضمُوْن الآيَة وَبَيْن أَسْمَاءِ الله الحُسْنَىٰ المَذْكُوْرَة فِي الآيَة.

١٣- عَلَى أَيِّ فَاصِلَة تُبْنَى الآيَة.

١٤- مَا هِيَ الخَوَاصّ الَّتِي تَتَعَلَّق بِالنَّظْم، وَيَرْتَفِع بِهَا شَأْن الكَلَام فِيْ هٰذِهِ الآيَة.

١٥- مَا وَجْه التَّكْرَار فِيْمَا جَاءَ مُكَرَّرا مِنَ الأَلْفَاظ وَالآيَات وَالقِصَص.

١٦- أَهِيَ مِنْ قَبِيْل المُحْكَم أَمْ مِنَ المُتَشَابِه.

١٧- هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيْل المَنسُوْخَة الَّتِيْ ذَكَرَهَا السُّيُوْطِي وَالإِمَام المُحَدِّث الدِّهْلَوِيّ.

١٨- مَا تَفْسِيْر هٰذِهِ الآيَة مِنْ قَبِيْل التَّفْسِيْر بِالرِّوَايَة وَبِالدِّرَايَة وَبِالإِشَارَة.

١٩- هَلْ فِيْهَا سَبَب مِنْ أَسْبَاب الصُّعُوْبَة الَّتِيْ لا يَتَيَسَّرُ بِهَا الفَهْم.

٢٠- مَا هِيَ المُنَاسَبَة بَيْن الآيَات أَوِ السُّوَر إِنِ اقْتَضَاهَا النَّظْم وَالسِّيَاق.

٢١- مَا هِيَ المُنَاسَبَة بَيْن مَطْلَع السُّوْرَة وَخَاتِمَتِهَا.

مُقدّمَة الكِتَاب

الحَمْدُ للهِ الذِي أنزَل الكتَاب عَلىٰ عبدِه ليَكوْن للعَالمِيْن نَذِيْرا، والصَّلاة والسَّلام عَلىٰ رسُوْله محمَّد وعَلىٰ آله وصَحْبِه وسَلَّم تَسْلِيْما كثِيْرا؛ أمَّا بعْدُ!

فَهٰذِه فُصُوْل فِيْما يَتعَلَّق بِالتَّفسِيْر، تُعِيْن عَلىٰ فَهْم القُرْآن المَجِيْد؛ ورتَّبتُ هٰذَا الكِتَاب عَلىٰ قِسمَيْن: القِسْم الأوَّل: فِي أُصُوْل التفْسِيْر، وَالثَّانِيْ: فِيْ قَوَاعِد التَّفسِيْر.

مبَاحَث القِسْم الأوَّل

وَهِيَ مُشتَمِلة عَلىٰ مُقَدِّمَة وَسَبْعَة أَبْوَاب وَخَاتِمَة:

البَاب الأوَّل فِيْ المبَادِيَات، البَاب الثَّانِي فِي عُلُوْم القُرْآن، البَاب الثَّالث فِي اخْتِلافِ المُفَسِّرِيْن، البَاب الرَّابع فِي أَسْبَاب الصُعُوْبة، البَاب الخَامِس فِيْ لطَائِف القُرْآن، البَاب السَّادِس فِيْ خَصَائِص القُرْآن، البَابُ السَّابعُ فِي تدْوِينِ القُرْآنِ وَمرَاحِلِه.

البَاب الأوَّل فِيْ المبَادِي، وفيْه فُصُوْل أَرْبَعَة: ١- فِي الأمُوْرِ الثَّلاثة، ٢- فِي أقْسَام التَّفْسيْر، ٣- فِي مَنَاهِجِ التَّفسِير، ٤- فِي مَآخِذ التَّفسِير.

البَاب الثَّانِي: فِي عُلُوْم القُرْآن: عِلْم الأحْكام، وعِلْم الجَدَل، وعِلْم التَّذْكيْر بِآلاءِ اللهِ، وعِلْم التَّذْكيْر بأيَّام اللهِ، وعِلْم التَّذْكيْر بِالمَوْت ومَابَعْدَه.

البَاب الثَّالثُ فِي اخْتِلافِ المُفَسِّرِيْن، وفيْه فصُوْل ثَلاثة: ١- مَوَاضِع الاخْتِلاف، ٢- أَسْبَاب الاخْتِلاف، ٣- عَمَلُ التَّطْبِيْق.

البَاب الرَّابِع فِي أَسْبَاب الصُعُوْبة، وفيْه فصُوْل ثَلاثة: ١- أَسْبَاب صُعُوْبة فهْم القُرْآن المتَعلِّقة بالعبَارَة، ٢- الأَسْبَاب المُتعَلِّقةُ بالمعَانِي، ٣- الأسْبَاب المتعَلِّقة بالاصْطِلاحَات.

البَاب الخَامِسُ فِيْ لَطَائِف القُرْآن: فيْه فصُوْل ثَلاثَة: ١- أَسَالِيْب القُرْآن، ٢- مَبَاحِثُ القَوَافِيْ وَالفَوَاصِل، ٣- المُنَاسَبَة بينَ الآيَات والسُّوَر.

البَابُ السَّادِسُ فِيْ خَصَائِص القُرْآن: وفيه فُصُوْل: ١- تَرْتِيْبُ القُرْآن، ٢- إعْجَاز القُرْآن وَوُجُوْهُ الإعْجَاز، ٣- رَسْمُ القُرْآن، ٤- أمْثَال القُرْآن، ٥- أَقْسَامُ القُرْآن، ٦- قِصَص

القُرْآن، ٧-جَدَلُ القُرْآن، ٨-ضَمَائِرُ القُرْآن، ٩-غَرَائِبُ القُرْآن، ١٠-تَدَبُّرُ القُرْآن، ١١-خَاتِمَةٌ فِيْ تَرْجَمَةِ القُرْآن.

البَابُ السَّابِعُ فِيْ: ١- نُزُوْلِ القُرْآن، ٢- جَمْعِ القُرْآن، ٣- فِيْ الأَحْرُفِ السَّبْعَة.

الخَاتِمَة: فِيْ تَدْوِيْنِ التَّفْسِيْر، ٢- وَشَرَائِطِ المُفَسِّر، ٣- وَآدَابِ المُفَسِّر، ٤- طَرِيْقَة أَدَاءِ التَّفْسِيْر.

مَبَاحِثُ القِسْمِ الثَّانِيْ

وَأَمَّا مَبَاحِثُ القِسْمِ الثَّانِيْ فَهِيَ مُشْتَمِلَة عَلَى نَيِّفٍ وَثَلَاثِيْنَ مَقْصِدًا:

١ نُزُوْلُ القُرْآنِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
٢ القَوَاعِدُ المتعلِّقَة بالأَحْرُف والقِرَاءَات
٣ تَرْتِيبُ الآيَات والسُّوَر
٤ طَرِيْقَةُ التَّفْسِيْر
٥ تَفْسِيْرٌ بِاللُّغَة
٦ القَوَاعِد اللُّغَوِيَّة
٧ وُجُوْه المُخَاطَبَات
٨ التَّغْلِيْبُ (أقسامُه وفوائدُه)
٩ الإِظْهار والإِضْمَار
١٠ الزِّيَادَة والحَذْفُ وَالتَّقْدِيْر
١١ التَّقْدِيْر وَالحَذْف
١٢ التَّقْدِيْمُ وَالتَّأْخِيْر
١٣ الأَدَوَاتُ الَّتِيْ يَحْتَاج إِلَيْها المفسِّر
١٤ الضَّمَائِر
١٥ الأَسْمَاءُ فِيْ القُرْآن
١٦ العَطْف
١٧ الوَصْفُ
١٨ التَّوْكِيْد
١٩ التَّرَادُف
٢٠ القَسَمُ فِيْ القُرْآن
٢١ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ
٢٢ النَّفْيُ فِيْ القُرْآن
٢٣ الاسْتِفْهَام
٢٤ العَامُّ وَالخَاصُّ
٢٥ المُطْلَقُ وَالمُقَيَّد
٢٦ المَنْطُوْق وَالمَفْهُوْم
٢٧ المُجْمَل وَالمُبَيَّن
٢٨ مَعْرِفَةُ الفَوَاصِل
٢٩ مُوْهِمُ الاخْتِلاف وَالتَّضَارُب
٣٠ التَّكْرَارُ
٣١ مُبْهَمَاتُ القُرْآن
٣٢ قَوَاعِد النَّسْخ
٣٣ عِلْمُ المُنَاسَبَات
٣٤ القَوَاعِد العَامَّة
٣٥ احْتِمَال اللَّفْظ لِمَعْنَيَيْنِ فَأَكْثَر
٣٦ ضَمِيْمَةٌ فِي القَوَاعِد التَّرْجِيْحِيَّة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْم

مُقَدِّمَة العِلْم

الوَحْي: هُوَ إِعْلام اللهِ تَعَالىٰ[1] مَنْ يَصْطَفِيْه مِن عِبَاده مَا أَرَاد مِن هِدايَة بطَرِيْقَة خفِيَّة سَرِيْعَة.

القُرْآن[2]: كَلامُ اللهِ المنزّل عَلىٰ محمَّد[3] المتعَبَّد[4] بتِلاوَتِه المُنَزَّل للإعْجَاز وَالتَّحَدِّيْ بِهِ؛ أَوْ هوَ كَلامُ اللهِ المنَزّل عَلىٰ محمَّد، المنْقُوْل إِليْنا نقْلا مُتواتِرا بلا شُبْهةٍ، المكتُوْبُ في المصَاحِف، المحْفُوْظ في القُلوْب، المقرُوْء بالألسِنَة، المسْمُوْع بالآذان.

---

(١) قَولُه: (إِعْلام اللهِ): سَوَاء كَان هٰذَا الإِعْلَام أَوِ التَّعلِيْم بِوَاسِطَة المَلٰئكَة الَّذِيْن يُرسِلهُم إِلَيهِم -سواء كان الإعلام بكيفية معتادة أو غير معتادة-؛ أَوْ بِغيْر وَاسِطَة بِأَن يُكَلِّمهُم رَبُّهمْ تَكلِيْما. (مباحث، أصول وقواعد)

(٢) قَولُه: (القرآن): لُغة هو عَلَم غير مشتق كالتوراة والإنجيل؛ فالقرآن حينئذ معرَّف غير مهموز، وهو مرويّ عن الشافعي؛ أو هو مشتق من "قرنتُ الشيء بالشيء" إذا ضممتَه إليه، وسمي به لقِران السُّوَر والآيات والحروف فيه بعضُها ببعض؛ وهو منقول عن الأشعري؛ أو هو مشتق من القَرْء بمعنى الجمع، وسمّي به لأنه جمعُ السُّوَر، وهو قول الزجاج.

ومن أَسْمائه: القُرْآن [إسراء:٩]، وَالكِتَاب [انبياء:١٠]، والفُرْقان [الفرقان: ١]، والذِّكْر [الحجر: ٩]، والتَّنزِيْل [الشعراء: ١٩٢]. وأَوْصَافه: نُوْر [النساء: ١٧٤]، وهُدًى، وشِفَاء، ورَحمَة، ومَوْعِظَة [يونس: ٥٧]، ومُبَارَك [الأنعام: ٩٢]، ومُبِيْن [المائدة:١٥]، وبُشْرَى [البقرة: ٩٧]، وعَزِيْز [فصّلت: ٤١]، وَمجِيْد [البروج: ٢١]، وبَشِيْر، ونَذِيْر [فصلت: ٤-٣].

(٣) قَولُه: (عَلىٰ محمَّد): وكان عُمُر النبيﷺ عند أوّل ما نَزَل عليه أربعين سنة على المشهور عند أهل العلم، وهٰذه السِّن هي التي يكون بها بلوغ الرشد، وكمال العقل، وتمام الإدراك. (أصول)

(٤) قَولُه: (المتَعَبَّد بتلاوته): ليحترز به عن قراءات الآحاد والأحاديث القدسية، لأن "التعبد بتلاوته" معناه: الأمر بقراءته في الصلاة وغيرها علىٰ وجه العبادة. (مباحث في علوم القرآن)

الملحوظة: القُرْآن الكَرِيْم يتعَذّر تحدِيْده بالتَّعارُف المنْطقيَّة ذات الأجناس والفصول والخواص؛ نعم يمكن استحضاره بكونه معهودا في الذهن، أو مشاهدا بالحسّ -كأن تشير إليه-، مكتوبا في المصحف أو مقروءً باللسان، فتقول: هو ما بين هاتين الدفّتين، أو تقول: هو من ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ، اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ①﴾ إلى قوله: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ⑥﴾؛ كما عرفه الشيخ العُثيمين: القرآن في الشرع: كلام الله المنزّل علىٰ رسوله وخاتم أنبيائه محمد، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس. (أصول في التفسير، مباحث)

الحدِيْث القُدْسيُّ: هوَ المعْنَى الذِيْ أَخْبَرَه اللهُ بالإِلْهَام أَوْ بالمَنَام، وَيضِيفُه النَّبِيُّ ﷺ إِلَى اللهِ تعَالىٰ، منصُوْصا مُسْنِدًا إِليْه بقَوْله عَليْه السَّلام: "قَال[1] اللهُ تَعَالىٰ"، أَوْ "يَقُوْل اللهُ تَعَالىٰ".

الملحوظة: فعُلِم أَنّ الْوَحْي جَلِيٌّ وَخفِيٌّ[2]، أَمَّا الْقُرْآن فَهُو مِنْ نَوْع الوَحْيِ الجَلِيِّ، وَهُو مَا كَانَ يُنَزّل عَلَى النَّبِي -عَلَيْهِ وَعَلٰى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُوْنَ وَكُلَّمَا غَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الغَافِلُوْنَ- بِوَاسِطَة جِبْرِيْل، وَيُلْقَى القُرْآن الكَرِيْم فِي قَلْب النَّبِي عَلَيْه السَّلام؛ فيَعِيه بِفُؤادِهِ بِحَيْث يعْلَمه عِلْما يَقِيْنِيًا ثَابِتا. وَأَمَّا الوَحْي الخَفِيُّ فَهُو مَا يُلقىٰ فِيْ قَلْب النَّبِي ﷺ مِنَ المَعَاني الإِلٰهِيَّة، أَوْ بإِشَارَة جِبْرِيْل مِن غَيْر البَيَان بِالْكَلام؛ وَمِن هٰذَا الْقبِيْل الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة الشَّرِيْفَة وَالقُدْسِيّة.

كَيْفيَة نزُوْلِ الوَحْي: أَعْلىٰ أَقْسَام التَّكلِيْم الإِلٰهِيِّ ثَلاثَة[3]، كمَا أَشَار إِليْه تَعَالىٰ: ﴿وَمَا

(١) قَولُه: (قَال اللهُ تَعَالىٰ): الفرق بين القرآن والحديث القدسي: أن القرآن من عِند الله لفظا ومعنىً، وتحدى به العرب فعجزوا عن أن يأتوا بسورة من مثله، وجميعُه منقول بالتواتر ومُتَعَبَّدٌ بتلاوته في الصلاة؛ بخلاف الحديث القدسي فهو من عند الله معنىً، ولفظه من عند الرسول، ولم يقع به التحدي والإعجاز، وأكثرها آحاد صحيحا كان أو حسنا أو ضعيفا، ولا يجزئ في الصلاة.

الملحوظة: الأحاديث القدسية قريب من مأتين تتعلق بالمواعظ والرقاق، لا بالأحكام.(مباحث)

(٢) قَولُه: (أَنّ الْوَحْي جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ): وفذْلكة القول: ما تلقى الرسول عليه السلام من الوحي إن كان من الله لفظا ومعنىً فهو "القرآن"، وإن كان معنى مسندا منصوصاً إليه فهو "الحديث القدسي"، وإن كان فهمًا فهو "الحديث النبوي"، سواء كان مضمونه مما اجتهد فيه الرسول ﷺ ثم يُقِرُّه الوحيُ، أو مما أُوحِيَ إليه بمعناه، واللفظ لرسول الله ﷺ. (مباحث، أصول وقواعد)

(٣) قَولُه: (ثَلاثَة): الأول أن يُلقِي كلامه على قلب النبي بكيفية غير معتادة بإشارة خفية سريعة فيَعِيْه من غير واسطة الحواس الظاهرة، كما يكون في صلصلة الجرس-وهو المراد بقوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾-؛ الثاني: أن يكلمه مباشرة من وراء حجاب، فلايرى النبي ربَّه لٰكن يسمع كلامه بلاواسطة من وراء حجاب النور -وهو المراد بقوله: ﴿أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾-، وقد وقع هٰذا لموسىٰ عليه السلام في بدء وحيه، وفي أخذ الشريعة التي كانت في الألواح، وحصل لنبينا محمد ﷺ في معراجه حين أخذ الأمر بالصلاة عن ربه مباشرة، فيكون هٰذا القسم حينئذ من قبيل المكالمة، وليس وحيا؛ الثالث: أن يرسل رسولا من الملائكة متجسّدا في صورة الملَك أو البشر.

نعم! إن كان الأمر يتعلق بالنبوة والشريعة فالغالب فيه أن يكون المرسَل جبريل؛ لأنه لا يُرسَل مَن كان عظيما إلا بالأمور العظيمة؛ وقد يُرسَل غيرُه أيضاً لأمور أخرىٰ، كما هو وارد في الآثار.

كَانَ لِبَشَرٍ اَنْ يُّكَلِّمَهُ اللّٰهُ اِلَّا وَحْيًا اَوْ مِنْ وَّرَاءِ حِجَابٍ اَوْ يُرْسِلَ رَسُوْلًا فَيُوْحِيَ بِاِذْنِهٖ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى:٥١].

كَيْفِيَّة الإِرْسَال: لها حَالتَان: أنْ يأْتِيَه مِثْل صَلْصَلة الجرَس، وهيَ أشَدُّ علَيْه ﷺ؛ وأنْ يتَمَثّل لهُ الملَك رجُلا، ويأْتِيْه في صُوْرة البشَر؛ وهيَ أخفُّ مِن سابِقَتها.

وأوّل مَا نَزَل مِنَ القُرْآن عَلىٰ وَجْه الإطْلَاق قَطْعا الآيَات الخَمْسُ الأُوْلىٰ مِنْ سوْرَة العَلَق، ثُمَّ فتَر الوَحْي مُدَّة[1]، ثُمَّ نَزلَت الآيَات الخَمْس مِنْ سُوْرَة المُدَّثّر؛ والرِّوَايَات فِيْ "آخِر مَا نَزَل" مُخْتَلِفَةٌ يُمْكِن التَّطْبِيْقُ بَيْنَها بالتَّوْجِيْهَات[2].

---

(١) قَوله: (ثُمَّ فتَر الوَحْي مُدَّة): كَمَا رُوِي عَنْ جَابِر رضي الله عنه: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ -وَهُو يُحدِّث عَن فَتْرة الوَحْي-: بَينا أنَا أمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتا مِنَ السَّماء، فَذكَر الحَدِيث؛ وَفِيْه: فأنْزَل الله تَعالىٰ: ﴿يٰٓاَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَاَنْذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾.

(٢) قوله: (يُمْكِن التَّطْبِيْقُ):

أوّل ما أنزلت، وآخر ما أنزلت

وهناك آيات يقال فيها: "أول ما نزل"، والمراد باعتبار شيء معين، فتكون الأوليّة مقيّدة، مثل حديث جابر رضي الله عنه في الصحيحين باعتبار أول ما نزل بعد فترة الوحي، أو أوّل ما نزل في شأن الرسالة؛ لأن ما نزَل من سورة اقرأ ثبتت به نبوة النبي؛ ولهذا قال أهل العلم: إن النبي ﷺ نُبِئ بــ"اقرأ"، وأرسل بــ"المدثر". (أصول) ملخصا

والروايات في "آخر ما نزل" مختلفة يمكن التطبيق بينها بما يلي من التوجيهات: أن الآيات الثلاث نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، آيةَ الربا: ﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوا اتَّقُوا اللّٰهَ وَذَرُوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبٰوٓا﴾ [البقرة: ٢٧٨] (رواه البخاري، عن ابن عباس)؛ وآيةَ: ﴿وَاتَّقُوْا يَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٨١] (رواه النسائي وغيره، عن ابن عباس وسعيد بن جبير)؛ وآيةَ الدَين: ﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ اِلٰٓى اَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوْهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ لما روي عن سعيد بن المسيب؛ فهذه الثلاث نزلت في قصة واحدة، فأخبر كل راوٍ عن بعض ما نزل بأنه آخِر، وبهذا يرفع التعارض بينها.

والروايات الأُخَر مقيدة بأن: آخر ما نزَل بما يتعلق بالمواريث آيةُ الكلالة، رواه الشيخان عن البراء بن عازب؛ وآخر ما نزَل من سورة البراءة: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُوْلٌ مِّنْ اَنْفُسِكُمْ﴾ رواه المستدرك عن أبي بن كعب؛ وآخر سورة نزلت في الحلال والحرام سورة المائدة، رواه الترمذي والحاكم عن عائشة؛ وآخر ما نزل في حكم قتل المؤمن عمدا، وما نسخها شيء، آيةُ: ﴿وَمَنْ يَّقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهٗ.....﴾ [النساء: ٩٣] رواه البخاري وغيره عن ابن عباس؛ وآخرُ ما نزل من السوَر سورة الفتح، مشعرا بوفاة النبي ﷺ كما فهم بعض الصحابة.

(مباحث في علوم القرآن ملخصا)

القسم الأول

في أصول التفسير

البَابُ الأوّل في المبَادِيَات

وَفِيْهِ ثَلاثَةُ فُصُوْلٍ: الفَصْلُ الأَوَّلُ فِيْ الأُمُوْرِ الثَّلاثَةِ، الفَصْل الثَّانِيْ فِيْ أَقْسَام التَّفْسِيْرِ، الفَصْلُ الثَّالِثُ فِيْ مَنَاهِجِ التَّفْسِيْرِ، الفَصْلُ الرَّابِعُ فِيْ مَآخِذِ التَّفْسِيْرِ.

الفَصْل الأوّل فيْ الأمُوْر الثّلاثَة ومَا يَتعَلَّق بِها

الأُصُوْل: جَمْع أَصْل، وَالأَصْل: هُوَ مَا لَا يفْتَقِر إِلىٰ غَيْرِه، وَيُبنى عَلَيْه غَيْرُه.

والتَّفسِيْر[1]: هوَ علْمٌ يُعرَف به كِتَاب اللهِ المنَزّل علىٰ نبِيِّه محمَّد، وبَيَان مَعانِيْه واسْتِخْراج أَحْكامِه ومَعْرِفَة حِكَمِه ومَراتِبِ حُجَجِه.

١- أُصُوْلُ التَّفْسِيْرِ[2]: هوَ العِلْم الذِي يُتوَصَّل بهِ إلى الفَهْم الصَّحِيْح للقُرْآن، ويَكشِف الطرُق المنْحَرِفة أو الضَّالَّة في تفْسِيْره.

أو: هيَ القَواعِد التيْ يقُوْم علَيْها علْمُ التَّفسِيْر، وتَشمَل ما يَتعَلَّق بالمفَسِّر منْ شرُوْط وآداب، ومَا يتَعلق بالتَّفسِيْر من قوَاعد وطُرق ومنَاهِج، ومَا إلىٰ ذٰلك[3].

٢- مَوضُوْع أُصُوْل التفسِيْر: هوَ عِلْمُ التَّفْسِيْر منْ حَيْث: تَحْدِيْدِ قوَاعِده، وشُرُوْطِ تناوُلِه، وطُرقِه، ومَناهِجه ومَا إلىٰ ذٰلك[4].

---

(١) قَولُه: (التفسير): لغة: مأخوذ من الفَسْر، وهو البيان والكشف؛ أو مأخوذ من السفر، وهو الظهور والوضوح، كما يقال: أسفر الصبح إذا ظهر وأضاء. والتأويل لغة: الرجوع؛ واصطلاحا: هوَ صَرْف اللّفْظ عنْ معْنَاه الظَّاهِر إلىٰ معْنىً يحْتَمِله، إذا كانَ المُحْتمَل مُوافِقا للكتَاب والسُّنَّة.

الملحوظة: الفرق بين التفسير والتأويل: التفسير بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة؛ والتأويل: بيان المعاني التي تستفاد من وضع الإشارة. وقال الماتريدي: التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هٰذا، والتأويل: ترجيح أحد المحتملات بدون القطع.

(٢) قَولُه: (أُصُوْلُ التَّفْسِيْر): ومِنَ المَعْلُوْم أَنَّ الكُتُب المُصَنَّفَة فِي هٰذَا الفَنّ عَلىٰ نَوعَيْن: نَوْع يذْكرُ فِيْه طُرُق التَّفسِيْر سَرْداً مُتضَمِّنا عَلى أُصُوْل التَّفسِيْر مِنْ غَيْر تصْرِيْح؛ وَنوْعٌ يُذْكر فِيْه قَواعِد التَّفسِيْر. (مس)

(٣) قَولُه: (ومَا إلىٰ ذٰلك): لأنّ علم أصول التفسير عند الأصوليين: هو ما يُبنى عليه التفسيرُ حسب قواعده ومناهجه؛ فهٰذا العلم هو ميزان للمفسِّر يضبطه ويمنعه من الخطأ في التفسير. (أصول وقواعد:٣٠)

(٤) قَولُه: (ومَا إلىٰ ذٰلك): وَمَوضُوْع التفسِير: كَلامُ اللهِ تَعَالىٰ منْ حيْثُ إنّه يهْدِي الإنْسَان إلىٰ صِرَاط مسْتَقِيْم.

٣- غرَضُه: ضَبْط التفْسِيْر بوضْع: القَوَاعد الصَّحيْحَة، والطُرُق السَّليْمَة، والمنَاهِج السَّديْدة للتفْسِيْر، والشُّرُوطِ المُحْكَمة وَالآدَابِ الفَرِيْدة للمُفَسِّر[1].

وَغايَة هٰذَا العِلْم: مَعْرفةُ مَعَاني النَّظْم القُرْآني الكَرِيْم، وَتَوْضِيْح آيَاته، وَكَشْف مَعانِيْهَا وَتَبْيِيْن أَحْكَامهَا وَحِكَمِهَا لِلتَّوَصُّل إِلىٰ حَقيْقَة كِتَاب الله الْعَزِيْز ليُفَاز بِه لِسَعَادتَي الدُّنْيا وَالآخِرَة.

حُكْم تَعْليْم أُصُوْل التَّفسِيْر: هٰذَا العِلْم مِنْ فرُوْض الكِفَايَات[2] بِالإجْمَاع.

مَكَانتُه: أُصُوْل التَّفْسِيْر يُبْحَث بهَا فِي عِلْم التَّفْسِيْر، ومَوْضُوْع عِلْم التَّفْسِيْر هُوَ القُرْآن الكرِيْم، وَهُوَ خَيْر الكَلَام لأَنَّهُ كَلَام الله؛ فَلَا عَجَب أَنْ تَكُوْن أُصُوْل التَّفْسِيْر مِنْ أَشْرَف العُلُوْم[3] وأَعْلَاها مَكَانَة وَأَكْثَرِها فَضْلًا.

فَوائِد عِلْم أُصُوْل التَّفْسِيْر

مِنْ أَهَمِّ فَوائِدِه:[4] ١- مَعرفة الطرُق الصَّحيْحَة لتَفسِيْر القُرْآن الكرِيْم، ومَا يُقْبَل

---

(١) قَولُه: (وَالآدَابِ الفَرِيْدة للمُفَسِّر): وغَرَضُ عِلْم التَّفْسِير: هوَ الاعتِصَام بالعُرْوَة الوُثْقىٰ والوُصُوْل إِلىٰ السَّعادَة الحقِيْقيَّة، والاجْتِناب عنِ الشَّقاوَة كليًّا.

(٢) قَولُه: (مِنْ فرُوْض الكِفَايَات): فيجب أن يوجد في الأمة من يُعلِّمه من أجل أن نتمكّن من فهم كتاب الله -عز وجل-، وأن نطبّقه على الوقائع والحوادث التي تحدث في الأمة؛ -من أحكام المعاملات والمعاشرة وغيرهما- فإذا تركته الأمةُ جميعا أثموا. (مقدمة شرح مقدمة التفسير) بزيادة

الملحوظة: وحُكمُ علم التفسير: هو فرض من فروض الكفايات، وأجل العلوم الثلاثة الشرعية -أي: التفسير والحديث والفقه-؛ وعليه انعقد الإجماع بدليل قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [محمد: ٢٤]؛ ففيه إنكار شديد علىٰ ترك التدبّر في القرآن المجيد، فيدلّ علىٰ وجوب التدبّر، ولا يمكن التدبّر إلا بالتفسير؛ والتدبر: هو التأمل في الألفاظ للوصول إلىٰ معانيها وبدليل قوله عليه السلام: إن هٰذا القرآن مأدبة الله، فتعلموا من مأدبته ما استطعتم. (البيهقي في السنن الصغرىٰ عن عبد الله بن مسعود: ١/ ٥٤١)؛ ونقل السيوطي الإجماع علىٰ كونه من فروض الكفاية.

(٣) قَولُه: (مِنْ أَشْرَف العُلُوْم): وأَمّا العلوم التي يستمدّ بها في علم التفسير: علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم المعاني والبيان، وعلم أصول الدين، وأصول الفقه، والقراءات؛ ويُحتاج أيضا إلى معرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ. (ملخص من نفحات العبير)

(٤) قَولُه: (مِنْ أهم فوائده): ومن فوائد علم التفسير: التذكّر، كما قال تعالىٰ: ﴿وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ والاعتبار والاتّعاظ، كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ =

مِنَ الأَقْوَال ومَا يُردّ، ومَعْرِفة منْ يَصْلُح تَلقّي التَّفْسِيْر عَنْه، ومنْ لا يَصِحّ تفْسِيْره للقرآن.

٢- مَعْرِفة القَوَاعد الَّتِي تُعِيْن عَلىٰ فَهْم كِتَاب الله فَهْما صَحِيْحا حَتّٰى يَبنِيَ المُسْلِمُ عقِيْدته عَلىٰ قاعِدَة صحِيْحَة ثابِتَة.

٣- وَالتَّرجِيْح بَيْن أقْوال المُفَسِّرِيْن إِذَا كَانَت الأَقْوَال مُخْتلِفَة فِي تَفْسِيْر الآيَة بِحَسَب الْقَوَاعد التَّرْجيْحِيَّة، وَكَذَا الحُكْم عَلىٰ أَقْوَالِهِم تَصوِيْبًا وَتَخْطِئَة.

٤- وإِذَا عَرفْنا مَعَانِي القُرْآن مِنْ خِلَال قَوَاعِد التَّفسِيْر وَأُصُوْله تَمَكَّنَّا مِنْ اسْتِخْرَاج الأَحْكَام الشَّرعِيَّة.

٥- التزوّد بالثّقافة العَاليَة منَ المعَارِف القَيِّمة، والتَّسلُّح بِسِلاح العِلْم والمعْرِفة للدّفَاع عنِ القُرْآن الكرِيْم ضِدّ الأَعْدَاء الذِيْن يَبْذُلوْن وسْعَهم لتَحْرِيْف مَعَانِي القرْآن وَالإلحَاد فِيْه[1].

الفَصْل الثَّانِيْ: فِي أَقْسَام التَّفْسِيْر

التَّفْسِيْر -بِحَسَبِ التَّعْلِيْم- عَلىٰ أَرْبَعَة أَقْسَام: ١- قِسْم تعْرِفُه الْعَرَب مِنْ كَلَامهَا[2] مِنْ: عِلْم الإِعْرَاب وَالتَّصْرِيْف والغَرِيْب وغَيْرِ ذٰلِك[3]؛ ٢- وَقِسْمٌ لَا يُعذَر أَحد بِجَهَالَته، كَآيَات العَقِيْدَة وَالتَّوحِيْد وَالأَمْر وَالنَّهْي، وَالحَلَال وَالحَرَام[4]؛ ٣- وَقِسْم يَعْلَمه الْعُلَمَاء خَاصّة مِنْ

=[يوسف: ١١١]؛ وهداية الله في العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق وغير ذٰلك، كما قال تعالىٰ: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]؛ وكشف الأستار عن وجه معاني القرآن الغامضة، وشرح ما فيه من الألفاظ الغريبة؛ وإبراز محاسن كلام الله الرائعة، وإظهار وجوهه الإعجازية.

(١) قَوله: (وَالإلحَاد فِيْه): ومنها: الاطّلاع عَلى الجُهُوْد العَظِيْمَة الَّتِيْ بَذَلَهَا عُلمَاء السَّلَف للمُحَافَظة عَلى القُرْآن الكرِيْم لفْظًا ومَعْنىً؛ ليمكن الاقْتِداء بِهِم فِي ذٰلِك، وَالسَّيرُ عَلىٰ نهْجِهِمْ.

وَمنها: مَعْرِفَة أَحْكَام النَّوَازِل الجَدِيْدَة وَالمَسَائِل الحَادِثَة، وَمَعْرِفَة مَرَاتب الحُجَج وَالأَدِلَّة مِنْ آيَاته، وَكَشفهَا وَتَوضِيْح مَعَانِيْهَا وَإِدْرَاك مَوَاطِنها عَلىٰ وَجْه الصِّحَّة وَالدِّقَّة.

(٢) قَولُه: (تعْرِفُه الْعَرَب مِنْ كَلَامهَا): يعنِيْ: الألفاظ اللغوية التي تفسّر بمقتضى اللغة، كتفسير الكلمات التِي يستعملها أهل العربية، مثل: جبَل، وسماء وأرض، وقمر وشمس.

(٣) قَولُه: (وغَيْرِ ذٰلِك): فما كان راجعا إلىٰ هٰذا القسم، فسبيل المفسّر التوقّف فيه علىٰ ما ورَد في لسان العرب؛ ومن ليس عنده علم بحقائق اللغة، فلا يجوز له أن يقحِم نفسه في تفسيره. (أصول وقواعد: ٤٦)

(٤) قَولُه: (وَالحَلَال وَالحَرَام): فهٰذا القسم لا يَختلف حكمُه، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله=

أُمُوْر الاجْتِهَاد فِي التَّفسِيْر[1]؛ ٤- وَقِسْم لَايَعْلَمه إِلا الله[2]، وَمَن ادَّعىٰ عِلْمَه فَهُو كَاذِب، كَالآيَات المُتضَمِّنَة لأَخْبَار قِيَام السَّاعَة وَأَحْوَال الآخِرَة وَكذٰلِكَ الآيَات المُتَشَابِهَات والحُرُوْف المقطّعَة فِي أَوَائِل السُّوَر.

وَأيْضًا التَّفسِيْر عَلىٰ ثَلاثَة أنْوَاع: لأَنَّ التَّفسِيْر إنْ كَانَ بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآن أَوِ السُّنَّة أَوْ مِنْ كَلَام الصَّحَابَة، فَهُو "تَفسِيْر بِالرِّوَايَة" -وَيسَمّٰى "التفْسِيْر بالْمَأثوْر" أَيْضًا-، مُسْتَنِدًا إِلىٰ ما يَجِب الاسْتِنَادُ إليْه؛ وَإنْ كَانَ مُسْتَنْبَطا مِنَ الْاجتِهَاد، فَهُو "تَفسِيْر بِالدِّرَايَة"؛ وَمَا اسْتُنْبِط مِنَ الدَّقائِق وَالْأَسْرَار بِإشَارَة خَفِيَّة، فَهُو "تَفسِيْر بِالْإشَارَة"؛[3] وَهوَ جَائزٌ لِمَا روِي عَنِ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: لِكُلِّ آيَة ظَهْرٌ وبَطْنٌ[4].

- تعالىٰ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلٰهَ إِلاَّ الله﴾: أنه لاشريك له في ألوهيته؛ ويعلم كل أحد بالضرورة: أن مقتضى قوله تعالىٰ: ﴿فَأَقِيمُوا الصَّلٰوةَ، وَأٰتُوا الزَّكٰوةَ، وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُوْلَهٗ﴾ [المجادلة: ١٣]، ونحوه مما يجب القيام به؛ فلابد أن يكون كلٌّ من المكلَّفين عالما بكيفيَّة الصلاة، ولايُعذَر أحدٌ لعدم العلم.

(١) قَولُه: (مِنْ أُمُوْر الاجْتِهَاد): وهٰذا القسم من التفسير يوجد في الآيات التي تحتمل المعاني الكثيرة والوجوه المتعدِّدة، ومنه بيان المجملات في القرآن، وتخصيص العام، وتقييد المطلق؛ وأيضا استخراج الأحكام الشرعية،والقواعد الأصولية مما يختصُّ العلماءُ بمعرفتها، فعلى العلماء إعمال الشواهد والدلائل في ذٰلك التفسير. (أصول وقواعد بزيادة)

(٢) قَولُه: (قِسْم لَايَعْلَمه إِلا الله): ومنه أيضا كيفية صفات البارئ عزّ اسمُه، وتفاصيل ما في الجنة والنار؛ ولذٰلك ورَد في الحديث: "فيها ما لا عيْن رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطَر علىٰ قلب بشر". أخرجه البخاري عن أبي هريرة. (شرح مقدمة التفسير: ١٦٥ ملخصا)

(٣) قَولُه: (تَفسِيْر بِالْإشَارَة): ومن أمثلته تفسير بن عباس وعمر بن الخطاب سورة النصْر بأنه قرُب أجَل رسول الله ﷺ؛ وفيه قصة مروية في البخاري: ٨٨٥٩، والترمذي: ٣٢٨٥. وقال ابن حجر معلقا علىٰ هٰذا التفسير: فيه جواز تأويل القرآن بما يُفهَم من الإشارات، وإنما يتمكَّن من ذٰلك من رسختْ قدمُه في العلم؛ ولهٰذا قال عليٌّ : "أو فهمًا يؤتيه الله رجلا بالقرآن". انتهىٰ كلام ابن حجر.

وهٰذه الإشارات الخفيَّة تفتح علىٰ قلوب أولياء الله تعالىٰ المتَّقين وعباده الصالحين، وهٰذه الإشارات لاتخالف الظواهر المرادة؛ بل تكون موافِقة للظاهر الثابت عن رسول الله وأصحابه. (فصول: ٨٥، نفحات: ١٣٤)

(٤) قَولُه: (لِكُلِّ آيَة ظَهْرٌ وبَطْنٌ): وسيأتي تفصيله في ضمن "غرائب القرآن"؛ وقال الإمام الدهلوي: وأما إشارات الصوفية واعتباراتُهم فإنها ليست في حقيقة الأمر من علم التفسير؛ بل يحدُث عند استماع القرآن الكريم أشياءُ في قلب السالك، وتتولَّد تلك الأشياءُ في قلبه بين النظم القرآني وبين الحالة -التي يتَّصف بها (التالي)-

شُرُوْط التَّفسِيْرِ الإِشَارِي[1]: أَنْ يَّكُوْن مَعْنى صَحيْحًا فِي نَفْسه، وأَنْ يَّكُوْن فِي اللَّفْظ إِشْعَارٌ بِه، وأَن يَّكُوْن لَه شَاهِد شَرْعِي يؤيِّده، وَأَنْ يَّكُوْن بينَه وَبَيْن مَعْنى الآيَة ارْتِبَاط وَتَلَازُم؛ وَأَن لا ينَاقِض مَعْنَى الآيَة، وَلا يَكُوْن لَه مُعَارِض شَرْعِي أَوْ عَقْلِي، وَأَنْ لَّا يُدّعى: أنَّه هُوَ الْمُرَادُ وَحْدَه دُوْن الظَّاهِر.

الملحوظة: الفَرْق بَيْن التَّفسِيْر بِالمَأْثُوْر وَالتَّفسِيْر بِالرَّأْي وَالاجْتِهَاد: أَنَّ التَّفسِيْر بِالمَأْثُوْر هُوَ: ١- مَا رُوِي عَنْ رَسُوْل ﷺ مِنْ تَفْسِيْرِه لِلقُرْآن، ٢- وَمَا رُوِي عَنِ الصَّحَابَة مِمَّا لَه حُكْم المَرْفُوْع، كَأَسْبَاب النُّزُوْل وَالْمَغيْبَات؛ ٣- وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْه الصَّحَابة أَوِ التَّابِعُوْن فَملْحَق بِالمَأْثُوْر لِوُجُوْب الأَخْذ بِه؛ لِأَنَّ الإِجْمَاع حُجَّة.

وَمَا عَدَا ذٰلِك مِنْ تَفْسِيْر الصَّحَابِي وَالتَّابِعِي فَهُو مِنْ بَاب الاجْتِهَاد وَالرَّأْي، سَوَاء كَان مُعْتَمدُه اللُّغة أَوْ غَيرَها مِنْ أَدَوَات الاجْتِهَاد فِي التَّفسِيْر[2].

الفَصْل الثَّالث فِيْ مَنَاهِج التَّفْسِيْر

أَمَّا منْهَج الرَّسُوْل فِي التَّفسِيْر: فَلَمْ يَكُن النَّبِي ﷺ يُطنِب فِيْ تَفسِيْر الْآيَة، وَلَم يَخْرُج إِلىٰ مَا لافَائِدَة فِي مَعْرِفَته؛ فَلِذٰلِك لَمْ يُفسِّر لأَصْحَابه كُل آيَات الْقُرْآن الْكَرِيْم؛ بَل جُلُّ تَفْسِيْرِه ﷺ كَانَ بَيَانًا لِمُجمَل[3]، أَوْ تَوضِيْحًا لِمُشْكِل[4]، أَوْ تَخصِيْصًا لِعَام[5]، أَوْ تَقْيِيْدا

=أو بين المعرفة -التي يتملّكها؛ كمثل رجل يسمع قصة ليلى والمجنون؛ فيذكر عشيقته، ويستعيد الذكرياتِ التي كانت بينه وبينها. (الفوز الكبير)

(١) قَولُه: (شُرُوْط التفسِيْر الإِشَارِي): هٰذه مجموعة ذكر بعضها ابن القيم، وبعضها الشيخ الزرقاني.

(٢) قَولُه: (مِنْ أَدَوَات الاجْتِهَاد): هٰذا المضمون ملخص من فصول في أصول التفسير: ٥٥.

(٣) قَولُه: (بَيَانًا لِمُجمَل): كقوله تعالىٰ: ﴿أٰتُوا الزَّكٰوةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، فبَيّن ﷺ أنصِبَاء الزكاة والأموال التيْ تتعلّق بها وسَائرَ أحكامِها. (قواعد: ١٤٥)

(٤) قَولُه: (تَوضِيْحًا لِمُشْكِل): كقَوله تعالىٰ: ﴿وَأَعِدُّوْا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، عنْ أبيْ عليٍّ ثُمامَة بن شُفَيٍّ أنّه سمع عقبَة بن عامِر يقوْل: سمعتُ رسول الله ﷺ -وهو عَلى المنبَرِ- يقُوْل: "﴿وَأَعِدُّوْا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾، ألَا إنَّ القوّة الرَّمْيُ! ألا إنَّ القوة الرميُ! ألا إنَّ القوّة الرَّمي"؛ فالمُراد بهٰذا التمرُّنُ على القِتال والتدرُّب والتَّحذُّق فيْه ورِياضةُ الأعْضاء بذٰلك. (مسلم: ١٩١٧، فصول: ٢٩).

(٥) قَولُه: (تَخصِيْصًا لِعَام): كقوله تعالىٰ: ﴿يُوْصِيْكُمُ اللهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ =

لِمُطلَق[١]، أَوْ بَيَانا لِمَعْنىٰ لَفْظ[٢] أَوْ مُتعَلِّقِه[٣].

وَمَنهج الصَّحابَة فِي التَّفسِيْر عَلىٰ أَرْبَعَة أَنْوَاع: تَفسِيْر الْقُرْآن بِالْقُرْآن[٤]؛ تَفسِيْر الْقُرْآن بِالسُّنَّة النَّبوِيَّة[٥]؛ تَفسِيْر الْقُرْآن بِاللُّغَة العَرَبِيَّة[٦]؛ تَفسِيْر الْقُرْآن بِالاجْتِهَاد

= [النساء:١١]، قَال ابنُ القيِّم بعدَ ذِكر هٰذه الآية: "ثمَّ جاءَت السُّنّة بأَن القاتِل والكافِر والرَّقيق لايرِث، ولمْ يكُنْ نَسْخا للقُرآن معَ أنَّه زائِد عَليه قطعا، أعْني: في مُوجِبات الميْراث؛ فإنَّ القرآن أوجَبه بالوِلادة وحدَها، فزادَت السنَّة مع وَصف الوِلادة اتّحادَ الدِّين وعدَم الرِّق والقتْل. (قواعد: ١٤٣)

(١) قَولُه: (تَقْيِيْدا لِمُطلَق): كقَوله تعَالىٰ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وقدْ دلَّت السُّنة العمَليَّة علىٰ أنَّ القَطع يَكون مِن الرُّسغ، لا مِن المَرْفِق أو المَنكِب. (قواعد: ١٤٣)

(٢) قَولُه: (بَيَانا لِمَعْنىٰ): قالَ ابنُ عبَّاس ﵄ في قولِه تعَالىٰ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]: "حَالاً بعدَ حالٍ"، قال هٰذا نبيُّكم ﷺ. (أخرجه البخاري: ٤٩٤٠، قواعد: ١٣٤).

(٣) قَولُه: (أَوْمُتعَلِّقِه): كقَوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم:٩٦]، عنْ أبِي هرَيرة ﵁ أنَّ رسُوْل الله ﷺ قال: إذَا أحبَّ اللهُ عبْدا نادىٰ يَا جِبرئِيْل! إنِّي أحْبَبْتُ فُلانا فأَحبَّه! قال: فيُنادِي فِي السَّماء، ثمَّ تُنزَل له المحبَّةُ في أهْل الأرْض، فذٰلك قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾، وإذَا أبْغَض الله عبْدا نادىٰ يَاجِبرئيلُ! إنِّي أبغَضت فُلانا، فيُنادِي في السَّماء، ثمَّ تُنزَل لهُ البَغْضَاء في الأرْض. (رواه الترمذي: ٣١٦١، فصول: ٢٨)

(٤) قَولُه: (تَفسِيْر الْقُرْآن بِالْقُرْآن): فما جاء من آيات القرآن مجملا في موضَع وجاء مُبيّنا في آخر، أو ما جاء فيها إيجاز في موضع وإطناب في موضع، أو ما فيها عموم وخصوص، أو ما فيها إطلاق وتقييد؛ فمثل هٰذا يفسِّر بعضُه بعضاً، كما في القصص المختلفة الواردة بأساليب مختلفة؛ وقد مرَّ تفصيله في المآخذ المعتبرة.

الملحوظة: ومن قبيل تفسير القرآن بالقرآن حمل بعض القراءات المتواترة علىٰ بعضها لإيضاح المعنىٰ.

(٥) قَولُه: (تَفسِيْر الْقُرْآن بِالسُّنَّة النَّبوِيَّة): أي: إن لم يجد الصحابة ﵃ تفسير الآية في القُرآن رَجعوا إلى الرسول ﷺ، فسألُوه عنها فبينها لهم، كما رويَ عَن كعْب بن عجْرَة، قالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَإِنَّ اللهَ قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ، قَالَ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ". (البخاري: ٣٣٧٠)؛ فكأنَّه فسَّر قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

روي عن عثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلّموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوِزوها حتى يتعلّموا ما فيها من العلم والعمل؛ وكثيرا مّا يفسره الرسول ابتداءً -في مواضع الصعوبة- من غير سؤال، كما فسّر على المنبر، وقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠]، "ألا وإنّ القوة الرمي". (مباحثه أصول وقواعد)

(٦) قَولُه: (بِاللُّغَة العَرَبِيَّة): لأنَّ القرآن نزلَ بلغة العرب، وهي لغة الصحابة، فقد فسّروا بلغتِهم؛ وشواهد ذٰلك أكثرُ من أن تحصىٰ، ومن ذٰلك: تفسير ابن عباس ﵄ لقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق:٢]، قال: سمعت لربها. (فصول: ٣٢)

وَالاسْتِنْبَاط[1]، وَكَانُوا فِيْه عَلىٰ تَفَاوُت[2].

وَهُم قَلِيْل الْأَخْذ بِالإِسْرَائِيْلِيّات، لايَتَعمّقوْن[3] فِي التَّفسِيْر تَعَمّقا مَذْمُوْمًا، وَلا يتَكَلّفُوْن[4]؛ فَلايَشْمُل تَفسِيْرُهُم الْقُرْآنَ كُلّه.

مَنهَج التَّابِعِيْن فِي التَّفسِيْر عَلىٰ ستَّة أَنْوَاع: تَفسِيْر الْقُرْآن بِالْقُرْآن؛ وَتَفسِيْر الْقُرْآن بِالسُّنّة النّبويَّة؛ وَتَفسِيْر الْقُرْآن بِأَقْوَال الصَّحَابَة[5]؛ وَتَفْسِيْر الْقُرْآن بِاللُّغَة الْعَرَبِيَّة[6]؛

---

(١) قَولُه: (بِالاجْتِهَاد وَالاسْتِنْبَاط): والاستنباط: فإن لم يجدوا التفسير في القرآن ولا في سنة رسول الله ﷺ، اجتهدوا لأنهم عرب خُلّص، يعرفون أوضاع اللغة العربية وأسرارها، ويعرفون عادات العرب وأخلاقهم، ويعرفون أحوال اليهود والنصارىٰ في جزيرة العرب، ويعرفون أسباب النزول أيضا وقد آتاهم الله عقلا وفهما.

أمّا بحث "إستِنْبَاط المفسّرين" فقدْ ذكرْناه عِنْد اختِتَام القِسْم الأوّل، قُبَيْل القسْم الثّاني.

الملحوظة: أشهر المفسرين من الصحابة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسىٰ الأشعري وعائشة رضي الله عليهم أجمعين؛ وممن لم يشتهر: أنس وأبو هريرة وابن عمر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم.

(٢) قَولُه: (وَكَانُوا فِيْه عَلىٰ تَفَاوُت): ومنه ما رواه البخاري من الأسئلة المشكلة التي طرحتْ على ابن عباس؛ ومنها: قوله تعالىٰ: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا (إلى قوله:) وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧- ٣٠]، فذكر سبحانه وتعالىٰ في هٰذه الآية "خلق السماوات" قبل "خلق الأرض"؛ وقوله تعالىٰ: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ (إلى قوله:) ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ -وَهِيَ دُخَانٌ- فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا، قَالَتَا: أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ٩- ١١]، فذكر في هٰذه الآية خلق الأرض قبل خلق السماء. فأجاب ابن عباس عن ذٰلك، فقال: "خلق الأرض في يومين، ثم استوى إلى السماء، فسواهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرض في يومين آخرين؛ فجعل الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخُلقت السماء في يومين. (فصول: ٣٤ ملخصا)

الملحوظة: اعلم! أن الصحابة كانوا يفهمون القرآن جملة وتفصيلا، وإن كانوا لايفهمون دقائقه؛ يقول ابن خلدون: "إن القرآن نزل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه مُلَخَّصه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه"، ولٰكنهم كانوا يتفاوتون في الفهم، فقد يغيب عن واحد منهم ما لايغيب عن الآخر؛ ولذا قال ابن قتيبة: "إن العرب لاتستوي في المعرفة بجميع ما في القرآن من الغريب والمتشابه، بل إن بعضها يفضل عن بعض"؛ ومن أمثلته تفسير بن عباس وعمر بن الخطاب سورة النصر بأنها قرّب أجَل رسول الله ﷺ؛ وفيه قصة مروية في البخاري: ٤٥٨٨، والترمذي: ٣٣٨٥. (مباحث بزيادة)

(٣) قَولُه: (لايَتَعمّقوْن) التّعمُّق فِيْ الأَمْر: بَالَغَ فِيْ دَقَائِقِه وأَقْصىٰ غايَاتِه؛ وتعمّق فِيْ كَلامِه: تَنَطّع.

(٤) قَولُه: (وَلايَتَكَلّفُوْن): تَكلّف الشّيءَ: حَمَلَه علىٰ نفسِه ولَيس مِن عادتِه، يُقال: تَكلّف البَخيل الكرَمُ؛ وأخرج أبوعبيد في "الفضائل" عن أنس: أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: "هٰذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأبُّ"؟ ثمّ رجع إلى نفسه فقال: "إنّ هٰذا لَهُو التكلّف يا عمر!". (مباحث)

(٥) قَولُه: (بأقوال الصحابة): لأن التابعين تلقّوا التفسيرَ عن الصحابة، وكانوا يقدمونه علىٰ أقوال أنفسهم، كما ـ

وَالفَهْم وَالاجْتِهَاد[1]، وَمَرْوِيَّات أَهْل الْكِتَاب مِن الْيَهُوْد وَالنَّصَارىٰ[2].

الفَصْل الرَّابع فِيْ مَآخِذ التَّفْسِيْر

اعْلَمْ! أَنَّ مَآخِذ التَّفْسِيْر عَلىٰ نَوْعَيْن: نَوْع فِي المَآخِذ المُعْتَبَرَة، وَنَوْع فِي المَآخِذ الغَيْر المُعْتَبَرَة.

أما مَآخِذ التَّفسِيْر المُعتَبرَة فسِتَّة:

فَمَنْ أَرَاد تَفسِيْر الْقُرْآن الْكَرِيْم فَلْيُطْلَب أَوّلا: مِنَ الْقُرْآن نَفْسِه[3].

ـ قال مجاهد: "عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوْقِفُه عند كل آية منه وأسأله عنها".

(٦) قَولُه: (بِاللُّغَة العَرَبِيَّة): وقد كان للتابعين اعتمادٌ على اللغة العربية، وهٰذا ظاهرٌ في تفاسيرهم، ومن ذٰلك قوله تعالىٰ: ﴿وَالنَّخْلَ بٰسِقٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيْدٌ﴾ [ق:١٠]، قال مجاهد وقتادة وابن زيد: الباسقات: الطوال. (فصول:٣٨)

(١) قَولُه: (الفهم والاجتهاد): فإن لم يجدوا التفسير في القرآن ولا في السنة ولا في أقوال الصحابة، اجتهدوا؛ فهُم أهل الاجتهاد؛ لأنهم الذين يعلمون لغة العرب ومناحيهم في القول، وقد تلقوا التفسير عن الصحابة وسمعوا منهم ما لم يسمعه غيرهم، فحقٌّ لهم أن يجتهدوا بعد ذٰلك.

أما شرائط القِياس: فذكر ابن القيِّم للقياس والاجتهاد أربعة شروط: أنْ يكون المعنى صحيحا، وفي اللفظ إشعار به، ولا يناقِض معنى الآية، وأن يكون بينَه وبين معنى الآية ارتباطٌ وتلازم؛ فإذا اجتمعتْ هٰذه الأمور الأربعة كان استنباطا حسنا. (فصول: ٧٩)

(٢) قَولُه: (مَرْوِيَّات أَهْلِ الكِتَاب): وذٰلك لأن القرآن الكريم يذكر قصص الأنبياء السابقين والأمم الماضية ذِكراً موجَزا، ولم يتعرض لتفاصيلِ هٰذه الأحداث والقصص؛ والنفوس تميل إلى الاستقصاء؛ فلما دخل في الإسلام أمم من أهل الكتاب الذين يعرفون تفاصيل هٰذه القصص من التوراة والإنجيل صاروا يروُونها؛ فدخل في التفسير طائفة من هٰذه الأخبار التي تعرف بـــ"الإسرائيليات".

الملاحظة: أكثر من رويت عنهم الإسرائيليات عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبّه، وعبد الملك بن جريج؛ وأشهر المفسرين من التابعين: مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعطاء ابن أبي رباح، وعكرمة، والحسن البصري، وزيد بن أسلم، وقتادة بن دعامة السدوسي، ومحمد بن كعب القُرَظي، وأبو العالية الرياحي، وعامر الشَّعبي وغيرهم.

(٣) قَولُه: (مِنَ القُرْآن نَفْسِه): لأن القرآن يفسِّر بعضه بعضا؛ وهٰذا أبلغ التفاسير؛ لأن كل قائل أعلم بقوله من غيره؛ وقد فسّر الرسولُ القرآن بالقرآن، كما في حديث ابن مسعود: لما نزلت آية: ﴿اَلَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَلَمْ يَلْبِسُوْٓا اِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]، فسرها الرسولﷺ بقوله تعالىٰ: ﴿اِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيْمٌ﴾ [لقمان: ١٣]؛ وكذا فسّر عليٌّ قوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوْعِ﴾: هو السماء، قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوْظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]

نعم! ولا يلزم أن كل من قال: "إن هٰذه الآية تفسير لهٰذه الآية" صحةُ ذٰلك، وقبوله؛ لأن هٰذا تفسير مبني على اجتهاد المفسِّر ورأيه، وقد لا يكون صحيحا. (فصول: ٢٣)

فَإِنْ أَعْيَاه فَمِنَ السُّنَّة[1]، سَوَاء كَانَ الْحدِيْث صَحِيْحًا أَوْ حَسَنا.

فَإِنْ لَّمْ يَجِدْه فِي السُّنَّة، فَيرْجِعُ إِلَىٰ أَقْوَال الصَّحَابَة[2]، وَيَأْخُذ بِمَا صَحّ عَنْهُم.

فَإِنْ لَم يَجِدْه عَنْهم فَإِلَىٰ أَقْوَال التَّابِعِيْن[3]، وَعِنْد الخِلَاف فِيْما بَينَهُم يُعمَل بِقَوَاعِد التَّرجِيْح[4]؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْه فَلْيَطْلُب مِنَ اللُّغَة الْعرَبِيّة[5].

فَإِنْ لَّمْ يَجِدْه فِي اللُّغَة فَلْيَطْلُبْه بِالْمُقتَضى مِنْ مَعْنى الْكَلام، وَهٰذَا هُوَ الَّذِي دَعَا بِهِ النَّبِيﷺ لابْن عَبَّاس، حَيْث قَالَ: "اللّٰهُمَّ فَقِّهْه فِي الدِّيْن، وَعَلِّمْه التَّأوِيْل"؛ وَهُوَ الفَهْم وَالعَقْل السَّلِيْم المَوْهُوْب مِنَ الله[6].

---

(١) قَولُه: (فَمِنَ السُّنَّة): السنة إذا كانت مؤيّدة للقرآن أو مبيّنة له، أو دلت علىٰ حكم سكت عنه القرآن، فهي بمنزلة القرآن؛ بل هي الأصل في فهم القرآن؛ لأن تعليم الآيات من أهم الوظائف، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، وجعل سنته من وحيه تعالىٰ كما قال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٤]. (فصول: ٢٨ بزيادة)

(٢) قَولُه: (إِلىٰ أَقْوَال الصَّحَابَة): لأنهم شاهدوا الوحي، وعاينوا الأحوال، وعرفوا معانيه؛ وقد سمعوا من النبيﷺ معاني القرآن؛ فأقوالهم حجّة عند جماهير الأمّة، ولها حكم المرفوع. (مباحث، شرح مقدّمة)

(٣) قَولُه: (فَإِلىٰ أَقْوَال التَّابِعِيْن): لأنهم تلقوا التفسير من الصحابة، وأخذوا السنة والفقه عنهم وإن كانوا قد يتكلّمون في بعض ذٰلك بالاستنباط والاستدلال، كما كانوا يتكلمون في بعض السُّنَن بالاستنباط والاستدلال. (أصول بزيادة)

(٤) قَولُه: (بِقَوَاعِد التَّرجِيْح): أما قواعد الترجيح فمذكورة في القسم الثاني بعد "قواعد التفسير".

(٥) قَولُه: (مِنَ اللُّغَة الْعرَبِيّة): لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين؛ وقد حكىٰ صاحب كتاب "مقدمة المباني" إجماعَ الصحابة علىٰ جواز تفسير القرآن باللغة؛ بل شدَّد العلماءُ علىٰ من فسّر القرآن وهو غير عالم بلغة العرب، كما روي عن مالك ومجاهد. (فصول:٤٢ بزيادة)

(٦) قَولُه: (الموهوب من الله): ثمرة للتقوىٰ والعمل الصالح، والإنابة والخشوع، والتعلق مع الله تعالىٰ؛ لا العقل العامّ؛ وهٰذا هو المراد من الفهم في قول عليؓ: إنه ليس عندنا شيء نختصّ به دون الناس، إلا ما في هٰذه الصحيفة في العقل وأسنان الإبل، وإلا فَهمًا يُؤتَاه رجُل في القرآن. (البخاري: ١١١)؛ وقد أمرنا الله بتدبُّر القرآن، ولايكون ذٰلك إلا بالبحث في تفسيره من خلال هٰذه الطرُق السابقة، وهي طرق سائغة لاحرج على الإنسان عند تفسيره القرآن بها. (شرح مقدمة: ١٦٣ بزيادة)

المُلاحَظة: وَمِنْ هٰذا القَبِيل مَا رَوَاه البُخاري عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَشْيَاخِ بَدْرٍ، فَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ، فَقَالَ : لِمَ تُدْخِلُ هَذَا مَعَنَا وَلَنَا أَبْنَاءٌ مِثْلُهُ؟ فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّهُ مِنْ حَيْثُ عَلِمْتُمْ.

فَدَعَا ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَدْخَلَهُ مَعَهُمْ فَمَا رُئِيتُ أَنَّهُ دَعَانِي يَوْمَئِذٍ إِلَّا لِيُرِيَهُمْ. قَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : أُمِرْنَا نَحْمَدُ اللهَ، وَنَسْتَغْفِرُهُ إِذَا نُصِرْنَا، وَفُتِحَ عَلَيْنَا؛ وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، فَقَالَ لِي: أَكَذَاكَ تَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟ فَقُلْتُ : لَا، قَالَ : فَمَا تَقُولُ؟ قُلْتُ : هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللهِﷺ،=

تَفْصِيْل المآخِذ المعْتَبَرة

١- وَمِنْ أَنْوَاعِ تَفْسيْرِ القُرْآن بِالقُرْآن: بَيَان المُجْمَل،(١) وَتَقِييْد المُطْلَق،(٢) وَتَخْصِيْص العَامّ،(٣) وَتَفْسيْر المَفهُوْم مِن آيَة بِآيَة أُخرىٰ،(٤) وَتَفْسِيْر لَفْظَة بِلَفْظَة(٥)، وَتَفسِيْر مَعْنى بِمَعْنى،(٦) وَتَفْسِيْر أَسْلوْب قُرْآني فِيْ آيَة بِآيَة أُخرىٰ(٧).

= أَعْلَمَهُ لَهُ، قَالَ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾، وَذَلِكَ عَلَامَةُ أَجَلِكَ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾. فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُولُ.(البخاري: ٤٩٧٠)

قال الحافظ: وفيه جواز تأويل القرآن بمَا يُفهم منَ الإشارات، وإنّما يتمكّن مَن رسخت قدمه في العِلم، ولهذا قال عليّ رضي الله تعالى عنه: أوْ فَهْمًا يُؤتِيه اللهُ رَجُلا في القرآن.(فتح الباري)

(١) قوله: (بَيَان المُجْمَل): المجمل ما احتاج إلى بيان، ومثال المجمل قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيْمَةُ الْأَنْعَامِ "إِلَّا مَا يُتْلٰى عَلَيْكُمْ"﴾ [المائدة:١]، مجملٌ في هٰذا السياق، لم يبيَّن، وبيّنه الله سبحانه بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيْرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهٖ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوْذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيْحَةُ وَمَآ اَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة:٣] (فصول:٢٤)

(٢) قوله: (تَقيِيْد المُطْلَق): ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوْا كُفْرًا لَّنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾[آل عمران:٩٠]، قال بعض العلماء: يعني: إذا أخّروا التوبة إلى حضور الموت، فتابوا حينئذ؛ وهٰذا التفسير يشهد له قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِيْنَ يَعْمَلُوْنَ السَّيِّاٰتِ حَتّٰى إِذَا حَضَرَ اَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّيْ تُبْتُ الْئٰنَ، وَلَا الَّذِيْنَ يَمُوْتُوْنَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]؛ فالإطلاق الذي في الآية الأولى ذُكر مُقيّده في الآية الثانية. (فصول: ٢٥)

(٣) قوله: (تَخصِيْص العَام): ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلٰثَةَ قُرُوْءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]، فهٰذا حكم عام في جميع المطلقات، ثم أتى ما يُخصِّص من هٰذا العام الحواملَ، وهو قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَّضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:٤] فخص من عموم المطلّقات أولاتِ الأحمال.

(٤) قوله: (تَفسيْر المَفهُوْم): ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَنْ رَّبِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوْبُوْنَ﴾ [المطففين:١٥] فقد ورد عن السلف في تفسير هٰذه الآية أنها تدل على رؤية الله سبحانه، ومن ذٰلك قول الشافعي: "فيها دلالة على أن أولياء الله يرون ربهم يوم القيامة"، وهٰذا المفهوم من الآية يدل عليه قوله تعالى: ﴿وُجُوْهٌ يَّوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ، إِلٰى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣] وغيرها من أدلة الرؤية.

(٥) قوله: (تَفسِيْر لَفْظَة بِلَفْظَة): وذٰلك بأن يرد في سياقٍ لفظٌ غريب، ثمّ يذكر في موضع آخر لفظ أشهر من ذٰلك اللفظ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَاَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّنْ سِجِّيْلٍ﴾ [هود:٨٢]، وفي موضع آخر قال: ﴿لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّنْ طِيْنٍ﴾ [الذاريات:٣٣]، والآيتان وردتا في شأن قوم لوط.

(٦) قوله: (تَفسِيْر مَعْنى بِمَعْنى): ومن تفسير معنى بمعنى قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَعَصَوُا الرَّسُوْلَ لَوْ تُسَوّٰى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ [النساء:٤٢]، بقوله تعالى: ﴿وَيَقُوْلُ الْكٰفِرُ يٰلَيْتَنِيْ كُنْتُ تُرٰبًا﴾ [النبأ:٤٠].

(٧) قوله: (تَفسِيْر أَسْلوْب قُرْآني): ومنه قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَّقُوْلُوْا "حِطَّةٌ"﴾ [البقرة: ٥٨] أي: دخولُنا ذٰلك حطّة؛ فهو مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ اُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُوْنَ قَوْمَانِ اللهُ مُهْلِكُهُمْ اَوْ =

٢- وَمِنْ أَنْوَاع تَفسِيْر القُرْآن بِالسُّنَّة النَّبَوِيَّة: الأَوَّل: أَنْ يَّبتَدأ النَّبِي ﷺ التَّفسِيْرَ، ثُمَّ يذْكُر الآيَة المُفَسَّرة؛(١) وَالثَّاني: أَنْ يَّذكَر الآيَة المُفَسَّرة، ثُمَّ يذْكر تَفْسِيْرهَا؛(٢) وَالثَّالِث: أَنْ يَّذْكُر فِيْ كَلامه مَا يصْلُح أَنْ يَّكُوْن(٣) تَفسِيْرا لِلآيَة؛ وَالرَّابِع: أَنْ يَّتَأَوَّل الْقُرْآن(٤) فَيَعْمَلُ بِمَا فِيْه مِنْ أَمْر، وَيتْرك مَا فِيْه مِنْ نَهْي؛ وَالخَامِس: أَنْ يَشْكُل عَلَى الصَّحَابَة فَهم آيَة، فَيُفسِّرها لَهُم(٥).

٣- أَمَّا تَفسِيْر القُرْآن بِأَقْوَال الصَّحَابَة:(٦) فَالتَّفسِيْر الَّذِيْ أَجْمعَ عَلَيْه الصَّحَابَة، وَكَذَا أَقْوَالهمْ فِيمَا لا مَجَال لِلاجْتِهَاد فِيْه -مِنْ أَسْبَاب النُّزُوْل، وَالإِخْبَار عَنِ الْمَغيْبَات- فَهُوَ فِيْ

= ﴿مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا "مَعْذِرَةً" إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:١٦٤] أي: موعظتُنا إياهم معذرةٌ إلى ربكم؛ فالأسلوب في الآيتين متشابه في قوله: ﴿حِطَّةٌ﴾ و ﴿مَعْذِرَةً﴾.

ومثله توضيح الالتفات في قوله: ﴿مٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ﴾ [الفاتحة:٣-٤]، بقوله تعالى: ﴿حَتّٰى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيْحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس:٢٢] فالالتفات في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ كالالتفات في قوله: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾.

(١) قَولُه: (ثُمَّ يذْكُر الآيَة المُفَسَّرة): ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمٰنُ وُدًّا﴾ [مريم:٩٦]. عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا أحب الله عبداً نادىٰ جبريل: إني أحببتُ فلانا فأحِبَّه، قال: فينادي في السماء، ثم تُنَزَّل له المحبةُ في أهل الأرض، فذٰلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمٰنُ وُدًّا﴾؛ وإذا أبغض الله عبدا نادىٰ جبريل: إني أبغضتُ فلانا فينادي في السماء، ثم تُنَزَّل له البَغضاء في الأرض". [الترمذي: ٣١٦١]

(٢) قَولُه: (ثُمَّ يذْكر تَفْسِيْرهَا): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَعِدُّوْا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ قُوَّةٍ وَّمِنْ رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال:٦٠]. عن أبي ثمامة بن شفي أنه سمع عقبة بن عامر رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: "﴿وَأَعِدُّوْا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ قُوَّةٍ﴾ ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي". [مسلم: ١٩١٧]

(٣) قَولُه: (مَا يصْلُح أَنْ يَّكُوْن): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَجِايْۤءَ يَوْمَئِذٍۢ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر:٢٣]، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: "يُؤتىٰ بجهنم يومئذ، لها سبعون ألف زمام، لكل زمام سبعون ألف ملك يجُرُّوْنَها".

(٤) قَولُه: (أَنْ يَّتَأَوَّل الْقُرْآن): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر:٣]، عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾ إلا يقول فيها: "سبحانك ربنا وبحمدك، اللّٰهُمَّ اغفر لي"؛ وفي رواية عند البخاري عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُكثِر أن يقول في ركوعه وسجوده: "سبحانك اللّٰهُمَّ ربنا وبحمدك، اللّٰهُمَّ اغفرلي" يتأوَّلُ القرآن. (فصول في أصول التفسير:٢٨)

(٥) قَولُه: (فَيُفسِّرها لَهُم): عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿اَلَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَلَمْ يَلْبِسُوْا إِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢] الآية، شَقَّ ذٰلك على المسلمين فقالوا: يا رسول الله! أيُّنا لم يَظْلِم نفسَه؟ قال: "ليس ذٰلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا! ما قال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيْمٌ﴾ [لقمان:١٣]

حُكْم المَرْفوْع؛[١] وَمَا اجْتهَدُوْا فِيْه وَلا يَرِد إِلَّا عَنْ وَاحِد، فَالأَخْذ بِه أَوْلىٰ؛[٢] وَإِنْ وَرَد عَنْ اثْنَيْن فَصَاعِدا، فَإِمَّا: أَنْ يَتَوَافَق اجْتِهَادُهمْ فَيَكُوْنُ حُجَّةً، أَوْ يختَلف فَيرجَّحُ بِقَوَاعِد التَّرجِيْح[٣].

وَمَا رَجَعُوْا فِيْه إِلىٰ لُغَتِهِمْ يقْبلُ مُطْلَقا؛[٤] وَمَا رجعُوْا فِيْه إِلىٰ أَهْل الْكِتَاب فَلَه حُكْم الاسْرَائيْليَّات.

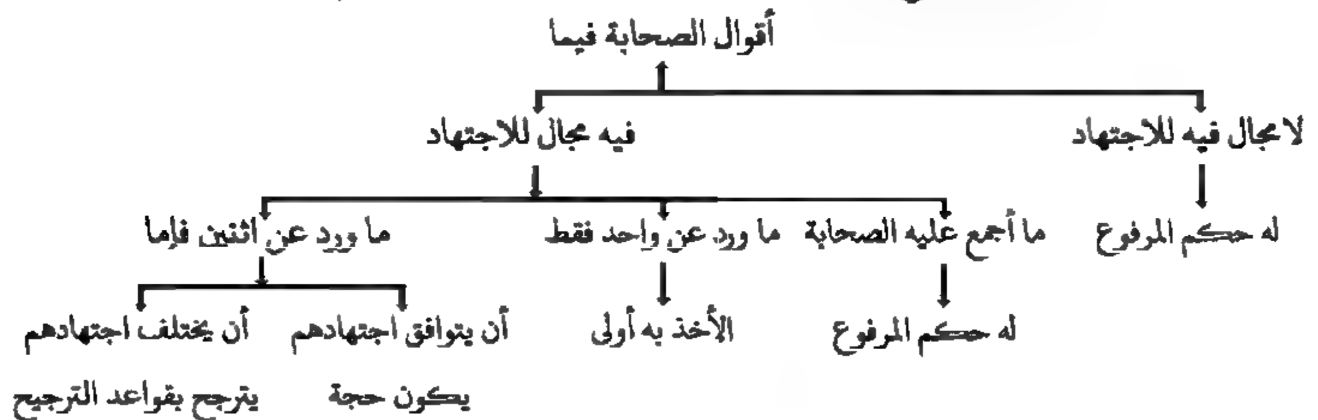
٤- أَمَّا تفْسِيْر القُرْآن بِأَقْوَال التَّابِعِيْن، فَاعْلَم! أَنَّ التَّابعِيْن إِنْ ذَكَرُوْا السَّنَد إِلىٰ رَسُوْل اللهِ ﷺ فَالصَّحِيْح: أَنَّه مِنَ التَّفسِيْر النَّبوِي،[٥] وَإِنْ ذَكَرُوْا عَنِ النَّبِيّ ﷺ دُوْن ذِكْر السَّنَد فَهُو وَإِنْ كَان مُرْسَلا، لٰكِنَّهمْ إِذَا أَجْمَعُوْا عَلَيْهِ فَيَكُوْن حُجَّة[٦]؛ وَتَفسِيْر التَّابِعِيْن كَتَفسِيْر الصَّحَابَة فِي الأَقْسَام وَالأَحْكَام، إِلَّا أَنَّ اجْتِهَاد التَّابعِيّ دُوْن اجْتِهادِ الصَّحَابِي.

---

(١) قَوله: (فَهُوَ فِيْ حُكْم المَرْفوْع): هٰذا إِذا لم يكن المفسِّر مشهوراً بالأخذ عن بني اسرائيل، ولا يكون في القول المذكور شبهة الخبر الاسرائيلي؛ ويُلحق بالمرفوع ما أجمع عليه الصَّحابة، لأَنَّ الإجماع حجَّة، فيكون بقوَّة المرفوع. (فصول: ٣٤ بزيادة وبتغيير)

(٢) قَوله: (فَالأَخذ بِه أَوْلىٰ): خاصة إذا حُفَّت به قرائنُ القبُوْل، كأن يكونَ مشهورا بالتفسير، كعلي، وابن مسعود، وابن عباس، أو قَبِلَه مَن جاء بعدَهم. (فصول)

(٣) قَوله: (بِقَوَاعِد التَّرجِيْح): والقواعد الترجيحيّة مذكورة في ضميمة القسم الثاني؛ وإليك هٰذا الجدول:



(٤) قَوله: (يقْبلُ مُطْلَقا): لأنَّهم أعلمُ بلغتِهم مِن غيرهم.

(٥) قَوله: (مِنَ التَّفسِيْر النَّبوِيّ): لأنَّ التابعِيّ ذكرَ ما بَلغَه عن الرسول، ولم يفسِّر. (فصول: ٣٨)

(٦) قَوله: (وَإِنْ كَان مُرْسَلا): ومثاله: قال الحسنُ في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧]، بلغني: أن رسول الله ﷺ قال، قال ربُّكم: أعددتُ لعبادي الذين آمنوا وعملوا الصالحات ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذُنٌ سمعتْ، ولا خطَرَ علىٰ قلْب بشَر؛ فهٰذا وإنْ كان مرسَلا إلا أنه يدلّ علىٰ اعتماد التابعين التفسيرَ النبوي في تفسيرهم. (فصول: ٣٧)

الملحُوْظَة: أمَّا القِرَاءَات الشَّاذّة الَّتِيْ جَمَعهَا الأئِمَّة الأرْبَعَة،[١] وَكَذَا الْقِرَاءَات المُدْرَجَة الَّتِيْ زِيْدَتْ فِيْ القِرَاءَات عَلىٰ وَجْه التَّفسِيْر، فَهِيَ أيْضًا مُلحَقَة بِتفْسِيْر التَّابِعِيْن[٢].

٥- أمَّا تَفْسِيْر القُرْآن بِاللُّغَة العَرَبِيَّة: فَهُوَ جَائِز كَمَا قَال عُمَر: أيُّها النَّاس تَمَسَّكُوْا بِدِيْوَان شِعْركُم فِي جَاهِلِيَّتِكُمْ، فَإن فِيْه تَفسِيْر كِتَابكُمْ.

فَإنِ اخْتَلَف المَعْنى الشَّرْعِي وَاللُّغَوِيُّ أخِذ بِمَا يَقتَضِيْه الشَّرْعي؛[٣] إلَّا أنْ يَكُوْن هُنَاكَ دَلِيْلٌ يَترَجَّح بِهِ الْمَعْنىٰ اللُّغوِيّ، فَيؤْخَذُ بِهِ[٤].

فَإنْ كَانَ اللَّفْظ يحْتَمِلُ المَعَانِي الْكَثِيْرَة - كَمَا فِي الألْفَاظ المُشْتَرَكَة - مِنْ غَيْر تَعَارُض وَتَنَاقُض[٥] فِي السِّيَاق فَتُحمَل الآيَة عَلَيْهَا، وَإنْ كَانَ اللَّفْظ يَحْتَمِل المَعَانِي الْمُتَعَارِضَة بِحَيْث لَا يَحْتَمِل إلَّا أحَدَ الْمَعَانِيْ مِنْ مَعَانِيْه فيُحْمَل عَلَى الأرْجَح[٦] بِدَلالَة السِّيَاق[٧].

---

(١) قَولُه: (الأئِمَّة الأرْبَعَةُ): وهم: ابن مُحيصِن المكي، ويحيى اليزيدي البصري، والحسن البصري، والأعمش؛ فهي ملحقة بتفسير التابعين. (أصول وقواعد، فصول)

(٢) قَولُه: (مُلحَقَة بِتفْسِيْر التَّابِعِيْن): كقراءة عبد الله بن مسعود: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات"؛ فلفظ متتابعات لم يرِد في المتواتر، وإنما ورد من طريق الآحاد.

(٣) قَولُه: (بِمَا يَقتَضِيْه الشَّرْعي): لأنّ القرآن نَزَل لبيان الشرْع، لا لبيان اللغة؛ ومثاله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]، فالصلاة في اللغة: الدعاءُ، وفي الشرع: الوقوف على الميِّت للدعاء له بصفة مخصوصة؛ فيقدَّم المعنى الشرعي.

(٤) قَولُه: (فَيؤْخَذُ بِهِ): ومثاله: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فالمراد بالصلاة هنا معناها اللغوي، وهو: "الدعاء"، بدليل مارواه البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: ""اللّٰهُمَّ صلِّ على آلِ فلان" فأتاه أبي بصدقته، فقال: "اللّٰهُمَّ صلِّ على آلِ أبي أوفى". [البخاري: ١٤٩٧] (أصول في التفسير)

(٥) قَولُه: (مِنْ غَيْر تَعَارُض وَتَنَاقُض): مثاله: قوله تعالى: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ: ٣٤]، قال ابن عباس: دِهاقا: مَمْلُوءة، وقال مجاهد: مُتَتَابِعَة، وقال عكرمة: صَافِيَةً، ولامنافاة بين هذه الأقوال، والآيةُ تحتملها فتُحمَل عليها جميعا. (أصول: ٣٢)

(٦) قَولُه: (يُحْمَل عَلَى الأرْجَح): ومثاله: تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٤]، قيل: البَرْدُ: النَّوْمُ، وهٰذا التفسير تفسيرٌ بالأقلّ استعمالا؛ إذ الأغلبُ المعروف من البرد هو ما يُبرِد حرَّ الجسم مِنَ الهواء فهو الأرجح. (فصول: ٤٤ بزيادة يسيرة)

(٧) قَولُه: (بِدَلالَة السِّيَاق): ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٥]؛ قال ابن عباس: -

٦- أمّا العقْل المَوهُوْب وَالفَهم البَلِيْغ فهُوَ وإن كَانَ مُخالفا ظَاهرًا طَرِيْقَة المُفسّرِيْن، وَلٰكنَّه مِمَّا يُقذَف فِيْ قُلوْبهِم مِن النُّوْر الإلٰهي المُسمّى بـ"التَّفسِيْر بِالإشَارَة" أوِ "الاعْتبَار"، وَهٰذا هُو المُرَاد عِنْد قَوْم مِنْ قَوْله عَلَيْه السَّلام: "لِكُل آيَة ظَهر وَبَطن".

وَالتَّفسِيْر بِالإشَارَة جَائِز إذَا لَم يَخْرُج عَنِ اللُّغَة العَربِيَّة، وَقَواعِدهَا النَّحْوِيّة وَالبَلاغِيّة؛ وَنمَاذِجُه كثِيرَة فِي كَلام الصُّوفِيَّة[1].

وَطُرُق التَّفسِيْر بِالرَّأي: هُوَ تَفسِيْر القُرْآن بِاللُّغَة العَرَبِيَّة، وَهٰذَا مِمَّا أجْمَع عَلَيه الصَّحَابةُ؛ وَمِنْه العَقْل السَّلِيْمُ المَوْهُوْبُ مِنَ الله.

يُشتَرط فِي التَّفْسِيْر بالرَّأي: ١- أنْ لَا يُخالِف التَّفسِيْر بالمَأْثُوْر مُخَالفة تَضَادٍّ، ٢- أنْ يَتَّفِق مَع سِيَاق الآيَة وسَباقِها ولِحَاقهَا، ٣- أنْ لا يَتَنافى مَع دَلالة الألْفَاظ مِن حَيْث اللُّغَة، ٤- أنْ لا يَتعارَض مَع الشَّرْع، ٥- أنْ لا يُؤدِّي إلىٰ نُصْرة أهْل البِدَع والأهْوَاء المَذْمُوْمة.

المَلحُوْظَة: وهٰذِه الشُّرُوط مَطْلُوْبة فِيْ "اسْتِنْبَاط المُفَسِّرِيْن" أيضًا، كمَا سَنَذكرُ فِيْ آخِر الكتَاب.

وَفَذْلَكة القَوْل: أنّ طرُق التَّفسِيْر بِالمَأْثوْر: أنْ يُفَسّر القُرْآنُ بِالقُرْآن، فمَا أجْمِل فِيْ مَكَان فَإنَّه قَدْ فُسِّر فِي مَوضِع آخَر، وَما اخْتُصِر فِي مَكَان فَقَد بُسِط فِي مَوْضع آخَر؛ فَإنْ لمْ تَجِدْه فَبِالسنَّة، فَإنَّها شَارِحَة لِلقُرْآن؛ فَإنْ لَّمْ تَجِدْه فَارْجِع إلىٰ أقْوَال الصَّحَابة، فَإنَّهُم أدْرٰى بِذٰلِك لِمَا شَاهَدُوْه، وَلِمَا لَهُم مِنَ الفَهْمِ التَّامّ وَالعِلْم الصَّحِيْح، لَاسِيّما كُبَرَاؤهُم كَالخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْن، وَالأئِمَّة المَهْدِيّين، كَابْن مَسْعوْد وَابْن عَبَّاس؛ وَإذْ لَمْ تَجِدْه فَارْجِع إلىٰ أقْوَال التَّابِعيْن[2].

ـ غيرَ باغٍ في الميتةِ، ولا عادٍ في أكْلِه؛ وقيل: غيرَ خارجٍ علَى الإمام، ولا عاصٍ بسَفره؛ والأرجح هو الأوّلُ، لأنه لا دليل في الآية على الثاني. (أصول: ٣٢)

(١) قولُه: (فِي كَلام الصُّوفِيَّة): وقد مرّ تفصيله في بحث "أقسام التفسير" وسيجيء أيضا في "غرائب القرآن".

(٢) قولُه: (إلىٰ أقْوَال التَّابِعيْن): أي: إذا لم تجد تفسيرَه في أقوال الصحابة؛ لأنه قد رجع كثير من الأئمة إلى أقوال التابعين، كأقوال مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وعطاء والحسن ومسروق وسعيد بن المسيَّب؛ وكذا إلى أقوال غيرهم مِن تابعي التابعين، كمالك والثوري والأوزاعي وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وأبي حنيفة؛ وأقوال أمثالهم مِن أتباع تابِعي التابعين، كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد. (مقدمة التفسير: ١٥٧ ملخصا)

المآخِذ الغَيْر المعْتَبَرة وتَفْصِيْلُها

وَأَمَّا المَآخِذُ الغَيْرُ المُعْتَبَرَة فَثَلَاثَةٌ: ١- الإِسْرَائِيْلِيَّات[١]، ٢- وَالتَّفسِيْر بِالرَّأْيِ الْمَذْمُوْم،[٢] ٣- الْعُلوْم الفَلْسَفِيّة وَالطَّبِيْعِيّة.[٣]

١- أمّا الاسْرَائِيْلِيَّات: فَمَا عُلِمَتْ صِحَّتُه بِأَنْ يُوافِق شرْعَنا، فَلَا كَلَام في جَوَاز الْأَخْذ بِه، وَالتَّحدِيْثِ بِه لِلاسْتِشْهَاد[٤]؛ إِلَّا أنّه لَا حَاجَة لَنَا إِلَيْه؛ وَمَا يُصَادِم شَرْعَنا، فَلا يَجُوْز الْأَخْذ بِه، وَلا التَّحَدِيْثُ بِه، وَلا حِكَايَته؛ وَمَا لَا يُخالِف شَرْعَنَا وَلا يُوَافِقُه، فَلا نُصدِّق بِه وَلَا نكَذِّبه، وَتَجُوْز حِكَايَته[٥].

---

(١) قَوله: (الإِسْرائِيْلِيَّات): هي مرويّات أهل الكتاب من اليهود والنصارى.

(٢) قَوله: (الرَّأْيِ الْمَذْمُوْم): اعلم! أن الرأي رأيان، الأول: رأي مستند إلى دليل من الأدلة المعتبرة -من: الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة- مأخوذ من: قوانين اللغة العربية، وأساليب الكلام العربي، ومن أصول الدين والشريعة؛ والثاني: هو ما لم يكن مستندا إلى دليل من الأدلة المذكورة، بل هو من قبيل الخرص والتخمين؛ وهو الممنوع والمذموم.

والرأي الذي قال به الصحابة والتابعون ومَن بعدَهم، وعملوا به، هو الرأي المحمود المبنيّ على علم أو غلبة ظن؛ ومنهم صديق الأمة أبو بكر الذي قال في الكلالة لمّا سئل عنها: أقول فيها برأيي، فإنْ كان صوابا فمِن الله، وإنْ خطأً فمِنّي ومنَ الشيطان. (نفحات، فصول)

(٣) قَوله: (الْعُلوْم الفَلْسَفِيّة): أما العلوم الفلسفيّة والمنطقيّة فمِن الذين عدُّوها مصدرا من المصادر التفسيريّة الإمامُ الرازي وابن رشد الفلسفي، وزعم ابن رشد: أن العلوم الفلسفيّة مطلوبة، إذ لا يفهم المقصود من الشريعة على الحقيقة إلا بها؛ لكن الجمهور من أهل النظر والبصيرة رفضوا هذه النظرية تماما، وقالوا: إن هذه العلوم الفلسفية لامدخل لها في العلوم الشرعيّة، ولا هي من الوسائل بالنسبة إلى تفسير وفهم القرآن الكريم، حتى أفتَوا بحُرمة تعليمها وتعلُّمها، وعلى الأكثر فإنما أجازوها إذا لم يكن فيها ما يتصادم ويتناقض مع الشرع. (نفحات العبير)

(٤) قَوله: (لِلاسْتِشْهَاد): أي: يجوز النقل عن بني اسرائيل للاستشهاد، لا للاعتماد؛ وورَد عن النبي ﷺ: أنه أقرّ بعض ما يأتي عن بني اسرائيل، كحديث حمل السماوات والأرضين على أصبع؛ أخرجه البخاري: ٤٥٣٣، ومسلم: ٢٧٨٦ من حديث ابن مسعود ﵁. (شرح مقدمة)

(٥) قَوله: (وَتَجُوْز حِكَايَته): ويمكنُ لنا أنْ نقول: إنَّ شرائع ما قبلَنا إمَّا: أنْ تكون مذكورة في الكتاب أو السُّنة، أو لا؛ فإنْ كانت مذكورة بلا منع ونكير، فهي داخِلة في شريعتنا؛ وإنْ كانت مذكورة معَ المنع والنكير، فهي خارجة عن الشريعة.

وأمَّا الشرائع التي لم تكن مذكورة في الكتاب أو السنة، فهي إمَّا: مِن قبيل الأحكام، أو مِن قبيل الأحوال والأخبار؛ فمَا هي من قبيل الأحكام، فهي غير معتبرة في شرعَنا؛ بلْ هيَ مِمَّا مُنِع عنها، كما أخرجه أحمد ـ

وَالأَسْلَم: أَنْ لايُدخَل فِي التَّفسِيْر مِنْها مَا لاطَائِل تَحْتهَا؛ وَمَا فِيْهَا فَائدَة تُنَاسِب

ـ في مسنده [١٤٦٣١] والبخاري في ترجمته باب قول النبيﷺ: "لاتسئلوا أهل الكتاب عنْ شيء"، ولأنَّ في النظر والاستدلال غِنًى عنْ سؤالهم فيْما لا نصَّ فيه.

وما هي مِن قَبيل الأحوال والأخبار، فهٰذا تحْمِل قوله عليه السلام: "لاتُصدِّقوا أهل الكتاب ولاتُكذِّبوهم، وقولوا: آمنَّا بالله وما أُنزِل إلينا". [البخاري: ٧٣٦٢] (محمد الياس)

أَنْوَاع شَرائِع مَنْ قَبْلنا مِمَّا

- ما يُوافِق شَرْعنا
  - ما هوَ مَذكورٌ فِي الكتاب والسُّنَّة
    - فَإِنْ ذُكِر
      - معَ النَّكِير: فهُوَ مَردودٌ (٢)
      - بلا نَكِيْر: فهُوَ دَاخِلٌ فِيْ شَرْعنا (٣)
  - غيرُ مذْكُورٍ فيهِمَا
    - فَهُو إمَّا أَنْ يتعلَّق
      - بِالحكمِ الشَّرعيِّ: حُكمُه في: (٤) الآتِيَة
      - بِتاريْخ الأنبِياء وقِصَصهم: حُكمُه في: (٥) الآتِيَة
- مَا يُصادِم شَرْعنا
  - لايجُوْز الأخْذُ بهِ ولا التَّحدِيْث بِهِ (١)

الأحكام المتعلقة الأقسام المذكورة

١- روي عن معاوية رضي الله عنه حين ذكر كعْب الأحبَار، فقال: "إنْ كان مِن أصدَق هٰؤلاء المحدِّثين الذين يحدِّثون عنْ أهل الكتاب، وإنْ كنَّا مع ذٰلك لنَبلو (أي: نمتَحِن) عليه الكِذْب"؛ أيْ مع أنَّ كعْبا مِن أخيَار الأحبار. [البخاري باب قول النبي: لاتسئلوا أهل الكتاب]

٢- قال الله تعالىٰ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِيْنَ يَكْتُبُوْنَ الْكِتٰبَ بِأَيْدِيهِمْ، ثُمَّ يَقُوْلُوْنَ هٰذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيْلًا، فَوَيْلٌ لَّهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِمَّا يَكْسِبُوْنَ﴾ [البقرة:٧٩].

٣- قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِيْ شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ، فَاسْئَلِ الَّذِيْنَ يَقْرَؤُوْنَ الْكِتٰبَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]، والمرادُ به: مَن آمنَ منهم، والنهيُ إنَّمَا هو عنْ سُؤَال مَن لمْ يؤمن منهم؛ وهٰذا الحكم فيما يتعلق بالتوحيد والرسالة المحمدية؛ فيجوز التحديث به للاستشهاد، كحديث حمل السماوات والأرض على إصبع. [البخاري: ٤٨١١]

وفِيه مَسْئلة مَشْهُورة: "أنَّ شَرْع مَن قَبْلنا شَرْعٌ لَنَا"، وَالدَليْلُ: مَا رَوَاه البُخارِي: أَنَّ مجاهِدًا سَأل ابْنَ عبَّاس: أَفِيْ سُوْرَةِ "صٓ" سَجْدَة؟ فقَال: نعَم! ثُمَّ تلَا ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ... أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ثُمَّ قَال: "نَبِيُّكُمْ مِمَّنْ أُمِرَ أَنْ يَقْتَدِي بِهِمْ" (البخاري: ٤٦٣٢)؛ وَالمُرادُ مِنْه: الاقْتِدَاء فِيْ أُصُوْل الدِّين ومَكارِم الأَخْلاق وَالصِّفَات الحمِيْدة المَشْهُوْرة عَنْ كلِّ واحِدٍ مِنْ هٰؤلاءِ الأنبِيَاء.

٤- هٰذا من قبيل: "لا تسئلوا أهل الكتاب عن شيء" [البخاري: ٧٣٦٣]، فضلًا عن أن يُصدَّق أو يكذَّب؛ لأنَّ شرعَنا مُكتفٍ بنفسه، فإذا لمْ يُوجَد فيه نصٌّ، ففيْ النظر والاستدلال غِنى عنْ سؤالهم؛ والعملُ حينئذ=

التَّعْرِيْض، فَلابُدّ أَنْ يُقتَصر عَلَى الْمَقَام، وَلايَعْدُو مَا عَدَاه؛[1] لأن الضَّرُوْرِيَّ يُتَقَدّر بقَدْر الضَّرُوْرَة.

الملحوظة: أَمَّا رُجُوْع الصَّحَابة إِلىٰ مَرْوِيَّات أَهْل الكِتَاب، وَرِوَايَتهَا فِي التَّفسِيْر، فَلايَلْزَم مِنْ ذِكْرِهِم لِهٰذِه المَرْوِيّات قبُوْلهُم لَهَا[2].

٢- وأَمّا التَّفسِيْر بِالرَّأي الْمَذْموْم: فَهُوَ مَا لايُسَاعدُه قَوَانِيْن اللُّغَة وَأُصُوْل الشَّرْع[3]؛ بَلْ مبْنَاه عَلى الجَهالَة وَالضَّلالَة.

= بقوله تعالىٰ: ﴿أَطِيْعُوا اللهَ، وَأَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُوْرٰى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ: ٣٨].

٥- هٰذا من قبيل: لاتُصدِّقوا أهلَ الكتاب، ولاتكذبوهم" [البخاري: ٧٣٦٢]؛ وقال عليه السلام: "حدثوا عن بني إسرائيل ولاحرج" [البخاري: ٣٤٦١، أبوداوٗد: ٣٦٦٢]، قال حافظ ابن حجر: فيه جواز التحدث عن بني إسرائيل بمثل ما ورد في القرآن والحديث وإن كان فيه نوع انقطاع، لتعذر الاتصال.(فتح الباري)

المَلحُوْظة: هٰذَا ممَّا ظهَر لِيْ بَعْد تَفحُّص الآثَارِ وأَقوَالِ السَّلَف؛ فإِنْ كَانَ حقًّا فمِن اللهِ العزيز العلام، وإِلَّا فمِنِّي ومِن الشَّيطان! (مس)

(١) قَوله: (وَلايَعْدُو إِلىٰ مَا عَدَاه): اعلم! أن القرآن الكريم شارك التوراة والإنجيل في إيراد كثير من القصص، لٰكن القرآن سلك في ذٰلك مسلك الإيجاز والاختصار وصولا إلى العظات والحِكم؛ وأما التوراة والإنجيل فقد سلك مسلك البسط في قصص وتاريخ الأنبياء السابقين؛ فلذٰلك بعض المسلمين لم يقنع بما ورد في القرآن من قصص، بل أخذ يسأل مَن كان مِن أهل الكتاب عن تفصيلات أغفلها القرآن عن حكمة؛ فأدخل هٰذه الإسرائيليات في تفسير القرآن الكريم ومدوّنات علوم الإسلام. (معجم علوم القرآن)

(٢) قَولُه: (فَلايَلْزَم - قبُوْلهُم لَهَا): ومن أمثلته: كتَب ابن عباس إلىٰ أبي الجلد (صاحب كتُب التوراة وغيرها) يسأله عن الرعد، فقال: الرعدُ الريحُ. (فصول: ٣٣)

(٣ - ١) قَوله: (لايُساعدُه قوانينُ اللُّغة) اعلمْ! أنَّه لمَّا كان نزَل هٰذا القرآنُ بلُغة العَرب، يُسْلَك في فهمه واستِنْباط مَعانيه مَسْلَك العرَب في فهمِهم واستِنْباطهم؛ فمَا ادَّعاه بعْضُهم مِن جوازِ تزوُّج الرَّجلِ تِسْع نِسْوَةٍ حرائِرَ، فباطِل! مستَدِلا علَيْه بقوله تعالىٰ: ﴿فَانْكِحُوْا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَآءِ مَثْنٰى وَثُلٰثَ وَرُبٰعَ﴾ [النساء:٣]؛ وزعمَ بعضُهم حلّ شَحْم الخنْزيْر، واستدلّ عليه بقوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيْرِ﴾ [المائدة:٣]، قائِلا بأنّه لمْ ينُصَّ عَلى غيرِ اللَّحْم؛ وهٰذا أيْضا باطِل، لأنّ اللَّحْم إذا أُطلِق في اللغة، فإنّه يشمَل الشَّحْم. (قواعد التفسير: ٢٢٥)

(٣ - ٢) قَوْله: (لايُساعدُه . . . وأُصول الشَّرْع) فعَلى المدقِّق أنْ يفسِّر القُرآن بحسَب المعَاني التِيْ كانتْ مُستعمَلَة في عصْر النُّزُوْل، لابحسَب المعْنى الآخَر الذي تَعارَف عليه النّاسُ بعْد عصْر النزُوْل، كمَا في إطلاق =

وَيدْخُل فِيْه: التَّفسِيْر مِنْ غَيْر حُصوْل الْعُلوْم الضَّرُورِيّة، وَتفْسِيْر الْمتشَابِهات الَّتِيْ لايَعْلمُها إلا الله، وَجعْل التَّفْسيْر تَابعًا لِمَذْهبٍ وَإنْ كَان المَذْهَبُ ضَعيْفًا، وَتفْسِيْر مُراد الله عَلىٰ سَبِيْل القَطْع مِن غَيْر دَلِيْل، وَالتفْسِيْر بِالْهَوىٰ؛[1] وَكلّهَا حَرَام لِقوْلِه تَعالىٰ: ﴿وَأَنْ تَقُوْلُوْا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُوْنَ۝﴾[2] [الأعراف:٣٣]

الملحُوظَة: أَمَّا التَّفسِيْر وَفْق الْعلُوْم الْحدِيْثِة فَجَائِز إِذَا كَانَت تِلْكَ الْعُلوْم مِمَّا يبْتَنِي عَلَى الْمُشَاهدَة، وَتحْتَملُهَا أَلْفَاظ الْقُرْآن، وَلايُصَادم[3] مَعَ الْهَدف الْقُرْآني، كَمَا فِيْ قَوْلِهِ

- لفْظ "الصَّدَقَة"؛ فإنّ لفظ الصَّدَقة في لغَة القرْآن ومَا تَعارَف علَيْه السَّلَفُ يَشمَل الزكوٰة الواجِبة، وصدقةَ التَّطوُّع؛ واشتَهر عَن بعْض المتأخِّرِيْن إطْلاق الصَّدَقة علىٰ مَا كَانَ مِن قَبِيل التَّطوّع؛ فهذا مِن قبيل حمْلِ ألفَاظ الكتَاب على اصْطِلاح حادِث. (قواعد:٣٠ بتصرف)

(١) قَولُه: (وَالتفسِيْر بِالْهوىٰ): والفرق بين اختلاف أهل السنة فيما بينهم، وبين الاختلاف فيما بيننا وبين الفِرق الضالة: أما الفرَق الضالة فهم يعتقدون رأيًا -أي: نظريةً زائغة ومذهبا باطلا- يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسَط، ثم حملوا القرآن أو الحديث عليها، فحرّفوا معنى الآية لتوَافق مذهبَهم، فضلّوا وأضلوا، كالخوارج والروافض والجهمية والقدريّة والمرجئة؛ وأما أهل السنة فهم يعتقدون نظريّة ومذهبا موافقا للحق الذي عليه الأمة الوسَط مستدلين بالأدلة الشرعية، ثم يعمدون إلى القرآن ويفسرون القرآن بمعان صحيحة؛ فما قالوه من المعاني وإن لم يدل عليها القرآن، لكن يدل عليها دليل آخر من الأدلة الشرعية، كما يكون في كلام الصوفيّة المسمّٰى بـ"التفسير الإشاري"؛ وهٰذا في الحقيقة ليس من الضلالة والانحراف؛ لأنهم يفسرون بمعانٍ صحيحة، وغرضهم بذٰلك: النصح والإرشاد والترغيب والترهيب؛ فهم وإن أخطأوا في التفسير فقد أخطأوا في الدليل، لا في المدلول.

ومن خطأ المعتزلة تأبيد النفي في قوله تعالىٰ: ﴿لَنْ تَرٰىنِيْ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وذٰلك لأنهم اعتقدوا أوّلا: "أن الله لايُرىٰ"، فعمِدوا إلى القرآن، فاستدلوا بمثل هٰذه الآيات التي لادلالة فيها علىٰ مذهبهم؛ ومن خطأ المتصوِّفة: استدلالهم بقوله تعالىٰ: ﴿أُرْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾ علىٰ جواز الرقْص. (نفحات: ١٨٨، فصول ملخصا)

الملحوظة: اعْلم! أنَّ المستَدِلِّين علىٰ ثلاثَة أنْوَاع، والمُخطِئون في الاستِدلال علىٰ أنوَاع؛ سيُذكر تفصِيلُه في "مَبْحثُ أَنْوَاعِ الاخْتِلاف فِيْ التَّفَاسِيْر" ضمن "الفصْل الثاني" من "البَاب الثالث".

(٢) قَولُه: (وَكلّهَا حَرَام): وأما أسباب الانحراف فأربعة بحكم الاستقراء: الجرأة على التفسير مع عدم الأهليّة، إخضاع معاني القرآن أمام المعتقدات الباطلة والأهواء الزائغة، التأثُّر بآراء أهل الزمان من الفلاسفة والطبيعيين وغيرهم، صرف النظر عن موضوع القرآن ومقاصده. (نفحات)

(٣) قَولُه: (تحْتمِلُهَا - وَلايُصَادم): قال النَّسَفي: "وأمَّا ما ذهب إليه بعضُ المحقِّقين -وهمُ الصُّوفيّة- مِن أنَّ النُّصوص مصرُوفة علىٰ ظواهِرها، ومَع ذٰلك فيْها إشاراتٌ خفيَّة إلىٰ دقائِق تنكشِف علىٰ أرْباب السُّلوك، يمكِن التَّطبيْق بينَها وبينَ الظَّواهر المُرادَة؛ فهو مِنْ كمال الإيْمان ومَحْض العِرفان"؛ وأمَّا العُدُول عنْ ظواهِر النُّصوص مِن الكتَاب والسُّنة إلىٰ مَعان يدَّعِيْها المَلاحِدة فهو إلحادٌ وعدُول عَن الإسْلام. (شرح العقائد)

تَعَالى[1]: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِيْ بُطُوْنِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِيْ ظُلُمٰتٍ ثَلٰثٍ﴾ [الزمر:٦]، وَقَوْله تَعَالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيْرَ لِتَرْكَبُوْهَا وَزِيْنَةً، وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُوْنَ﴾ [النحل:٨].

٣- أمّا الْعُلوْم الفَلْسفِيّة: فاعْلَم! أنَّ فيْ إنْزال المتَشابهَات[2] ابْتِلاءَ الرَّاسِخِيْن فيْ العِلْم بمَنْعِهم عنْ التَّفكُّر فيْهَا والوُصُوْل إلى مَا هُوَ غَايَة مُتَمَنَّاهمْ مِن العِلْم بأَسْرَارِهَا؛ فَكُلُّ مَن وَقَف مِنَ المُتَشَابَه مَوْقِف السَّلَف[3] -مِن الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن[4] وَالأَيِمَّة المتَّبِعِيْن- فهُوَ مِن الرَّاسِخِيْن فيْ العِلْم،[5] وَمَنْ خَاض فِيْه فَهُوَ خَارِج عَنْ مَنْهَجِهِم؛ بَلْ هُوَ مِنَ الزَّائِغِيْن[6].

وَلَمَّا كَانَ قِيَاس أَسَاسِ الفَلْسَفَة عَلى اكْتِشَاف مَا وَرَاء المَحْسُوْس وَالبَحْث فيْ حَقِيْقَتِه، فَسّرُوا وَأَوّلُوْا حَسَبَما يَفْهَم العَقْلُ؛ بَلْ حَكّمُوْه فيْ كلّ شَيْءٍ؛ حَتّى إذَا التَقُوا بالآيَات المتَشَابِهَات جَعَلوا العَقْل المحْدُوْد فَيْصَلا[7] فيْ فَهْمِها وَتَأْوِيْلِها، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوْا؛

---

(١) قَوْلُه: (قَوْله تَعَالى): أخبر سبحانه وتعالى في الآية الأولى: أن الجنين يُخلق في بطن أمه في ظلمات ثلاث، ففيه إشارة إلى ما أثبته علماء الطبّ الحديث من: أن الجنين في بطن أمّه محاط بثلاثة أغشية؛ فلا بأس أن تُفسّر الآية بهذا التحقيق؛ لأن لفظ القرآن يحتمله، ولايصادم مع هدفه. وفي الآية الثانية إشارة إلى المصنوعات الحديثة من: الدرّاجات الناريّة والسيارات والقطارات والطيارات والحوّامات؛ لأن ألفاظ الآية تحتملها، ولايصادم هذا التفسير مع الهدف القرآني؛ بل يؤكده. (نفحات العبير)

(٢) قَوْلُه: (المتَشَابهَات): قال الجرجاني: المتشابه هو ما خفي بنفس اللفظ، ولايُرجى دركُه أصلا.

(٣) قَوْلُه: (مَوْقِف السَّلَف): فقد ثبت عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني -صاحب الإمام أبي حنيفة- أنه قال: اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول اللهﷺ في صفة الرب عزّ وجل من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه؛ فمن فسّر شيئا من ذٰلك فقد خرج مما كان عليه النبيﷺ، وفارق الجماعة؛ فإنهم لم يصِفوا، ولم يفسّروا؛ ولٰكن آمنوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا؛ فمن قال بقول جَهْم فقد فارق الجماعة. (أصول وقواعد: ٢٣٧)

(٤) قَوْلُه: (مِن الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن): فهذا الإمام مالك لما سئِل عن الاستواء، فقال: "الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول، والسؤالُ عنه بدعة، والإيمان به واجب". (أيضاً)

(٥) قَوْلُه: (الرَّاسِخِيْن فيْ العِلْم): لتفويضهم علمَ المتشابِه إلى عِلم الله تبارك وتعالى، اعترافا لقصور أفهامهم في إدراك معاني المتشابه الذي جعله الله تعالى من عِلم أسراره في القرآن العظيم، كما في قراءة: ﴿وَالرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ يَقُوْلُوْنَ اٰمَنَّا بِهٖ، كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾.

(٦) قَوْلُه: (بَلْ هُوَ مِنَ الزَّائِغِيْن): قال تعالى: ﴿فَاَمَّا الَّذِيْنَ فِيْ قُلُوْبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُوْنَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَاْوِيْلِهٖ؛ وَمَا يَعْلَمُ تَاْوِيْلَهٗ اِلَّا اللّٰهُ﴾ أعاذنا الله منه؛ سيأتي تفصيلُه في الفَصْل الثّاني من البابِ الثّالث.

(٧) قَوْلُه: (العَقْل المحْدُوْد فَيْصَلا): ومن المعلوم: أن الفكر البشري لايقدر على إدراك ما وراءَ المحسوس،=

وَمِنْهُم الجَهْمِيَّة(١) وَالمعْتَزِلَة(٢) وَغَيْرُهمْ مِمَّن يَتَّخِذُوْن العَقْل أَسَاسًا لِفَهْم القُرْآن وَتَأْوِيْل الآيَات؛ مَعَ أَنَّ العَقْل لَنْ يَقْدِر عَلىٰ أَنْ يُدْرِك شَيْئًا عَنْهَا(٣).

وَذٰلِكَ لأَنَّ الفَلْسَفَة تَقُوْم فِي أَبْحَاثِها فِيْ الإِلٰهِيَّات عَلَى "القِيَاس التَّمْثِيْلِي" الذِيْ يَسْتَوِي فِيْه الأَصْل وَالفَرْع، أَوْ عَلَى "القِيَاس الشُّمُوْلِي" الذِيْ يَسْتَوِيْ فِيْه أَفْرَادُه؛ فَاللهُ سُبْحَانهُ وتَعَالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورىٰ:١١]؛ فَلايَجُوْز أَنْ يُمَثَّل بِغَيْرِه سُبْحَانَه، وَلا يَجُوْز أَنْ يُدْخَل هُوَ وغَيْرُه تَحْتَ قَضِيَّة كُلِّيَّة تَسْتَوِي أَفْرَادُها.

الملحوظة الهامّة: اعْلَم! أَنَّ المُفَسِّرِيْن وَالمُتَأَوِّلِيْن عَلىٰ ثَلاثَة أَنْوَاع: فَمِنْهُم: مَنْ أَصَابُوْا فِي الدَّلِيْل وَالمَدْلُوْل، وَهُمْ أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة؛ وَمِنْهُم: مَن أَخْطَئوا فِي الدَّلِيْل وَالمَدْلُوْل، وَهُم كَالخَوَارِج وَالرَّوَافِض وَالمُعْتَزِلَة وَالجَهْمِيَّة وَالْقَدَرِيَّة وَالمُرْجِئَة وَغَيْرِهِم؛ وَمِنْهُم: مَنْ أَصَابُوا فِي المَدْلُول، وَأَخْطَئُوا فِي الدَّلِيْل، وَهُم كَبَعْض الصُّوْفِيَّة وَالوُعَّاظ وَالفُقَهَاء.

= بل يقف أمام الغيب أصمَّ وأبكم؛ لأن ما وراء هٰذا الوجود لاسبيل إلىٰ إدراك حقيقته بالحواسّ المسخَّرة للعقل.

(١) قَولُه: (الجهمية): هم أول من نادىٰ بالتعطيل ونفْيِ الصفات، وأن القرآن الكريم مخلوق؛ ومؤسِّس هٰذا المذهب هو الجَهْم بن صفوان الذي أخذ علومه عن الجعْد بن درهم الضالّ المُضل. قال الملطي في كتابه "التنبيه والردُّ علىٰ أهل الأهواء والبِدَع": إن السُّمنية -وهم جماعة من عَبدة الأصنام يقولون بتناسخ الأرواح- شكّكوا الجهم في دينه، حتى ترك الصلاة أربعين يوماً، وقال: لا أصلِّي لمن لاأعرفه؛ ثم خرج بعد عُزلته، واشتقّ هٰذا الكلام، وبنى عليه آراءه.

(٢) قَولُه: (والمعتزلة): هم الذين تكلموا في الغيبيات والصفات، وهم الذين ابتدعوا فكرة: هل الصفات عينُ الذات، فلامعنى لها؟ أم هي غير الذات، فهي ذات أخرى مع ذٰلك الله؟ وإذا كانت الصفات ذاتاً، فهل هي قديمة، والله قديم؟ ولاينبغي أن يكون قديمان؟! وإذا كانت حادثة، فالله غني عن الحادث؟ إذن، فما الله؟ وما هو؟ وما صِلتُه بالوجود؟ وما صلة الوجود به؟ هل هو حالّ في الوجود، أم هو خارج عنه؟ إلىٰ غير ذٰلك من الخوض فيما يوصِل إلى الضلال والإضلال.

وسبب كل هٰذا: هو الفلسفة اليونانيةُ حين تُرجِمت إلى العربية، وهٰذه الفلسفة: تقوم أصلا على البحث فيما وراءَ العالم المحسوس علىٰ مجرّد العقل. (أصول وقواعد)

(٣) قَولُه: (مَعَ أَنَّ العَقْل إلخ): فكلّ من سار في ركاب الفلسفة من أهل الكلام ليصل إلىٰ معرفة صفات الله بمجرّد العقل، فقد ارتكب اثما كبيرا يخرجه عن حيّز الإيمان والإسلام الصحيح.

البَابُ الثَّانِيْ: فِيْ عُلُوْمِ القُرْآن

اعْلَمْ! أَنّ لَفْظ "عُلُوْمِ القُرْآن" يطْلق علىٰ مَعْنيَيْن: المَعْنى الإضَافِي بِحَسب إضَافَة لَفظ "عُلُوْم" إلىٰ لَفْظ "القُرْآن"؛ وَالثَّانِي المَعْنى المَوْضوْعِي بِحَسَب البَحْث فِي الْقُرْآن.

أَمَّا عُلُوْم القُرْآن بِالمَعْنى الإضَافِي، فَهُوَ: الفَنّ المُدوّن فِيْ مَوضُوْع مُتَكَامِل؛ وَيشْمَل ذٰلِك: عِلْم التَّفسِيْر وَعِلْم القِرَاءات، وَعِلْم الرَّسْم العُثْمَاني، وَعِلْم غَرِيْب الأَلْفَاظ، وَعِلْم الإعْجَاز، وَعِلْم النَّاسِخ وَالمَنْسوْخ، وَعِلْم المُحْكَم وَالمُتشَابه، وَعِلْم الإعْرَاب، وَعِلْم المَجَاز، وَعِلْم الأَمْثَال وَغَيْر ذٰلِك مِنَ العُلُوْم الكَثِيْرَة الَّتِي تَوسّع العُلَماءُ فِيْ بَحْثها.

وَأَمَّا عُلُوْم القُرْآن بِالمَعْنى المَوْضُوْعِي، فَقَال ابْن العَرَبِي: إِنَّ عُلُوْم القُرْآن[١] خَمْسُوْن عِلْمًا وَأَرْبَع مِأَة وَسَبْعة آلَاف عِلْم وَسَبعُوْن أَلْف عِلْم، عَلىٰ عَدَد كَلِم القُرْآن؛ وَهٰذِه العُلُوْم عَلىٰ كَثْرَتهَا وَتعَدّدهَا تَرْجِعُ إِلىٰ ثَلاثَة أَقْسَام: تَوْحِيْد وَتَذْكِيْر وَأَحْكَام[٢].

السبَب العَامّ لِنُزُوْل القُرْآن

اعْلَمْ! أَنَّ آيَات الْقُرْآن بِحَسَب أَسْبَابِ النُّزُوْل عَلىٰ قِسْمَيْن: السَّبَبُ الْعَامّ، وَالسَّبَبُ الْخَاصُّ؛ فَالسَّبَب الْعَامّ: هُوَ قِسْم نَزَل ابْتِدَاء، لَا عَلَاقَة لَه بِسَبَب خَاصّ كَسُؤَال أَوْ حَادِثَة.

وَالغَرَض مِنَ التَّشرِيْع الْإِسْلَامِي: هُوَ إِبْقَاء شَرَائِع الْمِلّة الْحَنِيْفِيَّة مَعَ نَفْي الْأَعْمَال الْفَاسِدَة مِن عَادَات الْعَرَب وَرُسُومهمْ[٣]، وَإِصْلاحُ الْمِلّة الْحَنِيْفِيَّة الْمُحرّفَة الَّتِي تَطرَّق

(١) قَوله: (علُوْم القُرْآن): أن القرآن جمع علوم الأوّلين والآخرين بحيث لم يُحِط بها علما حقيقيًا إلا المتكلّم بها، ثمّ الرسول ﷺ، خلا ما استأثر به سبحانه وتعالىٰ؛ ففيه: حِكَم ومواعظ، وأمثال وأحكام، وفيه: الوعد والوعيد، والتحذير والتبشير، والموت والمعاد، والنشر والحشر، والحساب والعقاب، والجنة والنار وغير ذٰلك.

(٢) قَوله: (تَوْحِيْد وَتَذْكِيْر وَأَحْكَام): فالتوحيد يدخل فيه: معرفة الإيمان بالله تعالىٰ، وأسمائه وصفاته وأفعاله، واليوم الآخر، والكتاب، والنبيين، والقدر، والملٰئكة؛ والتذكير يدخل فيه: الوعد والوعيد -أي: الجنة والنار-، والترغيب والترهيب، وتصفية الظاهر والباطن؛ والأحكام يدخل فيها: التكاليف كلّها من الأمر والنهي، والإباحة والندب، والحلال والحرام، والنفع والضرر، إلىٰ غير ذٰلك. (أصول وقواعد: ٣٩)

(٣) قَوله: (عَادَات الْعَرَب وَرُسُومهمْ): وإنما اعتبر في تشريعه ﷺ رسوم العرب وعاداتهم، لأن الله سبحانه وتعالىٰ أراد أن يزكّيَ سائر الأقاليم بتزكية العرب بواسطة نبينا ﷺ.

إِلَيْهَا فتُوْرٌ عَظِيْم مِنْ جِهَة التَّساهُل فِي إِقامَتِهَا، وَتَسَرَّبت إِلَيْهَا التَّحرِيْفَات الْجَاهلِيَّة.

فَالقَصْدُ الْأَصْلِيّ مِنْ نُزوْل الْقُرْآن هُوَ: دَمْغ الْعَقَائِد الْبَاطلَة، وَنَفْي الْأَعْمَال الْفَاسِدَة، وَتَهْذِيْب النُّفُوْس الْبَشَرِيَّة؛ فَوُجُوْد الْعَقَائِد الْبَاطلَة سَبَب عَامّ لِنزُوْل "آيَات الْجَدَل"؛ وَوُجُوْد الْأَعْمَال الْفَاسِدَة وَشُيُوْع الْمَظَالِم فِيْما بَيْنَهُمْ سَبَب لِنُزُوْل "آيَات الْأَحْكَام"؛ وَعَدَم تَيَقُّظِهِمْ وَتَنَبّهِهِمْ بِغَيْر ذِكْر آلاء الله وَأَيَّام الله وَوَقَائِع الْمَوْت وَمَا بَعْده سَبَب لِنُزُوْل "آيَات التَّذْكيْر"؛ وَقَالَ الشَّيْخُ الجَلِيْلُ الْمُحدِّث الْكَبِيْر الشَّاه وَلِيّ الله الدّهلَوِي: "كَأَنّ نُزُوْله بِالْأَصَالَة لِهٰذَا الْغَرَض".

العُلُوْم الخَمْسَة بِحَسَب المَعَانِي المَنْصُوصَة

اعْلَمْ! أَنَّ مَعَانِي القُرْآنِ المَنْصُوْصَة لا تَخْرُج عَنْ خَمْسَة عُلُوْم: عِلْمُ الأَحْكَام، عِلْمُ الجدَل، عِلْمُ التَّذْكِيْر بآلاءِ الله، عِلْمُ التَّذْكِيْر بأَيَّامِ اللهِ وعِلْمُ التَّذْكِيْر بالمَوْت ومَابَعْدَه.

١- عِلْم الأَحْكَام

عِلْمُ الْأَحْكَام:[1] هُوَ عِلْم يَبْحَثُ عَن الْأَحْكَام الْوَارِدَة فِي كَلَام الله تَعَالىٰ مِن الْحَلَال وَالْحَرَام، وَالْفَرَائِض وَالواجِبَات، وَالْمَنْدُوْبَات وَالْمَكْرُوهَات، -سَوَاء كَانَتْ مِنْ قسم العِبَادَات أَوِ الْمُعَامَلَات- أَوْ مِنْ تَدبِيْر الْمَنْزِل أَوِ السِّيَاسَة الْمَدَنِيَّة؛[2] وَهٰذا الْعِلْم فِي الْحَقِيْقَة أَسَاسُ الشَّرِيْعَة الَّذِيْ يبْتَنِي عَلَيْه الْفَلَاح وَالنَّجَاة.

٢- عِلْم الجَدَل

عِلْم الْجَدَل: هُوَ عِلْم بَاحِث عَنْ طُرُق إِيْرَاد الْبَرَاهِيْن وَالْأَدِلّة بِمُقَابَلَة الخَصْم، وَالْمُرَاد بِعلْم الْجَدَل فِي الْقُرْآن: هِيَ الْمُحَاجّة الْوَاقعَة مَعَ الْفِرَق الْأَرْبَع الضَّالَّة الْمُضِلّة لإظهار حقّيَّتِه، وَإِقَامَةِ البُرْهَان عَلىٰ صِحَّتِهِ، حَيْث يذْكر سُبْحَانه وَتَعَالىٰ عَقَائدهُم

(١) قَولُه: (عِلمُ الأَحْكَام): أما الآيات المصرَّحة بالأحكام فهي خمس مأة، كما في التفسيرات الأحمدية؛ وأما الآيات التي تستنبط منها الأحكام، فغير محصورة؛ ومعظم آي القرآن لاتخلو عن أحكام مشتملة علىٰ آداب حسنة وأخلاق جميلة.

(٢) قَولُه: (علم تدبير المنزل): حكمة باحثة عن كيفية حفظ الربط الواقع بين أهل المنزل. وعلم السياسة المدنية: حكمة باحثة عن كيفية حفظ الربط الواقع بين أهل المدينة.

البَاطِلَة، وَأَعْمالهُمْ الشَّنِيْعَة، وَأَخْلاقهُمْ الرَّذِيْلَة؛ وَيذْكر حَلّهَا بِالأَدِلَّة الْبُرهَانِيّة والخَطَابِيَّات مِنَ النَّقلِيّات،[١] وَالْعَقلِيَّات مِن الْبرْهَانِيّات وَالْخَطَابِيَّات.[٢] فَمنْ تَشوّق فَلْيُرَاجِع الفَوْز الْكَبِيْر.

مَا مِنْ برْهَان وَدليْل مِن العقْلِيّات وَالسمعِيَّات إلَّا وَقَد نَطق بِه الْقُرْآن؛[٣] وَلٰكِن أَوْرَدَه عَلى عَادَات الْعَرَب، دُوْن دَقَائِق طُرُق الْمُتكَلِمِيْن لِيفْهَم الْعَامّة؛[٤] فيذْكر سُبحَانَه وَتعَالىٰ عَقَائِدهُم البَاطِلَة،[٥] ثمَّ ردّهَا بِالْبرْهَانيّات مِن الْمُشاهَدَات[٦] وَالْمُتوَاتِرَات وَغَيْرِهَا؛ وَيذْكر سُبحَانَه وَتعَالىٰ مَقبُوْلاتهِم الْوَاهيَةَ وَمَظْنوْنَاتهِمْ، ثُمَّ ردّهَا بِالقِيَاس الخِطَابِي؛[٧] وَيذْكر مَشهُوْرَاتهِم وَمسَلَّمَاتهِمْ،[٨] ثمَّ ردّهَا بِالْقِيَاس الجَلِي[٩]. وَسَيجِيءُ تَفصِيْلهَا فِي آخِر الْكِتَاب.

---

(١) قَولُه: (مِنَ النَّقلِيّات): كما قال تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ......﴾ [المائدة:٤٥].

(٢) قَولُه: (مِن الْبرْهَانِيّات وَالْخَطَابِيَّات): سيذكر بحثها في "جدل القرآن" من الباب السادس تفصيلا.

(٣) قَولُه: (قَد نَطق بِه الْقُرْآن): كذا قال السيوطي في الإتقان والزركشي في البرهان.

(٤) قَولُه: (لِيفْهَم الْعَامّة): اعلم! أنه لم يسلُك القرآنُ في الجدَل طريقة المتكلمين من: الاستدلال بالكلي على الجزئي -كما يكون في القياس-، أو الاستدلال بالجزئي على الكلي -كما يكون في الاستقراء-، أو الاستدلال بأحد الجزئين على الآخر -كما يكون في التمثيل-؛ بل أبطل كل شبهة فاسدة، ونقضها بالمنع والمعارضة في أسلوب لا يحتاج إلى إعمال عقلٍ وكثير بحث؛ لأن القرآن جاء بلسان العرب، فخاطبهم بطريقة يعرفونها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [ابراهيم:٤]. (مباحث) ملخصا

(٥) قَولُه: (عَقَائِدهُم البَاطِلَة): كما قال تعالىٰ بعد القَسم بيوم القيامة وبالنفْس اللوّامة: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ، بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣- ٤].

(٦) قَولُه: (بِالْبرْهَانيّات مِن الْمُشاهَدَات): وردُّ عقائِدهم الباطلةِ بالبُرهانيّات: من المتواترات، كما قال تعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى، أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ، ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ، فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ، "أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ الْمَوْتَىٰ"﴾ [القيامة: ٤٠]؛ ومِن المشاهَدات، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَٰشِعَةً، فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَآءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ، "إِنَّ الَّذِيٓ أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتَىٰٓ"؛ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٧) قَولُه: (بِالقِيَاس الخِطَابِي): وقَدْ يكُون التَّعبِيْر بألفَاظ تُوافِق اعتِقاد المخاطب وإنْ كانَ الواقع خِلافه، قال الله تعالىٰ: ﴿"حُجَّتُهُمْ" دَاحِضَةٌ﴾ [شورىٰ:١٦]، مع أنّ ما يُجادلُ به الكفارُ ليسَ مِن قبيل الحُجَج، وقال تعالىٰ: ﴿ادْعُوا شُرَكَآءَكُمْ﴾ [الاعراف:١٩٥]، مع أنّهم لَيسُوا بشركاء، كما قال تعالىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَٰلِقُونَ، أَمْ خَلَقُوا السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ، بَل لَّا يُوقِنُونَ، (إلى قوله:) أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ، سُبْحَٰنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور:٣٥]. =

٣- عِلْم التَّذْكِيْر بِآلاءِ الله

عِلْم التَّذْكِيْر بِآلَاء الله[١]: هُوَ عِلْم يذْكَر فِيْه مِن: آلاء الله الشَّامِلَة، وَنَعْمَائه الْكَامِلَة عَلىٰ خَلْقه وَعبَادِه، وَمِن عَجَائِب قُدْرَته وَبَدائِع صَنْعَته، كَخَلْق السَّمٰوٰت وَالْأَرْض وَمَا بَيْنَهُمَا، وَاخْتِلاف اللَّيْل وَالنَّهَار، وَإِنْزَال الْمَطَر وَإِخْرَاج النَّبَاتَات وَالْأَثْمَار، وَغَيْر ذٰلِكَ مِمَّا يَقْصُر النَّاس عَنْ إِحْصَائهَا، كَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوْا نِعْمَتَ اللهِ لَا تُحْصُوْهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

وَمِنْ مَقَاصد هٰذَا الْعِلْم: مَعْرِفَة ذَاته وَصِفاتِهِ تَعَالىٰ، ثُمّ الْإِيْمَانُ بِه، ثُمّ الْخُضُوْع لَه، ثُمّ الْإِطَاعَة لَهُ.

٤- عِلْم التَّذْكِيْر بِأَيَّام اللهِ

عِلْم التَّذْكِيْر بِأَيَّام الله[٢]: هُوَ عِلْم تُعرَف بِه أَحْوَالُ الْقرُوْن الْمَاضِيَة وَالْأَيَّامِ السَّالِفَة،

= (٨) قَولُه: (مَشهُورَاتِهِم وَمسَلَّمَاتِهِمْ): كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتٰبَ الَّذِيْ جَآءَ بِهٖ مُوْسٰى﴾ ردّاً على اليهود فيما حكاه الله عنهم، بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللّٰهَ حَقَّ قَدْرِهٖٓ إِذْ قَالُوْا: "مَآ أَنْزَلَ اللّٰهُ عَلٰى بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ"﴾ [الأنعام:٩١].

(٩) قَولُه: (بِالْقِيَاس الجَدَلي): والغرض من صناعة الخطابة: الترغيب والترهيب فيما ينفعهم أو يضرهم من: الأخلاق وأمر الدين والدنيا، كما يفعله الوعاظ والخطباء؛ فلها أثر عظيم في تنظيم أمور المعاش والمعاد. والغرض من صناعة الجدل: إلزام الخصم أو حفظ الرأي.

(١) قَولُه: (التَّذْكِيْر بِآلَاء الله): لما أراد سبحانه وتعالىٰ تهذيب النفوس البشرية -سواء كانوا عربا أو عجماء بدوًا أو حضَرا-، اقتضت الحكمة الإلهية: أن يخاطب الناس بآلائه وصفاته التي تَسَعها أذهانهم وتحيط بها مداركُهم؛ واختار شيئا من الصفات البشرية الكاملة التي يجري التمدّح بها فيما بينهم، واستعْمَلها بإزاء المعاني الدقيقة الغامضة ليصِلوا إلىٰ معرفة الربوبية التي هي أنفع الأشياء في تهذيب النفوس؛ واحترز عن الصفات التي يؤدي إثباتها إلى الأوهام الباطلة؛ وذكر الأصل المصرّح اللائق بشأنه بقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهٖ شَيْءٌ﴾.

الملحوظة: ومن هٰذا العلم: ما ذُكر في بعض الآيات من الإشارات الدقيقة اللطيفة إلىٰ بعض العلوم الكونية التي اكتشفها علم الطبيعة، كما في قوله تعالى: ﴿فِيْ ظُلُمٰتٍ ثَلٰثٍ﴾ [الزمر: ٦]؛ فأثبت علماء الطبّ الجديد: أن الجنين محُاط بثلاثة أغشية.

(٢) قَولُه: (التَّذْكِيْر بِأَيَّام الله): الغرض الأساسي من هٰذا العلم أخذ العبرة بتلك الأحوال، ليحترز الإنسان من العقائد الباطلة والأعمال القبيحة والأخلاق الرذيلة، ويختارَ العقائد الصحيحةَ والأعمال الصالحة والأخلاق الحميدة؛ فلذٰلك لم يسرُد سبحانه وتعالىٰ القصص بتمامها مع جميع خصوصياتها، لئلا يفوتهم الغرض الأساسي الذي هو التذكّر؛ وانتزع من القصص المشهورة المألوفة الأمرَ المهمّ الذي ينفع في التذكير والموعظة؛ بل كرّر ذكر بعض القصص بأساليب متنوّعة من الإيجاز والإطناب حسَب مقتضَى الأساليب المرعية في السور؛ وليس الغرض من تلك الأحوال معرفتَها بأنفسها فقط، وليس من وظيفة القرآن استيعاب القصص وسرد الوقائع؛ كما هو هدف الأخباري. (الفوز الكبير)

وَمَا وَقَع فِيْها مِنَ الْحَوادِثِ وَالْوَقائِع، سَوَاء كَانَت مِنْ قَبِيْل تَنْعيم الْمُطِيْعيْن مِنْ قِصَص الْأَنْبِيَاء وَالْأولِيَاء، أَوْ مِنْ قَبِيْل تَعذِيْب الْمُجْرِمِيْن مِنْ قصَص الْمُشْرِكِيْن وَالْمُنَافقِيْن.

وَمِنْ حِكَم تَكْرَار الْقصَص:[1] أَنَّه اخْتَار فِيْ أَكْثَر الْأَحْوَال تَكْرَار الْمَطَالِب بِعبَارَة طَرِيّة وَأَسْلُوْب جَدِيْد لِيَكُوْن أَوْقَع فِي النُّفُوْس؛ وَمِنْها: زِيَادَة شَيْء لَمْ يذْكَر فِي الَّذِي قَبْلَه، وَمِنْهَا إِبْدَال كَلمَة بِأُخْرى لِنكْتَة؛[2] وَمِنْهَا: إِبْرَاز الْكَلَام الْوَاحِد فِي فنُوْن كَثِيْرَة وَتعَابِيْر مُخْتلِفَة وَأَسَالِيْب مُتنَوِّعَة لِجلب النُّفوْس؛ لِأَنَّهَا جُبِلتْ عَلى التَّنَقُّل فِي الْأَشْيَاء الْمُتَجدِّدَة وَاسْتِلذَاذهَا بِهَا؛ وَمِنْها: الإِيضَاح غَايَة الْوضُوْح، وَمِنْهَا الْإِعْلَام بِأن النَّاس عَاجزُوْن عَنِ الْإِتْيَان بِمِثْلِهِ بِأَيِّ نَظْم جَاءُوا، وَبِأَيِّ عِبَارَة عَبَّرُوْا[3].

٥- عِلْم التَّذكِيْر بالمَوْت ومَا بَعْدَه

عِلْم التَّذْكِيْر بِالْمَوْت وَمَا بَعْدَه[4]: هُوَ علم يبْحَث عَنْ أُمُوْر الْآخِرَة وَمُقدِّمَاتها مِنَ: الْمَوْت وَالبَرْزَخ، وَالحَشر وَالنَّشر، وَالْحِسَاب وَالْجَزَاء، وَالْجَنّة وَمَا أُعِدّ فِيْهَا مِنَ النَّعِيْم، وَالنَّار وَمَا أُعِدّ فِيْها مِنَ الْعَذَاب.

وَثَمرَة هٰذَا العِلْم: هِيَ الخَشْيَة وَالخَوْف، أَوِ الرَّجَاء وَالشَّوْق، ثُمَّ الاسْتِعدَاد لِلمَوْت وَمَا بَعْد المَوْت مِنْ أَحْوَال الآخِرَة.

خاتِمَةُ عِلْم الجَدَل فِيْ تَعَارُف الفِرَق الأَرْبَع

أَمَّا الفرَق الأَرْبَع الضَّالّة المُضِلَّة فَهم: المُشْرِكُوْن وَاليَهوْد وَالنَّصارىٰ وَالمُنَافِقوْن.

---

(١) قَولُه: (مِنْ حِكَم تَكْرَار الْقصَص): وسيأتي تفصيله في "قصص القرآن" أيضا.

(٢) قَولُه: (إِبْدَال كَلمَة بِأُخْرى): كقوله تعالى في خلق آدم مرّة: ﴿خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ومرة قال: ﴿مِنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، ومرة قال: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصّٰفّٰت: ١١]، ومرة قال: ﴿مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمٰن: ١٤]؛ فالصلصال والحمأ والطين كلها أحوال دُرجَت من التراب الذي خلق منه آدم.

(٣) قَولُه: (بِأَيّ نَظْم - بِأَيّ عِبَارَة): الفائدة الجليلة: قد حكى القرآن الكريم عن موسىٰ وفرعون وغيرهما مضمون كلامهم بألفاظ غير ألفاظهم، وأسلوب غير أسلوبهم؛ وهٰذه هي صنعة "الإقتدار" المذكورة في كتب البلاغة.

(٤) قَولُه: (عِلْم التَّذْكِيْر بِالْمَوْت): الغرض من هٰذا العلم أن يتحوّل الإنسان من الحياة الشهوانية إلى الحياة العفيفة، ومن المجتمع الحيواني إلى المجتمع الإنساني، ومن البيْئة الجاهلية إلى البيئة الإيمانية.(نفحات)

الْمشْرِكُوْن: يُسمُّوْن أنْفُسهُمْ حُنَفَاء، وَيدّعُوْن التَّديُّن بِملَّة سَيِّدنَا إبْراهِيْم عَلَيْه السَّلَام، وَلَمْ يَبْق فِيْهِمْ حَقِيْقَة شَعَائِر الْمِلَّة الْحنِيْفِيَّة وَشَرائِعهَا وَعَقَائِدهَا(١).

وَكَان مِنْ ضَلالَاتهِمْ: الشِرْك وَالتَّشْبِيْه وَالتَّحرِيْف وَجُحوْد الْآخِرَة، وَاسْتِبْعَاد رِسَالَة النَّبِيّ ﷺ؛ وَشُيوْع الْأَعْمَال الْقبِيْحَة وَالْمَظَالِم فِيْما بَيْنهُمْ، وَابْتِدَاع التَّقَالِيْد الْبَاطلَة، وَانْدِرَاس الْعِبَادَات؛ فَبُعِث سَيِّد الْأنْبِيَاء ﷺ فِي الْعَرَب، وَأُمِر بِإقَامَة الْمِلَّة الْحَنِيْفِيَّة، وَخَاصَمهُمْ فِي الْقُرْآن بِمُسَلَّمَاتِهِم الَّتِيْ هِي مِنْ بَقَايَا الْمِلَّة الْحَنِيْفِيَّة لِيتَحقّق الْإلْزَام.(٢)

الْيَهُوْد: آمَنُوا بِالتَّوْرَاة، وَكَان مِنْ ضَلَالاتِهِمْ: تَحرِيْف أَحْكَام التَّوْرَاة، وَكِتْمَان آيَات التَّوْرَاة، وَإلْحَاق مَا لَيْس مِنْهَا افْتِراءً مِنْهُم، وَالتَّقصِيْر فِي تَنْفِيْذ أَحْكامِهَا، وَالْعَصبِيّة الشَّدِيْدَة لدِيَانَتِهِمْ، وَاسْتِنْكَار رِسَالَة نَبِيّنَا عَلَيْه السَّلَام -بِسَبَب اخْتِلَاف الشَّرَائِع(٣) وَغيْره-، وَسُوْء الْأدَب وَالطَّعْن عَلَيْه ﷺ؛ بَلْ بِالنِّسْبَة إلَى الرَّبّ تَعَالَى أيْضًا، وَابْتِلاءهُم بِالْبُخْل وَالْحِرْص وَنَحْو ذٰلِكَ مِن الرَّذَائِل؛(٤) فَخاصَمَهُم الْقُرْآن بِمشْهُوْراتِهِم وَمسَلَّمَاتِهِم.

---

(١) قَولُه: (وَعَقَائِدهَا): والمحاجّة في القرآن ليست بمقصورة على المسائل الاعتقادية فحسب؛ بل المحاجة مع الفرق الضالة الأربع واقعة في أعمالهم الشنيعةِ وأخلاقهم القبيحة أيضا، كالمحاجة مع قوم لوط في إتيانهم الرجالَ شهوة من دون النساء، ومع قوم عاد وثمود في إترافهم بتعميرهم المساكن ونحت الجبال بيوتا، ومع قوم شعيب في تطفيف المكيال وإخسار الميزان وغير ذٰلك.

(٢) قَولُه: (لِيتَحقّق الْإلْزَام): وقد بيَّن الشاه ولي الله الدهلوي: أنموذجا للمشركين، وقال: "وإن كنتَ غير مُهتدٍ في تصوير حال المشركين وعقائدهم وأعمالهم، فانظر إلى حال المحترِفين من أهل عصرنا، لاسيّما الذين يقطُنون بأطراف دارالإسلام؛ ما هي تصوراتُهم عن الولاية؛ فمع أنهم: يعترفون بولاية الأولياء المتقدمين، يَرون وجود الأولياء في هٰذا العصر من قبيل المستحيلات، ويذهبون إلى القبور والعتَبات، ويرتكبون أنواعا من الشرك؛ وكيف تطرَّق إليهم التشبيه؟ وترى طَبْق الحديث الصحيح: "لتتّبعُنّ سَنَن من كان قبلكم"؛ أنّه ما من بليّة من البلايا إلا وطائفةٌ من أهل عصرنا يرتكبون ويعتقدون مثلها. عافانا الله سبحانه وتعالى من ذٰلك. (الفوز الكبير)

(٣) قَولُه: (بِسَبَب اخْتِلَاف الشَّرَائِع): أما اختلاف الشرائع فهو كاختلاف وَصَفَاتِ الطبيب التي تختلف باختلاف الأشخاص والفصول، وبحسب الأمكنة والأغذية.

(٤) قَولُه: (مِن الرَّذَائِل): إنْ أردت أن ترى أنموذج اليهود، فانظر إلى علماء السوء الذين يطلبون الدنيا، ويُولَعون بتقليد السلف، ويُعرِضون عن نصوص الكتاب والسنة، ويستنِدون إلى تعمّق عالم وتشدُّده، أو إلى استحسانه؛ فأعرضوا عن كلام الشارع المعصوم، وجعلوا الأحاديث الموضوعة والتأويلاتِ الفاسدة قدوة؛ فانظر كأنهم هم. (الفوز الكبير)

النَّصَارىٰ: آمَنُوا بِسَيِّدنَا عِيْسىٰ عَلَيْه السَّلام، وَكَانَ مِنْ ضَلاَلَاتهِمْ: عَقِيْدَة الْأَقَانِيْم الثَّلاثَة -أي: الابْن وَالْأب وَرُوْح الْقُدُس-، وَعقيْدَة مَصْلوْبِيّة الْمَسِيْح، وَتحْرِيفهمْ فِي بِشَارَة الْفَارقَلِيْط الْمَوْعوْد[1].

الْمُنَافِقوْن: أَمَّا الْمُنَافقُوْن سَوَاء كَانَ فِيهِمْ "نِفَاق الْاعتِقَاد" أَوْ "نفَاق الْعَمَل"، فَقَد كَشَفَ الله فِي الْقُرْآن الْعَظيْم عَنْ مَعايِبهِم وَأَعْمَالهِمْ، وَذَكَر مِنْ أَحْوَال الْفَرِيْقَيْن أَشْيَاءَ كَثِيْرَة لتَحْترِز مِنْها الْأمّة بِأَسْرهَا.

مظَاهِر نِفَاق الْعمَل: مُوافَقَة الْقَوْم، الْانْسِيَاق وَرَاء اللَّذَّات الدُّنْيوِيَّة، الْحِرْص عَلَى الْمَال وَالحَسَد وَغيْرهِمَا مِن الرَّذَائِل، الاشْتِغَال فِي شُئُوْن الْمَعَاش، خُطوْر الظُّنوْن الْواهِيَة وَالشُّبهَات الرَّكِيْكَة[2] بِبَالهِمْ فِي رِسَالة نَبِيّنا ﷺ، وَمحبَّة الْقَبائِل وَالعَشَائِر.

وَالْمَقصُوْد بِذكْر الْمُخاصَمَة فِي الْقُرْآن الْمَجيْد بَيَان تِلْك الْمَفاسِد لِيحْتَرِز الْأُمَّة بِأَسْرهَا؛ فَإِذَا قَرَأْنَا الْقرْآن فَلا نزْعَم: أَنَّ هٰذِه الْمُخاصَمَة كَانَت مَعَ قَوْم قَدْ انْقَرَضُوا!

كَلَّا! بَلْ مَا مِنْ بَلَاء إِلَّا وَهوَ مَوجُوْدٌ الْيَوْمَ بِطرِيْق الْأُنْمُوْذَج[3]، كَمَا قَال عَلَيْه السَّلَام: "لَتتبعُنَّ سَنَن مَنْ كَان قَبلَكُم"؛ وَقَالَ الْمُحَدِّثُ الشَّاهْ وَلِيُّ اللهِ: فَمَقْصُوْد القُرْآن الكَرِيْم بَيَان كُلِّيَّات تِلْك المَفَاسِد، لَا خُصُوْص الحَوَادِث.

---

(١) قَولُه: (وَتحْرِيفهمْ إلخ): قال الإمام ولي الله! وإن شئت أن ترى أُنْمُوذجا لهذا الفريق فانظر اليوم إلى أولاد المشائخ والأولياء، ماذا يظنُّون بآبائهم، وإلى أيّ حدّ وصلوا بهم! ولذا قال عليه السلام: لاتُطْرُوْنِي كما أطْرَت النصارىٰ ابنَ مريم، فإنما أنا عبده؛ فقولوا: عبدُ الله ورسوله. (متفق عليه)، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِيْنَ ظَلَمُوْٓا اَيَّ مُنْقَلَبٍ يَّنْقَلِبُوْنَ﴾. (الفوز الكبير بزيادة)

(٢) قَولُه: (الشُّبهَات الرَّكِيْكَة): وإن شئت أن ترى أنموذجا للمنافقين، فانطلق إلى مجالس الأمراء، وانظر إلى مُصاحبِيهم وندَمائهم؛ يؤثرون رضى الأمراء على رضى الله تعالىٰ؛ وكذٰلك طائفة من المعقوليّيْن الذين تمكّنت في خواطرهم شكوك وشبهات كثيرة، ونَسُوا الدار الآخرة؛ فهم أيضا نموذج المنافقين. (الفوز الكبير مقتصراً)

(٣) قَولُه: (بِطرِيْق الْأُنْمُوْذَج): وتفصيل هٰذا البحث مذكور في "الفوز الكبير" فمن شاء فليطالعه.

الباب الثالث في اختلاف المفسرين

اعلَمْ! أنَّ اختِلاف السَّلَف على نوعَين: الأوّل مَا يرجِع إلى المُجتَهد بِسبَب اختِلَاف فُهُوْم المُجتَهِدِيْن، وَالثَّانِيْ مَا يرجِع إلَى النَّصِّ بِأن يَّكُوْنَ النَّصُّ مُحتَمِلا لأكْثَرِ مِنْ مَعْنى.

فَمِنَ الأوَّل: بَيَانُ سَببِ النُّزوْل، وَتعيِيْنُ النَّسْخ، وَشَرْح غَرِيْب الْقُرْآن؛ فَهٰذِهِ الثَّلاثَة وَإنْ كَانَتْ مِنْ المَنقُوْلَات؛ لٰكِنْ لِلاجْتِهَادِ فِيْها مَدْخَل، ومُسْنِدُ الهِنْد قَدْ أجَادَ الكَلامَ فيها، وقَال:

فِيْ سَبَبِ النُّزُوْل: "وَلَمَّا لَمْ تَكُنْ أَسَالِيْبُ البَيَانِ مُنَقَّحةً فِيْ ذٰلِكَ العَصْر، فَرُبَمَا يَشْتَبِهُ التَّفْسِيْرُ عَلى سَبِيْلِ الاحْتِمَالِ بِالتَّفسِيْرِ مَعَ الجَزْم، فَيَذْكُرُوْن أَحَدَهُمَا مَكَانَ الآخَر؛ وَهٰذَا أَمْرٌ اجْتِهَادِيٌّ، وَلِلنَّظَرِ العَقْلِيِّ فِيْهِ مَجَالٌ، وَرَكْضُ جِيَادِ القِيْلِ وَالقَالِ هُنَاكَ مُمْكِنٌ".

وَقَالَ فِيْ شَرْحِ الغَرِيْب: "وَمَبْنَاهُ: عَلىٰ تَتَبُّع لُغَةِ العَرَب، أَوِ التَّفَطُّن بِسِيَاقِ الآيَةِ وَسِبَاقِهَا، وَمَعْرِفَةِ مُنَاسَبَةِ اللَّفْظِ بِأَجْزَاءِ الجُمْلَةِ الَّتِيْ وَقَعَ هُوَ فِيْهَا؛ فَهٰهُنَا أَيْضًا لِلعَقْلِ مَدْخَلٌ، وَللاخْتِلافِ مَجَالٌ؛ لأَنَّ الكَلِمَةَ الوَاحِدَةَ تَأْتِيْ فِيْ لُغَةِ العَرَب لِمَعَانٍ شَتّٰى، وَتَخْتَلِف العُقُوْل فِيْ تَتَبُّع اِسْتِعْمَالاتِ العَرَب، وَالتَّفَطُّنِ بِمُنَاسَبَةِ السَّابِق وَاللاَّحِق؛ وَلِهٰذَا اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْن -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- فِيْ هٰذَا البَاب، وَسَلَكَ كُلٌّ مِنْهُمْ مَسْلَكًا".

وَقَالَ فِيْ النَّسْخ: "وَبَابُ النَّسْخ أَيْضًا بَابٌ وَاسِعٌ، وَللعَقْلِ فِيْهِ مَجَالٌ، وَلِلاخْتِلافِ فِيْهِ مَسَاغٌ[1] وَلِهٰذَا أَبْلَغُوْا الآيَاتِ المَنْسُوْخَةَ إِلىٰ خَمْسِ مِائَةِ آيَةٍ".

وَلَمَّا كَثُرتْ اخْتِلافاتُ السَّلَف فِيْ هٰذِه الأمُوْر، وَهِي أَيْضًا مِمَّا تُوْجِب صُعُوْبَة فِيْ فَهْم المُرَاد؛ ذَكَرْنَاها فِيْ أَسْبَاب الصُّعُوْبَة أَيْضًا كَمَا ذَكَرَها الشَّيْخُ الإمَام المُحَدِّث الدِّهْلَوِي.

---

(١) قَولُه: (وَللعَقْلِ فِيْهِ مَجَالٌ): قالَ الإمَامُ الأكْبَر: وَيَنْبَغِيْ أنْ تُعْرَفَ هُنَا نُكْتَتَان: الأوْلى: أنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِيْنَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- كَانُوْا يَسْتَعْمِلُوْن "النَّسْخ" بِغَيْرِ المَعْنَى الاصْطِلاحِي المَعْرُوْفِ بَيْنَ الأصُوْلِيِّيْن؛ وَمَعْنَاهُمْ قَرِيْبٌ مِنَ المَعْنَى اللُّغَوِيِّ الَّذِيْ هُوَ "الإزَالَة".

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ الأَصْلَ فِيْ بَيَانِ النَّسْخ -بِالمَعْنَى الاصْطِلاحِيِّ- هُوَ مَعْرِفَةُ تَارِيْخ النُّزُوْل؛ وَلٰكِنَّهُمْ رُبَمَا يَجْعَلُوْن إجْمَاع السَّلَفِ الصَّالِح، أوْ إتِّفَاق جُمْهُوْرِ العُلَمَاء عَلىٰ شَيْءٍ عَلامَةً لِلنَّسْخ، فَيَقُوْلُوْن بِه؛ وَقَدْ فَعَلَ ذٰلِكَ كَثِيْرٌ مِنَ الفُقَهَاء، وَيُمْكِن أَنْ يَّكُوْن فِيْ مِثْلِ هٰذِهِ المَوَاضِع: "مَا تَصْدُقُ عَلَيْهِ الآيَةُ غَيْرُ مَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الإجْمَاعُ". (الفوز الكبير)

الفَصْل الأَوّل فِيْ مَوَاضِع اخْتِلَاف المفَسِّرِيْن

المبْحَث الأَوّل فِيْ سَبَب النُّزُوْل وَمَا يَتَعَلَّق بِهِ

وَآيَات الْقُرْآن بِحَسَب أَسْبَابِ النُّزُوْل عَلىٰ قِسْمَيْن: السَّبَبُ الْعَامّ، وَالسَّبَبُ الْخَاصُّ.

١- السَّبَب الْعَامّ: وَهُوَ قِسْم نَزَل ابْتِدَاء، لَاعَلَاقَة لَه بِسَبَب خَاصّ كَسُؤَال أَوْ حَادِثَة.

وَاعْلَمْ! أَنَّ الْقَصْدَ الْأَصْلِيّ مِنْ نُزُوْل الْقُرْآن هُوَ: دَمْغ الْعَقَائِد الْبَاطِلَة، وَنَفْي الْأَعْمَال الْفَاسِدَة، وَتَهْذِيْب النُّفُوْس الْبَشَرِيَّة؛ فَوُجُوْد الْعَقَائِد الْبَاطِلَة سَبَب عَامّ لِنُزُوْل "آيَات الْجَدَل"، وَوُجُوْد الْأَعْمَال الْفَاسِدَة وَشُيُوْع الْمَظَالِم فِيْما بَيْنَهُمْ سَبَب لِنُزُوْل "آيَات الْأَحْكَام"، وَعَدَم تَيَقُّظِهِمْ وَتَنَبّهِهِمْ بِغَيْر ذِكْر آلَاء الله وَأَيَّام الله وَوَقَائِع الْمَوْت وَمَا بَعْده سَبَب لِنُزُوْل "آيَات التَّذْكِيْر"[1].

٢- السَّبَب الخَاصّ: وَهُوَ قِسْمٌ نَزَل عَقِب حَادِثَة وَقَعَتْ فِيْ زَمَنِ النَّبِيّ ﷺ، أَوْ سُؤَال وُجِّهَ إِلَيْه[2]؛ فَنزلَت الآيَةُ بِسَبَب مُتَضمِّنَة لَه، مُبَيِّنة حُكْمَه، حَيْث وَقَعَت الْإِشَارَة وَالتَّعرِيْض فِي الآيَات إِلىٰ تِلْك الْحَادِثَة[3]، وَيعْرِض لِلسَّامِع الانْتِظَار، وَلَا يَزُوْل ذٰلِكَ إِلَا بِبَسْط الْقِصَّة؛ فَلَزِم لَهَا مَعْرِفَة سَبَب النُّزُوْل؛ وَهٰذا هُوَ الْمُرَاد مِنْ قَوْلِهِمْ: "نَزَلَتْ فِيْ كَذَا" عِنْد الْمُتأَخِّرِيْن.

---

(١) قَولُه: (لِنُزُوْل آيَات التَّذْكِيْر): وهٰذا غالب آيات القرآن حيث خاطب القرآنُ الناسَ كلهم، وعرض عليهم معالم الحق وأسباب الصلاح في الدنيا والآخرة، كما في القصص وأخبار الأمم الماضية، وكآيات دلائل التوحيد؛ فحينئذ لا نحتاج إلىٰ أن نلتمس لكل آية سببا؛ لأن أكثر القرآن لم يكن نزوله وَفقا على الحوادث والوقائع، أو على السؤال والاستفسار؛ بل أكثره يتنزّل ابتداء بعقائد الإيمان وواجبات الإسلام، وشرائع الله تعالىٰ في حياة الفرد وحياة الجماعة.

(٢) قَولُه: (أَوْ سُؤَال وُجِّهَ إِلَيْه): وذٰلك؛ لأن النبيﷺ حين يُسأل عن الشيء، فيتوقَّف عن الجواب أحيانا حتى ينزل عليه الوحيُ، أو يخفى عليه الأمرُ الواقع فينزل الوحيُ مبيِّنا له؛

فمثال الأول قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي، وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]؛ ففي صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود: أن رجلا من اليهود قال: يا أبا القاسم! ما الروح؟ فسكت -وفي لفظ: فأمسك- النبيُّﷺ فلم يردّ عليهم شيئا؛ فعلمتُ أنه يُوحىٰ إليه، فقمت مقامي؛ فلما نزل الوحي، قال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ الآية. =

وأَمَّا الْقِصَص الْجُزْئِيَّة وَالأَسْبَاب الْخَاصَّة الَّتِي تَجَشَّم الْمُفَسِّرُوْن بَيَانهَا، فَلَيْسَ لَهَا مَدْخَل فِي ذٰلِك يُعْتَدّ به.

مَلْحُوْظَةٌ فِيْ تَعَدُّد النُّزُوْل وَتَقَدُّمِه

اعْلَمْ! أنه قَدْ يَتعَدَّد نُزُوْل الْآيَات فِي وَاقِعَة، كَمَا سَأَلَت أمّ سَلَمَة النَّبِيَّ ﷺ عَلىٰ عَدَم ذِكْر النِّسَاء فِي الْقُرْآن؟ فَأَنْزَل الله: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ الآية [آل عمران: ١٩٥]، أَخْرَجَه الْحَاكِم وَالتِّرْمذِيْ؛ وَأَخْرَج أَحْمَد وَالنَّسَائي عَنْ أمّ سَلَمَة، فَأَنْزَل الله ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]؛ وَأَخْرَج الْحَاكِم أَيْضًا عَنْ أمّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، فَأَنْزَلَ الله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء:٣٢].

وَقَدْ يَتقَدّم النُّزُوْل[1] عَلَى الْحُكْم أَوِ الْحَادِثَة، نَحْو قَوْله تَعَالىٰ: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر:٤٥]، نَزَل بِمَكَّة.

تَعَدُّد أَسْبَاب النُّزُوْل وطَرِيْق التَّعامُل فِيْها

وَالْمُفسّرون كَثِيْرا مَّا يَذكُرُوْن لِنزُوْل الآيَة أَسْبَابا مُتعدِّدَة، فَإِنْ عَبّرُوْا بِقوْلِهِمْ: "نزلَت فِي كَذَا" وَذَكَرُوا أُمُوْرا مُخْتَلِفَة فَلامُنَافَات بَيْنهُمْ، لأَنَّهُم يُرِيدُوْن بِهٰذَا التَّعبِيْر: أَنَّ الآيَة تَتَضمَّن هٰذَا الْحُكْم أَيْضًا، يَعْنِيْ أَنَّ هٰذِه الأَسْبَاب كالأَمْثِلة الَّتِيْ تَدْخُل فِيْ حُكْم الآيَة.

= ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]؛ ففي صحيح البخاري: أن زيد بن أرقم سمع عبد الله بن أُبَيٍّ –رأس المنافقين– يقول ذٰلك، يريد: أنه الأعز، ورسول الله ﷺ وأصحابه الأذل؛ فأخبر زيدٌ عمَّه بذٰلك، فأخبَر به النبيَّ ﷺ، فدعَى النبي ﷺ زيدا، فأخبره بما سمع؛ ثم أرسل إلىٰ عبد الله بن أُبَيّ وأصحابه، فحلفوا: ما قالوا؛ فصدّقهم رسولُ الله ﷺ؛ فأنزل اللهُ تصديق زيدٍ في هٰذه الآية؛ فاستبان الأمر لرسول الله ﷺ. (أصول: ١٨)

(٣) قوله: (وَقَعَت الْإِشَارَة– إلىٰ تِلْك الْحَادِثَة): هٰذا النوع يتضمن كثيرا من آيات التشريع والأحكام العملية.

(١) قَولُه: (قَدْ يَتَقَدّم النُّزُوْل): وقال عمر بن الخطاب كنت لاأدري: أيّ الجمع يُهزم؟ فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله ﷺ يقول: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾. ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٤] فقال بعضهم: لاأدري ما وجه هٰذا التأويل؟ لأن هٰذه السورة مكية، ولم يكن بمكة عيد ولازكوٰة! فأجيب بأنه يجوز أن يكون النزول سابقا على الحكم. (مباحث)

وَإنْ ذَكَر وَاحِدٌ سَبَب نُزُوْلها صَرَاحَة[1]، وَالآخر يَختلِف بِقَوْلِه: "نزلَت فِي كَذَا"، فَالْقَوْل قَوْل مَنْ صَرّحَ، وَيُحْمَل قَوْل الْآخَر عَلَى الْاسْتِنْبَاط[2]؛ وَإِنْ صَرّح كُل مِنهُمَا بِسَبَب النُّزُوْل، وَإسْنَاد أَحَدهِمَا صَحيْح دُوْن الْآخَر، فَالْمُعْتَمَد هُوَ الصَّحيْح[3]؛ وَإِنْ كَانَ حَديْث كُل مِّنهُما صَحيْحًا، فَالْاعْتِمَاد بِالتَّرجِيْح إِذَا كَانَ أَحْدهُمَا أَصَحّ أَوْ يُذْكَر فِي أَحَدهِمَا الْمُشَاهَدَة[4]؛ وَإِنِ اسْتَوَيا فِي الصِّحّة، وَلا مُرَجّح لأَحَدهِمَا[5]، فَإِنْ أَمْكَن الْجَمْعُ بَيْنهُمَا بِأَنْ نَزلَتْ بَعْد السَّببَيْن[6] أَوِ الأَسْبَاب لِتَقارُب الزّمَن بَيْنَهُمَا، فَيُحْمل عَلَيْهِ؛ وَإِلّا فَيُحْمَل عَلى

(١) قَولُه: (صَرَاحَة): وهو ما صَرّح فيه الصحابي بقوله: "سببُ نزولِ الآية كذا"، أو ذُكِرت واقعةٌ، أو سؤال، ثمّ عُقّب ذٰلك بقوله: فنزلت، أو نزلت، أو ثم نزلت، أو فأوحى الله إلى نبيه. (قواعد:٥٥)

(٢) قَولُه: (قَوْل الْآخَر عَلَى الْاسْتِنْبَاط): كما في قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوْا حَرْثَكُمْ اَنّٰى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] فقال ابن عمر "نزلت في إتيان النساء في أدبارهن"، وقال جابر: كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من خلفها في قُبلها جاء الولد أحول فنزلت: ﴿نِسَآؤُكُمْ ...﴾ فقول جابر هو المعتمد لأنه نص وصريح، ويحمل قول ابن عمر على الاستنباط. (مباحث في علوم القرآن)

(٣) قَولُه: (فَالْمُعْتَمَد هُوَ الصَّحيْح): والثاني غير مقبول، كما في قوله تعالى: ﴿وَالضُّحٰى﴿١﴾وَالَّيْلِ إِذَا سَجٰى﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلٰى﴿٣﴾﴾ [الضحى]؛ فأخرج الشيخان عن جندب البجلي قال: اشتكى النبيﷺ فلم يقم ليلتين أو ثلاثا فأتته امرأة فقالت: يا محمد! ما أرى شيطانك إلا قد تَركك فأنزل الله: ﴿وَالضُّحٰى﴾؛ وأخرج الطبراني عن حفص بن ميسرة عن أمه عن أمها، وكانت خادم رسول الله، فنقلت فيه قصة إبطاء جبريل بسبب الجِرْوِ؛ وفي سنده من لا يُعرف؛ فالمعتمد ما في الصحيحين. (مباحث)

(٤) قَولُه: (يُذْكَر فِي أَحَدهِمَا الْمُشَاهَدَة): كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُوْنَكَ عَنِ الرُّوْحِ قُلِ الرُّوْحُ مِنْ اَمْرِ رَبِّيْ﴾[الإسراء: ٨٥]، فأخرج البخاري عن ابن مسعود قال كنت أمشي مع النبيﷺ بالمدينة، وهو يتوكأ على عسيب، فمرّ بنفر من اليهود ... ثم قال: ﴿قُلِ الرُّوْحُ مِنْ اَمْرِ رَبِّيْ﴾؛ وقد أخرج الترمذي وصححه عن ابن عباس قال: قالت قريش لليهود ... فأنزل الله ﴿وَيَسْـَٔلُوْنَكَ عَنِ الرُّوْحِ ...﴾، فهٰذه الرواية تقتضي أنها نزلت بمكة، والرواية الأولى تقتضي أنها نزلت بالمدينة؛ وترجّح الأولى لحضور ابن مسعود القصةَ، ثم لِمَا عليه الأمة من تلقّي صحيح البخاري بالقبول وترجيحه على ما صحّ في غيره؛ ورواية الترمذي مرجوح لعدم المشاهدة فيه.

(٥) قَولُه: (وَلا مُرَجّح لأَحَدهِمَا): كقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُوْنَكَ عَنِ الرُّوْحِ، قُلِ الرُّوْحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّيْ﴾ [الإسراء: ٨٥]؛ فروى التِّرمِذي عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما قال: قالَت قُرَيش لليَهود "أعْطُونا شَيئا نَسْأَل هٰذا الرَّجُل؛ فسألوه عن الرُّوح، فأنزَل اللهُ تعالى: ﴿وَيَسْأَلُوْنَكَ عَنِ الرُّوْحِ﴾". [الترمذي: ٣١٤٠]، ورجالُه رِجال مسْلِم؛ وروى البُخاري عن ابنِ مَسْعود رضي الله عنه، قالَ كنْتُ مَعَ النّبيّﷺ في حرْثٍ بالمدِيْنة، وهوَ مُتّكئٌ على عَسِيب إذْ مرّ اليَهود...؛ وفيه: فَسَألُوهُ عنِ الرُّوْحِ، فأمسَك النبي ﷺ فلم يردّ عليهم شيئاً إلخ. [البخاري: ٤٧٢١].

وَيُمكن الجمعُ بتعدُّد النُّزُوْل، ويُحمَل سُكوتُه في المرّة الثانِيَة على توقُّع مَزيد بَيان في ذٰلك وإنْ سَاغ هٰذا، –

تَكْرَار النُّزُوْل[1].

مَعْنىٰ قَوْل الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن: نَزَلَت فيْ كَذا

مَا رويَ مِنْ صِيَغ أَسْبَاب النُّزُوْل، كَقَوْلِهِمْ: "نَزَلَتْ فِي كَذَا" أَوْ "أُنْزِلَ فِي كذَا"؛ فَاعْلم! أَنَّ الصَّحابَة وَالتَّابعِيْن كَمَا يَسْتَعْملُوْنها فِي السَّبَب الْخَاصّ، كَذٰلِك يَسْتَعْمِلوْنهَا فِي مَوَاضِع أُخَر، فهُمْ:

١- قَدْ يسْتَعْمِلُوْنَها عَلى اسْتنْبَاط الرَّسُوْل[2]، بَلْ رُبَما يَقُوْلُوْن فِي هٰذِه الصُّوَر "فَأَنْزَلَ الله" أَوْ "فَنزلَت" بَعْد فَاء السَّبِبيّة.

- وإلا فَمَا في الصَّحيح أصحُّ. (مس)

(٦) قَولُه: (بِأَنْ نَزَلَتْ بَعْد السَّبَبَيْن): كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ اَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور] فأخرج البخاري والترمذي عن ابن عباس أنها نزلت في هلال بن أمية؛ وأخرج البخاري ومسلم عن سهل بن سعد، قال جاء عويمر إلىٰ عاصم بن عدي فقال: سُئل رسول اللهﷺ عن رجل ...؛ فجمع بينهما بوقوع حادثة هلال أوّلا، وصادف مجيء عويمر كذٰلك فنزلت في شأنهما معا بعد حادثتهما.

(١) قَولُه: (عَلىٰ تَكْرَار النُّزُوْل): كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اَنْ يَّسْتَغْفِرُوْا لِلْمُشْرِكِيْنَ﴾ [التوبة:١١٣]؛ فأخرج الشيخان عن المسيب، وذكر فيه قصة أبي طالب عند حضرة وفاته؛ وأخرج الترمذي عن علي، وفيه قصة رجل يستغفر لأبويه المشركين؛ وأخرج الحاكم عن ابن مسعود، وفيه: استيذان النبيﷺ ربَّه عن الاستغفار لأمه؛ فتحمل الآية علىٰ تكرار النزول نظراً إلىٰ هٰذه الروايات المتعددة. والبسط في نفحات العبير ومباحث في علوم الحديث.

(٢- ١) قَولُه: (اسْتنْبَاط الرَّسُوْل): أَخْرج البُخاري عنْ أَبِي هرَيْرةؓ: أنَّ رسُوْل الله ﷺ قال: "الخَيل: لرجُلٍ أجْرٌ، ولِرجُل سِترٌ، وعلىٰ رجُل وِزرٌ"....؛ وسُئل عنِ الحُمُر، فقَال: "ما أُنزِل عليَّ فيْها شيءٌ إلّا هٰذه الآيةُ الجامِعة الفاذّة (أيْ: قلِيْلة النَّظيْر فيْ معنَاها): ﴿فَمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَّرَهٗ، وَمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَّرَهٗ﴾ [زلزال]، (البخاري: ٢٣٧١)؛ فعُلم: أنَّ حُكم الخاصّ -وهو الحمُر- تحتَ حُكم العامّ، فمَن ربَطها في سَبيل اللهِ فهوَ عامِل للخَير، يَرى جزاءَه خيرا؛ ومَن ربَطها فخْرًا ورِياءً فهوَ عامِل للشَّر، يَرى جزاءَه شرًّا.

(٢- ٢)قَولُه: (اسْتنْبَاط الرَّسُوْل): استنباط الرسول، وهو أيضا نوع من الوحي والنفث في الرُّوع، ويمكن أن يعبر عنه بتكرار النزول أيضا، ومثاله: عن عبد الله قال: لما نزلت ﴿اَلَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَلَمْ يَلْبِسُوْٓا اِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ اُولٰٓئِكَ لَهُمُ الْاَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُوْنَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذٰلك على المسلمين، فقالوا يا رسول الله! وأيّنا لا يظلم نفسه؟ قال: ليس ذٰلك! إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه: ﴿يٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللّٰهِ اِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيْمٌ﴾. هٰذا حديث حسن صحيح (ترمذي، أبواب التفسير، سورة الأنعام)

اعلَم! أنَّ النَّفثَ فِي الرُّوعِ هُو أَحَدُ أنوَاعِ الوَحيِ، فإنَّ الوَحيَ سِتة أنوَاعٍ: أحدُها: كَان يَأْتِيهِ كَصَلصَلَةِ-

٢- وَقَدْ يَسْتعمِلُونَها عَلىٰ اسْتشْهَاد الرَّسُوْل ﷺ بِآيَة فِي كَلَامه[١].

٣- وَقدْيَستَعمِلُوْنهَا عَلىٰ اسْتنْبَاط الصَّحَابَة حُكْما شَرْعِيًا[٢].

٤- وَعَلىٰ اسْتِشهَاد الصَّحَابَة بِآيَة فِي مناظراتهِمْ[٣].

٥- أَوْ تَمثُّلهمْ بِها[٤] بَعْد ذِكْر مَاحَدثَ فِي زَمَنه ﷺ[٥] أَوْ بَعْده مِن الحَوادِثات والوَاقِعات، وَصَدَقتْ عَلَيْه الْآيَة؛ وَيرِيْدوْن أَنَّ هٰذِه القِصّة أيْضًا مِصداقُ هٰذِه الْآيَة[٦]، وَيقْصدُوْن بِهٰذه

- الجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّ، الثَّاني: يَتمثَّلُ له المَلَكُ رَجُلًا فَيكَلِّمُهُ، الثالث: التَّوميَّة، الرابع: الإلقَاءُ فِي القَلبِ -وهو النَّفْثُ فِي الرَّوعِ-، الخامس: يَأتيهِ جِبرَئيلُ فِي صُورَتِه الأَصْلِيَّةِ، لَه سِتُّ مِأةِ جَناحٍ، السَّادسُ: يُكلِّمُه اللهُ كَمَا كَلَّمَه لَيلَةَ الإِسرَاءِ وَهو أَسْنىٰ دَرَجَاتِه. (مُحَمَّدْإلْيَاس)

(١) قَولُه: (اسْتشْهَاد الرَّسوْل): الاسْتِشهَاد: هُوَ إِقَامَة الدَّلِيْل عَلَى الدَّعْوَىٰ بِالآيَة أَوْ بِالحَدِيْث؛ كمَا رُوي عن أبي سعيد ﵁ قال، قال رسول الله ﷺ: إذا رأيتم الرجلَ يَعتاد المسجدَ فاشهدوا له بالإيمان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسٰجِدَ اللهِ مَنْ اٰمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْاٰخِرِ﴾ [التوبة: ١٨]. (الترمذى، أبواب التفسير)

(٢) قَولُه: (اسْتنْبَاط الصَّحَابَة): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾؛ عن ابن عمر ﵄ قال: كان النبي ﷺ يصلي علىٰ راحلته تطوّعا حيثما توجّهتْ به -وهو جاءٍ من مكة إلى المدينة-، ثم قرء ابن عمر هٰذه الآية ﴿وَلِلهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ الآية، وقال ابن عمر: في هٰذا أنزلت هذه الآية. وعن عامر بن ربيعة قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندرِ أين القبلة، فصلى كلُّ رجل منّا علىٰ حِياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذٰلك لرسول الله ﷺ، فنزلت: ﴿فَاَيْنَمَا تُوَلُّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾ [سورة البقرة] [الترمذى، أبواب التفسير)

(٣) قَولُه: (اسْتِشهَاد الصَّحَابَة): نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّآئِفَتَيْنِ اَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]؛ عن ابن عباس ﵄ قال: لما فرغ رسول الله ﷺ من بدر، قيل له عليك العِيرَ! ليس دونها شيءٌ، قال فناداه العباس -وهو في وَثاقه-: "لايصلُحُ"! وقال: لأن الله تعالىٰ وعَدَك إحدى الطائفتين، وقد أعطاك ما وعدك، قال: صدقتَ. هٰذا حديث حسن. [سورة الأنفال] (الترمذي، أبواب التفسير)

(٤) قَولُه: (أَوْ تَمثُّلهمْ بِها): وربما يذكرون قصصا جزئية لبيان مذاهب المشركين واليهود، ويقولون: "نزلت في كذا"، ويريدون بذٰلك: أنها نزلت في مثل هٰذه، أو ما شابهها، أو ما قاربها؛ ويقصدون إظهار تلك الصورة، لا خصوص القصص؛ وإلىٰ هٰذه النكتة أشار أبوالدرداء ﵁ حيث قال: لايكون الرجل فقيها حتى يحمل الآية الواحدة علىٰ محامل متعددة. (الفوز الكبير)

(٥) قَولُه: (مَا حَدثَ فِي زَمَنه ﷺ): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِيْنَ مِنْكُمْ، وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَاْخِرِيْنَ﴾ [الحجر: ٢٤]؛ أي: ولقد علمنا المستقدمين من الأمم والمستأخرين من أمة محمد ﷺ، أو المستقدمين منكم في الخير والمستأخرين عنه؛ فعن ابن عباس ﵄ قال: كانت امرأة تصلي خلف رسول الله ﷺ حسناءَ من أحسن الناس، وكان بعض القوم يتقدّم حتى يكون في الصف الأول لأن لا يراها، ويستأخر بعضهم حتى يكون في الصف المؤخر؛ فإذا ركع نظر من تحت إبطيه، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِيْنَ مِنْكُمْ، وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَاْخِرِيْنَ﴾.

(٦) قَولُه: (مِصدَاقُ هٰذِه الْآيَة): قال المحدِّث الدَّهْلوي: وإلىٰ هٰذِه النُّكتة أَشار أَبوْ الدَّرداء: لايكون-

الْمَصَادِيْق إِظْهَارَ تِلْك الصُّوْرَة فَقَطْ، وَلَايَقْصِدُوْنَ بِهَا خُصُوْص تِلْكَ الْقِصَّة؛ وَلِذٰلِك تَخْتلِف أَقْوَالهُم فِيْها، وَلايَنْطبِق جَمِيْع الْقُيوْد الْمَذكُوْرَة فِي الآيَة عَلىٰ تِلْك الصُّوْرَة.

حُكْم قَولِهِم: نَزَلَتْ فِيْ كَذا

وَمَا رُوِيَ: مِنْ سَبَب النُّزُوْل صَرَاحَة عَن الصَّحَابِي[1]، فَإِنَّه فِي حُكْم الْمَرْفوْع الْمُسْند عِنْد جُمْهُوْر الْمُحدِّثِيْن؛ وَمِنْ أَشْهر الصِّيَغ فِي أَسْبَاب النُّزوْل: أَوّلا فَنَزَلَت أَوْ فَأَنْزَل -بَعْد فَاء السَّببِيَّة-؛ وَثَانِيا قَوْلهُمْ: "نَزَلَت فِي كَذَا"، أَوْ "أُنْزِل فِيْ كَذَا"، أَوْ "ثُمَّ نَزَلَتْ"، أَوْ "فَأَوْحىٰ اللهُ إِلىٰ نبِيِّه"؛ وَمَا يَرِد بَعْد الْفَاء يَكُوْنُ لِبَيَان سَبَب النُّزُوْل غَالِبًا، وَلِهٰذا جُعل مِنْ قَبِيْل الْمَرْفوْع؛ بِخِلاف الثَّانِيَة[2] لأَنَّ إِرَادَة التَّفسِيْر فِيْها أَكْثَر، وَإِرَادَة سَبَب النُّزُوْل الْمُبَاشِر فِيْها قَلِيْل.

وَمَا رُوِي مِنْ سَبَب النُّزُوْل صَرَاحَة عَن تَابِعِي، فَهُو أَيْضًا فِي حُكْم الْمَرْفوْع؛ لأَنَّه لَا مَجَال فِيْه لِلرَّأْي؛ لٰكِنَّه يُعدّ مِنَ الْمُرْسَل لِكَوْن اسْم الصَّحَابِي سَاقِطًا؛ وَحُكْمه: أَنْ لا يُقْبَل إِلا إِذَا صَحّ، أَو اعْتُضِد بِمُرْسل آخَر، وَكَان الرَّاوِي لَه مِن أَئِمَّة التَّفسِيْر الَّذِيْن كَانُوْا يَأْخُذُوْن عَنِ الصَّحَابَة، كَمُجاهِد وَعِكْرِمَة وَسعِيْد بْن جُبَيْر وَغَيْرِهِم.

وَما روي مِنْ غَيرِ تَصرِيْح -بِأَنْ يُقَال: نَزَلَت هٰذِه الآيَةُ فِي كَذَا، وَنَحوِ ذٰلِك- فَهٰذا

- الرَّجل فقِيْها حتّىٰ يُحِيل الآية الواحِدة علىٰ محامِل متعدّدة. أخرجه ابن سعد وغيره (الفوز الكبير)

(١) قَولُه: (صَرَاحَة عَن الصَّحَابِي): وهو ما صَرّح فيه الصحابي بقوله: "سببُ نزولِ الآية كذا"، أو ذُكِر واقعةٌ، أو سؤال، ثمّ عُقّب ذٰلك بقوله: فنزلت، أو نزلت، أو ثم نزلتْ، أو فأوحىٰ الله إلىٰ نبيه. (قواعد:٥٤)

(٢) قَولُه: (بِخِلاف الثَّانِيَة): فأما إذا قال الصحابي من غير تصريح: "نزلت في كذا"، ففيه خلاف بين الأئمة؛ فالإمام البخاري يُدخله في المسند، والجمهور من المحدثين لم يعدّوه من المسند المرفوع لاحتمال أن يكون ذٰلك منهم استنباطا واستدلالا؛ لأن النبيﷺ والصحابة والتابعين كانوا يطلِقون "نزلت في كذا"، ولايريدون: أنه هو سبب نزول الآية. (المحرر)

وقال الحاكم في المستدرك: "ليعلم طالب الحديث أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحيَ والتنزيل -عند الشيخين- حديثٌ مسند"؛ وقال صاحب أصول التفسير وقواعده: كأنه يُشير إلىٰ ما فسّروه، وليس فيه مجال الرأي؛ أمّا ما فسّروه من الآيات مما له مجال في الرأي والاجتهاد، فحكمُه حكم الْمَوْقوف عليهم. (أصول وقواعد: ١١٢)

مُحْتَمَلٌ بَيْن كَوْنه سَبَبًا فِي النُّزُوْل، وَكَوْنه مِن قَبِيْل التَّفْسِيْر.

العِبْرة بِعُمُوْم اللَّفْظ لا بِخُصُوْص السَّبَب

ثُمَّ سَبَب النُّزُوْل إِنْ كَانَ خَاصًّا[1]، فَإِنْ نزَلَت بِاسْم فَرْد مُعَيّن أَوْ بِصِفَاته، أَوْ بِصِفَات جَمَاعَة أَوْ أَمْر؛ فَكُلّ منْهُما تَخْتَصّ بِمَن نَزل فِيْهِمْ؛ وَإِنْ نَزَلَت بِأَلْفَاظ عَامّة فَإِنْ كَانَ مَع ذٰلِكَ دَلِيْل يَدُلّ عَلى الْعُمُوْم فهِي مُتَعدِّيَة إِلىٰ غَيْرِهَا بِالْإِجْمَاع، وَإِن لم يَكُن هُنَاك دلِيْلٌ على الْعمُوْم فهي أَيْضًا مُتعدِّيَة عِنْد الْجُمْهُوْر "اعْتِبَارا بِعُمُوْم اللَّفْظ، لَا بِخُصُوْص السَّبَب[2]"؛ وَعِنْد البَعْض: العِبْرَة بِخُصُوْصِ السَّبَب، لا بِعُمُوْم اللَّفْظ؛ وَمَا نَزَل ابْتِداءً -بِأَن كَانَ سَبَبُ النُّزُوْل عَامًّا- فَهُوَ عَلىٰ عمُوْميَّتِه.

١- المَلْحُوْظَة: إِذَا كَانَ أَوَّلُ الكَلَامِ خَاصًّا، وَآخِرُهُ بِصِيْغَةِ العُمُوْمِ؛ فَإِنَّ خُصُوْصَ أَوَّلِهِ

---

(١) قَولُه: (إِنْ كَانَ خَاصًّا): بِأَنْ نزلت عقبَ حادثة أو سوال.

(٢) قَولُه: (لَا بِخُصُوْص السَّبَب): الآية التي نَزلت في واقعة مخصوصة ولها سبب فهي تنقسم من حيث العموم والخصوص إلىٰ أربعة أقسام:

الأول: ما كان السبب فيها خاصا ونَزلت باسم شخص مع التصريح؛ وحكمها أنها تختص بمن نزلت فيه، ولايدخل في حكمها غيرُه بالإجماع، نحو قوله تعالىٰ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [اللهب].

الثاني: ما كان السبب فيها خاصا ونزلت بصفات فردٍ أو جماعة أو أمر بغير تصريح باسم من نزلت فيهم؛ وحكمها أنها تختص بتلك الأفراد أو الجماعات أو بتلك الأمور إجماعا، فلايدخل غيرهم في حكمها وإن وجدت فيها تلك الصفات، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِيْ يُؤْتِيْ مَالَهٗ يَتَزَكّٰى﴾ [الليل]، فإنها نزلت في أبي بكر، والأتقى أفعل التفضيل مقرون بـ"أل" العهدية، فتختصّ بمن نزلت فيه.

الثالث: ما كان السبب فيها خاصا ونزلت بألفاظ عامة مع دليل يدل على العموم؛ وحكمها: تعدية هٰذه الآية إلىٰ غيرها بالإجماع، كنزول آية الظهار في سلمة بن صخر، وآية اللعان في هلال بن أمية.

الرابع: ما كان السبب فيها خاصا ونزلت بألفاظ عامة بغير دليل يدل على العموم؛ وحكمها مختلَف فيه، فذهب البعض إلىٰ أن العبرة بخصوص السبب لابعموم اللفظ، فلفظ الآية يكون مقصورا على الحادثة التي نَزلت لها؛ وأما أشباهها فلايؤخذ حكمها من نص الآية، وإنما يعلم بدليل مستأنف آخر؛ وقال الجمهور: إن العبرة بعموم الألفاظ، فلفظ الآية يتناول كل أفراد اللفظ سواء كان من أفراد السبب أو من غيره، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّآ أَنْفُسُهُمْ ...﴾ [النور] نزل في حادثة قذف هلال بن أمية، فالسبب خاص واللفظ عام، وليس فيه دليل يدل على العموم؛ فالجمهور علىٰ تعدية الحكم في غير هلال، بخلاف البعض فإنهم يحكمون في غير هلال بطريق القياس، لا بهٰذا النص.

لايَكُوْنُ مَانِعًا مِنْ عُمُوْمِ آخِرِه[1].

٢- المَلْحُوْظَة: وَاخْتُلِف فِي الخِطَاب الخَاصّ بِالرَّسُوْل، كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللّٰهَ وَلَا تُطِعِ الْكٰفِرِيْنَ وَالْمُنٰفِقِيْنَ﴾ [الأحزاب]، فَذهَب قَوْم إِلىٰ أَنَّه يَشْمَل الْأُمّة بِاعْتِبَاره قُدْوةً لَهَا؛ وَذَهَب آخَرُوْن إِلىٰ: أَنَّه لَايَشْمَلُهَا، لِأَنَّ الصِّيْغَة تَدُل عَلىٰ اخْتِصَاصه بِهَا.

أَسْبَاب النُّزُوْل، شَرَائِطُها وفوَائِدُها

وَيُشْتَرَط عَلَى الْمُفَسّر مَعْرفَة أَمْرَيْن: الأوّل: مَعْرفَة الْقِصَص وَالْغَزوَات مِمَّا وَقَع فِي الْآيَات تَعرِيْض وَإِيْمَاء إِلىٰ خُصُوْصِيَّاتهَا، وَتِلْكَ الْقِصَص لَايَتَيَسَّر فَهْمُ حَقِيْقتهَا إِلَّا بِمَعْرفَة تِلْكَ الْقِصَص[2]؛ وَالثَّانِي: مَعْرفَة تِلْك الْقِصّة الَّتِي تُخَصِّص الْعَام[3]؛ أَوْ نَحْو ذٰلِكَ مِنْ وجُوْه صَرْف الْكَلَام عَنِ الظَّاهِر[4]، وَلايَتَأَتىٰ فَهْم الْمَقْصوْد مِنَ الآيَات بِدوْنهَا[5].

---

(١) قَوله: (لايَكُوْنُ مَانِعًا مِنْ عُمُوْمِ آخِرِه): قَال الله تَعَالىٰ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْٓا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]، ثمّ قَالَ فِي الآيَة الَّتِي تلِيْها: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهٖ وَأَصْلَحَ...﴾ [المائدة: ٣٩]؛ فالآيَةُ الأولىٰ فِي صِنْف خاصّ مِن الظالمِيْن وهمُ السُّرَّاق، والتَّوْبةُ بعدَ الظُّلْم والإصْلاحُ لجمِيْع الظالمِيْنَ؛ وعَلَيْه فلايقال: "إنَّ الآيَة الثَّانيَة مختصَّة بصِنْف خاصٍّ مِن الظالمين"، بلْ هيَ علىٰ عمُوْمِها. (قواعد:٥٨٦)

(٢) قَوله: (إِلَّا بِمَعْرفَة تِلْكَ الْقِصَص): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِيْنَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]؛ وقوله تعالىٰ: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوٰى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

(٣) قَوله: (الَّتِي تُخَصِّص الْعَام): كما روي أن مروان أرسل بوّابه إلىٰ ابن عباس، وقال: قُل له: "لئِنْ كانَ كلُّ امرئٍ فرِح بما أُوْتِي، وأحبَّ أن يحمَد بما لم يَفعَل معذّبا، لنعذَّبن أجمعون؟ فقال ابن عباس: ما لكم، وهٰذه الآية! إنما دعا النبيُّ ﷺ يهودَ، فسألهم عن شيء، فكتموه إياه، وأخبروه بغيره، فأروه: أن قد استحمدوا إليه بما أخبَروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أوتوا من كتْمَانهم؛ ثمَّ قرأ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللّٰهُ مِيْثَاقَ الَّذِيْنَ أُوْتُوا الْكِتٰبَ (إلىٰ قوله) وَيُحِبُّوْنَ أَنْ يُّحْمَدُوْا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوْا﴾ [آل عمران: ١٨٧-١٨٨]؛ فهٰذا السبب بيّن أن المقصود من الآية غير ما ظهَر لمروان. (أصول وقواعد: ٤)

(٤) قَوله: (مِنْ وجُوْه صَرْف الْكَلام): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ الْمُحْصَنٰتِ الْغٰفِلٰتِ الْمُؤْمِنٰتِ لُعِنُوْا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ٢٣]؛ نَزَلت بألفاظ عامة في قصة عائشة خاصةً؛ فالجمهورُ علىٰ تعْدِيَة الحكمِ اعتبارا بعموم اللفظ؛ وذهب البعضُ إلىٰ عدم تعديتِه اعتبارا بخصوص السبب؛ ومرّ تفصيله في ضمن "العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب".

-

وَمِنْ أَهَمّ فَوَائدهَا: الوُقُوْف عَلَى الْمَعْنى الْمُرَاد، وَالْإِعَانة عَلىٰ فَهْم الْآيَةِ على الوجْه الصَّحِيْح[1]، وَإِزَالَة الصُّعُوبَة وَالْإِشْكَال عَن الْآيَة؛ وَمَعْرِفَة وُجوْه صَرْف الْكَلَام عَن الظَّاهِر[2]، وَالاطِّلَاع عَلىٰ فَوَائِد بَعْض الْقُيوْد، وَكَذَا أَسْبَاب التَّشدِيْد فِي بَعْض الأَحْكَام[3]؛ تَتَوَقّف مَعْرفتهَا عَلىٰ مَعْرفَة أَسْبَاب النُّزوْل، وَلا يَتَأَتى فَهْم الْمَقصُوْد بِدوْنِهَا.

- (٥) قَوله: (وَلا يَتَأَتىٰ فَهْم المَقْصوْد): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ جُنَاحٌ فِيْمَا طَعِمُوْٓا اِذَا مَا اتَّقَوْا وَّاٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ﴾ [المائدة:٩٣]؛ نزلت هٰذه الآية بعد تحريم الخمر، فليس فيها جواز الخمر، عن البراء بن عازب قال: مات رجال من أصحاب النبيﷺ قبل أن تحرم الخمر، فلمّا حرمت الخمر، قال رجال: كيف بأصحابنا وقد ماتوا يشربون الخمر؟ فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا﴾ الآية. [سورة المائدة] (الترمذي، أبواب التفسير)

(١) قَوله: (على الوجْه الصَّحِيْح): كما في المؤطا عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه، أنه قال: قلتُ لعائشة أمّ المؤمنين -وأنا يومئذ حديث السّنّ-: أرأيتِ قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ اَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ اَنْ يَّطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ فما على الرجل شيء ألّا يطوّف بهما؟ قالت عائشة: كلاً! لو كان كما تقول لكانت: "فلا جناح عليه أن لايطوّف بهما"؛ إنما نزلت هٰذه الآية في الأنصار، كانوا يهلّون لمناة، وكانوا يتحرّجون أن يطوّفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول اللهﷺ عن ذٰلك؛ فأنزل الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ.....﴾. (أصول وقواعد)

(٢) قَوله: (مَعْرفَة وُجوْه صَرْف الْكَلَام): ومثاله قد مرّ في سوال مروان وجواب ابن عباس.

(٣) قَوله: (أَسْبَاب التَّشدِيْد): كحكم ذبح البقرة لبني اسرائيل في قوله تعالىٰ: ﴿وَاِذْ قَالَ مُوْسٰى لِقَوْمِهٖٓ: اِنَّ اللّٰهَ يَاْمُرُكُمْ اَنْ تَذْبَحُوْا بَقَرَةً، ...قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَّنَا مَا هِيَ؟ قَالَ اِنَّهٗ يَقُوْلُ: اِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَّلَا بِكْرٌ، عَوَانٌۢ بَيْنَ ذٰلِكَ ... ...قَالَ اِنَّهٗ يَقُوْلُ اِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ، فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النّٰظِرِيْنَ، .... قَالَ اِنَّهٗ يَقُوْلُ: اِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُوْلٌ تُثِيْرُ الْاَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ، مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيْهَا، قَالُوا الْـٰٔنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوْهَا وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ﴾ [البقرة: ٦٧ - ٧١]؛ وفي الحديث: "لَوْ ذَبَحُوْا أَيَّ بَقرةٍ كانَتْ لأجْزَأتْهم، ولٰكِن شدَّدوا عَلىٰ أنفسِهم، فشدَّد اللهُ عَليْهم. (تفسير الجلالين)

المبحث الثاني في النسخ(١)

وَمِنَ الْمَوَاضِعِ الصَّعْبَةِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيْرِ مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوْخِ؛ وَمِن أَقْوٰى وُجُوْهِ الصُّعُوْبَةِ هٰهُنَا أَيْضًا اخْتِلَافُ اصْطِلَاحِ الْمُتقدِّمِيْنَ وَالْمُتَأَخِّرِيْنَ؛ فَالْمُتَقَدِّمُوْنَ يَسْتَعْمِلُوْنَه فِي الْمَعْنَى اللُّغَوِي الَّذِي هُوَ "إِزَالَةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ".

فَمَعْنَى النَّسْخِ عِنْدَهُمْ: إِزَالَةُ بَعْضِ أَوْصَافِ الْآيَةِ بِآيَةٍ أُخْرٰى، سَوَاءٌ كَانَ ذٰلِكَ: بِبَيَانِ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْعَمَلِ(٢)، أَوْ بِصَرْفِ الْكَلَامِ عَنِ الْمَعْنَى الْمُتَبَادِرِ إِلٰى غَيْرِ الْمُتَبَادِرِ(٣)، أَوْ بِبَيَانِ كَوْنِ الْقَيْدِ اتِّفَاقِيًا(٤)، أَوْ بِتَخْصِيْصِ عَامٍّ(٥)، أَوْ بِبَيَانِ الْفَارِقِ بَيْنَ الْمَنْصُوْصِ وَبَيْنَ مَا قِيْسَ

---

(١) قوله: (في النَّسْخ): اعلم أن معرفة الناسخ والمنسوخ من أهم ما يجب على المفسر، حتى لا يجوز لأحد أن يحاول تفسير القرآن الكريم إلا بعد أن يعرف الناسخ والمنسوخ، وأجمع جميعُ المِلَل والشرائع -غير اليهود- على جواز النسخ؛ وليس النسخ ببَدَاء -أي: ظهور رأي بعد أن لم يكن- كما زعمه اليهود؛ بل هو بيان لمدة الحكم المطلق الذي كان معلوما عند الله، إلا أنه تعالى أطلقه، فصار ظاهره البقاء في حق البشر؛ فكان تبديلا في حقنا، وبيانا في حق صاحب الشرع؛ لأن المقصود من التشريع تحقيق مصالح العباد، ومصالحهم تتغير بتغير الأحوال؛ قال الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة ١٠٦].

أمَّا أمثلة النَّسخ فمَذكورة في الكتاب، وأمَّا مِثال النِّسيان فما أخرجَه مُسْلم عن أبي موسى الأشْعري: "إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةً كُنَّا نُشَبِّهُهَا فِي الطُّولِ وَالشِّدَّةِ بِبَرَاءَةَ، فَأُنْسِيتُهَا غَيْرَ أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: (لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ)، وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةً كُنَّا نُشَبِّهُهَا بِإِحْدَى الْمُسَبِّحَاتِ، فَأُنْسِيتُهَا غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) فَتُكْتَبُ شَهَادَةً فِي أَعْنَاقِكُمْ فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ). (مسلم: ١٠٥٠)

(٢) قوله: (انْتِهاء مُدّة الْعَمَل): كآية النساء: ١٥ ﴿وَالَّٰتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ ..... حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ منسوخة بآية النور: ٢ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾؛ فعند نزول الثانية قال رسول الله ﷺ -كما رُوِي عن عُبادة بن الصَّامت-: "خُذُوا عَنِّي! فَقَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيْلًا" [الترمذي: ١٤٣٤].

(٣) قوله: (إلى غَيْر الْمُتَبادِر): كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ في قوله ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، صرَف الخيط الأبيض والأسْود عن مَعناهمَا المتَبادِر -وهوَ السِّلْك الذِي يُرْبَط به- إلى غير المتبادِر، وهوَ بياض النَّهار وسَواد اللَّيْل؛ فقوْله: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ ناسِخة للمَعنى المتَبادر عِنْد المتقدمِيْن.

(٤) قوله: (كَوْن الْقَيْد اتِّفاقِيًا): كآية النساء: ١٠١ ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ "إِنْ خِفْتُمْ" أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فسأل عمر عن قيد ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾، فقال رسول الله ﷺ: صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته؛ فهذا القيد اتفاقي. (الفوز الكبير ملخصا).

(٥) قوله: (بِتخْصيْص عَامّ): كآية البقرة: ٢٨٤ ﴿إِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ منسوخة بآية البقرة: ٢٨٦ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾؛ مع أن المراد في الأولى: ما في أنفسكم من الإخلاص والنفاق، لا من أحاديث النفس التي لا اختيار فيها.

عَلَيْهِ ظَاهِرا[1]، أَوْ بِإِزَالَةِ عَادَةٍ مِنَ الْعَادَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ[2]، أَوْ بِرَفْعِ شَرِيْعَةٍ مِنَ الشَّرَائِعِ[3] السَّابِقَةِ؛ فَاتَّسَعَ بَابُ النَّسْخِ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِيْنَ، وَبَلَغَتْ إِلَى خَمْسِ مِاءَةِ آيَةٍ. وَأَمَّا النَّسْخُ عِنْدَ الْأُصُوْلِيِّيْنَ: فَهُوَ بَيَانُ انْتِهَاءِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِطَرِيْقٍ شَرْعِيٍّ مُتَرَاخٍ عَنْهُ حَتَّى لَا يَجُوْزَ امْتِثَالُهُ.

الْمَلْحُوْظَةُ: وَاعْلَمْ! أَنَّ النَّسْخَ لَا يَكُوْنُ إِلَّا فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي[4] -سَوَاءٌ أَكَانَتْ صَرِيْحَةً فِي الطَّلَبِ، أَوْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْخَبَرِ الَّذِي بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ[5]- غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ بِـ: الِاعْتِقَادَاتِ[6]، أَوِ الْآدَابِ الْخُلُقِيَّةِ، أَوْ أُصُوْلِ الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ.

---

(١) قَولُه: (مَا فِيْسَ عَلَيْهِ ظَاهِرا): كآية آل عمران: ١٠٢ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾، قيل منسوخة بآية التغابن: ١٦ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، كما قال المحلّي في قوله تعالى: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ بأنْ يُطاع فلا يُعصى، ويُشكر فلا يُكفَر، ويُذكر فلا يُنسى؛ فقالوا: يارَسولَ الله! ومَن يَقْوَى هذا؟ فنُسِخ بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

(٢) قَولُه: (بِإِزَالَةِ عَادَةٍ): قَال الله تعَالىٰ: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]؛ ذكر جماعة: أنَّ هذه الآية ناسِخة لما كانُوا عَليه في الجاهليَّة، كانَ لرجُل أنْ يتزوّج ما شَاء مِن عِدَّة نسَاء؛ فنسَخ الله ذٰلكَ بهذه الآية، وجعَل أقصى ما يجوز للرَّجل أنْ يتزوَّج أربعا. (ناسخ القرآن ومنسوخه، مباحث)

(٣) قَولُه: (مِنَ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ): ومثاله ما أخرجه البخاري، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان في بني إسرائيل القِصاص، ولم تكن الديّة فيهم، فقال الله تعالى لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ فالعفو: أن تقبَل الديةُ في العمَد ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مما كتِب على من كان قبلكم. (تعليق مباحث: ٢٣٥)؛ كآية البقرة: ١٨٣ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ فمقتضاها الموافقة فيما كان عليهم من تحريم الأكل والوطء بعد النوم؛ فهي منسوخة بآية البقرة: ١٨٧ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾.

(٤) قَولُه: (إلا فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي): وذٰلك؛ لأن المراد بالنسخ رفع حكم ثابت سابقا، والأحكام تكون في الأوامر والنواهي؛ ولا يكون النسخ في الأخبار الماضية؛ لأنه يلزم من رفع الخبر: أن يكون خبر الله كاذبا! والله سبحانه وتعالى منزه عن ذٰلك.

وأما الأخبار فقد يقع فيها النسخ عند البعض، واستدلوا على ذٰلك بقوله: ﴿إِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]؛ فهٰذا خبر لإثبات المحاسبة لِمَا ظهَر ولِمَا خفيَ في النفس؛ ثم نزلت الآية التي بعدها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾، فنسختِ الآيةَ السابقة؛ فهٰذا نسخ للأولى مع أنها خبر.

(شرح مقدمة التفسير: ٨٥ ملخصا)

(٥) قَولُه: (الْخَبَرِ الَّذِي بِمَعْنَى الْأَمْرِ): فالأوامر والنواهي لو كانت بلفظ الخبر جرى فيها النسخ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، منسوخة بالآية التي بعدها، وهي: ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾؛ فالمنسوخ هنا خبر، ولٰكن المراد به الأمر. (شرح مقدمة التفسير، الفوز الكبير)

الآيَاتُ المَنْسُوْخَة

أمَّا الآيَات المَنْسُوْخَة عِنْد المُتَأخِّرِيْن، فَقَدْ ذَكَرَهَا الشَّيْخ المُحَدِّث الدِّهْلَوِيّ فِيْ كِتَابه المُسَمّٰى بـ"الفَوْز الكَبِيْر فِيْ أُصُوْل التَّفْسِيْر" بِالبَسْط فَذَكَرتُهَا مَع إِضَافَة الأَمْثِلَة فِي الكِتَاب وَذَكَرْتُ تَعْقِيْبَاته فِي الحَاشِيَة مَعَ كُلّ مِنَ الأَمْثِلَة مَا نَصُّه[1]:

فَمِن البَقَرَة: ١- قَوْله تَعَالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآيَة [البقرة: ١٨٠] مَنْسُوْخَةٌ، قِيْلَ: بِآيَة المَوَارِيْث بِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿يُوْصِيْكُمُ اللهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ﴾ الآيَة [النساء: ١١- ١٤]، وَقِيْل: بِحَدِيْث: لَا وَصِيَّة لِوَارِث، وَقِيْل بِالإِجْمَاع، حَكَاه ابْن العَرَبِيّ[2].

٢- قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَعَلَى الَّذِيْنَ يُطِيْقُوْنَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِيْنٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قِيْلَ: مَنْسُوْخَة بِقَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقِيْل: مُحْكَمَة، وَ"لا" مُقَدَّرَة[3].

٣- قَوْله تَعَالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلىٰ نِسَاءِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] نَاسِخَة

---

(٦) قَوْله: (بالاعْتِقَادَات): أي: بالاعتقادات التي ترجع إلى ذات الله تعالى وصفاته وكتُبه ورسله واليوم الآخر، وكذا لا يجري النسخ فيما يتعلّق بالآداب الخُلقيّة، أو أصول العبادات، والمعاملات؛ لأن الشرائع كلّها لا تخلو عن هٰذه الأصول، وهي متفقة فيها. (مباحث: ٢٢٥)

(١-١) قَوْله: (مِنَ الأَمْثِلَة مَا نَصُّه): اعلم! أن باب النسخ قد اتسع جولان العقل فيه، واتسعت دائرة الاختلاف لديهم؛ ولذلك بلغت الآيات المنسوخة عندهم خمس مأة آية؛ بل إذا حققت النظر تجدها غير محصورة؛ وأما المنسوخ حسب اصطلاح المتأخرين فلا يتجاوز العدد القليل، كما ذكره الشيخ السيوطي طبق رأي المتأخرين موافقا لرأي الشيخ ابن العربي، فعدّه قريبا من عشرين آية؛ ثم عقب عليه الشيخ الكبير الشاه ولي الله المحدث الدهلوي، وفصلها بتفصيل أنيق وقال: "وعلى ما حررنا لا يتعيّن النسخ إلا في خمس آيات". (الفوز الكبير في أصول التفسير)

(١- ٢) قَوْله: (مِنَ الأَمْثِلَة مَا نَصُّه): وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخ جَلَال الدِّيْن السُّيُوْطِي فِي "الإِتْقَان" عَنْ بَعْض العُلَمَاء مَا ذَكَرْنَاه آنِفًا، بِتَقْرِيْرٍ مَبْسُوْط كَمَا يَنْبَغِي؛ ثُمَّ حَرَّر المَنْسُوْخ طَبْق رَأْي المُتَأَخِّرِيْن، مُوَافِقًا لِرَأْي الشَّيْخ ابْن العَرَبِيّ فَعَدَّه قَرِيْبًا مِنْ عِشْرِيْن آيَة؛ وَلِلْفَقِيْر فِي أَكْثَرِهَا نَظَرٌ، فَلْنُوْرِد كَلَامه مَعَ التَّعْقِيْب.(الفوز الكبير)

(٢) قَوْله: (حَكَاه ابْن العَرَبِيّ): قال المحدث الدهلوي: قلت: بل هي منسوخة بآية: ﴿يُوْصِيْكُمُ اللهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ﴾ (النساء: ١١- ١٤) وحديث "لا وصية" مبيّن للنسخ. (الفوز الكبير)

(٣) قَوْله: (وَ لا مُقَدَّرَة): قال المحدث الدهلوي: قلت: عندي وجه آخر: وهو أن المعنى: وعلى الذين يطيقون الطعام فدية؛ هي طعام مسكين؛ فأضمر قبل الذكر لأنه متقدم رتبة؛ وذكّر الضمير، لأن المراد من الفدية هو الطعام؛ والمراد منه صدقة الفطر؛ عقب الله تعالى الأمر بالصيام في هٰذه الآية بصدقة الفطر، كما عقّب الآية الثانية بتكبيرات العيد. (الفوز الكبير)

لِقَوْله تَعالىٰ: ﴿يٰأَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ لِأَنّ مُقْتَضَاهَا المُوَافَقَة فِيْمَا كَانَ عَلَيْهِمْ مِنْ تَحْرِيْمِ الأَكْل وَالْوَطْء بَعْدَ النَّوْم؛ ذَكَرَه ابْن العَرَبِيّ؛ وَحَكىٰ قَوْلاً آخَر: أَنَّه نَسْخٌ لِمَا كَانَ بِالسُّنَّة[١].

٤- قَوْله تَعَالىٰ: ﴿يَسْئَلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ[٢]﴾ الآيَة [البقرة: ٢١٧] مَنْسُوْخَة بِقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِيْنَ كَافَّةً﴾ الآيَة [التوبة: ٣٦] أَخْرَجَه ابْن جَرِيْر عَنْ عَطَاء بْن مَيْسَرَة.

٥- قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ (إلىٰ قوله) مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٤٠] مَنْسُوْخَة بِآيَة: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَّعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] وَالوَصِيَّة مَنْسُوْخَة بِالْمِيْرَاث؛ وَالسُّكْنىٰ ثَابِتَة عِنْد قَوْم، مَنْسُوْخَة عِنْد آخَرِيْن بِحَدِيْث: "وَلَاسُكْنىٰ"[٣].

٦- قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَإِنْ تُبْدُوْا مَا فِيْ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] مَنْسُوْخَة بِقَوْله بَعْدَه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦][٤].

٧- وَمِنْ آلِ عِمْرَان: قَوْله تَعَالىٰ: ﴿اِتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] قِيْلَ: إِنَّهُ مَنْسُوْخَة بِقَوْله: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وَقِيْلَ: لَا، بَلْ هُوَ مُحْكَم[٥].

---

(١) قَوله: (لِمَا كَانَ بِالسُّنَّة): قال المحدث الدهلوي: قلت: معنى "كما كتب" التشبيه في نفس الوجوب فلا نسخ، إنما هو تغيير لما كان عندهم قبل الشرع؛ ولم نجد دليلا علىٰ أن النبي ﷺ شرع لهم ذٰلك؛ ولو سُلم فإنما كان ذٰلك بالسنة. (الفوز الكبير)

(٢) قَوله: (يَسْئَلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ): قال المحدث الدهلوي: قلت: هٰذه الآية لاتدل علىٰ تحريم القتال، بل تدل علىٰ تجويزه، وهي من قبيل تسليم العلة وإظهار المانع؛ فالمعنىٰ: أن القتال في الشهر الحرام كبير شديد، ولٰكن الفتنة أشدُّ منه، فجاز في مقابلتها؛ وهٰذا التوجيه ظاهر من سياقها، كما لايخفى. (الفوز الكبير)

(٣) قَوله: (مَنْسُوْخَة عِنْد آخَرِيْن): قال المحدث الدهلوي: قلت: هي كما قال منسوخة عند جمهور المفسرين؛ ويمكن أن يقال: يستحب أو يجوز للميت الوصية، ولا يجب على المرأة أن تسكن في وصيته؛ وعليه ابن عباس؛ وهٰذا التوجيه ظاهر من الآية. (الفوز الكبير)

(٤) قَوله: (لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا): قال المحدث الدهلوي: قلت: هو من باب تخصيص العام: بَيَّنَت الآية المتأخرة أن المراد ما في أنفسكم من الإخلاص والنفاق، لا من أحاديث النفس التي لا اختيار فيها، فإن التكليف لايكون إلا فيما هو في وسع الإنسان. (الفوز الكبير)

(٥) قَوله: (بَلْ هُوَ مُحْكَم): قال المحدث الدهلوي: قلت: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ في الشرك والكفر وما يرجع إلى الاعتقاد، وقوله: ﴿مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ في الأعمال، أي: من لم يستطع الوضوء يتيمم، ومن لم يستطع القيام يصلي قاعدا؛ وهٰذا التوجيه ظاهر من سياق الآية، وهو قوله: ﴿وَلَا تَمُوْتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُوْنَ﴾. (الفوز الكبير)

الملحوظة: وَلَيْسَ فِيهَا آيَةٌ يَصِحُّ فِيهَا دَعْوَى النَّسخ غَيْر هٰذِهِ الآيَة.

٨- وَمِنَ النِّسَاء: قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ الآيَة [النساء: ٣٣] مَنْسُوْخَة بِقَوْله: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥][1].

٩- قَوْله تَعَالَىٰ ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُوْ الْقُرْبَىٰ وَالْيَتٰمٰى وَالْمَسٰكِيْنُ فَارْزُقُوْهُمْ مِّنْهُ وَقُوْلُوْا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوْفًا﴾[النساء: ٨] قِيْلَ مَنْسُوْخَة،[2] وَقِيْل: لَا، وَلٰكِن تَهَاوَنَ النَّاس فِي العَمَل بِهَا[3].

١٠- قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَالّٰتِيْ يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ - فَأَمْسِكُوْهُنَّ فِيْ الْبُيُوْتِ حَتّٰى يَتَوَفّٰهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيْلًا﴾[4] الآيَة [النساء: ١٥] مَنْسُوْخَة بِآيَة النُّوْر: ﴿اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِيْ فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور: ٢).

١١- وَمِن المَائِدَة: قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُحِلُّوْا شَعَائِرَ اللهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾[5] الآيَة [المائدة: ٢] مَنْسُوْخَة بِإِبَاحَة القِتَال فِيْهِ: ﴿قَاتِلُوا الْمُشْرِكِيْنَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُوْنَكُمْ كَافَّةً﴾، وقوله تعالى: ﴿اُقْتُلُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَيْثُ وَجَدْتُّمُوْهُمْ﴾.

١٢- قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿فَإِنْ جَاءُوْكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾[6] [المائدة: ٤٢]،

---

(١) قَوله: (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ): قال المحدث الدهلوي: قلت: ظاهر الآية أن الميراث للموالي، والبر والصلة لمولى الموالاة؛ فلا نسخ. (الفوز الكبير)

(٢) قَوله: (قِيْلَ: مَنْسُوْخَة): أي: هي منسوخة بآية الميراث، وهو قوله تعالى: ﴿يُوْصِيْكُمُ اللهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ﴾ إلخ.

(٣) قَوله: (لٰكِن تَهَاوَنَ النَّاس): قال المحدث الدهلوي: قلت: قال ابن عباس: هي محكمة، والأمر للاستحباب وهٰذا أظهر. (الفوز الكبير)

(٤) قَوله: (وَالّٰتِيْ يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ): قال المحدث الدهلوي: قلت: لانسخ في ذٰلك، بل هو ممتد إلى الغاية، فلما جاءت الغاية بيّن النبي صلى الله عليه وسلم أن السبيل الموعود كذا وكذا، فلانسخ. (الفوز الكبير)

(٥) قَوله: (وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ): قال المحدث الدهلوي: قلت: لانجد في القرآن ناسخا له، ولا في السنة الصحيحة؛ ولٰكن المعنى: أن القتال المحرَّم يكون في الشهر الحرام أشدّ تغليظا، كما قال النبي ﷺ في الخطبة: "إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هٰذا في شهركم هٰذا، في بلدكم هٰذا". (رواه البخاري) (الفوز الكبير)

(٦) قَوله: (فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ): قلت: معناه: إن اخترتَ الحكم فاحكم بما أنزل الله، ولاتتّبع أهواءهم؛ فالحاصل: أنه لنا أن نترك أهل الذمة أن يرفعوا القضية إلى زُعماءهم، فيحكموا بما عندهم=

الآيَة مَنْسُوْخَة بِقَوْله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللهُ﴾ [المائدة:٤٩].

١٣- قَوْله تَعَالىٰ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِيْنَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ (١) [المائدة: ١٠٦] مَنْسُوْخَة بِقَوْله: ﴿وَأَشْهِدُوْا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق:٢].

١٤- وَمِنَ الأَنْفَال: قَوْله تَعَالىٰ: ﴿إِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ عِشْرُوْنَ صَابِرُوْنَ -إلىٰ قوله- وَإِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ مِّائَةٌ يَّغْلِبُوْا أَلْفًا مِّنَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾ (٢) [الأنفال: ٦٥] مَنْسُوْخَة بِالآيَة بَعْدَهَا: ﴿اَلْئٰنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ -إلىٰ قوله- فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَّغْلِبُوْا مِائَتَيْنِ﴾. [الأنفال:٦٦]

١٥- وَمِنَ البَرَاءَة: قَوْله تَعَالىٰ: ﴿إِنْفِرُوْا خِفَافًا وَّثِقَالاً﴾ (٣) [البراءة:٤١] مَنْسُوْخَة بِآيَات العُذْر، وَهِيَ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمىٰ حَرَجٌ﴾ الآيَة [الفتح: ٧] وَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ﴾ الآيَتَيْن [التوبة: ٩١- ٩٢]، وَبِقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُوْنَ لِيَنْفِرُوْا كَافَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢].

١٦- وَمِنَ النُّوْر: قَوْله تَعَالىٰ: ﴿اَلزَّانِيْ لَايَنْكِحُ إِلاَّ زَانِيَةً﴾ (٤) الآيَة [النور: ٣] مَنْسُوْخَة بِقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور:٣٢].

١٧- قَوْله تَعَالىٰ: ﴿لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِيْنَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (٥) الآيَة [النور: ٥٨] قِيْلَ:

= ولنا أن نحكم بما أنزل الله علينا. (الفوز الكبير)

(١) قَوله: (أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ): قال المحدث الدهلوي: قلت: قال أحمد بظاهر الآية، ومعناها عند غيره: أو آخران من غير أقاربكم، فيكونان من سائر المسلمين. (الفوز الكبير)

(٢) قَوله: (عِشْرُوْنَ صَابِرُوْنَ): قال المحدث الدهلوي: قلت: هي كما قال منسوخة. (الفوز الكبير)

(٣) قَوله: (إِنْفِرُوْا خِفَافًا وَّثِقَالاً): قال المحدث الدهلوي: قلت: خفافا أي مع أقل ما يتأتى به الجهاد من مركوب وعبد للخدمة، ونفقة يقنع بها، وثقالاً أي مع الخدم الكثيرين، والمراكب الكثيرة، فلانسخ، أو نقول: ليس النسخ متعينا. (الفوز الكبير)

(٤) قَوله: (اَلزَّانِيْ لَايَنْكِحُ): قال المحدث الدهلوي: قلت: قال أحمد بظاهر الآية، ومعناها عند غيره: أن مرتكب الكبيرة ليس بكفء إلا للزانية، أو لايستحب له اختيار الزانية، وقوله: ﴿وَحُرِّمَ ذٰلِكَ﴾ إشارة إلى الزنا والشرك، فلانسخ، وأما قوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الأَيَامىٰ﴾ فعامّ، لاينسخ الخاص. (الفوز الكبير) =

مَنْسُوْخَة[1]، وَقِيْلَ: لَا، وَلٰكِن تَهَاوَنَ النَّاس فِي العَمَل بِهَا.

١٨- وَمِنَ الأَحْزَاب: قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾[2] الآيَة [الأحزاب: ٥٢] مَنْسُوْخَة بِقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ الآيَة [الأحزاب: ٥٠].

١٩- وَمِنَ المُجَادَلَة: قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُوْلَ فَقَدِّمُوْا﴾[3] الآيَة [المجادلة: ١٢] مَنْسُوْخَة بِالآيَة بَعْدَهَا: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ اَنْ تُقَدِّمُوْا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوٰكُمْ صَدَقَات، فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوْا﴾ الآيَة.

٢٠- وَمِنَ المُمْتَحِنَة: قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿فَآتُوا الَّذِيْنَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوْا﴾ قِيْلَ: مَنْسُوْخ بِآيَة السَّيْف: ﴿قَاتِلُوا المُشْرِكِيْنَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُوْنَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وَقِيْلَ: بِآيَة الغَنِيْمَة: ﴿وَاعْلَمُوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١]، وَقِيْلَ: مُحْكَم[4].

٢١- وَمِنَ المُزَّمِّل: قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيْلاً﴾[5] [المزمل: ٢] مَنْسُوْخ بِآخِر السُّوْرَة: ﴿عَلِمَ أَنْ لَّنْ تُحْصُوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوْا مَا تَيَسَّرَ مِنَ القُرْآن﴾ [المزمل: ٢٠]، ثُمَّ نُسِخ الآخَر بِالصَّلَوَات الخَمْس.

قَالَ السُّيُوْطِيّ مُوَافِقًا لِابْن العَرَبِيّ: فَهٰذِه إِحْدى وَعِشْرُوْن آيَة مَنْسُوْخَة، عَلىٰ خِلَاف فِي بَعْضِهَا، وَلَا تَصِحّ دَعْوَى النَّسْخ فِيْ غَيْرِهَا، وَقَالَ المُحَدِّث الدَّهْلَوِيّ: الأَصَحّ فِي آيَتِي

- (٥) قَوْلُه: (لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِيْنَ مَلَكَتْ): قال المحدث الدهلوي: قلت: مذهب ابن عباس ﵄: أنها ليست بمنسوخة، وهٰذا أوجه وأولى بالاعتماد. (الفوز الكبير)

(١) قَوْلُه: (قِيْلَ: مَنْسُوْخَة): رُوِيَ عن ابنِ المُسيَّب أنَّه قالَ: هِيَ منْسُوْخة، ولَمْ يَذكرْ مَا نَسَخَها، وقَد رُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاس أنَّه قَالَ: ثَلاث آيَات مِن كتَاب اللهِ لا أرَىٰ أحدا مِن النَّاس يَعْمل بهِنَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِيْنَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِيْنَ لَمْ يَبْلُغُوْا الحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٥٨]، ﴿وَإِذَا حَضَرَ القِسْمَةَ أُوْلُوْا القُرْبىٰ﴾ الآيَة، وَقولُه: ﴿إِنَّا خَلَقْنٰكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَّأُنْثىٰ - إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. (الإيضاح)

(٢) قَوْلُه: (لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ): قال المحدث الدهلوي: قلت: يحتمل أن يكون الناسخ مقدما في التلاوة، وهو الأظهر عندي. (الفوز الكبير)

(٣) قَوْلُه: (فَقَدِّمُوْا): قال المحدث الدهلوي: قلت: هٰذا كما قال. (الفوز الكبير)

(٤) قَوْلُه: (قِيْلَ: مُحْكَم): قال المحدث الدهلوي في قوله: ﴿فَآتُوا الَّذِيْنَ ذَهَبَتْ﴾ [الممتحنة: ١١]، قلت: الأظهر أنها محكمة، ولٰكن الحكم في المهادنة وعند قوة الكفار. (الفوز الكبير)

(٥) قَوْلُه: (قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيْلاً): قال المحدث الدهلوي: قلت: دعوى النسخ بالصلوات الخمس غير مُتَّجِهَة.

الاسْتِئْذَان وَالقِسْمَة الإِحْكَامُ وَعَدَمُ النَّسْخ، فَصَارَت تِسْع عَشْرَة آيَة؛ وَعَلى مَا حَرَّرْنَا لايَتَعَيَّن النَّسْخ إِلَّا فِيْ خَمْس آيَات. [١ - ٥ - ١٤ - ١٨ - ١٩]

أَقْسَام النَّسْخ وأَنْوَاعُه

وَأَمَّا أَقْسَام النَّسْخ بِاعْتبَار النَّاسِخ فَأَرْبَعَة:

١- أَمَّا نَسْخ الْقُرْآن بِالْقُرْآن، فَهُو جَائِز بِاتِّفَاق مَنْ يُعتَدّ بِه، كَآيَة الاعْتِدَاد بِالْحَوْل مَنسُوْخَة بِآيَة الاعْتِدَاد بِأَرْبَعَة أَشْهُر[١].

٢- وأَمَّا نَسْخ السُّنَّة بِالْقُرْآن، فَهُو أَيْضًا جَائِز عِنْد الْجُمْهُوْر، كَوُجُوْب صَوْم عَاشُوْرَاء مَنْسُوْخ بِقَوْله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

٣- وَأَمَّا نَسْخ الْقُرْآن بِالسُّنَّة، فَفِيْه خِلَاف وَتَفْصِيْل[٢].

٤- وَأَمَّا نَسْخ السُّنَّة بِالسُّنَّة، فَهُو عَلى أَرْبَعَة أَنْوَاع: نَسْخ الْمُتواتِر بِالْمُتَواتِر، وَنَسْخ الْآحَاد بِالآحَاد، وَنَسْخ الْآحَاد بِالْمُتَوَاتِر، وَنَسْخ الْمُتَوَاتِر بِالْآحَاد؛ فَالثَّلَاثَة الْأُوْلى جَائِزَة، وَفِي الرَّابِع خِلَاف، كَمَا فِيْ "نَسْخ الْقُرْآن بِالسُّنَّة"، وَالْجُمْهُوْر عَلى عَدَم جَوَازه.

وأَمَّا النَّسْخ باعْتِبَار الْمَنْسُوْخ فَهُو عَلى ثَلٰثَة أَنْوَاع[٣]: الأَوَّل مَانُسِخت تِلَاوَتُه وَحُكْمه[٤]

-بل الحق: أن أولَ السورة في تاكيد النَّدب إلى قيام الليل، وآخِرَها في نسخ التاكيد إلى مجرد الندب. (الفوز الكبير)

(١) قوله: (مَنسُوْخ بِآيَة الاعْتِدَاد): نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجًا وَّصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]؛ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجًا يَّتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَّعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]؛ فالأول منسوخ بالثاني.

(٢) قوله: (فَفِيْه خِلَاف وَتَفْصِيْل): تفصيله: إن كان نسخ القرآن بالسنة الآحاد، فالجمهور على عدم جوازه؛ وإن كان بالسنة المتواترة، فقد أجازه مالك وأبو حنيفة وأحمد في رواية، لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوٰى ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُّوْحٰى ۝﴾ [النجم: ٣]؛ ومنعه الشافعي وأحمد في رواية وأهل الظاهر، لقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] مستدلين بأن السنة ليست خيرا من القرآن ولا مثله.

المحوظة: أما الإجماع والقياس فلايجوز بهما نسخ القرآن والحديث؛ نعم! قد يُعلم النسخ من الإجماع، فحينئذ الإجماع دالّ على النسخ، لا هو ناسخ.

(٣) قوله: (عَلى ثَلٰثَة أَنْوَاع): هٰذا التقسيم باعتبار المنسوخ؛ وينقسم النسخ أيضا باعتبار أفراد المكلفين إلى: "نسخ كلي"، وهو: أن يبطل الشارع حكمًا إبطالاً كليًا بالنسبة إلى كل فرد، كما في عامة الآيات الناسخة؛ ونسخٌ جزئيٌ، وهو: أن يُشرع الحكم عاما شاملا لكل فرد، ثم يلغى هٰذا الحكم بالنسبة لبعض الأفراد، نحو قوله -

جَمِيْعا، الثَّانِي: مَا نُسِخَت تِلَاوتُه، وَبَقِيَت حُكْمه[1]، الثَّالِث: مَا نُسِخ حُكْمُه، وَبَقِي تِلَاوَته[2]، وَالآيَاتُ المَنْسُوْخَةُ مِنْ هٰذَا القَبِيْل.

الملحوظة: وَاعْلَمْ! أَنّ النَّسْخ بِاعْتِبَار التَّصْرِيْح وَعَدَمه يَنْقسِم إِلىٰ نَوْعيْن: "صَرِيْح" إِنْ نَصّ الشَّارِع عَلىٰ إِبْطَال التَّشرِيْع السَّابِق، نَحْو قَوْله تَعَالىٰ: ﴿يٰٓاَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلَى الْقِتَالِ (إلىٰ قوله:) اَلْـٰٔنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ اَنَّ فِيْكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]؛ وَ"ضِمْنِيّ" إِنْ لَمْ يَنُصّ الشَّارِع، كَمَا فِي الْآيَات الْمَنْسُوخَة الْأُخْرىٰ.

ـتعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ الْمُحْصَنٰتِ (إلىٰ قوله:) فَاجْلِدُوْهُمْ ثَمٰنِيْنَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وخص منهم الأزواج بقوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ اَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦]

(٤) قَولُه: (نُسِخ تِلاوَتُه وَحُكْمه): ومثاله: جاء في حديث عائشة -رضي الله عنها-: كان فيما أنزل في القرآن عشرَ رَضَعَات محرِّمات، فنُسِخْن بخمس"، فههنا قد نسخت التلاوة ونسخ أيضا الحكم، وأخرج أبو داؤد في ناسخه: أنه قام بعض أصحاب النبي جوف الليل يريد أن يفتتح سورة قد وعاها فلم يقدر عليها، فأتى النبي ﷺ حين أصبح واستخبر، فقال: نُسختِ البارحةَ!. (شرح مقدمة التفسير)

(١) قَولُه: (بَقِيَ حُكْمه): نحو "الشيخ والشيخة إذا زنَيا فارجموها البتة".

(٢) قَولُه: (بَقِي تِلَاوَته): نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُوْلَ فَقَدِّمُوْا بَيْنَ يَدَىْ نَجْوٰكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة:١٢]

المَبْحَث الثَّالِث: فِيْ شَرْح غَرِيْب القُرْآن

أَمَّا شَرْح غَرِيْب الْقُرْآن فَهٰذا مِمَّا يَنبَغِيْ الْاعْتِنَاء بِه، وَعَدَم الْخَوْض بِالظَّنّ؛ فَهٰؤُلَاء الصَّحَابَة -هُمُ الْعَرَب العَرَباء، وَأَصْحَاب اللُّغَة الْفُصْحىٰ، وَمنْ نَزَل الْقُرْآن فِيْهِمْ، وَبِلُغَتهم- تَوَقَّفُوا فِيْ أَلْفَاظ لَمْ يَعْرِفُوا مَعْنَاهَا، فَلَم يَقوْلُوْا فِيْها شَيْئًا؛ وَقَد رُوِيَ عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "أَعْرِبُوا الْقُرْآن[١] وَالْتَمسُوْا غَرَائِبَه"[٢]؛ فَعُلِمَ: أَنَّ مَرْجِع مَعْرِفَة الغَرِيْب هُوَ النَّقْلُ[٣].

وَمَنْشَأُ الغَرَابَة فِيْما عَدُّوه مِنَ الْغَرِيْب أَنْ يَكُوْن ذٰلِك مِنْ لُغَاتٍ مُتَفَرِّقة، أَوْ تَكُوْن مُسْتَعْمَلَة عَلَى وَجْهٍ مِنْ وُجُوْه الوَضْع[٤]، أَوْسِيَاق الأَلْفَاظ قَدْ دَلّ بِالقَرِيْنة عَلىٰ مَعْنًى غَيْرِ الَّذِي يُفْهَم مِنْ ذَات الأَلْفَاظ؛ وَمِنَ الْغَرَائِب: مَا يُسَمِّيْه أَهْلُ اللُّغَة بِالوُجُوْه وَالنَّظَائِر[٥] وَالأَفْرَاد[٦].

---

(١) قَوله: (أَعْرِبُوا الْقُرْآن): أخرجه البيهقي في شعب الإيمان؛ والمراد بإعراب القرآن: معرفةُ معاني ألفاظه، وإبانة حروفه وإجادة ترتيله وتحسين تلاوته، وعدم اللحن فيه، على الوجه المُتلقى تواترا عن رسول الله ﷺ مع التفكر والتدبر؛ وليس المراد بالإعراب المصطلح النحوي. (إتقان، معجم علوم القرآن أصول وقواعد)

(٢) قَوله: (غَرَائِبَه): اعلم! أن في القرآن ألفاظاً اصطلح العلماء على تسميتها بـ "الغرائب"، وليس المراد بغرابتها: أنها مُنكرة أو نافرة أو شاذّة؛ فإن القرآن منزّه عن هٰذا؛ وإنما اللفظة الغريبة هنا: هي التي تكون حسنة مستغربة في التأويل بسبب ترك الاستعمال، أو قلته، بحيث لا يتساوى في العلم بها أهلها وسائر الناس.

(٣) قَوله: (هُوَ النَّقْل) قَالَ الإِمَام فِيْ آخِرِ الكِتَاب: وَمَبْنَاهُ: عَلىٰ تَتَبُّعِ لُغَةِ العَرَبِ، أَوِ التَّفَطُّنِ بِسِيَاقِ الآيَةِ وَسِبَاقِهَا، وَمَعْرِفَةِ مُنَاسَبَةِ اللَّفْظِ بِأَجْزَاءِ الجُمْلَةِ الَّتِيْ وَقَعَ هُوَ فِيْهَا؛ فَههُنَا أَيْضًا لِلعَقْلِ مَدْخَلٌ، وَلِلاخْتِلَافِ مَجَالٌ؛ لأَنَّ الكَلِمَةَ الوَاحِدَةَ تَأْتِيْ فِيْ لُغَةِ العَرَبِ لِمَعَانٍ شَتّٰى، وَتَخْتَلِفُ العُقُوْلُ فِيْ تَتَبُّعِ إِسْتِعْمَالاتِ العَرَبِ، وَالتَّفَطُّنِ بِمُنَاسَبَةِ السَّابِقِ وَاللاَّحِقِ؛ وَلِهٰذَا اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ فِيْ هٰذَا البَابِ، وَسَلَكَ كُلٌّ مِنْهُمْ مَسْلَكًا.

فَلابُدَّ لِلمُفَسِّرِ المُنْصِفِ: أَنْ يَزِنَ شَرْحَ الغَرِيْبِ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً فِيْ اسْتِعْمَالاتِ العَرَبِ، حَتّٰى يَعْرِفَ: أَيُّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوْهِهَا أَقْوَى وَأَرْجَحُ؛ وَمَرَّةً أُخْرَى فِيْ مُنَاسَبَةِ السَّابِقِ وَاللاَّحِقِ، حَتّٰى يَعْلَمَ أَيُّ الوَجْهَيْنِ أَوْلىٰ وَأَقْعَدُ بَعْد إِحْكَامِ المُقَدِّمَاتِ، وَتَتَبُّعِ مَوَارِدِ الاسْتِعْمَالِ، وَتَفَحُّصِ الآثَارِ.

(٤) قَوله: (مِنْ وُجُوْه الوَضْع): لقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨]، أي: فإذا بيّناه فاعمل به. (أصول وقواعد)

(٥) قَوله: (بِالوُجُوْه وَالنَّظَائِر): أما الوجوه والنظائر: فهي الألفاظ التي وردتْ فيه بمعانٍ مختلفة، كلفظ ﴿الهدى﴾، فإنه على سبعة عشر وجهاً، بمعنى: الثُّبات، والدين، والدعاء، ونحوها؛ ومن هٰذه الألفاظ: الصلاة، والرحمة، والسوء، والفتنة، والروح وغيرها. (اصول وقواعد)

قَالَ الإِمَام الأَكْبَرُ: "وَمِمَّا يَجِب أَنْ يُعْلَم أَنَّ القُدَمَاء مِنَ الصَّحَابَة ﷺ وَالتَّابِعِيْن يُفَسِّرُوْن اللَّفْظ بِلازِم مَعْنَاه[١]، وَقَدْ يَتعقَّب الْمُفسِّرُوْن الْمُتَأخرُوْن ذٰلِكَ التَّفسِيْر الْقدِيْم بَعْد تَتبُّع اللُّغَة وَتَفَحُّص مَوارِد الاسْتِعْمَال مَعَ أَنَّ تَعقِيْبهُم غَيْرُ ملَائِم"؛ لأَنَّ الْكلِمَة الوَاحِدَة تَأْتِيْ فِي لُغَة الْعَرب لِمَعانٍ شَتّٰى، وَتَخْتلِف الْعُقُوْل فِي تَتبُّع اسْتِعمَالات الْعَرب وَالتَّفطُّن بِمُنَاسبَة السَّابِق وَاللَّاحِق[٢].

وَقَال العَلَّامَةُ ابْن تَيْمِية: وَقَد يَقَع فِي عِبارَاتِهم تَبَاينٌ فِي الأَلْفَاظ، يَحْسبُهَا منْ لا عِلمَ عِنْدَه اخْتِلَافا، وَلَيْس كَذٰلِك[٣]! فَإِنّ مِنْهُم: مَنْ يُعبِّر عَنِ الشَّيْء بِلَازمِه أَوْ نَظِيْره، وَمِنْهم مَنْ يَنص عَلَى الشَّيْء بِعَيْنه[٤]؛ وَيُرْجَع إِلىٰ لُغَة الْقُرْآن، أَوِ السُّنَّة، أَوْ لُغَة الْعَرَب؛ وَمَنْ تَكَلَّم بِما يَعْلَم مِنْ ذٰلِكَ لُغَةً وَشرْعًا، فَلاحَرجَ عَلَيْه؛ وَيَحْرُم بِمُجَرَّد الرَّأْي[٥].

= (٦) قَولُه: (الأَفْرَاد): وأما الأفراد: فهي الألفاظ التي تجيء بمعنى مفردٍ غير المعنى الذي تستعمل فيه عادة، كما قال ابن فارس: كل ما في القرآن من ذكر الأسف، فمعناه: الحزن، إلا قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٥٥]، فمعناه: أغضبونا؛ وكل ما فيه من ذكر البَرِّ والبحْر، فالمراد بالبحر: الماء، وبالبر: التراب؛ إلا قوله تعالىٰ: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ [الروم: ٤١]، فالمراد به: البريّة والعُمْران. (أصول وقواعد:١٥٢)

الملحوظة: الأصوليون يذكرون في ضمن الغريب بحث المترادفة والمتواردة؛ فالمترادفة هي التي يقام منها لفظ مقام لفظٍ لمعانٍ متقاربة يجمعها معنى واحدٌ، كما يقال: أصلَحَ الفاسدَ، ولَمَّ الشعثَ، ورتَق الفتقَ، ورابَ الصدعَ؛ والمتواردةُ: هي كما يسمّٰى "الأَسَدُ" ليثًا وضِرغاما.

الفائدة الجليلة: أنه ليس في القرآن الكريم من الألفاظ المترادفة، أو المتواردة، إلا وفي كلِّ معنًى مقصودٌ يدركه من كان ضليعاً في فقه اللغة وأسرار العربية. وهل وقَع الترادُف في القرآن؟ ففيه بعض التفصيل، وسيأتي بيانُه في "الترادف" ضِمْن القسم الثاني في قواعد التفسير. (أصول وقواعد)

(١) قَولُه: (بِلازِم مَعْنَاه): كتفسيرهم لـ﴿ٱلۡوَدُودُ﴾ بأنه "المحبُّ لأوليائه" في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]، فهذا تفسير بالمطابقة؛ وأما تفسير ﴿ٱلۡوَدُودُ﴾ بـ"المحبوب من أوليائه" فتفسير باللازم؛ لأن المُحِبّ لأوليائه يلزمُه مَحبة أوليائِه له؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة:٦٥]، قيل: معناه تندَمون، وهٰذا أيضا تفسير باللازم؛ لأن معناه الحقيقي: تزيلون عنكم التفكّه، وإذا زال التفكه خلَفَه ضِدُّه. (فصول: ٨٢)

(٢) قَولُه: (بِمُنَاسبَة السَّابِق وَاللَّاحِق): فلا بدَّ للمفسِّر المنصِف أن يزِن شرح الغريب مرتين: مرة في استعمالات العرب ليعرف أرجح الوجوه، ومرةً أخرىٰ في مناسبة اللاحق والسابق ليعلم أقربَ الوجوه وأولٰها.

(٣) قَولُه: (وليْس كذٰلك): كما سيجيء بحثه في اختلاف التنوّع، في الفصل الثاني من الباب الثالث.

(٤) قَولُه: (مَن يَنص عَلَى الشَّيْء بِعَيْنه): ومثال التفسير باللازم، كالذي يقول: "القَمْح" هو الذي يُصنَع منه الخبز، أو يطحن منه الدقيقُ؛ ومثال النظير، كأن يقول: القَمْح نباتٌ مماثِل للشعير؛ ومثال النَّصِّ على الشيء، كأن يقول: القَمح: هو الحنطةُ؛ فهذا الاختلاف اختلاف لفظي، لا حقيقي. (شرح مقدمة: ١٦١ ملخصا) =

وَ أَمّا الْاسْتشْهَاد بِالشِّعْر الْجَاهِلِي فِي التَّفسِيْر فجَائِز عِنْد جُمْهُوْر الصَّحَابَة[١] وَالتَّابِعِيْن؛ وَإِنَّمَا قَدْ ذُمَّ الشِّعْر مِن نَاحِيَة الْمَعْنَى[٢] -لِمَا فِيْه مِن: الْعصَبيَّة وَالْحَمِيَّة وَالتَّشبِيْب وَالتَّغزُّل وَالْحمَاسَة وَالْهجَاء-؛ لَا مِنْ نَاحِيَة اللَّفْظ؛ فَإِذا اسْتشْهَدنَا عَلى غَرِيْب الْقُرْآن بِالشِّعْر، فَهُو مِنْ نَاحيَة اللَّفْظ فَقَطْ، وَمِثَاله: قَالَ نافِع لابْن عَبَّاس أَخْبِرْنِي عَنْ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿شِرْعَةً وَّمِنْهَاجًا﴾[المائدة:٤٨]، قَالَ: الشِّرْعَةُ الدِّيْنُ، وَالْمِنهَاجُ الطَّرِيْقُ[٣].

الملحوظة: اعْلَم! أَنَّه لَيْس فِي الْقُرْآن كَلام مُركَّب عَلىٰ أَسَالِيْب غَيْر الْعَرَب بِاتِّفَاق مِنَ الْعُلمَاء، وَأَمَّا الْكَلمَات الْعَجمِيَّة مِنْ نَحْو إِسرَائيْل وَجِبرِيْل وَإِبْرَاهِيْم وَإِسْمَاعِيْل وَغَيْر ذٰلِكَ، فَذَهَب بَعْضُهمْ إِلىٰ: أَنَّهَا مُعَرّبَة عَرَّبتهَا الْعَرَب[٤]، وَبعْد التَّغْيِيْر وَالتَّخْفِيْف اسْتَعْمَلتهَا فِي الْأَشْعَار وَالْمُحاوَرَات، حَتّٰى جَرَت مَجْرى الْعَرَبِي الصَّحِيْح، وَوَقَع بِهَا الْبَيَان وَنَزَل بِهَا الْقُرْآن، كَمَا قَال تَعَالىٰ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِيْنٍ﴾ [الشعراء:١٩٥]

= (٥) قَولُه: (يَحرُم بِمُجَرَّد الرَّأي): أي: الرأي الذي لايستند إلىٰ كتاب أو سنة أو لغة أو أقوال الصحابة؛ وأما الرأي المستند إلىٰ واحد منها فلا حرج فيه.

وقد تواترت النصوص الشرعيّة بتحريم القول على الله بلا علم، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرٰى عَلَى اللهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهٖ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]؛ وتفسير القرآن بالرأي المجرد أيضا من أنواع القول على الله. (شرح مقدمة: ١٦٣ ملخصا)

(١) قَولُه: (عِند جُمْهُوْر الصَّحَابَة): أما الاحتجاج بالشعر الجاهلي فمختلف فيه، فمن زاعم يزعم: أنه لايجوز الاحتجاج به على القرآن الكريم؛ لأنه ورد ذمُّه في القرآن والحديث؛ والجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدَهم يجيزون التفسير بالشِّعر، ونرى جمْعا من الصحابة يستشهدون في تفسير القرآن بالشعر الجاهلي؛ وممن يعرَف بكثرة استشهاده بالشِّعر ابنُ عباس؛ لأن الأشعار الجاهلية هي وعاء لهذه اللغة، ولهذا قال ابن عباس: إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر؛ فـ"إن الشعر ديوان العرب".

(٢) قَولُه: (إِنَّمَا قَدْ ذُمَّ الشِّعْر): والشعر لم يُذَمّ مطلقا، لأن النبيﷺ قال: "إن من الشعر لحكمة". [البخاري والترمذي]؛ بل ذُمّ في الشرع من ناحية المعنىٰ، فَمَا لم يكن من هٰذا الجنس، فليس بمذموم.

(٣) قَولُه: (قَالَ): أي: ابن عباس، واستشهد عليه ابن عباس بقول سفيان بن الحارث بن عبد المطلب:

لقد نطق المأمون بالصدق والهُدى ❋ وبَيَّن للإسلام دينا ومنهجا

(٤) قَولُه: (مُعَرّبَة عَرَّبتهَا الْعَرَب): هٰذا مذهب ابن عطية؛ وأما عند الشافعي فهي من توارد اللغات والألسنة، ثم تكلمت بها العرب والحبشة والترك وغيرهم؛ وذهب بعضهم إلىٰ ورود الكلمات العجمية في القرآن.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: كُلُّ هٰذِهِ الْأَلْفَاظِ عَرَبِيَّةٌ صِرْفَةٌ، ولٰكِنْ لُغَةُ الْعَرَبِ مُتَّسِعَةٌ جِدًّا، وَلا يَبْعُدُ أَنْ تَخْفَىٰ عَلَى الْأَكَابِرِ الْأَجِلَّةِ، كَمَا خَفِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رضِيَ اللهُ عنْه- مَعْنَىٰ فَاطِرٍ وَفَاتِحٍ؛ وَلِذا قالَ الشَّافِعِيُّ فِي الرِّسَالَةِ: "لا يُحِيْطُ بِاللُّغَةِ إلا نَبِيٌّ".

مَبْحَثُ طَرِيْقَةِ السَّلَفِ فِيْ التَّفْسِيْرِ

اعْلَمْ أَنَّ لِلسَّلَفِ فِي تَفسِيْرِهِمْ طُرُقًا وَتَعَابِيْرَ يَسْتَعْمِلُوْنَها عِنْد تَفسِيْرِ الْقُرْآنِ؛ فَهِيَ:

١- تَفسِيْرُ اللَّفْظِ بِالْمَعْنى الْمُطَابَقِي[١]؛ ٢- تَفسِيْرُ اللَّفْظِ بِالْمَعْنى التَّضَمُّنِيِّ -أَيْ: بِجُزْءِ مَعْنَاه-[٢]؛ ٣- تَفسِيْرُ اللَّفْظِ بِالْمَعْنى اللَّازِمِ[٣]، عَقْلا كَانَ ذٰلِكَ اللُّزُوْمُ أَوْ عُرْفًا؛ ٤- تَفسِيْرُ اللَّفْظِ بِالْمِثَالِ[٤]؛ ٥- تَفسِيْرُ اللَّفْظِ بِالاعْتِبَارِ وَالْقِيَاسِ[٥]؛ ٦- تَفسِيْرُ اللَّفْظِ بِالإِشَارَةِ[٦].

الملحوظة: المُعَرَّبُ: هُوَ اللَّفْظُ الأَعْجمِيُّ الذيْ دخلَ اللغة العَرَبيَّة، وَأَصبحَ مِن أَلفاظِها بعدَ تغيِيْرِهِ غالباً بالزِّيادة أَوْ النَّقْصِ أَوِ القَلْبِ. والدَّخِيْلُ: هُوَ اللفظُ الذِيْ دَخَلَ العَرَبيَّةَ دُونَ تغيِيْرٍ، كالتليفُون.

(موسوعة النحو والصرف، مقدمة معجم الوسيط)

(١) قَولُه: (بِالْمَعْنى الْمُطَابَقِي): أي: بالمعنى الذي وضِع اللفظُ له، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَكِتَٰبٍ "مَّسْطُورٍ"﴾ [الطور: ٢]، قال قتادة والضحاك: مسطور: مكتوب. (فصول: ٨٠) ملخصا

(٢) قَولُه: (بِجُزْءِ مَعْنَاه): كما في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١]، قال ابن القيم: "مباركا: معلِّما للخير أينما كنتُ؛ وهٰذا جزءُ مسمَّى المبارك؛ فالمبارك: كثير الخير في نفسه الذي يحصله لغيره تعليما، أو نصحا وإرادة واجتهادا......". (فصول)

(٣) قَولُه: (بِالْمَعْنى اللَّازِمِ): كما في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ، ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ، لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، قيل: معناه: تَندَّمون، وهٰذا تفسيرٌ باللازم؛ وإنما الحقيقة: تزيلون عنكم التفكُّه والتلذّذ والتمتّع، وإذا زال التفكُّه خلَفَه ضدُّه.

(٤) قَولُه: (تَفسِيْرُ اللَّفْظِ بِالْمِثَالِ): ومن أمثلته قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، قيل: الحسنات: الصلوات، وقيل: قول الرجل: "سبحان الله، والحمد لله، ولا إلٰه إلا الله، والله أكبر"؛ قال ابن عطية: "هٰذا كله علىٰ جهة المثال في الحسنات"؛ فليس هٰذا بخلاف بينهم. وتفصيله سيأتي في الفصل الثاني من الباب الثالث.

(٥) قَولُه: (بِالاعْتِبَارِ وَالْقِيَاسِ): ومن أمثلته قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فقد روي عن ابن عباس في معنى سكارىٰ: أنه النُّعاس، وروي عن الضحاك أنه قال: لم يعنِ الخمر، وإنما عنىٰ به سُكرَ النوم.

قال العلامة ابن تيمية معلِّقا علىٰ قول ضحاك: "وهٰذا إذ قيل: إن الآية دلّت عليه بطريق الاعتبار -أي: القياس-، أو شمول معنى اللفظ العام؛ وإلا فلاريب: أن سبب نزول الآية كان السكر من الخمر، واللفظ صريح في ذٰلك، والمعنى الآخر صحيح أيضا"؛ فصحّح ابنُ تيمية دخولَ السكر من النوم، أو النعاس في معنى الآية للمقايسة بينهما، والعلةُ هي عدم الإفاقة.

=

المُلاحَظة: لَمّا تمَّت المبَاحِث المتعَلّقَة بسَبب النُزوْل، وَتَعيِيْن النّسْخ، وَشَرْح غَريْب القُرْآن، فَالآن نَشْرَع فِيْما بَقِيَ مِن مَبَاحِث الاخْتِلَاف.

= (٦) قَوله: (بِالإِشَارَة): كقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]، أي: طهّر ثيابك من النجاسات، فإنّ التطهير واجب في الصلوات محبوبٌ في غيرها، وذلك بغسلها أو بحفظها عن النجاسات؛ أو "طهر نفسك من الأخلاق الذميمة والأفعال الدنيئة".

وقال العلامة ابن تيمية: "تلك الإشارات هي من باب الاعتبار والقياس -(وهو الذي يسمىٰ بالتفسير الإشاري)-، وإلحاقِ ما ليس بمنصوص بالمنصوص، مثلُ الاعتبار والقياس الذي يستعمُله الفقهاء في الأحكام". وقال في موضع: "وهٰذا -أي التفسير بالإشارات- حقٌّ إذا كان قياسا صحيحا، لافاسدا؛ واعتبارا مستقيما، لا منحرفا. (فتاوىٰ شيخ الإسلام بإحالة فصول في أصول التفسير: ٨٤)

الفَصْلُ الثَّانِي: فِيْ أَسْبَابِ الاخْتِلَافِ

١- مَبْحَثُ اِخْتِلَافِ السَّلَفِ وَأَنْوَاعُهُ

الاخْتِلَاف الوَاقِعُ فِي التَّفسِيْرِ عَلىٰ قِسمَيْنِ: اخْتِلَاف التَّضَاد، وَاخْتِلَاف التَّنَوُّع.

اخْتِلَاف التَّضَادّ: هُمَا القَوْلَان المُتَنَافِيَان بِحَيْث لا يُمْكِن القَوْل بِهِمَا مَعًا، مِثْل تَفسِيْرِ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿يُجَادِلُوْنَكَ فِيْ الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]، قِيْل: المُجَادِل: هُم المُسْلمُوْن، قِيْل: هُمُ الكُفَّار.

اخْتِلَاف التَّنَوُّع[١]: هُوَ أَنْ تحْمَل الآيَةُ عَلىٰ جَمِيْع مَا قِيْل فِيْها، إِذَا كَانَتْ تِلْكَ المَعَانِي صَحِيْحَةً غَيْرَ مُتَعَارِضَة، مِثْل تَفْسِيْر قَوْله تَعَالىٰ: ﴿اِهْدِنَا "الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ"﴾ [الفاتحة:٦]؛ وَقَدْ وَقَعَ هٰذَانِ القِسْمَان فِي تَفسِيْرِ السَّلَف، إِلَّا أَنَّ الثَّانِيْ قَلِيْل.

المَلحُوْظَة: رُبَما كَان اخْتِلاف بَعْض المفسِّرِيْن فِيْما لَافائِدَة فِي مَعْرِفَتِهِ[٢] مِنَ

---

(١) قَوْلُه: (اخْتِلاف التَّنَوُّع): وأنواع اختلاف التنوّع أربعة:

١- أن يعبِّر كل واحد من المفسرين عن المعنىٰ بألفاظ متقاربة، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوْبٍ﴾ [قٓ: ٣٨]؛ قال ابن عباس ومجاهد: نَصَبٌ، وقال ابن زيد: عَنَاءٌ، وقال سفيان: سَآمَةٌ.

٢- أن يذكر كلُّ مفسر من الاسم العام بعضَ أنواعه علىٰ سبيل المثال، ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيْمِ﴾ [الهمزة: ٨]، قيل في النعيم أقوال، منها: الأمن، والصحة، والأكل، والشرب.

٣- أن يكون اللفظ محتملا لأمرين، إما لأنه مشترك في اللغة، أو لأنه متواطئ؛ ومن أمثلة المشترك لفظ ﴿قَسْوَرَة﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِيْنَ، كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ، فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١]؛ قيل هو الرامي، وقيل الأسد، وقيل النبل.

٤- أن يعبِّر كل واحد من المفسرين عن المعنى المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدلُّ علىٰ معنىً في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ﴾ [الفاتحة:٦]؛ فقال بعضهم: القرآن -أي: اتباعه-، وقال بعضهم: هو الإسلام؛ فقال العلامة ابن تيمية: فهٰذان القولان متفقان؛ لأنّ دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولٰكن كل منهما نبّه علىٰ وصف غير وصف آخر. (فصول: ٥٩) بتقديم وتأخير

(٢) قَوْلُه: (فِيْما لَافائِدَة فِي مَعْرِفَتِهِ): كَاخْتِلَافِهِمْ فِي أَسْمَاء أَصْحَاب الْكَهْف وَلَوْن كَلْبِهِمْ، وَعَدَدِهِمْ، وَقَد قَالَ تَعَالىٰ: ﴿قُل رَّبِّيْ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيْلٌ فَلَا تُمَارِ فِيْهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢]؛ وَاخْتِلَافِهِمْ فِي قَدْر سَفِيْنَة نُوْح وَخَشَبِهَا، وَفِي أَسْمَاء الطُّيُوْر الَّتِي أَحْيَاهَا الله لإِبْرَاهِيْم، وَفِيْ نَوْع شَجَر عَصَا مُوْسىٰ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأُمُوْر. (مباحث)

الْإِسرَائيْلِيّات عَنْ أَهْل الْكِتَاب؛ فَمَا كَانَ مِنْه مَنقُوْلا نَقْلا صَحيْحًا عَنِ النَّبِي ﷺ قُبِل، وَإِلَّا تَوقَّفْنا عَنْه.

٢- مَبْحَثُ أَسْبَابِ الاخْتِلاف فيْ تَفْسِيْر السَّلَف

وَاعْلَم! أَنَّ اخْتِلاف السَّلَف عَلىٰ نوْعَيْن: الأوّل مَا يَرجِع إِلىٰ المُجتَهِدِ بِسَبَب اخْتِلَاف فُهُوْم المُجتَهِديْن، وَالثَّانِيْ مَا يرْجِع إِلَى النَّصِّ بِأَن يَّكُوْنَ النَّصُّ مُحتَمِلا لأَكْثَر مِنْ مَعْنى.

فَمِنْ أَسْبَاب الاخْتِلاف: ١-الاشْتِرَاك اللَّفْظِيّ، وَهُو: إِمَّا أَنْ يَّدُلّ عَلَى المَعَاني المُتَضَادَّة -سَوَاء يَجُوْز حَمْل الآيَة عَلى المَعْنيَين المُتَضادَين[1]، أَوْ يَمْتنِع[2]-، أَوْ يَدلَّ عَلىٰ غَيْر المُتَضادَّة[3]؛ ٢- الاخْتِلَاف فِيْ مَرْجع الضَّمِيْر: بِأَنْ يَحْتَملَ عَوْده إِلىٰ أَكْثَر[4]؛ ٣- الحَذْف فِي الجُمْلَة بِأَنْ يَّحْتمِل المَعَانِي المُتَعدِّدَة فِي تَقدِيْره[5]؛ ٤- الاحْتِمَال فِي الصِّيْغة بِحَسَب التَّصْرِيْف[6]؛

(١) قَولُه: (المَعْنيَين المُتَضادَين): وعند جواز الحمل يكون المعنيان بمثابة التفسيرين للآية، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [التكوير:١٧]، فقد فسّر ابن عباس وقتادة وابن جبير بأنه "أقبل"، وفسّر ابن زيد بأنه "أدبر".

(٢) قَولُه: (أَوْ يَمْتنِع): وعند امتناع الحمل يلزم القول بأحدهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلٰثَةَ قُرُوْءٍ﴾ البقرة:٢٢٨]؛ فقد ورد "القرء" بمعنى الطهر عن زيد بن ثابت، وابن عمر، وعائشة، والزهري؛ وروي بمعنى الحيض عن: عمر، وعلي، وابن مسعود، وعبادة، وأبي الدرداء، وعكرمة، والضحاك، والثوري، والسُّدي؛ فالمرأة تتربَّص إما ثلاثة أطهار، أو ثلاث حِيَض.

(٣) قَولُه: (عَلىٰ غَيْر المُتَضادَّة): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوْا بِالْبَيْتِ الْعَتِيْقِ﴾ [الحج:٢٩]؛ فقال الحسن وابن زيد: العتيق بمعنى القديم، وقال مجاهد وقتادة وابن الزبير: العتيق: المُعْتِق من الجبابرة؛ وهٰذا مما يجوز حمل الآية عليهما.

(٤) قَولُه: (يَحْتَملَ عَوْده إِلىٰ أَكْثَر): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهٗ عَلٰى ذٰلِكَ لَشَهِيْدٌ﴾ [العاديات: ٧]، أي: "إن الله علىٰ ذٰلك لشهيد"، وبه قال ابن عباس وابن جريج؛ ورُوِي عن ابن عباس: أن مرجِع هاء الكناية هو "الإنسان الكنود"، أي: إن الإنسان الكنود علىٰ ذٰلك لشهيد.

(٥) قَولُه: (يَحْتمِل - فِي تَقدِيْره): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْتَفْتُوْنَكَ فِي النِّسَاءِ...، وَ"تَرْغَبُوْنَ اَنْ تَنْكِحُوْهُنَّ"﴾ [النساء: ١٢٧]، أي: "ترغبون في نكاحهن"، وهٰذا قول عائشة، وعبيدة؛ وقال الحسن: "ترغبون عن نكاحهن".

(٦) قَولُه: (بِحَسَب التَّصْرِيْف): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَّلَا شَهِيْدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فتصريف "يضار" يحتمل: أن يكون مِن: "يُضَارَرُ" أي: الضرر الواقع على الكاتب والشهيد، وهٰذا قول ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة والضحاك والسدي؛ ويحتمل: أن يكون مِن: "يُضَارِرُ"، أي: الضرر الواقع مِن الكاتب والشهيد، وهٰذا ـ

٥-تَنَوُّع الاسْتِعْمال العَرَبِي بِأَنْ يَحْتَمِل المَعْنَى الْقَرِيْب وَالبَعِيْد[١]؛ ٦- الاخْتِلاف فِي حُكْم الآيَة بَيْن الإِحْكَام وَالنَّسْخ[٢]؛ ٧- الاخْتِلَاف فِي حُكْم الآيَة بَيْن العُمُوْم وَالخُصُوْص[٣]؛ ٨- ذِكْرُ الوَصْف المُحْتَمِل لِلمَوْصُوْفَات[٤]؛ ٩- اخْتِلاف القِرَاءَات[٥].

٣- مَبْحَثُ أَنْوَاعِ الاخْتِلاف فِيْ التَّفَاسِيْر

أَمَّا الاخْتِلَاف فِي التَّفَاسِيْر فَيُمْكِن لَنَا أَنْ نَحْصِرَه فِيْ أَرْبَعَة أَنْوَاع: لِأَنَّه إِمَّا مُتَعلِّق بِالنَّقْل[٦]، أَوِ الْعَقْل وَالاسْتِدْلَال؛ أَوْ يَكُوْن الاخْتِلَاف لِخَفَاء فِي الدَّلِيْل[٧]، أَوِ

ـ قول طاوُس والحسن وقتادة.

(١) قَوْلُه: (المَعْنَى الْقَرِيْب وَالبَعِيْد): نحو قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر:٤]؛ فمن المفسرين من فسّر الثياب بالمعروف والمتبادر، وروي هٰذا عن ابن عباس وطاوُوس وابن سيرين وابن زيد؛ ومنهم: من فسّروا الثياب بالنفس، وهٰذا المعنى بعيد غير متبادر، وهو مروي عن مجاهد وقتادة، بحسَب الحقيقة والمجاز.

(٢) قَوْلُه: (بَيْن الإِحْكَام وَالنَّسْخ): نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْئَلُوْنَكَ مَاذَا يُنفِقُوْنَ، قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]؛ قيل هي منسوخة بآية الزكوٰة، وهٰذا مروي عن السُّدى، لأنه يرى أنه كان فرضا قبل الزكاة، ثم نسخ بالزكاة؛ وقيل: هي محكمة، وهي في الصدقة المندوب إليها، وهٰذا مروي عن ابن عباس ومقابل بن حيان.

(٣) قَوْلُه: (بَيْن العُمُوْم وَالخُصُوْص): نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكٰتِ حَتّٰى يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ قيل: حكم هٰذه الآية كان عاما، ثم خصَّصها قولُه تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنٰتُ مِنَ الَّذِيْنَ أُوْتُوا الْكِتٰبَ﴾ [المائدة: ٥]، وهٰذا مروي عن عثمان وحذيفة وجابر وابن عباس، وقتادة وابن جبير، وقيل إنها ليست مخصّصة، والمراد من "المشركات" هن عابدات الأوثان من العرب وغيرهم مِمَّن ليسوا من أهل الكتاب، وهٰذا مروي عن قتادة وسعيد بن جبير.

(٤) قَوْلُه: (المُحْتَمِل لِلمَوْصُوْفَات): نحو قوله تعالى: ﴿وَالنّٰزِعٰتِ غَرْقًا وَّالنّٰشِطٰتِ نَشْطًا﴾ [النازعات: ٢ - ١]؛ قيل في هٰذه الأوصاف: هي للملٰئكة، وقيل: للأنجم، وقيل: للموت.

(٥) قَوْلُه: (اخْتِلاف القِرَاءَات): نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِيْنٍ﴾ [التكوير: ٢٤]؛ ففي قوله تعالى: ﴿ضَنِيْنٍ﴾ قراءتان: الأولى بالضاد، فيكون المعنى: وما هو ببخيل، والثانية بالظاء، فيكون المعنى: وما هو بمتهم.

(٦) قَوْلُه: (إِمَّا مُتَعلِّق بِالنَّقْل): فالمنقول إما أن يكون عن النبي المعصوم، أو الصحابة، أو التابعين، أو مما نُقل عن بني اسرائيل؛ فالاسرائيليات تذكر للاستشهاد، لا للاعتماد، كما مرّ.

الملحوظة: ثم المستدِلون على ثلاثة أنواع: فمنهم: مَن أصابوا في الدليل والمدلول، فهُم: مِن "ما أنا عليه وأصحابي"؛ ومنهم: من أخطؤا في الدليل والمدلول، كالفِرَق المبتدِعة من المعتزلة وغيرهم؛ ومنهم: من أخطؤا في الدليل، وأصابوا في المدلول.

(٧) قَوْلُه: (يَكُوْن الاخْتِلَاف لِخَفَاء): ثم المخطئون في الاستدلال على أنواع: فمنهم: من اعتقدوا معاني فاسدةً زائغة عن الحق، ثم حملوا ألفاظ القرآن عليها، وفسّروا القرآن برأيهم -كالمبتدعة من المعتزلة والخوارج-

الذُّهُوْل عَنْه[1].

الملحوظة: أَمَّا المُخْطِئ فِي الأُصُوْل بَعْدَ أَنْ وَصَل إِلَيْه الدَّلِيلُ القَطْعِي، ثُمَّ خَالَفَه فَهُو آثِم؛ وَأَمَّا المُخْطِئ فِي الأُصُوْل الَّذِي لَمْ يَصِل إِلَيْه الدَّلِيْلُ الْقَطْعِيُّ، فَهُوْ مُخْطِئ غَيْر آثِم.

٤- مَبْحَث فِيْ الحُكْم عِنْد اخْتِلاف المُفَسِّرِيْن

أَمّا حُكْمُ الاخْتِلافِ فِي أَقْوَالِ المفَسِّريْن من الصَّحَابَة ومنْ بَعْدَهُمْ، فاعْلَمْ! أَنَّ التَّفسِيْر المَنْقُوْل: إِمَّا أَنْ يَكُوْن مُجْمعا عَلَيْه، أَوْ لا؛ فَإِنْ كَانَ مُجْمَعًا عَلَيْه[2] فَلاحَاجَة إِلَى التَّرجِيْح[3]؛ وَإِنْ كَانَ مُختلفًا فِيْه، فَإِمَّا أَنْ يَكُوْن الاخْتِلَاف اخْتِلَاف تضَادّ[4] فَيعْمَلُ فِيْه بِقَواعِد التَّرجِيْح لِبَيَان الصَّوَاب فِي الْآيَة، أَوْ يَكُوْن اخْتِلَاف تَنَوّع، فَيعْمَل فِيْه بِقَواعِد التَّرجِيْح[5] لِبَيَان الأَوْلى.

ــ وغيرهم-، فجعلوا المذهب أصلا، والتفسير تابعا؛ فضلوا وأضلّوا؛ ومنهم: من يأتون بمعانٍ صحيحة ثابتة عند أهل السنة والجماعة مؤيدة بالنصوص، ويقولون برأيهم: "إن القرآن قد دلّ عليها"، فيفسرون بـ"مَا لايدلُّ على المراد من كلام الله"، فهم وإن أخطؤا في الدليل، لكنهم أصابوا في المدلول -كالصوفية والفقهاء-؛ ومنهم: من يختلفون لخفاء في الدليل، أو الذهول عنه؛ كما ذهل عمرُ بن الخطاب في حادثة وفاة النبيﷺ عن قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُوْلٌ﴾، حيث قال: "من قال: إن محمدا قدمات، فعلتُ به وفعلتُ"؛ فالأخيران ممن "رُفع عنهم الخطأ والنسيان". وذكر بعض تفصيله في المأخذ الثاني من المآخذ الغير المعتبرة.

هٰذا ما ظهر لي، فإن كان صوابا فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان.

(مقدمة، شرح مقدمة، نفحات العبير بزيادة)

(١) قَولُه: (الذُّهُوْل عَنْه): وقدْ مرَّ مِثاله فُوَيق هٰذا في تفسِير قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُوْلٌ﴾.

(٢) قَولُه: (مُجْمَعًا عَلَيْه): ولمعرفة إجماع المفسرين طريقان: الأول أن ينصّ أحد المحققين على حكاية الإجماع، كابن جرير الطبري -جامع البيان في تفسير القرآن-، والشنقيطي -أضواء البيان-، وابن عطية -المحرر الوجيز-؛ والثاني أن تستقرئ أقوال المفسرين وتستنبط الإجماع من أقوالهم إذا لم يكن بينهم خلاف في الآية.

(هٰذا العنوان ملخص من فصول: ٦٠- ٩٨)

(٣) قَولُه: (إِلَى التَّرجِيْح): كتفسير اليوم الموعود بـ"يوم القيامة" في قوله تعالى: ﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُوْدِ﴾ [البروج: ٢]، وكذا تفسير المغضوب عليهم باليهود، والضالين بالنصارى.

(٤) قَولُه: (اخْتِلَاف تضَادّ): أما بيان اختلاف التضادّواختلاف التنوُّع فسيأتي تفصيله فيما يلي.

(٥) قَولُه: (فَيعْمَل فِيْه بِقَواعِد التَّرجِيْح): ومن قواعد الترجيح مثلا: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وغيرها من القواعد التي هي مذكورة في القواعد الترجيحية بعد قواعد التفسير.

وَأَمَّا الحُكْمُ فِيْ اخْتِلَاف أَقْوَال التَّابعِيْن، فَاعْلَم! أَنَّ التَّابعِيْن إِذَا أَجْمَعُوْا[1] عَلى تَفسِيْر آيَة، فَيكُوْن قَوْلُهم حُجّة؛ وَأَمَّا إِذَا اخْتلفُوْا، فَيقَدّم حِيْنئِذ مَا هُو صَحِيْح مِنَ الْأَقْوَال؛ وَعنْد التَّعَارُض يَكُوْن نَاسِخا وَمَنْسُوْخا إِنْ ثَبَت التَّقَدُّم وَالتَّأَخُّر، وَإلا فَهُوَ الرَّاجِح وَالْمَرْجُوْح حَسَبَ "القَوَاعِدِ التَّرْجِيْحِيَّة"[2].

الملحُوظة: اعْلَم أَنَّه إِذَا صَحَّ عَنِ الصَّحَابِيِّ أَوِ التَّابِعِيِّ قَوْلان مُخْتلِفَان فِي التَّفسِيْر، وَلا يُمْكِن الجَمْع بَيْنَهُمَا؛ فَهُمَا كَالقَوْلَيْن، إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيْل عَلى أَنَّه رَجَع عَنْ أَحدِهِمَا.

---

(١) قَولُه: (إِذَا أَجْمَعُوا): المراد بالاجماع: إجماع المفسرين -ممن يعتبر قولهم في التفسير- على معنىً من المعاني في تفسير آية من كتاب الله؛ سواء عرف الإجماع بنصّ أحدِ المحققين على حكاية الإجماع، أو تستنبط الإجماع باستقراء أقوال المفسرين. (فصول: ٧٣)

(٢) قَولُه: (القَوَاعِدِ التَّرْجِيْحِيَّة): وسَيأتِي تفصِيله في ضِمْن مَبحث الاختِلاف، وفي مَبحث أَسْباب النُّزوْل، وفي مَبحث النَّاسخ والمنْسُوخ، وفي ضِمن القَواعِد الترجِيْحِيَّة.

الفَصْلُ الثَّالِث فِي عَمَلِ التَّطْبِيْق

مَبْحَث فِيْ التَّعَارُض بَيْنَ الآيَات، وَمَا هُوَ مَوْقِفُ المُفَسِّرِ عِنْدَ التَّعَارُضِ

وَقَدْ يَقَع مَا يُوْهِم التَّعَارُض(١) وَالاخْتِلاف فِي كَلام الله(٢) تَعَالىٰ لِمَن: لَيْس لَه مَعْرِفَة صَحِيْحَة، وَذَوْق سَلِيْم، وَنَظَر دَقِيْق؛ وَكَلام الله تَعَالىٰ مُنَزَّه عَنْ ذٰلِكَ، كَمَا قَال تَعَالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوْا فِيْهِ اخْتِلَافًا كَثِيْرًا﴾ [النساء: ٨٢]؛ فَعَلى الْمُفَسِّر أَنْ يَّدْفعه بِطُرُق عَدِيْدَة:

أَمَّا طُرُق دَفْع التَّعَارُض فَمِنْهَا: الحَمْل عَلى النَّسْخ عَلى حَسَب شَرَائِطه(٣)؛ وَالْحَمْل عَلىٰ اخْتِلاف الأَشْخَاص(٤)؛ وَالْحَمْل عَلىٰ اخْتِلاف الْمَوَاضِع(٥)؛ وَالْحَمْل عَلىٰ اخْتِلاف الْأَوْقَات(٦)؛ وَالْحَمْل عَلىٰ اخْتِلاف الْأَحْوَال(٧)؛ وَالحَمْل عَلىٰ اخْتِلاف جِهَتَي الْفِعْل(٨)؛

---

(١) قَوله: (مَا يُوْهِم التَّعَارُض): اعلم! أنه لا يمكن أن يقع التعارض -وهو تقابُل الآيتين بحيث يمنع مدلولُ إحداهما مدلولَ الأخرىٰ- بين آيتين مدلولهُمَا خَبَرِيٌّ؛ لأنه يلزم أن يكون أحدهما كذبا! وهو محال في أخبار الله تعالىٰ، قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيْثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيْلًا﴾ [النساء: ١٢٢]؛ فإذا رأيت ما يوهم التعارض فعليك بالجمع بينهما؛ وإن لم يتبين لك وجب عليك التوقف والرجوع إلى عالم. (أصول) ملخصا

(٢) قَوله: (الاختلاف في كلام الله): من المعلوم: أن كلام الله تعالىٰ لا ريب فيه ولا عيب، ومن ضرورته: أنه لا يقع فيه التعارض، لأنه يوجب الريب والعيب.

(٣) قَوله: (الحَمْل عَلى النَّسْخ): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجًا وَّصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]؛ وقوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجًا يَّتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَّعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]؛ فالأول منسوخ بالثاني.

(٤) قَوله: (اخْتِلاف الأَشْخَاص): كقوله تعالىٰ: ﴿فِيْ يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّوْنَ﴾ [السجدة]، وقوله تعالىٰ: ﴿فِيْ يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِيْنَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج]؛ فالأول في حق المؤمنين، والثاني في حق الكافرين.

(٥) قَوله: (اخْتِلاف المَوَاضِع): نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَلَآ أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَّلَا يَتَسَآءَلُوْنَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، مع قوله تعالىٰ: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلٰى بَعْضٍ يَّتَسَآءَلُوْنَ﴾ [الصافات]؛ فالأول في موقف القيامة، والثاني في الجنة.

(٦) قَوله: (اخْتِلاف الأَوْقَات): سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عن قَوله تعالىٰ: ﴿هٰذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُوْنَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، وعن قَوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوْا وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِيْنَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، وعن قَوله عزَّ وجَلَّ: ﴿اَلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلٰى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيْهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوْا يَكْسِبُوْنَ﴾ [يس: ٦٥] بالجمع بَيْنَ ذٰلكَ فَقَالَ ابنُ عباس: إِنَّهُ ذُو أَلْوَانٍ، مَرَّةً يَنْطِقُوْنَ، وَمَرَّةً يُخْتَمُ عَلَيْهِمْ؛ وحاصِل الجواب: أَنَّ يوم القِيامة أحوالها مختلفة، فَيَنْطِقون فِيْ وَقت ومَكان، وَلا يَنْطقون فِيْ آخَر. (البخاري والكرماني) =

وَالْحَمْل عَلى الاخْتِلَاف فِي الْحَقِيْقَة وَالْمَجاز[1]؛ وَالْحَمْل عَلى اخْتِلاف الْمَعْنىٰ[2]؛ وَالْحَمْل عَلىٰ اخْتلاف الشَّرْط[3]؛ وَالْحَمْل عَلىٰ اخْتِلاف الْاعْتِبَار[4]؛ وَالْحَمْل عَلى الاخْتِلَاف فِي الْإِجْمَال وَالتَّفْصِيْل[5].

---

(٧) قَولُه: (اخْتِلاف الْأَحْوَال): كقوله تعالىٰ في خلق آدم مرّة: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ومرة قال: ﴿مِنْ حَمَإٍ مَسْنُوْنٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، ومرة قال: ﴿مِنْ طِيْنٍ لَّازِبٍ﴾ [الصّٰفّٰت: ١١]، ومرة قال: ﴿مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمٰن: ١٤]؛ فالصلصال والحمأ والطين كلها أحوال دُرجَت من التراب الذي خلق منه آدم.

(٨) قَولُه: (اخْتِلاف جِهَتَي الْفِعْل): كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلٰكِنَّ اللهَ رَمٰى﴾ [الأنفال: ١٧]، نفى الرمية عن النبي ﷺ باعتبار التأثير، وإضافته إليه علىٰ جهة الكسب والمباشرة.

(١) قَولُه: (فِي الْحَقِيْقَة وَالْمَجَاز): كقوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكٰرٰى، وَمَا هُمْ بِسُكٰرٰى، وَلٰكِنَّ عَذَابَ اللهِ شَدِيْدٌ﴾ [الحج] أي سكارىٰ من أهوال القيامة، وما هم بسكارىٰ من الشراب؛ فإثبات السكر بحسب المعنىٰ المجازي، ونفيُه بحسب المعنى الحقيقي.

(٢) قَولُه: (اخْتِلاف الْمَعْنىٰ): كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوْا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيْعُوْا أَنْ تَعْدِلُوْا بَيْنَ النِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]؛ الآية الأولىٰ تُحمَل على العدل في توفية الحقوق، والثاني على العدل في الميل القلبي.

(٣) قَولُه: (اخْتِلاف الشَّرْط): كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَّلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَّلَا هُمْ يُنْصَرُوْنَ﴾ [البقرة]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهٗ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهٗ﴾ [السبا:٢٣]؛ الأولى مشروط على عدم الإذن، والثاني على الإذن.

(٤) قَولُه: (اخْتِلاف الْاعْتِبَار): كقوله تعالىٰ: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفّٰكُمْ﴾ [النحل: ٧٠]، وقوله: ﴿قُلْ يَتَوَفّٰكُمْ مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة:١١]، وقوله: ﴿الَّذِيْنَ تَتَوَفّٰهُمُ الْمَلٰئِكَةُ طَيِّبِيْنَ﴾ [النحل: ٣٢]؛ فنسبة التوفي في الآية الأولىٰ: إلىٰ الله عز وجل باعتبار إذنه ومشيئته، وفي الثانية باعتبار أن ملَك الموت يباشر قبض الأنفس بأمره عزّوجل، وفي الثالثة باعتبار أن الملٰئكة أعوان الملك الموت.

(٥) قَولُه: (الاخْتِلَاف فِي الْإِجْمَال وَالتَّفْصِيْل): كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَّقُوْلُوْا هٰذِهٖ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَّقُوْلُوْا هٰذِهٖ مِنْ عِنْدِكَ، قُلْ "كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللهِ"﴾ [النساء: ٧٨]، مع قوله: ﴿مَآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ، وَمَآ أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]؛ ففي الآية الأولىٰ: أن ما أصابنا من الحسنة والسيئة كل ذٰلك من عند الله، والثانية: أن الحسنة من عند الله والسيئة من عند أنفسنا؛ فتعارضا، وجوابه: أن الآية الأولىٰ مجمل، والثانية مُفَصَّلٌ: أي أن ما أصابنا من الحسنة فهو من عند الله مباشراً، وما أصابنا من السيئة فهو أيضاً من عند الله لٰكن بواسطة شرور أنفسنا. (هٰذا المضمون ملخص من نفحات العبير)

مَبْحَثٌ فِيْ فَنّ التَّوْجِيْه

فَنّ التَّوْجِيْه: التَّوْجِيْه[١] هُوَ بَيَان وَجْه الْكَلَام بِأَنْ يحِلّ مِنْه الْإِشْكَالَات وَالشُّبهَات[٢]، وَيَتَّضِح الْمُرَاد؛ وَحَاصِله:

١- أَنَّه قَدْ تَقَع فِي الْآيَة شُبْهَة ظَاهِرَة لاسْتِبعَاد الصُّورَة الَّتِيْ هِيَ مَدلُوْل الْآيَة[٣]؛ ٢- أَوْ لِلتَّنَاقُض بَيْن الْآيَتيْن[٤]؛ ٣- أَوْ يَصْعُب فَهْم مَدْلُوْل الْآيَة عَلىٰ ذِهْن الْمُبْتدِي[٥]؛ ٤- أَوْ لايَسْتَقِر فِي ذِهْنه فَائِدَة قَيْد مِنَ الْقيُوْد[٦].

---

(١) قَولُه: (التَّوْجِيْه): وحقيقة التوجيه: أنه إذا وقعت صُعوبة في فهم كلام مؤلِّفٍ، يقِف الشارح هناك، فيحُلّ تلك الصعوبة مراعيا لأذهان قرّاء الكتاب؛ فالتوجيه بالنسبة إلىٰ المبتدئين غيرُ التوجيه بالنسبة إلى المنتهين، والتوجيه بالنسبة إلى المنتهين غيرُ التوجيه بالنسبة إلى المبتدئين.

(٢) قَولُه: (الْإِشْكَالَات وَالشُّبهَات): واعلم! أنّ الخطأ متوقَّع من آحاد الأمة، فهٰذا مجاهد له آراء عقلية فسَّر بها القرآن، وهي مرفوضة، كتأويله النظر في قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوْهٌ يَّوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلٰى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢- ٢٣]؛ ولٰكن هٰذه التأويلات الفرديّة منه -ومن أمثاله من الأئمة- لاتُخرِجه من القبُول؛ بل قال سفيان الثوري: "إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبُك به"، وهو من أكبر تلامذة ابن عباس الذين تلقَّوا عنه التفسير مباشرة.

وتجد في التفاسير ردًّا لأقوالٍ قال بها بعضُ السلَف، ولا يلزم من هٰذا عدمُ قبول قولهم في غيرها، أو عدمُ احترام آرائهم ومنزلتِهم؛ ومع هٰذا الرد للخطأ فقد تولّى بعض المفسرين توجيهَ أقوالٍ للسلف منبِّها علىٰ سبب قولهم بها، كما وجّه ابن عطية قول عمرَ بن عبد العزيز: "المحرومُ الكلبُ" في قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ فِيْٓ اَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُوْمٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُوْمِ﴾ [المعارج: ٢٤- ٢٥]؛ قال ابن عطية: أراد -والله أعلم- أن يعطي مثالا من الحيوان ذي الكبِد الرَّطبة لما فيه من الأجر، حسب الحديث المأثور. (فصول: ٨٨ ملخصا)

(٣) قَولُه: (لاسْتِبعَاد الصُّورَة): كما قال عليه السلام عن قوله تعالىٰ: ﴿اِتَّخَذُوْٓا اَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ اَرْبَابًا مِّنْ دُوْنِ اللّٰهِ﴾ [التوبة: ٣١]، "أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم؛ ولٰكنهم كانوا إذا أحلّوا لهم استحلّوه، وإذا حرّموا عليهم شيئا حرَّموه.

(٤) قَولُه: (لِلتَّنَاقُض بَيْن الْآيَتيْن): كما سألوا ابن عباس عن وجه التطبيق بين قوله تعالىٰ: ﴿فَاِذَا نُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَلَآ اَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَّلَا يَتَسَاءَلُوْنَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، وبين قوله تعالىٰ: ﴿وَاَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلٰى بَعْضٍ يَّتَسَاءَلُوْنَ﴾ [الصّٰفّٰت: ٢٧]؛ فقال رضي الله عنه: عدم التساؤل يوم الحشر، والتساؤل بعد دخول الجنة.

(٥) قَولُه: (يَصْعُب فَهْم مَدْلُوْل الْآيَة): كما في آية ﴿يٰٓاُخْتَ هٰرُوْنَ﴾ [مريم: ٢٨]، عن المغيرة بن شعبة قال: لمّا قدمتُ نجران، سألوني، فقالوا: إنكم تقرؤون: ﴿يٰٓاُخْتَ هٰرُوْنَ﴾ [مريم:٢٨]، وموسىٰ قبل عيسىٰ بكذا وكذا؟ فلمّا قدمتُ علىٰ رسول الله ﷺ سألته عن ذٰلك فقال: إنهم كانوا يسمُّون بأنبيائهم والصالحين قبلهم. (مسلم والترمذي)

(٦) قَولُه: (فَائِدَة قَيْد مِنَ الْقيُوْد): كما سأل عمر رضي الله عنه ما معنى قيد: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَنْ تَقْصُرُوْا مِنَ الصَّلٰوةِ "اِنْ خِفْتُمْ" اَنْ يَّفْتِنَكُمُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾ [النساء: ١٠١]؛ فقال ﷺ: صدقة تصدَّق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته. (مسلم)؛ وقد يُذكر =

وَمِنْ أَنْوَاعِ التَّوْجِيْه: تَقرِيبُ مَا كَانَ بَعيْدًا عَنِ الفَهْم بِسَبَب عَدَم الأُلْفَة[١] بِه، وَدَفْعُ التَّعَارُض بَيْنَ الدَّلِيْلَيْنِ[٢]، وَالتَّفرِيْقُ بَيْنَ المُلتَبِسَيْن[٣]؛ وَالتَّطبِيْقُ بَيْن المُختَلِفَيْن[٤] -كَمَا مَرَّ فِيْ اخْتِلَافِ التَّنَوُّع-؛ وَبَيَانُ صِدْق الوَعْد الذِيْ أُشِيْرَ إِلَيْه فِي الآيَة[٥] -كَمَا فِيْ قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيْلًا﴾-؛ وَبَيَانُ كَيْفِيَّة عَمَلِ النَّبِي ﷺ بِمَا أُمِر بِهِ فِي القُرْآن العَظِيْم[٦].

= لفظ لبيان الحالة التي كان الناس عليها في الجاهلية، كقوله تعالىٰ: ﴿يَأَيُّهَا الذِيْنَ آمَنُوْا لَاتَأْكُلُوْا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، فقوله: ﴿أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ ليس قيدا للاحتراز، ولا للشرط؛ بل لبيان الحالة والتشنيع عليهم. (صفوة ملخصا)

(١) قَوْله: (بِسَبَبِ عَدَمِ الأُلْفَةِ بِهِ): كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء﴿٩٧﴾]؛ عَنْ أَنَس يَقُوْل، قِيْل: يَارَسُوْل الله ﷺ! كَيْف يُحشَر النَّاس عَلىٰ وُجوْهِهِم؟ قَالَ: إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُم عَلىٰ أَرْجُلِهِم قَادِر عَلىٰ أَنْ يُمْشِيَهِم عَلىٰ وُجُوهِهِم. (مسندِ احمد: ١٢٧٠٨)

(٢) قَوْله: (وَدَفْعُ التَّعَارُضِ بَيْن الدَّلِيْلَيْن): نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون]، مَعَ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴿٥٠﴾﴾ [الصافات]؛ فَالأَوَّل فِي موْقف القِيَامَة، وَالثَّانِي فِي الجَنَّة.

(٣) قَوْله: (وَالتَّفْرِيْق بَيْن المُلْتَبِسَيْن): كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ "وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ"﴾ [البقرة﴿٢٧٥﴾]، حَيْث فَرَّق الله بَيْن البَيْع الرِّبَا. وَمِنْه مَا رَوَاه البُخارِي مِن الأَسْئلَة المُشْكِلَة الَّتِيْ طرحَتْ عَلى ابْن عَبَّاس.

(٤) قَوْله: (وَالتَّطْبِيْقُ بَيْنَ المُخْتَلِفَيْن): كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة﴿١١٥﴾]؛ وَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة﴿١٤٤﴾]؛ فَالأُوْلىٰ مَحْمُوْلَة عَلَى العُذْر وَالثَّانِيَة عَلَى الأَحْوَال العَامَّة.

(٥) قوله: (صِدْق الوَعْد الذِيْ أُشِيْر إِلَيْه): كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ شَهِدُوْا فَأَمْسِكُوْهُنَّ فِي الْبُيُوْتِ حَتّٰى يَتَوَفّٰهُنَّ الْمَوْتُ "أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيْلًا"﴾ [النساء: ١٥].

(٦) قَوْلُه: (بَيَانُ كَيْفِيَّة العَمَل): ومثاله ماروي عن عائشة قالت: ما صلَّى النبي ﷺ صلاة بعد أن نَزَلتْ عليه ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾ إلا يقولُ فيها: سبحانك ربَّنا وبحمدك، اللَّهُمَّ اغفر لي؛ وفي رواية عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: "سبحانك اللَّهُمَّ ربنا وبحمدك، اللَّهُمَّ اغفر لي"؛ يتأوَّل القرآن. (البخاري)

البَابُ الرَّابِعُ فِيْ أَسْبَاب الصُّعُوْبَة

ليعْلَم أنّ الْقُرْآن قَدْ نَزَل فِي لُغَة الْعَرَب الْقُحَّة الْوَاضِحَة، وَفهِم الْعَرَب مَعْنىٰ مَنْطُوْقِه بِسلِيْقتهِم الَّتِيْ جُبِلُوْا عَلَيْهَا؛ وَلٰكِنْ لَمَّا مَضَتْ تِلْك الطَّبَقَة، وَتَدخَّل الْعَجَم، وَتُرِكَتْ تِلْك اللُّغَةُ الْأَصِيْلَة؛ اسْتَعْصَى فَهْمُ مَعَانِي نَظْم الْقُرآن بِالنِّسْبَة إِلَيْنَا فِي بَعْض الْمَوَاضِع بِهٰذَا السَّبَب؛ فَيمْكِنُ أَنْ نُبيِّن أَسْبَاب صُعُوبَة[1] فَهم الْمُرَاد فِيْ فصُوْل ثَلَاثَة:

١- أَسْبَاب صُعُوْبة فهْم القرْآن المتعلِّقة بالعبَارَة، وَفِيْهِ سِتَّةُ مَبَاحِث؛ ٢- الأَسْبَاب المُتعَلِّقة بالمعَاني، وَفِيْهِ سَبْعَةُ مَبَاحِث؛ ٣- الأَسْبَاب المتعَلِّقة باخْتِلافِ الاصْطِلاح.

الفَصْل الأَوّل فِيْ الأَسْبَاب المتَعَلِّقَة بالعِبَارة

عَدَم الْوُصوْل إِلى الْمُراد مِن اللَّفْظ إِمَّا أَنْ يَكُوْن: بِسَبَب اسْتِعْمَال لَفْظ غَرِيْب، أَوْ بالإِيْجاز وَالْاخْتِصَار، أَوْ بِالْإِطْنَاب وَالتَّكرَار، أَوْ بِالزِّيَادَة، أَوْ بِالْإِبْدَال والالتِفَات، أَوْ بالتَّقدِيْم والتأْخِيْر، أَوْ بِانْتِشَار الضَّمَائِر، أَوْ بِإِرَادَة الْمَعْنيَيْن مِن كَلِمَة وَاحِدَة، أَوْ بحَذْف كَلِمَة أَوْ أَكْثَر. فَهٰذَا الْفَصْل مُشتَمِل عَلىٰ سِتَّة مَبَاحِث:

---

(١) قَولُه: (أَسْبَاب صُعُوبَة إلخ): اعلم! أن أسباب الصُّعوبة التي ذكرها المحدث الشاه ولي الله في كتابه الشهير بالفوز الكبير، فأكثرها هي التي ذكرها الأصوليون في ضمن "أسباب الخلاف الواقع بين المفسرين"؛ فمن أسباب الخلاف الواقع بين المفسرين:

اختلاف القراءات، واختلاف وجوه الإعراب، واختلاف اللغويِّين في معنى الكلمة، واشتراك اللفظ بين معنيَين فأكثر، واحتمال الإطلاق والتقييد، واحتمال العموم والخصوص، واحتمال الحقيقة والمجاز، واحتمالُ زيادة الكلمة، واحتمال الكلام: الترتيب أو التقديم والتأخير؛ واحتمالُ أن يكون الحكم منسوخا أو محكما، واختلاف الرواية في التفسير عن النبيﷺ وعن السلف رضي الله عنهم.

وأيضا احتمال الإضمار والاستقلال، -كقوله تعالى: ﴿يُخٰدِعُوْنَ اللّٰهَ وَالَّذِيْنَ اٰمَنُوْا﴾ [البقرة:٩]؛ فالمخادعة تقتضي المشاركة، والله سبحانه منزَّه عن ذٰلك؛ فأجيب بأنه من باب إضمَار المضاف، أي: يخادِعون رسول الله؛ أو هو من باب الاستقلال، والمفاعلةُ ليست علىٰ بابها؛ فإنّ "فاعَل" قد يأتي بمعنى "فَعَل"، مثل: عافاني الله و قاتَلهم الله. (أصول وقواعد بتقديم)

المبْحَث الأوَّل فِيْ شَرْح غَرِيْب القُرْآن

قالَ الإمَامُ الأكْبَر: "أنَّ الكَلِمَةَ الوَاحِدَةَ تَأتِيْ فِيْ لُغَةِ العَرَب لِمَعَانٍ شَتّٰى، وَتَخْتَلِف العُقُوْل فِيْ تَتَبُّعِ اِسْتِعْمَالاتِ العَرَب، وَالتَّفَطُّنِ بِمُنَاسَبَةِ السَّابِق وَاللاَّحِق؛ وَلِهٰذَا اخْتَلَفَتْ أقْوَالُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْن فِيْ هٰذَا البَاب، وَسَلَكَ كُلٌّ مِنهُمْ مَسْلَكًا؛ فَلابُدّ لِلمُفَسِّر المُنْصِفِ: أنْ يَزِنَ شَرْحَ الغَرِيْبِ مَرَّتَيْن: مَرَّةً فِيْ اسْتِعْمَالاتِ العَرَبِ، حَتّٰى يَعْرِفَ: أيُّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوْهِهَا أقْوَى وَأرْجَحُ؛ وَمَرَّةً أُخْرٰى فِيْ مُنَاسَبَةِ السَّابِقِ وَاللاَّحِق، حَتّٰى يَعْلَمَ: أيُّ الوَجْهَيْن أوْلٰى وَأقْعَدُ بَعْد إحْكَامِ المُقَدَّمَات، وَتَتَبُّعِ مَوَارِدِ الاسْتِعْمَال، وَتَفَحُّصِ الآثَار".

وَقَدْ ذَكَرْنَاه فِيْ الفَصْل الأوَّل مِن البَابِ الثَّالِث.

المبْحَث الثَّانِيْ فِيْ الإيْجَاز

الْإيْجَاز نَوعَان: قِصر، وَحَذْف؛ إيْجَاز قِصَر: هُوَ الكَلامُ القَلِيْلُ الذِيْ يُعْطِي مَعْنًى أطْوَل مِنْه؛ يَعْنِيْ: انْدرَاج الْمعَانِي الْمُتكَاثِرَة تَحْت لَفْظ قَلِيْل؛ ويُلْحَق بِه إيْجَاز التَّقدِيْر وَإيْجَاز الجَامِع؛ أمَّا الأوَّل، فَهُو: أنْ يقَدّر[1] مَعْنىً زَائِدٌ عَلَى المَنْطُوْق، كَقَوله تَعَالى: ﴿فَمَنْ جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهٰى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾[2] [البقرة: ٢٧٥]؛ وَأمَّا الثَّانِيْ فَهُو أنْ يَحْتَوِيَ اللَّفْظ عَلىٰ مَعَانٍ مُتَعَدِّدة، نَحْوُ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾[3] [النحل:٩٠].

وَمِن فَوائِدِهِ: تَسْهِيْل الحِفْظ، وَتَقْرِيْب الْفَهْم، وَضِيْقُ الْمَقَام، وَدفْع السَّآمَة، وَالْإخْفَاء.

إيْجَاز حَذْف: هُوَ الكَلامُ القَلِيْلُ الذِيْ كَانَ بَعْضًا مِنْ كَلامٍ أطْوَل مِنْه؛ وَهُوَ وَاقِع فِي

---

(١) قَولُه: (أنْ يقَدّر): والمقدّر كل لفظ حذف من التلفُّظ، لا النية؛ ولذا قالوا: المقدّر كالملفوظ؛ والحذف: أعمّ منه، لعدم اشتراط هٰذا الإبقاء فيه. (دستور العلماء)

(٢) قَولُه: (فَلَهُ مَا سَلَفَ): أي: خطاياه غفرت، فـ"هي له لا عليه"؛ ومعنى الآية: فمن بلغه وعظٌ من ربّه بتحريم الربا، فانتهى عن أكله في المستقبل؛ فله ما سلف، أي: "فله ما مضى من أكل الربا، وليس عليه ردّ ما سلف". (جلالين، أصول التفسير وقواعده)

(٣) قَولُه: (نَحوُ قَوْله تَعَالىٰ): وقد قال ابن مسعود: "ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هٰذه الآية. أخرجه الحاكم في المستدرك. ولمّا سمع المغيرة بن الوليد من النبي ﷺ هٰذه الآية، قال: "والله إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة؛ وإنّ أسفله لَمُغْدِق، وإن أعلاه لَمُثمِرٌ.(الاتقان، أصول التفسير وقواعده)

الْقُرْآن الكَرِيْم، كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ: سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنْكَرُوْنَ﴾ [الذاريات: ٢٥]؛ وذُكِر تفْصِيْلُه فِي ضِمْن الْمَبْحَث الثَّانِيْ؛ وَلَهُ شُرُوْطٌ سَبْعَة[1].

الملحوظة: ومِن إِيْجَاز الْقِصر: كَوْنُ الحَصْر فِي الْكَلَام، بَابُ العَطْف، بَابُ النَّائِب عَن الْفَاعِل، بَابُ الضَّمِيْر، كَلمَاتُ التَّثْنِيَة وَالْجَمْع، أَدَوَات الشَّرْط وَالِاسْتِفْهام، الْأَدَوَات الَّتِيْ تَدُلُّ عَلَى الْعمُوْم، بَابُ التَّنَازُع، وحَذْف الْمَفْعُوْل.

المبْحَث الثَّالث في الإِطْنَاب والتَّكْرَار

اعْلَم! أَنّ الإِطْنَاب قِسْمَان: الأَوَّلُ إِطْنَابُ بَسْطٍ، وَهُو الإِطْنَاب بِتَكْثِيْر الجُمَل، كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ فِيْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ (إلىٰ قوله) لَآيٰتٍ لِّقَوْمٍ يَّعْقِلُوْنَ﴾[2] [البقرة: ١٦٤]؛ وَالثَّانِي: إِطْنَاب الزِّيَادَة، وَهُوَ يَكُوْن: بِدُخُوْل حَرْف فَأَكْثَر مِنْ حُرُوْف التَّاكِيْد وَالْقَسَم وَالتَّنْبِيْه، وَبِدُخوْل الأَحْرُفِ الزَّائِدَة؛ وَبِالتَّاكِيْد وَالتَّكْرَار وَالصِّفَة وَالبَدَل وَعَطْف البَيَان؛ وَبِعَطْف الخَاصّ عَلَى الْعَامّ، وَعَطْف العَامّ عَلَى الخَاصّ؛ وَالإِيْضَاح بَعْد الإِبْهَام، وَالتَّفْسِيْر[3].

أَنْوَاعُ الإِطْنَابِ بِحَسَبِ الزِّيَادَة فِيْ الكَلام

أَمّا زِيادَة اللَّفْظ عَلى السَّنَن الطَّبِيْعِي لِفَائدَة، فَهِي أَيْضًا مِن أَسْبَاب الصُّعوْبَة؛ وَهِي عَلىٰ

(١) قَولُه: (شُرُوْطٌ سَبْعَة): ومن شروطه: الأول: وجود دليل حاليّ أو مقالي، فمثال الأول: ﴿قَالُوْا: سَلٰمًا﴾، أي: سلمنا سلاما؛ ومثال الثاني: ﴿قَالَ سَلٰمٌ﴾، أي: سلام "عليكم، أنتم" قوم منكرون؛ والشرط الثاني: أن لايكون المحذوف كالجزء، ومن ثَمَّ لم يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا اسم كان وأخواتها؛ والثالث: أن لا يكون مؤكداً، لأن الحذف مبني على الاختصار، والتاكيد مبنيٌ على الإطناب؛ والرابع: أن لايؤدي حذفُه إلىٰ اختصار المختَصَر، ومن ثمّ لم يحذف اسم الفاعل، لأنه اختصارٌ للفعل؛ والخامس: أن لا يكون عاملا ضعيفا، فلايحذف الجارّ والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع الدلالة؛ والسادس: أن لايكون المحذوفُ عوضا عن شيء؛ والسابع: أن لايؤدي حذفُه إلىٰ تهيئة العامل القوي. (أصول التفسير وقواعده: ٢٧٢)

(٢) قَولُه: (لَآيٰتٍ لِّقَوْمٍ يَّعْقِلُوْنَ): فقد أطنب في التوحيد أبلغ إطناب لكون الخطاب للثقلين، ولكلّ عصر وحين، للعالم منهم والجاهل، والموافق منهم والمنافق. (أصول وقواعد: ٢٧٣)

(٣) قَولُه: (والتفسير): عند أهل البيان متى يكون في الكلام لُبس وخفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسّره، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوْعًا، إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوْعًا، وَّإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوْعًا﴾ [المعارج: ١٩ – ٢١]؛ فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ...﴾ تفسير للهلوع؛ وأمثلة مابقي من الأنواع فمذكورة في كتب البلاغة.

أَنْوَاعٍ: الإِطْنَاب بِالصِّفَة[1]، وَالإِطْنَاب بِالْعَطْف التَّفسِيْرِي[2]، وَالإِطْنَاب بِالتَّكْرَار[3]، وَالإِطْنَاب بِحَرْف الجَرّ[4]، وَالإِطْنَاب بِالتَّاكِيْد، وَمِنْهَا وَاو الاتِّصَال[5].

وَاعْلَم أَنّ وَاوَ الْاتِّصَال تُزَادُ بَيْن الصِّفَة وَالْمَوْصُوْف[6] لِتاكِيْد لُصُوْق الصِّفَة بِالْمَوْصُوْف لا لِلْعَطْف، وَكَذَا تُزَاد فَاء الْاتِّصَال لِتَوْكِيْد الاتِّصَال[7].

---

(١) قَوْلُه: (الإِطْنَاب بِالصِّفَة): نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨] فوصف "الطائر" بصفة لقطع المجاز؛ لأن الطائر قد يطلق على سريع المشي مجازا.

(٢) قَوْله: (العَطْف التَّفْسِيْرِي): هُوَ عَطْف المُترادِفَين، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]، قَالَ القُرْطبي: قَالَ الحسَن: الأشدُّ هُوَ بُلُوْغ الأربَعِين (نفسُه)، وفِيه أقْوال أخَر؛ لٰكِن جَنَح الإمام إلى قَول الحسَن، وجَعَله مِن قَبِيْل العَطف التَّفْسِيري؛ وقَالَ البُخَارِي: "﴿تُطَهِّرُهُمْ (بِهَا) وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وَنَحْوهَا كثِير"، يَعنِي: عَطف قَوْله: ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ مِنْ قَبِيْل العَطف التَّفسِيْرِي، وَنَحْوهَا كَثِيْر فِي القُرْآن وَلُغَة العَرَب.

(٣) قَوْلُه: (الإِطْنَاب بِالتَّكْرَار): نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [يونس: ٦٦]، وأصل الكلام: "وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء إلا الظن".

(٤) قَولُه: (بِحَرْف الجَرّ): نحو قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦] أي: قفيناهم بعيسى بن مريم.

(٥) قَوْلُه: (واو الاتِّصال): اعْلَمْ! أَنَّ الجُمْلَة إِذَا وَقَعتْ صِفَةً لِلنَّكِرة جَاز أَنْ يَدخُلهَا الوَاوُ لِتأكِيْد لُصُوْق الصِّفَة بِالمَوصُوْف، فإِنَّ للصِّفَة نَوْعُ اتِّصالٍ بِالمَوصُوْف؛ فَإِذا أُرِيْد تَأكِيدُ ذٰلِك الاتِّصَال وَاللُّصوقِ وُسِّط بَيْنهُمَا هٰذِه الوَاو لِتوْذِن: أنَّ هٰذِه الصِّفة غَيرُ مُنفَكَّة عَنِ المَوصُوْف، لَازِمةٌ لَهُ، غَيرُ مُفَارَقةٍ عَنه، كَمَا تتوَسَّطُ بَيْن الجُمْلَة الوَاقِعَة حَالا وَبَينَ ذِيْ الحَال تَاكِيْدًا لِمَا بَينَهمَا مِنَ اللُّصُوْق وَالاتِّصال، وَتَنبِيْهًا عَلَى اللُّصوق وَالاتِّصَال؛ فَلمَّا توسَّطَت الوَاوُ بَيْنَ الجُمْلَة وَالمَعرِفَة الَّتِي قَبْلَهَا لِمُجرَّد الرَّبْط وَتَأكِيدِ الاتِّصَال، تَوسَّطتْ بَيْن الجُمْلة وَالنَّكِرة أَيضًا لِذٰلك.

وَمَا قِيل مِنْ: أَنَّ دُخُولَ الواوِ بَيْن الصِّفة وَالمَوصُوْف غَيرُ مُسْتقِيْم لاتِّحَاد الصِّفَة وَالمَوْصُوف ذَاتًا وَحُكْمًا، وَتَأكِيدُ اللُّصُوْق يَقتَضِيْ شَيْئَيْن مُتغَايِرَين؛ فهٰذَا المَنْعُ مبنيٌّ عَلَى أَنْ تَكونَ الوَاوُ فِي مِثل هٰذَا المَوضِع عَاطِفة مُقتَضِية لِلمُغايرة، وَلَيستْ كَذٰلك؛ بلْ هِيَ تُجُرِّدَت لِمَحْض الجَمْعِيَّة وَاللُّصُوْق، فَإِنَّ وَاو العَطف تَقْتَضِيْ المُغَايَرة وَتتَضمَّن مَعنَى الجَمْعِيَّة أيْضًا، فَإِذَا أُرِيْدَ مِنها مَعنَى الجَمعِيَّة دُونَ المُغَايَرة كَانَ مِنْ بَاب "إِطْلَاق اسْمِ الكُلّ عَلَى الجُزْء". (شيخ زاده ملخصا)

(٦) قَوْلُه: (تُزَادُ بَيْن الصِّفَة وَالْمَوْصُوْف): فالواو تستعمل كثيرا لتوكيد الاتصال، لا للعطف؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الأنفال: ٤٩] ونحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]؛ والفَرْق بَيْن وَاو العَطف وَوَاو الاتِّصَال: أنّ وَاو العَطْف تَقتَضِي المُغايَرة وَتَتَضمَّن مَعْنى الجَمعِيّة أَيْضًا، وَوَاو الاتِّصَال تَقتَضِي مَعْنى الجَمعِيَّة وَتَتَضمَّن مَعْنى الاتِّصَال بِحَسَب المُرَاد، وَإِنْ كَانَ هُنَاك شَيْء مِنَ المُغَايرَة بِحَسَب الوَاقِع. (مُحَمَّدْإِلْيَاس)

(٧) قَوْلُه: (لِتَوْكِيْد الاتِّصَال): نحوُ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر٧٣]، الوَاو هُنَا=

اعْلم! أَنَّ إِطْلاق الزِّيَادَةِ عَلىٰ نَوْعَيْن، الأوَّل عَلىٰ: مَا لافَائِدَةَ لَهُ، أيْ: عَدِيْم الفَائِدَة؛ وَهٰذا مِمَّا يُنَزَّه عَنْه القُرْآنُ، لأنَّه لَيْس فِيْه حَشْوٌ ولاَ تطْوِيْل[1]، والثَّانيْ: إِطْلاق الزِّيَادَة عَلَى الكَلِمَة التِيْ وُجُوْدُها وعَدَمُها لا يُخِلُّ بِالمَعْنَى الأَصْليِّ وإنْ كَانَ لَهَا فَائِدَةٌ أُخْرىٰ؛ وَيَصِحُّ إِطْلاقُهَا مِنْ جِهَة المَعْنى، لٰكِنْ يَنْبَغِيْ مُجَانَبَة إِطْلاقِ لَفْظ "الزِّيَادَة"، لِمَا فِيْه مِنْ إِيْهَام[2].

فَوائِد تَكْرَار الكَلام

وَمِنْ فَوَائِد تَكْرَار الْكَلَام: التَّقْرِيْر، لِأَنَّ الْكَلَام إِذَا تَكَرَّر تَقَرَّر، كَمَا فِي الْقَصَص؛ وَالتَّذْكِيْر[3]؛ وَاِسْتِمَالَة الْمُخَاطَب فِي قُبُوْل النُّصْح وَالْإِرْشَاد[4]؛ وَالتَّاكِيْد، وَهُو فِي الْقُرْآن كَثِيْر[5]؛ وَالْحَثّ عَلَى التَّدَبُّر وَالْعِبْرَة[6]؛ وَالتَّجرِيْد لِطُوْل الكَلَام[7]؛ وَالتَّعْظِيْم وَالتَّهوِيْل[8]؛

= لِلحَال، وَالحِكمَة فِي زِيَادَة الوَاو هُنا دُوْن الَّتِي قَبلَهَا: أَنَّ أَبْوَاب السِّجْنِ مُغْلقَة إِلىٰ أَنْ يَجِيْئَهَا صَاحِبُ الجرِيْمَة، فَتُفْتَحُ لَهُ ثُمّ تُغلَق عَلَيْه، فَنَاسَب ذٰلِك عَدَمُ الوَاو فِيهَا؛ وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ =إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧١]، بِخِلاف أَبْوَاب السُّرور وَالفَرْح، فَإِنهَا تُفْتح إِنتِظَارا لِمَن يَدخُلهَا، قَالَ تَعَالىٰ: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝٥٠﴾ [صٓ]، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣]، فَأدخِلَت الوَاو هُنَا لِتَأكِيْد اللُّصوْق وَالاتِّصَال بَيْن الحَال وَذِي الحَال فِي جُملَة الشَّرْط.

(حاشية الصاوي، النسفي بزيادة)

(١) قَوْلُه: (حَشْوٌ وَلاَ تَطْوِيْل): الحَشْوُ وَالتَّطْوِيْل: تأدية أَصْل المُراد بلفظٍ مُساوٍ له "مُساوَاةٌ"؛ وبلفظٍ ناقِصٍ عنهُ وافٍ، هوَ "الإيجازُ"؛ وبلفظٍ زائدٍ عليهِ لفَائِدةٍ هوَ "الإطْنابُ"؛ أمَّا إذا كانتِ الزيادةُ لالِفائدةٍ، فإنْ كانت الزيادةُ متعينة فهوَ "التَّطْوِيْل"، وإلاَّ فـ"حَشْوٌ".

(٢) قَوْلُه: (لِمَا فِيْه مِنْ إِيْهَام): هٰذا المضمون ملخص من قواعد التفسير.

(٣) قَوْلُه: (التَّذْكِيْر): قَالَ تعَالىٰ: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗۖ فَـ"ٱذۡكُرُوٓاْ" ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝٦٩﴾ [الأعراف: ٦٩]؛

(٤) قَوْلُه: (اِسْتِمَالَة المُخَاطَب): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝ "يَٰقَوۡمِ" إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ﴾ [غافر: ٣٨]؛

(٥) قَوْلُه: (وَالتَّاكِيْد): نحو قوله تعالىٰ: ﴿ٱذۡهَبۡ "أَنتَ" وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكۡرِي ۝ ٱذۡهَبَآ﴾ [طٰه: ٤٢] كرره تاكيدا وتشريفاً لموسىٰ؛

(٦) قَوْلُه: (الحَثّ عَلَى التَّدَبُّر): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ [القمر: ١٧-٢٢-٣٢-٤٠]

(٧) قَوْلُه: (لِطُوْل الكَلَام): نحو قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ ..... "إِنَّ رَبَّكَ" مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٌ ۝﴾ [النحل: ١١٩] كرّر ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ ليصِل اسم إن بخبرها ﴿لَغَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾. =

وَالْوَعِيْد[١] وَالتَّهدِيْد، وَالتَّعجُّب[٢]، وَالتَّرِدِيْد لِلتَّذكِيْر بِنِعَم الله الَّتِيْ لَا تُحْصى وَلَا تُعَدّ[٣]، وَالْمُبالَغة فِيْ التَّحذِيْر وَالتَّنفِيْر[٤].

المَلْحُوظَة: أمَّا وَجْه التَّكْرَار فِي مطالِب العُلُوْم الخَمْسَة، فَلأنَّ المَقْصُودَ هُنَاك لَيْس مُجَرَّدَ تَعْلِيْم مَا لا يَعْلَم؛ بَل المَقْصودُ فِي هٰذِه المَوَاضِع: اسْتِحْضارُ صُوْرَة ذٰلِكَ العِلْم فِي قُوَّته المُدْرِكَة لِيَكُوْن أوْقَعَ فِي النُّفُوْس؛ وَكرّر تِلْك المطالِب بِعبارَة طَرِيَّة وَأسْلُوْب جدِيْد لِيَكُوْن ألذّ فِي الأذْهَان.

المَلحُوظَة: أمَّا الكَلمَات وَالْآيَات الَّتِي تَكَرَّرت لِفَائدَة مِنَ الْفَوائِد فإِنْ كَان الْمُرَاد بِهَا مَا أرِيْد بِالأوْلىٰ فَهُو "تكرَار"، وَهٰذا مِنْ مَحَاسِنِ الْفصَاحَة وَالْبَلاغَة؛ وَإِنْ أرِيْد بِالثَّانِيَة غَيْر مَا أرِيْد بِالأوْلىٰ فَهُو "التَّرْدِيْد"[٥]، وَهٰذا مِنْ أنْوَاع الْبَدِيْع؛ وَإِطْنَاب الْكَلَام بِالتَّكْرَار الْمُشْتَمل عَلَى الْفَوائِد مُسْتحْسَن؛ بَلِ الذَّوْق السَّلِيْم يَذُوْق مِنْه حَلاوَته وَلَطافَتَه.

المبْحَث الرَّابِع فِي الإبْدَال -أيْ: الإِحْلَال[٦]- والالْتِفَات

اعْلَم! أنَّ الإحْلَال مِنْ أَلْوَان الفَواصِل المُعجِزَة؛ وَهُوَ مُختَصّ بـ "مَا كَان قِيَاسه كَذَا، وَلٰكِنَّه جَاء عَلىٰ غَيْر ذٰلِك"؛ وَهٰذَا اللَّوْن لَمْ يَجمَعْه البَلاغِيُّوْن وَالنُّحاة تحت مَبْحَث وَاحِد، وَإِنما سَمَّوا كُلّ حَالَة باسْمِهَا كَقَولِهِم: اسْتِعْمال فَاعِل مَكَان مَفعُوْل، أوْ مَفعُوْل مَكَان فَاعِل،

- (٨) قَولُه: (التَّعْظِيْم وَالتَّهويْل): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَصْحٰبُ الْيَمِيْنِ، مَآ أَصْحٰبُ الْيَمِيْنِ﴾ [الواقعة:٢٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿اَلْقَارِعَةُ، مَاالْقَارِعَةُ﴾ [القارعة].

(١) قَولُه: (الْوَعِيْدوَالتَّهدِيْد): نحو قوله تعالىٰ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾ [التكاثر:٤-٣].

(٢) قَولُه: (وَالتَّعجُّب): نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر]

(٣) قَولُه: (التَّذكِيْر بِنِعَم الله): نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَبِأَيِّ اٰلَاۤءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبٰنِ﴾ [الرحمٰن] كررها للتذكير بنعمه الكثيرة.

(٤) قَولُه: (الْمُبالَغة فِيْ التَّحذِيْر): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ يَّوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِيْنَ﴾ [المرسلات:١٥-١٩-٢٤-٢٨-٣٤-٣٧-٤٠-٤٥-٤٧-٤٩].

(٥) قَولُه: (التَّرِدِيْد): كقوله تعالىٰ: ﴿مِثْلَ مَآ أُوْتِيَ رُسُلُ اللهِ، اَللهُ اَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهٗ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ فلفظ الجلالة الأوّل في ﴿رُسُلُ الله﴾ مضافٌ إليه، والثاني في ﴿اَللهُ اَعْلَمُ﴾ مبتدأ به. (الزيادة والإحسان)

(٦) قَولُه: (الإحْلَال) هٰذَا الإحْلَال لَيْس خُرُوْجا عَلىٰ قَوَاعِد اللُّغَة بَل إنَّه جَاءَ فِي كُلّ حَالَة مُراعِيا لِلسِّيَاق وَالدَّلالَة المُرادَة؛ وَلَمْ يَكنْ يَقَع فِي الفَواصِل فَحَسب، وَلٰكِنَّه فِيْها أكْثَر لِحاجَة الإيْقاع وَالتَّرنُّم إلَيْه.

أَوْ إِجْرَاء غَيْر العَاقِل مَجْرى العَاقِل؛ وَقَدْ أَشَار إِلَيْه الإِمَام الشَّاه الدَّهْلَوي فِيْ ضِمْن الإِبْدَال؛ وَسَنجْمَع ذٰلِكَ كُلّه تَحت العُنْوَان المَذكُوْر.

فَمِن صُوَر الإِحْلَال فِي الفَواصِل القُرآنِيَّة:

١- إِحْلَال صِيغَة فَاعلٌ مَحَل صِيْغة مَفعُوْلٌ[١]؛ ٢- إِحْلَال صِيغَة مَفعُوْل مَحَل فَاعِل[٢]؛ ٣- إِحْلَال المُفرَد مَحَل المُثنّى[٣]؛ ٧- إِحْلَال المُفرَد مَحَل الجَمْع؛[٤] ٤- إِحْلَال المُثنّى مَحَلّ المُفرَد[٥]؛ ٥- إِحْلَال الجَمْع مَحَل المُثنىٰ[٦].

٦- إِحْلَال صِيغَة العَاقِل مَحَل صِيْغة لِغَيْر العَاقِل؛[٧] ٨- إِحْلَال المُؤنَّث مَحَلّ

---

(١) قَولُه: (صِيغَة "فَاعلٌ" مَحَل صِيغَة "مَفعُوْلٌ") كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ۝﴾ [الطارق:٦]، قَالُوْا: إِنَّ دَافِقا هُنَا بِمَعْنىٰ "مَدفُوْق"؛ وَاللَّفْظ بِهٰذِه الصِّيْغَة وَافَق زِنَة الفَوَاصِل بَعْدَه ﴿التَّرَآئِبِ۝، لَقَادِرٌ۝، السَّرَآئِرُ۝﴾ لِوُجُوْد حَرْف المَدّ قَبْل حَرفَيْن أَخِيرَيْن مِنَ الفَاصِلَة فِي الكَلمَات الأَرْبَع؛ وَفِيْه أَيْضا: أَنَّه إِذَا خَرَج بِغيْر دِفْق لَايعدّ مَنِيًا بَل يُسَمّى الوَدِيّ، وَلَيْس مِنْه الغُسْل.

(٢) قَولُه:(صِيغَة "مَفعُوْل" مَحَل "فَاعِل") كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْاٰنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِيْنَ لَا يُؤْمِنُوْنَ بِالْاٰخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُوْرًا۝﴾ [الإسراء:٤٥]، أَيْ: سَاتِرا، وَالفَواصِل فِي هٰذَا المَوْضع ﴿غَفُوْرا۝ مَسْتُوْرا۝ نُفُوْرا۝ مَسْحُوْرا۝﴾، فَلَفظ المَفعُوْل يحقّق التَّوافُق الإِيْقَاعِي فِي الفَوَاصِل؛ وَلَوْ كَانَ اللَّفْظ "سَاتِرا" لَذَهَب ذٰلِكَ الإِيْقَاع المُحَقّق بِثَلَاثَة أَحرُف مُكَرَّرة؛ وَفِيْه أَيضا نَوْع مِنَ البَلَاغَة وَهُو: إِذَا كَانَ الحِجَاب نَفْسه مَسْتُوْرا، كَانَ مَن وَرَائه أَشَدّ سِتْرا.

(٣) قَولُه: (إِحْلَال المُفرَد مَحَل المُثنّى) كَقَوْله تَعَالىٰ حِكَايَة: ﴿قَالَ فَمَنْ رَّبُّكُمَا يٰمُوْسٰى۝﴾ [طٰه:٤٩] مَعَ أَنَّ الخِطَاب فِي هٰذَا المَوْضِع وَمَا سَبَقه مُوَجّه إِلىٰ مُوْسىٰ وَهَارُوْن؛ وَإِنَّما أَفرَدَ لِرِعَايَة الفَوَاصِل. وَفِيْه: أَنَّ مُوْسىٰ هُوَ حَامِل العَصَا وَصَاحِب اليَد الَّتِيْ يَضعهَا فِي جَيْبه فَتَخرُجُ بَيْضَاء، وَإِنَّما كَانَ هَارُوْن مَعَه رِدْءً مُصَدِّقًا.

(٤) قَولُه: (المُفرَد مَحَل الجَمْع) كَقَوْله تَعَالىٰ حِكَايَة: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّيْنَ عَضُدًا۝﴾ [الكهف:٥١]؛ وَإِنَّما أُفْرِد لِيَعدِل رُؤُوْس الآي بِالإِفْرَاد، وَالفَوَاصِل فِي الأَوَّل "عُمْيَانًا، إِمَامًا، سَلَامًا"، فَلَوْ جَاءَت الفَاصِلَة جَمْعا لَذَهَب ذٰلِكَ الإِيْقَاع. وَفِيْه: أَنَّ المُضِلِّيْن كَأَنَّهُم شَخص وَاحِد لِاتِّحَاد المَنْهَج وَالسُّلُوْك.

(٥) قَولُه: (إِحْلَال المُثنّى مَحَلّ المُفرَد) كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهٖ جَنَّتٰنِ۝﴾ [الرحمٰن:٤٦]؛ وَإِنَّمَا ثَنَاهَا لِأَجْل الفَاصِلَة رِعَايَة لِلَّتِي قَبْلَها وَالَّتِيْ بَعْدَهَا عَلىٰ هٰذَا الوَزْن؛ ((وَالقَوافِي تَحْتَملُ فِي الزِّيَادَة وَالنُّقصَان مَا لَا يَحْتَمِله سَائِر الكَلَام)). وَفِيْه: زِيَادَة فِي البَيَان وَالإِكْرَام مَعَ تَلوِيْن الكَلَام حَيْث يَستَوْفِي ذِكْر الجَنَّة صُور اللَّفْظ الثَّلَاث: الوَاحِد وَالتَّثْنِيَة وَالجَمْع فِي القُرْآن.

(٦) قَولُه: (إِحْلَال الجَمْع مَحَل المُثنىٰ) قَالَ تَعَالىٰ حِكَايَة: ﴿قَالَتَآ اَتَيْنَا طَآئِعِيْنَ۝﴾ [فصلت:١١]، لِأَنَّ الفَوَاصِل هُنَا: "لِلسَّائِلِيْن، طَائِعِيْن، العَلِيْم" فَالمَدّ مَوجُوْد فِيْها جَمِيْعا، فَيَتَحقّق الإِيْقَاع بِلَفْظ الجَمْع "طَائِعِيْن" الَّذِي وَقَع حَالًا لِلمُثنّى.

(٧) قَولُه: (صِيغَة العَاقِل مَحَل)الخ كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿يٰۤاَبَتِ اِنِّيْ رَاَيْتُ اَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَّالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ-

المُذَكَّرِ؛[1] ٩- إِحْلَال المُذَكَّر مَحَلّ المُؤَنَّث؛[2] ١٠- اسْتِعْمَال حَرْف جَرّ مَكَان آخَر لِتَقَارُب المَعَانِي،[3] وَيُعْتَمَد عَلَى السِّيَاق فِيْ فَهْم ذٰلِكَ.

فَذْلَكَةُ الكَلَامِ: قَدْ يَذْكُر سُبْحَانَه وَتَعَالَىٰ كَلِمَةً أَوْ جُمْلَةً مَكَان أُخْرَىٰ لِأَغْرَاض وَحِكَم تُعْرَفُ بِالمُرَاجَعَة إِلَىٰ كُتُب التَّفْسِيْر، كَذِكْر فِعْل مَكَان فِعْل آخر فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا هُمْ مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾[4]؛ وَوَضْع اسْمٍ موضِعَ اسْم آخَرَ فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَٰنِتِينَ﴾[5]؛ وَوَضْع حَرْفٍ موضِعَ حَرْفٍ آخَرَ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿السَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾[6]؛ وَوَضْع جُمْلَةٍ موضِعَ

- رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف:٤]، فَقِيَاسه: "سَاجِدَات"، لٰكِنّ الإِيْقَاع لَايَتَحَقَّق إِلَّا بِلَفْظ جَمْع المُذَكَّر السَّالِم، لِأَنَّ الفَوَاصِل نُوْنِية. وَفِيْه إِجْرَاء غَيْر العَاقِلِيْن مَجْرى العُقَلَاء لِوَصْفهَا بِمَا هُوَ خَاصّ بِالعُقَلَاء وَهُو السُّجُوْد؛ وَأَيْضا: لما كَانَ مَآل الرُّؤيَا: أَنْ يَّكُوْن السَّاجِدُوْن هُمْ إِخْوَته وَأَبَوَيْه، فَنَاسَب مَجِيْء لَفْظ العَاقِل.

(١) قَوْلُه: (المُؤَنَّث مَحَلّ المُذَكَّر) كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة:١٤]، حَيْثُ جَاء الخَبَر المُؤنَّث لِلمُبتَدَأ المُذكَّر لِأَنَّ الفَوَاصِل فِي ذٰلِكَ المَوْضَع "هاء".

وَفِيْه نَوْع بَلَاغَة لأَنَّ الهَاء فِيْهَا لِلمُبَالَغَة كَالعَلَّامَة؛ وَأَيْضا فِيْه إِشَارَة إِلَىٰ: أَنَّ الحَامِل هِيَ النَّفس.

(٢) قَوْلُه: (المُذَكَّر مَحَلّ المُؤَنَّث) كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم:١٢]، بَدَلا مِنَ القَانِتَات، لِأَنَّ الفَوَاصِل قَبْلَهَا نُوْنِية ﴿الدَّٰخِلِينَ، الظَّٰلِمِينَ، القَانِتِيْنَ﴾.

وَفِيْه: إِيْحَاء خَاصّ، وَهُو إِدْخَالهَا مَعَ الرِّجَال لِتَشَبُّهِهَا بِهِم فِي الطَّاعَة وَكَثْرَة العِبَادَة وَالقُنُوْت، فَهِي كَامِلَة فِي الدِّيْن وَالعَقْل مِثْل كَثِيْر مِنَ الرِّجَال.

(٣) قَوْلُه: (اسْتِعْمَال حَرْف جَرّ مَكَان آخَر) كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزال:٥]، وَهُوَ مِنْ إِيْقَاع حَرْف مَكَان غَيْرِه؛ وَفِي القُرْآن اسْتِعْمَال فِعْل "أَوْحىٰ" مُتَعَدِّيا بِنَفْسه مَرَّات، وَمُتَعَدِّيا بِإِلَىٰ كَثِيْرا، وَوَرَد مُتَعَدِّيا بِلَام الجَرّ فِي مَوْضع وَاحِد. لِأَنَّ الفَوَاصِل: ﴿زِلْزَالَهَا، أَثْقَالَهَا، مَالَهَا﴾؛ فَالفَاصِلَة فِي ذٰلِك المَوْضع لَاتَحْتَمِل "إِلَيْهَا" حَتّٰى لَاينكَسر الإِيْقَاع الجَمِيْل المُتَكَرِّر فِي الآيَات. (فواصل لحضر: ١١٢- ١١٩ ملخصا)

المَلحوظة: وَمِنْ هٰذا القَبِيْل الإِيْثَار، وَيَدْخلُ فِيْه:

١- إِيْثَار بَعْض صِيَغ المُبَالَغَة عَلَىٰ بَعْض، ٢- وَإِيْثَار اسْم التَّفضِيْل عَلَىٰ صِيْغَة المُبَالَغَة، ٣- وَإِيْثَار جَمْع تَكسِيْر عَلَىٰ آخَر، ٤- وَإِيْثَار اسْم القَاعِل عَلَى الاسْم المَوصُوْل، ٥- وَإِيْثَار مَصْدَر مُؤَكِّد غَيْر مَصْدَر الفِعْل المَوْجُوْد بِالجُمْلَة، ٦- وَإِيْثَار صِيْغَة المُضَارِع عَلَى المَاضِيْ، ٧- وَالاسْتِغْنَاء بِصِفَة الشَّيْء عَنْ اسْمه، ٨- وَإِيْثَار أَغْرَب اللَّفْظَيْن لِغَرَابَة المَعْنىٰ، ٩- وَإِيْثَار المُظْهَر عَلَى المُضْمَر. وَتَفْصِيْله مَذْكُوْر فِيْ فَوَاصِل الآيَات القُرْآنِيَّة لِحَضَر: ١٢٠- ١٢٨.

(٤) قَوْلُه: (وَلَا هُمْ مِّنَّا يُصْحَبُوْنَ): أَي: منا لاينصرون؛ لأن النصرة لاتتصور بدون الاجتماع والنصرة. [الأنبياء: ٤٣]

(٥) قَوْلُه: (مِنَ الْقَٰنِتِيْنَ): أَي: من القانتات؛ بدل لأن مريم في وصف القنوت مثل الرجال. [التحريم: ١٢]

(٦) قَوْلُه: (مُنْفَطِرٌ بِهِ): أَي منفطر في يوم القيامة لشدته. [مزمل: ٤]

جُمْلَةٍ أُخْرَى إِذَا دَلَّت الجُمْلَة المَذْكُوْرَة عَلىٰ حَاصِل مَضمُوْن جُمْلَة أُخرى فِي قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوْهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾[1]؛ وَذِكْر المعْرِفةِ موضِعَ النَّكِرَة مَعَ إِبْقَاء مَعْنىٰ التَّنْكِيْر فِيْ قَولهِ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ هٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِيْنِ﴾[2]؛ تَنْزِيْلُ المُذَكَّرِ وَالمُؤنَّث مَنْزِلَة أُخْرَى فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَلَمَّا رَآ الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ "هٰذَا" رَبِّيْ، "هٰذَا" اَكْبَرُ﴾[3]؛ وَتَنْزِيْل المُفْرد مَنْزِلَة الجَمْع أَوْ بِالعَكْس فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[4]؛ أَوْ تَنْزِيْل التَّثْنِيَة مَنْزِلَة المُفْرد فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَمَا نَقَمُوْٓا اِلَّآ اَنْ اَغْنٰهُمُ اللّٰهُ وَرَسُوْلُهٗ مِنْ فَضْلِهٖ﴾[5].

وَمِنَ الْإِبْدَال: أُسْلُوْب الْالْتِفَات الْمَذْكُوْر فِيْ كُتُب الْبَلَاغَة[6].

وَإِبْدَال جَوَاب الْقَسَم أَوِ الشَّرْط وَالجَزَاء بِجُمْلَة مُسْتَقِلَّة فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَالنّٰزِعٰتِ غَرْقًا ۝ وَّالنّٰشِطٰتِ نَشْطًا ۝ وَّالسّٰبِحٰتِ سَبْحًا ۝ فَالسّٰبِقٰتِ سَبْقًا ۝ فَالْمُدَبِّرٰتِ اَمْرًا ۝﴾ [النازعٰت]، لَتبعَثُنّ وَلَتُحْشَرُنّ[7].

وَإِبْدَال الخِطَاب بِالْغَيبَة بِأَنْ يَّكُوْن الْالْتِفَات مِن الخِطَاب إِلَى الْغيبُوْبَة فِيْ قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿حَتّٰۤى اِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ، وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيْحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس:٢٢][8].

---

(١) قَوله: (فَإِخْوَانُكُمْ): أي: إن تخالطوهم فلا بأس بذلك لأنهم إخوانكم، وشأن الأخ أن يخالط أخاه. [البقرة:٢٢٠]

(٢) قَوله: (حَقُّ الْيَقِيْنِ): أي حقٌّ يقينٌ، أضيف ليكون أيسر في اللفظ. [الواقعة: ٩٥]

(٣) قَوله: (هٰذَآ اَكْبَرُ): أبدل المؤنث بالمذكر في "هٰذا" لتذكير خبره متأولا بـ"هٰذا" أي: هذا الضياء والنور ربي!؟ بطريق الاستهزاء أو الاستفهام. [الأنعام: ٧٨]

(٤) قَوله: (الَّذِي اسْتَوْقَدَ): مكان "الذين استوقدوا ناراً". [البقرة: ١٧]

(٥) قَوله: (مِنْ فَضْلِهٖ): مكان "من فضلهما". [التوبة: ٧٤]

(٦) قَوله: (الْالْتِفَات): ومن الالتفات: التفات من التكلم الى الخطاب، ﴿وَمَا لِيَ لَآ اَعْبُدُ الَّذِيْ فَطَرَنِيْ وَاِلَيْهِ تُرْجَعُوْنَ﴾ [يٰس:٢٢]؛ والتفات من التكلم إلى الغيبوبة، ﴿اِنَّآ اَعْطَيْنٰكَ الْكَوْثَرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر:١-٢]؛ والتفات من الخطاب إلى التكلم، ﴿وَاسْتَغْفِرُوْا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوْبُوْٓا اِلَيْهِ اِنَّ رَبِّيْ رَحِيْمٌ وَّدُوْدٌ﴾ [هود:٩٠]؛ والتفات من الخطاب إلى الغيبة، ﴿حَتّٰۤى اِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيْحٍ طَيِّبَةٍ وَّفَرِحُوْا بِهَا﴾ [يونس:٢٢]، أي: وجرين بكم؛ والتفات من الغيبة إلى التكلم، ﴿وَاللّٰهُ الَّذِيْٓ اَرْسَلَ الرِّيٰحَ فَتُثِيْرُ سَحَابًا فَسُقْنٰهُ اِلٰى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَاَحْيَيْنَا بِهِ الْاَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر:٩]، والتفات من الغيبة إلى الخطاب، ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ، الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ، مٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ، اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ﴾ [الفاتحة:١-٤].

(٧) قَوله: (لَتبعَثُنّ وَلَتُحْشَرُنّ): أي "البعث والنشر حق"، يدل عليه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾.

(٨) قَوله: (وَجَرَيْنَ بِهِمْ): أي "وجرين بكم".

وَإِبْدَال الْإِخْبَار بِالْإِنْشَاء أَوْ بِالْعَكْس، كَمَا فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِىْ جَعَلَ لَكُمُ الْاَرْضَ ذَلُوْلًا فَامْشُوْا فِىْ مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥][1].

المبحث الخامس: التَّقْدِيْم والتَّأْخِيْر

التَّقْدِيْم وَالتَّأْخِيْر لِغَرَض، وَكَذا التَّعلُّق بِالبَعِيْد مِمَّا يوجِب صُعوبَة فِي فَهْم الْمُرَاد[2]، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿اِنِّىْ مُتَوَفِّيْكَ وَرَافِعُكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]؛ فَمِثَال الْأَوّل[3] قَوْلُهُ تَعَالىٰ: ﴿فَاَوْجَسَ فِىْ نَفْسِهٖ خِيْفَةً مُّوْسٰى﴾ [طٰه: ٦٧]؛ وَمِثَال الثَّانِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿اِذَا قُمْتُمْ اِلَى الصَّلٰوةِ فَاغْسِلُوْا وُجُوْهَكُمْ (إلىٰ قوله:) وَامْسَحُوْا بِرُءُوْسِكُمْ وَاَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

المَلْحُوْظَة: وَمِنْ هٰذا الْقَبِيْل انْتِشَار الآيَات بِأَنْ تَكُوْن الْآيَة مُتقدمَة فِيْ النُّزُوْل مُتَأَخِّرة فِيْ التِّلاوَة، نَحْو قَوْله تَعَالىٰ: ﴿قَدْ نَرٰى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى السَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، مُقدِمَة فِيْ النُّزوْل عَلىٰ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿سَيَقُوْلُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢] وَالتِّلاوَة بِعكْسِهِ؛ وَبِأَن يُبادِر إِلىٰ آيَة مَقَامُها الْأَصْلِي بَعْد إِيْرَاد الْقِصَّة، فَيَذْكُرهَا قَبْل تَمَام الْقِصَّة، ثُمّ يَعُوْد إِلى الْقِصَّة فَيتِمّهَا، نَحْو قَوْله تَعَالىٰ:﴿اِلَّا امْرَاَتَهٗ قَدَّرْنَآ اِنَّهَا لَمِنَ الْغٰبِرِيْنَ۝ فَلَمَّا جَاءَ اٰلَ لُوْطِ الْمُرْسَلُوْنَ۝﴾[4] [الحجر: ٦٠، ٦١]؛ وَبِأَنْ يُدْرج الْجَوَاب فِيْ تَضَاعِيْف أَقْوَال الْكُفَّار، نَحْو قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوْآ اِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِيْنَكُمْ -قُلْ اِنَّ الْهُدٰى هُدَى اللّٰهِ- اَنْ يُّؤْتٰٓى اَحَدٌ مِّثْلَ مَآ اُوْتِيْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣].

---

(١) قوله: (فَامْشُوْا): أي: لتمشوا في مناكبها، وإنما أبدل للامتنان.

(٢) قوله: (فَهْم الْمُرَاد) قال الآلوسي: "أخرج ابنُ أبي حاتِم عنْ قتادَة قَال: هٰذا مِن المقدَّم والمؤخَّر، أي: "رافعُك إلي ومُتوفِّيك"؛ كأنَّه حَكَم عَلىٰ حَسب قَاعدَة: "التَّقدُّمُ فِي الذِّكْرِ لاَ يَعْنِيْ التَّقدُّمَ فِي الْوُقُوْعِ وَالْحُكْمِ". (قواعد:٣٧٩ بزيادة)

(٣) قوله: (مِثَال الْأوَّل): ففي الأولىٰ أخر الفاعل -أي: موسىٰ- لرعاية الفواصل والتشويق إليه؛ وفي الآية الثانية أخر ذكر الأرجل مراعاةً لترتيب طبعي، مع أن التقدير: إغسلوا أرجلكم.

(٤) قوله: (فَلَمَّا جَاءَ اٰلَ لُوْطِ): والقصة بتمامها: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ اَيُّهَا الْمُرْسَلُوْنَ۝ قَالُوْا: اِنَّا اُرْسِلْنَا اِلٰى قَوْمٍ مُّجْرِمِيْنَ۝ اِلَّا اٰلَ لُوْطٍ، اِنَّا لَمُنَجُّوْهُمْ اَجْمَعِيْنَ۝ اِلَّا امْرَاَتَهٗ قَدَّرْنَآ اِنَّهَا لَمِنَ الْغٰبِرِيْنَ۝ فَلَمَّا جَاءَ اٰلَ لُوْطِ الْمُرْسَلُوْنَ۝ قَالَ اِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنْكَرُوْنَ۝ قَالُوْا بَلْ جِئْنٰكَ بِمَا كَانُوْا فِيْهِ يَمْتَرُوْنَ۝﴾ [الحجر]

اِنْتِشَار الضَّمَائِر

وَمِنَ المُسَلَّمَات: أنَّ الأَصْل تَقْدِيْم مَرْجِع الغَائب، سَواءٌ كانَ حقِيْقَة أوْ حُكْمًا؛ وَالمَرْجِع لايَكُوْن غَيْر الأَقْرَب إلا بِدَلِيْل؛ ورُبَمَا عَادَ الضَّمِيْر عَلَى اللَّفْظ دُوْن المَعْنى، ورُبَمَا عَاد الضَّمِيْر عَلَى المَعْنى فَقَطْ؛ وقَدْ يُثَنَّى الضَّمِيْر وَيَعُوْد عَلى أَحَد المَذْكُوْرَيْن، وقَدْ يَعُوْد عَلى مُلابِسِ مَا هُوَلَهُ؛ وقَدْ يُرَاعىٰ فِي الضَّمِيْر اللَّفْظ أَوّلاً، ثمَّ يُرَاعَى المَعْنى ثَانِيا[1].

وَقَالَ المُحَدِّثُ الشَّاهْ وَلِيُّ اللهِ: رُبَما تَكُوْن الصُّعوْبَة لِانْتشَار الضَّمَائِر نَحو قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَاِنَّهُمْ لَيَصُدُّوْنَهُمْ عَنِ السَّبِيْلِ، وَيَحْسَبُوْنَ اَنَّهُمْ مُّهْتَدُوْنَ﴾[2] [الزخرف:٣٧].

وَمِنْهُ اِلْتِفَاتُ الضَّمَائِر[3]، كَقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿اِنَّ الْاِنْسَانَ لِرَبِّهٖ لَكَنُوْدٌ؛ وَاِنَّهٗ عَلٰی ذٰلِكَ لَشَهِيْدٌ؛ وَاِنَّهٗ لِحُبِّ الخَيْرِ لَشَدِيْدٌ﴾ [العاديات:٦-٨].

المَبْحَث السَّادِس في حَذْف كلِمَة أَوْ أَكْثَر

مِمَّا يُوْجِب الخَفَاء حَذْف بَعْض الْأَجْزَاء مِن: الْمُضَاف وَالْمَوصُوْف وَالْمُتَعلَّق وَحذْف الْمُبتَدَإ وَحذْف خَبَر إِنَّ، وَالْمَفعُوْل[4] وَحَذْف الجَْارّ مِنْ "أنْ"[5] مُطَرِد فِي الْقُرْآن إِذَا كَانَ فِيْما بَعْده دَلَالَة عَلى حَذْفِهِ؛ وَكَذَا حَذْف الجُْمْلَة أَيْضًا.

---

(١) قَوْلُه: (ثمَّ يُرَاعَى المَعْنى ثَانِيا): سيأتي تفصيل هٰذا البحث في "ضمائر القرآن" تحت "الباب السادس في خصائص القرآن".

(٢) قَوْلُه: (لَيَصُدُّوْنَهُمْ - يَحْسَبُوْنَ): يعني: أن الشياطين ليصدون الناس عن السبيل، ويحسب "الناس" أنهم مهتدون.

(٣) قَوْلُه: (والتفات الضمائر): هوَ أن يقدِّم المتكلِّم في كلامه مذكورَين مرتَّبَين، ثم يخبِر عن الأوّل منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثّاني، ثمّ يعود إلى الإخبار عن الأوّل، كقوله تعالى: ﴿اِنَّ الْاِنْسَانَ...﴾، فقد انصرَف عن الإخبار عن الإنسَان إلى الإخبَار عن ربِّه تعالىٰ -علىٰ قوْل من يُرجع الضَّمير في قوله: ﴿وَاِنَّهٗ عَلٰی ذٰلِكَ لَشَهِيْدٌ﴾ على الربّ-؛ ثمّ قال منصرِفا عن الإخبار عن ربِّه تعالىٰ إلى الإخبَار عن الإنسَان: ﴿وَاِنَّهٗ لِحُبِّ الخَيْرِ لَشَدِيْدٌ﴾. (قواعد التفسير:٢٧٩)

(٤) قَوْلُه: (وَالْمَفعُوْل): ومنه: ﴿وَلَوْ شَاۤءَ لَهَدٰىكُمْ اَجْمَعِيْنَ﴾ أي: ولو شاء هدايتكم لهدٰكم أجمعين.

(٥) قَوْلُه: (حَذْف الجَارّ مِنْ أنْ): ومنه: ﴿ذٰلِكَ اَنْ لَّمْ يَكُنْ رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرٰی وَاَهْلُهَا غٰفِلُوْنَ﴾، والتقدير: "لأن لم يكن..."

وَالحذْف عَلى أنْوَاعٍ: حَذْف كَلِمَة، كَقوْلِه تَعالىٰ: ﴿وَاٰتَيْنَا ثَمُوْدَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾[1] [بني إسرائيل:٥٩]؛ وَحَذْف أَجْزَاء الجُمْلَة، كَقوْله تَعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِيْ مِنْكُمْ مَنْ اَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقٰتَلَ﴾[2] [الحديد:١٠]، بِدَليْل قَوْله تَعالىٰ: ﴿اُولٰٓئِكَ اَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِيْنَ اَنْفَقُوْا مِنْ بَعْدُ وَقٰتَلُوْا﴾؛ وَحَذْف جُمْلَة، كَقوْلِه تَعالىٰ: ﴿وَاِذَا قِيْلَ لَهُمُ اتَّقُوْا مَا بَيْنَ اَيْدِيْكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُوْنَ﴾، بِدَليْل قَوْله تَعالىٰ: ﴿عَنْهَا مُعْرِضِيْنَ﴾[3].

---

(١) قَولُه: (مُبْصِرَةً): أي آية مبصرة، لا أنها مُبصِرة غير عمْياء.

(٢) قولُه: (مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقٰتَلَ): أي: لا يستوي منكم: من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعد الفتح، وقاتل من قبل الفتح ومن قاتل من بعد الفتح.

(٣) قولُه: (عَنْهَا مُعْرِضِيْنَ): أي: إذا قيل لهم: اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم، "أَعرَضُوا"؛ فحُذفت هٰذه الجمْلة بدليل قوله تعالىٰ: ﴿عَنْهَا مُعْرِضِيْنَ﴾.

مَلحُوظَة: فِيْ صُوَرِ الحَذفِ:

ومنه حذف المبتدأ في جواب الاستفهام، ﴿وَمَآ اَدْرٰكَ مَا الْحُطَمَةُ، نَارُ اللّٰهِ الْمُوْقَدَةُ﴾، هي نار الله؛ ومنه حذف الخبر، ﴿اُكُلُهَا دَآئِمٌ وَّظِلُّهَا﴾، وظلها دائم؛ ومنه حذف القول، ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُوْنَ، اِنَّا لَمُغْرَمُوْنَ﴾، تَقُوْلُوْنَ اِنَّا لَمُغْرَمُوْنَ.

ومنه حذف الفعل ﴿كَمَآ اَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾، كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ إِمْضِ؛ ومنه حذف مرجع الفاعل ﴿حَتّٰى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾، حَتّٰى تَوَارَتِ الشَّمْسُ بِالحِجَابِ؛ ومنه حذف المفعول به ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدٰىكُمْ اَجْمَعِيْنَ﴾، فَلَوْ شَآءَ هِدَايَتَكُمْ لَهَدَاكُمْ؛ ومنه حذف المفعول الثاني ﴿اِنَّ الَّذِيْنَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ﴾، إِنَّ الَّذِيْنَ اتَّخَذُوْا العِجلَ إِلٰهًا؛ ومنه حذف مرجع المفعول ﴿اِنَّآ اَنْزَلْنٰهُ فِيْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، أي: أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ.

ومنه حذف المضاف، ﴿لٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اٰمَنَ﴾، أي: لٰكِنَّ الْبِرَّ بِرُّ مَنْ اٰمَنَ مِنْهُمْ؛ ومنه حذف المضاف الأوّل ﴿عَلٰى مُلْكِ سُلَيْمٰنَ﴾، عَلٰى عَهْدِ مُلْكِ سُلَيْمٰنَ؛ ومنه حذف الموصوف، ﴿وَاٰتَيْنَا ثَمُوْدَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾، آيَةً مُبْصِرَةً؛ ومنه حذف الصفة، ﴿يَّاْخُذُ كُلَّ سَفِيْنَةٍ غَصْبًا﴾، سفينة صالحة؛ ومنه حذف الموصول، ﴿اٰمَنَّا بِالَّذِيْٓ اُنْزِلَ اِلَيْنَا وَاُنْزِلَ اِلَيْكُمْ﴾، وبالذي أنزل إليكم؛ ومنه حذف التميز، ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾، تسعة عشر مَلَكًا.

ومنه حذف الشرط، ﴿فَاتَّبِعُوْنِيْ يُحْبِبْكُمُ اللّٰهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾، فإن تتبعوني يحببكم الله؛ ومنه حذف الجزاء، ﴿اِذَا قِيْلَ لَهُمُ اتَّقُوْا مَا بَيْنَ اَيْدِيْكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُوْنَ﴾، إِذَا قِيْلَ لَهُمُ اتَّقُوْا مَا بَيْنَ أَيْدِيْكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ، أَعْرَضُوْا؛ ومنه حذف جواب القسم، ﴿وَالنّٰزِعٰتِ غَرْقًا﴾ أي: لتبعثن.

ومنه حذف المعطوف، ﴿لَا يَسْتَوِيْ مِنْكُمْ مَّنْ اَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقٰتَلَ﴾، من قبل الفتح ومن أنفق بعده؛ ومنه حذف المعطوف عليه، ﴿اِضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ، فَانْفَجَرَتْ﴾، فضرب فانفجرت؛

ومنه حذف حرف النفي، ﴿تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾، لا تَفْتَؤُ تَذْكُرُ؛ ومنه حذف حرف الجرّ، ﴿اَلَآ اِنَّ عَادًا كَفَرُوْا رَبَّهُمْ﴾، كَفَرُوْا بِرَبِّهِمْ؛ ومنه حذف حرف النداء، ﴿اَنْ اَدُّوْٓا اِلَيَّ عِبَادَ اللّٰهِ﴾، يا عباد الله.

(الزيادة والاحسان، جلالين، آسان اصول تفسير)

الفَصْل الثَّاني: فيْ الأَسْبَاب المتَعلِّقَة بالمعَاني

وَعَدَم الْوُصُوْل إِلى الْمُرَاد مِنَ الْمَعْنى، إِمَّا أَنْ يَّكُوْن بِعَدَم مَعْرِفَة الْفَرْق بَيْن الْمُحْكَم وَالْمُتَشَابِه، أَوْ بِسَبَب الْمَجَاز أَوِ الْكِنَايَة وَالتَّعرِيْض.

المبْحَث الأوَّل في المُحْكَم والمُتَشَابه

اعْلَم! أَنَّ القُرْآن: مُحْكَم كُلُّه بِاعْتِبَارٍ، وَمُتَشَابه كُلّه بِاعْتِبَارٍ، وَمُحْكَم بَعْضُه وَمُتشَابِهٌ بَعْضُهُ بِاعْتِبَارٍ(١).

فَالمُحْكَمُ عَلىٰ نَوْعَيْنِ: المُحْكَمُ العَامُّ، وَالمُحْكَمُ الخَاصُّ.

أَمَّا المُحْكَمُ العَامُّ: فَهُوَ مَا وَضحَ مَعْنَاه بِحَيْث لايُوْجد هُنَاكَ اضْطِرَاب، وَلَا اخْتِلَاف فِيْ مَعْنَاهُ؛ وَالْمُعتَبَر فِيْه فَهْم الْعَرَب الْأَوَّلِيْن.

وَأَمَّا المُحْكَم المَخْصُوْص بِبَعْضِ القُرْآن(٢): فَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِل مِنَ التَّأْوِيْل إِلا وَجْها

---

(١) قَولُه: (مُحْكَم بَعْضُه وَمُتشَابِهٌ بَعْضُهُ): أنواع المحكم والمتشابه في القرآن:

اعلم! أن القرآن يتنوَّع باعتبار الإحكام والتشابُه إلىٰ أربعة أنواع:

١- المحكم العامُّ: وهو الذي وصِف به جميع القرآن، كما قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١]؛ ومعنى هٰذا الإحكام: الاتقان والجودة في ألفاظه ومعانيه بحيث لاتعارُض فيه ولاتناقض.

٢- المتشابه العامُّ: وهو الذي وصِف به جميع القرآن، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر:٢٣]؛ ومعنى هٰذا التشابه: تشابه البعض بالبعض في الكمال والجودة والغايات الحميدة.

٣- المحكم المخصوص ببعض القرآن، كما قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]؛ ومعنى هٰذا الإحكام: أن يكون معنى الآية واضحا جليا لاخفاء فيه، نحو قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]

٤- المتشابه المخصوص ببعض القرآن، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾، ومعنىٰ هٰذا التشابه: أن يكون معنى الآية مشتبِها خفيًّا بحيث يتوهَّم الواهم ما لايليق بالله تعالىٰ، أو بكتابه، أو برسوله؛ ويفهم منه العالم الراسخ في العلم خلافَ ذٰلك، كما يتوهَّم أحد: أن لله يدين مماثِلتَين لأيدي المخلوقين من قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] (أصول في التفسير ملخصا)

(٢) قَولُه: (المُحْكَم المَخْصُوْص): والمراد بالمحكم هو النوع المقابل للمتشابه؛ وأما المحكم العامّ بمعنى: إحكام ألفاظه ومعانيه ودقة دلالته وعظيم توجيهاته؛ فالقرآن كله محكم، فلايلحقه خلل ولا دخل، فهو متّسق النظم والتأليف، معجز في كل جزء من أجزائه. (معجم علوم القرآن) =

وَاحِدًا، وَلَا يعْرِض فِيْه شُبْهَة[1] مِنْ حَيْث اللَّفْظ، وَلَا مِنْ حَيْث الْمَعنىٰ.

وَالتَّشابُه الوَاقِع فِي القُرْآن عَلىٰ نَوعَيْن: الْمُتَشابِه اللَّفظِي[2]، وَالْمُتَشَابِه المَعْنوِي؛ ثُمّ المَعْنَوِي نَوْعَان: الْمُتَشَابه الحَقِيْقِي، وَالْمُتَشَابِه النِّسْبِيّ.

الْمُتَشابِه الْمَعْنَوِيُّ الحَقِيْقِيّ: هُوَ مَا لايُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَهُ البَشَرُ لِأنَّهُ يَحْتَمِل وُجُوْها مُتَعَدِّدَة إمَّا مِنْ جهَة اللَّفْظ، كَالْيَد؛ أَوْ مِنْ جِهَة الْمَعْنى، كَتَصْوِيْرِ حَقَائِق الصِّفَاتِ الإِلٰهِيَّة[3]؛ أَوْمِنْ جِهَة اللَّفْظ وَالْمَعْنى، نَحْو: ﴿الٓمٓ﴾.

والْمُتَشابِه المَعنَوِيّ النِّسْبِيُّ: مَا خَفِي مَعْنَاه، بِحَيْثُ يَكُوْنُ مُشْتَبِهًا عَلىٰ بَعْضٍ[4]

- الملحوظة: المجمل: هو ما ازدحمت معانيه، واشتبه المراد منه اشتباها لايرتفع إلا بدليل آخر، أو بتأمل؛ وهو أنواع ثلاثة: ١-نوع لايفهم معناه قبل التفسير، كالهلوع؛ ٢-نوع معلوم لغة، لكنه ليس بمراد، كالربا والصلاة والزكاة؛ ٣-نوع معلوم لغة، إلا أنه متعدّد؛ فإذا ظهر المراد من المجمل التحق بالمفسَّر، وأخذ حكمه. (معجم علوم القرآن)

(١) قَولُه: (لَايعْرِض فِيْه شُبْهَة): والآيات المحكمات هي: أصول الاعتقاد والشريعة والآداب.

(٢) قَولُه: (الْمُتَشابه اللَّفْظي): هو تشابه آيات القرآن الكريم في الألفاظ والمعاني؛ وهٰذا في القصص كثير؛ والمتشابه اللفظي على أقسام:

مايكون بالزيادة والنقص، نحو: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨]؛ ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ﴾ [طٰه: ١٢٦]. ومايكون بالتقديم والتأخير، نحو: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَّقُوْلُوْا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]؛ ﴿وَقُوْلُوْا حِطَّةٌ وَّادْخُلُوا الْبَابَ﴾ [الأنعام: ١٦١]. ومايكون بالتعريف والتنكير، نحو: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هٰذَا بَلَدًا اٰمِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، ﴿رَبِّ اجْعَلْ هٰذَا الْبَلَدَ اٰمِنًا﴾ [ابراهيم: ٣٥]. ومايكون بالجمع والإفراد، نحو: ﴿وَقَالُوْا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ اِلَّآ اَيَّامًا مَّعْدُوْدَةً﴾ [البقرة: ٨٠]؛ ﴿قَالُوْا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ اِلَّآ اَيَّامًا مَّعْدُوْدٰتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤] ومايكون بإبدال حرف بحرف، نحو: ﴿وَلَا هُمْ يُنْصَرُوْنَ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿وَلَا هُمْ يُنْظَرُوْنَ﴾ [الأنبياء: ٤٠] بالظاء مكان الصاد؛ وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَاِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَاِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]. ومايكون بإبدال كلمة بأخرىٰ، نحو: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]؛ ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]. ومايكون بالإدغام وتركه، نحو: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُوْنَ﴾ [الأنعام: ٤٢]؛ ﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُوْنَ﴾ [الأعراف: ٩٤].

الملحوظة: والمتشابه اللفظي في قصص القرآن كثير، وفي هذا التنوع والترديد إظهار لمزية كلام الله على كلام البشر، فلا سأمة فيه مع تكرار القصص. (مآخذ هٰذا البحث: معجم علوم القرآن، مفردات، نفحات)

(٣) قَولُه: (حَقَائِق الصِّفَاتِ الإِلٰهِيَّة): اعْلمْ أَنَّ المتشابِه لغة: اسمٌ لكلِّ ما لايهتدي إليه الإنسان؛ والمرادُ هنَا: كلّ ما ورَد في الكتاب والسُّنة الصحِيْحة مِن الصِّفات موهِمًا مماثلته تعالىٰ للحَوادث في شيءٍ مَّا، وقامت الدَّلائل القاطِعة علىٰ امتِناع ظاهره في حقِّ الله تعالىٰ. (اتحاف الكائنات)

(٤) قَولُه: (يَكُوْنُ مُشْتَبِهًا عَلىٰ بَعْضٍ): وَمِنْ أَمْثِلَتِهَا الْآيَات الَّتِيْ يتَوَهَّم مِنْهَا التَّعَارُض؛ وَسَيأْتِيْ تَفصِيْلُهُ فِيْ الْمَنَاهِج وَالخِلَاف.

دُوْنَ بَعْضٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَّلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمٰن:٣٩]، مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقِفُوْهُمْ إِنَّهُمْ مَّسْئُوْلُوْنَ﴾ [الصّٰفّٰت:٢٤].

أمّا حُكْم المُتَشابِه المَعْنوِيّ الحَقِيْقِي؛ فَلا يَجُوْز الخَوْض فِي مَعْناه عِنْد السَّلَف؛ لِأَنَّه لا يُمْكن لِأَحَد أَنْ يَعْلَم تَأوِيْله إِلا الله.

وَأَمَّا الخَلف المُتأخِّرون فَأَجَازُوْا تَأوِيْله[1] بِشَرْط أَنْ لا يَكُوْن بِمَا لا يَلِيْق بِجَلَال الله الْعَظِيْم الَّذِيْ جاء فِي شَأنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، كَمَا تَأَوَّلُوا الاسْتِوَاء بِالاسْتِيْلاءِ، وَتَأَوَّلُوا الْيَدَ بِالْقُدْرَة[2]؛ وَلٰكِنَّ الأَسْلَمَ والأَحْوَطَ هُوَ مَذهَب السَّلَف[3] الَّذِيْن اخْتَارُوا سَبِيْل التَّفوِيْض وَالتَّسلِيْم فِي صِفَات الله تَعَالَىٰ دُوْن تَفسِيْر وَتأوِيْل وَتشْبِيهٍ، لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيْلَهُ

---

(١) قَوْلُه: (فَأَجَازُوْا تَأوِيْله): مَبْحَث في: التأويْل والتَّفوِيْض

اعْلَمْ! أنّه إذا ورَد في كتاب أو سنّة ما يُوهِم: أنّه تعَالىٰ له وجهٌ أو يدٌ أو نحوُ ذٰلك، فَلابدَّ مِن تأويْله بمَعنىً صرفَه عن ظاهره؛ والسَّلَف والخلَف مُؤوِّلون لإجماعِهم علىٰ صرْف اللفْظ عنْ ظاهِره؛ لٰكِن تأويْل السَّلف إجْمالي لتفوِيْضهم إلَى الله تعَالىٰ، وتأوِيْل الخلَف تَفصِيْلي لاضْطِرارهم إليْه لكثْرة المُبتَدعِيْن مِن المجسِّمة والجهميَّة، واختَاروا "بِدعةَ التأويْل" علىٰ "كُفر الحمْل علَى الظاهِر" حيثُ رجَّحوا بِدعَة التأويْل منْ غيْر مخالفة عنْ عقِيْدة السلَف التِيْ هيَ: التَّنزِيْه عَن التَّشبِيْه والتَّعطِيْل.

غايةُ الأمْر: أنّهم اختلفوا فيْ تعيِيْن المعْنَى المُراد؛ فمَذهب السَّلف: هوَ إثباتُ ما أثبتَه الله لنفسِه، وأثبتَه لهُ رسولُه ﷺ مِن الصفاتِ معَ: تنزيْه اللهِ تعالىٰ عنْ ظواهِرها المسْتَحيْلة، ونفْي التَّجسيْم قطعًا، ونفْي الجوارِح والأبْعاض والأجزاء؛ فهُمْ يقولوْن في نحْو قولهِ تعَالىٰ: ﴿وَيَبْقىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ وقولِه تعَالىٰ: ﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ﴾: "لهُ وجهٌ ويَدٌ وعينٌ بالمعْنَى الحقِيْقِي، كمَا يَلِيْق بشَأنِه"، وهو المعبَّر بقَوْلهم: "لهُ وجهٌ ويدٌ وعَينٌ؛ لٰكِن لا كوُجُوْهنا، ولا كأيْديْنا، ولا كأعيُننا"؛ ولايَعلم المرادَ مِن ذٰلك إلا اللهُ.

وهٰذا هوَ "التأويْل الإجمَالي"، لأنَّ التأويْل: هوَ صرْف الكلام مِن الظاهِر إلىٰ خِلاف الظاهِر لوُجود قرِيْنة.

ومذْهب الخلَف -ويسَمّٰى مذهبُ المؤوِّلة-: هوَ صرْف هٰذه الألفَاظ عنْ ظواهِرها المستَحِيلة علَى الله، وحمْلِها علىٰ مَعانٍ لغويَّة صحِيْحة يقبَلُها السِّياق منْ غير قَطع بتَعيين؛ فهُمْ يقُولون: "ليسَ لهُ وجهٌ كوَجهِنا، ولايَد كيَدنا"؛ والمرادُ عن الوجهِ: هوَ الذَّات الكريْمُ، وعن اليد: القُدرة، هٰكذا...؛ فهُم يؤولونَها بمَا يَليق بشأنه، فمَن يجِدْ مِن نفسِه قُدرةً علىٰ صَنيع السَّلف فليَمش علَى سَنيهم، وإلّا فليتَّبع الخلَف وليَحترز مِن المهالِك. (بدر الليالي) ملخصا

(٢) قَولُه: (تَأَوَّلُوا الْيَدَ بِالْقُدْرَة): وَقَالَ الشَّيْخ خَلِيْل أَحْمَد السَّهارَنفُوْرِي: وَأَمَّا مَا قَال المُتَأَخِّرُوْن مِنْ أَئِمَّتنَا فِيْ تِلْكَ الآيَات (أَي: المُتَعلِّقَة بِصفَات المُتشَابهَات) "فَهُمْ يُؤَوِّلُونَها بِتأوِيْلَات صَحِيْحَة تَسُوْغ لُغَة وَشَرْعا" بِأَنَّه يُمكِن أَنْ يَكُوْن المُرَاد عَنِ الاسْتِوَاء "الاسْتِيْلاءُ" وَعَنِ اليَد "القُدْرةُ"، إِلىٰ غَيْر ذٰلِكَ؛ وَأَمَّا الجِهَة وَالمَكَان، ـ

إِلَّا اللهُ، وَالرَّاسِخُوْنَ فِيْ العِلْمِ يَقُوْلُوْنَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران:٧]؛ فَالعَقِيْدَة عِنْدَ السَّلَفِ والخَلَف: هِيَ التَّنْزِيْهُ عَنِ التَّشْبِيْه وَالتَّعْطِيْل؛ وَإِنَّمَا الاخْتِلَافُ فِي التَّعْبِيْر.

المَلْحُوْظَةُ: قَال الإِمَامُ ابْنُ عَرَفَة: الأَلْفَاظُ المُوْهِمَةُ إِذَا وَرَدَتْ مِنَ الشَّارِعِ تُأُوِّلَت وَرُدَّتْ إِلَى الصَّوَاب، وَإِنْ وَرَدَتْ مِنْ غَيْرِه لَمْ تُتَأَوَّل؛ لأَنَّ الشَّارِعَ يَذْكُر الأَلْفَاظَ المُوْهِمَة للابْتِلاء بِهَا[١]، فَـ﴿يُضِلُّ بِهَا مَنْ يَّشَاءُ، وَيَهْدِيْ مَنْ يَّشَاءُ﴾ [فاطر: ٨].

وأَمَّا حُكْم الْمُتشَابه النِّسْبِي[٢]: جَوَاز الخَوْض فِيْه عِنْد الْكُل[٣].

ـفَلا يَجُوْز إِثْبَاتهمَا لِلّٰه تَعَالَى. (المهنّد على المفنّد)

أقول: فقول الشيخ: "يمكن أن يكون المراد" إشارة إلى أنّ هٰذه المعاني المؤوّلة من قبيل الكناية -التي يجوز فيها أنْ يُراد معناها الموضوع له، والمعنى المستعمل فيه-؛ لا هي من قَبيل المجاز -الذي لا يجوز فيه إرادة معناه الأصلي-، كما قال به المعتزلة؛ فالفرق بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة بحسب الحقيقة، والمجاز والكناية؛ فيراد -والله اعلم!- في المتشابهات معانيه الحقيقية عند السلف، ومعانيه الكنائيّة عند الخلف، ومعانيه المجازيّة عند المعتزلة. فهٰذا إن كان حقًّا فمِن العزيز العلاَّم، وإن كان خطأ فمنّي ومِن الشيطان. أعاذنَا الله مِن شروره! (محمد إلياس)

(٣) قَولُه: (مَذهَب السَّلَف): كما سئل الإمام مالك -رحمه الله- عن قوله تعالى: ﴿اَلرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوٰى﴾ [طٰهٰ: ٥]، كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة؛ وهٰكذا مذهب الثوري وابن المبارك وسائر المتقدمين، وهو إمرار المتشابهات على ظواهرها، وعدم الخوض في تأويلها. (الفوز الكبير، أصول في التفسير)

(١) قَولُه: (للابْتِلاء بِهَا): فَالمُحِقُّ يصْرِفها عنِ ظاهِرها إِلَى الصَّواب، والمُبطِل يقِف معَ الظاهِر. (تأويل مشكلات البخاري: ٥)

(٢) قَولُه: (المُتشَابه النِّسْبِي): أنواع المتشابه في القرآن:

التشابه الواقع في القرآن نوعان: التشابه الحقيقيّ: وهو ما لايمكن أن يعلَمه البشر، كحقائق صفات الله عزّ وجلّ، فإننا وإن كنّا نعلم معانيها اللغويّة، ولٰكننا لاندرك حقائقها وكيفياتها، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيْطُوْنَ بِهٖ عِلْمًا﴾ [طٰهٰ:١١٠]؛ وحكم هٰذا المتشابه: لايُسأل عن حقيقته، لتعذُّر الوصول إليه.

الملحوظة: أما تفسير الفلاسفة في الآيات المتشابهات، وبيان موقف أهل السنّة فيها فقد ذكر بحثه في "المآخذ الغير المعتبرة".

والتشابه النِسْبِي: وهو ما يكون مشتبها على بعض الناس دون بعض، فيكون معلوما للراسخين في العلم دون غيرهم؛ وحكم هٰذا النوع: يسأل عن حقيقته لإمكان الوصول إليه، إذ لا يوجد في القرآن شيء لايتبيَّن معناه لأحد من الناس، قال تعالى: ﴿هٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ، وَهُدًى وَّمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِيْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٨] (أصول في التفسير ملخصا)

(٣) قَولُه: (جَوَاز الخَوْض فِيْه): وجواز الاحتمالات في المتشابه قد تكون لاشتراك الكلمة في معنيين، نحو قوله تعالى: ﴿لٰمَسْتُمْ﴾ [النساء: ٤٣] في الجماع واللمس باليد؛ أو لاحتمال العطف على القريب والبعيد، نحو قوله تعالى:ـ

أَنْوَاعٌ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ النِّسْبِيَّة

الكِنَايَة والتَّعْرِيْض

اعلم! أَنَّ الكِنَايَة[1] في اصْطلاح علماء البَيان: لفْظٌ أُطْلِقَ وَأُرِيْدَ بِهِ لازِمُ مَعْنَاهُ، مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ؛ وَمِنْ أَهَمِّ المَقَاصِد: تَجْسِيْدُ المَعَانِي وَإِبْرَازُهَا فِيْ صُوَرٍ مَحْسُوْسَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُوْلَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء:٢٩].

وَاخْتَارَ سُبحَانَه وَتَعَالَى أُسْلُوْبَ الْكِنَايَة عِنْد "تَفْخِيْم الْمَعنىٰ" فِي نُفوْس السَّامِعِيْن، نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿الْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ۝﴾ كِنَايَة عَن القِيَامَة، وَمَا فيْه مِنَ الْأَهْوَال؛ وَاخْتَار هٰذَا الْأُسْلوْب عِند التَّعْبِيْر عَن "الْمَعَاني غَيْرِ الْمُستحْسَنة" أَيْضًا، نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا "حَرْثَكُمْ" أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] كِنَايَة عَنِ الْفَرج، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] فِي الْكِنَايَة عَن الْجِمَاع[2].

= ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في قراءة الكسر، أما في النصب فتعين العطف على البعيد؛ وإما لاحتمال العطف والاستيناف، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران:٧] فذهب القائلون بجواز الخوض في تأويل المتشابهات إلى العطف، وهي طائفة يسيرة، وذهب المانعون -وهم الأكثرون- إلى الاستيناف.

(١) قَولُه: (الكنَاية): اعلم! أَنَّ الكنَاية في اصْطلاح علماء البَيان: لفْظٌ أُطْلِقَ وَأُرِيْدَ بِهِ لازِمُ مَعْنَاهُ، مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ المَعْنَى الأَصْلِيِّ؛ وَمِنْ أَهَمِّ المَقَاصِد: تَجْسِيْدُ المَعَانِي وَإِبْرَازُهَا فِيْ صُوَرٍ مَحْسُوْسَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُوْلَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، أَبْرزت الآيةُ معْنى البُخل في صُورة اليَد المَشْدودة إِلَى العُنُق المقيَّدة به، وهيَ صورةٌ قبِيحة تَنْفِر منْها النُّفوس، فتقْبُل عَلَى البَذْل والعَطاء.(علم البيان ملخصا)

(٢) قَولُه: (فِي الْكِنَايَة عَن الْجِمَاع): ويُستَطاع بأسلُوب الكِنَاية التَّعبير عنِ المعَاني غيرِ المُستَحسَنَة بألفَاظ لاتَعافُها الأذْواق ولاتمُجُّها الآذانُ، ومِن ذٰلكَ قولُه تعالَى كنايةً عنِ الجمَاع: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وفيْ الكِناية عنِ الفَرج: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وفيْ الكناية عنْ قَضاء الحَاجة: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: ٤٣].

ويُستَطاع بأسلوب الكناية التَّعمِية والتَّغطِية وإخفاء مَايَوَدُّ المُتَكلِّمُ إخفَاءه، كما في الكنَاية عنْ أسْماء النِّسَاء والأعْداد، قال تَعالَى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ [يوسف:٢٣]، فقَدْ كَنى عنْ إمرَأة العَزيز بقَوْلِه: ﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ رَغبَة عنْ ذِكر اسْمِها مَعَ مَا فِيه مِن عِفَّة يوسُف وإعْرَاضِه عنها لأنَّه حِينَئِذٍ في بَيْتِها وهيَ متَمكِّنَة منه.

ومِنْ محاسِن الكنَاية: تَفْخِيْمُ المَعْنىٰ فِيْ نُفُوْسِ السَّامِعِيْن، كَالآيَات الكرِيْمَة الَّتِيْ كَنى فِيها عن يَوم =

الكِنَايَة: مِنَ الْمُتَشَابِهَات النِّسْبِيَّة

قَالَ الشَّيْخُ الدَّهْلَوِيْ: "الكِنَايَة: هِيَ أَنْ يُّثْبَت حُكْمٌ مِن الْأَحْكَام، وَلَا يُقْصَدُ بِه ثُبُوْت ذٰلِكَ الْأَمْر بِعيْنه، بَلْ يُقْصَد أَنْ يَّنْتَقِل ذِهْن الْمُخَاطَب إِلىٰ لَازِمه بِلُزُوْم عَادِيٍّ أَوْ عَقْلِي، كَمَا يُفْهَم مَعْنى كَثْرَة الضِّيَافَة مِنْ قَوْلِهِمْ: عَظِيْم الرَّمَاد، وَيُفْهَم مَعْنى السَّخَاوَة مِنْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوْطَتَانِ﴾[المائدة: ٦٤]".

فَلَعَلَّ الإِمَامُ أَشَارَ بِهٰذَا التَّمْثِيْل إِلىٰ: أَنَّ الْمُتَشَابِهَ مِنْ صِفَاتِه تَعَالىٰ أَيْضًا مِنْ قَبِيْلِ الكِنَايَة، لَا مِنْ قَبِيْلِ المَجَازِ، كَمَا ارْتَكَبَهُ الْمُعْتَزِلَةُ[١].

التَّعْرِيْض الَّذِيْ يَتَعَلَّقُ بِسَبَب النُّزُوْل

وَيُلْحَق بِالْكنَايَة "التَّعْرِيْض"، وَهُوَ فِي الْقُرْآن: أَنْ يذْكَر حُكْما عَامًا، وَيَكُوْن الْغَرَض مِنْه الْإِيْمَاء إِلىٰ حَال رَجُل خَاصّ، أَوِ التَّنْبِيْه عَلىٰ حَال رَجُل مُعَيَّن، وَذُكِر فِي أَثْنَاء الْكَلَام بَعْض خُصُوْصِيَّات ذٰلِكَ الرَّجُلِ الَّتِي تُعَرِّف الْمُخَاطَبَ عَلَيْه؛ فَيَغْرَق الْقَارِي فِي الْفِكْر، وَيَحْتَاج إِلىٰ تِلْك الْقِصّة، نَحْو قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَّلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللّٰهُ وَرَسُوْلُهٗ اَمْرًا اَنْ يَّكُوْنَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾[٢] [الأحزاب: ٣٦]؛ وَيَجِب فِي مِثْل هٰذِه الْمَوَاضِع أَنْ يَّطلِع عَلىٰ تِلْك الْقِصَّة، لِيُدْرِك فَحْوَى الْكَلَام؛ فَلِلّٰهِ دَرُّ الإِمَامِ الدَّهْلَوِيْ حَيْثُ جَعَل مِنْ قَبِيْل التَّعْرِيْضَاتِ مَا هُوَ مِنْ قَبِيْلِ السَّبَبِ الخَاصِّ لنُزُوْل الآيَةِ.

وَأَسَالِيْب الْمَجَاز اللُّغَوِي مِنَ الْمُرْسل وَالْاستِعَارَة وَالتَّمثِيْلِيَّة؛[٣] وَأَسْلُوْب الْمَجَاز

ـ القِيامَة بِوَصْف مَا يَكوْن مِنْ أَحْداث وأَهْوَال تُفْزِع القُلوبَ وتُزْعِج النُّفوس، قَال تعَالىٰ: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣]، ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الكُبْرٰى﴾ [النازعات: ٣٤]. (علم البيان ملخصا)

(١) قَولُه: (مِنْ قَبِيْلِ الكِنَايَة) قالَ الحافِظ ابنُ حجَر: ولأَهْل الكَلام فِي هٰذِه الصِّفات -كالعَيْن والوَجْه واليَد- ثلاثة أقوال: أحدها إنَّها صِفة ذاتٍ أثْبَتَها السَّمْع، ولا يَهتدي إلَيْها العَقْل؛ والثَّاني أنَّ العَيْن كنَاية عن صِفَة البَصر، واليَد والوَجْه كنَاية عن صِفة القُدْرة، والوَجْه كنَاية عن صِفة الوُجود؛ والثالثُ إمْرارها علىٰ مَا جَاءت مفوَّضا معنَاها إلَى الله تَعالىٰ. (فتح الباري)

(٢) قَولُه: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ إلخ): ففيه تعريض لقصة زينب وأخيها.

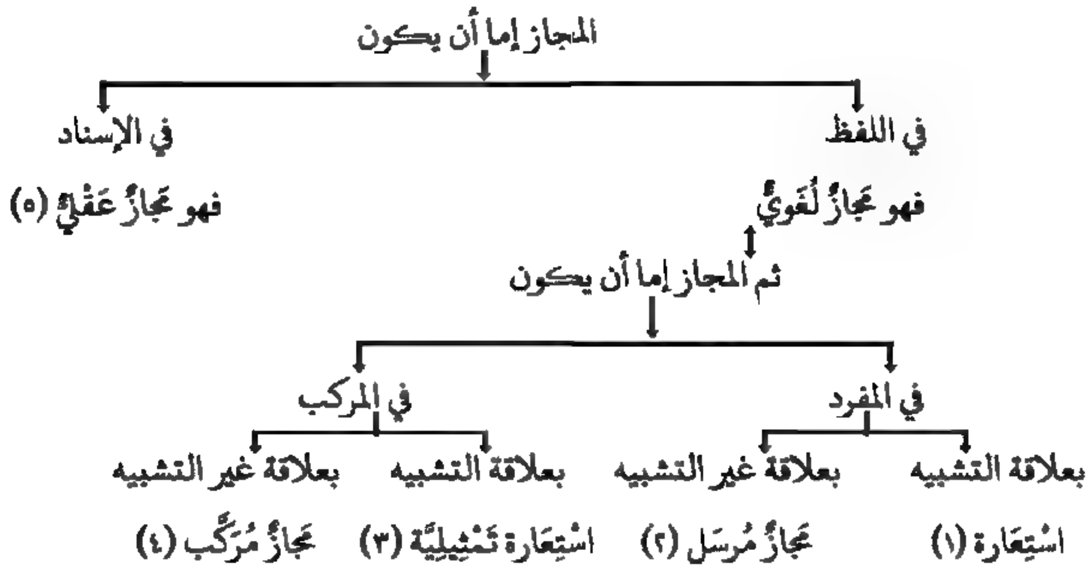
(٣) قَولُه: (التَّمْثِيْلِيَّة): قالَ الحافِظ ابنُ حجَر: ويَخْرُج كثيرٌ مِن أَحَاديث الصِّفات علَى الاسْتِعارة التَّخييليّة، وهِيَ أن يشتَرِك شَيئان فِي وَصْف، ثمَّ تعتَمدُ لوازِمَ أحدهما -حَيْث تَكون جهَة الاشتِراك وَصْفا- فتَثبت كمَاله فِي =

الْعَقْلِي أَيْضًا مِن الْمُهمَّات، وَتَفَاصِيْله مَذْكُوْرَة فِيْ كُتُب الْبَلَاغَة[١]، وَالْأَمْر الْمُهِمّ هُنَا: أَنَّ الاسْتِعَارَةَ وَالمَجَازَ[٢] وَالكِنَايَةَ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ بِحَسَب العُرْفِ العَامِّ[٣].

- المستَعار مِنه (وهو المشبَّه به) بواسِطة شَيء آخَر؛ فثبَت ذلك للمُستعارِ له (وهوَ المشبَّه) مبالغَة في إثبات المشترك.

وبالحمل على هذه الاستعارة التخييلية يحصل التخلص من مهاوي التجسيم. (فتح الباري)

(١) قَوله: (وَتَفَاصِيْله مَذْكُوْرَة): واعلَمْ! أنّ:



وَأَمْثِلَتُها عَلَى تَرتِيْب الرَّقْم

١- قَولُه: (اسْتِعَارة): قوله: ﴿فِيْ قُلُوْبِهِمْ مَّرَضٌ﴾، أي: في قلوبِهم نِفاقٌ، كالمَرض في الاستقرار والاستحكام.

٢- قَولُه: (مجازٌ مُرسَل): قوله: ﴿يَجْعَلُوْنَ اَصَابِعَهُمْ﴾، أي: يجعَلون أنامِلهم التيْ هي أجزاء الأصَابع.

٣- قَولُه: (اسْتِعَارة تَمْثِيلِيَّة): قوله: ﴿وَاعْتَصِمُوْا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيْعًا﴾، حيثُ شُبهَت حالُ المتَمسِّك بدِين الله وعَهْدِه بحَال المعْتَمِد على حبْل قويٍّ يمنَعُه مِن السُّقوط.

٤- قَولُه: (مجازٌ مُرَكَّب): قوله: ﴿رَبِّ اِنِّيْ وَضَعْتُهَآ اُنْثٰى﴾، خبَرٌ استعمِلت للإنشاء، لأنّه يلزَم مِن إخبارِها بوضْع الأنثىٰ أنّها حَزِيْنة.

٥- قَولُه: (مجازٌ عَقليٌّ): قوله: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِّجَارَتُهُمْ﴾، أي: فمَا ربِحُوا في تجارتهم، وإنّما نسِب الرِّبح إلى التِّجارة، لأنَّ الربْح يتعلَّق بالتِّجارة.

(٢) قَولُه: (وَالمَجَازَ): وعلاقات المجاز المرسل علىٰ ثلاثة أنواع:

١- إطْلاقُ أحَد المُتناسبَين علىٰ الآخر من: السَّببيّة، المسَبّبيّة، الجزئيّة، الكُلّية، المحلّية، الحالّية، اعتبار مَاكان، اعتبار مَايَكون.

٢- إطلاقُ أحَد المُتضائفيْن: إطلاقُ المطلق وإرادة المقيّد، إطلاقُ المقيَّد وإرادة المطلَق، إطلاقُ الخاصّ وإرادَة العَامّ، إطلاقُ العامّ وإرادة الخاصّ؛ حذْف المضَاف، حذْف الموْصُوف؛ إطْلاقُ الشّيء وإرادَة المُتعلّق، إطلاقُ آلَة الشّيء على الشّيء، إطلاقُ أحَد البدَلين على الآخَر، إطلاقُ النّكرَة وإرادَة العُموم، إطلاقُ أحدِ الضّدّيْن على الآخَر، إطلاقُ المعرَّف باللاّم على النّكرة، حذْف الحرْف والكلِمَة، زيادَة الحرْف والكلِمَة.

المَلْحُوْظَة: ١- وَرُبَما تَكُوْن الصُّعوْبَة بِإرَادَة الْمَعْنيَيْن مِنْ كَلمَة وَاحِدَة، نَحْو قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَقَالَ "قَرِينُهُ" هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ وَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿قَالَ "قَرِينُهُ" رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُ﴾ [قٓ: ٢٣-٢٧][1].

٢- أَمَّا التَّرادُف فقَدْ ذَهَب بَعْض أَهْلِ العِلْم إلىٰ مَنْع وُقُوْع التَّرَادُف فِيْ اللُّغَة، وَذَهَب آخَرُوْن إلىٰ وُقُوْعِهِ فِيْها، لٰكِنْ مَنَعُوْا وُقُوْعَه فِيْ القُرْآن الكَرِيْم؛ وَالأَرْجَح: أَنَّهُ وَاقِعٌ فِيْ اللُّغَة وَمَوْجُودٌ فِيْ القُرْآنِ بِحَسَب المَعَاني الأَصْلِيَّة؛ لا بِحَسَب المَعَانِيْ الثَّانَوِيَّة التَّكْمِيْلِيَّة[2].

المَبْحَث الثَّانِي: دَلالة اللَّفْظ عَلَى المَعْنى

وَاعْلَمْ! أَنَّ الأُصُوْلِيِّيْن يَذْكُرُوْن تَقْسِيْماتِ اللَّفْظ بِالبَسْط، فنَذْكُرُها بالإجْمَال؛ وَهِيَ أَرْبَعة تَقْسِيْمَاتٍ: بِاعْتِبَار وَضْع اللَّفْظ، وَبِاعْتِبَار اسْتِعْمَالِ اللَّفْظ وَانْكِشَافِهِ، وَبِاعْتِبَار ظُهُوْرِ المَعْنىٰ وَخَفَائِهِ، وَبِاعْتِبار دَلالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الحُكْمِ.

= ٣- إطلاقُ احَد الصِّيْغة على الأُخْرىٰ: إطلاقُ المصْدَر على اسْمِ المفعُول، إطلاقُ اسْم الفَاعل على المصْدَر، إطلاقُ اسْم الفاعِل على اسْم المفعُول، إطلاقُ اسْم المفعُول على اسْم الفاعِل؛ إطلاقُ المفْرد على التَّثْنِية، إطلاقُ التَّثنيَه على المفْرَد، إطلاقُ الجمْع على المفْرد، إطلاقُ الجمْع على التَّثْنيَة.

(٣) قَوْلُه: (بِحَسَب العُرْفِ العَامِّ): لأَنَّ الاستِعارة في عُرف الأصوليّين ترادِف المجاز، والمجازُ بمنزلة الكناية قَبل أنْ يَصير متعارَفا؛ وذٰلك لأنَّ الاستِعارة عندَهم: "الاتصالُ بين الشيئَيْن صورةً أو مَعنًى"؛ وعندَ أهل البَيان: أنَّ الاستِعارة قِسْم مِن المَجاز، فإنَّ المجاز عندَهم إنْ كانَت فيهِ عَلاقَة التَّشبيه يسمّٰى "استِعارة" بأقْسامها، وإنْ كانتْ فيْه علاقةٌ غيرَ التَّشبِيه من علاقات الخمس والعِشرينَ يسمّٰى "مَجازا مرسَلا". (نور الأنوار، أصول الشاشي)

(١) قَوْلُه: (قَرِيْنُهُ): فالمراد بالأول المَلَك، وبالثاني الشيطان. وسيأتي تفصيل ضمائر القرآن في ضمن "خصائص القرآن".

(٢) قَوْلُه: (لا بِحَسَب المَعَانِيْ إلخ): ذهب المحققون من العلماء إلىٰ وقوع الترادُف فِيْ القرآن، وإليْه أشار المبرِّد فِيْ تفْسِير قَوْله تَعَالىٰ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] حيثُ قال: "ويُعطَف الشيءُ عَلى الشيءِ وإنْ كانا يَرجِعان إلىٰ شيء واحِد إذا كانَ فِيْ أحدِهما خِلاف للآخر؛ فأمّا إنْ أريْد بالثَّاني ما أريْد بالأوّل فعطفُ أحدِهما عَلى الآخر خطأ"؛ وذهب بعض أهل العِلْم إلىٰ منع وقوع الترادُف فِيْ اللغة؛ وذهَب آخرون إلىٰ وقوعه فيْها، لٰكنْ مَنَعوا وقوعه فِيْ القُرْآن الكريم.

والأرْجَح: أنّه واقعٌ فِيْ اللغة ومَوْجُود فِيْ القُرْآن بحسَب المَعَاني الأَصْليَّة؛ أمّا الترادف بحسب المَعَاني الثانَوِيَّة التكميْليَّة التي يسمُّوْنَها بــ"المَعَاني الخادِمة"، فلاشكَّ أنّه غيْر واقع فِيْ اللغة العربية والقرآن؛ لأنّ كل لفْظ يَدُلُّ عَلى المَعَاني الدَّقِيْقة التي لاتُوْجَد مجتمِعة فِيْ لفْظ آخر؛ فمنْ مَنَع وقوع الترادف فهُوَ بحسب الثانويَّةِ الزائدة التي يخصُّها ويميِّزُها عنْ غيرِها، ومنْ قَال بوقوع الترادف فهُوَ بحسَب المَعَاني الأَصْليَّة. (قواعد التفسير) =

١- فَاللَّفْظُ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنْ كَانَ الأَوَّلَ فَإِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى الانْفِرَاد عَنِ الأَفْرَادِ فَهُوَ "الخَاصُّ"، أَوْ يَدُلَّ مَعَ الاشْتِرَاك بَيْنَ الأَفْرَاد فَهُوَ "العَامُّ"؛ وَإِنْ كَانَ الثَّانِيْ فَإِمَّا أَنْ يَتَرَجَّحَ أَحَد مَعَانِيْه بِالتَّأْوِيْل فَهُوَ "المُؤَوَّل"، وَإِلاَّ فَهُوَ "المُشْتَرَك"[1].

وَمَعْنَى الخَاصِّ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ شَخْصًا -كَزَيْدٍ- أَوْ نَوْعًا -كَرَجُلٍ-، أَوْ جِنْسًا، كَإِنْسَانٍ؛ ثُمَّ الخَاصُّ نَوْعَانِ: لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَرِدَ مُطْلَقًا عَنِ التَّقْيِيْد فَهُوَ "المُطْلَقُ"، وَإِمَّا أَنْ يَرِدَ مُقَيَّدًا بِصِفَة أَوْ شَرْط أَوْ زَمَان أَوْ عَدَد أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ "المُقَيَّدُ".

٢- ثُمَّ اللَّفْظُ إِنِ اسْتُعْمِلَ فِي المَعْنَى المَوْضُوْعِ لَهُ فَهُوَ "حَقِيْقَة"، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ فِيْ غَيْرِهِ لِمُنَاسَبَة فَـ "مَجَازٌ"؛ ثُمَّ إِنِ انْكَشَفَ مَعْنَاهُ فَـ "صَرِيْحَة" وَإِنِ اسْتَتَرَ فَـ "كِنَايَةٌ".

٣- وَاللَّفْظُ إِنْ ظَهَرَ مَعْنَاهُ فَإِمَّا أَنْ يَحْتَمِلَ التَّأْوِيْل أَوْ لا، فَإِنِ احْتَمَلَ التَّأْوِيْلَ وَظَهَرَ مَعْنَاهُ بِمُجَرَّد الصِّيْغَةِ فَهُوَ "الظَّاهِرُ"، وَإِنْ ظَهَرَ بِغَيْرِهَا -بِأَنْ سِيْقَ الكَلَام لِأَجْلِهِ- فَهُوَ النَّصُّ؛ وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ التَّأْوِيْل، وَقَبِلَ النَّسْخ فَهُوَ "المُفَسَّر"، وَإِلاَّ فَهُوَ "المُحْكَمُ".

وَإِنْ خَفِيَ مَعْنَاهُ فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ خَفَاؤُهُ لِعَارِض غَيْرِ الصِّيْغَةِ فَهُوَ "الخَفِيُّ"، أَوْ خَفِيَ لِنَفْس الصِّيْغَةِ فَهُوَ "المُشْكِلُ"؛ وَالمُشْكِلُ إِنْ كَانَ مَرْجُوّ البَيَان مِنْ جَانِبِ المُتَكَلِّم فَهُوَ "المُجْمَلُ"، وَإِلَّا فَهُوَ "المُتَشَابِهُ"؛ وَمِنَ المُتَشَابِهِ مَا لا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ أَصْلا، كَالحُرُوْف المُقَطَّعَاتِ؛ وَمَا لا يَظْهَرُ مُرَاد الشَّارِع مِنْهُ، كَالْيَدِ وَالوَجْه.

٤- ثُمَّ اللَّفْظُ بِاعْتِبَار الدَّلَالَة عَلَى الحُكْم عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاع:

أَمَّا الحُكْم الَّذِيْ سِيْقَ الكَلَام لأَجْلِهِ فَهُوَ "عِبَارَةُ النَّصِّ"، وَمَا لَمْ يُسَقْ لأَجْلِهِ الكَلَام بَلْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ فَهُوَ "إِشَارَةُ النَّصِّ"، وَمَا ثَبَتَ بِعِلَّةِ النَّصِّ لُغَة فَهُوَ "دَلَالَة النَّصِّ"، وَمَا ثَبَتَ بِاقْتِضَاء النَّصِّ -لِيَصِحّ الكَلَام شَرْعًا- فَهُوَ "اِقْتِضَاء النَّصِّ".

- المَلحُوظَة: أَمَّا تَفْصِيل هٰذَا المَبَاحِثِ فَمَذْكُوْر فِيْ كُتُبِ الأُصُوْل؛ نَعَمْ! يُبْحَثُ هُنَا عَنِ المُتَشَابِهِ وَالكِنَايَةِ وَالاشْتِرَاكِ، لِأَنَّهَا رُبَمَا تَكُوْنُ مِنْ أَسْبَاب صُعُوْبَة فَهم المُرَاد.

(١) قوله: (المُشْتَرَك) قدْ أطنَب الكلامَ في المُحكَم والمتَشابَه الإمَامُ محمَّد بن أحمَد العقيْلي المكي في كتابِه المشهُور "الزيادَة والإحْسَان"، وجَعل المُشكل من نَظائر المُتَشابِهات؛ وأدرج أيْضًا المُشْتَرك والمُجْمَل في المُتَشابه؛ لأنَّ أحَد الشَّيئين فِيهما يَكون مُشابِها للآخَر بحَيْث يتعسَّر التَّميِيْز بَينهُما.

الفَصْل الثَّالِث: فِيْ الأَسْبَابِ المتَعَلِّقَة باخْتِلاف الاصْطِلاح

وَمِن مَواضِعِ الصُّعُوْبَة مَعْرفَة سَبَبِ النُّزوْل، وَوَجْه الصُّعُوْبَة فِيْها اخْتِلَاف اصْطِلَاح الْمُتقَدِّمِيْن وَالْمُتأَخِّرِيْن، مَعَ ذٰلِكَ أَنَّه مِنْ أَهَمّ مَا تَدْعُو إِلَيْه حَاجَة الْمُفَسّر(١).

مِنَ الْمَوَاضِع الصَّعْبَة فِي عِلْم التَّفسِيْر مَعْرفَة النَّاسِخ وَالْمَنْسوْخ؛ وَمِن أَقْوٰى وُجوْه الصّعُوْبة هٰهُنَا أَيْضًا اخْتِلَاف اصْطِلَاح الْمُتقدِّمِيْن وَالْمُتَأَخِّرِيْن.

وَقَدْ ذَكَرْناهمَا فِيْ الفَصْل الأَوَّل مِنَ البَاب الثَّالِث.

---

(١) قَولُه: (مَا تَدْعُو إِلَيْه حَاجَة الْمُفَسّر): وألّف فيه السيوطي "لُباب النُّقول في أسباب النزول".

البَابُ الخَامِسِ فِي لَطَائِفِ القُرْآن

وَفِيْه ثَلاثَةُ فُصُوْل: ١-أَسَالِيْب القُرْآن، ٢-مباحِثُ القَوَافِي وَالْفَوَاصِل، ٣-الْمُنَاسبَة بيْن الْآيَات وَالسُّوَر.

الفَصْل الأَوَّلُ: فِيْ أَسَالِيْب القُرْآن

لَمَّا أَرَادَ الله سُبْحَانه وَتَعَالىٰ أَنْ يُخَاطبَ الْإِنْسَان بِكَلَامه الْقَديْم فَرَاعىٰ فِيْه الْحُسْن الْإِجْمَالي، وَقَسَّم كَلَامه الْقُرْآن عَلى السُّوَر حَسَب الْمُقْتَضيَات، وَالسُّوَر عَلى الآيَات الموزُوْنَة حَسَب امْتِدَاد النَّفَس، وَقَسّم الآيَات عَلى الْكَلمَات الْمُنْسجِمَة(١) الْمُتَحَسَّنة بِالْفَوَاصِل لِتَحْصِيْل التَّغَانُم الْفَنيّ مُرَاعَاةً لِلفِطْرَة الإِنْسَانِيّة الْقَديْمَة.

وَالْآيَات حَسَب الامْتِدَاد التَّفسِيّ عَلىٰ ثَلاثَة أَقْسَام: طَوِيْل، كَآيَات النساء؛ وَمُتوسِّط، كَآيَات سُوْرَة الأَعْرَاف، وَالْأَنْعَام؛ وَقَصِيْر، كَآيَات سُوْرَة الشُّعَرَاء وَالدُّخَان.

أَسْلُوْب السُّوَر

اعْلَم! أَنَّ أَسْلُوْب الْقُرْآن هُوَ أَسْلُوْب الْعَرَب الأَوَّلِيْن، فَلَم يُجْعَل الْقُرْآن مُبَوّبا وَمُفَصّلا عَلىٰ مَنْهَج الْمُتُوْن، وَلَم تُنَقَّح قَوَاعِده مِنْ قيُوْدٍ غَيْر ضَرُورِيَّة عَلىٰ مَنْهَج الْأُصُوْلِيّيْن، وَلَم يُرَاعِ سُبْحانَه وَتَعَالىٰ الْمُنَاسبَة فِي الْانْتِقَال مِنْ مَوْضوْع إِلىٰ آخَر عَلىٰ مَنْهَج الْأُدَبَاء؛ بَلْ نَشَرَ كُلَّ مَا أَهَمَّ إِلْقَاؤهُ عَلَى العِبَاد، وَجَعَل الْقُرْآن مَقسوْمًا إِلى السُّوَر، وَالسُّوَر مَقسُوْمةٌ إِلَى الْآيَات؛ وَلَنِعْمَ مَا قَالَ الإِمَامُ الأَكْبَرُ: "افْتَرِضَ الْقُرْآنُ الْكَرِيْم كَمجْمُوْعَة الْمَكتُوْبَات"(٢).

---

(١) قَولُه: (وَقَسّم الآيَات إلخ): كما كان الشعراء يقسمون كلامهم المنظوم من القصائد على الأبيات، والأبياتَ على الأجزاء والأركان، والأجزاءَ على الحشو والعَرُوْض والضَّرْب لتحصيل الالتذاذ والتغانُم حسب تلك القواعد المخصوصة المألوفة المستحسنة عند قوم، دون آخرين.

الملحوظة: وأكثرُ ما استفدتُ منه في هٰذا البَحث كتابَ الفَوز الكبِيْر، ومُعجَم عُلوم القرآن، وعِلم البديع.

(٢) قوله: (كَمجْمُوْعَة الْمَكتُوْبَات): فَكمَا يُوجِّه المُلوك إِلىٰ رَعاياهمْ حسَب مُقتَضيات الأَحْوال فَرْمانا، وبعدَ زَمان يَكتُبُوْن فَرْمانا آخر، وهَلُمَّ جرًّا؛ حتّى تجتَمِع فَرامِيْن كثيْرة؛ فيدوِّنها شَخص ويجعَلُها مجمُوْعا مُرتبًا؛ كذٰلك أَنزَل المَلِيك عَلى الإِطلاق -جلّ شَأنُه- علىٰ نبيِّه ﷺ لِهِداية عبَاده سُورة بعدَ سُورةٍ حسَب متَطلَّبات الظُّروف. (الفوز الكبير)

نعَمْ! يَنبَغِي لِلبَلِيْغ أَنْ يَتَأَنَّق مِنْ كَلَامِهِ فِي ثَلَاثَة مَوَاضِع: فِيْ ابْتِدَاء كَلَامه، فَيُزَيِّنُه بِحُسْن الابْتِدَاء؛ وَعِنْد الانْتِقَال مِنْ مَعْنًى إِلىٰ مَعْنًى آخر، فَيُزَيِّنه بِحُسْن التَّخَلُّص، أَوِ الاقْتِضَاب، أَوْ الاسْتِطْرَاد؛ وَعِنْد انْتِهَاء كَلَامِهِ، فَيُزَيِّنه بِحُسْن الانْتِهَاء.

بَرَاعَةُ الاسْتِهْلَالِ فِيْ السُّوَر

حُسْن الابْتِدَاء: هُوَ انْتِقَاء الْمُتَكَلِّم لابْتِدَاء كَلَامه الْأَلْفَاظ الْعَذْبة، وَتَخَيّره النَّظْم الأَجْوَد، وَإِتْيَانه بِالْمَعْنى الصَّحِيْح الْمُطَابِق لِمُقْتَضى الْحَال؛ فَاسْتَهَلَّ الله سُبْحَانَه وَتَعَالىٰ السُّوَر عَلىٰ أَحْسَن الْوُجُوْه وَأَبْلَغهَا وَأَكْمَلهَا، إِمَّا: بِحَمْده تَعَالىٰ، أَوْ بِالتَّسْبِيْح، أَوْ بِالنِّدَاء، أَوْ بِالقَسَم، أَوْ بِحُرُوْف الْهِجَاء، أَوْ بِبَيَان غَرَض التَّنْزِيْل، أَوْ بِذِكْر الْمُرْسِل وَالْمُرسَل إِلَيْه، أَوْ عَلىٰ أُسْلُوْب الرِّقَاع وَالشِّقَق بِغَيْر عُنْوَان[١]؛ كَمَا أَنَّ الْمُلُوْك يَبْتَدِؤن فَرَامِيْنهُم بِحَمْد الله، أَو بِبَيَان غَرَض الإِمْلَاء، أَوْ بِبَيَان اسْم الْمُرْسِل وَالْمُرْسَل إِلَيْه.

الملحوظة: اخْتَار سُبْحَانَه وَتَعَالىٰ فِي بَعْض السُّوَر أُسْلُوْب التَّشْبِيْب[٢] بِذِكْر الْمَوَاضِع الْعَجِيْبَة وَالْوَقَائِع الْهَائِلَة[٣]، كَمَا هِيَ عَادَة فُصَحَاء الْعَرَب.

---

(١) قَوْلُه: (إِمَّا: بِحَمْده - بِغَيْر عُنْوَان): مثال الحمد، قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ﴾ [الكهف:١]؛ ومثال التسبيح، قوله تعالىٰ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾ [الصف:١]؛ ومثال النداء، قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [التحريم:١]؛ ومثال القسم، قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَصْرِ، إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:١- ٢]؛ ومثال حروف الهجاء، قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ، ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ ومثال غرض التنزيل، قوله تعالىٰ: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ [النور:١]؛ ومثال ذكر المرسِل والمرسَل إليه، قوله تعالىٰ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الأحقاف:٢]؛ ومثال أسلوب الرقاع بغير عنوان، قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة:١].

(٢) قَوْلُه: (أُسْلُوْب التَّشْبِيْب): شَبَّب قصيدتَه: حَسَّنَها وزَيّنها بذكر النساء؛ والعادةُ أن يكون التشبيب في مبدأ قصائد المدح، ثم سُمّي ابتداء كل أمر تشبيبا، وإن لم يكن فيه ذكر الشباب والنساء. (تعليق الفوز الكبير:٨٩)

(٣) قَوْلُه: (الْمَوَاضِع الْعَجِيْبَة وَالْوَقَائِع الْهَائِلَة): نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝﴾ [الصافات]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝ فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ۝﴾ [الذاريات]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ۝﴾ [التكوير]. نعم! وقد يكون صدر الكلام في بعض السور علىٰ منهج رسائل العرب بدون رعاية شيء، مثل محاورة الناس؛ إلا أنه يختم كل كلام بشيء يكون مَبنِيا على الاختتام.

حُسْنُ الانْتِهَاءِ فِيْ السُّوَر

حُسْن الانْتِهَاء: هُوَ إِتْمَام الْكَلَام بِمُرَاعَاة مَا رُوْعِي فِي حُسْن الْابْتِدَاء مِنْ تَخَيُّر الأَلْفَاظ الْعَذْبة، وَالنَّظْم الجَيِّد، مَعَ صِحَّة الْمَعْنى الْمُشْعِر بِانْتِهَاء الْكَلَام، وَمُطَابقَتِه لمُقْتَضى الْحَال؛ فَخَتَم الله تَعَالىٰ أَوَاخِر السُّوَر بِجَوَامِع الْكَلِم[١]، وَمَنَابِع الْحِكَم، وَالتَّاكِيْد الْبَلِيْغ وَالتَّهدِيْد الْعَظِيْم، كَمَا أَنّ الْمُلُوْك يَخْتمُوْن فَرَامِيْنهُمْ بِجَوَامِع الْكَلِم وَالتَّاكِيْد الْبَلِيْغ وَالتَّهدِيْد الشَّدِيْد[٢].

البَرَاعَةُ المُعْجِزَةُ فِيْ حُسْنِ التَّخَلُّص

حُسْن التَّخَلُّص: هُوَ الانْتِقَال مِنْ ابْتِدَاء الْكَلَام إِلىٰ غَرَضه مَعَ مُرَاعَاة الْمُنَاسَبة[٣]، كَمَا

---

(١) قَولُه: (فَخَتَم الله - بِجَوَامِع الْكَلِم): فختم الله تعالىٰ السور بالأدعية كما في البقرة، وبالوصايا كما في آل عمران، وبالفرائض كما في النساء، وبالتحميد والوعد والوعيد كما في المائدة، وبالتحريض على العبادة كما في الأعراف، وبالحض على الجهاد وصلة الأرحام كما في الأنفال، وبالتهليل كما في البراءة، وبالتسلية كما في يونس، وبوصف القرآن كما في يوسف.

(٢) قَولُه: (التَّاكِيْد الْبَلِيْغ وَالتَّهدِيْد الشَّدِيْد): مثال التاكيد البليغ، قوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحىٰ]؛ - ومثال التهديد الشديد، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية]، وقوله تعالىٰ: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ﴾ [البلد].

(٣) قَولُه: (مَعَ مُرَاعَاة الْمُنَاسَبة): المناسبة في الكلام البليغ قد تكون بـ"التنظير": وهو إلحاق النظير بالنظير؛ و"المضادة": وهو التضاد، كما بين القبض والبسط، والنزول والعروج؛ و"الاستطراد": وهو الانتقال بما ابتدئ به الكلام إلى آخر لغرض ثم العود إلى الابتداء، كما بدأ مخاصمة بني إسرائيل في اثناء سورة البقرة بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ اذْكُرُوا﴾، ثم ختمها بنفس هذا الكلام تنشيطا للسامع؛ و"حُسن التخلُّص": وهو الانتقال بما ابتدئ به الكلام إلى المقصود بالكلية على وجه سهل بحيث لايشعر السامع بالانتقال، كما بدأ المخاصمة مع أهل الكتاب في سورة آل عمران بقوله: ﴿إِنَّ الدِّيْنَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامَ﴾ ليتضح محل النزاع، ويدور الحوار على ذلك المدّعىٰ؛ و"حسن الطلب": وهو الخروج إلى الغرض بعد تقدُّم الوسيلة، كما في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ﴾.

ويكون فيها "الاستتباع"، و"الإدماج"، و"الاقتباس"، و"التضمين"، وغيرها من الأساليب البديعية المذكورة في كتب البلاغة، وكذا يكون "العنوان"؛ ويذكر كلمة "إذ" أيضا في المواضع الهائلة والوقائع العظيمة لترتسم صورتها في ذهن المخاطب ويستولي الخوف منها على قلبه.

والعنوان: هو عنوان العلوم بأن يذكر في الكلام ألفاظ تكون مفاتيح للعلوم، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَ"اتْلُ عَلَيْهِمْ" نَبَأَ الَّذِيْٓ اٰتَيْنٰهُ اٰيٰتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا﴾ الآية، فيها عنوان قصة بلعام. (كشاف اصطلاحات الفنون)

فِيْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿الٓر، تِلْكَ آيَاتُ الكِتٰبِ المُبِيْنِ① إِنَّا أَنْزَلْنٰهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُوْنَ② نَحْنُ نَقُصُّ..③ إِذْ قَالَ يُوْسُفُ لأَبِيْهِ يَا أَبَتِ إِنِّيْ رَأَيْتُ...﴾ [يوسف:١- ٣][1]؛ كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿فِيْهِ رِجَالٌ يُّحِبُّوْنَ اَنْ يَّتَطَهَّرُوْا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِيْنَ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَإِنْ "طِبْنَ" لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيْئًا مَّرِيْئًا④﴾[2]. [النساء: ٤]

وَقَدْ يُؤْتىٰ فِي أَثْنَاء السُّوَر بِالْكَلَام الْبَلِيْغ الْعَظِيْم الْفَائِدَةِ، البَدِيْع الأَسْلُوْب الَّذِي يَشْتَمِل عَلىٰ: نَوْع مِنَ الْحَمْد وَالتَّسْبِيْح، أَوْ نَوْع مِنَ النِّعَم وَالامْتِنَان، كَمَا قَال تَعَالىٰ: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ وَسَلٰمٌ عَلٰى عِبَادِهِ الَّذِيْنَ اصْطَفٰى آللهُ خَيْرٌ اَمَّا يُشْرِكُوْنَ﴾ [النمل: ٥٩]؛ ثُمّ بَيَّن رُبُوبيته بَعْدَه فِي خَمْس آيَات بِأَبْلَغ وَجْه، وَأَبْدَع أَسْلُوْب.

أَسْلُوْب الآيَات

اعْلَم أَنَّ الْفِطْرَةَ السَّلِيْمَة تُدْرِك بِذَوْقهَا حَلاوَة فِي القَصَائِد المَوْزُوْنَة الْمُقَفَّاة، وَالنَّفْس تَتَذَوّق لَذَّة خَاصّة فِي الْكَلَام الَّذِي يُوَافِق بَعْضه بَعْضًا، وَيَجْعَلهَا مُتَشَوّقة إِلىٰ كَلَام آخر مِثْلِه؛ فَإِذَا سَمِعتْ بَعْد ذٰلِكَ الْبَيْتَ الآخَرَ مَعَ التَّوَافُق وَالانْسِجَام بَيْن أَجْزَائه، تَضَاعَفَت اللَّذَّة عِنْد ذٰلِكَ، وَلَمَّا كَان الْبَيْتَان مُشْتَرَكَيْن فِي قَافِيَة وَاحِدَة ازْدَادَت تِلْك اللَّذَّة ثَلَاثَة أَضْعَاف؛ فَالتَّمَتُّع وَالاسْتِلْذَاذ بِالأَبْيَات -بِهٰذَا السّرّ- هِيَ الْفِطْرة الْقَدِيْمَة الَّتِيْ فُطِر عَلَيْها النَّاس.

وَزْنُ الْقُرْآنِ وَقَافِيَتُهُ

وَلِلّٰه دَرّ المحَدِّث الشَّيْخ الدّهْلَوِي حَيْث وَضَع قَاعِدَة لِلْوَزْن الْقُرْآني، وَقَال: "أَنَّه

---

(١) قولُه: (يوسُف): فالسُّورة الكريْمة مَوضوعة لقصَّة يوسُف -عليه السَّلامُ-، وقَد افتُتِحَتْ بذِكر القُرآن، ثمَّ انتَقِل بحُسْن التَّخلُّص من الافتِتَاح إلى المقصُوْد بلا تكلُّف. (علم البديع)

(٢) قولُه: (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ): وهٰذا مِن قَبيل الإدْماج والتَّنكِيْت، والآيَةُ الأُولىٰ مِن قَبيل الاستِتْباع، والإدْماج: هوأن يُضمَّن الكلام الذي سِيق لمعْنىً معْنىً آخَر، كقَوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيْئًا مَّرِيْئًا﴾ [النساء:٤] قال الكشَّاف: وفي الآية دليلٌ على ضِيق المسْلك في ذٰلك، ووجوبِ الاحتياط حيثُ بُني الشَّرطُ على طيب النفس...؛ والمعنى: فإنْ وهبْن لكمْ شيئًا من الصَّداق وتجافتْ عنه نفوسُهن طيباتٍ لا لحياءٍ عرَض لهنَّ مِنكم أو مِن غيركم، ولا لاضطرارِهن إلى البذْل من شَكاسَة أخلاقِكم وسُوء معاشرتِكم فكُلوه هنيئًا مريئًا. (الوسيط)

تَعَالىٰ قَدْ رَاعىٰ فِيْ أَكْثَرِ السُّوَرِ امْتِدَاد النَّفَس[1]، لا الْبَحْر الطَّوِيْل وَالْمَدِيْد؛ وَكَذٰلِك اعْتَبَر فِي الفَوَاصِل انْقِطَاع النَّفَس بِالمدَّة[2]، وَبِمَا تَسْتَقِرّ عَلَيْه المدَّةُ[3]؛ لا قَوَاعِد فَنّ الْقَافِيَة".

فَوَزْن القُرْآن: هُوَ الامْتِدَاد النَّفَسِي؛ وَالقَافِيَة المُتَّسعَة: هِي خَاتِمَة النَّفَس عَلَى المَدَّة.

التَّوافُق التَّقْرِيْبِي، وَالفَرْقُ بَيْنَ الآيَاتِ والأَبْيَات

فَلَمَّا وَقع اتِّفَاق الأُمَم عَلى الالْتِذَاذ بِأَلْحَان وَنَغَمَات، أَرَادَ سُبْحَانَه وَتَعَالىٰ أَنْ يُخَاطِب الإِنْسَان بِكَلامِهِ المَوْزُوْن، وَأُسْلُوْبِه الفَرِيْد؛ فَجَرَت سُنَّة الله تَعَالىٰ فِيْ أَكْثَر السُّوَر بِتَقسِيْمهَا إِلى الآيَات لِيَلْتذّ مِنْه الإِنْسَان، كَمَا كَانُوْا يُقسّمُوْن الْقَصَائِد إِلى الأَبْيَات لِيَتَمتَّع بِنَغماتِهَا.

الفَرْق بَيْن الأَبْيَات وَالآيَات: إِعْلَم أَنَّ القَدْر الْمُشْتَرَك بَيْن الآيَات وَالأَبْيَات هُوَ: تَوَافُق أَجْزَاءهما وَالانْسِجَامُ[4] بَيْنَهُمَا، لِيَتَحصَّل مِنْها الحَلَاوَة وَالعُذُوْبَة المُسَمّٰى بِـ"التوَافُق التَّقرِيْبِي"؛ وَالفَرْق بَيْنَهُمَا[5]:

(١) قَولُه: (رَاعىٰ - امْتِدَاد النَّفَس): وتفصيله: أن القاري حينما يتنفّس يجد النَّشاط، ثم يضمحلّ ذٰلك النشاط تدريجا حتى ينقطع كليا في آخِر الأمر، ويضطرّ إلىٰ أخذ النفَس الجديد الطارج؛ فهٰذا الامتداد أمر محدّد بحدّ مبهم ومقدّر بمقدار مشترك بحيث لايضره نقصان قدر الثلث أو الربع، ولا يُخرجه عن الحد زيادة قدر الثلث أو الربع؛ فجعل هٰذا الامتداد النفَسي "وزنا"؛ وقسّمه علىٰ ثلاثة أقسام: الطويل كسورة النساء، والمتوسط كسورة الأعراف والأنعام، والقصير كسورة الشعراء والدخان.

(٢) قَولُه: (انْقِطَاع النَّفَس بِالمدَّة): سواء كانت تلك المدّة في موضع ألفا، وفي موضع واوا، وفي موضع ياءًا؛ وسواء كان حرف الرويّ موافقا كقوله تعالىٰ: ﴿مِمَّا خَطِيْٓـٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوْا فَأُدْخِلُوْا "نَارًا" ..."أَنْصَارًا"۝ ....دَيَّارًا۝ ....كَفَّارًا۝ ...تَبَارًا۝﴾ [نوح: ٢٥- ٢٨]؛ أو مختلفا، كقوله تعالىٰ: ﴿بَدِيْعُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ....عَلِيْمٌ۝ .... وَكِيْلٌ۝ .... وَهُوَ اللَّطِيْفُ الْخَبِيْرُ۝﴾ [الأنعام: ١٠١- ١٠٣]

(٣) قَولُه: (مَا تَسْتَقِرّ عَلَيْه المدَّةُ): ففي آية الأنعام المتقدمة اعتبر انقطاع النفس بالميم واللام والراء التي تستقرّ عليها المدّة.

(٤) قَولُه: (وَالانْسِجَام): هو أن يكون الكلام -لخلوّه من العقادة- منحدرا كتحدّر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسهل رقّة؛ والقرآن كله كذٰلك؛ قال أهل البديع: وإن أقوى الانسجام في النثر: جاءت فقراته موزونة بلاقصد لقوة انسجامه. (الزيادة والإحسان)

(٥) قَولُه: (وَالفَرْق بَيْنَهُمَا): اعلم! أن القدر المشترك بين الآيات والأبيات هو أنهما من قبيل "النشائد"، وهي بمنزلة الجنس؛ والأمور التي التزم بها في الآيات وأصول القوافي وشرائطها بمنزلة الفصل.

١- أَنَّ بِنَاء الأَبْيَات عَلى الأَرْكَان مِنَ الأَسْبَاب وَالأَوْتَاد وَالفَوَاصِل[١] المُسَمّى بِالبُحُوْر؛ وَبِنَاء الآيَات مِنَ الْكَلِمَات الْمُنسَجِمَة[٢].

٢- أَنّ مَبْنى الأَبْيَات عَلى الْبُحُوْر الْمُقَيَّدَة بِالْعرُوْض وَالقَوَافِي مَعَ تَوَسُّط تِلْك الْقَوَاعِد الْمَخصُوْصَة الْمَألُوْفَة الْمُستَحْسَنة عِنْد قَوْم، دُوْن آخَرِيْن؛ وَمَبْنى الآيَات عَلى الامْتِدَاد النَّفَسِي الْمُتَّصِف بِالوَزْن وَالقَافِيَة الإِجْمَالِيَّيْن بِدُوْن تَوَسُّط قَوَاعِد العَرُوْض[٣].

٣- أَنّ لِكُل قَوْم أُسْلُوْباً خَاصًّا فِي أَبْيَاتِهِمْ بِحَيْث تَخْتَلِف[٤] قَوَانِيْن تَغرِيْدهُمْ وَأَسَالِيْب

---

(١) قَوله: (مِنَ الأَسْبَاب وَالأَوْتَاد وَالفَوَاصِل): أَمّا تَعريفات السَّبب والوَتِد والفاصِلة فسَيجِيء في "الفَصل الثّالث في القَوافي والفَواصِل".

(٢) قَوله: (مِنَ الْكَلِمَات الْمُنسَجِمَة): وقال أهل البديع: إذا قوي الانسجام في النثر جاءت قراءته موزونة بلا قصد لقوّة انسجامه، ومن ذلك ما وقع في القرآن موزونا: فمن: البحر الطويل: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِن، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾، ومن المديد: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، ومن البسيط: ﴿فَأَصْبَحُوْا لَا يُرَى إِلَّا مَسٰكِنُهُمْ﴾، ومن الوافر: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ، وَيَشْفِ صُدُوْرَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِيْنَ﴾، ومن الكامل: ﴿وَاللهُ يَهْدِيْ مَنْ يَّشَآءُ إِلىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، ومن الهزج: ﴿فَأَلْقُوْهُ عَلىٰ وَجْهِ أَبِيْ يَأْتِ بَصِيْرًا﴾، ومن الرجز: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلٰلُهَا﴾ ﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوْفُهَا تَذْلِيْلًا﴾، ومن الرمل: ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُوْرٍ رّٰسِيٰتٍ﴾، ومن السريع: ﴿أَوْ كَالَّذِيْ مَرَّ عَلىٰ قَرْيَةٍ﴾، ومن المُنسرح: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ﴾، ومن الخفيف: ﴿لَا يَكَادُوْنَ يَفْقَهُوْنَ حَدِيْثًا﴾، ومن المضارع: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ، يَوْمَ تُوَلُّوْنَ مُدْبِرِيْنَ﴾، ومن المقتضب: ﴿فِيْ قُلُوْبِهِمْ مَّرَضٌ﴾، ومن المُجتث: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيْ أَنِّيْ أَنَا الْغَفُوْرُ الرَّحِيْمُ﴾، ومن المتقارب: ﴿وَأُمْلِيْ لَهُمْ إِنَّ كَيْدِيْ مَتِيْنٌ﴾. (الاتقان في علوم القرآن) بزيادة يسيرة

وأما تعريفات هٰذه البحور فتذكر في كتب "علم العروض" فلينظر فيها، وهي مذكورة أيضا في كتابنا المسمّى بـ"دستور الطلباء"، المطبوع من إدارة الصديق دابيل.

(٣) قَوله: (بِدُوْن تَوَسُّط قَوَاعِد العَرُوْض): فإذا لاحظنا الآية التي على البحر الطويل بدونِ تكلُّف، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَآءَ فَلْيُؤْمِنْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾، فكلٌّ من العالِم والعامي يستطيع أن يقرأها ويزينها بصوته الفطري؛ وإذا لاحظنا وزنه المعروف عند العروضيين، فهو: "فَعُوْلُنْ مَفَاعِيْلُنْ، فَعُوْلُنْ مَفَاعِيْلُنْ".

ومنه قول الشاعر: سَتُبْدِيْ لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا، وَيَأْتِيْكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِيْ؛ -وتقطيعه بالرمز: [//☆/☆ - //☆/☆/☆ - //☆/☆ - //☆//☆]؛- فلايستطيع أن يقرأه العامي على قواعد العروضيين، فضلا عن أن يزيِّنه بصوته الفطري؛ فهذا هو الفرق بين ميزان كلام الله ووزن كلام الناس. (مس)

(٤) قَوله: (بِحَيْث تَخْتَلِف إلخ): اتفقت الأمم على الالتذاذ بألحان ونغمات، ولٰكن تختلف أصول شعراء العرب في تلحينهم وتغريديهم عن أصول غيرهم من العجم، واختار أهل كل عصر وضعا من الأوضاع، وسلكوا مسلكا من المسالك.

تَلْحينهُمْ عَنْ آخَرِيْن، وَأَسْلُوْب الْآيَات أَسْلُوْب فِطْرِي عَامّ مُتَصِف بِالْحُسْن الإِجْمَالِي وَالجَمَال الفَنِّي[١].

الفَصْل الثَّانِي في القَوَافي والفَوَاصِل

الفوَاصِل جَمْع الفَاصِلَة[٢]، وَهِي الكَلمَة الَّتِي فِي آخر الآيَة الْقُرْآنيَّة؛ فَهِيَ كَقَافيَة[٣] الْبَيْت فِي الشِّعْر؛ فَالفوَاصِل القُرْآنيَة -أيْ: الْكَلِمَات الْوَاقعَة فِي أَوَاخِر الْآيَات- مَظْهَر مِنْ مَظَاهِر إِعْجَاز الْقُرْآن الْكَرِيْم، يَتَجَلّى مِنها التَّنَاسُق وَالتناغُم الصَّوْتِي الْمُذهِل.

أَنْوَاعُ الفَوَاصِل

الفوَاصِل بِحَسَبِ حُرُوْفِ المَقَاطِع إِمَّا أَنْ تَكُوْن مُتَماثِلَة، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَالطُّوْرِ۝١ وَكِتٰبٍ مَّسْطُوْرٍ۝٢﴾ [الطور]؛ أَوْ مُتَقَارِبَة فِي الْحُرُوْف، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ۝٢ مٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ۝٣﴾[٤].

وَالفَوَاصِلُ بِحَسَبِ الوَزْنِ وَالرَّوِيِّ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ مُتَوازِنَة[٥]، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَّنَمَارِقُ مَصْفُوْفَةٌ۝١٥ وَّزَرَابِيُّ مَبْثُوْثَةٌ۝١٦﴾ [الغاشية]؛ أَوْ مُتَوَازِيَة[٦]، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿فِيْهَا سُرُرٌ مَّرْفُوْعَةٌ۝١٣

---

(١) قَوله: (بِالْحُسْن الإِجْمَالِي إلخ): فَلَم يَنْظُر الله سُبْحَانَه إِلَى قَوَالِب مُسْتَحْسَنَة عِنْد قَوْم دُوْن آخَرِيْن؛ بَلْ لَمَّا تَكَلَّم مَالِكُ الْمُلْك تَكَلَّم عَلَى مَنْهَج الآدَمِيِّيْن، وَلاحَظ فِيْه التَّوَافُق التَّقرِيْبِي الْمُتَصِف بِالحُسْن الإِجْمَالِي وَالجَمَال الفَنِّي، بِدُوْن تَوَسُّط تِلْكَ الْقَوَاعِد الْمَخْصُوْصَة الْمَأْلُوْفَة الْمُسْتَحْسَنَة عِنْد قَوْم، دُوْن آخرِيْن.

(٢) قَوله: (الفَاصِلَة): هي الكلمة الأخيرة من الفقرة أو القرينة؛ والفقرة أو القرينة: هي الجملة التي تنتهي بالفاصلة، فمثلا: ﴿اِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ۝١ وَاِنْ يَّرَوْا اٰيَةً يُّعْرِضُوْا وَيَقُوْلُوْا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ۝٢﴾ [القمر]، فكلمة ﴿الْقَمَرُ﴾ و﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾ "فواصل"، وكل من الآيتان "فقرة" أو "قرينة".

الملحوظة: اعلم! أَنَّ تواطؤ الفاصلتين أو الفواصل من النثر على حرف واحد أو على حرفين متقاربين أو حروف متقاربة هي "السجع"؛ فالآية المذكورة مزيّنة بالسجع أيضا؛ فعلم: أن الفاصلة تختص بالنثر، والقافية بالشعر.

(٣) قَوله: (كَقَافيَة الْبَيْت): التوافق اللفظي الواقع في أواخر الجمل إن وقع في كلام الله، فهي "الفاصلة"؛ وإن وقع في كلام الناس، فهي "القافية"؛ والحرف الأخير الذي يبنى عليه القصيدة فهو "الروي".

(٤) قَوله: (الرَّحِيْم ـ الدِّيْن): فالفاصلة فيها متقاربة، للتقارب بين الميم والنون في المقطع الخطابي.

(٥) قَوله: (متوازنة): وهي اتفاق أواخر الآيات في الوزن العروضي دون الروي، كـ﴿مَصْفُوْفَةٌ﴾ و﴿مَبْثُوْثَةٌ﴾، وزنهما "مَفْعُوْلَةٌ"، والروي فاء في الأولى، وثاء في الثانية.

(٦) قَوله: (متوازية): وهي اتفاق أواخر الآيات في الوزن العروضي وحرف الروي، أي: الحرف الأخير؛ =

وَّأَكْوَابٌ مَّوْضُوْعَةٌ﴿١٤﴾﴾؛ أَوْمُطْرِفَة(١)، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿إِلاَّ حَمِيْمًا وَّغَسَّاقًا﴿٢٥﴾ جَزَآءً وِّفَاقًا﴿٢٦﴾ إِنَّهُمْ

- كـ﴿مَّرْفُوْعَةٌ﴾ و﴿مَّوْضُوْعَةٌ﴾، متفقتان في الوزن العروضي، وحروف السجع، وهي حرف العين؛ وأما اتفاقهما في الواو فهو من قبيل "لزوم ما لايلزم".

الملحوظة: ١-الوزن العَرُوْضي والوزنُ الشعريُّ: هي أَرْكَانُ علمِ العَروضِ وأَوْزانُهُ وتَفاعيْلُه، وهِيَ مُتحرِّكَاتٌ وسَكَنَاتٌ مُتَتابِعَةٌ عَلَى وَضْعٍ مَعروْفٍ يُوزَنُ بِهَا، وتَتَرَكَّبُ هٰذِهِ الأَوْزانُ مِنْ ثَلاثَةِ أَشْياءَ: أَسْبَابٌ، وأَوْتادٌ، وفَواصِلُ.

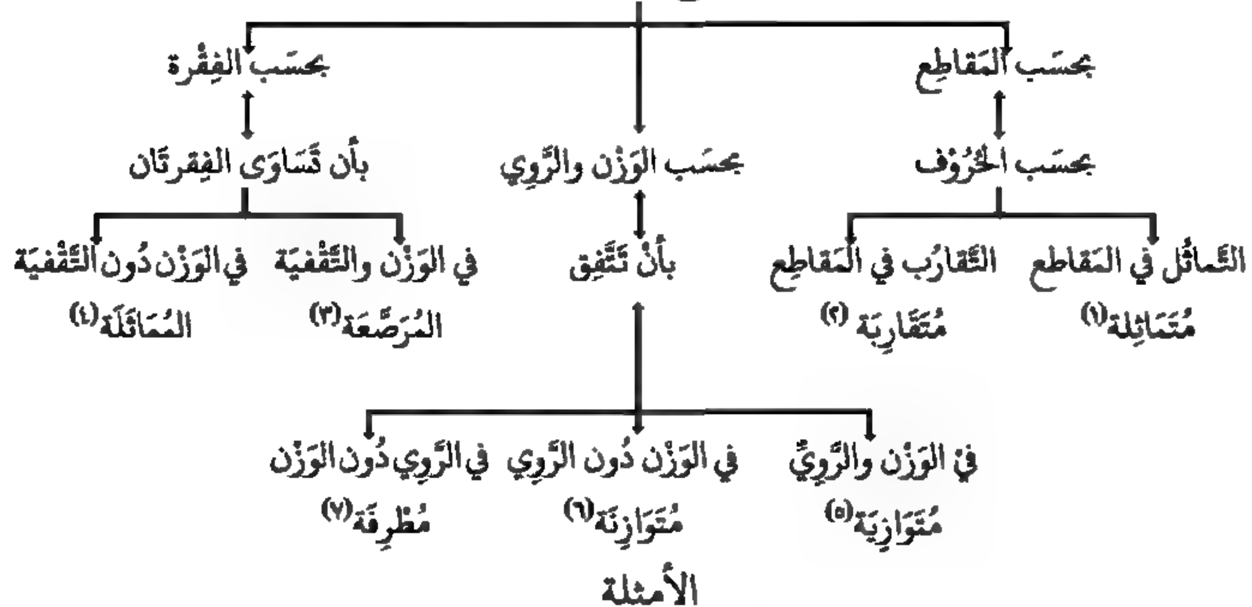
السَّببُ: عِبارَةٌ عنْ حرْفيْنِ: فإنْ كانَا مُتحرِّكيْنِ فهوَ "السَّببُ الثَّقِيْلُ"، كقَوْلِكَ: لِمَ، بِكَ،لَكَ[//]؛ وإنْ كانَ الأَوَّلُ مُتحرِّكاً والثانِيْ سَاكناً فهوَ "السَّببُ الخَفِيفُ"، كقَوْلِكَ: هَبْ، لِيْ[/*].

الوَتِدُ: عِبارَةٌ عنْ مَجْمُوْعِ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ؛ فإن كانَ الأَوَّلان مُتحرِّكان وثالثُهما ساكِن فهوَ "الوتِد المجمُوْع"، كقَولكَ: نَعَمْ، غَزَا [//*]؛ وإن كان المتَحرِّكان بحَيْث يَتوسَّطهُمَا حَرفٌ ثالثٌ سَاكِنٌ يُسمّٰى: "الوَتِدَ المَفروقَ"، كقَولكَ: مَاتَ [/*/].

الفَاصِلةُ: ثَلاثةُ أَوْ أَرْبعةُ مُتحرِّكاتٍ تُسمّٰى "الفَاصِلةَ الصُغرىٰ"، كقَولكَ: سَكَنُوْا، مُدُنَنْ[///*] وإن كان الساكنُ بعدَ أَربَعَةِ مُتحرِّكاتٍ تُسمّٰى "الفاصِلةَ الكبرىٰ"، كقَوْلكَ: قَتَلَهُمْ، مَلِكُنَا[////*].(ميزان الذهب)

٢- السَّجْعُ: هوَ تَواطُؤ الفَاصِلتَيْنِ مِنْ النَّثْرِ عَلىٰ حَرْفٍ واحِدٍ فِيْ الآخِرِ، كقول صاحب تهذيب المنطق: "لازَالَ له مِنَ التَّوفِيق قِوامٌ، ومِنَ التأْيِيْد عِصَامٌ، وعَلَى الله التَّوَكُّل وبِهِ الاعْتِصَام".

٣-الرَّوِيُّ: هوَالحَرْفُ الذيْ تُبنىٰ عَليهِ القَصِيدَةُ وتُنسَبُ إليْهِ، فيُقالُ: قَصيدَةٌ دَاليَّةٌ، أَوْتائيَّةٌ. (كتاب التعريفات)



الأمثلة

١- كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَالطُّوْرِ، مَسْطُوْرٍ﴾.

٢-كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿الدِّيْنِ، مُسْتَقِيْم﴾.

٣-كقَوْله تَعَالىٰ:﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾.

٤-كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الكِتَابَ المُسْتَبِيْنَ، وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيْم﴾.

٥-كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿مَرْفُوْعَة، مَوْضُوْعَة﴾، وَزْنهُما مَفعُوْلَة.

٦-كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿مَصْفُوْفَة، مَبْثُوْثَة﴾.

٧-كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿غَسَّاقًا، وِفَاقًا﴾.

(١) قوله: (مُطْرِفَة): وهي اتفاق أواخر الآيات -أي: مقاطع الكلام- في الروي دون الوزن؛ ففي المثالين-

كَانُوْا لَا يَرْجُوْنَ حِسَابًا۝ وَكَذَّبُوْا بِاٰيٰتِنَا كِذَّابًا۝﴾ [النبأ: ٢٥ -٢٧]، وَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿اِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ۝ وَاِنْ يَّرَوْا اٰيَةً يُّعْرِضُوْا وَيَقُوْلُوْا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ۝﴾[القمر:١-٢].

وَقَدْ يُرَاعى فِي الْفَوَاصِل زِيَادَة حَرْف، كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَتَظُنُّوْنَ بِاللّٰهِ الظُّنُوْنَا۝﴾ [الأحزاب: ١٠] بِإلْحَاق أَلِف، لِأَنَّ مَقَاطِع هٰذِه السُّوْرَة[١] أَلِفَات؛ وَقَدْ يُرَاعى حَذْف حَرْف، كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَالَّيْلِ اِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤][٢] بِحَذْف الْيَاء، لأَنَّ مَقَاطِع الْفَوَاصِل السَّابِقَة وَاللاحِقَة بِالرَّاء؛ أَوْ تَأْخِيْر مَا حَقُّه التَّقدِيْم، كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿فَاَوْجَسَ فِيْ نَفْسِهٖ خِيْفَةً مُّوْسٰى۝ قُلْنَا لَا تَخَفْ اِنَّكَ اَنْتَ الْاَعْلٰى۝﴾[٣] [طٰهٰ: ٦٧].

مَحَاسِن الفَوَاصِل

اعْلَمْ! أَنَّ العَرَب قَدْ اعْتَنَوْا نِهَايَة الجُمَل عِنَايَة خَاصَّةً[٤]؛ لأَنَّهَا: تَحْصُل بِهَا الاسْتِرَاحَةُ[٥]، وبِالتَّوافُقِ الصَّوْتِيِّ مَعَ الفَوَاصِل السَّابِقَة واللَّاحِقَة يَحْدُثُ الإِيْقَاعُ[٦]،

= اتفاق في مقاطع الكلام؛ لأنها وقعت الألف -في المثال الأوّل-، ووَقعت الميم -في المثال الثاني- في أواخرها؛ مع الاختلاف في الوزن.

الملحوظة: وقد تتّفِق الفاصِلتان اتّفاقا تامًّا في المَقاطع مع عدَم اتّفاقِها وَزْنا، نحو قولِهِ تعَالىٰ: ﴿الَّذِيْ جَمَعَ مَالًا وَّعَدَّدَهٗ، يَحْسَبُ اَنَّ مَالَهٗۤ اَخْلَدَهٗ﴾ [الهمزة: ٢ / ٣]، فمَقاطِعُهما الدّال. (معجم علوم القرآن)

(١) قَوله: (مَقَاطِع): ومَقاطع القُرآن: هِيَ مَوَاضِع الوُقوف مِن القُرآن؛ ومَقاطع السُّورَة: هِيَ مَوَاضِع الوُقوف مِن السُّورة.

(٢) قَولُه: (يَسْرِ): وأَصل ﴿يَسْرِ﴾ "يسري"، فحذف منه الياء لرعاية الفاصلة.

(٣) قَولُه: (خِيْفَةً مُّوْسٰى): أي: فأَوجَس مُوسى خيفةً في نفسِه.

(٤) قوله: (عِنَايَة خَاصَّةً)، يعْنِي: العَرَب قَدْ اعْتَنَوا بِنِهَايَة الجُمْلَة عِنَايَةً خَاصَّة، فَجَعلُوها قِمَّة النَّغم الإِيْقَاعِيْ فِي القَوَافِي وَالأَسْجَاع؛ وَعَلىٰ طَرِيْقَتِهِمْ هٰذِه -فِي العِنَايَة بِآخِرِ الجُمْلَة- جَاءَت الفَوَاصِل القُرآنِيَّة. (فواصل للمرسي: ١٥)

والإِيْقَاعُ: هُو اتِّفَاق الأَصْوَات وَالأَلْحَان وَتَوقِيْعها فِي الغِنَاء أَوِ العَزف؛ وَالإِيْقَاعُ المُوسِيْقِيُّ: هُوَ تَنَاغُم الأَصْوَات وَتَوَافقهَا فِي الغِنَاء أَوِ العَزْف. (معجم الغني)

(٥) قوله: (الاسْتِرَاحَةُ)، فالفَاصِلَة تَقَع عِنْدَ الاسْتِرَاحَة فِي الخِطَاب لِتَحْسِيْن الكَلَام بِهَا. (فواصل للمرسي:٩)

وَالفَوَاصِل قَدْ تُرِيْح نَفْس القَارِئِ مِنَ البُهْر (وَالاضمِحْلَال)، وَتُرْشِدُه إِلىٰ إِجَادَة الوَقْف وَتَلوِيْن الصَّوْت بِحَيْث أَمَدَّتِ القُرَّاء بِأَلْوَان مِنَ التَّنْغِيْم المُؤثِّر الأَخَّاذ، كَمَا فِيْ سُوْرَة الرَّحْمٰن. (فواصل للمرسي: ٧٦)

(٦)قوله: (يَحْدُثُ الإِيْقَاعُ)، فالفَوَاصِل دَائِمًا تَحْتَفِظ بِأَحدىٰ صُوَر التَّوَافُق الصَّوْتِي مَعَ الفَوَاصِل السَّابِقَة وَاللَّاحِقَة لِإِحْدَاث الإِيْقَاع. (فواصل للمرسي:٥)

وَتُؤَدِّيْ هٰذِه الفَوَاصِلُ الجَرْسَ المُوْسِيْقِي الذِيْ يَسْرِيْ فِيْ النَّفْسِ سَرَيَان الرُّوْح فِيْ الجَسَد، لَاسِيَّمَا إِذَا وَقَعَ الاِتِّفَاقُ بَيْنَ الآيَات المُتَوَالِيَة المُتَنَاغِمَة[١] مَعَ: عُذُوْبَة اللَّفْظ، وكَثْرَة الفَائِدَة، وحُسْن الدَّلَالَةِ[٢] مِمَّا لَا يُتَصَوَّرُ فِيْ غَيْرِ كَلَامِه المُعْجِز[٣] المَجِيْد.

اِهْتِمَامُ القُرْآنِ بِإِيْقَاعِ الفَوَاصِل

إِذا اطَّردَتِ الفَوَاصِلُ أَثَّرتْ فِيْ النَّفْس تَأْثِيْرا عَظِيْمًا، ولِذٰلِك يُخْرَج الكَلَامُ، أوّلا: بِزِيادَة حَرْفٍ أَوْ أَكْثَر.

فمِنْ ذٰلِك: ١- زِيَادَة الأَلِف بِكَلِمَة ﴿الظُّنُوْنَا﴾، وكَلِمَة ﴿الرَّسُوْلَا﴾[٤]؛ ٢- وَكَذٰلِك زِيَادَة هاءِ السَّكْت[٥]؛ ٣- وَمِثْلُها زِيادَة الوَاوِ وَالنُّونِ[٦].

---

(١) قوله: (المُتَوَالِيَة المُتَنَاغِمَة)، لأَنَّ مُرَاعَاة الفَوَاصِل مِنْ خَصَائِص القُرْآن، فَمِثْل هٰذَا البَيَان الرَّائِع وَالجَرْس العَذْب يَسْرِي فِي النَّفْس سَرَيَان الرُّوْح فِي الجَسَد؛ قَالَه الصَّابُوْنِي. (فواصل للمرسي: ٨٣)

والفَوَاصِل تُؤَدِّي الجَرْس المُوْسِيْقِي بَيْن الآيَات المُتَوَالِيَة المُتَنَاغِمَة عَلى أَرْوَع مَايَكُوْن الأَدَاء. (المرسي: ٥١)

(٢) قوله: (مَعَ: عُذُوْبَة إلخ)، فَالفَوَاصِل القُرْآنِيَّة تَجْمَع: حُسْن النَّظْم مَعَ عُذُوْبَة اللَّفْظ، وَكَثْرَة الفَائِدَة، وَحُسْن الدَّلَالَة؛ فَتَأْتِي الفَاصِلَة كَالعَاقِدَة لِلْمَعَانِي. (فواصل:٦٨)

وَالفَوَاصِل تَفِي بِالْمَعَانِي المَدِيْدَة فِي إِيْجَازٍ مُعْجِز مَعَ مَا فِيْهَا مِنْ إِضْفَاء المَعَانِي الكَبِيْرَة وَالتَّصْوِيْر الدَّقِيْق. (فواصل للمرسي:٥١) ملخصا

وَرُبَمَا تَجِيْء الفَوَاصِل فِيْ تَسَلْسُل عَنِيْف يُزَلْزِلُ خَوَاطِر الكُفَّار، وَيَتْرُكهُمْ فِيْ بَحْر لُجِّيّ مِنَ التَّفْكِيْر فِيْ ذَات الله. (فواصل للمرسي: ٧٥)

وَتَكْرِيْر الفَوَاصِل يُفِيْد مَعْنى التَّقْرِيْع وَالتَّوْبِيْخ، كَمَا فِيْ سُوْرَة الرَّحْمٰن؛ لأَنَّ فِي تَعْدِيْد الآلَاء مِنَ الرَّحْمٰن بِتَعْدِيْد النِّعَم تَبْكِيْتٌ لِمَنْ أَنْكَرَهَا. (فواصل للمرسي)

(٣) قوله: (المُعْجِز)، لَمَّا كَانَ التَّنَاغُم وَالإِيْقَاع المُنَاسِب مِنْ أَسْرَار إِعْجَاز الفَوَاصِل فَلِأَجْل التَّنَاغُم لُوْحِظ: أَنْ تَكُوْن الفَاصِلَة عَلى أَنْوَاعٍ مِنَ الفَوَاصِل. (فواصل للمرسي: ٨١) ملخصا

(٤) قَوْلُه: (الظُّنُوْنَا) فِيْ قوله تَعَالَى: ﴿يٰٓأَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوا اذْكُرُوْا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ ....؛ وَكَانَ اللهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ بَصِيْرًا۝٩ إِذْ جَآءُوْكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ....؛ وَتَظُنُّوْنَ بِاللهِ الظُّنُوْنَا۝١٠﴾ [الأحزاب:٩- ١٠] لأَنَّ آخِر الآيَاتِ تَنْوِينُ نَصب، يُوقَف عَليها بالأَلِف؛ فأُضِيْفت الأَلِف لِكلمَة الظُّنُون مُراعاةً للفَاصِلة؛ ومِنْها كَلِمَة ﴿الرَّسُوْلَا﴾ فِيْ قوله تعالَى: ﴿يَقُوْلُوْنَ يٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُوْلَا۝٦٦﴾ [الأحزاب:٦٦]

(٥) قَوْلُه: (زِيَادَة هاءِ السَّكْت)، في قَوْلِه تعالَى: ﴿فَأُمُّهٗ هَاوِيَةٌ۝٩ وَمَآ أَدْرٰكَ مَاهِيَهْ۝١٠﴾ [القارعة: ٩- ١٠]

(٦) قَوْلُه: (زِيادَة الوَاوِ وَالنُّونِ)، في قَوْلِه تعالَى: ﴿وَكُلٌّ فِيْ فَلَكٍ يَّسْبَحُوْنَ۝٤٠﴾ [يٰس:٤٠]

ثَانِيًا: بِحَذْفِ حَرْفٍ أَوْ هَمْزَةٍ؛[1] ثَالِثًا: الجَمْعُ بَيْنَ المَجْرُوْرَاتِ لِتَبْقَى الفَاصِلَة فِيْ آخِرِ الآيَةِ[2]؛ رَابِعًا: تَقْدِيْم مَا حقُّه التَّأْخِيْر؛[3] خَامِسًا: إِفْرَادُ مَا أَصْلُه أَنْ يُجْمَع؛[4] سَادِسًا: جَمْعُ مَا أَصْلُه أَنْ يُفْرَد؛[5] سَابِعًا: تَأْنِيْث مَا حَقُّه أَنْ يُذَكَّر.[6]

ثَامِنًا: صَرْفُ مَا حَقُّه أَنْ لا يُصْرَف[7]؛ تَاسِعًا: العُدُوْل عَن المَاضِي إِلَى المُضَارِعِ[8]؛ وَالعَاشِر: تَغْيِير بِنْيَة بَعْض الكَلِمَات بَعْد التَّغْيِير لأَجْلِ الإِيْقَاع[9]، وَهُوَ -عَلَى قِلَّتِه- دَلِيْل عَلَى اهْتِمَام الفَوَاصِل.

---

(١) قَولُه: (بِحَذْفِ حَرْفٍ أَوْ هَمْزَة)، كَقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَالْفَجْرِ① وَلَيَالٍ عَشْرٍ② وَّالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ③ وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ④﴾ [الفجر:١- ٤]، فحُذِفت اليَاء مِن كَلمَة "يَسْرِيْ".

(٢) قَولُه: (الجَمْع بَيْن المَجْرُوْراتِ)، كقَولِه تعَالَى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوْا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهٖ تَبِيْعًا⑲﴾ [الإسراء:٦٩]؛ فِيْهَا ثَلاثَة أَحرُف جَرّ هِيَ: اللام وعَلَى والبَاءُ.

(٣) قَولُه: (تَقدِيْم مَا حقُّه التَّأْخِيْر)، كقَولِه تعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ اٰلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ⑪﴾ [القمر: ٤١]؛ فأخَّرَ الفَاعِل - أي: النُّذُر- عنِ المَفْعُول -وهوَ: آلَ- لأَجْلِ الفَاصِلة؛ لأنَّ فواصِل هٰذِه السُّورة كلّها علَى "الرَّاء".

(٤) قَولُه: (إِفْرادُ مَا أَصْلُه أَنْ يُجْمَع)، كقَولِه تعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِيْنَ فِيْ جَنّٰتٍ وَّنَهَرٍ⑭﴾ [القمر:٥٤]؛ فقَدْ أُفرِدَت كلمَة ﴿نَهَرٍ﴾ للفَاصِلة.

(٥) قَولُه: (جَمْع مَا أَصْلُه أَنْ يُفْرَد)، كقَولِه تعَالَى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيْهِ وَلَا خِلٰلٌ㉛﴾ [إبراهيم:٣١]؛ والأَصْل: "وَلاخُلَّةٌ" بالإِفْرَاد؛ لأَنّ خاتِمة النَّفَس في هٰذِه السُّورة علَى المَدّة المعتَمدة على حَرف قَبْل محلّ الوَقف.

(٦) قَولُه: (تَأْنِيْث مَا حقُّه أَنْ يُذَكَّر)، كقَولِه تعَالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ⑪﴾ [عبس:١١]

(٧) قَولُه: (صَرْفُ مَا حقُّه أَنْ لا يُصْرَف)، كقَولِه تعَالَى: ﴿وَاَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيْرَا⑮ قَوَارِيْرَا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوْهَا تَقْدِيْرًا⑯﴾ [الدهر:١٥- ١٦]؛ فَكلمَة "قَوَارِيْر" مَمْنُوْعةٌ مِن الصَّرْف، لأنَّها عَلَى صِيغَة مُنتهَى الجُمُوْع، ونُوِّنَتْ عِندَ بَعضِهم مُراعَاةً للفَاصِلة.

(٨) قَولُه: (العُدُوْل عَن المَاضِي إِلَى المُضَارِع)، كقَولِه تعَالَى: ﴿فَفَرِيْقًا كَذَّبْتُمْ، وَفَرِيْقًا تَقْتُلُوْنَ㊇﴾ [البقرة:٨٧]؛ وَلَمْ يَقُل: "قَتَلْتُمْ".

(٩) قَولُه: (تَغْيِير بِنْيَة بَعْض الكَلِمَات)، كقَولِه تعَالَى: ﴿وَالتِّيْنِ، وَالزَّيْتُوْنِ①، وَطُوْرِ سِيْنِيْنَ②، وَهٰذَا الْبَلَدِ الْاَمِيْنِ③﴾ [التين:١- ٣]، فـ"طُورِ سِيْنِيْن هو طُوْرُ سَيْنَاء، وهوَ نَفسُه وارِدٌ فِيْ قَولِه تعَالَى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُوْرِ سَيْنَآءَ تَنْۢبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْاٰكِلِيْنَ⑳﴾ [المؤمنون:٢٠]؛ ففِيْ سُوْرَة التِّيْن جاء فَاصِلة -مَسْبُوْقَةً وَمتْبعَة- بِفَوَاصِل النُّوْن المَسبُوْقة بحَرفِ المَدّ، ولِذا غُيِّرَت بِنْيَة الكَلمَة مِن (سَيْنَاء) إِلَى ﴿سِيْنِيْنَ﴾ لمُوافَقة الإِيقَاع.

وكذَا إنَّ ﴿إِلْ يَاسِيْن﴾ هُوَ نَفسُه المذكور في آخِر القِصَّة ﴿إِلْيَاس﴾، ولٰكِنْ غُيِّر بِنَاء الكَلمَة ليُناسِب القَواصِل؛ وغَيرُ ذٰلِك ممَّا وَرَد في القُرآن الكريم لمُناسَبَة الفَوَاصِل. (ملخص من فواصل للمرسي، ولخضر)

مُلَاحَظَات فِي الْقَوَافِي وَالفَوَاصِل

الأَصْلُ فِي لُغَة الْعَرَب هُوَ الْوَقْف فِي مَوْضع يَنْتَهِيْ إِلَيْه النَّفَس، وَيَضْمَحِلّ نَشَاط الْكَلَام.

١- وَالمُسْتَحسَن: هُوَ انْتِهَاء النَّفَس عَلَى المَدَّة فِي مَحَلّ الْوَقْف[١].

٢- وَخَاتِمَة النَّفَس عَلَى المَدَّة المُعتمِدَة عَلى حَرْف قَبْلَه، هِيَ الْقَافيَة المُتَّسِعَة الَّتِي يَتلذّذ الطَّبْع مِن إعَادَتهَا مِرَارًا وَلَو كَانَت حُرُوْف المَدَّة مُخْتَلفَة، وَسَوَاء كَان الْحَرْف الأَخِيْر مِيمًا أَوْ قَافًا، نَحْو: ﴿يَعْلَمُوْنَ﴾، ﴿مُسْتَقِيْم﴾.

٣- لُحُوْق الأَلِف فِي آخِر الْكَلِمَة قَافِيَة مُتَّسِعَة، وَفِيْ إِعَادَتهَا لَذَّة وَلَوْ كَانَ الرَّوِيُّ[٢] مُخْتلِفا، نَحْو: ﴿كَرِيْمًا۝ حَدِيْثا۝ بَصِيْرا۝﴾ [النساء]؛ وَإِن وَقَع الرَّوِي مُوَافِقا كَانَ مِنْ قَبِيْل "الْتِزَام مَا لَا يَلْتَزِم"، نحو: ﴿تَبٰرَكَ الَّذِىْ... نَذِيْرًا۝.. تَقْدِيْرًا۝.. نُشُوْرًا۝.. زُوْرًا۝﴾[٣].

٤- قَدْ تُنَوَّع فَوَاصِل آخر السُّوْرَة أَوَائِلهَا تَنْشِيْطًا لِلسَّامِع وَإِشْعَارا بِلَطَافَة الْكَلَام، مِثْل: ﴿إِدًّا۝... هَدًّا۝﴾ فِي آخِر سُوْرَة مَرْيَم؛ وَمِثْل: ﴿سَلٰمًا۝... كِرَامًا۝﴾ فِي آخِر سُوْرَة الْفُرْقَان، مَعَ أَنَّ الْفَوَاصِل فِي أَوَائِل سُوْرَة مَرْيَمَ بِاليَاء، قَال تَعَالَى: ﴿كٓهٰيٰعٓصٓ۝ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا۝... خَفِيًّا۝... شَقِيًّا۝﴾ إلخ؛ وَفَوَاصِل أَوَائِل الفُرْقَان بِالرَّاء، قَالَ تَعَالَى: ﴿تَبٰرَكَ الَّذِىْ... نَذِيْرًا۝... تَقْدِيْرًا۝... نُشُوْرًا۝﴾ إِلَى غَيْر ذٰلِكَ.

٥- إِنْ كَانَ فِي آخِر الْآيَة لَفْظ صَالِح لِلْقَافِيَة فَبِها، وَإِلا وُصِل بِجُمْلَة -مِنْ قَبِيْل: تَشَابُه الأَطْرَاف- فِيْها بَيَان آلاء الله، أَوْ تَنْبِيْه لِلْمُخَاطَب، نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿بَدِيْعُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ .... عَلِيْمٌ۝ .... وَّكِيْلٌ۝ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ؛ "وَهُوَ اللَّطِيْفُ

---

(١) قَولُه: (انْتِهَاء النَّفَس عَلَى المَدَّة): نعم! توافق الآيات على حرف واحد أيضاً يفيد لذة وحلاوة، كحرف النون في سورة الرحمٰن، نحو: ﴿اَلرَّحْمٰنُ۝ .... الْقُرْاٰنَ۝ .... الْاِنْسَانَ۝ .... الْبَيَانَ۝ .... بِحُسْبَانٍ۝﴾.

(٢) قَولُه: (الرويُّ): هو كلّ حرف يقع في آخر البيت، إلا ما استثنيٰ منه من: التنوين، أو بدل من التنوين، أو حرف إشباعي مجلوب لبيان الحركة، وما إلى ذٰلك.

(٣) قَولُه: (نَذِيْرًا، تَقْدِيْرًا): إعادة جملةٍ بعد طائفة من الكلام تفيد لذة، كما وقع في سورة الشعراء والقمر والرحمٰن والمرسلات، نحو: ﴿إِنَّ فِيْ ذٰلِكَ لَاٰيَةً وَمَا كَانَ اَكْثَرُهُمْ مُّؤْمِنِيْنَ۝ وَاِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيْزُ الرَّحِيْمُ۝﴾ [الشعراء: ٨، ١٢١، ١٣٩، ١٧٤، ١٩٠]

الْخَبِيْرُ" ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠١- ١٠٣][1].

٦- أَسَالِيْب الجِنَاس وَالسَّجْع[2] أَيْضًا تَزِيْد لَذّة وَشَوْقًا، نَحْو قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِـ"الْأَبْصَارِ" ﴿٤٣﴾ يُقَلِّبُ اللهُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِيْ ذٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي "الْأَبْصَارِ" ﴿٤٤﴾﴾ [النور:٤٣، ٤٤]، وَمِنَ السَّجْع قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَعَجِبُوْا أَنْ جَاءَهُمْ ... كَذَّابٌ ﴿٤﴾... عُجَابٌ ﴿٥﴾... يُرَادُ ﴿٦﴾ .... اخْتِلَاقٌ ﴿٧﴾﴾ [ص: ٤-٧]

حُرُوْف الفَوَاصِل القُرْآنِيَّة

مِنْ سُوَر الْقُرْآن مَا بُنِيَت فَوَاصِلهَا عَلىٰ حَرْف وَاحِد، كَسُوْرة الإخْلَاص بُنِيَت عَلىٰ حَرْف الدَّالّ؛ وَمِنْهَا مَا بُنِيَت فَوَاصِلهَا عَلىٰ حَرْفَيْن، كَسُوْرَة الْجُمُعَة بُنِيَت عَلى النُّوْن وَالْمِيْم؛ وَمِنْها مَا بُنِيَت فَوَاصِلهَا عَلى ثَلاثَة أَحْرُف، كَسُوْرَة الصَّفّ بُنِيَت عَلى الصَّاد وَالْمِيْم وَالنُّوْن؛ وَمِنْها مَا بُنِيَت عَلىٰ أَرْبَعَة أَحْرُف،كَسُوْرَة يُوْسُف بُنِيَت عَلى النُّوْن وَالمِيْم وَالرَّاء وَاللَّام؛ وَمِنْها مَا بُنِيَت عَلىٰ خَمْسَة أَحْرُف،كَسُوْرَة الأَنْعَام بُنِيَت عَلى المِيْم وَالنُّوْن وَاللَّام وَالرَّاء وَالظَّاء.

وَأَكْثَر فَوَاصِل الْقُرْآن الْكَرِيْم بُنِيَت عَلىٰ أَرْبَعَة أَحْرُف: النُّوْن، الرَّاء، اللَّام وَالمِيْم[3].

حُسْن الفَوَاصِل البَاطِني

١- أَنَّ انْسِجَام الْكَلَام وَسهُوْلَته عَلى اللِّسَان يَجْعَل الْكَلَامَ الطَّوِيْلَ مَوْزُوْنا مَع الْكَلَام

---

(١) قَولُه: (وَهُوَ اللَّطِيْفُ الْخَبِيْرُ): فقوله تعَالىٰ: ﴿اللَّطِيْفُ﴾ مُناسِب لقَوله تعَالىٰ: ﴿لَاتُدْرِكُهُ الأَبْصَار﴾، وقولُه تعالىٰ: ﴿..... الْخَبِيْرُ﴾ مُناسِب لقولِه: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَار﴾.

الملحوظة: قد يجيء سبحانه وتعالىٰ بفاصلتين في آية واحدة، كقوله تعالىٰ: ﴿مِمَّا خَطِيْـَٔتِهِمْ أُغْرِقُوْا فَأُدْخِلُوْا "نَارًا" فَلَمْ يَجِدُوْا لَهُمْ مِنْ دُوْنِ اللهِ "أَنْصَارًا" ﴿٢٥﴾ .... دَيَّارًا ﴿٢٦﴾ .... كَفَّارًا ﴿٢٧﴾ .... تَبَارًا ﴿٢٨﴾﴾ [نوح: ٢٥- ٢٨]

(٢) قَولُه: (الجِناس): عندَ البلاغيِّيْن: تَشابُه اللَّفظين في النُّطق، واختلافُهما في المعْنىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿الأَبْصَار﴾ في المثَال المذْكور، وكذا قوله تعَالىٰ: ﴿السَّاعَة﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُوْمُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُوْنَ، مَالَبِثُوْا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾. (علم البديع)؛ وأمّا السَّجْع: فقد مرّ تعريفُه في الفاصلة "المتوازية".

(٣) قَولُه: (عَلىٰ أَرْبَعَة أَحْرُف): هٰذا البيان ملخص من الفوز الكبير، وفواصل الآيات، ومعجم علوم القرآن، ومباحث في علوم القرآن، وعلم البديع.

الْقَصِيْرِ[1].

٢- رُبَمَا تَكُوْن الفِقْرَة الْأُوْلَىٰ مَعَ الثَّانِيَة فِي كِفّة، وَالفِقْرَةُ الثَّالِثَة وَحْدَها فِي كِفَّة، نَحْو قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿خُذُوْهُ فَغُلُّوْهُ۝ ثُمَّ الْجَحِيْمَ صَلُّوْهُ۝﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿ثُمَّ فِيْ سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُوْنَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوْهُ۝﴾ [الحاقة: ٣٠-٣٢].

المَلْحُوْظة: لَمَّا تَكَلَّم الله سُبْحَانه عَلَى مَنْهَج خُطَب الْخُطَبَاء وَأَمْثَال الْحُكَمَاء، فَحِيْنَئِذٍ لَمْ يُراعِ سُبْحَانَه وَتَعَالَىٰ فِيْ بَعْض السُّوَر ذٰلِكَ النَّوْع مِنَ الْوَزْن وَالْقَافِيَة[2]، وَاخْتَار أُسْلُوْب مُسَامَرَة النِّسَاء الْمَرْوِيةِ عَنْ عَائِشَة[3].

مُصْطَلَحاتُ هٰذَا البَاب

١- الفِقْرَة[4] أَو القَرِيْنَة[5]: هِيَ الجُمْلة الَّتِيْ تَنْتَهِيْ بالفَاصِلة، فَمَثلا: ﴿إِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ

(١) قَوْلُه: (مَعَ الْكَلَام الْقَصِيْر): قد تكون الآية الواحدة أطول من سائر الآيات؛ والسرّ فيه: أنه لو وُضِع الحُسْن الظاهري الذي نشأ من الوزن والقافية في كفّة، ووُضِع الحسن المعنوي -الذي نشأ من سهولة الأداء، وموافقةِ طبع الكلام، وعدمِ لحوق التغيير فيه- في كِفة، تُرجّح الفطرةُ السليمة الحسنَ الظاهري؛ فيستويان بحسنهما؛ بل ترجّح الفطرة السليمة جانب المعنى، فيهمل أحد الانتظارَين ويوفّى الحق في الانتظار الثاني. (الفوز الكبير)، وقد مرَّ تعريف الانسجام على صفحة: ١٠٨.

(٢) قَوْلُه: (لَمْ يُراعِ - فِيْ بَعْض السُّوَر): ووقع الكلامُ مثل محاورة الناس بدون رعاية شيء، إلا أنّه يختم كل كلامٍ بشيءٍ يكونُ مَبْنيًا على الاختتام.

(٣) قَوْلُه: (عائشة): عن عائشة قالت: جلست إحدى عشرة إمرأة فتعاهدن وتعاقدنَ أن لا يكتُمن من أخبار أزواجهن شيئاً؛ فقالت الأولى: زَوجي لحم جمل غثٍّ، على رأس جبل وَعْرٍ؛ لا سَهْلٌ فيُرْتقى. قالت الثانية: لا أبثّ خبرَه، إني أخافُ أنْ لا أذرَه، إن أذكره أذكرْ عُجرَه وبُجرَه. قالت الثالثة: زوجي العشنّق، إن أنطِقْ أطلَّق، وإن اسكُتْ أعلَّق. الحديث (بخاري: ٥١٨٩، شمائل)

الملحوظة: وفيه تنوّعٌ في الفواصِل أيضًا في بَعض الأَقاوِيْل منْهُ بحسَب القائِلِين؛ كذٰلك وجدْناه فِيْ كتابِه المَجِيد بأنّها تتنوَّع بحسَب القَائليْن أو بحسَب المَضامِيْن. (محمدإلياس)

(٤) قوْلهُ: (الفِقْرَة): أعَمُّ مِن القَرِيْنة، فَهِي قِطْعَة مِن الكَلام مِن غير اشْتِرَاط المُقارَنَة؛ واعْلَمْ أَنّه إنْ اشْتُرِط فِيْ الفِقْرة مُقارنَتُها للأخْرىٰ فَهِيَ مِثل القَرِيْنة، وإنْ لمْ يُشْترَط فِيْها المُقارَنة فتكُوْن الفِقْرة أعمَّ مِن القَرِيْنَة. (مس)

(٥) قوْلُهُ: (القَرِيْنَة): هِيَ قِطْعَة مِن الكَلام، جُعِلَتْ مُزَاوِجَة -أيْ: مُنَاظِرَة- للأخْرىٰ؛ أوْ: هِيَ الجُمْلَة الَّتِيْ تَنْتَهِيْ بالفَاصِلة، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ۝ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ۝﴾ [الم نشرح: ١-٢]؛ وسُمِّيتْ قَرِينة لمُقارَنتِها لأخرىٰ مماثلة، كمَا فِي قولِهِم: مَا أَبْعَدَ مَا فَاتَ، ومَا أَقْرَبَ مَا هُوَ آتٍ. (دراسة لعبد الجواد)

وَانْشَقَّ الْقَمَرُ① وَإِنْ يَّرَوْا اٰيَةً يُّعْرِضُوْا وَيَقُوْلُوْا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ②﴾ [القمر:١- ٢]؛ فكَلِمَة ﴿الْقَمَرُ①﴾ و﴿مُسْتَمِرٌّ②﴾: فَواصِل، وكلٌّ مِن الآيَتان: فِقْرةٌ أوْ قَرِيْنةٌ.

٢- الفَاصِلة: هِيَ الكلِمَة الأخِيْرة مِن الفِقْرة أو القَرِيْنَة، مِثْل: ﴿صَدْرَكَ① وِزْرَكَ②﴾ فِيْ المِثَال السَّابِق[1].

٣- القَافِيْة: آخِر كَلمَةٍ فِيْ البَيْت، أوْ هِيَ: مِن آخِر سَاكِنٍ فِيْه إلىٰ أوَّل سَاكِنٍ يَلِيْه مَعَ المُتَحَرِّك الَّذِيْ قَبْل السَّاكِن، فَلَوْ قُلْتَ مَثَلاً: "مَا أطْوَلَ اللَّيْلَ عَلىٰ مَنْ لَمْ يَنَمْ" كَانَتِ القَافِية "لَمْ يَنَمْ"، وأمَّا رَأْس الآيَة: فهُوَ الكلِمَة الأخِيْرة مِنْها[2].

٥- المَقاطِع: ومَقاطع القُرآن: هِيَ مَواضِع الوُقوف مِن القُرآن؛ ومَقاطع السُّورَة: هِيَ مَواضِع الوُقوف مِن السُّورة. (معجم علوم القرآن)

٦- الرَّوِيُّ: هُوَ كُلُّ حَرْفٍ يَقَعُ فِيْ آخِر البَيْت، إلَّا مَا استُثْنِيَ مِنْه مِن: التَّنْوِين، أو بَدلٍ مِن التَّنْوِيْن، أو حَرْفٍ إشْبَاعِي مَجْلُوْب لبَيَان الحَرَكة، ومَا إلىٰ ذٰلِك.

٧- السَّجْع: هُوَ تَواطُؤُ الفَاصِلَتَيْن مِن النَّثْر عَلىٰ حَرفٍ واحِد فِيْ الآخَر، أوْ: هُوَ مُوالاة الكَلام عَلىٰ رَوِيٍّ واحِد؛ وقدْ تَشابَهَت مُعْظَم فَواصِل الآيَات مَعَ السَّجْع.

الفَصْل الثَّالث في المنَاسَبَة بَيْن الآيَات والسُّوَر

المُنَاسَبَة فِي اللُّغَة: المُشَاكَلَة وَالْمُقَارَبَة؛ وَالمُرَاد مِنْها: وَجْه الارْتِبَاط بَيْن جُمْلَتَي الآيَة، أوْ بَيْن الآيَتَيْن، أوْ بَيْن السُّوْرَتَيْن؛ وَمَرْجِعُهَا فِي الآيَات إلىٰ مَعْنى رَابِط بَيْنَهَا -عَامٌّ أوْ خَاصّ، عَقْلِيٍّ أوْ حِسّيّ، أوْ مِنْ غيْر ذٰلِكَ مِنَ العَلَاقَات-؛ أوِ التَّلازُم الذِّهْنِي، كَالسَّبَب

(١) قوْلهُ: (الفاصِلة) وقَالَ بَعضُهُم: إنَّ التَّوَافُق اللَّفْظي الوَاقع فِيْ أوَاخِر الجُمَل إنْ وَقَع فِيْ كَلام اللهِ، فَهِيَ "الفَاصِلَة"؛ وإنْ وَقَعَ فِيْ كَلام النَّاس فَهِيَ "القَافِيَة"؛ والحَرْف الأخِيْر الَّذِيْ يُبنىٰ عَلَيْه القَصِيْدة فَهُو "الرَّوِيُّ".

(٢) قوله: (القافِيَة) الفَرْق بَيْن الفَاصِلة رُؤُوْسُ الآيَة: أنَّ كُلَّ رَأْس آيَة فَاصِلةٌ، ولَيْسَت كُلُّ فَاصِلة رَأْسَ آيةٍ؛ وذٰلِك لأنَّ الفَاصِلة هِيَ الكلِمَة التِيْ يَنْفَصِل عِنْدَها الكلامَان، سَواءٌ أكانَت تِلْك الكلِمَة رَأْس آيَةٍ أمْ كانَتْ وَقْفًا فِيْ الآيَة نَفْسِها؛ وأمَّا رَأْسُ الآيَة: فهُوَ الكلمَة الأخِيْرة مِنْها؛ ومِنْ أجْل ذٰلِك وجَدْنا سِيبوَيْه أطْلَق عَلى ﴿نَبْغِ﴾ -في قَوْله تَعَالىٰ: ﴿ذٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف:٦٤]-، وعَلى ﴿يَأْتِ﴾ -فِي قَوْله تَعَالىٰ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَاتَكَلَّمُ نَفْسٌ اِلَّا بِاِذْنِهٖ﴾ [هود:١٠٥]- فاصِلةً، كمَا أطلق عَلىٰ ﴿يَسْرِ﴾ فِي ﴿وَاللَّيْلِ اِذَا يَسْرِ④﴾ فاصِلةً أيضًا لانفِصَال الكَلامين عِنْد كُلٍّ مِنْهما. (دراسة: ١١٢)

وَالمُسَبَّب، وَالعِلَّة وَالْمَعْلُوْل، وَالنَّظِيْرَيْن وَالضِّدَّيْن، وَنَحْوه.

وَفَائِدَته: جَعْلُ أَجْزَاء الْكَلام بَعْضهَا آخِذًا بِأَعْنَاق بَعْض، مُرْتَبطًا بَعْضهَا بِبَعْض، حَتَّى يَكُوْن كَالكَلِمَة الْوَاحِدَة، مُتَّسِقَ الْمَعَانِي، مُنْتَظِمَ الْمَبَانِي.

هَل المناسَبَة واقِعَة بينَ الآيات والسُّوَر

اعْلَم أَنَّ ترْتِيْب الآيَات فِي الْقُرْآن الْكَرِيْم تَوْقِيْفِي عَنْ رَسُوْل اللهِ ﷺ بِالإِجْمَاع[١]؛ وَأَمَّا تَرْتِيْب السُّوَر فَهُو أَيْضًا تَوقِيْفِي[٢] بِدَلالَة إِجْمَاع الصَّحَابَة عَلىٰ تَرْتِيْب مُصْحَف عُثْمَان.

وَمعْرِفَة المُنَاسبَات وَالرَّبْط لَيْسَت أَمْرًا تَوقِيْفِيًا، لٰكِنَّهَا تَعْتَمد عَلىٰ اجْتِهَاد المُفَسِّر[٣]؛ فَإِنْ كَانَت دَقِيْقَة المَعْنى، مُنْسجِمَة مَعَ السِّيَاق، مُتَّفقَة مَعَ الأُصُوْل اللُّغَوِيَّة فِي عُلوْم العَرَبِيَّة؛ كَانَت مَقْبوْلَة لَطِيْفَة.

وَاخْتَلَف العُلَمَاء فِيْهَا، فَقَال بَعْضهُمْ: المُنَاسَبَة بَيْن الآيَات وَالسُّوَر لاتُوْجَد فِي كُلّ مَوْضَع مِنَ الْقُرْآن[٤]، لأَنَّه نَزَل فِيْ نَيِّف وَعِشْرِيْن سَنَة فِي أَحْكَامٍ مُخْتلِفَة شُرِعْت لأَسْبَاب

---

(١) قَولُه: (تَوْقِيْفِي - بِالإِجْمَاع): وحكىٰ بعضهم الإجماع علىٰ ذلك، منهم: الزركشي في البرهان وأبو جعفر في "مناسباته"، وجزم السيوطي بذٰلك، فقال: "الإجماع والنصوص المترادفة علىٰ: أن ترتيب الآيات توقيفيٌّ لاشبهة في ذٰلك". والعرضان الأخيران في رمضان علىٰ هٰذا الترتيب المعروف. (مباحث)

(٢) قَولُه: (تَرْتِيْب السُّوَر - تَوقِيْفِي): ويؤيده ما روي عن النبيﷺ: أنه قرأ بعض السور مرتبة في صلاته، وما روي: أنه كان يجمع المفصّل في ركعة. (مباحث: ١٣٥)

(٣) قَولُه: (علىٰ اجتهاد المفسِّر): ومبلغ تذَوُّقِه لإعجاز القرآن، وأسراره البلاغية، وأوجه بيانه القريد. (مباحث)

(٤) قَولُه: (المُنَاسَبَة - لاتُوْجَد فِي كُلّ مَوْضَع): قال مسنِد الهند الإمام الأكبر الشاه ولي الله: "ولم يراع سبحانه وتعالىٰ المناسبة في الانتقال من موضوع إلىٰ موضوع، كما يراعيها الأدباء المتأخرون؛ بل نشر كلَّ ما أهَمَّ إلقاؤه على العباد، سواء كان مقدّما أو مؤخرا"، وقال في موضع: افترض القرآن الكريم كمجموعة المكتوبات . . . ثم دُوّنت السور كلها في مجلّد واحد بترتيب خاص، وسمي هٰذا المجموع بالمصحف".

وقال التهانوي: القرآن كالرسالة المشتملة علىٰ أنواع من المضامين، ولاتكون فيها على الأغلب مناسبة، كذٰلك القرآن هو خطاب من الله تعالىٰ إلىٰ عباده، يشتمل علىٰ أنواع من الأحكام والمضامين حسَب ما تقتضيه فطرتهم.

وقال الشيخ عزّ الدين: المناسبة علم حسَن، لٰكن يشترَط في حسن ارتباط الكلام: أن يقع في أمر متّحِد مرتبِط أوّله بآخره؛ ولاينبغي أن يلتمس المفسر لكل آية مناسبة؛ فإن القرآن نزل منجّما حسب الوقائع والأحداث، وقد يدرك المفسر ارتباط الآيات، وقد لايدركها؛ فلا ينبغي أن يتعسّف المناسبة اعتسافا.

مُخْتَلِفَة، حَسَب مَا تَقْتَضِيْه الأَحْوَال؛ وَمِثْلُه لايَرْبِط بَعْضَه بَعْضًا. وَقَال بَعْضهُمْ: إِنَّ المُنَاسَبَة بَيْن الآيَات وَالسُّوَر مَوْجُوْدَة، وَهُوَ عِلْم حَسَن شَرِيْف يَنْبَغِي الاعْتِنَاء بِه، وَقَلّ اعْتِنَاء المُفَسِّرِيْن بِهِ لِدِقَّته وَإِعْجَازِه[1].

الْمَلْحُوْظَة: إِنْ كَانَ الارْتِبَاط ظَاهِرا بِتَعَلّق الْكَلم بَعْضه بِبَعْض، فَلَا كَلام فِيْ هٰذَا الْقِسْم؛ وَإِنْ لَمْ يَظْهَر الارْتِبَاط؛ بَلْ يَظْهَر أَنّ كُلّ جُمْلَة مُسْتَقِلَّة؛ فَإِنْ كَانَت الثَّانِيَة مَعْطُوْفَة عَلَى الأُوْلى، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُوْن بَيْنَهُمَا جِهَة جَامِعَة؛ وَإِنْ لَمْ تَكُن الثَّانِيَة مَعْطُوْفَة عَلى الأُوْلى، فَلَا بُدَّ مِنْ دِعَامَة تُؤذِن بِاتِّصَال الْكَلَام[2]، وَهِي قَرَائِن مَعْنَوِيَّة تُؤذِنُ بالربط؛ وله أسباب: التَّنْظِيْرُ، والمُضَادَّة، والاسْتِطْرَادُ، وحُسْنُ التَّخَلُّصِ، والانْتِقَالُ -وهوَ الاقْتِضَاب-، وحُسْنُ الطَّلَب.[3]

---

(١) قَوْلُه: (لِدِقَّته وَإِعْجَازِه): حتى قال الإمام الرازي في تفسير سورة البقرة: مَن تأمل في لطائف نظم هذه السورة، وفي بدائع ترتيبها، عَلم: أن القرآن كما أنه: معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه، فهو أيضا معجز بسبب ترتيبه وآياته.

الملحوظة: وممن أكثر به الإمام فخر الدين الرازي، والشيخ أشرف علي التهانوي بجزء لطيف في مناسبة الآيات مسمىٰ: "سبق الغايات في مناسبة الآيات".

(٢) قَوْلُه: (فَلَا بُدَّ مِنْ دِعَامَة): فذلكة الكلام: أن ذكر الآية بعد الآية لايخلو:

١- إما أن يكون الارتباط بينهما ظاهرا بتعلق الكلم بعضه ببعض، وعدم تمامه بالأولى؛ أو لكون الثانية تاكيدا للأولى أو تفسيرا أو بيانا أو اعتراضا أو بدلا؛ وهٰذا القسم مما لاكلام فيه.

٢- وإما أن لايظهر الارتباط؛ بل يظهر أنّ كل جملة مستقلة: فإن كانت الثانية معطوفة على الأولى، فلابد أن يكون بينهما جهة جامعة -أي مناسبة تامة من: الاتحاد في المسند أو المسند إليه، أو التماثل، أو التقابل، أو التضايف- كقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُوْنَ﴾، فعُطِف للتضاد بين القبض والبسط.

وإن لم تكن الثانية معطوفة على الأولى، فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام؛ وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط من: التنظير أو المضادة أو الاستطراد أو حسن التخلص أو الانتقال وغيرها.

(٣) قَوْلُه: (التَّنْظِيْرُ - حُسْنُ الطَّلَب): والتَّنْظير: هوَ إِلْحَاق النَّظِيْر بالنَّظِيْر؛ ومثاله قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُوْنَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ (إلى قوله:) كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ، وَإِنَّ فَرِيْقًا مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ لَكٰرِهُوْنَ﴾ [الأنفال: ١-٥]؛ فإنَّ الله تَعالىٰ لمَّا ذكرَ قِسْمة الأنفال وأمرَ المؤمنِيْن بطاعَتِه، ثمَّ ذكرَ بعضَ أوصَاف المؤمنِيْن الذِيْن حقَّقُوْا الإِيْمان المطْلُوْب قَال: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾ الآية، وذٰلكَ أنَّ الله تَعالىٰ أمرَ رسُوْله ﷺ أنْ يَمْضِيَ لأمْرِه في الغَنائِم علىٰ كُرْه مِن أصْحابه، كمَا مَضىٰ لأمْره في خرُوْجه مِن بيتِه لطَلَب العِيْر أو القِتَال وهُمْ كارِهوْن له.

والمُضادّة: كقَوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَايُؤْمِنُوْنَ﴾ [البقرة: ٦]؛ فإنَّ أوَّل السُّوْرة كانَ حدِيْثا عنَ القُرآن، وأنَّ مِن شَأنه الهدَاية للقَوْم المؤمنِيْن؛ فلَمَّا أكمَل وصْف المؤمنِيْن عقَّب بحدِيْث الكافِرِيْن فبَيْنَهما جامعٌ وهوَ يسمّى التَّضادّ.

والاسْتِطراد: هوَ الانتِقال مِن معْنًى إلى مَعْنًى آخَر متَّصِلٍ به لمنَاسبَةٍ، ثمّ الرُّجوْع إلى المعْنَى الأوَّل، كقَوْله =

نَعَمْ! قَدْ تَكُوْن المُنَاسَبَة فِي مُرَاعَاة حَال المُخَاطِبِيْن، كَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُوْنَ إِلَى الْإِبِلِ﴾ [الغاشية]، فَجَمَع بَيْن الْإِبِل وَالسَّمَاء وَالجِبَال مُرَاعَاة لأَهْل البَادِيَة.

المناسَبَة بينَ السُّوَر

أَمَّا المُنَاسَبَة بَيْن السُّوَر، فَقَالُوْا: إِذَا اعْتَبَرْتَ افْتِتَاحَ كُلّ سُوْرَة وَجَدْتَه فِيْ غَايَة الْمُنَاسَبَة لِمَا خُتِم بِه السُّوْرَة قَبْلَها؛ ثُمّ هُو يَظْهَر تَارَة وَيَخْفَىٰ تَارَة[1].

الملحوظة: أَمَّا تَرتِيْب السُّوَر بِحَسَب النُّزُوْل مَعَ التَّنْصِيْص فَرُوِيتْ فِيْه رِوَايَات، وَمِنْ أَهَمِّهَا: رِوَايَة أَبِيْ عَمْرو الدَّانِي بِسَنَده إِلَىٰ جَابِر بْن زَيْد، وَرِوَايَة عَطَاء بْن أَبِيْ مُسْلِم الخُرَاسَانِي عَن ابْن عَبَّاس. وَتفْصِيْله مَذْكُوْر فِي مُعْجَم عُلوْم الْقُرْآن.

- تعَالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِابْنِهِۦ -وَهُوَ يَعِظُهُۥ- يَٰبُنَيَّ! لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ، إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ؛ -وَوَصَّيْنَا الْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ...؛ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي...- يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾ [لقمان:١٣ -١٦]، فقدْ وقَع الاستِطراد مِن وصيَّة لقْمان لابْنِه إلىٰ وصِيَّته سبْحَانه وتَعالىٰ لِعِباده لِمَا بيْنَهمَا منَ المناسَبَة، ثمَّ عادَ إلى مَا كانَ علَيْه مِن وصِيَّة لقْمَان لابْنِه.

والفرْق بينَه وبيْنَ حسْن التَّخلُّص: أنَّ الاسْتِطراد يُعاد فيْه ثانيَةً إلى المعْنَى الذيْ انتقل عنْه؛ أمَّا التَّخلُّص فهوَ انْتِقال بلا عَوْدة، وقدْ وقَع حُسْن التَّخلُّص فِيْ القُرآن الكريْم بلا تَكلُّف، كقوْله تَعالىٰ: ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ الْكِتَٰبِ الْمُبِينِ، إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ؛ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ...﴾ [يوسف:١- ٥]، فالسُّوْرة الكريْمَة مَوْضُوْعة لقِصَّة يوسُف -عليْه السَّلام-، وقدْ افتُتِحَتْ بذِكر القُرآن، ثمَّ انتقَل بحسْن تخلُّص مِن الافتِتاح إلَى المقْصُوْد.

ومِنَ الانْتِقال والاقْتِضَاب مَا يَكوْن قرِيْبًا مِن التَّخلُّص كقوْله تعَالىٰ فِيْ سُوْرة صٓ بعْد ذِكرِ الأَنْبِيَاء: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ، وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص:٤٩].

حُسْن الطلَب: وهوَ أنْ يُخرَج إلَى الغرَض بعْدَ تقدُّم الوَسِيْلة، كقوْله تعَالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإنّ قبلَه الحمْدَ والثّناء، وهوَ وسِيْلة إلى الخِطاب؛ فلمَّا فرَغ منْه خرَج إلَى المقْصُوْد.

(مآخذ هٰذا البحث: علم البديع، نفحات العبير، مباحث)

(١) قَوْلُه: (يَظْهَر تَارَة وَيَخْفَىٰ تَارَة): فمثال الأول: افتتاح سورة البقرة بقوله: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ الْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة]، فإنه إشارة إلى الصراط المستقيم الذي وقع في قوله تعالىٰ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَٰطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝﴾ من سورة الفاتحة، ومثال الثاني: كسورة الكوثر وسورة الماعون.

والمناسبة بينهما علىٰ ما قال الإمام الرازي: أن في سورة الماعون وصف الله تعالىٰ المنافق بأربعة أمور: البخل وترك الصلاة والرياء ومنع الماعون، وذكر في الكوثر في مقابلتها أربعة أمور: في مقابلة البخل ﴿الْكَوْثَرَ﴾ وهو الخير الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة ﴿فَصَلِّ﴾، وفي مقابلة الرياء ﴿لِرَبِّكَ﴾ أي: لرضاه، وفي مقابلة منع الماعون ﴿وَانْحَرْ﴾، وأراد به التصدق بلحوم الأضاحي. (ملخص من نفحات العبير)

البَاب السَّادِس مِن خَصَائِص القُرْآن

وَهٰذا البَاب مُشْتَمِلٌ علىٰ عَشْرَة فُصُوْل: تَرْتِيْبُ القُرْآن، وَإعْجَازه، وَرسْمُه، وَأَمْثَاله، وَأَقْسَامُه، وَقِصَصُه، وَجَدْلُه، وَضَمَائِرُه، وَغَرَائِبُه، وترْجَمَتُه.

الفَصْل الأَوَّل: في ترْتِيْب القُرْآن

القُرْآن اصْطِلاحًا[1]: هُوَ كَلام الله الْمُنَزّل عَلىٰ مُحَمَّد، المَنقُوْل إلَيْنا نَقْلا مُتَواترًا بِلاشُبْهةٍ، المَكْتُوْب فِي الْمَصَاحِف، المَحْفُوْظ فِي الْقُلُوْب، الْمَقرُوْء بِالأَلْسِنَة، الْمَسْمُوْع بِالآذَان.

وَتَرتِيْب القُرْآن عَلىٰ ثَلٰثَة أَنْوَاع: تَرتِيْبُ الْكَلِمَات، وَترْتِيْب الآيَات، وَتَرْتِيْبُ السُّوَر.

أَمَّا تَرْتِيْب الْكَلمَات، فَهُو ثَابِت بِالنَّص وَالإجْمَاع[2]؛ وَأَمَّا تَرتِيْب الآيَات، فَهُوَ أَيْضًا ثَابِت بِالنَّص[3] وَالإجْمَاع عَلى القَوْل الرَّاجِح؛ وَتَحْرم مُخَالفَتُه[4].

وَأَمَّا تَرتِيْب السُّوَر فَهُو وَإنْ كَانَ ثَابِتا بِالاجْتِهَاد عَلىٰ رَأْيٍ[5]؛ لٰكِنَّه مِمَّا سَنَّهُ الخُلَفَاء

---

(١) قَولُه: (القُرْآن): لُغة هو عَلَم غيرمشتق كالتوراة والإنجيل، أو مشتق من قرأ أو قرن، أو من قرْءٍ بمعنى الجمع؛ وقد مرَّ تفصيله في "مقدمة العلم".

(٢) قَولُه: (ثَابِت بِالنَّص وَالإجْمَاع): فلا نعلم مُخالفا في وجوبه وتحريم مخالفته؛ فلايجوز لأحد أن يقرأ: "للهِ الحمدُ ربِ العالمين"، بدلاً من: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾.

(٣) قَولُه: (تَرتِيْب الآيَات إلخ): ودليلُ ذٰلك ما ورد في الحديث: أن النبيﷺ كان إذا نزلتْ عليه الآيات، قال: "اجعلوها في السورة التي يُذكر فيها كذا، بعد آيةِ كذا". (أبو داوُد: ٧٨٦، والترمذي: ٣٠٨٦)؛ و ورَد أيضاً قوله عليه السلام: "تكفيك آية الصَّيف التي في آخر النساء". (مسلم: ٥٦٧، أبو داوُد: ٢٨٨٩، والترمذي: ٣٠٤٢)؛ وكما في صحيح مسلم: "من حفظ عشر آياتٍ من أوّل سورة الكهف وُقِيَ فتنةَ الدجال"، وفي لفظ: "من آخِر سورةِ الكهف". (مسلم: ٨٠٩ عن أبي الدرداء) (شرح مقدمة التفسير: ٦٧)

(٤) قَولُه: (وَتحْرم مُخالفَتُه): فلايجوز لأحد أن يقرأ: "مٰلك يومِ الدين، الرحمٰنِ الرحيم" مثلاً، بدلاً من: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾. (أصول: ٤٣ ملخصا)

(٥) قَولُه: (ثَابِتا بِالاجْتِهَاد عَلىٰ رَأْيٍ): اعلم! أن الترتيب في سوَر القرآن هل هو ثابت بالاجتهاد، أو هو ثابت بالنص؟ ففيه خلاف؛ فذهب بعضهم إلىٰ أنه: ثابتٌ بطريق الاجتهاد، وهو رأي جماعة من المفسرين والعلماء؛ واستدلوا علىٰ ذٰلك بأن الصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا في ترتيب السور، ويقولون: تأليفُ ابن مسعود وترتيبُه لسُورِ القرآن يخالفُ ترتيبَ غيره"، ويستدلون أيضا بحديث حذيفة: أنَّ النبيﷺ صلَّى صلاةَ الليل، فقرأ سورة البقرة، ثمَّ سورة النساء، ثم آل عمران. (مسلم: ٧٧٢)؛ فهٰذا مما يدلُّ علىٰ أن الترتيبَ اجتهادي. =

الرَّاشِدُوْن، فَيكُوْن وَاجِبًا بِإِجْمَاعِهِم، وَقَدْ دَلّ الحَدِيْثُ عَلىٰ أَنَّ لَهُمْ سُنّةٌ يَجِب اتّبَاعُها.

السُّوْرَة(١) اصْطِلاحًا: هِيَ الْجُمْلَة مِن آيَات الْقُرْآن، ذَات مَطْلَع وَخَاتمَة؛ وَأَقلهَا ثَلَاث آيَات. وَقسّم الْعلَمَاء سُوَر الْقُرْآن إِلىٰ أَرْبَعَة: الطِّوَال(٢)، وَالمِئِيْن، وَالمَثَانِي، وَالمُفَصَّل(٣)؛ فَالمُفَصّل: هِي أَوَاخِر الْقُرْآن، وَهِي عَلىٰ ثَلَاثَة أَقْسَام: طِوَال، وَأَوْسَاط، وَقِصَار.

واعْلَم! أَنّ القُرْآنَ مِاْةٌ وَأَرْبَعَ عَشْرَة سُوْرَةً بِإِجْمَاع الأُمَّة؛ وَالقَوْل المَشْهُوْر فِيْه: سَبْع وَّعِشْرُوْن مَدَنِي، وَالبَوَاقِيْ مَكّيّةٌ؛ وَاسْتُثْنِيَ مِنهُما آيَاتٌ.

الآيَة(٤) اِصْطِلَاحًا: هِيَ الجُمْلَة مِن كَلَام الله الْمُنْدرِجَة فِي سُوْرَة مِن الْقُرْآن، يَتَّصِل بَعْضهَا بِبَعْض إِلىٰ إِنْقِطاعهَا؛ طَوِيْلَةً كَانَت أَوْ قَصِيرَةً.

= وذهب بعضهم إلىٰ: أن الترتيب بين السور ثابتٌ بالنص، لا بالاجتهاد؛ واستدلوا علىٰ ذٰلك بأدلة عديدة.

منها: أن القرآن قد أُنزِل إلى السماء الدنيا في ليلة القدر - كما ورد عن ابن عباس - مكتوبا، وهٰذه الكتابةُ لابدّ أن تكونَ بترتيبه، والمصحَف الذي بين أيدينا مماثِل لذٰلك المصحف المنزّل إلى السماء الدنيا؛ فكان موافِقا له في ترتيبه.

ومنها: أن جبريل قد عرَض على النبيﷺ القرآنَ في رمضان الأخير عَرضة تامةً كاملة مرتين. (البخاري: ٥٩٢٨، ومسلم: ٢٤٥٠)؛ وهٰذا العرضُ لابد أن يكون بترتيب، فيكون موافقا للترتيب الذي بين أيدينا وغير ذٰلك من الدلائل؛ فهٰذا القول أقوى من الأوّل.

وما استدل بها الأوّلون من تأليف ابن مسعود وترتيبه، فهو مرجوح بما ورد في حديث ابن مسعود: أنه قال: "أنا أعرِف القرائن". (البخاري:٧٤٢، ومسلم:٨٢٢)، يعني: السوَرَ التي قَرَن بها النبيُّﷺ، ثم عددها علىٰ هٰذا الترتيب المعروف؛ وأما حديثُ حذيفة فيحتمِل: أنه كان قبل العَرضة الأخيرة؛ وعلىٰ كلا القولين، فهٰذا الترتيبُ ترتيبٌ قطعي، لوقوع الإجماع القطعي المتواترِ عليه، وحينئذ فيحرم علينا مخالفته. (شرح مقدمة التفسير ملخصا)

(١) قولُه: (السورة): لغة مشتقة من "أسأرتُ" بمعنىٰ: أفضلتُ، لأنها قطعة من القرآن؛ أو مشتقة من "أسَارَت"؛ والمراد بالسورة حينئذ المنزلة الرفيعة والدرجة العالية؛ وسميت بها لارتفاعها وشرفها، لكونها من كلام الله تعالىٰ؛ أو من سور البلد لإحاطتها بآياتها.

(٢) قولُه: (الطِوَال وَالمِئِيْن): أما "الطوال": فهي سبع سور: البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنعام، الأعراف؛ فهٰذه الست متفق عليها، واختلف في السابعة: أهي ﴿الأنفال﴾ و﴿التوبة﴾ أم ﴿يونس﴾. و"المؤون": هي التي تزيد آياتها علىٰ مأة، أو تقاربها. و"المثاني": هي التي تنقص آياتها من مأة.

(٣) قولُه: (المُفَصّل): الطوال من المفصّل: هي من ﴿ق﴾ أو ﴿الحجرات﴾، أو مِن سورة ﴿محمد﴾ إلىٰ سورة ﴿النبأ﴾؛ والأوساط من سورة ﴿النبأ﴾ إلىٰ ﴿الضحىٰ﴾؛ والقصار منها إلىٰ ﴿الناس﴾.

(٤) قولُه: (الآية): لغة: العلامة، لأنها علامة علىٰ انقطاع السابق من اللاحق، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ﴾ [البقرة:٢٤٨]؛ أو الجماعةُ، لأنها جماعة من حروف القرآن؛ أو عجيب معجز، لأنها تعجز البشر أن تكلّم بمثلها.

الْمَكِّيَّة: مَا نَزَلتْ قَبْل الْهِجْرَة، والمَدَنِيَّةُ: مَا نَزَلَت بَعْد الْهِجرة، وَإِنْ كَانَ نُزُوْلهَا بِمَكَّة[١].

الملحوظة: اعْلَمْ أَنَّ فِي بَعْض السُّوَر الْمَكِّيَّة آيَات نَزَلَت بِالْمَدِيْنَة، وَفِي السُّوَر الْمَدَنِيَّة آيَات نَزَلَت بِمَكَّة؛ وَالْعِلْمُ بِالْمُتَأَخِّر مِن السُّوَر وَالْآيَات نُزُوْلًا يُعِيْن عَلىٰ مَعْرِفَة النَّاسِخ وَالْمَنْسُوْخ.

الفَصْل الثَّانِي: فِي إِعْجَاز الْقُرْآن ووُجُوْه الإِعْجَاز

الإِعْجَاز[٢] هُو إِثْبَات الْعِجْز، وَالمُرَاد بِالإِعْجَاز هُنَا: إِظْهَار صِدْق النَّبِي ﷺ فِي دعْوَى الرِّسَالَة بِإِظْهَار عِجْز الْعَرَب وَأَجْيَالهِمْ عَنْ مُعارَضَته فِي مُعجِزَته الْخَالِدَة[٣]؛ وَقَد

---

(١) قَوله: (وَإِنْ كَانَ نُزُوْلهَا بِمَكَّة): وعلىٰ هٰذا قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، من القسم المدني، وإن كانت قد نزلت على النبي ﷺ في حجة الوداع بعرفة يومَ الجمعة، كما في صحيح البخاري عن عمر ﵁. (أصول: ٢٠)

ضابطة السور المكية: هي كل سورة فيها سجدة، ولفظ ﴿كَلَّا﴾، وفيها قصة آدم وإبليس -سوىٰ البقرة-، وفيها قصص الأنبياء والأمم الغابرة -سوى البقرة-، وكذا كل سورة تفتح بحروف التهجي كـ﴿الٓمٓ﴾، ﴿حمٓ﴾ -سوى الزهراوين: البقرة وآلِ عمران-، واختُلف في الرعد؛ وكل سورة فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ وليس فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ -سوى الحج- فهي مكية.

والسور المدنية: كل سورة فيها فريضة، أو حدّ، أو فيها ذكر المنافقين -سوى العنكبوت-، أو فيها مجادلة أهل الكتاب فهي مدنية.

وأيضا: أسلوبُ السُّوَر المكية مختلفٌ عن أسلوب المدنية؛ فالغالب في المكية قوَّة الأسلوب، وشدّة الخطاب مع قِصَر الآيات كما في المدثر والقمر؛ وفي المدنية ليِّن الأسلوب، وسهولة الخطاب، مع طول الآيات، كما في المائدة.

والغالب في مضامين المكية: تقريرُ التوحيد، والعقيدة السليمة؛ والغالبُ في مضامين المدنية: تفصيلُ العبادات، والمعاملات، وذكر الجهاد، والمنافقين. (أصول ملخصا)

(٢) قَوله: (الإِعْجَاز): ومن الإعجاز المعجزةُ، وهي: أمرٌ خارق للعادة، مقرونٌ بالتحدي، سالمٌ عن المعارضة؛ فالقرآن معجز أبداً، أعجز الفصحاء معَ حرصِهم علىٰ معارضته، وقد تحدَّاهم تعالىٰ علىٰ أن يأتوا بحديث مثله، أو عشر سوَر مثلِه، أو سورة. (مقدمة التفسير: ١٢٥)

(٣) قَوله: (فِي مُعجِزَته الْخَالِدَة): ولذلك ورَد في الحديث الصحيح: ما من نبي من الأنبياءِ إلا أعطِي: ما مِثلُه آمنَ عليه البشرُ، وإنما كان الذي أوتيتُه وحيًا أوْحاه اللهُ إليّ؛ فأرجو: أن أكونَ أكثرَهم تابعا يوم القيامة. [البخاري عن أبي هريرة ﵁: ٤٦٩٦، مسلم: ١٥٢]. (شرح مقدمة التفسير: ١٢٦)

ثَبَت: أَنَّ الرَّسُوْل ﷺ تحدى العَرَب بِالقُرْآن عَلىٰ ثَلاثِ مَرَاحِل[١].

ووُجُوه الإعْجَاز فِي الْقُرْآن الْكرِيْم كَثِيْرَة، مِنْها: الأَسْلُوْب البَدِيْع[٢]، وَمنْهَا: الدَّرجَة الْعُلْيا مِن البَلاغَة[٣] الَّتِي لَيسَتْ مِن مَقدوْر البَشَر[٤]، وَمنْها: الإخْبَار عَن القِصَص المَاضِيَة، وَأَحْكَامِ المِلَل السَّابِقَة[٥]، وَمنْهَا: الإخْبَار بِالأَحْوَال الآتِيَة[٦]، وَمنْها: وَجْه لايَتيَسّر فَهْمه لِغيْر الْمُتدبّرِيْن فِي أَسْرَار الشَّرَائِع، وَمنْهَا: تَضمُّن الْقُرْآن عَلى الأَسْلُوْب الْبَدِيْع الغَرِيْب المخَالف لما عُهِد فِي كَلام الْعَرَب مِنَ الفَوَاصِل وَالمقَاطِع.

---

(١) قوله: (عَلىٰ ثَلاثِ مَرَاحِل): تحدّاهم أوّلا بالقرآن كلّه في أسلوب عامّ يتناول العرب وغيرهم من الإنس والجن، بقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾.

٢- ثم تحداهم بعشر سور منه بقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ....﴾ [هود:١٣]؛

٣- ثم تحداهم بسورة واحدة منه -سواء كانت مثل الطوال أو القصار-، وكرّر هٰذا التحدى بقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]؛ وقد عجزوا عن معارضة مع طول باعهم في الفصاحة والبلاغة.

(٢) قوله: (الأَسْلُوْب البَدِيْع): لأن العرب يتسابقون في البلاغة مع أقرانهم إلى القصائد والخطب والرسائل والمحاورات، ولم يكونوا يعرفون غير هٰذه الأصناف الأربعة؛ فإبداع أسلوب غير أساليبهم علىٰ لسان النبي الأمي ﷺ عين الإعجاز.

(٣) قوله: (الدَّرجَة الْعُلْيا مِن البَلاغَة): لأنّ رعاية مقتضى أحوال المخاطبين -الذي تفصيله في علم المعاني-، واستعمالَ الاستعارات والكنايات -التي تكفّل ببيانها علمُ البيان-، وتحسينَ الكلام بالمحسّنات اللفظية والمعنوية -التي تُذكر في علم البديع-، وهو استعمالُ الكلمات الجزْلة والتركيبات العَذْبة مع اللطافة وعدم التكلف، وهٰذا كله مع مراعاة حال المخاطبين الأميين الذين يجهلون هٰذه الصناعات؛ لايتصور كل ذٰلك أحسنَ مما يوجَد في القرآن العظيم.

(٤) قوله: (لَيسَتْ مِن مَقدوْر البَشَر): لأن الله سبحانه وتعالىٰ لما كان عليما بذات الصدور خبيرا بأفعال العباد، بيّن أنواع التذكير الثلاثة -من: أيام الله، آلاء الله، الموت وما بعد الموت-، والجدل مع الكفار في كل موضع حسب أسلوب السورة المخصوص، وألبسها بلباس جديد طريف؛ مع رعاية مقتضى الحال -التي تكفّل ببيانها علم المعاني-، واستعمال الاستعارات والكنايات -التي تكفّل ببيانها علم البيان- مراعاة لحال المخاطبين الأميين؛ فزيّنها بنكات رائقة مفهومة عند العامة، مرضية عند الخاصّة؛ وهٰذا ليس من مقدور البشر، ولايُتصور كلّ ذٰلك أحسن مما يُوجد في القرآن العظيم؛ ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٥) قوله: (الإخْبَار عَن القِصَص): ووردت هٰذه الإخبار علىٰ وجه يصدّق الكتب السابقة، بدون تعلّم من أحد.

(٦) قوله: (بِالأَحْوَال الآتِيَة): فكلما وجد شيء منها علىٰ طبق ذٰلك الإخبار ظهر إعجاز جديد.

فَالقُرْآن مُعْجِز فِي أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيْه، وَنَظْمه وَبَيَانه، وَفِي أَحْكَامه وَمَعَارِفه، وَفِيْ عُلُوْمه وَحِكَمه، وَفِيْ تَرْتِيْبِهِ وَرسْمِهِ، وَفِيْ تَنْجِيْمِه وَتذْكِيْرِه، وَفِي قِصَصه وَأَمْثَاله، وَفِيْ أَخْبَارِه وَبَدَاعَة أُسْلُوْبه.

أُسْلوْبه البَدِيْعُ

أُسْلوْبُ القُرْآن فَرِيْدٌ لا تَجِد أُسلُوْبًا مِثْلَه؛ لأنّ القُرْآن يَسْتَعْمِل مِنَ الأَلْفَاظ فِيْ كُلِّ سِيَاقٍ مَايُنَاسِبُه؛ فيَخْتَارُ فِيْ مَقَام التَّفْخِيْم لفْظًا مُفَخَّمًا، ولِمَقَام التَّسْهِيْل لفْظًا مُنَاسِبًا لَه، وَهٰكَذا؛ مَثَلا إِذَا تَدَبَّرْنا فِيْ قِصَّة مُوْسىٰ وخَضِر فِيْ آخِرِ سُوْرَة الْكَهْف، وَجَدْنا قَدْ فَارَق الأُسْلُوْبَ فِيْ ثَلاثَة مَوَاضِع:

حيْثُ قَالَ اللهُ عزَّ وجَلَّ فِيْ حَدِيْث خَضِر عنِ السَّفِيْنَة: ﴿أَمَّا السَّفِيْنَةُ (إلى قوله:) فَأَرَدْتُّ اَنْ اَعِيْبَهَا﴾، وقَال فِيْ حَدِيْثه عَن الغُلام: ﴿فَأَرَدْنَآ اَنْ يُّبْدِلَهُمَا﴾، وقالَ فِيْ حدِيْثه عَن الجِدَار: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾؛ فقَدْ اخْتَار أُسلُوْبًا جَدِيْدًا فِيْ هٰذِه النُّصُوْص لمَعَانٍ وأَسْرَار[1].

الفَصْل الثَّالِث في رَسْم القُرْآن

مِنَ المَعْلوْم أَنّ القُرْآن، نَزَل أَوّلا بِلُغَة قُرَيْش، وَهٰذِه هِيَ اللَّهْجَة الَّتِيْ أُخْتِيْرتْ لَه مِنْ قِبَل رَبِّ العَالَمِيْن؛ وَكُتِب كُلُّه بَيْن يَدَيْ رَسُوْل اللهِ ﷺ بِهٰذِه اللُّغَة، وَكَانَ عَلَيْه السَّلَام يُمْلِي عَلىٰ كَاتِب الْوَحْي وَيُرْشِده فِي الْكِتَابَة بِوَحْي مِنْ جِبْرِيْل عَلَيْه السَّلَام؛ فَعُلِم أَنَّ رَسْمَه أَيْضًا تَوْقِيْفِي؛ ثُمَّ أُبِيْح فِيْ قِرَاءَتِه وَكِتَابَته عَلىٰ مَا رُخِّص بِهِ مِنَ اللَّهْجَات العَرَبِيَّة الأُخْرىٰ الَّتِيْ جَعَلَهَا الله تَعَالىٰ تَسْهِيْلا وَتيْسِيْرًا لِهٰذِه الأُمَّة الَّتِي لَا عَهْد لَهَا بِالْقِرَاءَة وَلَا بِالكِتَابَة.

أَمَّا الآنَ فَالمُحَافَظَة عَلىٰ رَسْم المُصْحَف العُثْمَانِي وَاجِبة، لَا يَجُوْزُ إِبْدَالُهُ وَتَغْيِيْرُه

(١) قَولُه: (أُسلُوْبًا جَدِيْدًا – لمَعَانٍ وأَسْرَار): ففي المَوضِع الأَوّل ذِكرٌ للعيب، ولا تصحُّ نسبته إلى الله تعالىٰ، فلذٰلك نسبه الخضرُ لنفسه، فقال: ﴿فَأَرَدْتُّ اَنْ اَعِيْبَهَا﴾؛ وفي المَوضع الثاني: قد وجد العملان: –وهو القتل، وإبداله بغلام آخر يكون صالحا–، فعبّر القرآنُ الكريم ﴿فَأَرَدْنَا﴾ لوجود نوع من الاشتراك في هٰذين العملين؛ وفي الموضع الثالث: اختار أسلوبا جديدا بقوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ اَنْ يَّبْلُغَآ اَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِّنْ رَّبِّكَ﴾؛ لأن بلوغ الأشد، واستخراجَ الكنز ليس منسوبا إلىٰ خضِر في شيء؛ فلذٰلك ذكر بهذا الأسلوب.

(مآخذ هٰذا البحث: شرح مقدمة، الفوز الكبير، معجم علوم القرآن)

بِحَسَبِ مَا يَعْرِفُه النَّاس مِنْ القَوَاعِدِ الإِمْلَائِيَّة؛ لِوُقُوْعِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَة، وَالتَّابِعِيْن، وَإِجْمَاعِ الأُمَّة عَلىٰ هٰذَا المصْحَف بِهٰذَا الخَطِّ؛ فَتَحْرُم مُخَالَفَتُهُم[1].

الفَصْل الرَّابِع: في أَمْثَال القُرْآن

اعْلَمْ! أَنَّ أَمْثَالَ القُرْآن مِنْ أَعْظَمِ عِلْمِه سُبْحانَه وَتَعَالىٰ[2] فَذَكَر فِي كِتَابِه العَزِيْز: أَنَّه يضْرِب الأَمْثَال: ﴿وَتِلْكَ الْاَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُوْنَ﴾ [الحشر:٢١][3]؛ وَقَال فِي مَوْضع: ﴿مَا يَعْقِلُوْهَآ اِلَّا الْعٰلِمُوْنَ﴾ [العنكبوت:٤٣]؛ وَقَال عَلَيْه السَّلَام: إِنَّ الله أَنْزَل القُرْآنَ آمِرًا وَزَاجِرًا، وَسُنَّةً خَالِيَة، وَمَثَلا مَضْرُوْبًا[4].

وَأَمْثَال الْقُرْآن تُلْحَق بِالتشْبِيْه أَوِ الاسْتِعَارَة[5]؛ وَقَدْ يُطْلَق الْمَثَل عَلى الحَال أَوِ الصِّفَة أَوِ القِصَّة الْعجِيْبَة الشَّأْن إِذَا كَانَ فِيْهَا غَرَابَة، وَبِهٰذَا الْمَعْنىٰ فُسِّر لَفْظ الْمَثَل فِيْ كثِيْرٍ مِن الْآيَات.

---

(١) قَولُه: (فَتَحْرُم مُخَالَفَتُهُم): ولأنَّه لوْ بدّلنا هٰذا الرسْم فحِيْنَئذ لايكوْنُ رسْم القُرْآن محتوِيا على الأحرف السبعة التي نزَل بها القرْآن؛ وأيضا يمكِن أنْ يكون مخالفةُ الرسْم وسيلةً إلىٰ تبديْل القرْآن وتغييْره! أعاذَنا الله منه. (شرح مقدمة التفسير، أصول وقواعد ملخصا)

(٢) قَولُه: (مِنْ أَعْظَمِ عِلْمِه): وعدّه الشافعي من الشرائط التي يجب معرفتها على المجتهد؛ ومِن العُلَمَاء مَن أفرَد الأَمْثال في القُرْآن بالتَّأليف، ومِنهمْ من عَقَد بابًا لها في كتَابٍ مِن كتبِه، كالسُّيوطي في الإتْقان، وابنُ القيِّم في كتَاب "إعْلَامُ المُوَقِّعِيْن".

(٣) قَولُه: (ويضرب الله الأَمثالَ): لأجل أن يكون ذٰلك بيانا لأهل الإيمان، وتوضيحا لمراده،وتقريباً له إلى الأفهام؛ مع ما فيه من ابتلاء واختبار للعباد فيصدِّقونه أو يكذِّبونه؛ أما أهل الإيمان والتصديق فيقابلون هٰذه الأمثال بالتصديق والإيقان؛ وأما أهل الزيغ والتكذيب فهٰذا فتنة لمن لايؤمن بالله؛ والله لايستحيي من ضرب الأمثال. (شرح مقدمة ملخصا)

(٤) قَولُه: (إِنَّ الله أَنْزَل القُرْآنَ إلخ): رواه الترمذي عن علي، أبواب أمثال القرآن.

(٥) قَولُه: (تُلْحَق بِالتشْبِيْه): اعلم! أنه لايستقيم حمل أمثال القرآن علىٰ أصل المعنى اللغوي -الذي هو التشبيه والنظير-، ولايستقيم حملها على المعنى الاصطلاحي -أي: هو قول محكي سائر يُقصد به تشبيه حال الذي حُكي فيه بحال الذي قيل لأجله-؛ لأنك تجدها؛

فمنها: ما يجيء كثيرا علىٰ طريقة التشبيه الصريح، كقوله تعالىٰ: ﴿اِنَّمَا مَثَلُ الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا كَمَآءٍ اَنْزَلْنٰهُ مِنَ السَّمَآءِ﴾ [يونس: ٢٤]، ومنها: ما يجيء علىٰ طريقة التشبيه الضِّمني، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَغْتَبْ بَّعْضُكُمْ بَعْضًا، اَيُحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَّاْكُلَ لَحْمَ اَخِيْهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوْهُ﴾ [الحجرات:١٢]، أيْ: فاغتِيابه في حَياته كأكْل لحمِه بعدَ -

وَالأَمْثَال فِي الْقُرْآن ثَلَاثَة أَنْوَاع: المُصَرَّحَة، المُرسَلَة، الكَامِنَة.

فَالأَمْثَال: إِنْ صُرِّح فِيْهَا بِلفْظ الْمَثَل أَوْ مَا يَدُل عَلَى التَّشْبِيْه فَهِي مُصَرَّحة(١)، وَإِنْ لَّمْ يُصَرَّح فِيْهَا بِلَفْظ التَّمْثِيْل فَإِمَّا إِنْ أُرْسِلَت إِرْسَالا جَارِيَة مَجْرَى الْأَمْثَال فَهِي الْمُرسَلَة(٢)، أَوْ تَدُلّ عَلَى مَعَان رَائِعَة فِي إِيْجَاز وَيَكُوْن لَهَا وَقعُها إِذَا نُقِلَت إِلَى مَا يَشْبَهُهَا فَهِي الكَامِنَة(٣).

وَمِن فَوَائِد الْأَمْثَال: التذكر(٤)، وإِبْرَاز الْمَعَانِي الْمَعقُوْلَة(٥) فِي صُورَة حِسّيَّة قَرِيْبَة الْفَهْم، وَالتَّرْغِيْبُ فِي الْمُمَثَّل، والتَّنكِيْرُ حَيْث يَكُوْن الْمُمَثَّل بِه مِمَّا تكرهُه النُّفُوس، ومَدْح الْممثَّل، وذَمّ الممَثّل؛ وَلِيَكُوْن الْمَضْمُوْن أَوْقَع فِي النَّفْس وَأَبْلَغ فِي الْوَعْظ وَأَقْوى فِي الزَّجْر.

= مماته؛ وهٰذا تَمثيلٌ وتَصويرٌ لمَا ينَاله المغتَاب من عِرْض المغتَاب علىٰ أفحَش وجهٍ؛ ومنها: ما لم يشتمل علىٰ تشبيه ولا استعارة، كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ....﴾ [الحج:٧٣]، قد سمَّاه الله مثلا، وليس فيه استعارة ولا تشبيه؛

فالمراد بالمثل في القرآن: هو إبراز المعنى في صورة رائعة موجَزة، لها وقعُها في النفس، سواء أكانَت تشبيها أو قولا مرسلا. (مباحث في علوم القرآن: ٢٧٦)

(١) قوله: (مُصَرَّحة): كقوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ....، أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٧- ١٩]؛ ففي هٰذِه الآيَات ضرَب الله للمُنافِقين مَثَلين: مثَلا ناريًّا في قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لِمَا في النَّار مِن مادَّة النُّور، ومَثَلا مائيًّا في قولِه: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ لمَا في الماءِ مِن مادَّة الحيَاة؛ وقدْ نزَل الوَحي مِن السَّماء مُتضمِّنا لاستِنَارة القُلوب وحَياتها، وذَكر الله حظَّ المنافِقين في الحالَين. (مباحث)

(٢) قوله: (المُرسَلَة): كقوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]؛ ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمٰن: ٦٠]؛ ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤]؛ ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

(٣) قوله: (الكَامِنَة): كالآيات التي في معنىٰ قولهم: "خير الأمور أوساطها"؛ كقوله تعالىٰ في النفقة: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]؛ وقوله تعالىٰ في الصلوٰة: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ وقوله تعالىٰ في الإنفاق: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]؛ ومَا في مَعنىٰ قولهم: "لَيْسَ الخَبَرُ كالمُعَايَنَة" قولُه تعالىٰ في إبراهيم عليه السَّلام: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]؛ ومَا في مَعنىٰ قولهم: "كَمَا تَدِيْنُ تُدَانُ"، قولُه تعالىٰ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. (مباحث)

(٤) قوله: (التذكّر): أي: أنه سبب للتذكر، قال تعالىٰ: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [إبراهيم: ٢٥] (شرح مقدمة)

(٥) قوله: (إبْرَاز الْمَعَانِي الْمَعقُوْلَة): كما أن الحياة الدنيا معنىً في الذهن، أراد الله سبحانه وتعالىٰ تقريبه للناس، فمثّله وصوّره بصورة النبات، والنبات شيء مشخّص مُشاهَد محسوس. (شرح مقدمة التفسير: ١٣٨)

الفَصْل الخَامِس: في أَقْسَام القُرْآن

القَسَم: هُوَ تَأكِيْدُ الشَّيْء وَتَحْقِيْقُه بِذِكْرِ مُعَظَّم عِنْدَ الحَالِف حَقِيْقَةً أَوْ إِعْتِقَادًا.

وَاللهُ سُبْحَانَه وَتَعَالىٰ يُقْسِم بِنَفْسِه المُقَدَّسَة المَوْصُوْفَةِ بِصِفَاته[١] وَبِآيَاتِهِ المُسْتَلْزِمَة لِذَاتِه وَصِفَاتِهِ[٢]؛ ثُمَّ يُقْسِم[٣]: تَارَة عَلىٰ أَنَّ الْقُرْآن حَقٌّ، وَتَارَة عَلىٰ أَنَّ الرَّسُوْلَ ﷺ حَقٌّ[٤]، وَتَارَةً عَلىٰ أُصُوْلِ الإِيْمَان مِنَ: الجَزَاء، وَالوَعْد وَالوَعِيْد[٥]، وَتَارَة عَلىٰ حَالِ الإِنْسَان[٦].

وَالقَسَم إِمَّا: ظَاهِر[٧] -وَهُوَ: مَا صُرِّح فِيْه بِالْمُقْسَم بِه بـ: البَاء، أَوِ الوَاوِ، أَوِ التَّاء-؛

---

(١) قَوْلُه: (وَاللهُ تعالىٰ - يُقْسِم بِنَفْسِه): كقوله تعالىٰ: ﴿فَوَ "رَبِّكَ" لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيٰطِيْنَ﴾ [مريم: ٦٨].

(٢) قَوْلُه: (بِآيَاتِهِ المُسْتَلْزِمَة): أي: وقد يُقْسم اللهُ تعالىٰ بآياته المخلوقةِ، مثل: الشَّمس والقمر، والليل والنهار، قال تعالىٰ: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحٰهَا﴾ [الشمس: ١]؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَالصّٰٓفّٰتِ صَفًّا، فَالزّٰجِرٰتِ زَجْرًا، فَالتّٰلِيٰتِ ذِكْرًا، "اِنَّ اِلٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ"﴾.

(٣) قَوْلُه: (ثُمَّ يُقْسِم تَارَة): شروع في أحوال المُقْسَم عليه؛ أي: تارةً تكونُ القضايا في إثبات: أنّ القرآن حقٌّ، كقوله تعالىٰ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوٰقِعِ النُّجُوْمِ -وَاِنَّهٗ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُوْنَ عَظِيْمٌ- اِنَّهٗ لَقُرْاٰنٌ كَرِيْمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥- ٧٧].

(٤) قَوْلُه: (عَلىٰ أَنَّ الرَّسُوْلَ ﷺ حَقٌّ): وتارة تكون القضايا في إثبات: أن الرسول حقٌّ، كقوله تعالىٰ: ﴿يٰسٓ، وَالْقُرْاٰنِ الْحَكِيْمِ، اِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِيْنَ﴾ [يٰس: ١- ٣].

(٥) قَوْلُه: (عَلىٰ أُصُوْلِ الإِيْمَان): يعني: وتارة تكون القضايا في إثبات: اليوم الآخر والجزاء، والوعد والوعيد، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَالْمُرْسَلٰتِ عُرْفًا۝ فَالْعٰصِفٰتِ عَصْفًا۝ وَّالنّٰشِرٰتِ نَشْرًا۝ فَالْفٰرِقٰتِ فَرْقًا۝ فَالْمُلْقِيٰتِ ذِكْرًا۝ عُذْرًا اَوْ نُذْرًا۝ اِنَّمَا تُوْعَدُوْنَ لَوَاقِعٌ۝﴾ [المرسلات: ١- ٧].

(٦) قَوْلُه: (عَلىٰ حَالِ الإِنْسَان): وتارة تكون القضايا لبيان أحوال الإنسان، كاختلاف الناس في سعيهم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَالَّيْلِ اِذَا يَغْشٰى۝ وَالنَّهَارِ اِذَا تَجَلّٰى۝ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْاُنْثٰٓى۝ اِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتّٰى۝﴾ [الليل: ١- ٤]

(٧) قَوْلُه: (وَالقَسَم إِمَّا: ظَاهِر): وقد يصرَّح فيه بفعل القسم، كقوله تعالىٰ: ﴿لَآ اُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ، وَلَآ اُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١- ٢]؛ وقد يحذف منه الفعل وتذكر أدوات القسم، كقوله تعالىٰ: ﴿فَوَ رَبِّكَ لَنَسْئَلَنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٩٢]؛ وقوله تعالىٰ: ﴿تَاللّٰهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [يوسف: ٧٣].

الملحوظة: قد أدخِلت "لا" النافيةُ علىٰ فعل القسَم في بعض المواضع، كقوله تعالىٰ: ﴿لَآ اُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ، وَلَآ اُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢-١].

١- فقيل: "لا" نافيةٌ لمحذوفٍ يناسِب المقامَ، والتقدير مثلاً: "لاصِحَّة لِمَا تزعُمون: أنّه لاحِسَاب، ولا عِقَاب"، ثمّ استأنَف، فقال: "أُقْسِم بِيَوم القِيَامة، وبالنَّفس اللوَّامةِ إنّكم تُبْعَثون".

٢- وقيل: "لا" لنَفْي القسَم، كأنّه قال: "لاأُقسِم عليك بذلك اليَوْم، وتِلْك النَّفس، ولٰكِنّي أسألك غيرَ مُقْسِم، أتَحْسَب: أنَّا لانجْمَع عِظامَك! إذا تفرَّقتْ بالمَوْت"؟ وهٰذا الأمْر مِن الظُّهور بحيثُ لايُحتَاج إلى قَسَم. =

وَإِمَّا مُضْمَر -وَهُوَ: مَا حُذِفَ فِيْه الْمُقْسَم به-، وَهُوَ كَثِيْرٌ فِي القُرْآن؛ وَالْمُضْمَر عَلىٰ قِسْمَيْن: قِسْم دَلَّت عَلَيْه اللام، كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾، وَقِسْم دَلَّ عَلَيْه المَعْنىٰ، كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾.

وَالْمُقْسَمُ عَلَيْه -أَيْ: جَوَاب القَسَم-: يذْكرُ تَارَةً، وَهُوَ الغَالِب[1]؛ وَيحْذفُ تَارَة، وَهٰذَا مِنْ أَحْسَن الأَسَالِيْب، لأَنَّه يَدُلّ عَلَى التَّعْظِيْم وَالتَّفْخِيْم.[2]

وَمِنْ فَوَائِد القَسَم: بَيَانُ عَظَمَة الْمُقْسَم به، وَبَيَان أَهَمِيَّةِ الْمُقْسَم عَلَيْه، وَإِرادَة التَّوكِيْد؛ وَلِهٰذَا لَا يحْسنُ القَسَم إِلَّا فِي مَوْضِع يَكُوْن الْمُقْسَم عَلَيْه ذَا أَهَمِّيَّة، أَوْ يَكُوْنُ الْمُخَاطبُ مُتَرَدِّدًا فِيْ شَأْنِه، أَوْ مُنْكِرًا.

الفَصْل السَّادِس: في قِصَص القُرْآن

اعْلَمْ! أَنَّ القِصَص ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوْب الأَدَبِ وَفُنُوْنه، يُصْغي إِلَيْه السَّمْعُ، وَتَرْسَخ عِبَرُه فِي النَّفس، قَالَ تَعَالىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِيْ قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

أَمَّا قِصَص الْقُرْآن: فَهِي أَخْبَارُه عَنْ أَحْوَال الأُمَم الْمَاضِيَة الْمُتَعَلِّقَة: بِالأَشْخَاص، وَالحَوَادِث،[3] وَالنُّبُوَّات السَّابِقَة،[4] وَالحَوَادِث الوَاقِعَة فِيْ زَمَن النَّبِيِّ ﷺ؛[5] وَقَدِ اشْتَمَلَ

=٣- وقيل: "لا" زائدة، وجوابُ القسَم في الآيةِ المَذْكوْرة محذُوْف، دلّ عليه قولُهُ بعدُ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ﴾ والتقدير: لتبعثُنّ ولتحاسَبُنّ.

(١) قَوْلُه: (وَهُوَ الغَالِب): كقوله تعالىٰ: ﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ، وَّالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ، هَلْ فِيْ ذٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِيْ حِجْرٍ﴾ [الفجر: ١- ٥]، قيل: الجوابُ مذكورٌ، وهو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾، وقيل: محذوفٌ، أي: لَتُعذَّبُنّ يا كفّار مَكّة!

(٢) قَوْلُه: (يَدُلّ عَلَى التَّعْظِيْم): كقوله تعالىٰ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ، وَلَآ أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾، فجوابُ القسَم محذوفٌ، دلَّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَّنْ نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣-١]، والتقدير: لتبعثُن ولتحاسبُنّ. (مآخذ هٰذا البحث: مباحث، أصول، شرح مقدمة)

(٣) قَوْلُه: (بِالأَشْخَاص، وَالحَوَادِث): وهٰذا النوع يتعلّق بأشخاص لم تثبت نُبوّتُهم، أو بحوادثَ غابِرة، وفيه عِبرةٌ لأولى الألباب، كقصة ابنَيْ آدمَ، ومريم، ولقمان، والذي مرّ علىٰ قرية وهي خاوية علىٰ عروشها، وذي القرنين؛ وقصة أصحاب الكهف، وأصحاب السبت، وأصحاب الأخدود، وأصحاب الفيل، ونحوهم.

(٤) قَوْلُه: (وَالنُّبُوَّات السَّابِقَة): وهٰذا النوع يتعلق بالأنبياء، والرسل، وما: جرى لهم مع المؤمنين، والكافرين؛=

الْقُرْآنُ عَلىٰ كَثِيْرٍ مِنَ الوَقَائِعِ، وَتَارِيْخ الأُمَم، وَذِكْرِ البِلَادِ وَالدِّيَارِ، وَتَتَبُّع آثَارِ كُلِّ قَوْم، وَحَكىٰ عَنْهُمْ صُوْرَةً نَاطِقَة لِمَا كَانُوْا عَلَيْه.

حِكَم القِصَص فِيْ القُرْآن كَثِيْرَةٌ، مِنْهَا: بَيَان حِكْمَة اللهِ -تَعَالىٰ- الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا هٰذِهِ القِصَصُ[1]، وَتَسْلِيَة النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا أَصَابهُ مِن المكذِّبِيْن[2]، وَتَثْبِيْتُ قَلْبِ رَسُوْل اللهِ ﷺ وَقُلُوْب الأُمَّةِ عَلىٰ دِيْن اللهِ، وَتَقْوِيَةُ ثِقَة المُؤْمِنِيْن بِنُصْرَة الحَقِّ، وَتَرْغِيْبُ المُؤْمِنِيْن فِي الإِيْمَان بالثَّبَات عَلَيْه[3]، والازْدِيَادُ مِنْه، إِذْ عَلِمُوْا نَجَاة المُؤْمِنِيْن السَّابِقِيْن، وَانْتِصَارُ مَنْ أُمِرُوا بالجِهَاد[4]، وَبَيَان فَضْلِه تَعَالىٰ بِمَثُوْبَة المُؤْمِنِيْن[5]، وَتَحْذِيْرُ الكَافِرِيْن مِنَ الاسْتِمْرَار فِي كُفْرِهِم[6]، وَبَيَان عَدْلِهِ تَعَالىٰ[7] بِعُقُوْبَة المُكَذِّبِيْن، ومُقَارَعَةُ أَهْل الكِتَاب بالحُجَّة فِيْمَا

= وهٰذه القصص تتضمَّن دعوتَهم إلىٰ قومهم، والمعجزات التي أيَّدَهم الله بها، وموقف المعاندين منهم، ومراحلَ الدعوة وعاقبةِ المؤمنين والمكذبين، كقصص: نوح، وإبراهيم، وموسىٰ، وهارون، وعيسىٰ، ومحمد وغيرهم من الأنبياء والمرسلين، عليهم أفضل الصلاة والتسليم.

(٥) قَولُه: (الوَاقِعَة فِيْ زَمَن النَّبِيِّ ﷺ): وهٰذا النوع يتعلق بالحوادث التي وقعت في زمن النبي ﷺ وعن أقوامٍ في عهد النبي ﷺ كغزوة بدر وأُحد في آل عمران، وغزوة حنين وتبوك في التوبة، وغزوة الأحزاب في الأحزاب؛ وقصة الهجرة والإسراء، وبني قريظة وبني النضير، وقصة زيد بن حارثة، وأبي لهب وغير ذٰلك. (مباحث، أصول)

(١) قَولُه: (بَيَان حِكْمَة اللهِ): كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّنَ الْأَنبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ، حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ [القمر: ٤- ٥].

(٢) قَولُه: (تَسْلِيَة النَّبِيِّ ﷺ): كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [فاطر: ٢٥].

(٣) قَولُه: (تَرْغِيْبُ المُؤْمِنِيْن): كما قال تعالىٰ: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ، وَجَاءَكَ فِي هَٰذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ١٢٠].

(٤) قَولُه: (انْتِصَارُ مَنْ أُمِرُوا): كما قال تعالىٰ: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ، وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا، وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

(٥) قَولُه: (بِمَثُوْبَة المُؤْمِنِيْن): كما قال تعالىٰ: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ، نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ، نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا، كَذَٰلِكَ نَجْزِي مَن شَكَرَ﴾ [القمر: ٣٤- ٣٥].

(٦) قَولُه: (تَحْذِيْرُ الكَافِرِيْن): كما قال تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ، فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ، دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾ [محمد: ١٠].

(٧) قَولُه: (بَيَان عَدْلِهِ تَعَالىٰ): كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ، وَلَٰكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ، فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ لَّمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٠١].

كَتَمُوْه مِن البَيِّنَات وَالهُدٰى، وَتَحَدِّيْه لهمْ[١] بِمَا كَان فِي كتُبِهمْ قَبْلَ التَّحْرِيْف والتَّبْدِيْل، وإِظْهَار صِدْق مُحَمَّدٍ ﷺ فِي دَعْوَتِه بِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ أَحْوَال المَاضِيْن؛ فإِنَّ أَخْبَارَ الأُمَمِ المَاضِيَة لاَ يَعْلَمُهَا إلاَّ اللهُ[٢]، وَغَيْرهَا مِنَ الحِكَم الَّتِيْ لاَ يَعْلَمُهَا إِلَّا الحَكِيْم الخَبِيْر.

تَكْرَار القِصَص ومَا هُوَ الغَرَض مِنْها

يشتَمِلُ القُرْآنُ الكرِيْم عَلىٰ كثِيْرٍ مِنَ القِصَص الَّتِيْ تَكَرَّرتْ فِي غَيْر مَوْضِع، فَالقِصَّة الوَاحِدَة يَتَعَدَّد ذِكْرُها فِي القُرْآن، وتُعْرَض فِي صُوَر مُخْتَلِفَة فِي التَّقْدِيْم والتَّأْخِيْر، والإِيْجَاز والإِطْنَاب، ومَا شَابَهَ ذٰلِكَ.

وَمِنْ حِكْمَتِها:

١- الاهتِمَام بِشَأْنِ القِصَّة لتَمْكِيْن عِبَرِها فِيْ النَّفْس؛ لأَنَّ التَّكْرَار مِنْ طُرُق التَّأْكِيْد، وأَمَارَات الاهْتِمَام، كَمَا فِيْ قِصَّة مُوْسىٰ مَعَ فِرْعَوْن[٣].

٢- قُوَّة الإِعْجَاز، لأَنَّ إِيْرَاد المَعْنَى الوَاحِد في صُوَر مُتَعَدِّدة -مَعَ عِجْزِ العرَبِ عنِ الإِتْيَان بصُوْرة واحِدَةٍ مِنها- عَيْنُ الإِعْجَاز، وأَبْلَغُ فِي التَّحَدِّي[٤].

٣- بَلاغَة القُرْآن فِي بَيَان هٰذِه القِصَص بأَسَالِيْب مُتَنَوِّعة[٥] مِن الإِيجازِ والإِطْنَاب حَسَب مُقْتَضَى الأَسَالِيْب المَرْعِيَّة فِي السُّوَر[٦].

(١) قَولُه: (وَتَحَدِّيْه لهمْ): كما قال تعالىٰ: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَآءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

(٢) قَولُه: (لاَ يَعْلَمُهَا إلاَّ اللهُ): كما قال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ (إلى قوله:) لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [ابراهيم: ٩]. (مباحث، أصول في التفسير)

(٣) قَولُه: (فِيْ قِصَّة مُوْسىٰ مَعَ فِرْعَوْن): وَلِهٰذا اخْتَار سبحانهُ وتعالىٰ فِيْ أَكْثَر الأَحْوَال تَكْرَار المَطَالِب بِعبَارَة طَرِيَّة وَأُسْلُوْب جَدِيْد لِيَكُوْن أَوْقَع فِي النُّفُوْس.

(٤) قَولُه: (أَبْلَغُ فِي التَّحَدِّي): وهو الإِيضَاح غَايَة الوُضُوْح، وَالإِعْلَامُ بِأَن النَّاس عَاجِزُوْن عَنِ الإِتْيَان بِمِثْلِهِ بِأَيِّ نَظْم جَاءُوا، وَبِأَيِّ عِبَارَة عَبَّرُوْا.

(٥) قَولُه: (بِأَسَالِيْب مُتَنَوِّعة): وَإِبْرَاز الكَلَام الوَاحِدِ فِي فنُوْن كَثِيْرَة وَتعَابِيْر مُخْتَلِفَة وَأَسَالِيْب مُتَنَوِّعَة يَكُوْن لِجَلب النُّفُوْس؛ لِأَنَّهَا جُبِلتْ عَلىٰ التَّنقُّل فِي الأَشْيَاء المُتَجَدِّدَة وَاسْتِلْذَاذها بِهَا.

(٦) قَولُه: (حَسَب مُقْتَضَى الأَسَالِيْب): وَفِيْه زِيَادَة شَيْء لَمْ يذْكَر فِي الَّذِي قَبْلَه، وَإِبْدَال كَلْمَة بِأُخْرى لِنكْتَة.

٤- وَالغرَض الأَسَاسِيُّ: هوَ التَّذَكُّر، وذٰلِكَ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانهُ وتَعَالىٰ انْتَزَع مِن القِصَص المَشهُورَةِ أمُوْرًا تَنفَعُ فِي التَّذْكيْرِ والمَوْعِظة؛ ولذٰلكَ لَمْ يَسْرُد القِصَص بتَمَامِها مَعَ جمِيْع خُصُوْصِيَّاتِها.[١]

الفَصْل السَّابِع: في جَدَل القُرْآن

اعْلَم! أنَّ المُكَابَرَة كثِيْرا مَّا تَحْمِل أصْحَابَها عَلىٰ إِثَارَة الشُّكُوْك والشُّبُهَات، وتَزَيُّنِها فِي مِرْآة العَقْل، فَهِيَ فِي حَاجَة إِلىٰ مُقارَعَتِها بالحُجَّة؛ ولَمَّا ثَبت أنَّ القُرْآن الكَرِيْم هُوَ دَعْوَةُ اللهِ إِلَى الإِنْسَان كَافَّةً، ومِنْ طبِيْعة الإِنسَان الجَدَلُ، كَمَا قَالَ اللهُ سُبْحانَهُ وتَعَالىٰ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، عَارَضَهُم القُرْآن فِيْ أَسْلُوْب مُقْنِع، واسْتِدْلال مُلْزِم، وجَدَلٍ مُحْكَم؛ وَأَمَرَ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُجَادِلُوْا أَهْلَ الكِتٰبِ إِلَّا بِالَّتِيْ هِيَ أَحْسَنُ﴾[٢] [العنكبوت: ٤٦].

أنْوَاعٌ مِنْ مُنَاظَرَات القُرْآن، وأدِلَّتُه

الألِفُ: مَا يَذْكرُه تَعَالىٰ مِنَ الآيَات الكَوْنِيَّة المَقْرُوْنَة بالنَّظَر وَالتَّدَبُّر للاسْتِدْلال عَلىٰ أُصُوْل العَقَائِد[٣]، كتَوْحِيْده سُبْحَانهُ وتَعَالىٰ فِي الأُلُوْهِيَّة، والإِيْمَانِ بمَلٰئِكَتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليَوْم الآخِر؛ وهٰذَا النَّوْعُ كثِيْرٌ في القُرْآن.

البَاءُ: مَا يَرِد بِهِ عَلَى الخُصُوْم، ويُلْزِم أَهْلَ العِنَاد؛ وَلَهُ صُوَرٌ مختَلِفَة:

١- تَقْرِيْر المُخَاطَب بِطَرِيْق الاسْتِفْهَام عنِ الأُمُوْر التِيْ يُسَلِّم بِها الخَصْم، وتُسَلِّم بِهَا العُقُوْلُ حَتّٰى يَعْتَرِف بِمَا يُنْكِرُه، كالاسْتِدْلال بالخَلْق عَلىٰ وُجُوْد الخَالِق[٤].

---

(١) قَولُه: (مَعَ جمِيْع خُصُوْصِيَّاتِها): من مآخذ هٰذا البحث: الفوز الكبير، مباحث، أصول التفسير وقواعده.

(٢) قَولُه: (إِلَّا بِالَّتِيْ هِيَ أَحْسَنُ): قال القسطلاني: والآيةُ تدلُّ علىٰ جَواز المناظرَة معَ الكفَرَة في الدِّين، وتدلُّ أيْضا علىٰ فَضِيلة تَعَلُّم "عِلمِ الكلام" الذِي بِهِ تتحقَّق المُجادَلة.

(٣) قَولُه: (أُصُوْل العَقَائِد): فمنه قوله تعالىٰ: ﴿يٰأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوْا رَبَّكُمُ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ وَالَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ، لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ؛ الَّذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا، وَّالسَّمَآءَ بِنَآءً، وَّأَنْزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً، فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ؛ فَلَا تَجْعَلُوْا لِلّٰهِ أَنْدَادًا، وَّأَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ﴾ [البقرة: ٢١- ٢٢].

٢- الاسْتِدْلالُ بِالمَبْدَأ عَلى المَعَاد[1]، والاسْتِدْلالُ بِحَياة الأَرْض بَعْد مَوْتِها بِالإِنْبَات عَلَى الحَيَاة بَعْد المَوْت للحِسَاب.

٣- وَإِبْطال دَعْوَى الخَصْم بِإِثْبَات نَقِيْضِها[2].

٤- وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيْم،[3] أَيْ: حَصْر الأَوْصَاف، وَإِبْطالُ أَنْ يَكُوْن وَاحِدٌ مِنْها عِلَّةً للْحُكْم.

٥- وَإِفْحَام الخَصْم[4]، وإلْزَامُه بِبَيانِ أَنَّ مُدَّعَاه يَلْزَمُه القَوْلُ بِمَا لا يَعْتَرِفُ بِهِ أَحَد؛ وهُنَاكَ أَنْوَاع أُخرىٰ مِنَ الجَدَل، كَمَا سَيَأْتِيْ.

= (٤) قَولُه: (كالاسْتِدْلال بالخَلْق): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوْا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخٰلِقُوْنَ (إلىٰ قوله:) سُبْحٰنَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ﴾ [الطور: ٣٥- ٤٣].

(١) قَولُه: (الاسْتِدْلالُ بِالمَبْدَأ إلخ): ومثال الاستدلال بالمبدأ، قوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ، خُلِقَ مِنْ مَّآءٍ دَافِقٍ، يَّخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَآئِبِ، إِنَّهُ عَلٰى رَجْعِهٖ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٥- ٨]؛ ومثال الاستدلال بحياة الأرض، قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ اٰيٰتِهٖٓ اَنَّكَ تَرَى الْاَرْضَ خَاشِعَةً فَاِذَآ اَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَآءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ، اِنَّ الَّذِیْٓ اَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتٰى﴾ [فصلت: ٣٩] وقوله تعالىٰ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ، وَيُحْيِي الْاَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا، وَكَذٰلِكَ تُخْرَجُوْنَ﴾ [الروم: ١٩]

(٢) قَولُه: (وَإِبْطال دَعْوَى الخَصْم): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ اَنْزَلَ الْكِتٰبَ الَّذِيْ جَآءَ بِهٖ مُوْسٰى﴾، ردًّا على اليهود فيما حكاه اللهُ عنهم بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهٖٓ اِذْ قَالُوْا: "مَآ اَنْزَلَ اللهُ عَلٰى بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ"﴾ [الأنعام: ٩١]

(٣) قَولُه: (السَّبْر والتَّقْسِيم إلخ): كما قال تعالىٰ: ﴿ثَمٰنِيَةَ اَزْوَاجٍ: مِنَ الضَّاْنِ اثْنَيْنِ ....﴾ [الأنعام: ١٤٣- ١٤٤] فإن الكفار لمّا حرّموا ذكور الأنعام تارة وإناثها أخرىٰ، فردّ الله عليهم بطريق السبر والتقسيم فقال: إن الله خلق من كل زوج ذكرا و أنثىٰ، فما علة تحريم ما ذكرتم؟ لايخلو: إما أن يكون التحريم من جهة الذكورة أو الأنوثة أو من جهة اشتماله الرحِم؛ أو لا يدرىٰ له علة، ولٰكن يعرف تحريمه عن الله إما: بوحي وإرسال رسل، أو سماع كلامه؛ وهو معنى قوله تعالىٰ: ﴿اَمْ كُنْتُمْ شُهَدَآءَ اِذْ وَصّٰكُمُ اللهُ بِهٰذَا﴾ فهٰذه وجوه التحريم، ولا تخرج العلة عن واحد منها؛ وإذا بطل جميع ذٰلك ثبت المدَّعىٰ.

(٤) قَولُه: (إفْحَام الخَصْم): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوْا لِلّٰهِ شُرَكَآءَ الْجِنَّ (إلىٰ قوله:) وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٌ﴾ [الأنعام: ١٠٠- ١٠١]؛ فنفَى التولُّد عنه لامتناع التولُّد من شيء واحد، لأنّ التولُّد إنّما يكون من اثنين، وهو -سبحانه- لا صاحبةَ له؛ وأيضا فإنه خلق كلَّ شيء، وخلقُه لكل شيءٍ يُناقِض أنْ يَتولَّد عنه شيء. (مباحث) ملخص

الأدلَّة والأقْيِسَة

وَمِنَ الْبَرَاهِيْنِ وَالدَّلَائِلِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْقُرْآنِ:

الْقِيَاسُ الاِقْتِرَانِي[1]، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِيْنَ كَانُوْا إِخْوَانَ الشَّيٰطِيْنِ، وَكَانَ الشَّيْطٰنُ لِرَبِّهِ كَفُوْرًا﴾ [الإسراء:٢٧]؛ وكذٰلك قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِيْنَ تَابُوْا وَأَصْلَحُوْا وَاعْتَصَمُوْا بِاللهِ وَأَخْلَصُوْا دِيْنَهُمْ لِلهِ: فَأُوْلٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِيْنَ، وَسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ الْمُؤْمِنِيْنَ أَجْرًا عَظِيْمًا﴾ [النساء:١٤٦]؛ قوله تعالى: ﴿يٰاَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِيْ رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ....، ذٰلِكَ بِـ"أَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ"، وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتٰى، وَأَنَّهُ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ، وَأَنَّ السَّاعَةَ اٰتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيْهَا، وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُوْرِ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُّجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَّلَا هُدًى وَّلَا كِتٰبٍ مُّنِيْرٍ﴾ [الحج:٦-٧-٨].

وَالاِسْتِثْنَائِي، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا اٰلِهَةٌ اِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢][2].

---

(١) قَولُه: (الْقِيَاسُ الاِقْتِرَانِي): القياس الاقتراني على نوعين: الأول: القياس الموصول النتائج -وهو عامّ- كالعالم متغيّر، وكلُّ متغيّر حادث، فالعالم حادثٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِيْنَ كَانُوْا إِخْوَانَ الشَّيٰطِيْنِ، وَكَانَ الشَّيْطٰنُ لِرَبِّهِ كَفُوْرًا﴾[الإسراء:٢٧]، فالنتيجةُ: فالمبذِّرون كانوا لِرَبِّهم كَفُوْرا، وكذٰلك قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِيْنَ تَابُوْا وَأَصْلَحُوْا وَاعْتَصَمُوْا بِاللهِ وَأَخْلَصُوْا دِيْنَهُمْ لِلهِ: فَأُوْلٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِيْنَ(الصغرى معنىً)، وَسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ الْمُؤْمِنِيْنَ أَجْرًا عَظِيْمًا (الكبرى معنًى)﴾ [النساء: ١٤٦]، فالنتيجة: "فَسَوْفَ يؤتِي اللهُ الَّذِيْنَ تَابُوْا وَأَصْلَحُوْا أَجْرًا عَظِيْمًا".

وأما القياس المفصول النتائج فمنه قوله تعالى: ﴿يٰاَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِيْ رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ ....، ذٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتٰى، وَأَنَّهُ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ، وَأَنَّ السَّاعَةَ اٰتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيْهَا، وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُوْرِ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُّجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَّلَا هُدًى وَّلَا كِتٰبٍ مُّنِيْرٍ﴾ [الحج:٦ و٨] أي: "الله" خالق للإنسان من تراب (لأنه خلق كل شيء)، وخالق الإنسان ابتداءً قادر على البعث (لأنه على كل شيء قدير)، والقادر على البعث قادر على إحياء الموتى، والقادر على إحياء الموتى قادر على بعث من في القبور ممن يجادل في الله بغير علم، والقادر على بعث من يجادل في الله أخبر بالخبر المتواتر: ﴿وَنُذِيْقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيْقِ﴾، وخبر من أخبر بالتواتر هو الحق؛ فالله هو الحق.

(٢) قَولُه: (الاِسْتِثْنَائِي): والقياس الاستثنائي على نوعين: المتصل والمنفصل؛ فمن المتَّصِل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا اٰلِهَةٌ اِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾، ولٰكنهما لم تفسدا، فليس فيهما آلهة إلا الله؛ إذ اللازم -هو فساد الكون- باطل، وهٰذا يقتضي أن يكون الملزوم -وهو تعدد الآلهة- أيضًا باطلا، فانتفى الثاني بانتفاء الأول، والاقتراني المنفصِل هو الذي يسمىٰ بـ"السبر والتقسيم" عند الفقهاء، كقوله تعالى: ﴿ثَمٰنِيَةَ اَزْوَاجٍ: مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ، وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ؛ قُلْ ءٰالذَّكَرَيْنِ (إلى قوله:) إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظّٰلِمِيْنَ﴾ [الأنعام: ١٤٣- ١٤٤]. وقد مر تفصيله قبيل هٰذا في "أنواع مِن مناظرات القرآن".

وَالِاسْتِدْلَالُ عَلَى الْمَعَادِ[1]، كما قال تعالىٰ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُوْدُوْنَ﴾.

وَبُرْهَانُ التَّمَانُعِ[2]، كقوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢].

وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيْمُ[3]، كقوله تعالىٰ: ﴿ثَمٰنِيَةَ اَزْوَاجٍ: مِنَ الضَّاْنِ اثْنَيْنِ، وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ؛ قُلْ ءٰالذَّكَرَيْنِ -إِلىٰ قَوْلِهِ:- اِنَّ اللّٰهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظّٰلِمِيْنَ﴾ [الأنعام:١٤٣- ١٤٤].

وَالْاِنْتِقَالُ[4]، كقوله تعالىٰ حاكِيًا: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيْمُ رَبِّيَ الَّذِيْ يُحْيِيْ وَيُمِيْتُ، قَالَ اَنَا أُحْيِيْ وَأُمِيْتُ، قَالَ إِبْرَاهِيْمُ: فَاِنَّ اللّٰهَ يَاْتِيْ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَاْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ؛ فَبُهِتَ الَّذِيْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وَالْإِسْجَالُ[5]، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا "مَا وَعَدْتَّنَا" عَلىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]،

---

(١) قَولُه: (الِاسْتِدْلَالُ عَلَى الْمَعَادِ): واستدل على المعاد الجسماني مرة بقياس الإعادة على الابتداء، كما قال تعالىٰ: ﴿كَمَا بَدَاَكُمْ تَعُوْدُوْنَ﴾ ومرة بقياس الإعادة علىٰ خلق السمٰوٰت والأرض، كما قال تعالىٰ: ﴿اَوَ لَيْسَ الَّذِيْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ بِقٰدِرٍ...﴾ [يٰس:٨١] ومرة بقياس الإعادة علىٰ إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات؛ وغيرها من الأقيسة.

(٢) قَولُه: (بُرْهَانُ التَّمَانُعِ): كالاستدلال علىٰ أن صانع العالم واحد ببرهان التمانع المشار إليه في قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فالمراد بفساد السمٰوٰت والأرض: خروجهما عن النظام الذي هما عليه، وقد استدل علىٰ وحدانيته تعالىٰ بعدم فساد السمٰوٰت والأرض، وبيان ذٰلك أن يقال: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا﴾، ولٰكنهما لم تفسدا؛ فليس فيهما آلهة إلا الله؛ إذ اللازم -هو الفساد- باطل، وهٰذا يقتضي أن يكون الملزوم -وهو تعدد الآلهة- باطلا؛ فانتفى الثاني بانتفاء الأول.

(٣) قَولُه: (السَّبْرُ وَالتَّقْسِيْمُ): وقد مر تفصيله قبيل هٰذا في "أنواع من مناظرات القرآن".

(٤) قَولُه: (الانتقال): وهو أن ينتقل المستدل من الاستدلال -الذي كان آخذا فيه- إلىٰ استدلال آخر؛ لكون الخصم لم يفهم وجه الدلالة من الأول، كما في مناظرة الخليل مع الجبار لمّا قال له: ﴿رَبِّيَ الَّذِيْ يُحْيِيْ وَيُمِيْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فأجاب الجبار ﴿اَنَا أُحْيِيْ وَأُمِيْتُ﴾ ثم دعا بمن وجب عليه القتل فأعتقه، ومن لا يجب عليه القتل فقتله؛ فعلم الخليل: أنه لم يفهم معنى الإحياء والإماتة، أو علم ذٰلك وغالط بهٰذا الفعل؛ فانتقل الخليل إلى استدلال لا يجد الجبّار له وجها يتخلص به منه، فقال: ﴿فَاِنَّ اللّٰهَ يَاْتِيْ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَاْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ فبهت الجبار ولم يمكنه أن يقول: أنا الآتي بها من المشرق. (الزيادة والإحسان)

(٥) قَولُه: (الإسجال): وهو الإتيان بألفاظ تسجل المخاطبَ على وقوعِ ما خُوطِب به، نحو: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا "مَا وَعَدْتَّنَا" عَلىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران:١٩٤]، ﴿رَبَّنَا وَاَدْخِلْهُمْ جَنّٰتِ عَدْنِ الَّتِيْ وَعَدْتَّهُمْ﴾ [غافر:٨]؛ فإن في ذٰلك إسجالا بالإتيان والإدخالِ حيث وُصِفا بالوعدِ من اللهِ الذي لا يُخْلِف وعدَه، لأنه قال عن نفسه: ﴿اِنَّ اللّٰهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيْعَادَ﴾؛ فأعطِنا ما وعدتنا.

وقَوْلِه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنّٰتِ عَدْنِ الَّتِيْ وَعَدْتَّهُمْ﴾ [غافر: ٨].

وَالْمُنَاقَضَةُ(١)، كقوْله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَدْخُلُوْنَ الْجَنَّةَ حَتّٰى يَلِجَ الْجَمَلُ فِيْ سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

وَمُجَارَاةُ الْخَصم(٢)، كقوْله تعالىٰ: ﴿قَالُوْآ: إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا، تُرِيْدُوْنَ أَنْ تَصُدُّوْنَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ اٰبَاؤُنَا، فَأْتُوْنَا بِسُلْطٰنٍ مُّبِيْنٍ، قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ: "إِنْ نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ...."﴾ [ابراهيم: ١٠-١١].

وَغيْرِهَا مِنَ الْأَقْيِسَة الْمَذْكُورَة فِي كُتُب الْمَنْطِق وَالْمُنَاظَرَة.

وَمِنْهَا: الْمَذْهَبُ الْكَلامي(٣)، كقوْله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُوْدُ وَالنَّصَارٰى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ، قُلْ: "فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوْبِكُمْ"﴾ [المائدة: ١٨] أيْ: أَنْتُمْ تُعَذَّبُوْنَ، وَالْأَبْنَاء لا يُعَذَّبُوْن؛ فَأَنْتُمْ لَسْتُمْ أَبْنَاءَ اللهِ.

وَالْإِثْبَاتُ(٤)، كقوْله تعالىٰ: ﴿أَوَ لَيْسَ الَّذِيْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ بِقٰدِرٍ عَلٰى أَنْ

---

(١) قَوْلُه: (المناقضة): وهي تعليق أمر على مستحيل، إشارة إلى استحالة وقوعه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُوْنَ الْجَنَّةَ حَتّٰى يَلِجَ الْجَمَلُ فِيْ سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]

(٢) قَوْلُه: (مُجاراة الخصم): أي موافقة الخصم ليعثر، بأن يسلّم بعض مقدماته حيث يراد تبكيته وإلزامه، كقوله تعالى: ﴿قَالُوْآ: إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا، تُرِيْدُوْنَ أَنْ تَصُدُّوْنَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ اٰبَاؤُنَا، فَأْتُوْنَا بِسُلْطٰنٍ مُّبِيْنٍ، قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ: "إِنْ نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ...."﴾ [ابراهيم: ١٠-١١]؛ ففي قولهم: ﴿إِنْ نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ اعتراف الرسل بكونهم مقصورين على البشرية، فكأنهم سلّموا انتفاء الرسالة عنهم ظاهرا، وليس هو مقصود؛ بل هو من مجاراة الخصم ليعثر، فكأنهم قالوا: ما ادعيتم من "كوننا بشرا" حق، لا ننكره؛ ولٰكن هٰذا لا ينافي أن يمنّ الله تعالى علينا بالرسالة. (الزيادة والإحسان)

(٣) قَوْلُه: (المذهب الكلامي) أو الإثبات: وهو إيراد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة أهل الكلام، وقد ورد في النظم الكريم؛ بل إن القرآن مليء به من غير تكلف، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا اٰلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ وقد مر تفصيله في ضمن برهان التمانع؛ وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِيْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيْدُهُ "وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ"﴾ [الروم:] أي الإعادة أهون عليه من البدء، والأهون أدخل في الإمكان؛ فالإعادة ممكنة؛ وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُوْدُ وَالنَّصَارٰى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ، قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوْبِكُمْ﴾ [المائدة: ١٨] أي: أنتم تعذبون، والأبناء لا يعذبون، فأنتم لستم أبناء الله؛ وقوله عليه السّلام: "لَوْ تَعْلَمُوْن مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيْلا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيْرا"؛ وتَمام الدَّليل: لٰكنَّكم ضحكتُمْ كثيراً وبَكيْتم قَليلا؛ فلمْ تعلمُوْا مَا أعلم. (علم البديع)

(٤) قَوْلُه: (الاثبات): وهو أن يأتي المتكلم -ناظما أو ناثرا- بحجة قاطعة تردّ الخصم، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِيْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ بِقٰدِرٍ عَلٰى أَنْ يَّخْلُقَ مِثْلَهُمْ، بَلٰى وَهُوَ الْخَلّٰقُ الْعَلِيْمُ﴾ [يٰس: ٨١]؛ فأفحم الله سبحانه =

يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلٰى! "وَهُوَ الْخَلّٰقُ الْعَلِيْمُ"﴾[يٰس:٨١].

وَالتَّسلِيْمُ(١)، كقوْله تعَالىٰ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللّٰهُ مِنْ وَّلَدٍ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ اِلٰهٍ، اِذًا "لَّذَهَبَ كُلُّ اِلٰهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلٰى بَعْضٍ"﴾ [المؤمنون:٩١].

وَالْقَوْلُ بِمُوْجَبِ الْعِلّة(٢)، كقوْله تعَالىٰ حَاكِيًا: ﴿يَقُوْلُوْنَ لَئِنْ رَّجَعْنَآ اِلَى الْمَدِيْنَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْاَعَزُّ مِنْهَا الْاَذَلَّ، وَلِلّٰهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُوْلِهٖ وَلٰكِنَّ الْمُنٰفِقِيْنَ لَا يَعْلَمُوْنَ﴾ [المنافقون: ٨].

وَأَسْلُوْبُ الْحَكِيْم(٣)، كقوْله تعَالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُوْنَكَ مَاذَا يُنْفِقُوْنَ قُلْ مَآ اَنْفَقْتُمْ مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْاَقْرَبِيْنَ وَالْيَتٰمٰى وَالْمَسٰكِيْنِ وَابْنِ السَّبِيْلِ﴾ [البقرة: ٢١٥].

= وتعالىٰ المشركين بدليلي القدرة والعلم. (الزيادة والإحسان)

(١) قوله: (التسليم): وهو أن يذكر المتكلم أمراً قد ثبت استحالته، أو أمرا مشروطا فيه شرط مستحيل؛ ثم يسلِّم وقوعه، ويأتي بما يدل علىٰ إبطاله، كقوله تعالىٰ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللّٰهُ مِنْ وَّلَدٍ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ اِلٰهٍ، اِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ اِلٰهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلٰى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]؛ والمعنىٰ: ليس مع الله من إله، ولو سلم: أن معه إلٰها لزم من ذٰلك التسليم ذهابُ كل إله بما خلق، وعلوُّ بعض علىٰ بعض؛ فلايتم في العالم أمر، ولا ينفذ حكم، ولا تنتظم أحواله، والواقع خلافه.

(٢) قوله: (الْقَوْلُ بِمُوْجَبِ الْعِلّة): ومن الحجج القول بموجب العلة: وهو أن تقع صفة في كلام الخصم كناية عن شيء، وأثبت له حكم، تُثبَتُ تلك الصفة لغير ذٰلك من غير تعرّض لثبوت ذٰلك الحكم وانتفائه، كقوله تعالىٰ حاكيا: ﴿يَقُوْلُوْنَ لَئِنْ رَّجَعْنَآ اِلَى الْمَدِيْنَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْاَعَزُّ مِنْهَا الْاَذَلَّ، وَلِلّٰهِ الْعِزَّةُ .....﴾؛ فالأعزّ وقعتْ في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذل عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة؛ فأثبت الله في الرد عليهم صفة العزّ لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون؛ كأنه قيل: صحيح ذٰلك، ليخرجن الأعز منها الأذل، لٰكن هم الأذل المخرَج، والله ورسوله الأعز المخرِج.

فقوله: ﴿وَلِلّٰهِ الْعِزَّةُ﴾ إثبات، وقوله بموجَب: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الْاَعَزُّ مِنْهَا الْاَذَلَّ﴾، يعني: العزيزُ هو الله ورسوله، وهم الأذِلَّاء، فيخرجهم اللهُ ورسوله، وهم لايستطيعونَ أن يُخرجوه. (الزيادة)

(٣) قوله: (أَسْلُوْبُ الْحَكِيْم): ومنها أسلوب الحكيم: ١- تلقي المخاطب بغير ما يترقّب بحمل كلامه علىٰ خلاف مراده تنبيها علىٰ أنه الأولىٰ بالقصد؛ ٢- أو تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة سؤال آخر تنبيهاً علىٰ أنه الأولىٰ بحاله أو المهمُّ له؛ فمن الثاني: قوله عز وجل: ﴿يَسْـَٔلُوْنَكَ مَاذَا يُنْفِقُوْنَ قُلْ مَآ اَنْفَقْتُمْ مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْاَقْرَبِيْنَ وَالْيَتٰمٰى وَالْمَسٰكِيْنِ وَابْنِ السَّبِيْلِ﴾ [البقرة: ٢١٥]، فقد سألوه عن بيان ماينفقون، فأُجيبوا ببيان المصرَف للتنبيه علىٰ أنه هو المهم لهم، وهو الذي ينبغي أن تتّجة إليه هممُهم وعنايتهم، فليس المهم: أن يكون المنفَق قليلا أو كثيراً، ذهبا أو فضة ما دام من جنس الخير، ولٰكن المهم: أن يصرَف في موضع ينبغي أن يصرف فيه، وأن يقع في موقعه المشروع. (علم البيان)

وَالْقسَمُ[1]، كقوْله تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وَغَيْرُهَا مِن الْأدِلّة الْمَذْكُوْرة في كتُب البَلاغَة وَغَيْرِهَا.

الفَصْل الثَّامِن: في ضَمَائر القُرْآن

اعلَمْ أنَّ الضَّمِيْر وُضِع للاخْتِصَار، لأنَّه يُغْنِي عنْ ذِكْر أَلْفَاظ كثِيْرَة، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿أَعَدَّ اللهُ لَـ"هُمْ" مَّغْفِرَةً وَّأَجْرًا عَظِيْمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]؛ وَضَمِيْر الْمُتَكلِّم والمُخَاطَب يُفَسِّرُهمَا المُشَاهَدةُ، وضَمِيْر الغَائِب عارٍ عَنْ هٰذَا الوَجْه.

وَالْأَصْل تَقْدِيْم مَرْجِع الغَائب سَواءٌ كانَ حقِيْقَة أوْ حُكْمًا؛ وَالمَرْجَع لايَكُوْن غَيْر الأَقْرَب إلا بِدَلِيْل؛ وَقَدْ يَكُوْن المَرْجَع مُتَأَخِّرا لَفْظا لا رُتْبَة[2]، أَوْ لَفْظا وَرُتْبَة[3]، أَوْ مُتَأخِّرا دَالاًّ عَلَيْه[4]، أَوْ مَفْهُوْمًا مِنَ السِّيَاق[5].

ورُبَمَا عَادَ الضَّمِيْر عَلَى اللَّفْظ دُوْن المَعْنى[6]، ورُبَمَا عاد الضَّمِيْر عَلَى المَعْنى فَقَطْ[7]؛

---

(١) قَوله: (القسم): هو أن يريد المتكلم الحلف على شيء، فيحلف بما يكون فيه: فخرٌ له، أو تعظيم لشأنه، أو تنويهٌ لقدره، أو ذمّ غيره، أو خارجٌ مخرَج المَوْعظة والزهد، كقوله تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، أقسم بقسم يوجب الفخر لتضمُّنه التمدّح بأعظم قدرة، وأجل عظَمة. (الزيادة والإحسان)

(٢) قَوله: (لَفْظا لا رُتْبَة): كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَوْجَسَ فِيْ نَفْسِهٖ خِيْفَةً مُّوْسىٰ﴾ [طٰه: ٦٧]، أي: فأوْجَس مُوْسىٰ في نفْسِه خِيْفةً.

(٣) قَوله: (لَفْظا وَرُتْبَة): كما في بَاب ضمِيْر الشَّأن والقصَّة، ونِعْم وبِئْس، كقوله تَعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

(٤) قَوله: (مُتَأَخِّرا دَالاًّ عَلَيْه): كقَوْله تَعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُوْمَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، فضَمِيْر الرفْع مضْمَر يدُلّ عليْه الحلقُوْم، والتقدِيرُ: فلَوْلا إذَا بَلغَتْ الرُّوْحُ الحُلقُوْمَ.

(٥) قَوله: (مَفْهُوْمًا مِنَ السِّيَاق): كقولِه تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٦]، أي: عَلى الأَرْض.

(٦) قَوله: (عَلَى اللَّفْظ دُوْن المَعْنى): كقوْلِه تَعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُّعَمَّرٍ وَّلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهٖٓ إِلَّا فِيْ كِتٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، فالضَّمِيْرُ فِيْ ﴿عُمُرِهٖ﴾ راجع إلى ﴿مُعَمَّرٍ﴾، والمراد: عُمُر معمَّرٍ آخرَ، دونَ الذيْ هوَ مُرادٌ بالأَوّل.

(٧) قَوله: (عَلَى المَعْنى فَقَطْ): كقوله تعالىٰ: ﴿وَاٰتُوا النِّسَآءَ صَدُقٰتِهِنَّ نِحْلَةً، فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ "مِّنْهُ" نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، فالضمير في ﴿مِنْهُ﴾ يعودُ عَلى معنَى الصَّدَقات، لأنَّه في مَعْنَى الصَّداق، أوْ مَا أُصْدِق، ـ

وقَدْ يُثَنَّى الضَّمِيْرُ وَيَعُوْد عَلىٰ أَحَد المَذْكُوْرَيْن[1]، وقَدْ يَعُوْد عَلىٰ ملابِسِ مَا هُوَ لَهُ[2]، وقَدْ يُرَاعىٰ فِي الضَّمِيْرِ اللَّفْظ أوّلاً، ثمَّ يُرَاعَى المَعْنَى ثَانِيا[3].

الفَصْل التَّاسِع: في غَرَائِب القُرْآن

لِيعْلَم أنّ غَرَائِب الْقُرْآن[4] الْكَرِيْم الَّتِي خُصّصَت فِي الأَحَادِيْث بِمَزِيْد مِنَ الاهْتِمَام، وَبِبَيَان الْفَضْل أَنْوَاع:

١- فَالغَرِيْبَة فِي فَنّ التَّذْكِيْر بِآلاء الله: هِيَ آيَة جَامِعَة لِجُمْلَة عَظِيْمَة مِنْ صِفَات الْحَقّ تَعَالىٰ، مِثْل آيَة الْكُرْسي، وَسُوْرَة الإِخْلَاص، وَآخِر سُوْرَة الْحَشْر، وَأَوَّل سُوْرَة الْمُؤْمِن.

٢- وَالغَرِيْبَة فِيْ فَنّ التذْكِيْر بأَيَّام الله: هِيَ آيَة يُبيّن فِيْهَا قِصَّة نَادِرَة، أَوْ قِصَّة مَعْلُوْمَة بِجَمِيْع تَفَاصِيْلهَا، أَوْ قِصّة جَلِيْلَة الْفَوَائِد الَّتِيْ تَكُوْن مَحَلا لِلاِعْتِبَارَات الْكَثِيْرَة؛ وَلهذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِصَّة مُوْسىٰ وَالخَضِر عَلَيْهِمَا السَّلَام: "يَرْحَمُ اللهُ مُوْسىٰ، لَوَدِدْتُ أَنَّهُ كَانَ صَبَر، حَتّٰى كَانَ يَقُصُّ عَلَيْنَا مِنْ أَخْبَارِهِمَا". [البخاري]

٣- وَالغَرِيْبَة فِي فَنّ التَّذْكِيْر بِالمَوْت وَمَا بَعْدَه: هِيَ آيَة تَكُوْن جَامِعَة لأَحْوَال الْقِيَامَة مَثَلا، وَلِذَا وَرَد فِي الْحَدِيْث الشَّرِيْف: "مَنْ سَرَّه أَنْ يَنْظر إِلىٰ يَوْم الْقِيامَة كَأَنَّه رَأْيُ عَيْنٍ، فَلْيَقْرَأ ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ﴿إِذَا السَّمَآءُ انفَطَرَتْ﴾، ﴿إِذَا السَّمَآءُ انْشَقَّتْ﴾".

٤- وَالغَرِيْبَة فِي فَنّ الأَحْكَام: هِيَ آيَة تَكُوْن مُشْتَمِلَةً عَلىٰ بَيَان الْحُدُوْد، وَتعْيِيْن

- كَأَنهُ قِيْل: "وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ، أوْ مَا أَصْدَقْتُمُوْهُنَّ.

(١) قَولُه: (أَحَد المَذْكُوْرَيْن): كقوله تعالىٰ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالمَرْجَان﴾ [الرحمٰن: ٢٢]، وإنما يخرج مِن أحَدِهِما، وهو المِلْح، دُونَ العَذْبِ؛ لأنّه إذا خرَج مِن أحدهما فقد خرَج منهمَا، وبهذا قال الزّجاجُ وغيرُه.

(٢) قَولُه: (عَلىٰ مُلابِسِ مَا هُوَ لَهُ): كقوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلْبَثُوْا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، أي: ضُحىٰ يومِها، لا ضُحَى العَشِيَّة؛ لأنَّ العشيَّة لاضُحى لَهَا.

(٣) قَولُه: (ثمَّ يُرَاعَى المَعْنى ثَانِيا): كقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَّقُوْلُ: اٰمَنَّا بِاللهِ، وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ، وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِيْنَ﴾ [البقرة: ٨]، أُفْرِد الضَّمِيْرُ في ﴿يَقُوْلُ﴾ باعْتِبَار لفظِ: ﴿مَنْ﴾، ثمّ جُمِع فِي ﴿وَمَا هُمْ﴾ باعْتِبَار مَعْنَاه. (مآخذ هٰذا الباب من: مباحث)

(٤) قَولُه: (غَرَائِب الْقُرْآن): الغرائب جمع غريبة، بمعنىٰ: العجائب؛ وقد أجاد الكلام في غرائب القرآن الشيخ ولي الله؛ فأردنا أن ننقله؛ وأما بيان شرح الغريب فقد مرّ ذكره في "أسباب الصعوبة".

الأَوْضَاع الخَاصّة، كَمِثْل تَعْيِيْن مِأة جَلْدَة فِي حَدّ الزِّنَا، وَتَعيِين ثَلَاثِ حِيَض أَوْ ثَلاثَة أَطْهَار لِعِدَّة المُطْلَقَة، وَتعْيِيْن أَنْصِبَاء المَوَارِيْث.

٥- وَالغَرِيْبَة فِي فَنّ الجَدَل: هِي آيَة يَرِدُ فِيْهَا سَوْق الجَوَاب بِنَهْج غَرِيْب، يَقْطَع الشُّبْهَةَ بِأَبْلَغ وَجْه، أَوْ يُبَيِّن فِيها حَال فَرِيْق مِنْ تِلْك الْفِرَقِ بِمَثَل وَاضِح، كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾؛ وَكَذا يُبَيِّن فِيها شَنَاعَة عِبَادَة الأَصْنَام، وَالفَرْق بَيْن مَرتَبَة الخَالِق وَالمَخْلُوْق، وَالمَالِك وَالمَمْلُوْك بِأَمْثِلَة عَجِيْبَة؛ أَوْ إِحْبَاطُ أَعْمَال أَهْل الرِّيَاء وَالسُّمْعَة بِأَبْلَغ وَجْه.

وَغَرَائِب الْقُرْآن لَيسَت بِمحْصُوْرَة فِي الأَبْوَاب المَذْكوْرَة، فَأَحْيَانا تَكُوْن غَرِيْبَة مِنْ جِهَة بَلَاغَة الْقُرْآن، وَأَنَاقَة أُسْلُوْبه، مِثْل سُوْرَة الرَّحْمٰن؛ وَلهٰذَا سُمِّيَت فِي الحَدِيْث بِعَرُوْس الْقُرْآن؛ وَأَحْيَانا تَكُوْن غَرِيْبَة مِنْ جِهَة تَصوِيْر صُوْرَة سَعِيْد وَشَقِيّ.

ظَهْر القُرْآن وبَطْنه

لَقَدْ وَرَد فِي الْحَدِيْث الشَّرِيْف: "لِكُلِّ آيَة مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَلِكُلِّ حَرْفٍ حَدٌّ، وَلِكل حَدٍّ مُطَّلَعٌ"، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَم: أَنّ ظَهر[١] هٰذِه الْعُلُوْم الخَمْسَة: هُو مَدْلُوْل الْكَلَام وَمَنْطُوْقه؛ وَالْبَطْن:

فِي التَّذْكِيْر بِآلاء الله: هُوَ التَّفَكُّر فِي آلاء الله، وَمُرَاقَبَةُ الحَقّ سُبْحَانه وَتَعَالىٰ.

وَفِي التَّذْكِيْر بِأَيَّام الله: هُوَ مَعْرِفَة مَنَاط الْمَدْح وَالذَّمّ، وَالثَّوَاب وَالْعِقَاب مِنْ تِلْكَ

(١) قَوله: (ظَهر هٰذِه الْعُلوْم): والمراد بالظهر والبطن: أن ظهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، و بطنها: ما تضمنه من الأسرار التي اطلع الله عليها أرباب الحقائق؛ وقال بعضهم: الظاهر التلاوة، والباطن الفهم. (مباحث)

وقال الأستاذ محمد حسين الذهبي: إنّ القرآن الكريم له ظهر وبطن؛ أي: ظهرٌ يفهمه كلُّ مَن يعرفُ اللسانَ العربي، وبطنٌ يفهمه أصحاب المَوْهبة، وأربابُ البصائر؛ غيرَ أن المعاني الباطنة للقرآن لا تقِف عند الحدّ الذي تصِل إليه مداركُنا القاصرة؛ بل هي أمر فوق ما نظنُّ، وأعظم مما نتصوّر. (التفسير والمفسرون بإحالة نفحات العبير)

وقال شيخنا يونس التاجفوري: لكلِّ آيةٍ ظَهْر بحسَب التَّفسِير بالدِّراية، وبطنٌ بحَسب التفْسِير بالإشَارة، ومَعْنى قولِه عَليْه السَّلام: "ولكلِّ حَدٍّ مطَّلَعٌ"، أي: لكلِّ حدٍّ من الدِّراية والإشارة مُطّلَع مِن العُلوم الظاهِرة والبَاطنَة؛ والإمَام الدهْلوي أيْضا أشَار إلى التَّفسِير الإشَاري.

الْقِصَص، وَالاتِّعَاظ بِهَا.

وَفِي التَّذْكِيْر بِالجَنَّة وَالنَّار: هُوَ ظُهُوْر الخَوْف وَالرَّجَاء، وَجعْلُ تِلْك الْأُمُوْر كَأَنَّها بِمَرْأًى مِنْه.

وَفِي آيَات الأَحْكَام: هُوَ اسْتِنْبَاط الأَحْكَام الخَفِيَّة بِالْفَحَاوى وَالإِيْمَاءَات.

وَفِيْ مُحَاجَة الفِرَق البَاطِلَة: هُوَ مَعْرِفَة أَصْلِ تِلْك الْقَبَائِح، وَإِلْحَاق مِثْلهَا بِهَا.

وَمُطَّلع الظَّهْر: هُوَ مَعْرِفَة لُغَة الْعَرَب، وَالآثَار الْمُتعلِّقَة بِعِلْم التَّفسِيْر.

وَمُطَّلَع الْبَطْن: هُوَ لُطْفُ الذِّهْن، وَاسْتِقَامَة الفَهْم، مَعَ نُوْر الْبَاطِن وَسَكِيْنَة الْقَلْب. وَالله أَعْلَم.

الفَصْل العَاشِر تدَبُّر القُرْآن

اعْلَم! أَنَّ القُرْآن يَنْبُوع العُلُوْم، ومِن كثْرَة عُلُوْمه أَفْرَد العُلَمَاء فنًّا خاصًّا وهوَ "عُلُوْم القُرْآن"؛ قال ابْن مَسْعُوْد ﷺ: "مَنْ أَرَاد العِلْم فليُثَوِّر القُرْآن؛ فإِنَّ فيْه عِلْم الأَوَّلِين والآخِرِيْن"[١]؛ وعنِ ابْن عُمَر ﷺ قالَ: "تَعَلَّم عُمَرُ بنُ الخَطَّاب ﷺ البَقَرَة في اثْنَتَيْ عَشْرَة سنَة، فلَمَّا أَتَمَّها نَحَر جَزُوْرا[٢]".

فعُلِم أَنّ القُرْآن هُوَ العِلْم حَقِيْقة، لٰكِن لابدَّ لحُصُوْله التدبُّر والتَّفكُّر، وهُوَ إِعادَة النَّظَر مَرَّة بَعْد مرَّة؛ لأَنَّه كلامٌ قلِيْلٌ لَفْظُه، وكَثِيْرٌ مَعانِيْه التيْ أُودِعَت فِيْه، فكلَّمَا ازْدَاد المُتَدبِّر تَدبُّرا انكَشَف لهُ مَعَانٍ لمْ تَكُن بَادِية لهُ في بَادِيَة النَّظَر.

وَلنِعْم مَا قالَ محمَّد بشِيْر الإِبْراهِيمي: "تَدبُّر القُرْآن واتِّباعُه هُمَا فرْقٌ ما بَيْن أَوَّل الأُمَّة وآخِرِها، وإِنَّه لفَرْق هَائل؛ فعَدَم التَّدبُّر أَفْقدَنا العِلْم، وعَدَم الاتِّبَاع أَفْقَدَنا العَمَل؛ وإِنَّنَا لانَنْتَعِش مِن هذِه الكَبْوَة إِلاَّ بالرُّجُوْع إِلى فَهْم القُرْآن واتِّبَاعِه، ولانُفْلِح حتّٰى نُؤمِن

---

(١) قَولُه: (مَنْ أَرَاد العِلْم إلخ): أخرجه الطبراني في الكبير: ٨٦٦٦، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٣٠١٨ بلفظ: "من أراد العلم فليقرأ القرآن..."، والبيهقي في شعب الإيمان: ٢-٣٣٢ بلفظ: من أراد العلم فعليه بالقرآن...".

(٢) قَولُه: (تَعَلَّم عُمَرُ بنُ الخَطَّاب ﷺ): أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: ١٩٥٧ من طريق مالك عن نافع بإسناد صحيح.

ونَعْمَلَ الصَّالِحَات"، ﴿فَالَّذِيْنَ آمَنُوْا بِهِ وَعَزَّرُوْهُ وَنَصَرُوْهُ وَاتَّبَعُوْا النُّوْرَ الَّذِيْ أُنْزِلَ مَعَه، أُوْلٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُوْنَ﴾. [الأعراف]

والتَّدَبُّرُ: هوَ التَّفَكُّر، أيْ: تَحصِيْلِ المَعْرِفَتَينِ لتَحْصِيْلِ مَعْرِفة ثَالِثَة[1]، بأَنْ يَنْظُر في أوَّلِه وآخِره؛ ثُمَّ يُعِيْد نَظَره مرَّة بعْد مرَّة؛ أو: هُوَ التَّأَمُّل الَّذِي يَبْلُغُ بِه صَاحِبُهُ مَعْرِفَةَ الْمُرَادِ مِنَ الْمَعَانِيْ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّم:

فَتَدَبَّرْ الْقُرْآنَ إِنْ رُمْتَ الهُدٰى * فَالعِلْمُ تَحْتَ تَدَبُّرِ القُرْآنِ

أَسْبَابُ التَّدَبُّر

وَمِنَ الأَسْبَابِ المُعِيْنَة عَلَى التَّدَبُّر: ١- تَعْظِيْم كَلَام الله وَحُبُّه[2]، ٢- الإِخْلَاص[3]، ٣-الدُّعَاء[4]، ٤- قِيَام اللَّيْل[5]، ٥- اِخْتِيَار المِقْدَار المُنَاسِب مِنَ الآيَات الَّتِيْ يُمْكِن تَدَبُّرُهَا؛ ٦- التَّدَرُّج فِيْ التَّدَبُّر[6]، ٧- الاسْتِعَاذَة بِالله مِنَ الشَّيْطَان الرَّجِيْم[7]، ٨- القِرَاءَة الصَّحِيْحَة المُفَسَّرَة[8]، ٩- الجَهْر بِالقِرَاءَة وَالتَّغَنِّي بِهَا وَالاسْتِمَاع فِيْهَا[9]، ١٠- تَرْدِيْد

---

(١) قَوله: (لتَحْصِيْل مَعْرِفة ثَالِثَة): وإنما يكون ذلك في كلام قليل اللفظ كثير المعاني التي أودعت فيه بحيث كلما ازداد المتدبر تدبرا انكشفت له معان لم تكن بادية له في بادية النظر.

(٢) قَوله: (تَعْظِيْم كَلَام الله): لأن تعظيم القرآن أنفع في استماعه، وحبُّ القول على قدر حب قائله.

(٣) قَوله: (الإخْلَاص): لأن صحة التدبر مرهونة بسلامة القلب.

(٤) قَوله: (الدُّعَاء): لأنه من أهم مفاتيح فهم القرآن، ويدعو مثلا: يا معلِّم ابراهيم علِّمْني، ويا مفهِّم سليمان فهِّمْني.

(٥) قَوله: (قِيَام اللَّيْل): لأن القراءة في الليل لها أثر كبير ونفع عظيم في التدبر.

(٦) قَوله: (التَّدَرُّج فِيْ التَّدَبُّر): لأنَّ العلم يؤخذ بالترقي.

(٧) قَوله: (مِنَ الشَّيْطَان الرَّجِيْم): لأن الشيطان يشغِل القارئ عن المقصود بالقرآن وهو: تدبره وتفهُّمه ومعرفةُ ما أراد به المتكلم به سبحانه، فلذا أمر بالاستعاذة عند الشروع.

(٨) قَوله: (المُفَسَّرَة): لأنَّ القراءة المرتَّلة المجوَّدة المقطعة آية آية أقرب إلى التدبر.

(٩) قَوله: (الجَهْر بِالقِرَاءَة): لأنّ تحسين الصوت أو استماعه للصوت الذي يحبه ويحسنه باعث على التدبر والتفهم والخشوع والخضوع والانقياد والطاعة.

الآيَات المَقْرُوءَة[١]، ١١- الإكْثَار مِنْ قِرَاءَة القُرْآن[٢]، ١٢- القِرَاءَة فِيْ كُتُب التَّفْسِيْر[٣]، ١٣-رَبْط القُرْآن بِالوَاقِع[٤].

وَمِنْ أَعْظَم وَسَائِل التَّدَبُّر: إِثَارَة الأَسْئِلَة حَوْل الآيَة بِأَنْ يَسْتَثِيْر القَارِئ أَسْئِلَة مِنْ عِنْدِه حَوْلَ مَا يَقْرَأ، وَيَقِفُ مَعَ الآيَات مُتَسَائِلا[٥].

مَوَانِع التَّدَبُّر

وَمِنْ مَوَانِع التَّدَبُّر:

١- ضُعْف تَعْظِيْم القُرْآن[٦]، ٢- الزَّيْغ وَالانْحِرَاف العَقَدِيُّ[٧]، ٣- اتِّبَاع المُتَشَابِه وَتَرْك المُحْكَم مِنْ كِتَاب الله[٨]، ٤- القُصُوْر فِيْ فَهْم القُرْآن[٩]، ٥- زَعْمُ: أَنَّ القُرْآن لايَفْهَمُهُ إِلاَّ المُتَخَصِّصُوْنَ[١٠]، ٦- الوَرَع البَارِد[١١]، ٧- المَعْصِيَة[١٢]، ٨- الكِبْر وَالعُجْب[١٣]،

---

(١) قَولُه: (تَرْدِيْد الآيَات): لأنَّ بالتكرار يتذوّق المتدبِّر حلاوة القرآن، ويزولُ عن القلب الغفلة بإذن الله.

(٢) قَولُه: (الإكْثَار): لأنه كم من آيةٍ أُغلِق فهمُها اليوم وفُتح غدا.

(٣) قَولُه: (القِرَاءَة فِيْ كُتُب التَّفْسِيْر): لأن من لايفهم القرآن فكيف يتدبره.

(٤) قَولُه: (رَبْط القُرْآن بِالوَاقِع): لأنَّ القارئ أو المستمِع له هو المقصود بالخطاب الإلٰهي، كما روي عن ابن مسعود: "إذا سمعتَ الله يقول: ﴿يأيها الذين آمنوا﴾ فأرِعْها سمعَك فإنه خير يأمر به، أو شرّ ينهى عنه. (فضائل القرآن للقاسم)

(٥) قَولُه: (متسائلا): لماذا قدمت هٰذه السورة على تلك؟ ولماذا تكررت آية بعينها في سورةٍ مما أكثر من مرة؟ ولماذا عُبِّر هنا بكذا وعبر في موضع آخر بكذا...؟، ويحاوِل الإجابة عن ذٰلك بنفسه قبل أن يسأل العلماء عنها، أو يطالع كتب التفسير؛ فإن ذٰلك مما يُثري ملكة التدبر ويُنَمِّيها؛ لـ"أن العلم خزائن، ومفتاحه السوال".

(٦) قَولُه: (ضُعْف تَعْظِيْم القُرْآن): فمن لايعظِّم القرآن فكيف يتدبره وينتفع به.

(٧) قَولُه: (الانْحِرَاف العَقَدِيُّ): فكثير من أصحاب البدع يرى: أن القرآن محرَّف أو ناقص، ويرى بعضهم: أنَّ ظواهره غير مقصودة وغير ذٰلك من البدع.

(٨) قَولُه: (اتِّبَاع المُتَشَابِه): لأنّ اتباع المتشابه يصُدّ عن التدبر.

(٩) قَولُه: (القُصُوْر فِيْ فَهْم): لأنّ فهم القرآن هو المقصود الأهمّ بالقراءة.

(١٠) قَولُه: (المُتَخَصِّصُوْنَ): مع أن القرآن على أربعة أوجه -كما جاء عن ابن عباس-: وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها، ووجهٌ لايُعذر أحد بجهالته، ووجه يعلمه العلماء، ووجه لايعلمه إلا الله تعالى".

(١١) قَولُه: (الوَرَع البَارِد): قال ابن هبيرة: "ومن مكايد الشيطان تنفير عباد الله من تدبر القرآن، لعلمه: أنّ الهدى واقع عند التدبر"، ويعتقد بعضهم: أنه لامعنى لكلمات القرآن إلا ما تناوله النقل عنهم -أي: السلف-، =

٩- ضُعْف الإِيْمَان بِاليَوْم الآخِر[١]، ١٠- ضُعْف اللُّغَة العَرَبِيَّة[٢]، ١١- قَصْر الهِمَّة عَلىٰ تَحْقِيْق الحُرُوْف وَالمَخَارِج[٣] فِيْ أَثْنَاء التِّلَاوَة دُوْن أَدْنىٰ تَعَلُّقٍ بِالمَعَانِي وَالتَّدَبُّر، ١٢- مَجَالِس اللَّغْو[٤].

الخَاتِمَةُ فِيْ تَرْجَمَة القُرْآن[٥]

التَّرْجَمَةُ: هُوَ التَّعبِيْر عَنِ الكَلَام بِلُغَة أُخْرىٰ؛ وَتَرْجَمَة الْقُرْآن: هُوَ التَّعبِيْر عَنْ مَعْنَاه بِلُغَة أُخْرىٰ.

وَالتَّرجَمَة الحَرْفِيَّة لِلقُرْآن حَرَام، وَالتَّرجَمَة المَعْنَوِيَّة بِالمَعَانِي الأَصْلِيَّة جَائِزَة، بَلْ وَاجِبة؛ وَالتَّرْجَمَة المَعْنَوِيَّة بِالمَعَانِي الثَّانَوِيَّة غَيْر مَيسُوْرة؛ وَتفصِيْله: أَنَّ التَّرجَمَة نَوْعَان:

أَحدهُمَا: تَرْجمةٌ حَرْفيَّة[٦]، وَذٰلِك بِأَن يُوْضَح تَرْجَمَة كُلِّ كَلِمةٍ بِإِزَائِها، بِحَيْثُ يَكُوْن النَّظْم مُوَافِقًا لِلنَّظْم، وَالتَّرْتِيبُ مُوَافِقا للتَّرتِيْب، مثْلُ أَن يُتَرْجَم: ﴿إِنَّا﴾، ثمَّ ﴿جَعَلْنٰهُ﴾، ثم

= وأن ماوراء ذٰلك تفسيرٌ بالرأي؛ ومن فسر القرآن برأيه فليتبوَّأ مقعده من النار؛ وزعم بعضهم: أن عدم التفسير هو من الديانة والورع عن الكلام في كتاب الله بغير علم، فيؤديه هٰذا إلى الانصراف الكامل عن كلام الله.

(١٢) قَولُه: (المَعْصِيَة): لأن المعصية من أعظم موانع فهم القرآن.

(١٣) قَولُه: (الكِبْر وَالعُجْب): لأنه مانع عن قبول الحق والإصغاء إليه.

(١) قَولُه: (ضُعْف الإِيْمَان): لأنه كلما ضعف إيمان العبد باليوم الآخر ضعف فهمه وتدبره للقرآن.

(٢) قَولُه: (ضُعْف اللُّغَة): لأن القرآن نزل بهاء فمن أراد تفهّمه فعليه لسان العرب.

(٣) قَولُه: (تَحْقِيْق الحُرُوْف وَالمَخَارِج): وقال الغزالي في معرض حديثه عن موانع فهم القرآن "...فهٰذا يكون تأمله مقصورا على مخارج الحروف، فأنّى تنكشف له المعاني".

(٤) قَولُه: (مَجَالِس اللَّغْو): لأن اللغو يمنع كمال الاستماع والانتفاع بكتاب الله.

(ملخص من مبادئ تدبر القرآن)

(٥) قَولُه: (تَرْجَمَة القُرْآن): اعلم! أن القرآن الكريم في قِمَّة العربيَّة فصاحةً وبلاغة، وله من: خواصّ التراكيب، وأسرار الأساليب، ولطائف المعاني، وآيات إعجازه ما لايستقلُّ بأدائه لسانٌ؛ فلهٰذا لا يجد المرء أدنىٰ شبهةٍ في حرمة ترجمة القرآن ترجمةً حرفية؛ فالقرآن: كلام الله المنزَّل على رسوله، المعجزُ بألفاظِه ومعانِيْه، المُتَعَبّد بتلاوتِه؛ فلنْ يتأتَّى الإعْجازُ بالتَّرْجَمَة إذا تُرْجِمَت؛ فترجمةُ القرآنِ الحرفيَّةُ -مهْما كان المترجِم على دِرايةٍ باللغاتِ وأسَالِيْبها وتراكيْبِها- تُخْرِج القرآنَ عنْ أنْ يَكُوْن قُرْآنا. (مباحث، أصول)

(٦) قَولُه: (تَرْجمةٌ حَرْفيَّة): والذين هم على بصيرةٍ باللُّغات يعرِفون: أنَّ الترجمة الحرفيَّة لايمكِن حصولُها مع المحَافظة على سِياق الأصل، والإحاطةُ جميعَ معناه؛ فإن خواصّ كل لغةٍ تختلِف عن الأخرى في ترتيبِ =

﴿قُرْآنًا﴾، ثمّ ﴿عَرَبِيًّا﴾ وهٰكذا.

وَثانِيْهمَا: تَرْجمةٌ معْنَويَّة أو تَفْسِيْرِيّة، وذٰلك بأن يُعبَّر عنْ معنَى الكلامِ بلُغَة أُخْرٰى مِنْ غَيْر مُرَاعَاة النَّظْم -أي: المُفْرَدات-، وَالتَّرْتِيْب؛ وهيَ قَرِيْبَة مِنْ مَعْنَى التَّفْسِيْر الإجْمَالي.

وَبِحَسَب التَّرْجَمَة المَعْنَوِيَّة لِلقُرْآن المَجِيْد مَعَانٍ: أَصْليَّةٌ، وثانَوِيّةٌ.

فَالمُرَاد بِالمُعَاني الأَصْليَّة: المَعَاني الَّتِيْ يَسْتَوي فِيْ فهْمِها كُلُّ مَن عرَف مَدْلوْلاتِ الأَلْفَاظ المُفْرَدَة، وَعرَف وُجُوْه تَرَاكيْبِها مَعْرِفةً إجْمَاليَّة.

وَالمَرَادُ بِالمَعَاني الثَّانَوِيَّة: خَوَاصّ النَّظْم الَّتِيْ يَرْتَفِع بِهَا شَأْنُ الكَلام، وبِهَا كَانَ القُرْآنُ مُعْجِزا.(١)

أَمَّا التَرجمةُ المَعْنَوِيَّة بِالمَعَاني الأَصْليَّة لِلْقُرْآن، فَهِي جَائِزَة؛ بَلْ قَدْ تجِبُ حِيْن تَكُوْنُ وَسِيْلَةً إِلىٰ إبْلَاغ الْقُرْآن وَالإسْلَامِ لِغَيْر النَّاطِقِيْن بِاللُّغَة العَرَبِيّة؛ لٰكِنْ يُشْتَرَط لِجَوَازِ ذٰلِكَ شُرُوْط:

١- أنْ يَكُوْن المُتَرْجِم عَالِمًا بمَدْلوْلَات الأَلْفَاظ فِيْ اللُّغَتَيْن -المُتَرْجَم مِنْها، وَإِلَيْها-، ومَاتَقْتَضِيْه حَسْب السِّيَاق.

٢- أنْ يَكُوْن عَالمًا بمَعَاني الألفَاظ الشَّرْعيَّة فِيْ القُرْآن.

٣- أنْ لا تُجعَل بَدِيْلا عَنِ القُرْآن بحَيْث يُسْتَغْنى بِهَا عنْهُ؛ وعَلىٰ هٰذا فَلابُدّ: أنْ

= أجزاء الجملة؛ فالمضافُ والموصوف -مثلا- مقدّم على المضاف إليه والصفة في اللغة العربية، إلا إذا كان الكلام من قبيل إضافة الصفة إلىٰ معْنُولها، كعَظِيْم الأَمَل، وليس الشأنُ كذٰلك في سائِر اللغات؛ وكذا لم توْجَد المفردات والأدواتُ بحيث أنْ تكونَ الألفاظُ متَساوِية المعنى من كلّ وجْه؛ فضْلاً عن التراكيب. (مباحث)

(١) قَولُه: (وبِهَا كَانَ القُرْآنُ مُعْجِزا): فالمعنى الأَصلي لبعض الآيات قد يوافق فيه منثورُ كلام العرب أو منظومه، ولا تمسّ هٰذه الموافقة إعجازَ القرآن؛ فإن إعجازه ببديع نظْمه وروْعة بيانه -أي: بالمعنى الثانوي-، وهو أمر غيرُ مَيْسور؛ لأنه لا توجَد لغةٌ توافِق اللغةَ العربيَّة في دلالة ألفاظِها علىٰ هٰذه المعاني المسمَّاة -عند علماء البيان- بخواصّ التراكيب؛ وكذٰلك لا توجَد ألفاظٌ وتراكيبُ توافِق اللغةَ القرآنيَّة؛ لأنَّ وجوه البلاغة القرآنيَّة في الألفاظ والتراكيب: تَنْكيْرا وتعريْفا، أوتقديمًا وتأخيراً، أوذِكرا وحذْفا، إلىٰ غير ذٰلك ممَّا تَسَامتْ به لغةُ القرآن؛ أما التَّرجمة بالمعَاني الأَصْليّة، فهي التِيْ يمْكِن نقْلها إلىٰ لغَةٍ أخرىٰ. (مباحث ملخصا)

يُكْتَبُ القُرْآنُ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وإِلَى جَانِبِهِ هٰذِهِ التَّرْجَمَةُ لِتَكُوْنَ كَالتَّفْسِيْرِ لَه.

الملحوظة: وأَيْضًا لا تُقْبَلُ[1] التَّرْجَمَةُ لِلقُرْآنِ إِلاَّ مِنْ مَأْمُوْنٍ عَلَيْهَا بِحَيْثُ يَكُوْنُ مُسْلِمًا مُسْتَقِيْمًا فِيْ دِيْنِهِ.

(١) قولُه: (وأيْضًا لا تُقْبَلُ): وتفصيل هٰذا البحث مذكور في أصول في التفسير، ومباحث في علوم القرآن.

البَابُ السَّابِع فِي تَدْوِيْن القُرْآن ومَراحِلِه

الفَصْل الأوّل فِي نُزُوْل القُرْآن

مَبْحَث نُزُوْل الْقُرْآن مَبْحَث مُهِمّ فِي عُلُوْم الْقُرْآن، بَلْ هُوَ أَهمُّ مِن جَمِيْع مَباحِثِه؛ لأَنَّ الْعِلْم بِنزُوْله أَسَاس لِلإِيْمَان بِالقُرْآن؛ شَرّف الله هٰذَا الْقُرْآن بِثَلَاثة تَنزُّلات: ١- نزُوْله جُمْلَة إِلَى اللَّوْح المَحفُوْظ[١]، ٢- نُزوْله جُمْلَة وَاحِدَة فِي لَيْلَة الْقَدْر إِلىٰ بَيْت الْعِزَّة فِي السَّمَاء الدُّنْيَا[٢]، ٣- نُزُوْله مِنَ السَّمَاء الدُّنْيَا إِلَى النَّبِي ﷺ بِوَاسِطَة جِبْرِيْل مُنَجّما[٣] فِي ثَلَاث

(١) قَوله: (إِلَى اللَّوْح المَحفُوْظ): ودليله قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْاٰنٌ مَّجِيْدٌۙ۝فِيْ لَوْحٍ مَّحْفُوْظٍ۝﴾ [البروج: ٢١]، فالقرآن الكريم مثبت في اللوح المحفوظ كشأن سائر المغيبات المُثْبَتَة فيه.

(٢) قَوله: (إِلىٰ بَيْت الْعِزَّة فِي السَّمَاء الدُّنْيَا): نزوله إلى بيت العِزّة، ودليله قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ اَنْزَلْنٰهُ فِيْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ۝﴾ [القدر:١]، وقال تعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيْٓ اُنْزِلَ فِيْهِ الْقُرْاٰنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ اَنْزَلْنٰهُ فِيْ لَيْلَةٍ مُّبٰرَكَةٍ﴾ [الدخان:٣].

واختلف العلماء في تفسير هذه الآيات، فقال بعضُهم: أنّ المراد هٰهنا إنزالُ القرآن إلى بيتِ العِزّة في السماء الدنيا، وهٰذا قول ابن عباس وتلامذه، وقد ورد ذٰلك عنه بأسانيد متعدّدة صحيحة، وأخرَج الحاكِم والطّبراني في الكبِيْر عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما في قولهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّآ اَنْزَلْنٰهُ فِيْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ۝﴾، قال: أُنزِل القُرآن جملةً واحِدةً في ليْلة القَدْر إِلَى السَّماء الدُّنيا -وكان بمَواقع النُّجوم-، وكانَ الله يُنْزِل علىٰ رَسوله ﷺ بعضَه إثرَ بعضٍ، قال: ﴿وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْاٰنُ جُمْلَةً وَّاحِدَةً كَذٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهٖ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنٰهُ تَرْتِيْلًا﴾.

(المستدرك: ٢٨٧٨، ٣٣٩٠، وقال: صحيح علىٰ شرطهما)

وقال بعضهم: أنّ المراد بذٰلك ابتداء إنزال القرآن على النبيﷺ، ثم نزَل بعد ذٰلك منجّما، وقال به جماهير الصحابة؛ ولامانع أن يكون كل من القولين صحيحا بأن يكون الإنزال جملة واحدة في ليلة القدْر إلى السماء الدنْيا، ثمّ سمعَه جبريل من الله تعالىٰ بعد ذٰلك أيضا في ليلة القدر. (شرح مقدمة التفسير: ٥٨ ملخصا)

(٣) قَوله: (مُنَجّما فِي ثَلَاث وَعِشرِيْن سَنَة): ودليله قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهٗ لَتَنْزِيْلُ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ۝نَزَلَ بِهِ الرُّوْحُ الْاَمِيْنُ۝عَلٰى قَلْبِكَ لِتَكُوْنَ مِنَ الْمُنْذِرِيْنَ۝بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِيْنٍ۝﴾ [الشعراء: ١٩٣]، ومعناه: أن جبريل ينزل بالقرآن من الله سبحانه وتعالىٰ على النبيﷺ مفرّقا علىٰ وَفق أسباب النزول؛ فمَن قال: أن جبريل نقَله من اللوح المحفوظ، أو نقله من المكتوب الموجود في بيت العِزّة، فهو غير صحيح؛ لأن هٰذا القول مخالفٌ لما دلّت عليه النُّصوص الشرعية؛ فقد أخرج أبو داوٗد: ٤٧٣٨، عن ابن مسعود مرفوعا: "أن الله إذا تكلّم بالوحي سمع أهلُ السمٰوٰت صلصلةً، كصَلْصَلَة السِلْسِلة على الصَّفا"، قال: "فيفزَعوْن حتى يأتيَهم جبريلُ، فإذا فزّع عن قلوبهم، قالوا: يا جبريلُ! ماذا قالَ ربُّكَ؟ فيقول جبريلُ: الحقَّ"؛ فدلّ هٰذا علىٰ أن جبريل يسمَعُ كلامَ الله. (شرح مقدمة التفسير ملخصا)

وَعِشْرِيْن سَنَة مِن مَبْعَثه إِلَى انْتِهَاء حَيَاته الشَّرِيْفَة.

وَالسِرُّ فِي إِنْزَاله جُمْلَة: تَفْخِيْم أَمْره، وَأَمْر مَنْ نَزَل عَلَيْه؛ وَذٰلِك بِالاعْلَام سُكّان السَّمٰوٰت السَّبْع: إِنَّ هٰذَا آخِر الْكُتُب الْمُنَزَّلة، عَلىٰ خَاتِمِ الرُّسُل لِأَشْرَف الأُمَم؛ وَتكْرِيْمُ بَنِي آدَم، وَتَعْظِيْمُ شَأْنِهِم -عِنْد المَلائِكَة-؛ وَالتَّسْويَةُ بَيْن نَبِيِّنَا ﷺ وَبَيْن مُوْسىٰ عَلَيْه السَّلَام فِي الإِنْزَال جُمْلَةً، وَالتَّفْضِيْلُ لِمُحَمَّد فِيْ إِنْزَاله عَلَيْه مُنجَّمًا لِيَحْفَظه.

حِكَم تَنْجِيْم القُرْآن

وَفِي تَنْجِيْمِه حِكَمٌ كَثِيْرَةٌ:

مِنْها: تَثْبِيْتُ فُؤَادِ الرَّسُوْل ﷺ وَتقْوِيَة قَلْبه عَلىٰ ضَبْطه بِسَبَب مَا يُلَاقِيْه مِنْ عَنَت المُشْرِكِيْن، فَفِي التَّنَزُّل طُمَانِيْنَة لَه وَثَبَات[1].

ومِنْها التَّحَدِّي والإِعْجَاز؛ فَالمشْرِكُوْن تَمَادَوا فِيْ غَيِّهِم وَبَالَغُوْا فِيْ عُتُوِّهِمْ، وَكَانُوْا يَسْأَلُوْن أَسْئِلَة تَعْجِيْز وَتَحَدٍّ[2] يَمْتَحِنُوْن بِها رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فِي نُبُوَّتِه وَيَسُوْقُوْن لهُ مِن ذٰلِكَ كُلَّ عَجِيْب مِنْ باطِلِهِمْ، كَعِلْمِ السَّاعَة: ﴿يَسْأَلُوْنَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ [الأعراف:١٨٧]، وَاسْتِعْجَال العَذابِ: ﴿وَيَسْتَعْجِلُوْنَكَ بِالعَذَابِ﴾ [الحج:٤٧].

وَمِنْهَا التَّدَرُّج فِي التَّشْرِيْع وَتَرْبِيَة هٰذِه الأُمَّة عِلْمًا وَعَمَلا، بِخِلَاف مَا لَوْ نَزل جُمْلَةً وَاحِدَة؛ فَإِنَّه كَانَ يَنْفِرُ مِنْ قبُوْله كَثِيْر مِّن النَّاس لِكَثْرَة مَا فِيْه مِنَ الْفَرَائِض وَالمَنَاهِي[3].

---

(١) قَوْلُه: (فَفِي التَّنَزُّل طُمَانِيْنَة): كَمَا أَشَارَ إِلَيْه تَعَالىٰ: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]، وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذٰلِكَ (نَزَّلْنَاهُ مُفَرَّقًا) لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]

(٢) قَوْلُه: (يَسْأَلُوْن أَسْئِلَة تَعْجِيْز وَتَحَدٍّ): فينزل القُرآن بما يبيِّن وجهَ الحقِّ لهمْ وبمَا هوَ أوضَح معنًى، كمَا قال تعالىٰ: ﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[الفرقان:٣٣]، أي: ولا يأتُوْنك بسُوالٍ عجيْبٍ مِن أسئلتِهم الباطِلةِ إلا أتَيْناك بالجوابِ الحقِّ، وبِمَا هوَ أحسَنُ معنًى مِن تِلك الأسْئِلة التِيْ هِيَ مِثْلُه فِيْ البُطلان. (مباحث)

(٣) قَوْلُه: (لِكَثْرَة مَا فِيْه مِنَ الْفَرَائِض وَالمَنَاهِي): اعلم! أنَّ أصول الإيمان بالله تعالىٰ وملائكتِه وكتبه ورُسله واليوم الآخر، ومَا فيه مِن: البعث، والحساب والجزاء، والجنة والنار نزلتْ في بادئ الأمر؛ ويقيمُ علىٰ ذٰلك الحججَ والبراهين حتى يستأصل من نفوس المشركين العقائدَ الوثنية ويغرس فيها عقيدةَ الإسلام؛ وأمّا =

ومنْهَا الدَّلالَة القَاطِعَة علىٰ: أنَّ القُرْآن الكَرِيْم تَنْزِيْلٌ مِنْ حَكِيْمٍ حَمِيْدٍ، لأنَّه لَوْ كَانَ هٰذا القُرْآنُ مِنْ كَلامِ البَشَر، وَقِيْل فِيْ مُنَاسَبَات مُتعَدِّدَةٍ وَوَقَائِعَ مُتَتَالِيَةٍ وأَحْدَاثٍ مُتعاقِبَة فِيْ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِيْن عَامًا لَوَقَع فِيْه التَّفَكُّك والانْفِصَام، واسْتَعْصىٰ بَيْنَهُ التَّوَافُق والانْسِجَام، قَال تعَالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوْا فِيْهِ اخْتِلافًا كَثِيْرًا﴾ [النساء:٨٢][1].

وَمِنْهَا تَيْسِيْر حِفْظِه وَفهْمِه[2] وَالعَمَلِ بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَقُرْاٰنًا فَرَقْنٰهُ لِتَقْرَاَهٗ عَلَى النَّاسِ عَلٰى مُكْثٍ وَّنَزَّلْنٰهُ تَنْزِيْلًا﴾ [الإسراء:١٠٦].

وَمِنْها أنّ فِيْه النَّاسِخ وَالمَنْسُوْخ، وَلا يَتأَتَّى ذٰلكَ إلَّا فِيْما أُنْزِل مُفرَّقا، كَمَا فِي آيَاتِ الخَمْر[3].

وَمِنْها البِشَارَةُ لَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَاللّٰهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[المائدة:٦٧]، ﴿وَّيَنْصُرَكَ اللّٰهُ نَصْرًا عَزِيْزًا﴾[الفتح:٥]؛ وَالتَّسْلِيَةُ لَه بِقَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ اِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّوْنَ وَمَا يُعْلِنُوْنَ﴾ [يٰس:٧٦]، وَأَمْرُه بِالصَّبْر فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ اُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٣٥].

وَمِنْها الإرْشَاد إلىٰ مَصْدَره، وَأنَّه لَا يُمْكِن أنْ يَّكُوْن كَلَام مُحَمَّد ﷺ.

الفَصْل الثَّاني فِيْ جَمْع القُرْآن

الجَمْع القُرْآني قَدْ مَرّ فِي أَطْوَار ثَلَاثَة: الجَمْع النَّبوِي، الجَمْع البَكْرِيُّ، وَالجَمْع العُثْمَاني.

ـأصول المعاملات المتعلقة بالسياسة المدَنيّة فنزلت بمكة، وتفصيل أحكامها نزل بالمدينة، وكما أنّ أصل الزنا حرِّم بمكة بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنٰٓى اِنَّهٗ كَانَ فَاحِشَةً وَّمَقْتًا، وَسَاءَ سَبِيْلًا﴾ [الإسراء:٣٢]؛ ولٰكنّ العُقوبات المرتّبة عليه نَزلتْ بالمدينة؛ وكذا أصلُ حرمة الدّماء نَزل بمكة بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِيْ حَرَّمَ اللّٰهُ اِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء:٣٣]؛ ولٰكنّ تفصيْل عقوباتِها في الاعتِداء على النّفس والأَطْراف نَزل بالمدينة. (مباحث)

(١) قَولُه: (لَوَجَدُوْا فِيْهِ اخْتِلَافًا كَثِيْرًا): إذَا تدبّرتَ في القُرآن -الذي نزّل منجّما على رسول الله ﷺ في أكثر مِن عشريْن عامًا، تَنزل الآية أو الآيات على فتَراتٍ مِن الزّمن، يقرَؤه الإنسانُ ويتلوْ سُوَره- فتجِدُه: مُحكَمَ النَّسج، دقيقَ السَّبْق، مُترابِط المعاني، رَصِين الأسْلوب، متَناسِق الآيات والسور كأنه عِقْد فرِيْدٌ، نُظمتْ حبّاتُه بما لم يُعْهَد له مَثِيل في كلام البَشر. (مباحث)

(٢) قَولُه: (تَيْسِيْر حِفْظِه وَفهْمِه): لأنّ القرآن نزَل علىٰ أمّةٍ أمّيّة لاتعرِف القِراءة والكِتابة، سَجّلتْ ذاكِرةٌ حافظة، ليسَ لها دِراية بالكتابة والتّدوين حتّى تُكتب وتُدوّن، ثمّ تُحفظ وتُفهَم، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِيْ بَعَثَ فِي الْاُمِّيّٖنَ رَسُوْلًا مِّنْهُمْ يَتْلُوْ عَلَيْهِمْ اٰيٰتِهٖ وَيُزَكِّيْهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتٰبَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيْهِمْ...﴾.(مباحث)

(٣) قَولُه: (كَمَا فِي آيَاتِ الخَمْر): نَزَل أوّلا آيةُ البَقرَة: ﴿يَسْـَٔلُوْنَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ...﴾، ثُمّ نَزلت آيةُ النِّسَاء: ﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَقْرَبُوا الصَّلٰوةَ وَاَنْتُمْ سُكٰرٰى...﴾، ثمّ آيةُ المَائِدَة: ﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾.

١- الْجَمْع النَّبَوِي: هُوَ كِتَابَة الْقُرْآن الْكَرِيْم[1] فِيْ عَهْد رَسُوْل الله ﷺ وَفْق الأَحْرُف السَّبْعَة الْمُرَوَّجة فِي لِخَاف الْحِجَارَة وَعُسُبِ النَّخْل وَيَسَر الأَكْتَاف وَالأَقْتَاب[2] وَالرِّقَاع وَقِطَع الأَدِيْم مِنْ غَيْر ضَمّ فِي مُصْحَف وَاحِد[3]؛ وَالكِتَابَة الْقُرْآنِيّة هٰذِه بَدَأَت فِي أَوّل مَرْحلَة مُبْكرَة فِي مَكَّة، كَمَا دَلّ عَلَيْه قِصَّة إِسْلَام أَبِيْ حَفْص عُمَر.

وَمِنْ قبِيْل جَمْع الْقُرْآن: تَنَافُس الصَّحَابَة فِي حِفْظِه، وَعَرْض الصَّحَابَة عَلَى رَسُوْل الله ﷺ مَا حَفِظُوْه، وَعَرْض الرَّسُوْل عَلىٰ جِبرِيْل، وَعَرْض جِبْرِيْل عَلَى الرَّسُوْل بِالقُرْآن كُلّ عَام فِيْ رَمَضَان، وَكَوْن هٰذِهِ الْمُعَارَضَة مَرّتَيْن فِي الْعَام الَّذِي قُبِض فِيْه رَسُوْل الله ﷺ، وَهِيَ "الْعَرْضَة الأَخِيْرة".

٢- الْجَمْع الْبَكْرِيُّ: لَمَّا خَافَ أَبُوْبكْر وَعُمَر[4] عَلَى الْقُرْآن حِيْن قُتِل قَرِيْب مِن خَمْس مِأة مِنْ قُرَّاء الْقُرْآن، فَأَمَر بِالْجَمْع زَيْد بْن ثَابِت[5]؛ فَجَعَل يَكْتُب بَعْد الإِشْهَاد[6] وَالاسْتِيْثَاق عَلَى التَّرْتِيْب وَالضَّبْط الْمُتَلَقّى مِن رَسُوْل الله ﷺ وَفْق الْعرْضَة الأَخِيْرَة[7]، فَكُتِب الْقُرْآن

---

(١) قَولُه: (هُوَ كِتَابَة الْقُرْآن الْكَرِيْم): نعمْ! كان الاعتِماد في هٰذه المرحلة على الحفظ أكثر من الاعتماد على الكتابة لقوّة الذاكِرة، وقلة الكاتبين، ووسائلِ الكتابة؛ ولذٰلك لم يجمَع في مصحَف. (أصول: ٢٤)

(٢) قَولُه: (اللخاف): الحجارة الرقاق، والعسُب: جردة النخل، والأكتاف: عظام الإبل والشاه، والأقتاب: هي الأخشاب التي توضع علىٰ ظهر البعير.

(٣) قَولُه: (فِي مُصْحَف وَاحِد): وكان من هَدي رسول الله ﷺ المسارعة إلى الأمر بكتابة ما نزل من الوحي القرآني، ويقول لهم: ضعوا هٰذا في السورة التي يُذكر فيها كذا!، وأما كيفية كتابته في زمن النبي ﷺ فقد مرَّ ذكره في "الفصل الثالث في رسم القرآن" ضمن الباب السادس.

(٤) قَولُه: (لَمَّا خَاف): لأنه قبض رسول الله ﷺ والصحف التي كُتبت بين يديه لم تُجمع بين دفتين، وإن كانت حاوية لكل ما نزل عليه من القرآن الكريم.

الملاحظة: وإنما لمْ يجمعْه رسول الله ﷺ لعدمِ تمَام النُّزول، ولِمَا يَترقَّبُه من النسخ وغيره.

(٥) قَولُه: (زَيْد بْن ثَابِت): أحد كتبة الوحي الحافظين الجامعين للقرآن في عهد رسول الله ﷺ، وأحد الحافظين للعرضة الأخيرة، فأمَرَه لضبطه وحذقه وشبابه حيث كان في الثانية والعشرين من عمره.

(٦) قوله: (بَعْد الإِشْهَاد) مِن المَعلوم: أنّ زَيد بنَ ثابت لمّا جمع القُرآن فيْ عهْد أَبِيْ بَكر لمْ يجِد آيَة التّوبة:١٢٨ مَكتوبا إلا معَ أبِيْ خُزيمة، وهيَ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، ولمّا نسَخ المصاحِف فيْ عهْد عُثْمان لمْ يجِد آيَةَ الأَحْزاب:٢٣ مَكتُوبًا إلا مَعَ خُزيْمة بن ثابت الأنصاري، وهيَ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾. (البخاري: ٤٩٨٩، ٤٩٨٨، فتح الباري)

(٧) قَولُه: (الْعرْضَة الأَخِيْرَة): مِن المعْلوم سَابقا: أنّ نُزول القُرآن كانَ منجّما، فربّما يَكون الواحِد مِن الصَّحابة إذَا حفِظ سُورة أنزِلت علىٰ رَسول الله ﷺ أو كتبَها أو حفِظها، ثمّ خرَج في سريّة فنَزَل في وَقتٍ تغيُّبه =

فِي صُحُف[1]، ثُمّ ضُمّت فِي مُصْحَف وَاحِد[2]، وَجَعَلَهُ مَحْفُوْظا عِنْده؛ فَهُوَ جَامِع القُرْآن.

المصْحَف: هُوَجَامِع الصُّحُف[3] الَّتِي كُتِبَ فِيْهَا القُرْآن الْكَرِيْم مَعَ تَرتِيْب آيَاته وَسُوَره.

الجَمْع العُثْمَانِي: اعْلَمْ أَنّ الصَّحَابَة لَمْ يَشْتَرِطُوا فِيْمَا اكْتَتَبُوْا لأَنْفُسِهِمْ مَا اشْتَرَطَ أَبُوْبَكْر فِيْ جَمْعِه مِنَ الإِشْهَادِ وَغَيْرِه؛ فَلَمّا تَفَرّق كِبَار الصَّحَابَة فِي الأَمْصَار بَعْد وَفَاة عُمَر بْن الخَطَّاب، وَكَانَت القِرَاءَات الْمُخْتَلِفَة مَأْلُوْفَة لَدَى الصَّحَابَة فِي تَغَايرهَا وَاخْتِلَاف أَدَائهَا؛ فَجَاء المُسْتأْخِرُوْن وَجَعَل كُلّ مِنْهمْ يُحَسّن قِرَاءَته وَيَذمّ قِرَاءَة الآخرِيْن، وَجَعَل بَعْضهُمْ يَعِيْب عَلىٰ بَعْض لِتَغَايُر الأَلْفَاظ وَاخْتِلَاف الأَدَاء؛ فَهرَع حُذَيْفَة بْن اليَمَان إِلىٰ خَلِيْفَة

= سُوَر أو آياتٌ، فإنّه إذا رَجع فأخَذ في حِفظ ما يَنْزِل -بعدَ رجوعِه وكتابتِه- ويتتبّع ما فاته؛ فيقع فِيْما يكتبه تقدِيمٌ وتأخِير وزِيادَةٌ ونُقصَان مِن هٰذا الوَجه.

وإليه أشَار ابنُ حجَر في قصّة هشَام بنِ حَكيم وعمَر، حَيث قالَ في سَبَب اختِلاف قراءتِهما: أنَّ عمَر حفِظ هٰذه السُّورة مِن رسول الله ﷺ قديْمًا، ثمَّ لمْ يَسمَع ما نَزَل فيْها، بِخِلاف مَا حفِظه هشَام وشَاهده.

فلمّا أنْ مَضىٰ رسُول الله ﷺ لسَبيله، وجنّد المهاجِرون والأنصَار أجْنادا فتفرّقوا في أقْطار الدُّنيا، واستَحرَّ القَتل في بَعضِهم -علىٰ ما رُوي في الحديث- خِيف حينئذ: أنّه يتطرّق إليه ضَياع؛ فأمَر أبو بكر بجمْع السُّوَر بَين الدَّفّتين، ولمّا كانَ زَيدُ بن ثابتٍ ممّن يَلي كتابةَ الوَحي ويَرى إمْلاء الرَّسُوْل ﷺ ذٰلك عَليه؛ فكان يُشاهِد مِن أحْوال القُرآن مَا لايشاهِده غيرُه، ومَع ذٰلك كلّه: أنّه حفِظ القُرآن عَلَى العَرضة الأخِيرة -وهيَ آخرُ مرّة عارَض فِيْها جِبريلُ رَسولَ الله ﷺ-؛ فكانَ الذي حفِظه زَيدٌ هوَ الذِي عَليْه العمَلُ -وهيَ القِراءة المشْهُوْرة في النَّاس-، فأَمَره بجمْعه؛ ومَا لعُثمان فيْ أمْر زَيْد إلا سُلوكُه في الأمْر طَريْقَ أبِي بَكر وعمَر رضي الله عنهما. (مقدمتان) ملخصا.

ورُوِي عن أبِي عَبْد الرَّحمٰن السُّلَمي: أنّه قرَأ عامّة القُرآن علىٰ عُثمان بنِ عفّان، فلمّا وُلّي أمرَ الأمّة فقَال لي: "إقرأ علَيه (أيْ: علىٰ زَيد بن ثابِت)؛ فإنَّ قِراءتيْ وقِراءتَه واحدَة، ولَيس بَيني وبينَه خِلاف"؛ وقَال أبُو عَبد الرَّحمٰن: كنْت ألقَى عَليّ بنَ أبي طالب ؓ فأسْئلُه، فيُخبرني ويَقول ليْ: "عَلَيْكَ بِزَيدِ بنِ ثَابِت". (مقدمتان)

(١) قَولُه: (فَكُتِب القُرْآن فِي صُحُف): أما كتابته وتسجيله فكانت بلغة قريش، أي: بكَتَبَتِهم؛ وأما الأحرف السبعة فهي في قراءة القرآن وأدائه، لا في كتابته.

(٢) قَولُه: (فِي مُصْحَف وَاحِد): وبقي هٰذا المصحف عند أبي بكر ؓ حتى قبض، ثم عند عمر ؓ حتى قُبض ثم عند حفصة.

(٣) قَولُه: (هُوَ جَامِع الصُّحُف): اعلمْ! أنَّ الصُحف: هيَ التيْ يَنْسَخُ منْها النَّاس، والمُصحف: هوَ الذِي جمَعَه أبو بَكر، وَهوَ بمَنزلة الأصْل؛ فهٰذا المُصْحَف محفُوْظ مَحُوْط عِنده. (مقدمتان، معجم علوم)

قال السُيوطي: الصُّحف هيَ الأوْراق التيْ جُمِع فيْها القُرآن علىٰ عَهْد أبِيْ بَكر، وكانتْ سُوَرا متفرّقة، كلُّ سُورة مُرتَّبة بآياتِها علىٰ حِدة؛ لٰكِن لمْ يرتّب بعضُها إثْر بَعْض؛ فلمّا نُسخَت ورُتّب بعضُها إثْر بَعْض صَارت مُصحَفا.

الْمُسلِمِيْن عُثْمَان: "أَنْ أَدْرِك هٰذِهِ الأُمَّة قَبْل اخْتِلَافِهَا[١] عَلىٰ كِتَاب رَبِّهَا[٢]".

فَأَشَارَ عَلَيْه بِكِتَابَة الصُّحُف الَّتِيْ كَتَبَهَا أَبُوْ بَكْر نُسَخا أُخْرىٰ تُوْزَعُ عَلَى البُلْدَان[٣]؛ فَبَعَث عُثْمَان فِيْ طَلَب الصُّحُف الَّتِي عِنْد حَفْصَة، وَشَكَّل عُثْمَان لَجْنَة لِتَوْثِيْق المَصْحَف مَرّة أُخْرىٰ، وَجَمَع النّاسَ عَلَى القِرَاءَات الثَّابِتَة عَنْ رَسُوْل اللهِ ﷺ وَفْق الْعَرْضَة الأَخِيْرَة، وَنُسِخَت خَمْسَة مَصَاحِف أَوْ سَبْعَة[٤]؛ وَأَمَر عُثْمَان بِتَحْرِيْق المَصَاحِف[٥] الَّتِي فِي

---

(١) قَوْلُه: (أَنْ أَدْرِك - قَبْل اخْتِلَافِهَا): ومبنى الخلاف هو تنوّع القراءات التي يَقْرأ الصحابة ويُقرِئ بها، وصار سببا لتعدد مصاحف الصحابة التي اكتتبوها لأنفسهم، ولم يشترطوا فيها ما اشترط أبو بكر في جمعه من الإشهاد وغيره؛ فكانت هٰذه المصاحف تُزاحم المصحف الذي أمر بجمعه أبو بكر؛ فاستشار عثمانُ الصحابة، فأشاروا عليه بجمع الناس على مصحف واحدٍ، وتحريق مادونه من مصاحف. (معجم علوم القرآن)

(٢) قَوْلُه: (عَلىٰ كِتَاب رَبِّهَا): بأن يَكتُب عَلى القِراءة المشهُوْرة المعرُوْفة التيْ سمِعَها النّاسُ مِن رَسول الله ﷺ يَقرأها في المسَاجِد والمَشَاهد، ويُقرِئ بهَا النَّاس في آخِر عُمرِه عندَ ما انبَسَط الإسْلام، ودَخل في دِين الله أفْواجا، دُون التيْ قرَأ بِها قبلَ ذٰلك. (مقدمتان)

قَال السُّيوطي في طُرق الحَديث: أنَّ حُذيفة سَمع رجُلا يقرَأ قِراءة أبَيّ بْن كعْب وآخرَ قِراءة ابن مسْعُود وآخَرَ قِراءة أبِيْ مُوسىٰ، فيردّ بعضُهم على بَعْض ويُكفّر بعضُهم علىٰ بَعض؛ لأنَّ عنْده: أنَّ قراءَته هيَ الصَّواب، وقِراءة غَيرِه خَطأ؛ فقَال حُذيفة: لئِن جمعْت أَمِيْر المؤمنيْن لأمرتُه: أنْ يجعَلها قِراءة واحِدة. (التوشيح)

(٣) قَوْلُه: (تُوْزَعُ عَلَى البُلْدَان): وروَى شَبابة عنْ إسرائِيْل عن أبِي اسْحاق عنْ مُصعَب بن سَعد، قال: لمَّا كثُر اختِلاف النَّاس فِيْ القُرآن، قَالوا: "قِراءَةُ ابنِ مَسْعُوْد" و "قِراءة أبَيّ" و "قِراءة سَالم مَولىٰ أبِيْ حُذيفة"؛ قَال: فجمَع أصْحاب محمَّد ﷺ فقَال: إنِّي رأيتُ أنْ أكتُب مَصاحِف علىٰ حَرْف زَيد بن ثابت، ثمَّ ابعَث بِها إلَى الأمْصار؛ قالوا: نِعْمَ مَا رأيتَ!

قَال: فأيُّ النَّاس أعرَبُ؟ قالوا: سَعيد بنُ العاص، قالَ: فأيُّ النَّاس أكتَبُ؟ قالوا: زَيدُ بنُ ثابِت، كاتبُ الوَحي؛ قال: فليُمْلِل سَعيد وليَكتُب زَيد بن ثابت.

قَال: ثمَّ كتَب مَصاحِف، فبُعِث بِها إلَى الأمْصَار؛ قال: فرَأيتُ أصْحاب محمَّد ﷺ يقولُوْن: "أحسَن -وَاللهِ- عثْمَانُ"! وفي هٰذِه الرِّواية البَيانُ الشّافي: "أنَّ عُثمان جمَع النَّاس عَلىٰ حرْف واحِد باتِّفاق أصْحاب النَّبيّ ﷺ وإجمَاع مِنْهم ورِضًا بمَا فَعَله. (مقدمتان)

(٤) قَوْلُه: (نُسِخَت خَمْسَة مَصَاحِف أَوْ سَبْعَة): وَكانتْ خمسَة علَى المشْهُور، فأرسَل أربَعة وأمسَك واحِدا، أرسَل واحِدا للكوْفة وآخَر للبَصرة وآخَر للشَّأم وترَك واحِدا عندَه؛ وقَال أبوْ حاتِم فيما رَواه عَنه ابنُ أبِيْ داوُد: كتَب سَبْعة مَصاحف، وأرسَل إلى مَكّة والشَّأم واليَمن والبَحرين والبَصرة والكوْفة، وبالمدِينة واحِدا. (إرشاد الساري)

الملاحظة: وليس معنى هٰذا: أنّ القرآن لم يكنْ مَوجودا إلا في هٰذه المصَاحف، بل الصَّحابة كانوا يحفَظون القرآن، وقد دَوَّنوه في صحُفهم؛ ولٰكنْ بعضَهم كان لَديه قراءَة شاذّة، وبعضَهم يقرءون باخْتلاف اللهْجات؛ وحينئذ خُشِي من اخْتلاف النَّاس؛ فكتِبَت هٰذه المصَاحِف. (شرح مقدمة التفسير: ٦٦)

الأَمْصَار، وَأَرْسَل مَعَ كُلِّ مُصْحَف عَالِمًا لإِقْرَاء النَّاس القُرْآنَ بِمَا يَحْتَمِله رَسْم المُصْحَف.

فَعُلِم بِهٰذا التَّقْرِيْر: أَنَّ عُثْمَان هُوَ جَامِع النَّاسِ عَلَى القُرْآن وَفْقَ "العَرْضَة الأَخِيْرَة".

الفَرْق بينَ جَمْع أَبِيْ بَكْر وعُثْمَان

البَاعِث لَدى أَبِيْ بَكْر لِجَمْع القُرْآن: خَشية ذَهَابه بِذَهَاب حَمَلَة الْقُرْآن، وَجَمْع مَا كَان مُفَرَّقا فِي الرِّقَاع وَالأَكْتَاف وَالعَسَب فِي مُصْحَف وَاحِد مُرَتَّبا لِلآيَات مُشْتمِلا عَلى الأَحْرُف السَّبْعَة الَّتِي نَزَلَ بِهَا القُرْآن.

وَالباعِث لَدى عُثْمَان ﷺ: كَثْرَة الاخْتِلَاف فِي وُجُوْه القِرَاءَة، وَجَمْع مَا كَانَ مُفَرّقا فِي الْمَصَاحِف فِي مُصْحَف وَاحِد مُقْتَصرًا عَلىٰ لُغَة قُرَيْش -مُحْتَجًا بِأَنَّه نَزَلَ بِلُغَتِهِم-، مُرَتَّبا لِلسُّوَر، مُشْتَمِلا عَلىٰ حَرْف زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ[1] طِبْقًا للعَرْضَة الأَخِيْرَة، دُوْن مَا عَدَاه مِنَ

= (٥) قَوله: (بِتحْرِيْق المَصَاحِف): وَأَمَّا المَصَاحِف الَّتِيْ أَمَرَ بِتَحْرِيْقِهَا -وَالله أَعلَم- كَانَت عَلىٰ هٰذَا النَّظم أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهَا كَانَت مُختَلِفة الحُرُوْف عَلىٰ حَسَب مَا كَانَ النَّبِيﷺ سَوَّغ لَهُمْ فِي القِرَاءَة بِالوُجُوْه إِذَا اتَّفقَت فِي المَعْنى وَإِنِ اختلَفَت فِي اللَّفْظ. (مقدمتان في علوم القرآن)

(١) قَوله: (عَلىٰ حَرْف زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ): اعلم! أن ما تواتر لفظ بقراءات مختلفة فقد رُسِم بما يحتمل القراءات المتواترة إن احتمل الرسم ذٰلك، فهٰذا هو الرسم الاحتمالي؛ وإن كان الرسم الواحد لا يفي بالقراءتين كُتِبَ في مصحف برسم، وفي آخرَ برسم آخر؛ فهٰذا من قبيل رسم غير احتمالي، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ اللّٰهَ "هُوَ" الْغَنِيُّ الْحَمِيْدُ﴾ [الحديد:٢٤]، ففي بعض المصاحف لفظة ﴿هُوَ﴾ موجودة، وهٰذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة وكسائي؛ وفي بعض النسخ لا توجد هٰذه اللفظة، وهذه قراءة نافع وابن عامر؛ لأنهما قرءا: "فإن الله الغني الحميد". (ملخص من قواعد، معجم علوم القرآن)

وَقَالَ الكِرْماني: "هٰذِه السَّبعة (أي: المَشْهُوْرة) إِنَّما شُرِعت عنْ حرفٍ واحِد مِن السَّبعة المَذكُوْرة في الحديث". (فتح الباري)

مَا هِيَ تحيل الأَحْرُف السَّبْعة

قَالَ الإِمَام أَبوْ طَالِب الكَيْسي في "الإِبَانَة عَنْ مَعَانِي القِرَاءَات": "فإِنْ سَئل سَائل فقَال: هلْ القراءات الَّتِيْ يَقرأُ بهَا النَّاسُ اليَوم وتُنسَب إِلى الأَئمَّة السَّبعة -كنافِع وعاصِم وأَبِيْ عَمْر وشِبهِهم- هِيَ "السَّبعة الأَحْرُف" الَّتِي أَبَاح النَّبِيُّﷺ القِرَاءةَ بِها، وقَال: "أُنزِل القُرآن عَلىٰ سَبعة أَحرُف، فَاقرَءوا بمَا شِئتُم"، أَو هِيَ بعضُها أَو هِيَ واحِدة منها؟

فالجوابُ عنْ ذٰلك: أَنَّ هٰذه القِراءاتِ كلَّها الَّتِي يقرء بها النَّاس اليَوم، وصَحّت رِوايتُها عن الأَئمَّة إِنَّما هِيَ "جُزء مِن الأَحرُف السَّبعة" التِي نزَل بها القُرآن، ووَافَق اللَّفظ بهَا خطّ المصحَف -مُصحَف عُثمَان- الذِي أَجمَع الصَّحابةُ فمَن بَعدَهم عَليه، واطَّرِح مَا سِواه ممَّا يُخالف خطَّه؛ فقُرِئ بذٰلك بمُوَافقة الخطّ، لا يَخرُج شَيء منهَا عَن خطّ المصَاحف الَّتِيْ نسَخَها عُثْمان. =

الأَحْرُف الْأُخْرىٰ[١].

الفَصْل الثَّالِث فِي الأَحْرُف السَّبْعَة

اعلم! أنّ القُرْآن عَرَبِيٌّ[٢]، نزِل أوّلا بِلُغَة قُرَيْشٍ وَلِسَانِهِمْ[٣] كِتَابَةً وَقِرَاءةً؛ وكُتِب بَيْنَ يَدَيْ رَسُوْلِ الله ﷺ بِهٰذِه اللُّغَة[٤]؛ ثُمَّ أُبِيْحَ فِيْ قِرَاءَته وَكِتَابَتِه[٥] عَلىٰ مَا رُخِّص بِه مِنَ

= وبَعث بِها إِلَى الأَمْصَار، وجمَع المسلِمِيْن عَلَيْها، ومَنَع مِن القِراءة بمَا خالَف خطَّها...، وكانَ المُصحَف قد كُتِب عَلىٰ لُغَة قُرَيْش عَلىٰ حَرْف واحِد -أي: منَ الأَحْرُف السبعَة الحديثيَّة- ليَزُول الاختِلاف بَيْن المسلِمِيْن فيْ القُرآن، ولمْ يُنقَط ولم يُشكَل فاحتَمَل التَّأوِيْل لذٰلك".

ثمَّ قال: "فَالمصحَف كُتِب عَلى حرف واحِد، وخطُّه محتَمِل لأكثَر مِن حَرْف، إذْ لمْ يَكنْ مَنقُوطا ولا مُشكَلا؛ فذٰلك الاحتِمال الذِي احتَمل الخطُّ هوَ مِن السِّتة الأحرُف الباقِية، إذْ لا يَخلو أنَ يَكوْن مَا اختُلِف فيْه مِن لفظ الحُرُوف الَّتي تُخالِف الخطَّ، إمّا: هيَ ممَّا أرادَ عُثمان، أوْ ممَّا لمْ يُرِده إذْ كُتِب المصْحَف؛ فلابدَّ أنْ يَكون إنَّما أرادَ لفْظا واحِدا أو حَرْفا واحِدا، لٰكنَّا لا نَعْلم ذٰلكَ بعَيْنه؛ فجَاز لنَا أنْ نَقرأ بمَا صحَّت رِوايتُه ممَّا يحتَمِله ذٰلكَ الخطُّ لنَتحرّٰى مُراد عُثمَان" ومَن تَبِعه مِن الصَّحابة وغيرِهم. (أصول التفسير وقواعده: ٤٢٥) وهُناك وجهٌ آخَر كمَا سَيأتِي في التَّعليق الآتِي.

(١) قَولُه: (مِنَ الأَحْرُف الأُخْرىٰ): مِن أحرُف ابنِ مَسعُوْد وأُبيِّ بنِ كعْب وغيرِه؛ وقدْ رُوِي عن محمَّد بنِ كعبٍ القُرَظي قالَ: "رَأيتُ مَصاحِف ثَلاثةً: مُصحفًا فيْه قِراءة ابنِ مسعُوْد، ومُصحَفا فيه قِراءةُ أبيّ، ومُصحَفا فيه قِراءة زَيد، فلَمْ أجدْ في كلٍّ منْها مَا يُخالِف بعضُها بعضًا"، وَمعْناه -واللهُ اعلمْ-: أنَّ تِلك المَصاحِف لا تُخالِف فيْما بَينَها فيْ الخطِّ عُمُوما؛ وَقَال الشَّيخ محمَّد بن الهَيْصَم قالَ: "ولَيس يُعرف لأيِّ مُصحَف يخالِف هٰذا المصْحَف إلا مَا يُنسَب إلَيه بخبَر الواحِد، دُونَ الجمْع الذِي يَلزم اليَقين". (مقدمتان بزيادة يسيرة)

(٢) قَولُه: (القُرْآن عَرَبِيٌّ): كمَا قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، فبَدِيْهيٌّ أنَّ كتَابتَه فيْ المصْحَف إنَّما هيَ باللُّغَة العرَبِيَّة، والخطِّ العَرَبِيّ؛ ومَعَ ذٰلك اختَصَّ نُزُوْله بلُغَة قُرَيْش، ولِسَانِهم.

(أصول في التفسير وقواعده: ٤٢٨- ٤٥١)

(٣) قَولُه: (بِلُغَة قُرَيْشٍ وَلِسَانِهِمْ): والمرادُ باللغة: هيَ اللَّهْجة التيْ اختِيْرت لهُ مِن قبلِ ربِّ العالمِيْنَ تَبارَك وتَعالىٰ؛ ولذٰلكَ قالَ عثمَان للرَّهط الذين كلَّفَهمْ بكتَابَة المصْحَف: "إذَا اختَلفْتُم أنْتُم وزيدُ بنُ ثابت فِي عرَبِيَّة مِن عرَبِيَّة القُرْآن فَاكتُبُوها بلِسَان قرَيْش، فإنَّ القُرْآن أُنْزِل بلسَانهم"؛ فَلا يجُوْز كتابَة القُرْآن بغَيْر لهجَة قرَيْش.

والمرَاد باللسَان: هيَ اللَّهْجة التيْ تختَصُّ كلُّ قبِيْلة من القبائل العَرَبية منَ: التَّفخيْم والتَّرقيْق، والفَتْح والإِمَالة، والإِظْهَار والإِدْغام، والهَمْز والتَّسْهيْل، والإِشْمَام وغيرِ ذٰلك؛ ولسان قريش مختلف عن غيرهم.

(٤) قَولُه: (كُتِب - بِهٰذِه اللُّغَة): وكَان عليه السلام يُمْلي عَلى كاتبِ الوحْي، ويُرشِده في الكتابَة بِوَحْي مِن جِبرِيْل عليْه السَّلام؛ فعُلِم: أن رسمَه أيضا توقيفيٌّ.

(٥) قَولُه: (ثُمَّ أُبِيْحَ إلخ): بأنْ يَقرأ عَلى الأَحْرُف السَّبعة مِن مُضَر عَلىٰ أنْ لا يخرُج ذٰلك عنْ لغَات العَرب لكَوْنه بلِسَان عَرَبِي مُبِين، فأُبِيْح للعَرَب أنْ يَقرءوه بلغاتِهم التيْ جَرَت عادتُهم باستِعْمالها عَلىٰ اختِلافهم =

اللَّهَجَات الْعَرَبِيَّة الأُخْرَى مِنْ لُغَاتِ مُضَر الَّتِيْ جَعَلَهَا الله تَسْهِيْلا وَتَيْسِيْرا لِهٰذِهِ الأُمَّة[١] الَّتِي لَاعَهْدَ لَهَا بِالْقِرَاءَة، وَلَا بِالْكِتَابَة؛ فَنَشَأُ اخْتِلَاف الْقِرَاءَات مِنْ كِتَابَة الحُرُوْف -بِحَسَب الْكَلِمَات الْمُتَرَادِفَة المتَنَاسِبَة- بِحَيْث يُحِيْطُوا بالمَعْنى، وَفِي وُجُوْه النُّطْق بِالحُرُوْف وَالحَرَكَات قِرَاءَةً وَلَهْجَة؛ وَعَلىٰ هٰذَا يُتَنَزَّلُ اخْتِلَافُهُمْ فِيْ القِرَاءَة[٢].

فَلَمَّا كَانَت الرُّخْصَة مُوَقَّتَةً فِيْ أَوَّل الأَمْر اجْتَمَع الصَّحَابَة فِي عَهْد أَبِيْ بَكْر عَلَى العَرْضَة الأَخِيْرَة -الَّتِيْ عَرَضَهَا الرَّسُوْل عَلىٰ جِبْرِيْل-، لِعِلمِهِمْ بِزَوَال مُوْجَب الرُّخْصَة؛ فَنُسِخ مَا خَالَف الرَّسْم، أَوْ العَرَبِيَّة، أَوْ مَا لا يَشْتَهِر بِإِجْمَاع الصَّحَابة؛ كَأَنْ يَكُوْن الاخْتِلَاف فِيْ حُرُوْف الْكَلِمَات المُتَرَادِفَة؛ وَيُسْتَدَلُّ بِأَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى ابْنِ مَسْعُوْد: "إِنَّ القُرْآن نَزَل بِلِسَان قُرَيْش، فَأَقْرِئْ النَّاس بِلُغَة قُرَيْشٍ، لا بِلُغَة هُذَيْل"[٣]، ونَهَاه أَنْ يُقْرأ: "فَتَوَلَّ عَنْهُمْ عَتّٰى حِيْن" -بالعَيْن- طِبْقًا للُغَة هُذَيْل[٤] في قَوله تَعَالىٰ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتّٰى حِيْنٍ﴾ [الصافات: ١٧٤].

= فِيْ الأَلفَاظ والإعْرَاب، ولمْ يكلَّف أحدٌ منْهُم الانتِقال مِن لغتِه إلى لُغة أُخرىٰ للمَشقة ولِمَا كانَ يُفهم مِن الحميَّة ولِطلبِ تسهِيْل فَهم المُراد، وكلُّ ذلكَ معَ اتِّفاق المعْنىٰ؛ فعلىٰ هٰذا يتنزَّل اختلافُهم فِيْ القِراءات.

الملاحَظة: وقَبائل مُضر تَستَوعِب سَبع لُغاتٍ، وهمْ: هُذَيل وكنَانة وقَيس وضَبَّة وتَيْم الرِّباب وأَسَد بن خُزيمة وقُريش؛ لقَول عمَر: "نَزَل القُرآن بلُغَة مُضَر"؛ ثمَّ انحصَرت القِراءة بَعد وفاتِه ﷺ علىٰ لغَة قُريش فقط. (فتح الباري، مقدمتان، اصول وقواعد ملخصا)

(١) قوله: (تَسْهِيْلا وَتَيْسِيْرا): ففي الصحِيْحين: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: "أَقْرَأَنِي جبْرِيْل -عليْه السَّلام- عَلىٰ حَرْف واحِد، فراجَعْتُه، فلمْ أَزَلْ اسْتَزِيْدُهُ ويزِيْدُني حَتى انتهىٰ إلىٰ سَبْعة أَحْرُف"، وكُلُّ كَلِمَة تُقْرَأ عَلَى الوُجُوْه من القُرْآن تُسمّٰى حَرْفا، كمَا نقوْل: هٰذا في حرْفِ ابن مسعوْد، أي: في قِراءة ابنِ مسْعُود.

(٢) قوله: (وَعَلىٰ هٰذَا يُتَنَزَّلُ اخْتِلَافُهُمْ): لأَنَّهم لمَّا كانُوْا يَعرِفون الحرُوْف بمَخارِجها، فمَا وُجِد مِن: الحُرُوْف المتباينَة في المخْرَج، المتَّفِقَةِ في الصُّورَة -مِثل: نُنْشِرُهَا ونُنْشِزُهَا- صَار تَقارُب مَعانِيها واتِّفاق تَشابُه صُورتِها سَببًا للاختِلاف فِيمَا بَينَهم؛ لأَنَّ المصَاحِف حِينئذ خَالية مِن النَّقط والشَّكْل. (فتح الباري ملخصا)

(٣) قَوله: (بِلُغَة قُرَيْشٍ، لا بِلُغة هُذَيْل): اعْلم! أَنَّ قرَيْشا همُ أَولادُ نَضْر بنِ كِنَانة، وهوَ نَضْرُ بنُ كنَانَة بنِ خُزَيْمَة بنِ مُدْرِكَة بنِ إلْيَاس بنِ مُضَر؛ وأَمَّا ابنُ مسعُود، فهُوَ أَبُوعبْد الرَّحمٰن الهُذَلِي -غَيْرُ قُرَشِيّ- مِن أَوْلاد الحَارِث بنِ تمِيْم بنِ سَعْدِ بنِ "هُذَيْل بنِ مُدرِكة" إلخ؛ فلمَّا نَزَل القرآنُ أَوَّلا بلغَة قريْش مَنَع عُمَرُ عبدَالله بنَ مسْعُود أن يقرأ بلغة هُذيل، وإن كانت قراءته مُصَدَّقة مِن رسول الله ﷺ.

(٤) قَوله: (طِبْقا للُغَة هُذَيْل): ومنه قوله تعالىٰ: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوْشِ﴾ [القارعة: ٥]، وقرأ ابن مسعود "كالصُّوْفِ المَنفُوْش".

المُرَاد بالأَحْرُف السَّبْعَة

ذَهَب جَمَاعَة إِلىٰ أَنّ المُرَاد بِالأَحْرُف السَّبْعَة[1]: وُجُوْه التَّغَايُر السَّبْعَة الَّتِي يَقَع فِيْها الاخْتِلَاف، وَهِيَ: اخْتِلَاف الأَسْمَاء بِالإِفْرَاد وَالتَّثْنِيَة وَالجَمْع، وَبِالتَّذْكِيْر وَالتَّأْنِيْث؛ وَالاخْتِلَاف فِي وُجُوْه الإِعْرَاب؛ وَالاخْتِلَاف فِي التَّصْرِيْف؛ وَالاخْتِلَاف بِالتَّقْدِيْم وَالتَّأْخِيْر؛ وَالاخْتِلَاف بِالإِبْدَال؛ وَالاخْتِلَاف بِالزِّيَادَة وَالنَّقْص؛ وَاخْتِلَاف اللَّهجَات بِالتَّفْخِيْم وَالتَّرْقِيْق، وَالفَتْح وَالإِمَالَة، وَالإِظْهَار وَالإِدْغَام، وَالْهَمْز وَالتَّسهِيْل، وَالإِشْمَام وَنَحْو ذٰلِك.

وَحِكمَته[2]: تَيسِيْر القِرَاءَة وَالحِفْظ عَلىٰ قَوْم أُمِيِّيْن، وَإِعْجَاز الْقُرْآن فِيْ مَعَانِيْه وَأَحْكَامه[3]، وَإِعْجَاز الْقُرْآن لِلفِطْرَة عِنْد الْعَرَب، لِيَسْتَطِيْع كُلّ مِنَ الْعَرَب: أَنْ يَّقْرَئه عَلىٰ لَحْنه الْفِطْرِيّ العَرَبِيّ وَلَهْجَة قَوْمه، مَعَ بَقَاء الإِعْجَاز الَّذِي تَحَدّىٰ بِه الْعَرَب كُلّه.

حُكْمُ القِرَاءَات الشَّاذّة وَالمُدْرَجَة

أَمَّا القِرَاءَات الشَّاذَّة الَّتِيْ جَمَعَها الأَئِمَّة الأَرْبَعَةُ -وَهُمْ: ابْن مُحَيْصِن المَكِّي، وَيَحْيَى

---

(١) قَوْلُه: (الأَحْرُف السَّبْعَة): المُراد بالأَحرُف: اللغاتُ، وَقيل الحَرْفُ: الإعرابُ، يقال: فلانٌ يقرأ بحرْف عاصِم، أيْ: بالوَجْه الذِي اختَاره عاصِم مِن الإعرَاب. وَقالَ الكِرْماني: "هٰذِه السَّبعة (أي: المَشهُوْرة) إنَّما شُرِعت عنْ حرفٍ واحِد مِن السَّبعة المَذكوْرة في الحديث". (فتح الباري).

فعُلم: أنَّ الرُّخصة التي تتعلَّق باللُّغات السَّبع -بحسَب الكلمَات المترادِفة المتناسِبة- فهِيَ منسُوْخة بإجمَاع الصَّحابة فِيْ عَهْد أَبِيْ بَكر عَلىٰ العَرْضة الأخيرة؛ وأمَّا الرُّخصَة التِيْ تتعلَّق بالإعْرَاب أو اللَّهجات وغيرِهما ممَّا يحتَمِلها الرَّسم العُثماني؛ فهٰذِه الرُّخصة مَوجودة حتَّى الآن، وهٰذه هِيَ القِراءات المشهُوْرة المُتَداوَلة المُسمَّاة بـ"القِراءات السَّبع". (محمد إلياس)

المَلحوظة: قال الحافِظ ابن حجَر، قالَ أبُوْ عُبيد: ليسَ المرادُ أنَّ كل كلمَة تُقرأ عَلىٰ سَبع لغَات، بل اللُّغات السَّبع مُتفرِّقةٌ فيْه، فبَعضُه بِلغَة قُرَيش وبعضُه بلُغة هُذيل وبَعضه بلغة هَوازِن وبعضُه بِلغة اليَمن وغيرِهم.

(٢) قَوْله: (وَحِكمَته): ومِنْها: إظهَار فَضل هٰذِه الأمّة وشَرفها علىٰ سَائر الأمَم، إذْ لمْ ينَزّل كتَاب غيْرِهم إلَّا علىٰ وَجْه واحِد؛ ومِنْها: إظهَار سرِّ اللهِ فِيْ صيَانته عنِ التبْدِيل معَ كوْنِه علىٰ هٰذِه الوُجوه.

(٣) قَوْله: (إعْجَاز الْقُرْآن فِيْ مَعَانِيْه وَأَحْكَامه): كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾، فقرأ نافع وابن كثير والكسائي وعاصم -في رواية أبي بكر- (وَصِيَّةٌ) بالرفع، والباقون بالنصب؛ فاختلف العلماء فيه بأن الوصية للزوجات واجبةٌ أم مندوبةٌ؛ لقاعدة: "أن سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعا، وسبيل المندوبات الإتيان به منصوبا". (قواعد: ٢٨٢)؛ ولذا احتج الفقهاء بقراءات الأحرف السبعة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَٰمَسْتُمُ النِّسَآءَ﴾ و ﴿لَمَسْتُمُ النِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]

اليَزِيْدِيْ البَصْرِيِ، وَالحَسَن البَصْرِي، وَالأَعْمَش- فَهِي مُلْحَقَة بِتَفْسِيْرِ التَّابِعيْن[١]؛ وَكَذَا القِرَاءَات المُدْرجَة الَّتِيْ زِيْدتْ فِي القِرَاءَات عَلىٰ وَجْه التَّفسِيْر، فَهِيَ أَيْضًا مُلحقَة بِتفْسِيْرِ التَّابِعِيْن.[٢]

الفائدة: وَاعْلَمْ أَنَّ القِرَاءَات الشَّاذَّة لَا تَجُوْز القِرَاءَة بِهَا مُطْلَقا؛ وَلٰكِنْ يَجُوْز تَعلّمهَا وَتَعْلِيمهَا وَتَدْوِينهَا فِي الْكُتُب، وَبَيَانُ وَجْههَا مِنْ حَيْث اللُّغَة وَالإعْرَاب وَالمَعْنىٰ، وَاسْتِنْبَاطُ الأَحْكَام الشَّرعِيَّة مِنها بِصِحَّة الاحْتِجَاج بِهَا.

أَنْوَاع الاخْتِلاف فِي القِرَاءَات وقَوَاعِدِهَا

اعْلَمْ! أَنَّ القِرَاءَة لاتَتْبَع العَرَبِيَّة، بَلْ العَرَبِيَّةُ تَتْبَع القِرَاءَة؛ لأَنَّهَا مَسْمُوْعَة مِنْ أَفْصَح العَرَب بِإِجْمَاع؛ والقِرَاءَات قِسْمَان: مُتَوَاتِرَة، وَشَاذَّة.

وَالاخْتِلاف فِي القِرَاءات ثَلاثَةُ أَنْوَاع:

النَّوْع الأَوَّلُ: اخْتِلاف اللَّفْظ، وَالمَعْنىٰ واحِدٌ؛ كَاخْتِلافِهِمْ فِيْ قِرَاءَة ﴿الصِّرَاط﴾، فَمِنْهُم مَنْ قَرَأَ بالصَّادِ، وَمِنْهُمْ: مَنْ قَرَأَ بالسِّيْن؛ وَكَذَا اخْتِلافُهُم فِيْ ﴿القُدُس/ القُدْس﴾ وَغَيْرِها.

النَّوْع الثَّانِيْ: اخْتِلاف اللَّفْظ وَالمَعْنىٰ، مَعَ جَوَاز اجْتِمَاعِهِمَا فِيْ شَيْءٍ وَاحِد، كَاخْتِلافِهِم فِيْ قِرَاءَة: ﴿مَالِكِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾، وفِيْ قِرَاءَة: ﴿بِضَنِيْنٍ﴾ و﴿بِظَنِيْنٍ﴾؛ فَفِيْ مِثْل هٰذِهِ الحَالَة يُثْبت للشَّيْء الوَاحِد مَعْنَيَان[٣].

---

(١) قَوله: (مُلْحَقَة بِتَفْسِيْرِ التَّابِعيْن): كقراءة عبد الله بن مسعود: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات"؛ فلفظ متتابعات لم يرِد في المتواتر، وإنما ورد من طريق الآحاد.

(٢) قَوله: (أَيْضًا مُلحقَة بِتفْسِيْرِ التَّابِعِيْن): كقراءة سعد بن أبي وقاص: "وله أخ أو أخت من أمّ"، فلفظ: "من أم" مدرَج في القراءة، وليس من القرآن؛ قال الإمام ابن الجزري: "وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءات إيضاحا وبيانا". (أصول وقواعد)

(٣) قَوله:(يُثْبت للشَّيْء الوَاحِد مَعْنَيَانِ): فقوله تعالىٰ: ﴿مٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ﴾ يكون وصفا لله تعالىٰ بأنه مالك ومَلِك؛ وبين هٰذين اللفظين اختلافٌ في المعنى، والمرجع واحدٌ؛ وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِيْنٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، فيكون ﴿بِضَنِيْنٍ﴾ وصفا لرسول الله لعدم البخل ونفي الاتهام عنه؛ لأن فيه قراءتان: الأولىٰ بالضاد، فيكون المعنىٰ: "وماهو ببخيل"؛ والثانية بالظاء، فيكون المعنىٰ: "وما هو بمتَّهم". (فصول في أصول التفسير)

النَّوْع الثَّالِث: اخْتِلاف اللَّفْظ وَالمَعْنى، مَعَ امْتِنَاع اجْتِمَاعِهِمَا فِيْ شَيْءٍ وَاحِد، مِثْل قَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ، وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٥- ٢٦]؛ وهٰذَا النَّوْع بِمَثَابَة التَّفْسِيْرَيْن(١).

قَواعِدُ في القِراءَات

١- القِرَاءَتانِ إِذَا ظَهر تَعارُضُهُمَا فَلَهُمَا حُكْم الآيَتَيْن، وصَارَتْ بِمَثَابَة "اخْتِلاف التَّنَوُّع"(٢)، كقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيْد﴾ [البروج]، بِرَفْع "المَجِيْد" وَجرّه.(٣)

٢- القِرَاءَات إِذَا لَمْ يَظْهَر تَعارُضُهَا، وعَادَتْ إِلىٰ ذَاتٍ واحِدَة؛ فَهِيَ زِيَادَة الحُكْم لِهٰذِه الذَّات بِمَعْنىٰ هٰذِه القِرَاءَات، كقَوْلِه تَعَالى: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِيْ عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦]، فَفِيْ قِرَاءَة: ﴿عَيْنٍ حَامِيَة﴾(٤).

٣- القِرَاءَات يُبَيِّن بَعْضُهَا بَعْضًا، كقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِيْ أَيْمَانِكُمْ، وَلٰكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة:٨٩]، فَفِيْ قِرَاءَةٍ: ﴿عَاقَدْتُّمْ﴾، وفي قراءة: ﴿عَقَدْتُّمْ﴾(٥).

---

(١) قَولُه: (بِمَثَابَة التَّفْسِيْرَيْن): فقرئ: ﴿يُعَذِّبُ﴾ و﴿يُعَذَّب﴾، و﴿يُوثِقُ﴾ و﴿يُوثَقُ﴾؛ ولكل قراءة توجيه يختلف عن الآخر. (فصول)

(٢) قَولُه: (اخْتِلاف التَّنَوُّع): من المعلوم أن اختلاف المفسرين على نوعين: "اختلاف التنوّع" و "اختلاف التضاد"، وذكر بحثها في بيان "اختلاف المفسرين".

(٣) قَولُه: (بِرَفْع المَجِيْد): فبالرفع يكون: ﴿المَجِيْدُ﴾ صفة لـ﴿ذُو﴾، وبالجرّ يكون صفة لقوله: ﴿الْعَرْش﴾؛ فهاتان القراءتان لهما حكم الآيتين؛ وهٰذا الاختلاف من قبيل النوع الثالث. (فصول)

(٤) قَولُه: (عَيْنٍ حَامِيَة): فمن قرأ: ﴿حَامِيَة﴾ فهي بمعنى: حارّة، ومن قرأ: ﴿حَمِئَة﴾ فهي من الحَمْأة، وهو الطينُ المنتِنُ المتغيّر اللون.

قال ابن زنجلة: وهٰذا القول -أي: اختيار ﴿حَمِئَة﴾- لا ينفي قولَ من قرأها: ﴿حَامِيَة﴾؛ إذ كان جائزا أن تكون العين التي تغرب الشمس فيها حارّة، وقد تكون حارّة ذات حمأة وطينة سوداء؛ فتكون موصوفة بالحرارة، وهي ذات حمأة. وهٰذا الاختلاف من قبيل النوع الثاني.

(٥) قَولُه: (عَقَدْتُّمْ): فقرأ حمزة والكسائي وشعبة وعاصم: ﴿عَقَدْتُّمْ﴾ بالتخفيف بلا ألف، وقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿عَاقَدْتُّمْ﴾ بألف من المفاعلة، وقرأ الباقون: ﴿عَقَّدْتُّمْ﴾ بالتشديد من غير ألف. والتفعيل والمفاعلة معناها مجرّد الفعل بدليل قراءة: ﴿عَقَدتُّمْ﴾ بلا ألف ولا تضعيف؛ والقراءات يبين بعضها بعضا.

(فصول في أصول التفسير)

الخَاتِمَة

فِي تَدْوِيْن التَّفْسِيْر وآدَاب المُفَسِّر

جَرَتْ سُنَّة الله تَعَالىٰ فِي إِرْسَال الرُّسُل وَإِنْزَال الكُتُب أَنْ يَّبْعَث لِكُلّ أُمَّة نَبِيًا بِلِسَان قَوْمه، وَأَنْ يَّكُوْن كِتَابه بِلِسَانِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُوْلٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [ابراهيم:٤].

وَظَهر مُحَمَّدﷺ فِيْ جَزِيْرَة العَرَب، وَأَنْزَل الله عَلَيْه القُرْآن بِلِسَان قَوْمه الْعَرَبِيّ لَيَعْقِلوْه، كَمَا قَال تَعَالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنْزَلْنٰهُ قُرْاٰنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُوْنَ﴾ [يوسف:٢].

وَتَكَفَّل الله تَعَالىٰ لِرَسُوْله بِالحِفْظ وَالجَمْع فِي صَدْره، ثُمَّ بِالقِرَاءَة وَالبَيَان، حَيْث قَالَ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْاٰنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَاْنٰهُ فَاتَّبِعْ قُرْاٰنَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة]؛ وَوَلاَّه مَنْصِب التَّعْلِيْم أَيْضًا حَيْث قَالَ: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ ....، وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتٰبَ وَالْحِكْمَةَ ....﴾ [آل عمران:١٦٤]؛ وَكَلَّفَهُﷺ أَنْ يُّبَيِّن لَهُم الْقُرْآن وَيُفَسِّره، كَمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَاَنْزَلْنَآ اِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ اِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُوْنَ﴾ [النحل:٤٤]؛ وَلِذٰلِك كَان الصَّحَابَة -رَضِي الله عَنْهُم- يَرْجِعوْن إِلىٰ رَسُوْل اللهﷺ فِيْمَا أَشْكَل عَلَيْهِمْ فهْمُه مِنَ الْقُرْآن، فَيَجِدُوْن الجَوَاب الشَّافِيَ.

وَمِن المَعْلوْم أَنّ كَلَام الْعَرَبِي يَشْتمِل عَلَى الحَقِيْقَة وَالْمَجَاز، وَالتَّصرِيْح وَالْكِنَايَة، وَالإِيْجَاز وَالإِطْنَاب، وَالإِجْمَال وَالتَّفْصِيْل، وَالإِبْهَام وَالتَّبيِيْن، وَمَا أَشْبَه ذٰلِكَ مِن أَصْنَاف الْكَلَام، وَأَسَالِيْب الْبَيَان؛ فَالقُرْآن الْكَرِيْم أَيْضًا يَحْتَوِي عَلىٰ كُلّ ذٰلِكَ مِن صُنُوْف الْكَلَام وَأَسَالِيْب الْبَيَان؛ بَلِ الْقُرْآن يَعْلوْ وَيَفُوْق غَيْرَه بِوُجُوْه إِعْجَازِيّة ذَكَرهَا الْعُلَمَاء فِيْ مَوْضِعهَا.

وَكَان الْقَوْم عَرَبا خُلَّصًا يَفْهمُوْن الْقُرْآن الْكَرِيْم بِمُقْتضَى السَّلِيْقَة الْعَرَبِيَّة، غَيْرَ أَنَّ الْقُرْآن يَعْلُو عَلىٰ سَائِر كَلَام الْعَرَب بِأَلْفَاظه وَأَسَالِيْبه اللُّغَوِيّة وَالبَلَاغِيّة فَضْلا عَنْ مَعَانِيْه؛ وَمَعَ ذٰلِكَ كَانَتِ الصَّحَابَةُ مُتَفَاوِتِيْن فِي فَهْمه وَإِدْرَاكه[1] بِحَسَب تَفَاوُتِهِم فِي:

(١) قَوله: (مُتَفَاوِتِيْن فِي فَهْمه): كَمَا فِيْ رِوَايَة ابنِ عَبَّاس قَالَ: "كَانَ عمَر يُدخِلنِي مَعَ أَشْيَاخ بَدْر، =

مُلَازَمَة الرَّسُوْل ﷺ[1]، وَمَعْرِفَة أَسْبَاب النُّزُوْل، وَالْعِلْم الشَّرْعِي؛ وَبِحَسَب تَفَاوُتِهِم فِي أَدَوَات الفَهْم كَالعِلْم بِاللُّغَة؛ فَمَسَّت الحَاجَة لِفَهْم الْقُرْآن إِلَى تَفْسِيْر وَمُفَسِّر يُفَسِّره.

التَّفْسِير فِيْ عَهْد النَّبِيِّ ﷺ

وَالنَّبِيُّ بُعِث لأَجْل تَعْلِيْم الْقُرْآن وَتفسِيْره، فَهٰذَا هُوَ مَنصِبه الجَلِيْل وَوَظِيْفَته الْعظِيْمَة حَيْث فَسَّر الْقُرْآن حَسَب مَا شَاءَ الله مِنْ كَلَامه وَآيَاته، إِمَّا: عَنْ طَرِيْقٍ مَا أَفَاضَه الله تَعَالىٰ مِنْ بَرَكَات وَثَمَرَات الْوَحْي، وَإِمَّا مِنْ طَرِيْق مَا مَنَحه الله تَعَالىٰ إِيَّاه مِنَ: الْعَمَل الْكَامِل، وَالفَهْم البَالِغ، وَالعُلُوْم العَالِيَة، وَالمَعَارِف الشَّرِيْفَة.

بَيْدَ أَنَّ التَّفَاسِيْر المَنْقُوْلَة عَنِ النَّبِي ﷺ لَمْ تُدَوَّن وَلَم تُرَتَّب، لأَنَّ أَدَوَات الْكِتَابَة لَمْ تَكُن مَيْسوْرَة لَدَيْهِمْ فِي ذٰلِكَ العَهْد؛ وَلٰكِنَّها مَحْفُوْظَة فِي صُدُوْر الصَّحَابَة بِوَاسِطَة قُوَّة الحِفْظ.

التَّفْسِيْر فِي عَهْد الصَّحَابَة

ثُمَّ بَعْد غُرُوْب شَمْس النُّبُوَّة يَجِيْء عَهْد الصَّحَابَة، وَهُم أَعْرَف بِالْقُرْآن وَمَعَانِيْه وَمُرَادَاته مِمَّن جَاءَ بَعْدَهُمْ؛ وَلٰكِنَّهُم مَعَ هٰذَا كَانُوْا يَتَفَاوَتُوْن فِي الْفَهْم[2]، وَتَتَفَاوَت مَرَاتِبهُم، وَتَتَبَايَن دَرَجَاتهم؛ فَهٰذا أَمِيْر المُؤْمِنِيْن عُمَر بْن الخَطَّاب يَقُوْم عَلَى الْمِنْبَر، وَيَقْرَأ ﴿وَفَاكِهَةً

ـفكأنَّ بَعضَهم وَجَد في نفسِه، فقَال: لِمَ تُدخِلُ هٰذا مَعَنا، ولنَا أَبْناءٌ مثلُه؟ فقَال عُمَر: إنَّه مِن حَيْث علمتُمْ؛ فدَعا ذاتَ يَوم فأَدْخلَه مَعَهم، فمَا رُئِيتُ أنَّه دَعَاني يَومَئِذ إلا ليُرِيَهم؛ قَال: مَا تَقولُوْن في قَول اللهِ تعَالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ فقَال بعضُهم: أُمِرْنا نَحمَد الله ونَستَغفِره إذَا نُصِرنا وفُتِح عَلَيْنا، وسَكت بعضُهم فلَمْ يَقُل شَيئًا، فقَال لِيْ: أكذٰلكَ تَقُوْل يَا ابنَ عَبَّاس! فقُلت: لَا؛ قَال: فمَا تَقُوْل؟ قُلتُ: هوَ أَجَل رَسولِ الله ﷺ، أَعْلَمَه لهُ، قَال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ وَذٰلك عَلَامَة أجَلِك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾؛ فقَال عمَر: مَا أَعلَمُ مِنْها إلَّا مَا تقُوْل. (البخاري: ٤٩٧٠)

(١) قَولُه: (بِحَسَب تَفَاوُتِهم فِي: مُلَازَمَة الرَّسُوْل ﷺ): من المعلوم: أنَّ كثِيْرا مِن الأَكابِر مِن الصَّحابة كانَ يَغِيْب عنْ بَعْض مَا يَقُوْله النَّبِي ﷺ أَوْ يَفْعَله مِن الأَعمَال التَّكلِيْفِيَّة؛ وعقَد عَليه البُخاري بابًا بقَولِه: "مَا كانَ يَغِيب بَعْضُهم مِن مَشَاهِد النَّبِي ﷺ وأُمُوْر الإِسْلام"، واستَدلَّ عَليه "بِحَدِيْث عُمَر فِيْ الاستِيْذان"، فقَال عُمَر: "خَفِيَ عَلَيَّ هٰذا مِن أَمْر النَّبِيِّ ﷺ، وأَلْهَاني الصَّفْق بالأَسْواق" أَي: التِّجارَة والتَّبايُع. (البخاري: ٧٣٥٣)

(٢) قَولُه: (يَتفاوَتُوْن فِي الْفَهْم): عن عدي بن حاتم قال: لمَّا نزلت ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾، عمدتُ إلىٰ عِقالٍ أَسوَد وإلىٰ عقالٍ أبيض، فجعلتُهما تَحتَ وِسادتي، فجعلتُ أنظرُ في الليلِ، فلايستبين لِي؛ فغَدَوْتُ علىٰ رسولِ الله ﷺ فذكرتُ له ذٰلك، فقال: إنَّما ذٰلك سواد الليل وبياضُ النهار. [البخاري: ١٩١٦]

وَّأَبَّا﴾ [عبس:٣١]؛ ثُمّ يَقُوْل: مَا الأَبُّ؟ -أَيْ: لاأَدْرِي!-، ثمّ قال: مَا كلِّفْنَا هٰذَا[1] [البخاري]؛ وَهٰذَا ابْن عَبّاس مُفَسّر القُرْآن يَقُوْل: كُنْت لاأَدْرِي مَا ﴿فَاطِرَ السَّمٰوٰتِ﴾؟ حَتّٰى أَتَانِيْ الأَعْرَابيّان يَخْتصِمَان فِيْ بِئْر، فَقَال أَحدهُمَا: أَنَا فَطَرْتُهَا، وَالآخر يَقُوْل: ابْتَدَأْتهَا[2].

فَعُلِم أَنَّ الصَّحَابَة كَانُوا مُحْتَاجِيْن إِلى النَّبِي ﷺ فِيْما يَشكل عَلَيْهِم مِنَ الْقُرْآن؛ لٰكِنهُمْ غَيْر مُحْتَاجِيْن إِلى تَفسِيْر جَمِيْع الْقُرْآن؛ وَلِذٰلِكَ إِنَّهُمْ لَا يَرْجِعُوْن إِلَى النَّبِي ﷺ إِلَّا فِي الْمَوَاضِع الصَّعْبَة فَقَط، وَإِنَّمَا فُسّر جمِيْع الْقُرْآن بَعْد زَمَانِهِمْ.

التَّفْسِير فِي عهْد التَّابِعِيْن

وَبعْد اِنْصِرَام عَهْد الصَّحابَة جَاءَ عَصْر التَّابِعِيْن الَّذِيْن أَخَذُوا التَّفْسِيْر وَالْحَدِيْث وَالْفِقْه وَسَائِر الْعُلُوْم الدِّيْنِيَّة عَنِ الصَّحَابَة، فَهُم أَفْضَل مِمَّن جَاءَ بَعْدهُمْ عِلْما وَفَهْما، وَصِدْقا وَأَمَانَة، وَوَرْعا وَزُهْدا؛ وَلهٰذَا قَالَ النَّبِي ﷺ فِي شَأْنِهِمْ: خَيْرُكُمْ قَرْنِيْ، ثُمّ الَّذِيْن يَلُوْنَهُمْ، ثُمّ الَّذِيْن يَلُوْنَهُمْ.[3]

وَاشْتَهَر بَعْض أَعْلَام التَّابِعِيْن بِالتَّفْسِيْر، كَمَا اشْتَهَر بَعْض أَعْلَام الصَّحَابَة؛ فَتَكَلَّمُوا فِيْه وَفِيْ عُلُوْمه، وَأَوْضَحُوا مَا خَفِي وَغَمَض مِن مَعَانِي القُرْآن وَمَعَارِفه؛ وَلٰكِنّ التَّفْسِيْر لَمْ يَكُن مُدَوَّنا وَلا مُرَتَّبا فِي كُتُب وَصَحَائِف فِيْ عَهْد التَّابِعِيْن أَيْضًا؛ نَعَم! هُنَاكَ أَجْزَاء مَنْسُوبَة إِلَى التَّابِعِيْن -الَّتِي رَوَوْها عَن الصَّحَابَة-، غَيْرُ الشَّامِلَة لِجَمِيْع القُرْآن، وَلِذٰلِكَ لَمْ يُعَدّ هٰذَا الْعَمَل تَدوِيْنا مُسْتقِلّا؛ إِنَّمَا التَّدوِيْن المُسْتَقِل بَعْد عَصْرهِمْ.

---

(١) قَولُه: (مَا كلِّفْنَا هٰذَا): أو قال: "ما أُمِرْنا بهٰذا"؛ وفي روايةٍ أُخرى: أنَّ رجُلا سَأل عمرَ عن هٰذه الآية، فَقال: "نُهِيْنا عن التَّعمُّق والتَّكلُّف".

الملحوظة الهامّة: فعُلِم أنَّ المعنى الإفرادي قد لايُعْبأ بِهِ إذا كان المعنى التركِيْبي مفهُوما دونَه؛ لأنَّ اللفظ وسيلةٌ إلىٰ تحصِيْل المعنى المراد، والمعْنى هو المقصوْد. (أصول وقواعد: ١٥٣) ملخصا؛ وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: "الأبُّ: الحَشِيْش للبهائِم"، وعنْه أيْضا: الأبُّ: ما تُنْبِته الأرْض مِمّا تَأكُله الدَّواب، ولايَأكُله النَّاس. (فتح الباري).

(٢) قَولُه: (ابْتَدَأْتهَا): أي: أنَّ "فَطَرْتُها" مِن الفِطْرَة، وهوَ إيجادُ الشَّيءِ بَعدَ أنْ لمْ يَكُن، وهٰذا هوَ الفَرْق بَين الفِطرَة والابْتِداء؛ ومَعنىٰ ﴿فَاطِرَ السَّمٰوٰتِ وَالأَرْضِ﴾: هوَ مُبدِعُهما ومُختَرِعهما علىٰ غيرِ مِثال سَبَق. (محمد إلياس)

(٣) قَولُه: (خَيْرُكُمْ قَرْنِيْ إلخ): الحديث أخرجه البخاري: ٢٤٥٧، ومسلم: ٦٦٠٣، والترمذي: ٢١٤٧.

التَّفْسِير فِيْ عُصُوْر التَّدْوِيْن

بَعْد ذٰلِكَ اشْتَغَل جَمَاعَة فِي تَدوِيْن التَّفسِيْر، وَكَان التَّفسِيْر حِينَئِذ فَرْعا مِن الحَدِيْث؛ وَلَمْ يَتَّخِذْ شَكْلا مُنَظَّمًا، وَلَم يُفْرَد لَهُ تَأْلِيْف خَاصّ يُفَسَّر فِيْه الْقُرْآن سُوْرَة سُوْرَة، وَآيَة وَآيَة مِنْ مَبْدَأه إِلىٰ مُنْتهَاه؛ بَلْ يُعَدُّ بَابًا مِنْ أَبْوَاب الْحَدِيْث بِحَيْث لَمَّا دُوِّن وَجُمِع الْحَدِيْث دُوِّن بِجَوَار ذٰلِكَ مَا كَانَ مُنْتشِرًا مِنَ التَّفَاسِيْر الْمَنْسوْبَة إِلَى النَّبِي ﷺ، وَإِلَى الصَّحَابَة وَالتَّابِعَيْن مِنْ غيْر تَرْتِيْب وَتسَلْسُل بِآيَات الْقُرْآن وَسُوَره.

وَجَاء بَعْد هٰؤلاء من أَفْرَد التَّفسِيْر بِالتَّأْلِيْف، وَجَعَله عِلْما قَائِمًا بِنَفْسه، مُنْفَصِلا عَن الْحَدِيْث؛ فَفُسِّرَ الْقُرْآن حَسَب تَرتِيْب الْمُصْحَف لِجَمِيْع الْقُرْآن سُوْرَة سُوْرَة، وَآيَة آيَة؛ ثُمّ جَاء عَلىٰ أَثَر هٰؤُلَاء جَمَاعَة مِنَ الْمُفَسِّرِيْن لَمْ يَتَجَاوزُوْا حُدُوْد التَّفسِيْر بِالْمَأْثُوْرَة، وَلٰكِنَّهُم جَمَعُوا الأَقْوَال دُوْن أَنْ يَّنسِبُوْهَا إِلىٰ قَائِلِهَا؛ وَلِهٰذَا التَبَس الْأَمْر، وَلَم يَتَمَيَّز الصَّحِيْح مِنَ السَّقِيْم؛ فَمَنْ بَعْدهُمْ يَنْقُلوْنَه ظَانِّيْن: أَنَّ لَه أَصْلا مِنْ غَيْر اِلْتِفَات إِلىٰ مَا وَرَدَ عَن السَّلَف الصَّالِح، وَيَتَأَوَّلُوْن الْقُرْآن حَسْب مَا أَدّٰى إِلَيْه اِجْتِهَادهم، وَفَسَّرُوْا مَا اعْتَقَدُوْا.

ثُم اُلِفَت كُتُب غَلَب عَلَيْها التَّأْوِيْل وَالتَّفسِيْر الْاجْتِهَادِي حَتى بَرَعُوا فِي عُلُوْم، كَالنَّحْوِي وَالإِخْبَارِي وَالْفَقِيْه وَالْمُبتدِع، وَبَرَزُوْا فِيْها؛ وَلِذٰلكَ تَرٰى كُتُب التَّفسِيْر مَصْبوْغَة بِأَلْوَان مُخْتلِفَة مِن السُّنَة وَالْبِدْعَة؛ فَاشْتُرِطَ لِلمُفَسِّرِ شَرَائِطُ.

شَرائِط المُفَسِّر

مِنْ شَرَائِط الْمُفَسّر: صِحَّة الْاعْتِقَاد، وَالتَّجَرُّد عَن الْهَوٰى، وَالاجْتِنَاب مِنَ الْبِدْعَة وَالْفِسْق؛ وَأَنْ لَا يُفَسِّر بِمجَرَّد الرَّأْي وَالْعَقْل، وَأَنْ يُّفَسِّر الْقُرْآن بِالْقُرْآن عِنْد الْإِجْمَال وَالْاخْتِصَار، ثُمَّ التَّفسِيْر بِالسُّنَّة، ثُمّ بِأَقْوَال الصَّحَابَة، ثُمّ بِأَقْوَال التَّابِعِيْن؛ فَلا يَعْدِل عَنْ مَذَاهِب الصَّحَابَة وَالتَّابِعِيْن فِي التَّفْسِيْر.

وَمِنْهَا الْعِلْم بِاللُّغَة الْعَرَبِيَّة وَالنَّحْو وَالصَّرْف، وَعِلْم الْمَعَانِي وَالْبَيَان وَالْبَدِيْع، وَالْعِلْم بِالْأُصُوْل الْمُتَّصلَة بِالْقُرْآن -كَعِلْم التَّوْحِيْد، وَعلْم الْفِقْه وَعلْم الْقِرَاءَات-؛ وَعلْم أُصُوْل

التَّفْسِيْرِ خَاصَّة مَعَ التَّعَمّق، -كَمَعْرِفَة أَسْبَاب النُّزُوْل، وَالْقِصَص، وَالنَّاسِخ وَالْمَنْسُوْخ، وَنَحْو ذٰلِكَ-؛ وَعِلْم الْأَحَادِيْث الْمُبَيِّنَة لِتَفسِيْر الْمُجْمَل وَالْمُبْهَم[1].

آدَاب المُفَسِّر

مِنْ آدَاب الْمُفسِّر: حُسْنُ النِّيَّة، وَصِحَّة الْمَقْصِد؛ التَّفَكُّر وَالتَّدَبُّر فِيْ مَعَاني الْقُرْآن وَأَسْرَاره؛ وَأَنْ يَكُوْن حُسْن الْخُلُق، مُؤَدَّبا بِالآدَاب الإِسْلَامِيَّة، مُهَذَّبا بِالأَخْلَاق الْفَاضِلَة؛ وَالْعَمَلُ وَالْامْتِثَال، وَتَحَرّي الصِّدْق وَالضَّبْط فِي النَّقْل وَالرِّوَايَة؛ وَالتَّوَاضُع، وَعِزَّة النَّفْس وَالْجَهْر بِالْحَقّ؛ وَحُسْن السَّمْت، وَالْأَنَاة، وَتَقْدِيْم مَنْ هُوَ أَوْلَىٰ مِنْه، وَحُسْن الإِعْدَاد.

وَأَنْ يَكُوْن مُصْغِيا إِلَى كَلَام رَبّه، مُلْقِيا السَّمْع وَهُو شَهِيْد الْقَلْب لِمَعَاني الْقُرْآن، نَاظِرا إِلَى قُدْرَته وَمُعَظِّمًا لَه، مُفْتَقِرًا إِلَيْه بِقَلْب وَدُعَاء وَتَضَرُّع وَتَمَسْكُن، وَانْتِظَار لِلْفَتْح عَلَيْه مِنَ الفَتَّاح الْعَلِيْم.

طَرِيْقَة الأَدَاء

طَرِيْقَة الْأَدَاء: أَنْ يُبدَأ بِذكْر سَبَب النُّزُوْل فِي مَوَاضِع التَّعْرِيْض، ثُمَّ يبدأ بما يَتَعلّق بالأَلْفَاظ المُفْردَة من اللغة والصرْف والاشْتِقَاق، ثُمَّ يشْرَحُ التَّرَاكِيْب وَالإِعْرَاب الَّذِيْ يَتَوَقَّفُ عَلَيْه تَحْدِيْد الْمَعْنى، ثُمَّ يبين وُجُوْه الْبَلاغَة؛ ثُمَّ يَأْتِيْ إِلى الْاسْتِنْبَاط وَالأَحْكَام. وَأَمَّا ذِكْر الْمُنَاسَبَة وَالرَّبْط بَيْن الآيَات فَذٰلِك حَسَب مَا يَقْتَضِيْه النَّظْم وَالسِّيَاق.

وعَلَى المُفَسِّر أَنْ يَجْتَنِب مَا لايَصِحّ منْ: أَسْبَاب النُّزُوْل، وَأَحادِيْثِ فَضَائل القُرْآن، والقِصَص المَوْضُوْعة، والأَخْبَار الإِسْرَائِيْلِيَّة؛ فإِنَّ هٰذا مِمَّا يذهَبُ بجَمَال القُرْآن، ويَشْغَل النَّاسَ عنِ التَّدَبُّر والاعْتِبَار.[2]

وَأَنْ يَجْتَنِب ذِكْر العِلَل وَالدَّلائِل مِنْ دَلائِل أُصُوْل الْفِقْه، وَمَسَائِل الْفِقْه، وَدَلائِل أُصُوْل الدِّيْن وَغَيْرهَا، كَمَا شَحَن بَعْض الْمُفسِّرِيْن تَفْسِيرهُمْ بِهٰذِه الْعُلوْم؛ وَالأَصْل أَنْ يُؤْخَذ مِنْ ذٰلِكَ مُسَلَّما فِي عِلْم التَّفْسِيْر، دُوْن الْاسْتِدْلال عَلَيْه.

---

(١) قَوْلُه: (لِتَفسِيْر الْمُجْمَل وَالْمُبْهَم): هٰذا المضمون ملخص من مباحث القرآن ونفحات العبير.

(٢) قَوْلُه: (يَشْغَل النَّاسَ): ملخص من: مباحث علوم التفسير، ونفحات العبير، وأصول التفسير وقواعده.

اسْتِنبَاط المُفسِّرِيْن

الاسْتِنْبَاط: النَّبْط كَلِمَةٌ تدلُّ عَلىٰ استِخْرَاج شَيْءٍ، واسْتَبْطتُّ المَاءَ: استَخْرَجْتُه.

وفِيْ اصْطِلاح عُلَمَاء التَّفْسِيْر وعُلوْم القُرْآن يُطْلَق علىٰ مَعْنَيَيْن:

١- بمَعْنى الاستِنْبَاط الأصُوْلي فِيْما يتعَلَّق بالعُلُوْم المُستَنْبَطة مِن القُرآن الكرِيْم، ومِنها أحْكامُه؛ وهٰذا الاستِنْباط يتعلَّق بالدّلالات اللَّفْظيَّة مُطابقَةً وتضَمُّنًا والتِزَامًا.

٢- بمعَنىٰ استِخْراج دَلالة الآيَة علىٰ مَعْنىٰ فِيْ غَيْر محَلِّ النُّطق، لازِم لهُ، وهوَ المَقْصُوْد هنَا.

هٰذَا هُو الاسْتِنبَاط عِنْد المُفسِّرِيْن، وَهُو يَتعَلّق بِالمَفهُوْم.

المَلحُوْظة: ثُمّ الدَّلالَة إمّا لَفظِيَّة أَوْ غَيْر لَفْظيّة، وَأنْ شِئْت قُلْت: إمَّا فِي مَحَل النّطْق -فَهوَ المَنطُوْق- أوْ فِي غَيْر محَل النُّطق -فَهُو المَفهُوْم-؛ فَاللَّفظِيّة أَوِ المَنطُوْق إمَّا لَاتَدُل عَلىٰ كَمَال المَعْنى المَوْضوْع لَه فَمُطابقَة، أوْ عَلىٰ بَعْض المَعْنى المَوْضوْع لَه فَتَضَمُّن؛ أمَّا الدَّلَالَة الغَيْر اللَّفظِيّة أوِ المَفهُوْم هِيَ دَلَالَة الاِلتِزَام.

فَالمُفسّر يبْدَأ بِتفْسِيْر أَلْفَاظ القُرْآن وَبَيَان المُرَاد مِنْها، إمَّا مُطابقَة أوْ تَضَمُّنا؛ وَهٰذا مِنْ بَاب دَلالَة اللَّفْظ فِيْ محَل النُّطق، وَالمُعَبّر عِنْد الأصُوْلِيّيْن بـ"المَنطُوْق"؛ ثُمّ ينْتَقلُ إِلىٰ تَقرِيْر مَعانِيْها بِحَسَب لَازِمِهَا، وَهٰذا مِنْ بَاب دَلالَة اللَّفْظ فِي غَيْر محَلّ النُّطق، وَهُو المُعبّر عَنْه عِنْد الأصُوْلِيّيْن بِالمَفْهُوْم"؛ فَالأوّل تفسِيْر وَالثّاني اِستِنْباط.

وَمِنْ أَمْثِلَة الاسْتِنْبَاط: اِستِنْبَاط صِحَّة انْكِحَة الكُفَّار فِيْما بَينَهُم مِنْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَامْرَأَته حَمَّالَة الحَطَب﴾ [اللهب:٤]؛ وَكَاسْتِنْبَاط أَنَّ الله خَالِق لِأَفْعَال العِبَاد مِنْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَمَا تَشَاءُوْنَ إِلَّا أَنْ يَّشَاءَ الله﴾ [الدهر:٣٠] مَعَ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:٦٨]؛ فَإذَا ثَبَت: أنّه يخْلُق مَا يَشَاء، وَأنّ مَشيْئَة العَبْد لا تَحْصُل إِلَّا إِذَا شَاء الله؛ أَنْتَج: أنّه تَعالىٰ خَالِق لِمَشِيْئَة العَبْد.

ثُمَّ استِنبَاط الأصُولِيّيْن يتَعَلّق بِدلَالَة المَنطُوْق وَالمَفهُوْم، لِأنّ مُرَادَهمْ فِيْه اِستِخْراج دَلالَة الآيَة عَلى الحكم، وَهُو خَاصّ بِمَا يتَعَلّق بِالأحْكَام الفِقهِيّة، وَلِذٰلِك سَمّوه بِأحْكَام القُرْآن"؛ وَأنّ اِستِنْبَاط المُفسّرِيْن فَهُو يتَعلَّق بِالمَفهُوْم، وَلا يخُصُّوْنه بِالأحْكَام بَلْ يشْمَل جَمِيْع العُلُوْم الَّتِيْ يَدُلّ عَليهَا القُرْآن الكرِيْم. فَعُلِم: أنّ بَينَهُما عُمُوْم وَخُصوْص، لِأنّ كُلّ اسْتِنبَاط فِي التَّفْسِيْر هُوَ اسْتِنبَاط أصُوْلِي، وَلَا عَكْس. (الاستنباط عند المفسرين)

القسم الثاني

في قواعد التفسير

المأْخُوْذ بِالاخْتِصَار من:

قواعد التفسير	و	القواعد الترجيحية
للشيخ خالد بن عثمان السبت		للشيخ: محمد بن صالح الفوزان

فِهْرِسُ القِسْم الثّاني في أُصُوْل التَّفْسِيْر

بسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْم

مُقدَّمة عَلىٰ قَوَاعِد التَّفْسِيْر

القَاعِدَةُ: هِيَ حكمٌ كليٌّ يُتعرّف به علىٰ أحْكام جزئيَّاته.

والفرْق بينَ القاعِدة والضَّابِط: أنّ القاعِدة تجمَع فرُوعا في أبْوابٍ شتّٰى؛ والضابطُ يجمَعها مِن بابٍ واحِد؛ وعَليه: فالقاعِدة أعمُّ مِن الضابط.

وقواعِد التَّفسير: هِي الأحْكامُ الكُلِّيَّة التيْ يُتوَصَّل بِها إلىٰ اسْتِنْباط مَعَاني القُرْآن العَظِيْم، ومَعْرَفة كَيْفِيَّة الاسْتِفادَة مِنْه.

والمرادُ منْ "قواعِد التفسِيْر" هيَ تلك الكلّيَات والضَّوابط المخصُوْصة التيْ تُلتزمُ كَيْ يُتوصّل بواسِطتِها إلَى المعْنى المرَاد؛ فهٰذا العِلمُ جزءٌ مِن العُلوم القرآنيَّة؛ بلْ هيَ أشْرف وأهمُّ؛ لأنّ علمَ الأصُوْل والقَواعِد للعُلُوْم بمنْزِلة الأسَاس للبُنيان؛ لأنَّها تُبنىٰ علَيْها الفرُوْع؛ والفُرُوْع تُثبَت وتَتقوّٰى بالأصُوْل والقواعد. (قواعد التفسير)

وقواعِد التَّفسيْر علىٰ نَوْعَين: القواعِد العَامّة، والقَواعد التَّرْجِيْحِيَّة.

القواعِد العامَّة: هيَ التي يُمْكِن أنْ يعمَلها المفسِّر عندَ مَا يُفسِّر آيةً مِن القُرآن؛ فمِنْ تلكَ القَواعِد بعْضُها بمَثابة "الفَوائد"، ومنْها مَا يَكُوْن "لُغويًّا"، ومنْها ما يَكون "أصُوْليًّا"، ومنْها ما يَكوْن "بَلاغِيًّا"؛ فيُمْكن استِنْباط هٰذِه القَواعد مِن كتُب التَّفسِيْر، وكُتُب اللُّغَة، والبَلاغة، والأصُوْل. (قواعد، فصول:٩٠)

وَأمّا القَواعد الترجِيْحيَّة: فهيَ القَواعدُ التي تُستَعْمل عندَ الترجِيْح بينَ أقْوال المفسِّرين؛ فيُرَجَّح بِها قوْلٌ ويُردُّ بِها الآخرُ.

الملحُوْظة: القواعِد التيْ ذُكرتْ في هٰذا الكتابِ هيَ قواعدُ كليَّة وإنْ كان كثيرٌ منْها لهُ مستثنَياتٌ.

نُزُوْل القُرْآن وَمَا يَتعَلَّق بِهِ

١) القَاعِدَةُ: القَوْلُ فِي الْأَسْبَابِ مَوْقُوْفٌ عَلَى النَّقْلِ وَالسَّمَاعِ(١).

٢) القَاعِدَةُ: سَبَبُ النُّزُوْلِ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ(٢).

٣) القَاعِدَةُ: نُزُوْلُ الْقُرْآنِ تَارَةً يَكُوْنُ مَعَ تَقْرِيْرِ الْحُكْمِ، وَتَارَةً يَكُوْنُ قَبْلَهُ، وَالْعَكْسُ(٣).

٤) القَاعِدَةُ: الْأَصْلُ عَدَمُ تَكَرُّرِ النُّزُوْلِ(٤).

---

(١) قَوْلُه: (القَوْلُ فِي الْأَسْبَابِ إلخ): فلامدخَل للرأي في معرفة سبب النزول البتة؛ بلْ هو مَوقوف على الرواية عمَّن شاهدوا التنزيل، كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء].

(٢) قَوْلُه: (سَبَبُ النُّزُوْلِ إلخ): اعلمْ! أنّ أسباب النزول علىٰ قسمين: الأوّل الصريح، وهو ما صَرّح فيه الصحابي بقوله: "سبب نزول هٰذه الآية كذا، أوْ ذَكرَ واقعة، أو سؤالا ثمّ عقب ذٰلك بقوله: "فنزلت، أو نزلت، أو ثم نزلت، أو فأوحىٰ الله إلىٰ نبيه"، ومثال الصريح ما أخرجه الشيخان عن البراء بن عازب ؓ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة:١٨٩]، قال: "نزلت هٰذه الآيةُ فينا؛ كانت الأنصار إذا حجُّوا فجاؤا؛ لم يدخلوا من قِبل أبواب بيوتهم، ولٰكن من ظهورها؛ فجاء رجل من الأنصار، فدخَل من قِبَل بابه، فكأنه عُيِّر، فنزلت: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ﴾؛ والثاني غيرُ صريح، وهو أن يقول: "نزلت هٰذه الآية في كذا"، ونحو ذٰلك؛ فهٰذا يحتمل أن يكون سببا في النزول، كما يحتمل أن يكون من قبيل التفسير.

فالقسم الأول له حكم الرفع، ووقَع الخلاف في الثاني في أنه: هل يجري مجرى المُسْنَد (أي: المرفوع)، أو يجري مجرى التفسير منه؟ والبخاري يُدخله في المسند، وغيرُه لايدخله في المسند؛ وهٰذا بخلاف ما إذا ذَكر الصحابيُّ سببا نزلت عقبه، فإنهم يُدخلون مثل هٰذا في المسند. (قواعد:٥٩)

(٣) قَوْلُه: (نُزُوْلُ الْقُرْآنِ تَارَةً إلخ): فمِن أمثلة ما نزَل مع تشريع الحكم التكليفي: آيةُ حكم الخمر، وفرض الصوم؛ بل هٰذا النوع واقع في عامة آي القرآن، كقوله تعالىٰ: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة:١٤٩]؛ ومن أمثلة ما نَزل قبل تقرير الحكم، قوله تعالىٰ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾، فالسورةُ مكيّة، وقد فسَّرها جماعةٌ من السلف بالحل الذي وقع للنبيﷺ عامَ الفتح؛ ومن أمثلةِ ما نزل بعد تقرير الحكم آيةُ الجمعة، وهي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:٩]، فهي مدنية، والجمعةُ فُرضت بمكة قبل الهجرة. (قواعد:٦٠)

(٤) قَوْلُه: (الْأَصْلُ عَدَمُ إلخ): اعلمْ! أنّ الأصل "عدمُ تكرارِ النُّزول"، وقد يُخرَج عن هٰذا الأصل إذا كانت الأسباب صحيحة ثابتة وصريحةً من جهة العبارة مع وقوع تباعُد زَمَنِيٍّ بينَهما، بحيث لايمْكن الجمعُ بينهما؛ فحينئذ يُحكَم بتعدّد النزول؛ والقول بتعدُّد النزول في مثل هٰذه المواضع خيرٌ من القول بالترجيح بين الروايات؛ لأنّ الجمعَ مطلوب مهْما أمكن، ولأنّ في الترجيح إهْدارٌ لبعض الروايات، كما في قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ﴾.

٥) القَاعِدَةُ: قَدْ يَكُوْنُ سَبَبُ النُّزُوْلِ وَاحِدًا وَالْآيَاتُ النَّازِلَةُ مُتَفَرِّقَةً وَالْعَكْسُ(١).

٦) القَاعِدَةُ: إِذَا تَعَدَّدَتِ الْمَرْوِيَّاتُ فِيْ سَبَبِ النُّزُوْلِ نُظِرَ إِلَى الثُّبُوْتِ، فَاقْتُصِرَ عَلَى الصَّحِيْحِ؛ ثُمَّ إِلَى الْعِبَارَةِ فَاقْتُصِرَ عَلَى الصَّرِيْحِ؛ فَإِنْ تَقَارَبَ الزَّمَانُ حُمِلَ عَلَى الْجَمِيْعِ، وَإِنْ تَبَاعَدَ حُكِمَ بِتَكْرَارِ النُّزُوْلِ أَوِ التَّرْجِيْحِ(٢).

= أخرج الترمذي من حديث أبي سعيد قال: "لَمَّا كانَ يومُ بدرٍ ظهرت الرومُ على فارس، فأعجَب ذلك المؤمنين، فنزلت: ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ الرُّومُ فِيٓ أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ١- ٤]، ففرح المؤمنون بظهور الرُّوم على فارس (الترمذي: ٢٩٣٥)؛ فهذا يدلّ على أنها نزلت بالمدينة بعد الهجرة؛ وأخرج من حديث ابن عباس ما يدلُّ على أنها نازلة بمكة، وذلك في قصة الرهان المشهورة التي وقعتْ بين أبي بكر وبينَ المشركين، كما في الترمذي: ٣١٩٤؛ وهذا صريح في أنها نزلت بمكة قبل الهجرة؛ وقد كان بين النزولين سنون؛ مع أنهما خبران صحيحان، والعبارة فيهما صريحةٌ في سبب النزول؛ فهذا محمولٌ على تعدُّد النزول. (قواعد:٦٢) ملخصا

(١) قولُه: (قَدْ يَكُوْنُ سَبَبُ إلخ): فمِثال ما اتَّحد سببُه، وتعدّدت الآيات النازلةُ فيه: ما أخرجه الترمذي من حديث أمِّ سلمة ﵂، قالت: يغزو الرِّجال ولا تغزو النساءُ، وإنَّما لنا نِصفُ الميراث؛ فأنزل اللهُ تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢] (الترمذي: ٣٠٢٢)؛ وقال الترمذي: قال مجاهد: فأنزلَ فيها: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الاحزاب:٣٥]؛ وأخرج أيضا عنها، قالت: يا رسول الله! لا أسمعُ اللهَ ذكرَ النساءَ في الهجرة، فأنزل الله تعالى: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:١٩٥] (الترمذي: ٣٠٢٣).

ومثال ما تعددت أسبابُه، والآية النازِلةُ فيه واحدة، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التحريم:١]، فجاءت بعضُ الروايات دالةً على أنها نزلت في تحريم النبي ﷺ العسلَ على نفسه، كما في البخاري: ٥٢٦٧؛ وفي روايات أخرى: أنها نزلت في تحريم النبي ﷺ على نفسه جاريته مارية، كما في النسائي: ٣٩٥٩؛ وهي رواياتٌ مشهورة معلومة؛ ومن هذا القبيل "ما تكرر نزولها". (قواعد)

(٢) قولُه: (إذَا تَعَدَّدَتِ الْمَرْوِيَّاتُ إلخ): فمثال الصحيح: ما أخرجه الشيخان من حديث جُندب بن سفيان ﵁، قال: "اشتكى رسول الله ﷺ فلمْ يقمْ ليلتين، أو ثلاثا، فجاءتْ إمرأة، فقالت: يا محمَّدا إني لأرجو أن يكون شيطانُك قد تركَك، لمْ أرَه قربَك منذ ليلتين أوْ ثلاث؛ فأنزَل الله عزّ وجل: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:١-٣] (البخاري: ٤٩٥٠)، فهذه رواية صحيحة، والعبارةُ فيها صريحة؛ وفي سبب نزولها أيضا قصّة إبطاء جبريل لسبب كون الكلْب تحت سريره مشهورةٌ، كما ذكره الواحدي في أسباب النزول؛ لكن كونها سببَ نزول هذه الآية غريبٌ.

ومثال الصريح، قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [التوبة:٥]، أنزل حين ينظُر إلى السماء، ويحِبُّ قبلةَ إبراهيم؛ وهذه الرواية عن ابن عباس ﵄ صحيحة، وصريحة في الدلالة على سبب النزول، =

٧) القَاعِدَةُ: إنّ ما نَزَل قبل الهِجرة فهو مكيٌّ، وما نزَل بعدها فهو مَدَني[١].

القَواعِد المتَعلِّقَة بالأَحْرُف والقِرَاءَات

٨) القَاعِدَةُ: كلُّ قِرَاءَة: وَافَقَتِ العَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ المَصَاحِفِ العُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ احْتِمَالا، وَصَحَّ سَنَدُها؛ فَهِيَ القِرَاءَة الصَّحِيْحَة[٢].

٩) القَاعِدَةُ: تَنَوُّعُ القِرَاءَاتِ بِمَنْزِلَةِ تَعَدُّدِ الآيَاتِ[٣].

١٠) القَاعِدَةُ: القِرَاءَاتُ يُبيِّنُ بَعْضُهَا بَعْضًا[٤].

١١) القَاعِدَةُ: يُعْمَلُ بِالقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ -إِذَا صَحَّ سَنَدُهَا- تَنْزِيْلاً لَهَا مَنْزِلَةَ خَبَرِ الآحَادِ.

١٢) القَاعِدَةُ: القِرَاءَة الشَّاذَّةُ إنْ خَالَفَتِ القِرَاءَة المُتَوَاتِرَةَ المُجْمَعَ عَلَيْهَا، وَلَمْ يُمْكِنِ الجَمْعُ؛ فَهِيَ بَاطِلَةٌ.

١٣) القَاعِدَةُ: إذَا ثَبَتَتْ القِرَاءَتَانِ فَلَمْ تُرَجَّحْ إِحْدَاهُمَا -فِيْ التَّوْجِيْهِ- تَرْجِيْحًا يَكَادُ يُسْقِطُ الأُخْرَىٰ؛ وَإِذَا اخْتَلَفَ الإِعْرَابَانِ لَمْ يُفَضَّلْ إِعْرَابٌ عَلَىٰ إِعْرَابٍ، كَمَا لا يُقَالُ بِـ: أَنَّ إِحْدَى القِرَاءَتَيْنِ أَجْوَدُ مِنَ الأُخْرَىٰ.

- وفيه روايةٌ عن ابن عمر، وفيه: "كان النبيﷺ يصلي على راحلتِه تطوُّعا حيثُما توجَّهت به -وهو جاءٍ من مكة إلى المدينة-؛ ثم قرأ ابنُ عمر: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾، أخرجه الترمذي: ٢٩٥٨؛ فهٰذا صحيحٌ، لٰكنه غير صريح".

ومثال تقارُبِ النزول، قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور:٦]، نزلتْ في شأن هِلال بنِ أميّة (البخاري: ٤٧٤٧)، وفي شأن عوَيْمر: (البخاري: ٤٧٤٥)؛ ومثال تباعُد النزول، قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْئَلُوْنَكَ عَنِ الرُّوْحِ قُلِ الرُّوْحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّيْ﴾ [الاسراء:٨٥].

(١) قَولُه: (إنّ ما نَزَل إلخ): ومن الأصول المهمَّة في هٰذا الباب: أنّ السورة التي يثبت نزولها بمكة تكونُ جميعُ آياتِها مكيةً، ولا يُقبَل الادِّعاء بأنّ شيئا من آياتها نَزل بالمدينة إلا بدليلٍ يجب الرجوعُ إليه؛ كمَا أنّ السورة التي يثبت نزولها بالمدنية يُحْكم لجميع آياتها بأنها مَدَنيۃ، إلا ما دلّ الدليلُ علىٰ استثنائه.

(٢) قَولُه: (كلُّ قِرَاءَة إلخ): فمتى اختلَّ ركنٌ من هٰذه الأوصاف الثلاثةِ أطلِق عليها: ضعيفةٌ، أو شاذّة، أو باطلة.

(٣) قَولُه: (تَنَوُّعُ القِرَاءَاتِ إلخ): هٰذا إذا كان لكلِّ قراءة تفسيرٌ يغايِر تفسير القراءات الأخرىٰ؛ فالقراءتان حينئذ بمنزلة الآيتين.

(٤) قَولُه: (القِرَاءَاتُ يُبيِّنُ إلخ): أي: بعض القراءات يبيِّن ما قد يُجهل في القراءة الأخرى، كقوله تعالىٰ: ﴿حٰفِظُوْا عَلَى الصَّلَوٰتِ وَالصَّلٰوةِ الْوُسْطٰى﴾ [البقرة:٢٣٨]، فيبيّن المراد بالصلوٰة الوسطىٰ قراءةُ حفصة وعائشة رضي الله عنهما الآحاديةُ، وهو: "حافظوا على الصلوات والصلوٰة الوسطىٰ صلاةِ العصر".

تَرتِيبُ الآيَات والسُّوَر

١٤) القَاعِدَةُ: التَّرْتِيْبُ تَوْقِيفِيٌّ فِيْ الآيَاتِ، دُوْنَ السُّوَرِ[١].

طَرِيْقَةُ التَّفْسِيْر

١٥) القَاعِدَةُ: التَّفْسِيْرُ إِمَّا بِنَقْلٍ ثَابِتٍ، أَوْ رَأْيٍ صَائِبٍ؛ وَمَا سِوَاهُمَا فَبَاطِلٌ[٢].

---

(١) قَوْلُه: (التَّرْتِيْبُ تَوْقِيفِيٌّ إلخ): اعْلَم! أَنَّ تَرتِيْب القُرْآن عَلىٰ ثَلٰثَة أَنْوَاع: تَرتِيْب الْكَلِمَات، وَتَرْتِيْب الآيَات، وَتَرْتِيْب السُّوَر.

أَمَّا تَرْتِيْب الْكَلِمَات، فَهُو ثَابِت بِالنَّص والإِجْمَاع؛ وأَمَّا تَرتِيْب الآيَات، فَهُوَ أَيْضًا ثَابِت بِالنَّص وَالإِجْمَاع، وهوَ واجِبٌ عَلى القَوْل الرَّاجِح، وَتحرم مُخَالفته؛ وَأَمَّا تَرتِيْب السُّوَر فَهُو وإِنْ كَانَ ثَابِتا بِالاجْتِهَاد عَلىٰ رأيٍ؛ لٰكِنَّه مِمَّا سَنَّهُ الخُلَفَاء الرَّاشِدُوْن؛ فيكُوْن وَاجِبًا بِإجْمَاعِهِم، وَقَدْ دَلَّ الحَدِيْثُ عَلىٰ أَنَّ لَهُمْ سُنَّةً يَجِب اتِّبَاعُها. وَقدْ مرّ تفصيلُه في البابِ الخامِس في لَطائف القرْآن مِن القسْم الأَوّل.

(٢) قَوْلُه: (التَّفْسِيْرُ إِمَّا بِنَقْلٍ إلخ): كقوله تعالىٰ: ﴿وَكُلُوْا وَاشْرَبُوْا حَتّٰى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْاَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْاَسْوَدِ "مِنَ الْفَجْرِ"﴾ [البقرة:١٨٧]، وقد بيّن من الخيط الأبيض والأسود قوله تعالىٰ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾؛ وقوله تعالىٰ: ﴿فَتَلَقّٰى اٰدَمُ مِنْ رَّبِّهٖ كَلِمٰتٍ﴾ [البقرة:٣٧]، وبين الكلمات بقوله تعالىٰ: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا اَنْفُسَنَا...﴾ [الأعراف: ٢٣]

الملحوظة: ويدخلُ تحت قولهم: "بنقلٍ ثابت": تفسيرُ القرآن بالقرآن، وتفسيرُ القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بأقوال الصحابة، وتفسير القرآن بأقوال التابعين، وتفسير القرآن باللغة العربية.

والرأي: هوَ ما يراه القلبُ بعد فِكر وتأمّل وطلبٍ لمعرِفةِ وجهِ الصواب ممَّا تتعارضُ فيه الأمارات. والمراد بالرأي الصائِب هنا: هوَ ما كان مَبناه على علمٍ أو غلبَة ظنٍّ، بحيث يجري علىٰ موافقة معهودِ العرب في لسانها، وأساليبِها في الخطاب، مع مراعاة الكتاب والسنة وما نُقِل عن السلف. (قواعد:٢٩٤)

ومن تفسير القرآن بالقرآن: أنْ يُذكر الشيءُ في أكثر من مَوضع، ويكون ذكرُه في بعضها مُوجَزا، وفي الموضع الآخر مع شيءٍ ممَّا يوضِحُه؛ فيُبَيِّن الموجَز بالمفصَّل، أويُبَيِّن المجمَل بالمبيَّن، ومثال المجمل قوله تعالىٰ: ﴿اُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيْمَةُ الْاَنْعَامِ "اِلَّا مَا يُتْلٰى عَلَيْكُمْ"﴾ [المائدة:١]، مجملٌ في هٰذا السياق، لم يبيَّن، وبيَّنَه الله سبحانه بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيْرِ وَمَا اُهِلَّ لِغَيْرِ اللّٰهِ بِهٖ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوْذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيْحَةُ وَمَاۤ اَكَلَ السَّبُعُ اِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة:٣]؛ ويقع هٰذا على صُوَر متعدّدة، وتفصيله مذكور في "تفصيل المآخذ المعتبرة" من الباب الأوّل في أصول التفسير. (قواعد التفسير، فصول)

ومن أنواع تفسير القرآن بالسنة: تخصيصُ العامِّ، وتقييد المطلق، والتعريف بالمبهم، وبيان المجمل، وبيان الألفاظ، وتفصيل القصص، وبيان النسخ؛ ومثاله ماأخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال، سمعتُ رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: ﴿وَاَعِدُّوْا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠]، ألا إن القوّة الرمي! ألا إن القوّة الرمي!. (قواعد:١٤٢، مسلم:١٩١٧)

١٦) القَاعِدَةُ: إِذَا عُرِفَ التَّفْسِيْرُ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَلاَ حَاجَةَ إِلَى قَوْلِ مَنْ بَعْدَهُ(١).

١٧) القَاعِدَةُ: أَلْفَاظُ الشَّارِعِ مَحْمُوْلَةٌ عَلَى الْمَعَانِيْ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَلَى الْعُرْفِيَّةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَلَى اللُّغَوِيَّةِ(٢).

- ومن أنواع تفسير القرآن بأقوال الصحابة: بيان التخصيص للعموم، والتقييد للمطلق، وإيضاح المبهم، وبيان المجمَل، وبيان النسخ، وبيان أسباب النزول، ومثاله مارواه البخاري عن أبي عبيدة عن عائشة قال: سألتها عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَٰكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر:١]، قالت: هو نهرٌ أُعطِيه نبيّكم ﷺ شاطئاه عليه درّ مجوّف، آنيته كعدد النجوم.

ومما ينبغي أنْ يُعلَم في هٰذا المقام: أنّ التفاسير المنقولة عن الصحابة أنواعٌ مختلفة، يتنوّع معها الحكم؛ فيكون لكل نوْع منها حكم يناسبُه؛ وهٰذه الأنواع هي: الأول: ما لهُ حكمُ الرفع، وهو ما لايقالُ من جهة الرأي -كأسباب النزول والإخبار بالمغيبات ما لم يكنْ هٰذا الأخير مأخوذا عن بني اسرائيل-؛ والثاني: ما رجعوا فيه إلى لُغتهم، فحكمه القبولُ؛ لأنهم أهلُ اللسان؛ والثالث: ما رجعوا فيه إلى أهل الكتاب، فله حكم الاسرائيليات؛ والرابع: ما اجتهدوا فيه، وهو أنواع:

الأول: أن يَتوافق اجتهادُهم، فيكون حجة؛ لأنه إجماع؛ والثاني: أنْ يختلف اجتهادهم، فيرجَّح بين أقوالهم بأحد المرجِّحات؛ ولايكون قولُ بعضهم حجةً على قول الآخر مع مخالفة بعضهم له، باتفاق من العلماء؛ والثالث: أن يُنقل عن أحدهم قولٌ، ولايُعلم لهُ مخالف؛ وله صورتان: الصورة الأولى: أنْ يشتهر مع عدم العلم بالمخالف، فهو حجة؛ بل هو مَعدودٌ من الإجماع عند جماهير أهل العلم؛ قال العلامة ابن تيمية: "وأما أقوال الصحابة، فإن انتشرت، ولم تُنكر في زمانهم؛ فهي حجة عند جماهير العلماء"؛ والصورة الثانية: أنْ لايشتهر، أو لايُعْلمُ: هل اشتهر أوْ لا؟ فهٰذا يَرى الجمهورُ -ومنهم الأئمة الأربعة- أنه حجةٌ؛ قال العلامة ابن تيمية: "وإن قال بعضهم قولا، ولم يقل بعضُهم بخلافه، ولم ينتشر؛ فهٰذا فيه نزاع؛ وجمهور العلماء يحتجُّون به، كأبي حنيفة ومالك، وأحمد -في المشهور عنه-، والشافعي في أحد قوليه". (قواعد: ١٧١ - ١٨٥)

(١) قَولُه: (إِذَا عُرِفَ التَّفْسِيْرُ إلخ): يعني: لما كان النبي ﷺ مؤيّدا بالوحي، ومعصوما في أمور التبليغ؛ فكان لبيانه مزيّةٌ على غيره، إذ هو صواب لايتطرّق إليه الغلَط، فوجَب تقديمه.

قال العلامة ابن تيمية: ومما ينبغي أنْ يُعلَم: أنّ الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث -من الإيمان والإسلام والنّفاق والكفر- إذا عُرِف تفسيرُها ومَا أُريدَ بها من جهة النبي ﷺ (من المراد من تلك الألفاظ)؛ لم يُحتَج في ذٰلك إلى الاستدلال بأقْوال أهلِ اللغة ولاغيرِهم"؛ ولـمّا بيّن النبي ﷺ المرادَ بهٰذه الألفاظ بيانا لايحتاج معَه إلى الاستدلال على ذٰلك بالاشتقاق، وشواهد استعمال العرب، ونحو ذٰلك. (قواعد:١٤٩)

(٢) قَولُه: (أَلْفَاظُ الشَّارِعِ مَحْمُوْلَةٌ إلخ): اعلم أنّ ألفاظ الشّارع تُحمَل على الحقائق الشّرعيّة؛ والمرادُ بالمعاني الشرعيّة أو الحقائق الشرعيّة هنا: أنّ الشارع يَستعْمِل بعض الألفاظ استعمالا خاصّا، فيوردُها مقيّدة؛ فتدلّ على معنى معيّن يريده الشارعُ، كلفظ "الصّلوٰة" و "الصّوْم" و "الحجّ" ونحوِ ذٰلك؛ فإنها تطلَق ويرادُ بها تلك -

١٨) القَاعِدَةُ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مُقَدّم عَلى غَيْرِهِ فِيْ التَّفْسِيْرِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ لايَدُلُّ عَلَيْه(١).

١٩) القَاعِدَة: إِذَا اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيْ تَفْسِيْرِ الآيَة عَلىٰ قَوْلَيْن، لَمْ يَجُزْ لِمَنْ بَعْدَهمْ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ يَخْرُجُ عَنْ قَوْلِهِمْ(٢).

٢٠) القَاعِدَةُ: فَهْمُ السَّلَفِ للقُرْآنِ حُجَّةٌ يُحْتَكَمُ إِلَيْه، لاعَلَيْه(٣).

ـالعبادات المعروفة، مع أنّ لهٰذه الألفاظ مَعانيَ أخرى في أصل وضعِها اللغوي؛ فالصلوٰةُ في اللغة: الدعاء، والصيامُ معناه: الإمساك، والحجّ معناه: القصد؛ فالشارعُ يتصرَّف في الأسماء اللغوية بالتقييْد تارةً، وبالتعمِيْم تارة، وبالتخصيْص تارة.

وإذا لمْ نجِد للشارع اسْتعمالا خاصّا -يُحْمل عليه- فإنَّا نَلجأ إلى العرف، وهو أن يخصّ عرف الاستعمال -في أهل اللغة- الاسمَ ببعض مسمَّياته الوصفية، -وينبغيْ أن يقيّد ذٰلك بعصْر النبيﷺ-؛ فإنْ لم يكنْ ثمّة معنى عرفيّ رجعْنا إلىٰ أصل المعنى اللغوي.

الملحوظة: وممَّا ينبغي أنْ يُعلَم: أنّ ذٰلك الترتيب إنما يكونُ حيثُ لاتوجَد قرينةٌ صارِفة عنْ إرادة المعنى المقدّم؛ أما إذا وجدَت القرينةُ الدالة علىٰ معنى آخر فيُصارُ إليه، قال تعالىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٣]؛ فالصلوٰة هنا محمْولة على المعنى اللغوي، وهو الدعاء، والدليلُ علىٰ ذٰلك حديث عبد الله بن أبي أوفىٰ، قال: "كان النبيﷺ إذا أُتِيَ بصدَقة قومٍ صلىٰ عليهم، فأتاه أبي بصدقتِه، فقال: "اللّٰهُمَّ صلِّ علىٰ آل أبي أوفىٰ". (قواعد:١٥١)

الملحوظة: وينبغي أن تُحمَل ألفاظ الشارع علىٰ ما كان متعارَفا في عصر نزول الوحْي، ولا يجوزُ أن تُحمَل علىٰ أعرافٍ وعادات حدثتْ بعد ذٰلك. وأيضا ينبغي: مراعاة السِّياق، ومُقتضى الحال، والنظرُ في قرائن الكلام -عند تفسير ألفاظ الشارع-، وضمُّ النظير إلىٰ نظيره. (قواعد:١٥٧)

(١) قَولُه: (قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مُقَدّم إلخ): من المعلوم: أنّ الصحابة هم أهل اللسان والفصاحة، وصحبوا النبيﷺ، وأخذوا عنه، وشاهدوا التنزيل، وعرفوا أسبابه، وعاينوا الأحوال التي نَزل فيها؛ فهم أعلم بمعاني القرآن من غيرهم؛ وبناءً عليه إذا خالفهم أحدٌ ممن هو دونه فقولُ الصحابي مقدّم عندئذٍ. (مس)

(٢) قَولُه: (إذَا اخْتَلَفَ السَّلَفُ إلخ): يعْني: "إنَّهم إذا اختلفوا علىٰ قولين أوْ أكثر، فإنّ هٰذا بمَثابة الإجماع منْهم علىٰ بطلان ماخرَج عن أقوالهم"؛ وفي باب الاختِلاف أيضا: "إذا اختلفُوا على قولَيْن وجاءَ مَن بعدَهم فأحدَث تفصيْلا في المسْألة نُظِر، فإنْ كان هٰذا التَّفصِيلُ خارقا للإجْماع فإنَّه مرْدُوْد، وإنْ لمْ يخرِق الإجماعَ فإنّه يُقبل"؛ وفيه أيضا: "أنّ الآية إنْ كانتْ تحتمِل معاني، كلُّها صحيحٌ تعيَّن حملُها علَى الجمِيْع".

(٣) قَولُه: (فَهْمُ السَّلَفِ للقُرْآنِ إلخ): غالبُ ما نُقِل عَن السلَف مِن الاختلاف في التَّفسيْر فهوَ مِن بابِ التنوُّع؛ وقدْ يَثبت عَن بعض السَّلف تفسيْران أوْ أكثَر للآية الواحِدة مع كوْنهِمَا مختلِفَيْن، ويكوْن كلُّ واحِد منْهمَا مخرَّجًا علىٰ قراءة. (قواعد:٢٠٧)

تَفْسِيْرٌ بِاللُّغَة

٢١) القَاعِدَةُ: فِيْ تَفْسِيْرِ الْقُرْآنِ بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ يُرَاعَى الْمَعْنٰى الأَغْلَبُ وَالأَشْهَرُ وَالأَفْصَحُ، دُوْنَ الشَّاذِّ أَوِ الْقَلِيْلِ(١).

٢٢) القَاعِدَةُ: قَدْ تَتَجَاذَبُ اللَّفْظَةُ الْوَاحِدَةُ: الْمَعْنٰى، وَالإِعْرَابُ؛ فَيُتَمَسَّكُ بِصِحَّةِ الْمَعْنٰى، وَيُؤَوَّلُ لِصِحَّةِ الْإِعْرَابِ(٢).

٢٣) القَاعِدَةُ: تُحْمَلُ نُصُوْصُ الْكِتَابِ عَلٰى مَعْهُوْدِ الْأُمِّيِّيْنَ فِي الْخِطَابِ(٣).

---

(١) قَوْلُه: (فِيْ تَفْسِيْرِ الْقُرْآنِ إلخ): لأَنّ القُرْآن لمّا نزّل بأفصح لغَات العرَب وأشهرِها، امتنَع الإعْراض في تفسيرِه عَن المعْنى الأشهَر والأفصَح إلَى المعْنَى الشّاذّ أو النّادر، قال تعَالى: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [النبا:٢٤]، فسّر بعضُهم "البَرْدُ" هنا بالنَّوم، وهٰذا المعْنى قلِيْل الاسْتِعْمال في لغةِ العرَب، والمشهور فِيْ معْنى البرْد: أنّه ما يُبرد حرّ الجسْم؛ فلايُعدَل عنه إلى الأوّل.

قالَ ابن جرِيْر: "والنَّوم وإنْ كان يُبرد غَليلَ العَطَش، فقِيل له منْ أجْل ذٰلك "البَرْدُ"؛ فليْسَ هو باسْمه المعْرُوْف، و"تأوِيْل كتَاب الله علَى الأَغْلَب مِن معرُوْف كلام العرَب، دُون غيْره". (قواعد:٢١٣)

(٢) قَوْلُه: (قَدْ تَتَجَاذَبُ اللَّفْظَةُ إلخ): إذَا كان المعنى يدعوْ إلى أمرٍ، والإعرابُ يمنع منه؛ فالأصْل هو التمسُّك بصحّة المعنى، ويُنظرُ في تقريرِ الإعراب بطريقة تناسِب المعنى الصحيح؛ وإن كان الإعراب المقرَّر على خلاف المتبادِر أو الأولى، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٨- ٩]، فالظرفُ الذيْ هو ﴿يَوْمَ﴾ إذا نظرْنا إلى المعنىٰ فإنّه يقتَضي أنْ يتعلّق بالمصْدر الذيْ هو ﴿رَجْعِهِ﴾، فيصِير المعْنىٰ: "إنّه علىٰ رَجْعِه في ذٰلك اليَوْم لقادِرٌ"، إلا أنَّ الإعراب يُعارِض هٰذا التَّفسير، وذٰلك لأنّه لايجوْز الفَصْل بيْنَ المصْدر -وهوَ هُنا ﴿رَجْعِهِ﴾- وبَيْنَ معْمُوْله -وهوَ هنَا ﴿يَوْمَ﴾- لأجْنَبِي؛ فيُجعل في هٰذه الحالة العامِلُ فيه فِعْلا مقدَّرا، دلّ عليْه المصْدَر.

وقال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [عاديات: ٩- ١١]، فالمعنىٰ يقتضي: أنّ العامل في "إذا" قوله: ﴿خَبِيرٌ﴾، أي: فهو خبير بهم إذا بُعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور؛ لٰكن الإعرابَ يمنَع ذٰلك لأنّ ما بعد "إنّ" -وهي كلمةُ ﴿خَبِيرٌ﴾ هنا- لايَعمَل فيما قبلَها -أي: في ﴿إِذَا﴾-؛ فيُتَمَسَّك بصحّة المعنىٰ، ويقدَّر لمَا قبل ﴿إِنَّ﴾ عامل آخر. (قواعد:٢١٦) بتصرف

(٣) قَوْلُه: (تُحْمَلُ نُصُوْصُ الْكِتَابِ إلخ): لأنَّ الله تعالىٰ أنزلَ القرآن بلغة العرَب، يعني: أنّه جارٍ في ألفاظه ومعانيْه وأساليبِه علىٰ لسَان العرب، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣]، فإذا تأمّلتَ الخِطابات المتعلّقة بعموم المكلّفين تجدُها سهْلة واضِحة، لاغُمُوْض فيها؛ فاللهُ تعالىٰ حينَما ذَكر دَلائلَ التَّوحيد لَفَتَ الأَنْظارَ إلىٰ أمورٍ يعْرِفُها الجمِيْع، كالسَّماء والأَرْض، والجِبال والسَّحاب والنَّبات؛ وكذٰلك فيْما أخبَر بهِ مِن نعِيْم الجنّة، فإنّه ذَكر أصْنافا معهُوْدة لدَيْهم في الدُّنيا، كقوله تعَالىٰ: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ =

٢٤) القَاعِدَةُ: كُلُّ مَعْنًى مُسْتَنْبَطٍ مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرِ جَارٍ عَلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فَلَيْسَ مِنْ عُلُوْمِ الْقُرْآنِ فِيْ شَيْءٍ(١).

٢٥) القَاعِدة: لايَجُوْزُ حَمْلُ أَلْفَاظِ الكِتَاب عَلىٰ اصْطِلاح حَادِثٍ(٢).

القَوَاعِد اللُّغَوِيَّة

٢٦) القَاعِدَةُ: صِيْغَةُ الْمُضَارِعِ بَعْدَ لَفْظَةِ "كَانَ" تَدُلُّ عَلىٰ كَثْرَةِ التَّكْرَارِ وَالْمُدَاوَمَةِ عَلىٰ ذٰلِكَ الْفِعْلِ(٣).

=فِيْ سِدْرٍ مَّخْضُوْدٍ وَطَلْحٍ مَّنْضُوْدٍ وَظِلٍّ مَّمْدُوْدٍ﴾ [الواقعة: ٢٧- ٣٠]؛ وهٰكذا في المواضِعِ الأُخرىٰ مِن القُرآن حيثُ ذَكر الماءَ، واللَّبَن، والخَمْر، والعَسَل، والنَّخِيل، والأَعْناب؛ ولَمْ يَذكر ما لاعهْدَ لهُمْ به، كاللَّوْز، والجَوْز، والكُمَّثْرىٰ والتُّفَّاح ونحوِ ذٰلك مما يُزرع في غَيرِ بلادِ العرَب. (قواعد:٢١٧)

(١) قَولُه: (كُلُّ مَعْنًى مُسْتَنْبَطٍ إلخ): لمَّا كان هٰذا القرآنُ نزَل بلُغة العَرب، يُسْلَك في فهْمه واستِنْباط مَعانيه مَسْلَك العرَب في فهمِهم واستِنْباطهم؛ فمَا ادَّعاه بعْضُهم مِن جوازِ تزوُّج الرَّجلِ تِسْع نِسْوَةٍ حرائِرَ، فباطِل! مستَدِلا علَيْه بقوله تعالىٰ: ﴿فَانْكِحُوْا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَآءِ مَثْنٰى وَثُلٰثَ وَرُبٰعَ﴾ [النساء:٣]؛ وزعمَ بعضُهم حلّ شَحْم الخنْزِير، واستدلّ عليه بقوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيْرِ﴾ [المائدة:٣]، قائِلا بأنّه لمْ ينُصَّ علَى غيرِ اللَّحْم؛ وهٰذا أيْضا باطِل، لأنّ اللَّحْم إذا أُطلِق في اللغة، فإنّه يشمَل الشَّحْم.

الملحوظة: هٰذه القاعدة مترتِّبَة على القاعِدة السَّابقة، وبِها تبْطُل تفسِيْرات المَلاحِدَة والزَّنادِقة المنْسُوبة لكتاب الله عزَّ وجَل، كمَا تبطُل بها العَقائد الكلاميَّة المخالِفة لعقِيْدة السَّلَف. (قواعد:٢٢٥)

(٢) قَولُه: (لايَجُوْزُ حَمْلُ أَلْفَاظِ إلخ): فعَلى المدقِّق أنْ يفسِّر القُرآن بحسَب المعَاني التِيْ كانتْ مُستعمَلَة في عصْر النُّزُوْل، لابحسَب المعْنى الآخَر الذي تَعارَف عليه النَاس بعْد عصْر النزُوْل، كمَا في إطْلاق لفْظ "الصَّدَقَة"؛ فإنَّ لفظ الصَّدَقة في لغَة القرْآن ومَا تَعارَف علَيْه السَّلَف يَشمَل الزكوٰةَ الواجِبة، وصدقةَ التَّطوُّع؛ واشتَهر عَن بعْض المتأخِّرِيْن إطْلاق الصَّدَقة علىٰ مَا كانَ مِن قَبِيل التَّطوّع، فهٰذا مِن قَبيل حمْلِ ألفَاظ الكتَاب على اصْطِلاح حادِث. (قواعد:٢٣٠ بتصرف)

الملحوظة: ١-القرآن عرَبِي فيُسلكُ به في الاستنباط والاستدْلال مسْلَك العرب في تقرير مَعانيْها. ومِثاله ما مَضى مِن قوله تعالىٰ: ﴿فَانْكِحُوْا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾.

٢- الملحوظة: "لايجوْزُ أنْ يُحمَل كلامُ الله عزَّ وجلّ علىٰ مجرَّد الاحْتِمال النَّحْويِّ أو اللُّغَويِّ"، ويَنبَغي أنْ تُجتَنب مِن الأَعاريْب التِيْ هيَ خِلافُ الظَّاهِر المنافِيَةُ لنظْم الكلام"؛ "ويَنبَغي: أنْ يُجتَنَب مِن التَّقادِير البَعِيدة والمجازات المُعقَّدَة عنْد تفسِيْر القرْآن باللغَة والإعْراب". (قواعد:٢٣٥)

(٣) قَولُه: (صِيْغَةُ الْمُضَارِعِ إلخ): قالَ الله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ اَهْلَهٗ بِالصَّلٰوةِ وَالزَّكٰوةِ﴾ [مريم:٥٥]، وقالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوْا يُسٰرِعُوْنَ فِى الْخَيْرٰتِ﴾ [الانبياء:٩٠]

٢٧) القَاعِدَةُ: الجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالثُّبُوْتِ، وَالْفِعْلِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ(١).

٢٨) القَاعِدَةُ: صِيْغَةُ التَّفْضِيْلِ قَدْ تُطْلَقُ فِي الْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ مُرَادًا بِهَا الْاِتِّصَافُ، لَا تَفْضِيْلَ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ(٢).

٢٩) القَاعِدَةُ: تُفْهَمُ مَعَانِي الْأَفْعَالِ عَلَى ضَوْءِ مَا تَتَعَدّٰى بِهِ(٣).

٣٠) القَاعِدَةُ: التَّعْقِيْبُ بِالْمَصْدَرِ يُفِيْدُ التَّعْظِيْمَ أَوِ الذَّمَّ(٤).

٣١) القَاعِدَةُ: مَا فِيْ جِسْمِ الْإِنْسَانِ مِنْ أَجْزَاءٍ مُفْرَدَةٍ لَا تَتَعَدَّدُ، إِذَا ضُمَّ إِلَيْهَا مِثْلُهَا جَازَ فِيْهَا

---

(١) قَولُه: (الجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ تَدُلُّ إلخ): قالَ الله تعَالىٰ: ﴿وَكَلْبُهُمْ "بَاسِطٌ" ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ﴾ [الكهف: ١٨]، قوله: ﴿بَاسِطٌ﴾ مُشْعِر بثُبُوت الصِّفة، بخِلاف كلمَة: "يَبْسُط" فإنّه يدلُّ على أنّ البَسْط يتجدّد؛ وقوله تعالىٰ: ﴿الَّذِيْنَ "يُقِيْمُوْنَ" الصَّلٰوةَ وَمِمَّا رَزَقْنٰهُمْ "يُنْفِقُوْنَ"﴾ [الانفال:٣]، فقوله: ﴿يُقِيْمُوْنَ﴾ و﴿يُنْفِقُوْنَ﴾ يدُلّ على تكرُّر ذٰلك منهُمْ. (قواعد: ٢٥٥)

(٢) قَولُه: (صِيْغَةُ التَّفْضِيْلِ قَدْ تُطْلَقُ إلخ): اعْلم! أنَّ صِيْغة التَّفْضيل تَقتضِي المُشَارَكة بيْنَ المُفَضَّل والمَفَضَّل عَليْه فيْما فُضّل فيْه، إلا أنّ المفضَّل أفضَلُ مِن المفضَّل عليه؛ لٰكنْ قدْ ترِد صِيْغة التَّفضِيل في القُرآن واللغَة، ويُرادُ بها مُطلَق الاتّصافِ، لا التَّفضِيلِ، قَال تعالىٰ: ﴿وَبُعُوْلَتُهُنَّ اَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِيْ ذٰلِكَ إِنْ أَرَادُوْا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فكلمَة ﴿أَحَقُّ﴾ لاتفضِيْل فيها؛ بلْ هيَ في معْنى الفاعِل، فكأنّه قال: "وَبعولتُهنّ حقِيْقُون بردِّهنّ"؛ إذْ لاحقَّ لغيرِهم في نكاحِهنَّ في العدَّة.

فلايرِدُ الاعتِراض في قوله تعَالىٰ: ﴿أَذٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا اَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّوْمِ﴾ [الصّٰفّٰت:٦٢]، لأنّ عذابَ النَّار شرٌّ مَحْض، لايُخالِطُه خيرٌ البتَّةَ! كما لايخفىٰ. (قواعد: ٢٦٠) بزيادة

(٣) قَولُه: (تُفْهَمُ مَعَانِي الْأَفْعَالِ إلخ): يعْني: أنّ الفِعْل المُتعَدّي بالحرُوْف المتعدِّدة لابدّ أنْ يكُوْن لهُ مع كلِّ حرْف معْنىً زائِدٌ على معْنى الحرفِ الآخَر، كمَا في قولِك: رَغِبْت فيْه، ورغِبْتُ عنه؛ فحينَئِذ تُفهَم مَعاني الأفْعال المتعَدِّيةِ على ضَوءِ ما تتَعَدّى به؛ ومثاله فِعلُ: "نَظَرَ" إذا عدِّيَ بنفْسِه فمَعْناه: التَّوقُّف والانتِظار، وإذا عدِّي بإلىٰ فهو المشاهَدة بالأبْصار، وإذا عُدّي بـ"في" فهوَ التَّفكُّر والاعْتِبار؛ فمِنَ الأوّل قوله تعالىٰ: ﴿أُنْظُرُوْنَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُّوْرِكُمْ﴾ [الحديد:١٣]، ومِن الثاني قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوْهٌ يَّوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلٰى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيٰمة:٢٢- ٢٣]، ومن الثّالثِ قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوْا فِيْ مَلَكُوْتِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الاعراف:١٨٥]. (قواعد:٢٦١)

(٤) قَولُه: (التَّعْقِيْبُ بِالْمَصْدَرِ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿صِبْغَةَ اللّٰهِ﴾ [البقرة:١٣٨]، أي: عَليْكم صِبغة الله، أو اِتَّبِعوا صِبغة الله، يعْني: دينَه؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَعْدَ اللّٰهِ﴾ [الروم:٦]، أي: اِرتَقِبوا وعْد الله بغَلبة الرُّوْم وفتْح المؤمنين؛ وقال تعالىٰ: ﴿فِطْرَتَ اللّٰهِ﴾ [الروم:٣٠]؛ أي: الزمُوا دِين الله؛ وكلُّ هٰذا تفخِيْم لهٰذه الجمَل بتعقُّبِها بهٰذه المصَادِر. (قواعد: ٢٦٤)

ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الأَوَّلُ: الجَمْعُ، -وَهُوَ الأَكْثَرُ وَالأَفْصَحُ-، الثَّانِي: التَّثْنِيَةُ، الثَّالِثُ: الإِفْرَادُ[١].

وُجُوْه المُخَاطَبَات

٣٢) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تَبْتَدِيَ الْكَلَامَ فِيْ أَسْلُوْبٍ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى أَسْلُوْب آخَرَ تَطْرِيَةً لِلسَّامِعِ، وَإِيْقَاظًا لِلإِصْغَاءِ، وَتَجْدِيْدًا لِنَشَاطِهِ، وَذٰلِكَ يُسَمَّى "الِالْتِفَاتَا"[٢].

٣٣) القَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ سِيَاقُ الآيَاتِ فِيْ أُمُوْرٍ خَاصَّةٍ، وَأَرَادَ اللهُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا بِحُكْمٍ لَا يَخْتَصُّ بِهَا، بَلْ يَشْمُلُهَا وَغَيْرَهَا، جَاءَ اللهُ بِالْحُكْمِ العَامِّ[٣].

---

(١) قَولُه: (مَا فِيْ جِسْمِ الْإِنْسَانِ إلخ): المرَاد بالأَجْزاء المفرَدة هنَا مثل: الرَّأس والأَنْف والبَطْن والقَلْب، فهٰذِه وأشباهُها حينَ يُضمّ إليْها مثلُها -أي: التَّثْنِيَةُ حينَ يُضمّ إلَى التَّثْنِيَة-، فالأصحُّ الجمْع بأنْ يقَال: رُؤُوسُكمَا وبُطونُكمَا وقُلوبُكما، وتجُوْز التَّثْنِيَة في المضَاف بناءً علَى الأَصْل وظاهِرِ اللَّفْظ، فتقوْل: رأسَاكمَا وبَطْنَاكمَا وقَلْبَاكمَا، ويجُوْز الإفرَاد أيضًا، فتقوْل: رأسُكما وبطنُكما وقلبُكمَا، قال تعالَى: ﴿إِنْ تَتُوبَآ إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوْبُكُمَا﴾ [التحريم:٤]، وقدْ جاءَت الآيَة على الأفصَح، حيثُ جُمِع "القُلُوْب" مع أنَّهمَا قَلْبان.

وأمَّا ما كَانَ فِي الجِسْم أكثرَ منْ واحِد -كاليَد والرِجْل والعَين-، فإذَا ضَمَمْتَ إليه مثلَه لمْ يجُزْ إلا التَّثْنيَة، تقولُ: يَداكما ورِجلاكما. (قواعد: ٢٦٥)

(٢) قَولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إلخ): فيه اختِصار ممَّا ذَكرَه الشَّيْخ خالِد بن عثْمان في قواعِد التَّفْسِير؛ ومنَ الالتفات: الانتِقالُ من خِطاب الواحِد أو الاثْنَين أو الجمْع إلَى خِطاب الآخر، كقوله تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ﴾ [الطلاق:١]؛ ومنْه أيضًا الالتِفات عَن الماضِي أو المضَارع أو الأَمْر إلَى الآخَر، كقوله تعالَى: ﴿وَ"اللهُ" الَّذِىٓ أَرْسَلَ الرِّيٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنٰهُ﴾[فاطر:٩]، فيه إِلتفاتٌ من الغَيْبُوبة إلى التَّكلُّم؛ والتفاتٌ من الماضي إلى المضارع أيضا، وقال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِيْنًا لِّيَغْفِرَ لَكَ اللهُ﴾ [الفتح:١]، فيه التفات من التكلم إلى الغيبوبة؛ لأَنَّ أسماء الظواهر كلّها غُيَّب؛ وقال الله تعالى: ﴿وَمَالِيَ لَآ أَعْبُدُ الَّذِىْ فَطَرَنِىْ وَإِلَيْهِ "تُرْجَعُوْنَ"﴾ [يٰس:٢٢]، فيه التفات من التكلم إلى الخطاب؛ ومنه التفاتُ الضمائر أيضا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهٖ لَكَنُوْدٌ وَإِنَّهٗ عَلٰى ذٰلِكَ لَشَهِيْدٌ وَإِنَّهٗ -أي الإنسان- لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيْدٌ﴾ [العاديات:٦- ٨].

(٣) قَولُه: (إِذَا كَانَ سِيَاقُ الآيَاتِ إلخ): فيه تَغْيِيْر يسِيْرٌ؛ وفِيْ قواعد التفسير: "وأَرَادَ اللهُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا، وذٰلِكَ الحُكْم لا يختَصُّ بها..."؛ ومثَاله قال تعالَى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ يَكْفُرُوْنَ بِاللهِ وَرُسُلِهٖ وَيُرِيْدُوْنَ أَنْ يُّفَرِّقُوْا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهٖ (إلَى قولِه:) أُولٰٓئِكَ هُمُ الْكٰفِرُوْنَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكٰفِرِيْنَ عَذَابًا مُّهِيْنًا﴾ [النساء:١٥٠-١٥١]؛ فلمْ يَقُل: "وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ"، وذٰلكَ لأَنَّ العَذاب المُهِيْن مُعَدّ لكلّ مِن الكافِرِيْن، لا للمَوْصوفِيْن فِيْهم فقطْ؛ وقال تعالَى: ﴿إِلَّا الَّذِيْنَ تَابُوْا وَأَصْلَحُوْا وَاعْتَصَمُوْا بِاللهِ وَأَخْلَصُوْا دِيْنَهُمْ لِلّٰهِ فَأُولٰٓئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِيْنَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ الْمُؤْمِنِيْنَ أَجْرًا عَظِيْمًا﴾ [النساء:١٤٦]؛ فلمْ يقلْ: "وَسَوْفَ يُؤْتِيْهِمْ أَجْرًا عَظِيْمًا"، لأنّ هٰذا الوعْد مُوَجّه لجمِيْع المؤمنيْن الصادِقِيْن. (قواعد: ٢٨٠)

٣٤) القَاعِدَةُ: سَبِيْلُ الْوَاجِبَاتِ: الْإِتْيَانُ بِالْمَصْدَرِ مَرْفُوْعًا، وَسَبِيْلُ الْمَنْدُوْبَاتِ: الْإِتْيَانُ بِالْمَصْدَرِ مَنْصُوْبًا[١].

٣٥) القَاعِدَةُ: العَرَبُ قَدْ تُعَلِّقُ الْأَمْرَ بِزَائِلٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ: التَّأْبِيْدُ[٢].

٣٦) القَاعِدَةُ: قَدْ يَرِدُ الْخِطَابُ بِالشَّيْءِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى اعْتِقَادِ الْمُخَاطَبِ دُوْنَ مَا فِيْ نَفْسِ الأَمْرِ[٣].

٣٧) القَاعِدَةُ: قَدْ يَرِدُ الشَّيْءُ مُنَكَّرًا فِيْ القُرْآن تَعْظِيْمًا لَهُ، قَالَ تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِيْ

(١) قَولُه: (سَبِيْلُ الْوَاجِبَاتِ إلخ): هٰذه القاعِدة على استقراء المواضِع المتعلّقة بها في القرآن الكريم؛ قال تعالىٰ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ "فَاتِّبَاعٌ" بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨]، قال ابنُ عطيّة: ﴿فَاتِّبَاعٌ﴾ رُفِع علىٰ خبرِ ابتداءٍ مُضمَرٍ، تقديرُه: "فَالوَاجِبُ وَالحُكْمُ اتِّبَاعٌ"، وهٰذا هوَ سبيلُ الواجبات، وأمّا المندُوبات إليه فيأتي منصوبًا، كقوله تعالىٰ: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَاب﴾ [محمد:٤]؛ وكقوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة:٢٤٠].

قال أبو حيّان: بعْدَ نقله كلامَ ابن عطيّة السابق: "ولا أدري هٰذِه التفرِقة بينَ الواجبِ والمندُوب؛ إلا ما ذكروا مِنْ: أنَّ الجملة الابتدائيّةَ أثبتُ وآكدُ من الجملة الفِعليّة في مثل قوله: ﴿فَقَالُوا: سَلَامًا قَالَ: سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]، فيُمكِن أنْ يكوْن هٰذا الذي لحَظه ابنُ عطية مِنْ هٰذا".

وعُلِم منْ هٰذه القاعدة: أنّ سلامَ الملائكة -في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوا: سَلَامًا قَالَ: سَلَامٌ﴾ [الذاريات:٢٥]- لمّا وقَع ابتداءً وهو يَكوْن مَنْدُوبا، فلذا ذكَره بقوله: ﴿سَلَامًا﴾ منصُوبًا، وذَكَر قوْلَ إبراهيمَ بقوله: ﴿سَلَامٌ﴾ بالرفْع، لأنّه وقَع في الجوَاب؛ وردُّ السّلام يكونُ واجبًا.(قواعد:٢٨١)

(٢) قَولُه: (العَرَبُ قَدْ تُعَلِّقُ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا "مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ" إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ؛ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ، خَالِدِينَ فِيهَا "مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ"؛ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود:١٠٦- ١٠٨]؛ قال ابنُ جرير: "يعْني -تعالىٰ ذِكرُه- بقوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ لابِثِين فيها، ويعني بقوله: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ أبدًا، وذٰلكَ لأنّ العرَب إذا أرادتْ أنْ تصِف الشيْءَ بالدّوَام أبدًا قالتْ: "هٰذا دائمٌ دَوَامَ السّمواتِ والأرضِ" بمعنىٰ: أنّه دائمٌ أبدًا، وكذٰلك يقولون: هوَ باقٍ مَا اختلَفَ الليْلُ والنّهارُ"...؛ فخاطَبَهم -جلّ ثناؤه- بمَا يَتعارَفون به بينَهم، فقال: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾، والمعنىٰ في ذٰلك: "خالِدِيْن فِيْها أبدًا". انتهىٰ كلامُه. (قواعد:٢٨٣)

(٣) قَولُه: (قَدْ يَرِدُ الْخِطَابُ إلخ): فحِينئذٍ يكُوْن التّعبِيْر بألفَاظ تُوافِق اعتِقاد المخاطَب وإنْ كانَ الواقِع خِلافه، قال الله تعالىٰ: ﴿"حُجَّتُهُمْ" دَاحِضَةٌ﴾ [شورىٰ:١٦]، مع أنّ ما يُجادلُ به الكفارُ ليسَ مِن قبيل الحُجَج، وقال تعالىٰ: ﴿ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾ [الاعراف:١٩٥]، مع أنّهمْ لَيسُوْا بشُركاء.

الْقِصَاصِ حَيٰوةٌ﴾[1] [البقرة:١٧٩].

٣٨) الْقَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ التَّعْبِيْرُ عَنِ الْمَاضِيْ بِالْمُضَارِعِ لِإِفَادَةِ تَصْوِيْرِ الْحَالِ الْوَاقِعِ عِنْدَ حُدُوْثِ الْحَدَثِ[2].

٣٩) الْقَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تُعَبِّرَ بِالْمَاضِيْ عَنِ الْمُسْتَقْبِلِ تَنْبِيْهًا عَلىٰ تَحَقُّقِ الْوُقُوْعِ[3].

٤٠) الْقَاعِدَةُ: غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ تُخَاطِبَ الْعَرَبُ فِيْ صِفَةِ شَيْءٍ إِلاَّ بِمِثْلِ مَاتَفْهَمُ عَمَّنْ خَاطَبَهَا[4].

التَّغْلِيْبُ، أقسَامُه وفوائدُه

٤١) الْقَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ -إِذَا اجْتَمَعَ فِيْ الْخَبَرِ الْمُخَاطَبُ والْغَائِبُ- أَنْ يُغَلِّبُوا الْمُخَاطَب، فَيَدْخُل الغَائِبُ فِيْ الْخِطَاب[5].

---

(١) قولُه: (قَدْ يَرِدُ الشَّيْءُ إلخ): اعلمْ! أنَّ التَّنكير يقعُ لأسباب مُتعدِّدة، والتَّعظِيْمُ واحِد منها؛ وقال تعالىٰ أيضًا: ﴿وَسَارِعُوْٓا اِلٰى "مَغْفِرَةٍ" مِّنْ رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران:١٣٣]

(٢) قولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إلخ): قالَ الله تعالىٰ: ﴿اَلَمْ تَرَ اَنَّ اللّٰهَ اَنْزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً "فَتُصْبِحُ" الْاَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣]، هٰذا مِن قَبيل الالتِفات؛ وقال ابنُ عاشُور: وإنَّما عبَّر عنْ مَصِيْر الأرْض خضْراءَ بصِيغة "تُصْبِحُ مُخْضَرَّةً" معَ أنَّ ذٰلك مفرَّع علىٰ فِعل ﴿اَنْزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً﴾ الذِي هوَ بصِيغة الماضِي؛ لأنَّه قصَد مِن المضارِع استِحْضار تلكَ الصُّورة العَجِيْبة الحسَنة"؛ وكذا قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ الَّذِيْٓ اَرْسَلَ الرِّيٰحَ "فَتُثِيْرُ" سَحَابًا فَسُقْنٰهُ اِلٰى بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر:٩]

(٣) قولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ "فَفَزِعَ" مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ﴾ [النمل:٨٧]؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ فَـ"صَعِقَ" مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَمَنْ فِي الْاَرْضِ﴾ [الزمر:٦٨]؛ وقال تعالىٰ: ﴿اَتٰىٓ اَمْرُ اللّٰهِ فَلَاتَسْتَعْجِلُوْهُ﴾ [النحل:١]، فعبَّر عنْ هٰذِه الأشْياء بالماضِي تنبِيْها علىٰ تحقُّق وقوعِها كشَيْءٍ مَضَى وفُرِغ منْه مُبالغةً في التَّهدِيد والوَعِيد. (قواعد:٢٩٢)

(٤) قولُه: (غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ تُخَاطِبَ إلخ): الملحوظة: لمَّا كان المقصودُ منْ نزُوْل القرْآن الكرِيْم الهُدى والبَيان امتنَع أنْ يقعَ فيْه شيءٌ مِن التَّراكِيْب الأعجَمِيَّة أو الأوْصاف؛ لأنَّ الخِطاب بهما تُعيِّن الفهْم فلايكوْن بَيانا؛ وهٰذا بخِلاف الأسْماء الأعجَمِيَّة؛ لأنَّ النَّاس يُدعَوْن بأسْمائهم سَواءٌ كانتْ عربِيَّة أو أعجَمِيَّة فلايمتَنِع فهْمُه.

(قواعد: ٢٩٣ بحذف)

(٥) قولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إلخ): قال ابنُ جرِيْر: "فإنْ قالَ قائلٌ: وكيفَ قالَ الله جلَّ ثَناؤه: ﴿وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُضِيْعَ اِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، فأضَاف الإيْمان إلى الأحْياء المخاطَبِين، والقومُ المخاطَبُوْن بذٰلك إنَّما كانوا أشْفَقُوْا علىٰ إخْوانهم الذين كانوا مَاتوا وهمْ يُصَلُّون نحْوَ بيْتِ المُقَدَّس، وفي ذٰلك أُنزلت هٰذِه الآية؟ –

٤٢) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى مَنْ وُجِدَ مِنْهُ، -وَإِنْ كَانَ مُسَبِّبُهُ غَيْرَ الَّذِيْ وُجِدَ مِنْهُ- أَحْيَانًا، وَأَحْيَانًا إِلَى مُسَبِّبِهِ وَإِنْ كَانَ الَّذِيْ وُجِدَ مِنْهُ الْفِعْلُ غَيْرَهُ[1].

٤٣) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ غَيْرِ الْعَاقِلِ بِخَبَرِ الْعَاقِلِ إِذَا نَسَبَتْ إِلَيْهِ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ الْعُقَلَاءِ[2].

٤٤) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ: أَنْ تُدْخِلَ "الأَلِفَ وَاللَّامَ" فِيْ خَبَرِ "مَا" وَ"الَّذِيْ"، إِذَا كَانَ الْخَبَرُ عَنْ مَعْهُوْدٍ قَدْ عَرَفَهُ الْمُخَاطِبُ وَالْمُخَاطَبُ؛ وَإِنَّمَا يَأْتِيْ بِغَيْرِ "الْأَلِفِ وَاللَّامِ" إِذَا كَانَ الْخَبَرُ عَنْ مَجْهُوْلٍ غَيْرِ مَعْهُوْدٍ وَلَا مَقْصُوْدٍ قُصِدَ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ[3].

= قِيْل: إنَّ القومَ وإنْ كانوا أشفَقُوا مِن ذٰلك، فإنَّهم أيْضا قدْ كانوا مُشفِقِين مِن حُبُوْط صَلاتِهم التي صَلَّوها إلَى بيتِ المَقْدِس قَبلِ التَّحْوِيْلِ إلَى الكعْبَة، فظَنُّوا: أنَّ عمَلهمْ ذٰلك قدْ بطَل وذهَب ضَيَاعًا فأنزَل اللهُ جلّ ثناؤه هٰذه الآية حينَئِذ؛ فوجَّه الخِطاب بها إلَى الأحْياء، ودخَل فيهمْ الموْتىٰ منْهمْ". (قواعد: ٣٠١)

الملْحوظة: لفظ هٰذِه القاعِدة هوَ الذِي ذكرَه ابنُ جرير؛ وقال الشَّيخ خالد مَا نصُّه: "مِنْ شَأنِ العَرَب إذَا خَاطَبَتْ إنْسانًا، وَضَمَّتْ إلَيْه غَائِبًا فأَرَادَتِ الخَبَر عَنْه: أنْ تُغَلِّب المخَاطَب، فَيُخرَجُ الخَبَرُ عنْهُمَا عَلىٰ وجْه الخِطَاب.

(١) قَوله: (مِنْ شَأنِ العَرَبِ إضَافَةُ إلخ): ومثالُ ما أضِيْف فيه الفِعل إلَى مَن وُجد منْه وإنْ كان مسبِّبه غيرَه، قال تعالىٰ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّآلِّيْنَ﴾ [الفاتحة:٧]؛ فالضَّلال في الآية قدْ نُسب إلىٰ مَن وقع منه الضَّلالُ -وهمُ النَّصارى الذِين كسَبوا الضَّلال باختيَارهم- ولمْ يُنْسَبْ إلىٰ مسبِّب ذٰلك، وهو الواحِد القهَّار؛ لأنَّه هوَ المضِلّ الهادِي خَلْقًا، ومِنْ ذٰلك قوْله تعالىٰ: ﴿اَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ اِلٰهَهُ هَوٰىهُ وَاَضَلَّهُ اللهُ عَلٰى عِلْمٍ (إلىٰ قوله:) فَمَنْ يَّهْدِيْهِ مِنْ بَعْدِ اللهِ اَفَلَا تَذَكَّرُوْنَ﴾ [الجاثية: ٢٣]؛ فأنْبأ جلّ ذكرُه: أنَّه المضِلُّ الهادِي دونَ غيرِه؛ لٰكنَّه نُسِب إلَى النَّصارىٰ بحسَب الكسْب، فهٰذا إضَافة الفِعل إلىٰ مَن وُجد مِنه؛ ومِثال ما أضِيف الفِعل إلىٰ مُسبِّبه وإنْ كان الذيْ وُجد منه الفعْلُ غيرَه: قال تعالىٰ: ﴿يُذَبِّحُ اَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص:٤]، مع أنَّ الفاعِل المباشِر همُ الأعوان والجُنْد. (قواعد: ٣٠٣ بتصرف)

(٢) قَوله: (مِنْ شَأنِ العَرَبِ أنْ تُخْبِرَ إلخ): مِن شأنِ العرَب إذا وصَفَت شيْئًا مِن البهائم أو غيرِها -ممَا حُكمُ جمعِه: أنْ يكونَ بالتاء- بِمَا هوَ مِن صِفة الآدمِيِّيْن، فالعرَب أخرَجوا جمع أسْماء البَهائم وغيرِها مخرَج جمْع أسْماء مَن يعقِل، قال تعالىٰ: ﴿اِذْ قَالَ يُوْسُفُ لِاَبِيْهِ يٰۤاَبَتِ اِنِّيْ رَاَيْتُ اَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَّالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَاَيْتُهُمْ لِيْ "سٰجِدِيْنَ"﴾ [يوسف:٤]، فقال ﴿سٰجِدِيْنَ﴾ جُمِع بالياء والنُّون، وهي عَلامة جمع أسْماء ذُكور بني آدم، وأنَّ الكواكِب والشَّمس والقَمَر مِن غير ذَوِي العُقول؛ لأنَّ السَّجْدة لمَّا كانتْ مِن أفعال العُقلاء، ونُسِبت هنا إلىٰ غير العُقلاء، نَزّلت الكواكِب والشَّمس والقمَر منْزِلة مَن يعقِل؛ وكذا قوله تعالىٰ: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْاَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا اَوْ كَرْهًا قَالَتَاۤ اَتَيْنَا "طَآئِعِيْنَ"﴾ [حٰم السجدة:١١]، والتقدير: طائعتين. (قواعد: ٣٠٧ بتصرف)

(٣) قَوله: (مِنْ شَأنِ العَرَبِ: أنْ تُدْخِلَ إلخ): قالَ الله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّاۤ اَلْقَوْا قَالَ مُوْسٰى مَا جِئْتُمْ بِهِ "السِّحْرُ" اِنَّ اللهَ سَيُبْطِلُهٗ﴾ [يونس:٨١]، أي: أيُّها السَّحَرةُ! أنَّ السِّحر الذي وصفْتُم به هوَ الذي جِئتُم به، لا ماجئتُكم =

٤٥) القَاعِدَةُ: العَرَبُ قَدْ تُخْرِجُ الْكَلَامَ مَخْرَجَ الْأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ الْجَزَاءُ(١).

٤٦) القَاعِدَةُ: قَدْ يَرِدُ اللَّفْظُ فِي الْقُرْآنِ مُتَّصِلًا بِالْآخَرِ، وَالْمَعْنَى عَلَى خِلَافِه(٢).

٤٧) القَاعِدَةُ: العَرَبُ إِذَا افْتَخَرَتْ قَدْ تُخْرِجُ الْخَبَرَ مَخْرَجَ الْخَبَرِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ كَانَ مَا افْتَخَرَتْ بِه مِنْ فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ(٣).

٤٨) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِضَافَةُ أَفْعَالِ الْأَسْلَافِ إِلَى الْأَبْنَاءِ، وَخِطَابُ الْأَبْنَاءِ وَإِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَيْهِمْ وَهُوَ لِآبَائِهِمْ(٤).

٤٩) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِذَا تَطَاوَلَتْ صِفَةُ الْوَاحِدِ، الاِعْتِرَاضُ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ بِالنَّصْبِ أَحْيَانًا وَبِالرَّفْعِ أَحْيَانًا(٥).

ـبهِ أنباءٌ لأنّ ما جئتكُمْ بِهِ هوَ مِن المعجزات؛ ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ جَاءُوْ بِالْإِفْكِ "عُصْبَةٌ" مِّنكُمْ﴾ [نور:١١]

(١) قَولُه: (العَرَبُ قَدْ تُخْرِجُ إلخ): تَأتي الصِّيغة الدالَّة عَلى الأمْر لمعَاني كثِيْرة، منها: التَّكوِيْن، والتَّهدِيد والإباحَة والوُجُوْب والتَّسْخِيْر، ومنها الجزاء أيْضا، قال تعالى: ﴿قُلْ "أَنْفِقُوْا" طَوْعًا اَوْ كَرْهًا لَّنْ يُّتَقَبَّلَ مِنكُمْ اِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فٰسِقِيْنَ﴾ [التوبة:٥٣]، فكلمَة: ﴿أَنْفِقُوْا﴾ في لفظ الأمر، ومعْناه الشَّرط والجزاء، ويَكوْن معْناه حينئِذ: "إنْ تُنفِقوا طَوْعا أو كرْها لنْ يُتقبَّل منكم". (قواعد: ٣١١) بتصرف

(٢) قَولُه: (قَدْ يَرِدُ اللَّفْظُ فِي الْقُرْآنِ إلخ): قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ: اِنَّ الْمُلُوْكَ اِذَا دَخَلُوْا قَرْيَةً اَفْسَدُوْهَا وَجَعَلُوْآ اَعِزَّةَ اَهْلِهَآ اَذِلَّةً، وَكَذٰلِكَ يَفْعَلُوْنَ﴾ [النمل:٣٤]، فقوله: ﴿وَكَذٰلِكَ يَفْعَلُوْنَ﴾ مِن قول الله عزَّ وجلَّ، لا قولِ المرأة؛ وقال تعالى: ﴿اَلْئٰنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ اَنَا رَاوَدْتُّهُ عَنْ نَّفْسِهِ وَاِنَّهُ لَمِنَ الصّٰدِقِيْنَ؛ "ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ اَنِّيْ لَمْ اَخُنْهُ بِالْغَيْبِ"﴾ [يوسف:٥١- ٥٢]، فقوله: ﴿ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ مِن قوْل يوسُف -علىٰ قَول بعْض المفسِّرين-، وماقبلَه مِن قَول المرأة. (قواعد:٣٦٣)

(٣) قَولُه: (العَرَبُ إِذَا افْتَخَرَتْ إلخ): قالَ الله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُوْدُ وَالنَّصٰرٰى نَحْنُ اَبْنٰٓؤُا اللّٰهِ وَاَحِبَّآؤُهٗ﴾ [المائدة:١٨] أي: قالتْ طائفةٌ من النَّصارىٰ: "أنَّ المسيحَ ابنُ الله"، ولمْ يكُن النَّصارىٰ يزعُمُوْن: أنَّ كلَّ نصْراني هوَ ابنُ الله؛ وكذا قولُ اليهود.

(٤) قَولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِضَافَةُ إلخ): قالَ الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهٖ وَاَنْتُمْ ظٰلِمُوْنَ﴾ [البقرة:٩٢] هٰذا الخِطاب مُوجّه إلى اليَهود الذين عاصَروا النبيﷺ، مع أنَّهم لمْ يعبُدوا، بلْ لم يُدْرِكوا عبادَة العِجل؛ إنما فَعل ذٰلك أسْلافُهم؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَاِذْ "نَجَّيْنٰكُمْ" مِّنْ اٰلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة:٤٩]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ فَلِمَ "تَقْتُلُوْنَ" اَنْبِيَآءَ اللّٰهِ مِنْ قَبْلُ اِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِيْنَ﴾ [البقرة:٩١]

(٥) قَولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِذَا تَطَاوَلَتْ إلخ): والقاعدةُ في هٰذا البابِ: "أنَّ قَطع النُّعُوْت في مَقام المدْح أو الذَّمّ أبْلغُ منْ إجرائِها علىٰ نَمَط واحد"، قال الله تعالىٰ: ﴿لٰكِنِ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ﴾ـ

٥٠) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تَذْكُرَ الْوَاحِدَ وَالْمُرَادُ الْجَمْعُ، وَالْعَكْسُ؛ وَتُخَاطِبُ الْوَاحِدَ بِلَفْظِ التَّثْنِيَةِ وَبِالْعَكْسِ، كَمَا تُخَاطِبُ الْوَاحِدَ وَتُرِيْدُ غَيْرَهُ؛ وَقَدْ يُخْرِجُ الْكَلَامُ إِخْبَارًا عَنْ نَفْسِهِ، وَالْمُرَادُ غَيْرُهَا[1].

٥١) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِذَا أَرَادَتْ بَيَانَ الْوَعْدِ أَوِ الْوَعِيْدِ عَلَى فِعْلٍ أَنْ تُخْرِجَ أَسْمَاءَ أَهْلِهِ بِذِكْرِ الْجَمِيْعِ أَوِ الْوَاحِدِ دُوْنَ الاِثْنَيْنِ؛ إِلاَّ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ إِنَّمَا يَقَعُ مِنِ اثْنَيْنِ[2].

٥٢) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تَسْتَكْرِهَ الْجَمْعَ بَيْنَ تِثْنَتَيْنِ فِيْ لَفْظٍ وَاحِدٍ[3].

ـيُؤْمِنُوْنَ بِمَآ أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ "وَالْمُقِيْمِيْنَ الصَّلٰوةَ" وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكٰوةَ﴾ [النساء:١٦٢]، فقوله: ﴿الْمُقِيْمِيْنَ الصَّلٰوةَ﴾ مِن صِفة ﴿الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ﴾، ونُصِب على وجه المدْح؛ وقال تعالى: ﴿وَّامْرَاَتُهٗ "حَمَّالَةَ الْحَطَبِ"﴾ [لهب:٤] هٰذا مِثال الذَّمِّ.

(١) قَولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تَذْكُرَ إلخ): ومنْه: "الخطابُ الخاصُّ بواحِد منَ الأمّة يعُمُّ غيرَه إلا إنْ قامَ دليلٌ على اختصاصِه به"؛ ومنْه أيضا: الخطابُ للنبيﷺ خِطابٌ للأمّة إلا لدليل"؛ ومثال التَّعبير بالجمْع عنِ التَّثنية قولُه تعالى حاكيا: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِيْنَ﴾ فصّلت: ١١، أي: أتَيْنا طائعتَين؛ ومثال تخاطُب الواحد بلفْظ التَّثنية قولُه تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِيْ جَهَنَّمَ﴾ ق:٢٤ على القَول بأنّه خِطاب لمالِك؛ ومِثال مايخاطَبُ الواحدُ ويُراد به غيرُه قولُه تعالى: ﴿يٰأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللهَ، وَلاتُطِعِ الْكٰفِرِيْنَ وَالْمُنَافِقِيْنَ﴾ [الأحزاب: ١]، فخرَج الكلامُ مخرَجَ الأمْر للنَّبيﷺ والنَّهي له، والمرادُ به أصْحابه المؤمنونَ به. (قواعد:٣٢٧)

وقَد يخرُج الكلامُ إخبارا عنِ النَّفس، والمرادُ غيرُها، ومِثاله قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ، وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَ"تُبْ عَلَيْنَا"﴾ [البقرة: ١٢٨]، أي: "أرِ ذُرِّيَّتِنا المُسْلِمَةَ مَنَاسِكَهُمْ، وتُبْ علَى الظَّلَمة مِن أولادِنا وذُرِّياتنا منْ ظُلْمهم وشِركهم حتىٰ يُنِيبوا إلى طاعَتك"؛ فيكوْن ظاهِر الكلام على الدُّعاء لأنفسِهما والمعْنيُّ به ذرِّيتُهما. (قواعد:٣٢٧)

(٢) قَولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِذَا أَرَادَتْ إلخ): هٰذه القاعِدة على استِقراء كلام العرَب، والمرادُ بها: أنَّ العرَب يذكرُوْن الوعْد والوعِيْد إمّا بصِيغة الجمْع أو الواحِد، كقَوْله تعالى: ﴿وَالَّذِيْنَ آمَنُوْا وَعَمِلُوْا الصّٰلِحٰتِ أُوْلٰئِكَ أَصْحٰبُ الْجَنَّةِ، هُمْ فِيْهَا خٰلِدُوْنَ﴾ [البقرة: ٨٢]، وقَال تعالى: ﴿وَالَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَكَذَّبُوْا بِآيَاتِنَا أُوْلٰئِكَ أَصْحٰبُ النَّارِ، هُمْ فِيْهَا خٰلِدُوْنَ﴾ [البقرة:٣٩]؛ ومِثال الوعْد والوعِيْد بصِيغة الواحِد قوله تعالى: ﴿فَـ"مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ، أَلَيْسَ فِيْ جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكٰفِرِيْنَ○ "وَالَّذِيْ جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُوْنَ﴾ [الزمر: ٣٢- ٣٣]؛ وهمْ لايذكرُوْن الوعْد والوعِيْد بصِيغة التَّثنية إلا إذا كانَ الفِعل ممَّا يقَع مِن اثنَين، فيَرِد حينئذٍ بصِيغة التَّثنية، كقَوْله تعالى: ﴿وَالَّذٰنِ يَأْتِيٰنِهَا مِنْكُمْ فَاٰذُوْهُمَا﴾ [النساء:١٦]

(٣) قَولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تَسْتَكْرِهَ إلخ): قال تعالى: ﴿إِنْ تَتُوْبَآ إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ "قُلُوْبُكُمَا"﴾ [التحريم:٤]، والأصلُ "قَلْبَاكُمَا"؛ لٰكِن العرَب تَسْتَكرِه الجمْع بينَ تثنيتَين في لفظ واحِد. (قواعد)

الإظْهار والإضْمَار

٥٣) القَاعِدَةُ: وَضْعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ وَعَكْسُهُ إِنَّمَا يَكُوْنُ لِلنُّكْتَةِ(١).

٥٤) القَاعِدَةُ: إِعَادَةُ الظَّاهِرِ بِمَعْنَاهُ أَحْسَنُ مِنْ إِعَادَتِه بِلَفْظِه، وَإِعَادَتُهُ ظَاهِرًا بَعْدَ الطُّوْلِ أَحْسَنُ مِنَ الْإِضْمَارِ(٢).

٥٥) القَاعِدَةُ: مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ يُضْمِرُوْا لِكُلِّ مُعَايَنٍ -نَكِرَةً كَانَ أَوْ مَعْرِفَةً- "هٰذَا" وَ "هٰذِهِ"(٣).

٥٦) القَاعِدَةُ: كُلُّ فِعْلٍ لِلّٰهِ تَعَالىٰ مَذْكُوْرٍ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِيْهِ إِضْمَارُ لَفْظِ الْجَلَالَةِ "الله" وَإِنْ لَمْ يَسْبَقْ ذِكْرُهُ لِتَعَيُّنِهِ فِي الْعُقُوْلِ(٤).

٥٧) القَاعِدَةُ: إِذَا اسْتُدِلَّ بِالْفِعْلِ لِشَيْئَيْنِ وَهُوَ فِي الْحَقِيْقَةِ لِأَحَدِهِمَا فَهَلْ يُضْمَرُ لِلْآخَرِ فِعْلٌ يُنَاسِبُهُ عَلَى الْأَصَحِّ(٥).

---

(١) قَولُه: (وَضْعُ الظَّاهِرِ إلخ): قال تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا اللّٰهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّٰهُ؛ "وَاللّٰهُ" بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٌ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقال تعالىٰ: ﴿أُولٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطٰنِ، أَلَآ إِنَّ "حِزْبَ الشَّيْطٰنِ" هُمُ الْخٰسِرُوْنَ﴾ [المجادلة:١٩]، فإظهار لفظة ﴿الله﴾ في المثال الأوّل للتّعظيم، وإظهار لفظة: ﴿حِزْبَ الشَّيْطٰنِ﴾ في الثّاني للتّحقير، مع أنّ المقامَ مَقام الإضمَار؛ لأنهمَا مذكورَان قبلَه.

(٢) قَولُه: (إِعَادَةُ الظَّاهِرِ إلخ): قال تعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يُمَسِّكُوْنَ بِالْكِتٰبِ وَأَقَامُوا الصَّلٰوةَ إِنَّا لَا نُضِيْعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِيْنَ﴾ [الاعراف:١٧٠]، مقام قَوْله: "إنا لانُضِيْع أَجْرَ الذين يُمسِكُوْن بالكِتَاب......"؛ وقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِيْنَ هَاجَرُوْا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوْا ثُمَّ جٰهَدُوْا وَصَبَرُوْا "إِنَّ رَبَّكَ" مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ﴾ [النحل:١١٠]

(٣) قَولُه: (مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ يُضْمِرُوْا إلخ): قال تعالىٰ: ﴿سُوْرَةٌ أَنْزَلْنٰهَا وَفَرَضْنٰهَا﴾ [النور:١]، أي: هٰذِهِ سُورةٌ إلخ؛ وقال تعالىٰ: ﴿كِتٰبٌ أَنْزَلْنٰهُ إِلَيْكَ﴾ [ابراهيم:١]، والمَعنَى: هٰذا كِتَابٌ إلخ.

(٤) قَولُه: (كُلُّ فِعْلٍ لِلّٰهِ تَعَالىٰ إلخ): قال تعالىٰ: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً﴾ [البقرة:٢٢]، والمَعْنىٰ: اللهُ أنزَل، أوْ أنزَل اللهُ مِنَ السَّماء ماءً، وكذٰلكَ قَوْلُه: ﴿خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الانعام:١]

(٥) قَولُه: (إِذَا اسْتُدِلَّ بِالْفِعْلِ إلخ): قال تعالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ تَبَوَّءُوا "الدَّارَ وَالْإِيْمَانَ"﴾ [الحشر:٩]، ففي مِثْل هٰذه المواضِع خِلاف -وإلَيْه أشَار المصنِّف بكلمَة الاستِفهام-، فقال بعضُهم تقديرُه: أي تبوَّءُوا الدار، واعْتَقَدُوا الإيْمَان؛ فهٰذا يكوْن مِن قبِيْل عطف الجُمَل بتقدِيْر فعْل آخَر مِن بابِ: عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً، أيْ: عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَسَقَيتُها مَاءً، أو قَدَّمتُها مَاءً؛ وقال بعضُهم: فيْه تضمِيْن، وضُمِّن "تَبوَّءُوْا" مَعْنىٰ: "لَزِمُوا"، أي: لَزِمُوا الدَّار والإيْمَانَ"؛ فحينَئِذٍ يَكوْن هٰذا المثَال مِن قبِيْل التَّضمِيْن، لا التَّقدِيْر.(قواعد بزيادة)

الزِّيَادَة والحَذْفُ وَالتَّقْدِيْر

٥٨) القَاعِدَةُ: لَا زَائِدَ فِي الْقُرْآنِ[١].

٥٩) القَاعِدَةُ: زِيَادَةُ الْمَبْنَى تَدُلُّ عَلَىٰ زِيَادَةِ الْمَعْنَىٰ؛ أَي: قُوَّةُ اللَّفْظِ لِقُوَّةِ الْمَعْنَىٰ[٢].

٦٠) القَاعِدَةُ: يَحْصُلُ بِمَجْمُوْعِ الْمُتَرَادِفَيْنِ مَعْنًى لَا يُوْجَدُ عِنْدَ اِنْفِرَادِهِمَا[٣].

٦١) القَاعِدَةُ: كُلُّ حَرْفٍ زِيْدَ فِيْ كَلَامِ الْعَرَبِ لِلتَّأْكِيْدِ، فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ إِعَادَةِ الْجُمْلَةِ مَرَّةً أُخْرَىٰ[٤].

---

(١) قَوله: (لَا زَائِدَ إلخ): قال تعالىٰ: ﴿فَبِـ"مَا" رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ففيه: زِيادَة اللَّفظ لزيَادة المعنى، وقوّةُ اللفظ لقوّة المَعْنى؛ لأنّ في الآيَة تصويرَ لِيْن النبي ﷺ لقومِه برَحمَة مِن الله؛ فكلمَة "مَا" يُؤكد مَعْنى اللين ويُفخِّمه.

الملحوظة: اعلم! أنّ إطلاق الزيادة عَلىٰ نوعيْن: الأوّل الزيادَة علىٰ "ما لا فائِدة له"، أيْ: عدِيْم الفائدة؛ وهٰذا مما ينزَّه عنْه القرآنُ، لأنّه ليسَ فيْه حشوٌ؛ والثّاني: إطْلاق الزّيادة علَى الكلمَة التيْ وجودُها وعدمُها لا يُخِل بالمعْنى الأصْلي وإنْ كانَ لها فائدةٌ أخرىٰ، وإطلاقُها صحيحٌ من جهة المَعْنى، لٰكنْ ينبغي مُجانبَة إطْلاق لفْظ "الزّيادَة"، لما فيْه من إيْهام. (قواعد: ٣٤٨ ملخصا)

(٢) قَولُه: (زِيَادَةُ الْمَبْنَى تَدُلُّ إلخ): قال تعالىٰ: ﴿فَأَخَذْنٰهُمْ أَخْذَ عَزِيْزٍ "مُّقْتَدِرٍ"﴾ [القمر:٤٢]، فقوْله: ﴿مُقْتَدِرٍ﴾ أَبْلغُ مِنَ "القادِر"، لدلالتِه علىٰ أنّه قادِر متمَكّن القدرَة لا يُردّ شَيئٌ عنْ اقتضاء قدرتِه؛ وقال تعالىٰ: ﴿"فَكُبْكِبُوْا" فِيْهَا هُمْ وَالْغَاوٗنَ﴾ [الشعراء:٩٤]، ولمْ يقل: "فَكُبُّوا"، لأنّ فِي الكَبْكَبَة تكريرَ الكبّ؛ "فجُعِل التكريْرُ فِي اللّفْظ دليلا علَى التّكريْر فِي المعْنى.

(٣) قَولُه: (يَحْصُلُ بِمَجْمُوْعِ إلخ): قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُوْا "بَثِّيْ وَحُزْنِيْٓ" إِلَى اللهِ﴾ [يوسف:٨٦]، قال ابنُ قتيبة: البثُّ أشدُّ الحزن، وذٰلك لأنَّ الإنسَان إذا سَتر الحُزن وكتَمَه كان همًّا، وإذا ذكرَه لغيْره كانَ بثًّا؛ فالبَثُّ: أشدُّ الحزْن، والحزْن الهمُّ؛ فعلىٰ هٰذا يكون المعْنىٰ: إنّما أشكوْ حُزنِيَ العَظيم وحُزنِيَ القليْل إلى الله؛ وقال تعالىٰ: ﴿فَمَا وَهَنُوْا لِمَآ أَصَابَهُمْ فِيْ سَبِيْلِ اللهِ وَ"مَا ضَعُفُوْا وَمَا اسْتَكَانُوْا"﴾ [آل عمران:١٤٦]، ويحتمِل أنْ يفسَّر "الوَهْن" باسْتيلاء الخوف، ويفَسّر "الضُّعْف" بأنْ يضعُفَ إيْمانهم بأنْ تقَع الشُّكوك والشبُهات في قلوْبهم، و"الاستكانة" بالانتِقال مِن دينِهم إلى دِين عدوِّهم؛ ولذا فسَّر بعضُهم: ﴿وما ضَعُفُوْا﴾، أي: ومَا ضَعُفوا عَن الجِهاد بعدَه، ﴿وَمَا اسْتَكَانُوْا﴾ أي: ماخَضَعوا لعدوِّهم. (قواعد، شيخ زاده على البيضاوي، تفسير أبي السعود)

الملحوظة: اعلمْ! أنَّ الترادُف المشارَ إليه هنا إنّما هُوَ الواقعُ بيْن المَعَاني الأصْلية؛ أما المعَاني الثانوِيَة الخادِمة، فإنّ كل لفظٍ يُعطي مَعاني دقيقةً لاتوجَد مجتمِعة فيْ لفظٍ آخر؛ وبسببِ هٰذا المَلحَظ منَعَ بعضُهم الترادفَ فيْ اللغة والقرآن؛ والأرجحُ التفصِيلُ فيْ ذٰلك بالتفريْق بينَ المَعَاني الأصليّة والمعَاني التكمِيْليّة. وسَيأْتي تفصِيله في قاعدة: ١٠٥. (قواعد: ٣٥٩)

(٤) قَولُه: (كُلُّ حَرْفٍ زِيْدَ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿فَيَكِيْدُوْا لَكَ "كَيْدًا"﴾ [يوسف:٥]، فهوَ بمنْزِلة: -

التَّقْدِيْر وَالحَذْف

٦٢) القَاعِدَةُ: العَرَبُ تَحْذِفُ مَا كَفَىٰ مِنْهُ الظَّاهِرُ فِي الْكَلَامِ إِذَا لَمْ تَشُكَّ فِيْ مَعْرِفَةِ السَّامِعِ مَكَانَ الْحَذْفِ(١).

٦٣) القَاعِدَةُ: الغَالِبُ فِي الْقُرْآنِ وَفِيْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ الْجَوَابَ الْمَحْذُوْفَ يُذْكَرُ قَبْلَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ(٢).

٦٤) القَاعِدَةُ: مَتَىٰ جَاءَتْ "بَلَىٰ" أَوْ "نَعَمْ" بَعْدَ كَلَامٍ يَتَعَلَّقُ بِهَا تَعَلُّقَ الْجَوَابِ، وَلَيْسَ قَبْلَهَا مَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُوْنَ جَوَابًا لَهُ، فَاعْلَمْ! أَنَّ هُنَاكَ سُوَالاً مُقَدَّرًا، لَفْظُهُ لَفْظُ الْجَوَابِ(٣).

ـفَيَكِيْدُوا لك، فَيَكِيْدُوا لكَ.

(١) قَوْلُه: (العَرَبُ تَحْذِفُ إلخ): معناه: إذَا كانَ فيْما نطقتْ به الدلالةُ الكافيةُ علىٰ مَا حُذِفَت وتُرِكتْ فشأنُ العرب الإيجازُ والاختصار، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ....﴾ [الرعد:٣١]، فتُرِك جوابُه استغناءً بعِلم السامعين بمعْناه، والمعنىٰ: وَلَوْ أَنَّ قرآنا -سِوَى هٰذا القرآن- سيّرت به الجبالُ لسُيّرت بهٰذا القُرآنِ؛ وقد تَحذِف العربُ الجوابَ إذا طال الكلامُ فتأتي بأشياءَ لها أجْوِبة، فتُحذَف أجوبتُها لاستغناء سامعيْها عن ذكر الأجوِبة. (قواعد: ٣٦٦ ملخصا)

الملاحظات: ١- اعْلَمْ! "أنّ الحذف خِلاف الأصْل"، ويُبنى علىٰ ذٰلك أمْران: الألف: إذا دارَ الأمرُ بين الحذف وعدمِه كانَ الحملُ علىٰ عدَم الحذف أولىٰ؛ لأنّ الأصل عدمُ التغيير. الباء: وإذا دارَ الأمر بين قلةِ المحذوف وكثرتِه، كانَ الحمل علىٰ قلتِه أوْلىٰ.

٢- مهْما تردَّد المحذوفُ بين الحَسَن والأحْسَن، وجبَ تقدِيْر الأحسَن؛ لأنّ الله وصَف كتابه بـ﴿أَحْسَنَ الْحَدِيْثِ﴾، فليكُنْ محذوفُه أحسنَ المحذوفات، كمَا أنّ ملفوظَه أحسن الملفوظات.

٣- مفعوْل المشيْئة والإرَادة لايُذكر إلا إذا كانَ غريْبا أو عظيْما، وإذا حُذف مفعولُ المشيئة والإرادةِ بعد "لَوْ" فهُوَ المذكور فيْ جوابِها أبَدًا.

٤- قد يُحذف من الأوّل لدلالة الثانيْ عليْه، وقد يُعكَس، وقد يَحتمِل الأمرين. (قواعد: ٣٦٢)

(٢) قَوْله: (الغَالِبُ فِي القُرْآنِ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد:٣١]، وجوابُه: "لكفرهم بالرحمٰن"؛ ويدلُّ عَلَيْه قولُه الذي ذُكر قبلَه: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُوْنَ بِالرَّحْمٰنِ﴾ [الرعد:٣٠]؛ لأنّ "الغالِب في اللغة العربيّة": أنْ يكوْن المحذُوْف من جنْس المذكورِ قبل الشّرْط، ليَكون ما قبْل الشرْطِ دليْلا عَلَى الجوابِ المحذوف. (قواعد: ٣٦٩)

(٣) قَوْله: (مَتىٰ جَاءَتْ "بَلىٰ" إلخ): قال تعَالىٰ حَاكيا عنِ اليَهود: ﴿وَقَالُوْا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُوْدَاتٍ...○ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَّأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيْئَتُهُ فَأُولٰئِكَ أَصْحٰبُ النَّارِ، هُمْ فِيْهَا خٰلِدُوْنَ﴾ [البقرة:٨١]، وتقديرُ ـ

٦٥) القَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ ثُبُوْتُ شَيْءٍ أَوْ نَفْيُهُ يَدُلُّ عَلىٰ ثُبُوْتِ آخَرَ أَوْ نَفْيِهِ، فَالْأَوْلىٰ الاِقْتِصَارُ عَلَى الدَّالِّ مِنْهُمَا، فَإِنْ ذُكِرَا فَالْأَوْلىٰ تَأْخِيْرُ الدَّالِّ[١].

٦٦) القَاعِدَةُ: حَذْفُ جَوَابِ الشَّرْطِ يَدُلُّ عَلىٰ تَعْظِيْمِ الْأَمْرِ وَشِدَّتِه فِيْ مَقَامَاتِ الْوَعِيْدِ[٢].

٦٧) القَاعِدَةُ: قَدْ يَقْتَضِي الْكَلَامُ ذِكْرَ شَيْئَيْنِ فَيُقْتَصَرُ عَلىٰ أَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُوْدُ[٣].

٦٨) القَاعِدَةُ: قَدْ يَقْتَضِي الْمَقَامُ ذِكْرَ شَيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ وَارْتِبَاطٌ، فَيُكْتَفىٰ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ[٤].

٦٩) القَاعِدَةُ: لَا يُقَدَّرُ مِنَ الْمَحْذُوْفَاتِ إِلاَّ أَفْصَحُهَا أَوْ أَشَدُّهَا مُوَافَقَةً لِلْغَرَضِ[٥].

ـ السُّوال: أَلَيْسَ من كَسَب سيِّئةً وأحاطَتْ بِهِ خطيْئتُه خَالدًا فِيْ النَّار؟ فجوابُه الحق: ﴿بَلٰى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيْئَتُهُ﴾[البقرة:٨١]، فليس هنا ﴿بَلٰى﴾ جوابًا علىٰ سُوال مَذكور قبلَها، بل ما قبلَها دالٌّ علىٰ السُّوال، وكذٰلك قوله تعالىٰ: ﴿بَلٰى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّٰهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة:١١٢]، وتقديره: أليسَ مَن أَسْلَمَ وجهَه لله -وهوَ مُحْسِن- له أجره علىٰ ربِّه؟. (قواعد: ٣٧٠ بتصرف)

(١) قَولُه: (إِذَا كَانَ ثُبُوْتُ إلخ): يعني: إذا كانَ للشيءِ وصْفان: أحدُهما يدلّ عَلى الآخر؛ فالأَوْلىٰ الاقتِصارُ عَلى الصفة التِيْ تدلُّ علىٰ غيرِها، لأنّ ذكرَ الأُخرىٰ يكوْن بمَثابة التَّكرار، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَسَارِعُوْآ إِلىٰ مَغْفِرَةٍ مِّنْ رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ "عَرْضُهَا" السَّمٰوٰتُ وَالْأَرْضُ﴾، فإنّ ذكر عَرْض الجنّة يدلّ علىٰ طُوْل الجنة أيضا -لأنّ كل شيْءٍ لهُ عرْضٌ يكوْن لهُ الطُّوْل أيضا- فحينَئِذ الاقتصارُ عَلى ذِكر العَرض أَولىٰ. (قواعد: ٣٧١ بتغيير)

(٢) قَولُه: (حَذْفُ جَوَابِ الشَّرْطِ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرٰى إِذْ وُقِفُوْا عَلىٰ رَبِّهِمْ﴾ [انعام: ٣٠]، وجوابه: "لَرَأَيْتَ أمرًا عظيْما" ونحوُ ذٰلك؛ وكذٰلك قَوْلهُ تَعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرٰى إِذِ الْمُجْرِمُوْنَ نَاكِسُوْا رُءُوْسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢].

(٣) قَولُه: (قَدْ يَقْتَضِي الْكَلَامُ إلخ): قال الله تعالىٰ:﴿قَالَ فَمَنْ رَّبُّكُمَا يٰمُوْسٰى﴾ [طٰهٰ: ٤٩]، ولمْ يقُل: "يا مُوْسىٰ وهارُوْن"؛ لأنّ موْسىٰ ؑ هوَ المقصُوْد فِيْ تحمُّل الرسالةِ.

(٤) قَولُه: (قَدْ يَقْتَضِي الْمَقَامُ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيْلَ تَقِيْكُمُ الْحَرَّ﴾ [نحل: ٨١]، أيْ: سَرابيْل تَقيْكم الحرَّ والبَرْد، للمُلازمَة بينَهما، وقوله تعالىٰ:﴿اَلَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أي: "يؤمِنُون بالغَيْب والشهادة"، وآثر الغيْبَ لأنّه أعظمُ.

(٥) قَولُه: (لَا يُقَدَّرُ مِنَ الْمَحْذُوْفَاتِ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ اللّٰهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]؛ فِيْ تقديْر قَوْله: ﴿جَعَلَ اللّٰهُ الْكَعْبَةَ﴾، قَال بعضُهم: "جَعَلَ اللّٰهُ نَصْب الكعْبَة"، وقَال آخرُون: "جَعل اللّٰهُ حُرمَة الكعْبَة"، والثّاني أولىٰ؛ لأنّ تقديْر الحُرْمة فِيْ الهَدْي والقَلائد والشهر الحرَام لاشكّ فِيْ فصاحَتِه، ـ

٧٠) القَاعِدَةُ: يُقَلَّلُ الْمُقَدَّرُ مَهْمَا أَمْكَنَ لِتَقِلَّ مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ(١).

التَّقْدِيْمُ وَالتَّأْخِيْرُ

٧١) القَاعِدَةُ: التَّقَدُّمُ فِي الذِّكْرِ لَا يَعْنِيْ التَّقَدُّمَ فِي الْوُقُوْعِ وَالْحُكْمِ(٢).

٧٢) القَاعِدَةُ: العَرَبُ لَا يُقَدِّمُوْنَ إِلَّا مَا يَعْتَنُوْنَ بِهِ غَالِبًا(٣).

الأَدَوَاتُ الَّتِيْ يَحتَاجُ إِلَيْهَا المفَسِّر

٧٣) القَاعِدَةُ: كُلُّ حَرْفٍ لَهُ مَعْنًى مُتَبَادِرٌ ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِيْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْسَلِخُ مِنْ مَعْنَاهُ الْأَوَّلِ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ يَبْقَىٰ فِيْهِ رَائِحَةٌ مِنْهُ وَيُلَاحَظُ مَعَهُ(٤).

٧٤) القَاعِدَةُ: لِكُلِّ حَرْفٍ مِّنْ حُرُوْفِ الْمَعَانِيْ وَجْهٌ هُوَ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يَجُوْزُ تَحْوِيْلُ ذٰلِكَ عَنْهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ(٥).

ـبخلاف تقدير النصب فيها. (قواعد: ٣٧٥)

(١) قَولُه: (يُقَلَّلُ الْمُقَدَّرُ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿وَالّٰٓـِٔيْ يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيْضِ مِنْ نِّسَآئِكُمْ اِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلٰثَةُ اَشْهُرٍ وَّالّٰٓـِٔيْ لَمْ يَحِضْنَ﴾ [طلاق: ٤]، فقال بعضُهم: "واللائيْ لمْ يَحِضْن كذٰلك"، وقَال بعضُهم: واللائيْ لم يحِضْن فعِدّتُهن ثلاثةُ أشهُرٍ؛ والتقديرُ الأوّل أولىٰ لدلالتِه عَلى المعْنى مَعَ الاختِصَار. (قواعد: ٣٧٦ ملخصا)

(٢) قَولُه: (التَّقَدُّمُ فِي الذِّكْرِ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿وَاِذْ اَخَذْنَا مِنَ النَّبِيّٖنَ مِيْثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُّوْحٍ﴾ [احزاب:٧]، فقدْ قدّم ذِكر النبيّ ﷺ علىٰ نوْحٍ وإبراهِيْم وموْسىٰ وعيْسىٰ مَعَ أنّهم قدْ بُعِثوا قبلَه، فَلا يلْزَم مِن تقدُّم ذكْره تقدُّمُ زمَنه ﷺ؛ وقوله تعالىٰ: ﴿اِنِّيْ مُتَوَفِّيْكَ وَرَافِعُكَ﴾ [آل عمران:٥٥]، فإذا حَملنا الوفاةَ هنا عَلى الموتِ الحقيقي فمعلومٌ: أنّ الرفعَ قدْ وقَع قبْل الموْت. (قواعد:٣٧٩ بزيادة)

(٣) قَولُه: (العَرَبُ لَا يُقَدِّمُوْنَ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿وَاَقِيْمُوا الصَّلٰوةَ وَاٰتُوا الزَّكٰوةَ﴾ [بقره: ١١٠]، فبَدأ بالصّلوٰة لأنّها أهمّ، وقوله تعالىٰ: ﴿فَاِنْ كَانَ لَهٗۤ اِخْوَةٌ فَلِاُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُّوْصِيْ بِهَاۤ اَوْ دَيْنٍ﴾ [نساء: ١١]، قدّم الوصيّة مَعَ أنّ الدين مقدّم علَيْها شرْعاً، حثًّا علَيْها وحذْرا منَ التهاوُن بها.

(٤) قَولُه: (كُلُّ حَرْفٍ لَهُ مَعْنًى إلخ): قال الله تعالىٰ:﴿هٰذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيْمٌ﴾ [الحجر: ٤١]، أي: صِراطٌ موصِل إليّ مستقِيْمٌ؛ وفِيْ ذِكرِهِ -سبْحانه وتعالىٰ- أداةَ "علىٰ" سِرٌّ لطيْفٌ، وهوَ الإشْعار بكوْن السَّالك -علىٰ هٰذا الصِّراط- علىٰ هدًى، كمَا قَال تعالىٰ فيْ حقِ المؤْمنين: ﴿اُولٰٓئِكَ عَلٰى هُدًى مِّنْ رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤].

(٥) قَولُه: (لِكُلِّ حَرْفٍ مِّنْ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿عَيْنًا يَّشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللّٰهِ﴾ [الدهر:٦]، وفِعْل "يَشْرَب" إنّما يتعدّى بـ"مِنْ"، فتعدِيَتُه بالباء علىٰ تضْمِيْنه مَعْنى: "يَرْوَىٰ" و "يَلْتَذّ"، وقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِيْ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهٖ﴾ [الشورىٰ: ٢٥]، والأصْل: يقْبَل التوبَة مِنْ عبادِه، لٰكنْ جاءتْ التعدِيَة بـ"عنْ" لتضَمُّن ما قبلَها معنًى العفْوِ والصَّفْح.

٧٥) القَاعِدَةُ: حَيْثُ وَقَعَتْ "إِذْ" بَعْدَ "وَاذْكُرْ" فَالْمُرَادُ بِهِ الْأَمْرُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ ذٰلِكَ الزَّمَانُ لِغَرَابَةِ مَا وَقَعَ فِيْهِ، فَهُوَ جَدِيْرٌ بِأَنْ يُنْظَرَ فِيْهِ(١).

٧٦) القَاعِدَةُ: إِذَا جَاءَتْ "مِنْ" قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ أَوِ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُوْلِ، فَهِيَ: لِتَاكِيْدِ النَّفْيِ، وَزِيَادَةِ التَّنْكِيْرِ، وَالتَّنْصِيْصِ فِي الْعُمُوْمِ(٢).

٧٧) القَاعِدَةُ: إِذَا دَخَلَتْ "قَدْ" عَلَى الْمُضَارِعِ الْمُسْنَدِ إِلَى اللهِ تَعَالَى فَهِيَ لِلتَّحْقِيْقِ دَائِمًا(٣).

٧٨) القَاعِدَةُ: إِذَا دَخَلَتِ "الْأَلِفُ وَاللَّامُ" عَلَى اِسْمٍ مَوْصُوْفٍ اِقْتَضَتْ أَنَّهُ أَحَقُّ بِتِلْكَ الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِهِ(٤).

٧٩) القَاعِدَةُ: الاِسْمُ الْمَوْصُوْلُ يُفِيْدُ عِلِّيَّةَ الْحُكْمِ(٥).

الضَّمَائِرِ

٨٠) القَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ فِي الْآيَةِ ضَمِيْرٌ يَحْتَمِلُ عَوْدُهُ إِلَى أَكْثَرَ مِنْ مَذْكُوْرٍ، وَأَمْكَنَ الْحَمْلُ

---

(١) قَولُه: (حَيْثُ وَقَعَتْ "إِذْ" إلخ): قَال تَعالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرٰهِيْمُ رَبِّ أَرِنِيْ كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٠]، والمَعنَى: واذكُرْ وقْت قَوْل إبْراهِيْم؛ وإنَّما وجه الذِّكر إلى الوَقْت لقصْد المبَالغة؛ وقَال تَعالَى: ﴿وَاذْكُرْ فِيْ الْكِتٰبِ مَرْيَمَ، إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ اَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم:١٦]، أيْ: أنَّ ما وَقع في ذٰلك الوقْت جديْرٌ بأَنْ يُنظر إليْه. (قواعد: ٣٩٤، ٦٣٣)

(٢) قَولُه: (إِذَا جَاءَتْ "مِنْ" إلخ): قال تعالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ، وَلَا طٰٓئِرٍ يَّطِيْرُ بِجَنَاحَيْهِ، إِلَّآ أُمَمٌ اَمْثَالُكُمْ﴾ [انعام: ٣٨]؛ وقال تعالَى: ﴿أَنْ تَقُوْلُوْا مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيْرٍ، وَّلَا نَذِيْرٍ﴾ [المائدة: ١٩]؛ وقال تعالَى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنهُمْ مِّنْ اَحَدٍ، اَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [طٰه:٩٨].

(٣) قَولُه: (إِذَا دَخَلَتْ "قَدْ" إلخ): قال تعالَى: ﴿قَدْ نَرٰى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقال تعالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِيْنَ مِنْكُمْ﴾ [احزاب: ١٨].

(٤) قَولُه: (إِذَا دَخَلَتِ "الْأَلِفُ وَاللَّامُ" إلخ): قال الله تعالَى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ﴾ [الفاتحة: ٥]، واللامُ هنا للعهْد العِلْمي الذِّهْني؛ وكَما قَال عليْه السّلام: "أنتَ الحقُّ ووعدُك الحقُّ وقولُك الحقُّ"، ومعناه: "أَنْتَ ووعْدُكَ وقولُكَ أحقُّ أن يُتَّصف بصفةِ الحقِّ من غيْره"؛ ولعَدم هٰذا الغَرض قالﷺ بعدَه: "ولقاؤُك حقٌّ والجنّةُ حقٌّ، والنّار حقٌّ" بغيرِ الألِف واللام. (قواعد: ٣٩٦ ملخصا)

(٥) قَولُه: (الاِسْمُ الْمَوْصُوْلُ إلخ): قال الله تعالَى: ﴿ثُمَّ قِيْلَ لِلَّذِيْنَ ظَلَمُوْا ذُوْقُوْا عَذَابَ الْخُلْدِ﴾ [يونس: ٥٢] وقال تعالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِيْنَ كَفَرُوْا سَتُغْلَبُوْنَ وَتُحْشَرُوْنَ إِلٰى جَهَنَّمَ﴾ [آل عمران: ١٢]، فعِلَّة الأوّلِ الظلمُ، وعلّةُ الثّاني الكُفرُ.

عَلَى الْجَمِيْعِ حُمِلَ عَلَيْهِ(١).

٨١) الْقَاعِدَةُ: إِذَا وَرَدَ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَجَاء بَعْدَهُمَا ضَمِيْرٌ؛ فَالْأَصْلُ عَوْدُهُ لِلْمُضَافِ(٢).

٨٢) الْقَاعِدَةُ: قَدْ يَجِيْءُ الضَّمِيْرُ مُتَّصِلًا بِشَيْءٍ وَهُوَ لِغَيْرِهِ، عَائِدًا عَلَى مُلَابِسٍ مَا هُوَ لَهُ(٣).

٨٣) الْقَاعِدَةُ: إِذَا اجْتَمَعَ فِي الضَّمَائِرِ مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى بُدِىءَ بِاللَّفْظِ ثُمَّ بِالْمَعْنَى(٤).

٨٤) الْقَاعِدَةُ: قَدْ يُذْكَرُ شَيْئَانِ وَيَعُوْدُ الضَّمِيْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا اِكْتِفَاءً بِذِكْرِهِ عَنِ الْآخَرِ مَعَ كَوْنِ الْجَمِيْعِ مَقْصُوْدًا(٥).

---

(١) قَوله: (إِذَا كَانَ فِي الْآيَةِ ضَمِيْرٌ إلخ): قال الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيْهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، قيل: تُلاقي ربَّك، قيل: تلاقي عمَلَك، وكلاهما صحيْحان، لأنّ العبْد مُلاقٍ ربَّه وعمَلَه، فحِيْنئذ يحمَل علَيْهما جميْعا.

(٢) قَوله: (إِذَا وَرَدَ مُضَافٌ إلخ): قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوْا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوْهَا﴾ [ابراهيم: ٣٤]أيْ: لاتحْصُوا نعمَته، وقدْ يعُود إلى المُضَاف إليْه، كقوْله تعَالى: ﴿وَاشْكُرُوْا نِعْمَةَ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُوْنَ﴾ [النحل: ١١٤]، فضَميْر ﴿إِيَّاه﴾ عائِدٌ إلى الله، لا إلَى النّعْمة.

(٣) قَوله: (قَدْ يَجِيْءُ الضَّمِيْرُ إلخ): قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِيْنٍ ثُمَّ جَعَلْنٰـ"هُ" نُطْفَةً﴾ [المؤمنون: ١٢- ١٣]، فالمرادُ بالإنسان آدَم، والمُراد بالضَّمِيْر في الآيَة الثانيَة ولدَه؛ لأنّ آدَم لمْ يُخلَق من نُطْفَة؛ ومثالُ عَوْد الضميْر على مُلابِس ما هوَ لهُ، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، أي: ضُحى يومِها، لا ضُحَى العشيَّة نفسِها؛ لأنّه لاضُحىٰ لها.

(٤) قَوله: (إِذَا اجْتَمَعَ فِي الضَّمَائِرِ إلخ): قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ "مَنْ" يَّقُوْلُ اٰمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الْاٰخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِيْنَ﴾ [البقرة: ٨]، فكلمَة ﴿مَنْ﴾ مفردٌ لفظا، وجمْعٌ مَعْنىً، فأفرِد العائدُ أوّلا فيْ ﴿يَقُوْلُ﴾ باعتِبار اللفْظ وجُمِع ثانيًا فيْ ﴿وَمَا هُمْ﴾ باعْتبَار المعْنى؛ وكذٰلك فيْ قوله تعالىٰ الآتِي: ﴿وَمِنْهُمْ "مَّنْ" يَّسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا قُلُوْبَهُمْ اَكِنَّةً﴾ [الانعام: ٢٥] ﴿يَّسْتَمِعُ﴾، و ﴿قُلُوْبَهُمْ﴾.

(٥) قَوله: (قَدْ يُذْكَرُ شَيْئَانِ إلخ): اعلمْ: أنّ للعرَب فيْ أشْبَاه هٰذا طُرُقا أربَعة: الأوّل إعادَة الضميْر إلى المذْكورِين جميْعا لفظًا ومعنًى؛ كقوْله تَعالى: ﴿إِنْ يَّكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيْرًا فَاللهُ أَوْلٰى بِـ"هِمَا"﴾ [النساء: ١٣٥]، الثّاني: إعادَة الضمِيْر إلى الأوّل دُوْن الآخَر، كقوْله تَعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْ تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوْا إِلَيْـ"هَا"﴾ [الجمعة: ١١]، فالضّمِير فيْ ﴿إِلَيْهَا﴾ عائدٌ إلى التّجارَة فقط؛

الثّالث: إعادَة الضمِيْر إلى الثّاني دونَ الأوّل، كقوْله تَعالى: ﴿وَالَّذِيْنَ يَكْنِزُوْنَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُوْنَـ"هَا" فِيْ سَبِيْلِ اللهِ﴾ [التوبة: ٣٤]؛ فأعَاد الضّمِيْر فيْ ﴿يُنْفِقُوْنَهَا﴾ إلى الفِضّة وحْدَها لأنّها أقْرَب المذْكورِيْن، أوْ أكثَرُ وجودا فيْ أيدِي النّاس؛ الرابعُ: -وهوَ المرادُ فيْ القاعِدة-: أنْ تَذْكُر شيْئيْن، ثمّ تُفردَ الضّميرَ العائد =

٨٥) القَاعِدَةُ: قَدْ يُثَنَّى الضَّمِيْرُ مَعَ كَوْنِهِ عَائِدًا عَلَى أَحَدِ الْمَذْكُوْرَيْنِ دُوْنَ الْآخَرِ(١).

٨٦) القَاعِدَةُ: ضَمِيْرُ الْغَائِبِ قَدْ يَعُوْدُ عَلَى غَيْرِ مَلْفُوْظٍ بِهِ، كَالَّذِيْ يُفَسِّرُهُ سِيَاقُ الْكَلَامِ(٢).

٨٧) القَاعِدَةُ: إِذَا تَعَدَّدَتِ الْجُمَلُ، وَجَاء بَعْدَهَا ضَمِيْرُ جَمْعٍ فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى جَمِيْعِهَا؛ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا أُخْتُصَّ بِالْأَخِيْرَةِ(٣).

٨٨) القَاعِدَةُ: إِذَا تَعَاقَبَتِ الضَّمَائِرُ فَالْأَصْلُ أَنْ يَتَّحِدَ مَرْجِعُهَا(٤).

=إليها مَعَ إرادَة الجميْع، كقَوْله تَعالَى: ﴿ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] وقَوْله تَعالَى: ﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾؛ فالضَّمِيْر المفْرَد في المِثَال الأوّل يُرادُ به ﴿الله﴾ و﴿رَسُوْلُهُ﴾، وكَذا في المِثَال الثاني.

(قواعد: ٤٠٦ بتغيير)

(١) قَوْلُه: (قَدْ يُثَنَّى الضَّمِيْرُ إلخ): قال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، أيْ: لاحَرَج عَلَى الرَّجُل فيمَا أخَذ من امرَأته من الفِداء عندَ الخُلْع،وقال تعالى: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١]، مع أنّ النَّاسي هوَ فَتى مُوسى.

(٢) قَوْلُه: (ضَمِيْرُ الْغَائِبِ إلخ): قال الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٦]، فالضَّمير عائدٌ إلى الأرْض ولم يرِد لهاذِكرٌ فيما سبَق، وقَوْله تَعالَى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أيْ: الشَّمس، ولمْ يجرِ لها ذِكر فيْمَا سبق.

(٣) قَوْلُه: (إِذَا تَعَدَّدَتِ الْجُمَلُ إلخ): قال الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ، لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١٠]، مثَال للضمِيْر المفرَد العائِدِ إلى الجُمْلة الأخِيْرة، أي: للهِ تَعَالَى مُعقِّبات، وهمُ ملائكةُ اللّيْل والنّهار حيْث إنّهم يَتعاقَبُون، فهُمْ من بين يدَي هٰذا المُسْتَخْفِي باللَّيْل والسَّارب بالنَّهار، ومِنْ وراءِ ظهْره.

(٤) قَوْلُه: (إِذَا تَعَاقَبَتِ الضَّمَائِرُ إلخ): اعلمْ! أنّ الضَّمائرَ التِيْ يحتَمِل رجوعُها إلى مَرجع واحِد، فالأصْل تَوافُق الضَّمائر في المَرْجع حذَرَ التَّشتُّت، وقدْ يُخالَف بيْن الضَّمائِر حذْرا مِن التّنافر؛ فمِثال التّوافُق قَوْله تَعالَى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، واختلف المفسِّرُون في مَرجع الضَّمير في قَوْله: ﴿تُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ بعدَ اتّفاقِهم عَلى أنّ الضَّمِيْر في ﴿تُسَبِّحُوهُ﴾ عائِدٌ إلى الله؛ فقَال بعضُهم: مَرجع الضَّمائر إلَى الرَّسُوْل، وذَهَب آخَرُوْن إلى أنّها راجِعَة إلى الله تَعَالَى؛ وهٰذا هوَ مُقْتَضى القَاعِدَة؛ وقال تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ، وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ؛ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا، بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، فالضَّمائر راجعةٌ إلى ﴿ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ المذكور قبلَه. (قواعد: ٤١٥)

ومِثَال المُخالَفَة بيْن الضَّمائِرِ في المَرْجع حذْرا منَ التّنافر، قَال الله تَعالَى: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف:٢٢]، فالأوّل لأصْحاب الكهْف والثّاني للْيَهُوْد، وقَال تَعالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا (إلى قوله) مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]فالضَّمِيْر في قَوْله: ﴿مِنْهَا﴾ عائِد =

الأَسْمَاءُ فِيْ القُرْآن

٨٩) القَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ لِلْإِسْمِ الْوَاحِدِ عِدَّةُ مَعَانٍ حُمِلَ فِيْ كُلِّ مَوْضِعٍ عَلىٰ مَا يَقْتَضِيْهِ ذٰلِكَ السِّيَاقُ(١).

٩٠) القَاعِدَةُ: بَعْضُ الْأَسْمَاءِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ إِذَا أُفْرِدَ دَلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْعَامِّ الْمُنَاسِبِ لَهُ، وَإِذَا قُرِنَ مَعَ غَيْرِهِ دَلَّ عَلىٰ بَعْضِ الْمَعْنَىٰ، وَدَلَّ مَا قُرِنَ مَعَهُ عَلىٰ بَاقِيْهِ(٢).

-إِلَى الاثْنَيْ عَشَر شَهْراً، وفِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿فِيْهِنَّ﴾ عائِدٌ إلى الأَرْبَعَة الحُرُم. (قواعد: ٤١٤)

(١) قَوْلُه: (إِذَا كَانَ لِلْإِسْمِ الْوَاحِدِ إلخ): فَلفظُ "الدُّعاء" أُورِد بعدة مَعانٍ، منْها: القوْل، كمَا قَال تَعَالىٰ: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوٰهُمْ إِذْ جَآءَهُمْ بَأْسُنَآ﴾ [الاعراف:٥]، وبمعْنى العبَادة، كمَا قَال تَعالىٰ: ﴿وَ أَنَّ الْمَسٰجِدَ لِلّٰهِ فَلَا تَدْعُوْا مَعَ اللّٰهِ اَحَدًا﴾ [الجن:١٨]؛ وبمعْنى النِّداء، كمَا فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَآءَ﴾ [الانبياء: ٤٥]؛ وبمَعْنى الاسْتعَانة، كمَا فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَادْعُوْا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ﴾ [يونس: ٣٨]؛ وبمَعْنى السُّؤال، كمَا فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ﴾ [الاعراف: ١٣٤]؛ وكذا لفْظة الوَحي تسْتعْمل لعِدة مَعانٍ؛ فمِنْ معاني الوَحْي: الإرسَال، ﴿إِنَّآ اَوْحَيْنَآ اِلَيْكَ كَمَآ اَوْحَيْنَآ اِلٰى نُوْحٍ﴾ [النساء: ١٦٣]؛ والإشَارةُ، ﴿فَاَوْحٰى اِلَيْهِمْ اَنْ سَبِّحُوْا بُكْرَةً وَّعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١]؛ والإلْهَامُ، ﴿وَاِذْ اَوْحَيْتُ اِلَى الْحَوَارِيّٖنَ﴾ [المائدة: ١١١]؛ والأمْرُ، ﴿بِاَنَّ رَبَّكَ اَوْحٰى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]؛ والإعْلامُ بالوسْوَسَة، ﴿وَاِنَّ الشَّيٰطِيْنَ لَيُوْحُوْنَ اِلٰى اَوْلِيٰٓئِهِمْ﴾ [الانعام: ١٢١]؛ وكَذا لفظُ الأُمَّة والصَّلوٰة.

(قواعد: ٤٢٢ بتصرّف)

(٢) قَوْلُه: (بَعْضُ الْأَسْمَاءِ الْوَارِدَةِ إلخ): مَعْناه: أنّه تختَلف دلالة بعضِ الأسْماء باختِلاف أحْوالها منْ حيثُ الإطلاقُ والتَّقيِيْدُ، والتَّجريْدُ والاقْتِرانُ، كاسْم "الإيْمان" و "الإسْلام"، فإنّ أحَدَهما إذا أُفْرِد دلّ علَى الآخَر؛ وإذا قُرِنا كانَ الإيْمان يدُلّ علَى التَّصديْق والانْقِيَاد والإقْرار، ولفظُ الإسْلام يدلُّ علىٰ عَمَل الظاهِر، كقوْله تَعالىٰ: ﴿وَعَلَى اللّٰهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُوْنَ﴾ [ابراهيم: ١١]، أي: المؤمِنون والمسْلِمُون؛ وقَوْله تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِيْنَ وَالْمُسْلِمٰتِ وَالْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنٰتِ﴾ [الاحزاب: ٣٥]؛ وقوله تعالىٰ: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِيْ اَسْرٰى بِعَبْدِهٖ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [بني إسرائيل: ١]؛ فإنْ قلتَ: الإسْراء لايكون إلا بلَيْل، فمَا معْنى اللَّيْل؟ فأجابَ القاري: "فيْه نوعٌ مِن الإرادة التَّجريدِيَّة أو التاكيدِيَّة؛ لأنَّ الإسْراء مختَصٌّ بالأزمِنة الليلِيَّة"؛ يعْني لما ذُكر بعْد "الإسْراء" كلمَة: "لَيلا"، فجرَّد من الإسْراء معْنَى الليل؛ وفيْه إشَارة إلى تقلِيْل مدَّة الإسْراء أيضا، لأنَّه أسْرِيَ في بعْض اللَّيْل مِن مَكة إلى الشَّام -مسِيْرة أربَعين ليلةً-؛ وذٰلك لأنَّ التَّنكير فيْه قدْ دلَّ على معْنَى البَعضيَّة.

(قواعد، الكشاف، تفسير الملا علي القاري)

العَطْف

٩١) القَاعِدَةُ: عَطْفُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ يَدُلُّ عَلَى التَّعْمِيْمِ، وَعَلىٰ أَهَمِّيَةِ الْأَوَّلِ(١).

٩٢) القَاعِدَةُ: عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ مُنَبِّهٌ عَلىٰ فَضْلِهِ أَوْ أَهَمِّيَّتِهِ، حَتّٰى كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْعَامِّ، تَنْزِيْلاً لِلتَّغَايُرِ فِي الْوَصْفِ مَنْزِلَةَ التَّغَايُرِ فِي الذَّاتِ(٢).

٩٣) القَاعِدَةُ: عِنْدَ عَطْفِ صِفَةٍ عَلىٰ صِفَةٍ لِمَوْصُوْفٍ وَاحِدٍ، فَالْأَفْصَحُ فِيْ كَلَامِ الْعَرَبِ تَرْكُ إِدْخَالِ الْوَاوِ؛ وَإِذَا أُرِيْدَ بِالْوَصْفِ الثَّانِيْ مَوْصُوْفٌ آخَرُ غَيْرُ الْأَوَّلِ أُدْخِلَتِ الْوَاوُ(٣).

٩٤) القَاعِدَةُ: الشَّيْءُ الْوَاحِدُ إِذَا ذُكِرَ بِصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ جَازَ عَطْفُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرٰى، تَنْزِيْلاً لِتَغَايُرِ الصِّفَاتِ بِمَنْزِلَةِ تَغَايُرِ الذَّوَاتِ(٤).

---

(١) قَوْلُه: (عَطْفُ الْعَامِّ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِيْ وَنُسُكِيْ﴾ [الانعام: ١٦٢]، فـ"النُّسُك" -علىٰ تفسيرِه بالعِبَادة- عامٌ، والصَّلوٰة جزءٌ منها، ويدلُّ هٰذا العطفُ عَلى أهمِّيَّة الصَّلوٰة وعِظم شأنِها، وقال تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ اللّٰهَ هُوَ مَوْلٰهُ وَجِبْرِيْلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِيْنَ "وَالْمَلٰٓئِكَةُ" بَعْدَ ذٰلِكَ ظَهِيْرٌ﴾ [التحريم: ٤]، فجبْرِيل داخِل فِيْ الملائِكة مَعَ أنّه خُصّ أوّلا.

(٢) قَوْلُه: (عَطْفُ الْخَاصِّ إلخ): والعَرَب يَذْكُرُوْن الشَّيءَ عَلى العُمُوْمِ، ثمّ يُخُصُّون منه الأفْضَل فالأفْضَل، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿حٰفِظُوْا عَلَى الصَّلَوٰتِ "وَالصَّلٰوةِ الْوُسْطٰى"﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقال تعالىٰ: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلّٰهِ وَمَلٰٓئِكَتِهٖ وَرُسُلِهٖ "وَجِبْرِيْلَ وَمِيْكٰيْلَ"﴾ [البقرة: ١٥٧]، فعُطِف جِبريلُ ومِيكائيلُ عَلَى الملائِكة منبِّهًا علىٰ فضْلِهما، علىٰ ترتِيْب الأفْضَل فالأفْضَل.

(٣) قَوْلُه: (عِنْدَ عَطْفِ صِفَةٍ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ وَيَأْمُرُوْنَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُوْنَ مَآ اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ، وَاَعْتَدْنَا لِلْكٰفِرِيْنَ عَذَابًا مُّهِيْنًا، وَ"الَّذِيْنَ" يُنْفِقُوْنَ اَمْوَالَهُمْ رِئَآءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْاٰخِرِ﴾ [النساء: ٣٧- ٣٨]، فالواوُ فِيْ قَوْله: ﴿وَالَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ﴾ يُنْبِئُ عنْ أنّهما صِفَتان منْ نَوْعيْن منَ النّاس مختلفَي المعَاني؛ ولوْ كانتْ الصِّفتَان كلْتَاهما صِفةَ نوْعٍ من النّاس لَقِيْل "وأعْتَدْنا للكافِرِيْن عَذَابا مُهِيْنا، الذِيْن يُنْفِقُوْن أمْوَالهمْ رِئَاء النّاس". (قواعد: ٤٣١ ملخصا)

(٤) قَوْلُه: (الشَّيْءُ الْوَاحِدُ إلخ): مَعْناه: إذا تكرَّرت النُّعُوْت لواحِد، فتَارة يُترَك العَطْف، وتارةً يُذكَر، ودُخُوْل العَاطف يُؤْذِن بأنّ كل صِفة مستَقِلّة؛ وقالَ الزَّرْكشِي: "العَطف أحسَنُ إنْ تباعَدَ معْنَى الصِّفَات، وإلا فَلا".

ومِثَال مَا ذُكر فيْه العَطْف مَعَ كوْن الموصُوْف واحِدا، قوْله تَعَالىٰ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْاَعْلَى الَّذِيْ خَلَقَ فَسَوّٰى، وَالَّذِيْ قَدَّرَ فَهَدٰى، وَالَّذِيْ اَخْرَجَ الْمَرْعٰى﴾ [الاعلىٰ: ١- ٤]؛ ومِثَال مَا تُرِك فيه العَطفُ، قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِيْنٍ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيْمٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ اَثِيْمٍ عُتُلٍّ بَعْدَ ذٰلِكَ زَنِيْمٍ﴾ [القلم: ١٠- ١٣]؛ ومِثَال مَا تَباعَد فيْه مَعْنى الصِّفات وحَسُن العَطف قَوْله تَعَالىٰ: ﴿هُوَ الْاَوَّلُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٌ﴾ [الحديد: ٣]. (قواعد: ٤٣٢ ملخصا)

٩٥) القَاعِدَةُ: العَطْفُ يَقْتَضِيْ الْمُغَايَرَةَ بَيْنَ الْمَعْطُوْفِ وَالْمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ، مَعَ اِشْتِرَاكِهِمَا فِي الْحُكْمِ الَّذِيْ ذُكِرَ لَهُمَا[1].

٩٦) القَاعِدَةُ: عَطْفُ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ يُفِيْدُ الدَّوَامَ وَالثَّبَاتَ[2].

الوَصْفُ

٩٧) القَاعِدَةُ: كُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْأَوْصَافِ أَبْعَدَ مِنْ بِنْيَةِ الْفِعْلِ فَهُوَ أَبْلَغُ[3].

٩٨) القَاعِدَةُ: الصِّفَةُ إِذَا وَقَعَتْ لِلنَّكِرَةِ فَهِيَ مُخَصِّصَةٌ، وَإِنْ جَاءَتْ لِلْمَعْرِفَةِ فَهِيَ مُوَضِّحَةٌ[4].

---

(١) قَوْلُه: (العَطْفُ يَقْتَضِيْ إلخ): اعلمْ! أنّ العطفَ بالواوِ يقْتَضِي المغَايَرة بيْنَ المعْطوْف والمعْطوْف علَيْه من وَجهٍ والمناسَبَة من وجهٍ، كمَا هوَ مذكُور في كُتُب علْمِ البَيَان تحت صَنْعَة الوَصْل؛ والعَطف في القُرآن لايكُوْن لمجَرَّد تغايُر اللفظ، بلْ لابدَّ منْ تغايُر المعْنى؛ وهٰذه المغايَرة علىٰ مَراتِب.

الأوّل: أنْ يكُوْن بينَ المعْطوْف والمعْطوْف عليْه تباين، وهٰذا النّوْع هوَ الغالبُ الأكثرُ في المتَعاطفات، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَاَنْزَلَ التَّوْرٰىةَ وَالْاِنْجِيْلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَاَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣-٤]؛ والثّانيَة: أنْ يَكُوْن بيْنَهما لزُوْم، كقَوْله: تَعالىٰ: ﴿وَمَنْ يُّشَاقِقِ الرَّسُوْلَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدٰى، وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيْلِ الْمُؤْمِنِيْنَ نُوَلِّهٖ مَا تَوَلّٰى﴾ [النساء: ١١٥]، ومَعْلوْم: أنّ مَن يُشاقِق الرّسُوْل مِن بعدِ مَا تَبيَّن لهُ الهُدٰى، فقدْ يتَّبِع غيْرَ سبِيْل المؤمِنِيْن؛ والثّالثة: أنْ يَكُوْن عطْف جزْء الشّيْء علَى الشّيْء، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿حٰفِظُوْا عَلَى الصَّلَوٰتِ وَالصَّلٰوةِ الْوُسْطٰى﴾ [البقرة: ٢٣٨]؛ والرابِعة: أنْ يكُوْن عطْف الشّيْء علَى الشّيء لاختِلاف صِفتَيْن، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْاَعْلَى الَّذِىْ خَلَقَ فَسَوّٰى، وَالَّذِىْ قَدَّرَ فَهَدٰى، وَالَّذِىْ اَخْرَجَ الْمَرْعٰى﴾ [الاعلى: ١-٤]. (قواعد: ٤٣٤ بزيادة)

(٢) قَوْلُه: (عَطْفُ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ إلخ): أي عطف الجملة الاسمية علَى الجملة الفعلية يفيد دوام الفعلية وثباتها أيضاء كما أن الاسمية تفيد الدوام، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿قُلْ لَّآ اَتَّبِعُ اَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ اِذًا وَّمَآ اَنَا مِنَ الْمُهْتَدِيْنَ﴾ [الانعام: ٥٦]؛ فقَوْله تَعالىٰ: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ اِذًا﴾ جملة فعلية تفيد التجدد والحدوث، ولٰكن لما عطف عَلَيْه الجملة الاسمية وهي: ﴿وَّمَآ اَنَا مِنَ الْمُهْتَدِيْنَ﴾ تفيد الدوام والثبوت، وصار المَعْنى: "أنه لو اتبع أهوائهم لبقي في الضلال وعدم الاهتداء دائما". (قواعد: ٤٣٦ بتغيير)

(٣) قَوْلُه: (كُلُّ مَا كَانَ مِنَ إلخ): اعْلَمْ أن الوَصْف بالاسْم أبلغ من الوَصْف بالفعل؛ لأن الاسْم يَدُلُّ علىٰ الثبوت والفعل يَدُلُّ عَلَى التجدد؛ و"كلما كانَ الوَصْف أبعدَ من بِنْية الفعل فهُوَ أبلغ من غيره، فبحسب اقتِضاء هٰذه القاعدة يَكُوْن ﴿الرَّحْمٰن﴾ أبلغ من ﴿الرَّحِيْم﴾ في قَوْله تَعالىٰ: ﴿الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾ [الفاتحة: ٢]؛ لأنك تقول: رَحِمَ، فهُوَ راحِم ورحِيم؛ وأما ﴿الرَّحْمٰن﴾ فليس هُوَ من "رَحِمَ"، بل إنما هُوَ من الرحمة؛ فهُوَ بعيد من بنية الفعل، بخلاف الرحيم. (قواعد: ٤٤٠)

(٤) قَوْلُه: (الصِّفَةُ إِذَا وَقَعَتْ لِلنَّكِرَةِ إلخ): اعلم! أن التخصيص: هُوَ قلة الاشتراك في النكرات، والتوضيح: هُوَ زيادة البيان، فمِثال الأول قَوْله تَعالىٰ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ ومِثال الثاني: ﴿اَلَّذِيْنَ يَتَّبِعُوْنَ الرَّسُوْلَ النَّبِيَّ الْاُمِّيَّ﴾ [الاعراف: ١٥٧].

٩٩) القَاعِدَةُ: إذا وقَعَت الصفةُ بعدَ مُتضَايفَين أوَّلُهُمَا عَدَدٌ، جازَ إجْرَاؤُها عَلى المُضاف وعَلى المضَاف إليه(١).

١٠٠) القَاعِدَةُ: الْأَوْصَافُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْإِنَاثِ إِنْ أُرِيْدَ بِها الْفِعْلُ لَحِقَهَا "التَّاء"؛ وَإِنْ أُرِيْدَ بِهَا الْقُوَّةُ جُرِّدَتْ مِنَ التَّاءِ(٢).

١٠١) القَاعِدَةُ: جَمِيْعُ أَوْزَانِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ إِنْ قُصِدَ بِهَا الْحُدُوْثُ وَالتَّجَدُّدُ جَاءتْ عَلىٰ وَزْنِ "فَاعِلٌ" مُطْلَقًا، وَإِنْ لَّمْ يُقْصَدِ الْحُدُوْثُ وَالتَّجَدُّدُ بَقِيَ عَلىٰ أَصْلِهِ(٣).

١٠٢) القَاعِدَةُ: الأَصْلُ فِيْ صِفَاتِ الْمَدْحِ أَنْ يُنْتَقَلَ فِيْها مِنَ الْأَدْنىٰ إِلَى الْأَعْلىٰ، وَصِفَاتُ الذَّمِّ بِعَكْسِ ذٰلِكَ(٤).

---

(١) قَولُه: (إذا وقَعَت الصفةُ إلخ): فمِثَال الأول: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ "سَبْعَ" سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [الملك:٣]، فقَوْله: ﴿طِبَاقًا﴾ منصوب على أنه صفة لـ"سبع"، ومِثَال الثاني: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فقَوْله: ﴿سِمَانٍ﴾ صفة لـ﴿بَقَرَٰتٍ﴾. (قواعد: ٤٤١)

(٢) قَولُه: (الأَوْصَافُ الْمُخْتَصَّةُ إلخ): قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، فمَعْنى: ﴿كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾ كلُّ أنثىٰ تُرضِع ولَدَها بالفِعْل، ومَعْنى "كلُّ مُرضِع": كلُّ أنثىٰ شأنُها أنْ تُرضِع، أيْ: ذاتَ رَضاعٍ بالقوَّة.

(٣) قَولُه: (جَمِيْعُ أَوْزَانِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ إلخ): قَال تَعَالىٰ فِيْ هود: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود:١٢]، وقَال فِيْ الفرقان: ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ﴾ [الفرقان: ١٣]، فالمراد فِيْ سورة هود: أنه يحدث له ضِيق الصدر ويتجدد له بسبب عنادهم وتعنُّتهم فِيْ قَوْلهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ﴾ فقيل فيه: ﴿ضَآئِقٌۢ﴾ بصيغة اسْم الفاعل؛ وأما قَوْله: ﴿ضَيِّقًا﴾ فِيْ الفرقان والأنعام؛ فلم يُرَد به الحدوث، فبقي علىٰ أصله، كما تقرّر فِيْ فن الصرف. (قواعد: ٤٤٥)

(٤) قَولُه: (الأَصْلُ فِيْ صِفَاتِ الْمَدْحِ إلخ): اعْلَمْ أنّ الأَصْل فِيْ صفات المدْح "أنّ الصفةَ العامّة لا تأتي بعد الخاصّة"، فينتقل فيها من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ، فلايقال: رجلٌ فصِيْح متكلِّم، بلْ يقال: رجلٌ متكلّمٌ فصيح؛ وأمّا صفات الذمّ فيُنتقَل فيها من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ؛ ويبدأ بأشدّها ذمًّا، وهٰذا كلّه فِيْ ذكر الصفات، وأمّا ذكر الموصوفات فيُنتقل فيها من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ.

فمِثَال الأول قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ "ٱلسِّرَّ" وَ"أَخْفَى"﴾ [طٰه: ٧]، فصفة ﴿أَخْفَى﴾ أعلىٰ من صفة ﴿ٱلسِّرَّ﴾؛ ومِثَال الثاني: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فصفة الذم ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أعلىٰ من صفة الذم ﴿لَا يُحَرِّمُونَ﴾، وهي أعلىٰ من صفة الذم ﴿لَا يَدِينُونَ﴾؛ ومِثَال ذكر الموصوفات قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل:٨] (قواعد:٤٤٦)

١٠٣) القَاعِدَةُ: إِذَا قَامَتِ الصِّفَةُ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا إِلَيْه، لا إِلى غَيْرِه، وَاشْتُقَّ لذٰلِكَ المَحَلِّ مِنْ تِلْكَ الصِّفَة اسْمٌ، وَلا يُشْتَقُّ الاسْمُ لِمَحَلٍّ لَمْ يَقُمْ بِهِ ذٰلِك الوَصْفُ[1].

التَّوْكِيْد

١٠٤) القَاعِدَةُ: التَّوْكِيْدُ يَنْفِيْ اِحْتِمَالَ الْمَجَازِ[2].

١٠٥) القَاعِدَةُ: كُلَّمَا عَظُمَ الْاِهْتِمَامُ كَثُرَ التَّاكِيْدُ[3].

١٠٦) القَاعِدَةُ: الْأَصْلُ: ١- أَنَّ الْكَلَامَ يُؤَكَّدُ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ مُنْكِرًا أَوْ مُتَرَدِّدًا، وَيَتَفَاوَتُ التَّاكِيْدُ بِحَسَبِ قُوَّةِ الْإِنْكَارِ وَضُعْفِهِ.

٢- وَقَدْ يُؤَكَّد وَالمُخَاطَبُ غيرُ مُنْكِرٍ لِعَدَم جَرْيِهِ عَلىٰ مُقْتَضىٰ إِقْرَارِه، فيُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ المُنْكِر.

٣- وَقَدْ يُتْرَكُ التَّاكِيْدُ مَعَ إِنْكَارِ المُخَاطَبِ لِوُجُوْد أَدِلَّةٍ ظَاهِرَة لَوْ تَأَمَّلَهَا لرَجَعَ عَنْ

---

(١) قَولُه: (إِذَا قَامَتِ الصِّفَةُ إلخ): الملحوظة: هٰذه القاعدةُ أصلٌ من أصُوْل أهل السُّنّة والجماعة في باب أسماء الله وصفاته، فأهلُ السنّة يعتقدون: أنّ الله تَعَالىٰ موصوف بصفات الكمَال، ويعتقدون: أنّ أسمائه تَعَالىٰ مشتقّة من صفاته، ويعتقِدون: أنّها ليستْ مجرّد أعلامٍ محضة -كمَا زعمَت المعْتزِلة بأنّه تعالىٰ مُتَكَلِّمٌ بكلامٍ هوَ قائمٌ بغيرِه، وكذا في غيرِها مِن الصِّفات-، وهذا لأنّ الله تَعَالىٰ صرّح بصفاته في القرآن، وذكر اتِّصافه بصفة الرحمة والقوة مثلا، فقال: ﴿وَرَبُّكَ الغَفُوْرُ "ذُوْ الرَّحْمَةِ"﴾ [الكهف: ٥٨]، فهٰذه الآية تدلّ عَلى أن ﴿الرَّحِيْم﴾ هُوَ المتصف بالرحمة، لا من أوْجَدَ الرَّحمَةَ، وكذا سائر الصفات، وعَلَيْه إجماعُ اللغة والعرفِ أيضا، لأنّه لا يقَال "سَمِيْعٌ" في العرف إلا لمن له سَمْع، خلافا للمعتزلة. (قواعد: ٨٤٤ بزيادة)

(٢) قَولُه: (التَّوْكِيْدُ يَنْفِيْ إلخ): قال الله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ اللّٰهُ مُوْسٰى تَكْلِيْمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، قَال ابن القيم: "رفع سبحانه توهُّم المجاز في تكليمه لكليمه بالمصدر المؤكَّد الذي لايشكُّ عربيٌّ القلب واللسان: أن المراد به إثباتُ تلك الصفة"، ونظيره التاكيدُ بالنفس والعين وكلٍّ وأجمَعَ والتاكيدِ بقَوْله: (حقًا)، وأجمَعَ النحويُّون على: أنّ الفعل إذا أكِّد بالمصدر لم يكن مجازا. (قواعد: ٤٥٣)

(٣) قَولُه: (كُلَّمَا عَظُمَ إلخ): هٰذا أمرٌ مستَنْبَط من استِقراء كلام العرَب، "أنّ العرَب لاتؤكِّد إلا ما تهتمُّ به"، وكذا "أنّ العَرَب لايقدّمون إلا ما يَعتنُون به ويهتمُّون"، فمِثَال الأول: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِيْ نَعِيْمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِيْ جَحِيْمٍ﴾ [الانفطار: ١٣- ١٤]، فهٰذه الجمَلُ قدْ أكَّدها الله عزّوجَلّ بنوعين من المؤكِّدات، الأول: "إنّ" والثاني: "اللام"؛ وأكّد قَوْله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدٰى﴾ [الليل: ١٢] بثلاثة تاكِيْدات، الأول: "إن"، والثاني: "اللام"، والثالث: تقديم الخبر. (قواعد: ٤٥٥)

الإنْكَار(١).

التَّرَادُف

١٠٧) القَاعِدَةُ: مَهْمَا أَمْكَنَ حَمْلُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَى عَدَمِ التَّرَادُفِ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ(٢).

(١) قَوْلُه: (الْأَصْلُ: أَنَّ الْكَلَامَ إلخ): فمِثَال الشقّ الأوّل – وهُوَ التاكيد بحسَب قوّة الإنْكار وضُعفه– ما أَخْبَرَ الله عزَّ وجَلَّ عنْ رُسُل القريَة حيْث قالوا في المرّة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ مُّرۡسَلُونَ﴾ [يٰسٓ:١٤]، فأكّد بـ"إنّ" و"اِسميَّة الجمْلة"؛ ثمّ لما أنكرُوا وبالغوا في الإنكار، قالوا: ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يٰسٓ:١٦]، فأكّدوا بالقَسَم –وهُوَ ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ﴾–، وبـ"إنّ" و"اللام" و"اسميَّة الجملة" لمبالغة المخاطبِيْن في الإنْكار حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يٰسٓ:١٥].

ومِثَال الشقِّ الثّاني قَوْله تَعَالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون:١٥] فقد أكّد المَوْت بتأكِيدَين مَعَ أنّ الموت لم يُنْكِره أحدٌ، وإنما وقَعَ ذٰلك تنزِيْلا للمُخاطبين المُتَمَادِين في الغفلة مَنزلةَ مَن يُنْكِر الموت.

ومِثَال الشق الثالث قَوْله تَعَالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]، فنَفى عنه الرَّيْب بـ"لا" عَلى سبِيْل الاستِغْراق، مَعَ أنّه قد ارْتاب فيْه المُرْتابُوْن؛ لٰكِن نزّل ارتيابُهم مَنزِلة العدم تَعْوِيْلا على ما يُزِيله من الأدلّة البَاهِرة. (قواعد: ٤٥٦ ملخصا)

(٢) قَوْلُه: (مَهْمَا أَمْكَنَ إلخ): قال الله تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾ [النساء:٤]، فالهَنِيْءُ: الخالصُ منْ كلّ كَدَر، والمَرِيْءُ: المحمودُ العاقبةِ؛ وهٰذا أوْلى من القول بالترادُف، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ فِي شَكّٖ مُّرِيبِۭ﴾ [السبا: ٥٤]، والفرْق بين الشَّكّ والرَّيب: أنّ "الرَّيْب" شكٌّ مَعَ تهمة.

ذهب بعض أهل العِلْم إلى منع وقوع الترادُف في اللغة، وذهَب آخرون إلى وقوعه فيْها، لٰكنْ مَنعوا وقوعه في القُرْآن الكريم؛ والأرْجَح: أنّه واقعٌ في اللغة ومَوْجُود في القُرْآن بحسَب المَعَاني الأصْليَّة؛ أمّا الترادف بحسب المَعَاني الثانويَّة التكمِيْليَّة التي يسمُّوْنها بـ"المَعَاني الخادِمة"، فلاشكَّ أنّه غَيْر واقع في اللغة العربية والقرآنِ؛ لأنّ كل لفْظ يَدُلُّ عَلى المَعَاني الدَّقِيْقة التي لاتُوْجَد مجتمِعة في لفْظ آخر؛ فمنْ مَنَع وقوع الترادف فهُوَ بحسب الثانويَّةِ الزائدة التي يخصُّها ويميِّزُها عنْ غيرِها، ومنْ قَال بوقوع الترادف فهُوَ بحسَب المَعَاني الأصليَّة.

وذهب المحققون من العلماء إلى وقوع الترادُف في القرآن، وإليْه أشار المبرِّد في تَفْسِير قَوْله تَعَالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾ [المائدة: ٤٨] حيثُ قال: "ويُعطف الشيءُ عَلى الشيءِ وإنْ كانا يَرجِعان إلى شيءٍ واحِد إذا كانَ في أحدِهما خِلاف للآخر، فأمّا إنْ أريْد بالثّاني ما أرِيْد بالأوّل فعطفُ أحدِهما عَلى الآخر خطأ".

الملحوظة: أمّا ما يُعرَف به الفرْق بينَ المَعَاني الثانويَّة فأشياء كثِيْرة، منْها: ما يعرَف به الفرْق من جهة اختلافِ ما تُستعمل عَلَيْه الكلمَتان، كالعِلْم والمعْرِفة؛ لأنّ العِلْم يتعَدّى إلى مفعولَيْن، والمعْرِفة تتَعَدّى إلى مفعُوْل واحد، وأيضا أنّ استعمال لفْظ المعرفة يفِيْد تمْيِيْز المعلوْم من غيره، ولفْظ العِلْم لايفيْد ذٰلك إلا بضَرْب آخر من التَّخْصِيْص في ذِكر المعلوم. =

١٠٨) الْقَاعِدَةُ: الْمَعْنَى الْحَاصِلُ مِنْ مَجْمُوْعِ الْمُتَرَادِفَيْنِ لَا يُوْجَدُ عِنْدَ انْفِرَادِ أَحَدِهِمَا[١].

١٠٩) الْقَاعِدَةُ: قَدْ يَخْتَلِفُ اللَّفْظَانِ الْمُعَبَّرُ بِهِمَا عَنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَيُسْتَمْلَحُ ذِكْرُهُمَا عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيْدِ[٢].

= ومنها: اعتِبار صفات المَعْنيين كالفرْق بيْنَ الحلم والإمهَال؛ لأنّ الحلْم لايَكُوْن إلا حَسَنا، والإمهَال يَكُوْن حسَنا وقبِيْحا.

ومنها اعتبار ما يؤوْل إليه المَعْنيان، كالفرْق بيْن المزاح والاستِهْزاء؛ لأنّ المزاح لايقتضِي تحقِيْر الممازح، ألا ترىٰ أنّ التابع يُمَازح المتبوع من الرُّؤساء والملوك؛ والاستهزاء يقتضي تحقير المستَهْزَءِ به.

ومنها: اعتبار الحروف التي تُعَدِّيَ بها الأفعال، كالفرق بين العفْو والغفْران؛ فقولك: "عَفوْتُ عنْه" يقتضي أنّك محَوْت الذمّ والعقابَ عنه، وقولك: غفرْت له "يقتضِيْ أنّك سَتَرْتَ له ذنبه ولمْ تَفْضَحه".

ومنها: ما يعرّف من جهَة اعتبار النَّقيْض، كالفرْق بين الحِفْظ والرِّعايَة؛ وذٰلك لأنّ نقيْض الحفْظ "الإضاعَة" ونقيْض الرِّعايَة الإمهال.

ومنها: ما يعرف من جهة الاشتقاق، كالفرْق بين التلاوة والقراءة؛ لأنّ التلاوة لاتكوْن في الكلمَة الواحدة، لأنّه مشتقٌّ من: تَلا الشيءُ الشيءَ، يتلوْه، إذا تَبِعَه؛ فإذا لم تكُنْ الكلمَة تتبَع اختَها لم يُستعمَل فيها التلاوةُ؛ وتستَعمَل فيْها القراءة؛ لأنّ القراءَة اسْم جنسٍ لهٰذا الفعل.

ومنْها: ما يوجِبُه صيْغة اللفظ، كالفرق بيْن الاستِفْهام والسُّوال؛ لأنّ الاستِفْهام من الاستفعال، خاصَّتُه الطلب، فهٰذا يُنبئ عن الفرْق بين الاستفهام والسؤال؛ فالاستفْهام لايَكُوْن إلا لِمَا يجهَله المستَفْهِم أو يشكُّ فيه؛ لأنّ المستفهِم طالبٌ لأنْ يفهم؛ وقد يجوز السوال عمَّا يعلَم وعمَّا لا يعْلم.

ومنها اعتبار حقيقة اللَّفظيْن أو في أصْل اللغة، كالفرْق بينَ الحَنِيْن والاشتياق؛ وذٰلك لأنّ أصْل الحَنِين في اللغة: هُوَ صوْت من أصوات الإبل، تحدثُها إذا اشتاقتْ إلىٰ أوطانِها.

فإذا اعتُبِرت هٰذه المَعَاني ومَا شاكَلَها في الكلمتَيْن ولم يتبيَّن لك الفرق بين مَعْنيَيْهما، فاعلم! أنَّهمَا من لغتَيْن، مثل قوْلنا: "اللهُ" بالعَرَبِيَّة، و "آزَرَ" بالفارِسِيَّة. (قواعد: ٤٦٠ ملخصا)

(١) قَوْلُه: (المَعْنَى الحَاصِلُ إلخ): الملحوظة: إذا كانتْ كثْرة الحروف تفِيْد زيادة في المَعْنى فكثْرة الألفاظ أولىٰ أنْ تفيدَ زيادَة في المَعْنى؛ وفي هٰذه القاعِدة رفعٌ لتوهُّم التكرار عنْد عطف أحد المترادِفين عَلى الآخر، لأنّ التركيب يُحدث مَعْنى زائدا، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿لاتُبْقِيْ وَلاتَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨]؛ وقَال تَعَالىٰ: ﴿لايَمَسُّنَا فِيْهَا نَصَبٌ، وَلَايَمَسُّنَا فِيْهَا لُغُوْبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]

(٢) قَوْلُه: (قَدْ يَخْتَلِفُ اللَّفْظَانِ إلخ): يُعَدُّ هٰذا التصرُّف في الكلام غايَة البلاغة والفَصاحة، كقَوْلهم: "سُحْقا وبُعْدا"، "كَذِبٌ ومَيْنٌ"، "حَلالٌ وطيِّبٌ"، "حَرامٌ وحَرَجٌ"؛ وقد جاءَ هٰذا الاستِعْمَال في كلام الله عزَّ وجل؛ وهُوَ يشتَمِل علىٰ: التوكِيْد، وزيادةُ المَعَاني الدَّقيْقة التِيْ يَدُلُّ علَيْها أحدُ اللفظين دُوْن الآخَر، وإضافةُ إلى الدلالة الناتِجَة من مجمُوْع اللَّفْظ، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلٰئِكَةُ كُلُّهُمْ اَجْمَعُوْنَ﴾ [الحجر: ٣٠]؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَغَرَابِيْبُ سُوْدٌ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَّوْا مُدْبِرِيْنَ﴾ [النمل: ٨٠]. (قواعد: ٤٦٩ بتصرّف)

القَسَمُ فِيْ القُرْآن

١١٠) القَاعِدَةُ: لَايَكُوْنُ الْقَسَمُ إِلاَّ بِاِسْمٍ مُعَظَّمٍ[١].

الأَمْرُ وَالنَّهْيُ

١١١) القَاعِدَةُ: الْأَمْرُ الْمُطْلَقُ يَقْتَضِيْ الْوُجُوْبَ إِلاَّ لِصَارِفٍ[٢].

١١٢) القَاعِدَةُ: الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنْ ضِدِّهِ[٣].

١١٣) القَاعِدَةُ: إِذَا عُلِّقَ الْأَمْرُ عَلىٰ شَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي التَّكْرَار[٤].

---

(١) قَوْلُه: (لَايَكُوْنُ الْقَسَمُ إلخ): وأقسَم اللهُ سبْحانه وتَعَالىٰ باسمِه المعظَّم فِيْ سَبْعة مَواضع، كمَا أُقسم ببَعْض مخلوْقاته، كالتِّيْن، والزَّيتُون، والطُّوْر، والصَّافَّات، والشَّمس، واللَّيْل، والضُّحىٰ، وغَيْرِ ذٰلك مما أقسَم الله تَعَالىٰ به؛ وإقسَامه تَعَالىٰ بشيْء من مخلوقاته دَليْلٌ علىٰ عِظَم منزلة المقسَم به، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَالتِّيْنِ وَالزَّيْتُوْنِ وَطُوْرِ سِيْنِيْنَ وَهٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِيْنِ﴾ [التين: ١- ٣]؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوٰى﴾ [النجم:١]؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَالضُّحٰى وَالَّيْلِ إِذَا سَجٰى﴾ [الضحىٰ: ١- ٢]

(٢) قَوْلُه: (الْأَمْرُ الْمُطْلَقُ إلخ): اعلمْ! أنّ صيغة الأمر المطلقة إذا تُجرّدت عن القرائن فهي للوجوب، وعَلَيْه عامّة أهل العِلْم سلَفًا وخلَفًا، وأمّا إذا وجدت القرينة الصارِفة لمعنىً آخر غَيْرِ الوجُوْب فإنّه يحمَل علىٰ ذٰلك المَعْنىٰ؛ لأنّ الأمْر له دلالاتٌ متعدّدة تُعرف إرادتُها بحسب القرائن؛ فمِثَال الوُجوب قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَاَقِيْمُوا الصَّلٰوةَ وَاٰتُوا الزَّكٰوةَ﴾ [النور: ٥٦]، فهُوَ محمُوْل عَلى الوجُوْب؛ ومِثَال الإبَاحة، قَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلٰوةُ فَانْتَشِرُوْا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوْا مِنْ فَضْلِ اللهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، فهُوَ للإباحة جَزمًا؛ ومِثَال الإرشاد: قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَاَشْهِدُوْا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ ومِثَال التَّهدِيْد، قَوْله تَعَالىٰ: ﴿اِعْمَلُوْا مَا شِئْتُمْ﴾ [حٰم السجدة:٤٠]؛ ومِثَال التَّعْجِيْز قَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَأْتُوْا بِسُوْرَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]. (قواعد:٤٨٠)

(٣) قَوْلُه: (الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ إلخ): فحيْث أمَر الله تَعَالىٰ بالتَّوحِيْد، والصَّلوٰة، وبرّ الوالدَيْن، وصِلة الأرْحام، والعدْل والإحسَان؛ فكانَ ناهيًا عن الشِّرْك، وترْك الصَّلاة، وعقُوْق الوالدَيْن، وقطِيْعة الرحِم، والظُّلْم والإسَاءة.

(قواعد: ٤٨٣ بحذف)

الملحوظة: اعلمْ! أنّ المفهُوم الموافِق (المسمّٰى بفحْوَى الخِطاب) معتبَر عنْد عامّة الفُقهاء، وأمّا المفهُوْم المخالِف (المسمّٰى بدَليْل الخِطاب) فهوَ معتبَر أيضًا في النُّصوْص وأقْوال الفُقهاء معَ شرائِط عديْدة عنْد عامّة الشَّوافع وعنْد محمَّد الشَّيباني في رِواية؛ وأمّا الحنفيّة فهمْ يعتبِرونه في أقوال الفُقهاء فقط، لا فِيْ النّصوص؛ ومِن أهمّ شرائطه: أنْ لايكونَ ذٰلك المفهُوْم المخالِف مُعارِضا لمنطوق القُرآن والحديْث، وأنْ لايكونَ معارِضا لمفهومِهما الموافِق، ولا يعارِض القِياس المستنبَط منهمَا أيضا.(قاموس الفقه ملخصا معرَّبا)

(٤) قَوْلُه: (إِذَا عُلِّقَ الْأَمْرُ إلخ): يعنيْ إذا وَرَد الأمرُ المعلَّق بالشَّرْط، أو بالصِّفة؛ فهُوَ يقتَضِي التَّكْرار كلَّما تكرّر الشَّرْط، أو الصِّفة؛ فمِثَال المعلَّق بالشَّرْط قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوْا﴾ [المائدة:٦]، ـ

١١٤) القَاعِدَةُ: الْأَمْرُ الْوَارِدُ بَعْدَ الحَظْرِ يَعُوْدُ حُكْمُهُ إِلَى حُكْمِهِ قَبْلَ الْحَظْرِ[١].

١١٥) القَاعِدَةُ: الْأَمْرُ بِوَاحِدٍ مُبْهَمٍ مِنْ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، هَلْ يُوْجِبُ وَاحِدًا مِنْهَا عَلَى اِسْتِوَاءٍ[٢].

١١٦) القَاعِدَةُ: الْأَمْرُ لِجَمَاعَةٍ يَقْتَضِيْ وُجُوْبَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ إِلاَّ لِدَلِيْلٍ[٣].

١١٧) القَاعِدَةُ: مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ فِيْ كِتَابِهِ: إِمَّا أَنْ يُوَجِّهَ إِلَى مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيْهِ، فَهٰذَا أَمْرٌ لَهُ بِالدُّخُوْلِ فِيْهِ؛ وَإِمَّا أَنْ يُوَجِّه لِمَنْ دَخَلَ فِيْهِ، فَهٰذَا أَمْرُهُ بِهِ لِيُصَحِّحَ مَا وُجِدَ عِنْدَه مِنْهُ،

=فهٰذا يقْتَضِي التَّكرَار، ومِثَال مَا عُلِّق علىٰ صِفة قَوْله تَعالىٰ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا﴾ [النور:٢]، وهٰذا أيْضا يقتَضِي التَّكرَار. (قواعد: ٤٨٦ ملخصا)

(١) قَوْلُه: (الْأَمْرُ الْوَارِدُ إلخ): يعْنِي: إنْ كَانَ الحكم مُبَاحا قبْل الحظر، فيعُوْد حكمُه بعدَ الحظر إلىٰ الإباحَة، كَمَا أنّ قتل الصَّيْد كانَ مُباحا، ثمَّ مُنِع منهُ لأجْل الإحْرام، ثم جاء الأمرُ به بقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا﴾ [المائدة:٢]؛ فيُحمَل هٰذا الأمرُ علىٰ ما كانَ عَلَيْه قبْل النَّهْي مِن الإباحَة. (قواعد: ٤٨٧ ملخصا)

(٢) قَوْلُه: (الْأَمْرُ بِوَاحِدٍ إلخ): يعْنِي: أنّ التخيِيْر متىٰ وقَعَ بينَ الأشْيَاء المتبَاينة وقعَتِ التَّسْويَة عنْد انعِدَام القرِيْنَة الدَّالّة علىٰ التَّسَاوِي، نعمْ! إذا وُجِدت القرِيْنَة الدَّالّة علىٰ أحَد الأمرَيْن فالحكم يَكُوْن تبْعا لها، وأما إذا وقَع التَّسويَة بين الجزْء والكلّ، أو بين الأقلّ والأكثر؛ فالتَّسْويَة مُنْعَدمةٌ؛ فمِثَال التَّخيِيْر الواقِع بينَ الأشْيَاء المتَبَاينة، قَوْله تَعالىٰ: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة:٨٩]؛ فوقعَ التَّخيِيْرُ بينَ ثَلاثة أشْيَاء فِيْ الكفَّارة مِن: الإطْعَام، والكِسْوة، والتَّحْرِيْر؛ فالوجُوْب يتَعلَّق بواحِد منها؛ ومِثَال التَّخيِيْر الواقِع بينَ الأقلّ والأكثر، قَوْله تَعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل:١-٤]؛ فالتَّخيِيْر وقَع بيْن الثَّلاث: النِّصْف، والثُّلُث (وهُوَ الأقلّ من النِّصْف)، والثُّلثَيْن وهُوَ الأكثر من النِّصف؛ فالأقلّ (وهُوَ الثُّلُث) واجِب فِيْ حقِّه ﷺ، ومَا زادَ فهُوَ مستَحَبٌّ. (قواعد: ٤٩١ ملخصا)

(٣) قَوْلُه: (الْأَمْرُ لِجَمَاعَةٍ إلخ): اعْلَمْ! أنّ الأمْر المتوجِّه إلىٰ جماعة إمّا: أنْ يكُوْن بلفْظ يقتَضِي العُمُوْم، أو بلفْظ لا يعمُّ الجمِيْع؛ فالأوّل يقتَضِي الوجُوْب علىٰ كلّ واحِد مِن المخاطَبِيْن، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النور: ٥٦]؛ والأمْر الثَّاني يَكُوْن مِن قبِيْل فرْض الكِفَاية، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. (قواعد: ٤٩٣ ملخصا)

الملحوظة: الأوامِر والنَّواهي علىٰ ضرْبين: صرِيْح وغيْرُ صرِيح؛ الصَّرِيْح: ما يَدُلُّ عَلى طَلَب الفِعْل، أو تَرْكه مُبَاشرة؛ وأمَّا غيْر الصَّرِيْح، فمِنْه: ما جاءَ فيْه مَدْحُ فِعْل أو مَدْحُ فاعِلِه فِيْ الأوَامِر؛ أو ذمُّه، أو ذمُّ فاعِله فِيْ النَّواهِيْ، ونحوُ ذٰلك؛ فهٰذا يَدُلُّ عَلى طلَب الفِعْل فِيْ المحْمُوْد، وطلبِ التَّرْك فِيْ المذْمُوْم؛ فمِثَال مدْح فاعِلِه قَوْله تَعالىٰ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ﴾ [النساء:١٣]، ومِثَال ذمّ فاعِلِه قَوْله تَعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا﴾ [النساء:١٤]. (قواعد: ٤٩٤)

وَيَسْعىٰ فِيْ تَكْمِيْلِ مَا لَمْ يُوْجَدْ فِيْهِ[1].

١١٨) القَاعِدَةُ: النَّهْيُ عَنِ اللاَّزِمِ أَبْلَغُ فِي الدَّلاَلَةِ -عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْمَلْزُوْمِ- مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ إِبْتِدَاءً[2].

١١٩) القَاعِدَةُ: إِذَا نَهَى الشَّارِعُ عَنْ شَيْءٍ نَهىٰ عَنْ بَعْضِه، وَإِذَا أَمَرَ بِشَيْءٍ كَانَ بِجَمِيْعِهِ[3].

١٢٠) القَاعِدَةُ: إِيْرَادُ الْإِنْشَاءِ بِصِيْغَةِ الْخَبَرِ أَبْلَغُ مِنْ إِيْرَادِهِ بِصِيْغَةِ الْإِنْشَاءِ[4].

---

(١) قَوْلُه: (مَا أَمَرَ اللهُ إلخ): فمِثَال الأَوَّل قَوْله تَعَالىٰ لأَهْل الكِتَاب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا﴾ [النساء:٤٧]، أي: أُدْخُلوْا فِيْ الإِيْمَان؛ ومِثَال الثَّاني قَوْله تَعَالىٰ لأَهْل الإِيْمَان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ءَامِنُوا﴾ [النساء:١٣٦]، أيْ: صحِّحوا إِيْمَانَكم، وكمِّلوْه مِن الأَعمال الظاهِرة والبَاطِنة؛ ومِنْه أَيْضا: أَمْرُه للمُؤْمنِين بإِقامَة الصَّلوٰة، وإِيْتاء الزَّكاة مثَلا، وأَمرُه لهمْ بالتَّوَكُّل والإِنَابة، ونحوِها. (قواعد: ٥٠٠ ملخصا)

(٢) قَوْلُه: (النَّهْيُ عَنِ اللاَّزِمِ إلخ): يعْنِيْ النَّهْي عنِ اللازِم يتضمَّن النَّهْي عنِ المَلْزُوْم وزيادة، بلْ فيْه نَوْع مِنَ المبَالَغة، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [بني اسرائيل: ٣٢]، ففِيْه نَهْيٌ عنِ اللازِم -وَهوَ مُقارَبة الفِعْل-، وهٰذا النَّهْي أَشدُّ وأَبلَغُ مِن نَهْي الفِعْل -وَهوَ الزِّنا-؛ وكذا قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الانعام: ١٥١]؛ قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الانعام: ١٥٢]. (قواعد: ٥١٠)

(٣) قَوْلُه: (إِذَا نَهَى الشَّارِعُ إلخ): يَعْنِي: إذا كانَتِ الأَوامِر مِن قبِيْل الخيْر فيُطْلَب كمَاله وكثْرَتُه، لأَنَّه قدْ لاتحْصُل المنْفَعة إلا بتَمَامه.

وإذا كانَتِ المنْهِيَّات منْ بابِ الشَّرِّ، فيُرَاد رفْعُه وإزالَتُه بجَمِيْع أَجْزائِه، إلا مَا وَرَد استِثْناؤُه؛ فمِثَال نَهْي الشَّارِع كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النسآء: ٢٢]، فهٰذا التَّحرِيْم يشْمَل المَنْع مِن العَقْد مُفردًا، ومِنَ الوَطْءِ بمُفردِه أَيْضًا؛ قَال أَبوْ العبَّاس ابنُ تَيمِيَّةَ: "ولما نهىٰ عن القتْل والزِّنا والسَّرِقة والشُّرْب، كانَ ناهيًا عنْ أَبْعاض ذٰلك، بلْ وعنْ مقدِّماته أَيضا.

ومِثَال ما أَمَر به الشَّارع قَوْله تَعَالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فهٰذا لابدّ فيه مِن الكمَال بالعَقْد والدُّخُول معًا، فهُوَ أَمرٌ بمَجْمُوْعه مِن العقد والوطْء؛ قَال أَبو العبَّاس ابن تيمِية: "ولهٰذا لما أَمرَ الله بالطَّهارة والصَّلاة والزَّكاة والحجِّ كانَ الواجِب الإِتْمَام". (قواعد: ٥١٢)

(٤) قَوْلُه: (إِيْرَادُ الْإِنْشَاءِ إلخ): فمثال النهي الوارد بصيغة الخبر، قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧]، والمُرادُ فِيْ الثَّلاثَة النَّهْيُ، فعَبَّر عنْه بالنَّفْي للمُبَالَغة؛ ومثال الأَمر الوارد بصيغة الخبر قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

النَّفْيُ فِيْ القُرْآنِ

١٢١) القَاعِدَةُ: دَلَّ الاسْتِقْرَاءُ فِيْ القُرْآنِ عَلَىٰ: "أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ إِذَا نَفَىٰ عَنِ الخَلْقِ شَيْئًا، وَأَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ؛ فَلَا يَكُوْنُ لَهُ -فِيْ ذٰلِكَ الإِثْبَاتِ- شَرِيْكٌ"[١].

١٢٢) القَاعِدَةُ: نَفْيُ الْعَامِّ أَحْسَنُ مِنْ نَفْيِ الْخَاصِّ، وَإِثْبَاتُ الْخَاصِّ أَحْسَنُ مِنْ إِثْبَاتِ الْعَامِّ[٢].

١٢٣) القَاعِدَةُ: نَفْيُ الْأَدْنَىٰ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْأَعْلَىٰ[٣].

١٢٤) القَاعِدَةُ: نَفْيُ الْاِسْتِطَاعَةِ: قَدْ يُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْقُدْرَةِ وَالْإِمْكَانِ، وَقَدْ يُرَادُ نَفْيُ الْاِمْتِنَاعِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْوُقُوْعُ بِمَشَقَّةٍ وَكُلْفَةٍ[٤].

---

(١) قَوْلُه: (دَلَّ الاسْتِقْرَاءُ إلخ): كقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ﴾ [النمل:٦٥]، أيْ: لايعْلمُ الغيْب إلا هُوَ وحدَه؛ وقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]. (قواعد:٥٢٠)

(٢) قَوْلُه: (نَفْيُ الْعَامِّ إلخ): اعلمْ؛ المرادُ بالعامّ أعمّ مما اصطلَح عَلَيْه أهل الأصُوْل، ومعْنَاه: الشَّامِلُ، وهُوَ كلُّ ما هُوَ عمَّ غيرَه؛ فلمَّا كانَ الأخصُّ داخِلا فِيْ مفْهوْم الأعمّ، فنَفْيُ الأعمّ يستَلزِم نفْيَ الأخصّ؛ كاللفظة: "نُوْرٌ" أعمّ من لفظة "ضَوْء"؛ فلمّا بيّن سبحانه وتَعَالىٰ إزالةَ النّور عن المنافقيْن فِيْ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِـ"نُوْرِهِمْ"﴾ [البقرة:١٧]، فعُلم إزالةُ الضَّوء أيضا، لكونه أخصّ؛ ولذٰلك قَال تَعَالىٰ بعده: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمٰتٍ لَّا يُبْصِرُوْنَ﴾ [البقرة:١٧].

ولمّا كانَ الأخصّ داخِلا فِيْ مفْهوْم الأعمّ، فإِثْبَات الأخصّ يستَلزِم إِثْبَات الأعمّ، كمَا أنّ الرِّسالة أخصّ مِن النّبُوّة، فلمّا أثبت سبْحانه وتَعَالىٰ لمحمّدٍ ﷺ الرّسالة -وهُوَ أعلىٰ درجة منَ النّبوّة-، فِيْ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُوْلُ اللهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ثبَت له النبوّةُ أيضا؛ إذ كلُّ من يَكُوْن رسُوْلا يَكُوْن نبيًّا أيْضا، وليسَ دائمًا كلُّ من كانَ نبيًّا يَكُوْن رسُوْلا. (قواعد:٥٢١ بزيادة)

(٣) قَوْلُه: (نَفْيُ الْأَدْنَىٰ إلخ): يعْنِي: نَفْيُ الأمرِ الأدنىٰ منزلةً أبلغُ من نفيِ الأعلىٰ، كقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِيْنَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُوْنِ اللهِ لَا يَمْلِكُوْنَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمٰوٰتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ:٢٢]، فلمّا نُفي فِيْ الآيَة الأمرُ الأدنى -وهُوَ نَفْيُ مِلْكِهِم علىٰ مِثْقَال ذرّة-، فمِنْ باب الأَوْلىٰ: أنّهم لا يَمْلِكون الرّزق والشَّفاعة والموْتَ والحياة والنُّشوْر. (قواعد: ٥٢٣ ملخصا)

(٤) قَوْلُه: (نَفْيُ الْاِسْتِطَاعَةِ: إلخ): فمِثَال الأوّل: ﴿بَلْ تَأْتِيْهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيْعُوْنَ رَدَّهَا﴾ [الانبياء:٤٠]، أيْ: إذا وقعَتِ القِيَامة بغْتَةً فَلايقدِرُوْن ردَّها؛ ومِثَال الثاني: مَا أَخْبَر اللهُ بِهِ عَنْ قَوْل الحوارِيِّيْن: ﴿هَلْ يَسْتَطِيْعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٢]، أيْ: يستَجِيْب لكَ ربُّك إنْ سألته ذٰلك؟ والمرَاد به نفْيُ الامتِناع، لأنّهمْ كانوْا مؤمِنِيْن، وقدْ علِموْا: أنّ اللهَ قادرٌ علىٰ إنزالِ المائِدة، فلايَمتَنِع عَلَيْه أنْ يُجِيبَك؛ ومِثَال الثالث: أخبَر اللهُ به عَنْ قوْل خِضَر: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيْعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]. (قواعد:٥٢٤)

١٢٥) القَاعِدَةُ: كُلُّ أَمْرٍ قَدْ عُلِّقَ بِمَا لَا يَكُوْنُ فَقَدْ نُفِيَ كَوْنُهُ عَلَى أَبْعَدِ الْوُجُوْهِ[١].

١٢٦) القَاعِدَةُ: قَدْ يَرِدُ نَفْيُ الشَّيْءِ مُقَيَّدًا، وَالْمُرَادُ نَفْيُهُ مُطْلَقًا؛ مُبَالَغَةً فِي النَّفْيِ وَتَأْكِيْدًا لَهُ[٢].

١٢٧) القَاعِدَةُ: نَفْيُ التَّفْضِيْلِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمُسَاوَاةِ[٣].

١٢٨) القَاعِدَةُ: نَفْيُ الْحِلِّ يَسْتَلْزِمُ التَّحْرِيْمَ[٤].

١٢٩) القَاعِدَةُ: قَدْ يُنْفَى الشَّيْءُ فِي الْقُرْآنِ رَأْسًا، وَإِنْ كَانَتْ صُوْرَتُهُ مَوْجُوْدَةً؛ لِعَدَمِ كَمَالِ وَصْفِهِ، أَوْ لِانْتِفَاءِ ثَمَرَتِهِ[٥].

---

(١) قَوله: (كُلُّ أَمْرٍ إلخ): يعني: الأبلغُ فِيْ النفي: أنْ يعلَّق المنفيُّ بأمرٍ ممتنِع الوقُوْع، فيكُوْن ذٰلك مُبالغةً فِيْ نفْيِه ودفْع وقوعِه؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ "حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ"﴾ [الاعراف:٤٠]، أيْ: أنّ دُخُوْل المكذِّبِيْن فِيْ الجنّة مُحالٌ، كمَا أنّ وُلوْج الجمَل فِيْ سمِّ الخِيَاط مُحال. (قواعد:٥٢٦)

(٢) قَوله: (قَدْ يَرِدُ نَفْيُ الشَّيْءِ إلخ): منْ عادة العَرَب: أنْ تنفِيَ الشَّيْءَ مقيّدا، وتريْدَ نفيَه مطلقًا؛ والمقصودُ منه المبالغةُ فِيْ النَّفي وتاكيْدُه، كقَوْلهم: "فلانٌ لايُرْجى خيرُه"، فليْسَ مرادُهم: أنّ فِيْه خيرًا، لٰكنْ لايُرجى؛ بل غرَضهم: أنّه لاخيرَ فيه علىٰ وجْهٍ من الوجوْه، كمَا قَال تَعالىٰ: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، فهٰذا ظاهِره: نفيُ الإلحاف فِيْ المسْألة، والحقِيْقة: أنّه نفيٌ للسُّوال البتَّة، بدَلِيْل قَوْله تَعالىٰ: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] (قواعد: ٥٢٧)

(٣) قَوله: (نَفْيُ التَّفْضِيْلِ إلخ): اعْلم! أنّ نفيَ التّفضيْل لايستلزِم عدَم المسَاواة، أي: نفْيُ التفْضيْل قدْ يقْتَضي المُسَاواة؛ لأنّ نفيَ النّفيِ إثباتٌ، فلاتعارُض بينَ أقواله تَعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة:]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود: ١٨]؛ لأنّ هٰذه الآياتِ تَذْكُر: أنّه لاأحدَ أظلمُ مِمّنْ منَع مسَاجد الله، وكتَم شَهادةَ الله، وأعرَض عَنْ آياتِ الله، ومِمَّن افترىٰ علَى الله؛ فمَعْناه: أنّ هٰؤلاء جمِيْعا قدْ بَلَغُوا الدّرَجة العُلْيا فِيْ الظُّلْم، فهُمْ مُتسَاوُوْن فِيْ ذٰلك. (قواعد: ٥٢٨ بزيادة)

(٤) قَوله: (نَفْيُ الْحِلِّ إلخ): قال تعالىٰ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة:٢٣٠]، أيْ: أنّ المرأةَ تَحرُم علَى الزّوْج بعدَ التطلِيْقات الثّلاثة.

(٥) قَوله: (قَدْ يُنْفَى الشَّيْءُ إلخ): مِن عادةِ العرَب: أنّهمْ يَنفُوْن الشّيْء فِيْ صِيَغ الحصْر أو غيرِها تارةً لانتِفَاء ذاته، وتارةً لانْتِفاء فائدَتِه ومقصودِه؛ فَكذٰلك بعضُ الآياتِ تَصِف الكفَّار والمُكذِّبِين بعَدَم العقْل والعِلْم والسَّمْع والبَصَر؛ لأنّ تلكَ الأمُوْر لمّا عُطِّلت عن الانْتِفاع بِهَا صَارتْ كالمعْدُوْم، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة:١٠٣]؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الانعام: ٣٧]؛ وقال تعالىٰ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا....﴾ [الاعراف: ١٧٩]

١٣٠) القَاعِدَةُ: نَفْيُ الذَّاتِ الْمَوْصُوْفَةِ: قَدْ يَكُوْنُ نَفْيًا لِلصِّفَةِ دُوْنَ الذَّاتِ، وَقَدْ يَكُوْنُ لِلذَّاتِ كَذٰلِكَ(١).

١٣١) القَاعِدَةُ: النَّفْيُ -الْمَقْصُوْدُ بِهِ الْمَدْحُ- لَابُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ مُتَضَمِّنًا لِإِثْبَاتِ كَمَالِ ضِدِّهِ(٢).

الاسْتِفْهَام

١٣٢) القَاعِدَةُ: الْإِسْتِفْهامُ عَقِيْبَ ذِكْرِ الْمَعَايِبِ أَبْلَغُ مِنَ الْأَمْرِ بِتَرْكِهَا(٣).

١٣٣) القَاعِدَةُ: إِسْتِفْهامُ الْإِنْكَارِ يَكُوْنُ مُضَمَّنًا مَعْنَى النَّفْيِ(٤).

١٣٤) القَاعِدَةُ: إِذَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْ نَفْسِهِ بِلَفْظِ "كَيْفَ" فَهُوَ إِسْتِخْبَارٌ عَلىٰ طَرِيْقِ:

---

(١) قَولُه: (نَفْيُ الذَّاتِ الْمَوْصُوْفَةِ: إلخ): اعْلم! أنّ نفْي الذّات الموصُوْفة قدْ يَكُوْن متوجِّها إلى الذّات والصّفة، وقدْ يَكُوْن متوجِّها إلى الصّفة دُوْن الذّات، فمِثال الشّق الثّاني: قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَاْكُلُوْنَ الطَّعَامَ﴾ [الانبياء:٨]، أيْ: بلْ همْ جسَدٌ يأكُلُوْن الطّعَام؛ فالمنفيُّ فيه ذٰلك الوصْفُ، وهو: كونُهمْ جسَدا لا يأكلُوْن الطّعام؛ ومِثَال الشّقِّ الأوّل المذكورِ في المثال ثانيًا، قَوْله تَعَالىٰ: ﴿مَا لِلظّٰلِمِيْنَ مِنْ حَمِيْمٍ وَّ لَاشَفِيْعٍ يُّطَاعُ﴾ [المؤمن:١٨]، أي: لاشفِيْع لهمْ أصْلا، فضْلاً عنْ أنْ يُطاع؛ ففيْه نفْي ذات الشّفِيْع ونفْي صفَة "يُطاع". (قواعد:٥٣٥ بتغيير)

(٢) قَولُه: (النَّفْيُ الْمَقْصُوْدُ بِهِ الْمَدْحُ إلخ): اعلمْ! أنّ الصّفاتِ السّلبيّة: هي ما نَفاهُ اللهُ تَعَالىٰ عنْ نَفْسه فيْ كتابِه، أو عَلى لسَانِ رسولهﷺ؛ ومِن المقرّر عنْد أهل السُّنة: أنّ صفاتِ السَّلب المحْض لاتَدْخُل فيْ أوْصاف اللهِ -عزَّ وجَلَّ- إلاَّ أنْ تكوْن مُتضَمِّنة لثبوت ضدّه، كالمَوْت والظُّلم والنَّوم والجهْل والنِّسيان والعِجْز والتّعب.

وليس المرَاد به: مُجرّد نفْيه، بل المرادُ به: بيانُ انتِفاءه لثُبُوْت كمَال ضدِّه؛ فهٰذه كلُّها يجِبُ أن تُنفى عن الله مَعَ إثبات ضدِّها عَلى الوجْه الأكْمَل، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِيْ لَا يَمُوْتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فنفْيُ الموْت عنْه يتضَمَّن كمَال حيَاته، وكذٰلك قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ اَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، فهٰذا يتضَمَّن ثُبُوْت كمَال عدْله. (قواعد:٥٣٦ بتقديم)

(٣) قَولُه: (الْإِسْتِفْهامُ عَقِيْبَ إلخ): قَال تَعَالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيْدُ الشَّيْطٰنُ اَنْ يُّوْقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَآءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلٰوةِ (إلى قوله:) "فَهَلْ اَنْتُمْ مُّنْتَهُوْنَ"﴾ [المائدة: ٩١]؛ قَال فيْ أضْواء البَيان: "......أكّد النّهْي عنْها (أيْ: عَن الخَمْر) بأنْ أورده بصِيغة الاستِفْهام فيْ قَوْله تعالىٰ: ﴿فَهَلْ اَنْتُمْ مُّنْتَهُوْنَ﴾، فهُوَ أبْلغُ فيْ الزَّجْر منْ صيْغَة الأمْر التِيْ هيَ "اِنْتَهُوْا". (قواعد:٥٤١ بحذف)

(٤) قَولُه: (إسْتِفْهامُ الْإِنْكَارِ إلخ): قَال تَعَالىٰ: ﴿وَمَنْ اَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَآ اِلَى اللهِ﴾ [حم السجدة: ٣٣]؛ والمَعْنى: "لاأحَدَ أحسَنُ ممَّنْ فعَل هٰذا الفِعْلَ؛ وقَال تَعَالىٰ: ﴿وَمَنْ اَظْلَمُ مِمَّنْ مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ اَنْ يُّذْكَرَ فِيْهَا اسْمُهٗ...﴾ [البقرة:١١٤]، أيْ: لاأحَدَ أظلَمُ ممَّنْ فعَل ذٰلك. (قواعد: ٥٤١)

التَّنْبِيْهِ لِلْمُخَاطَبِ، أوِ التَّوْبِيْخِ[١].

١٣٥) القَاعِدَةُ: إِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى "رَأَيْت" إِمْتَنَعَ أَنْ تَكُوْنَ مِنْ رُؤْيَةِ الْبَصَرِ أَوْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ، وَصَارَ بِمَعْنَى "أَخْبِرْنِيْ"[٢].

١٣٦) القَاعِدَةُ: إِذَا دَخَلَ حَرْفُ الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى فِعْلِ التَّرَجِّيْ أَفَادَ تَقْرِيْرَ مَا هُوَ مُتَوَقَّعٌ، وَأَشْعَرَ بِأَنَّهُ كَائِنٌ[٣].

١٣٧) القَاعِدَةُ: جَمِيْعُ الْأَسْئِلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتَوْحِيْدِ الرُّبُوْبِيَّةِ إِسْتِفْهَامَاتُ تَقْرِيْرٍ[٤].

---

(١) قَوله: (إِذَا أَخبَرَ اللهُ تَعَالَى إلخ): قال تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى اللهُ قَوْمًا كَفَرُوْا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [آل عمران:٨٦]، أي: لا يهدي الله...، وقَال تَعالى: ﴿كَيْفَ يَكُوْنُ لِلْمُشْرِكِيْنَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ رَسُوْلِهٖ﴾ [التوبة:٧]، أي: لا يَكُوْن للمُشرِكين عَهْد، لأنَّهم نَقَضوا بإعَانَة بَني بَكر عَلى خُزَاعة.

(٢) قَولُه: (إِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ إلخ): قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلٰهَهٗ هَوٰهُ أَفَأَنْتَ تَكُوْنُ عَلَيْهِ وَكِيْلًا﴾ [الفرقان: ٤٣]، أي: أخبِرْني عمَّن اتَّخذ إلٰهَهُ هواهُ إلخ؛ وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ إِنْ مَّتَّعْنٰهُمْ سِنِيْنَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥]، أي: أخْبِرني إنْ متَّعناهم سِنِيْن إلخ.

(٣) قَولُه: (إِذَا دَخَلَ حَرْفُ الْإِسْتِفْهَامِ إلخ): أفْعال التَّرجِّي هي: عَسىٰ وحَرَى واخلَوْلَق؛ ومَعْنى التَّرجي: الطَّمعُ في الأمْر المحبُوْب، وإذَا صَدَر شَيءٌ مِن التَّرجي عَن اللهِ عزَّ وجَلَّ فإنَّه يُحمَل علىٰ مَعْنى الجزْم والوجُوْب، ولذا قالوا: "عَسىٰ: مِنَ اللهِ واجبَة" و "لَعَلَّ: مِن اللهِ واجِبَةٌ".

والمقصودُ هنا: أنّ الأفْعال الدالَّة عَلى التَرجيْ إذا دخَل علَيْها حرفُ الاستِفْهام غيَّر معْنَاها، فارتَفَع عنْهَا التَّرجي، وصَارتْ في مَعْنى المَجزُوْم به، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوْا فِى الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوْآ أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد:٢٢]، فقدْ دخَل علىٰ قَوْله: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ حرفُ الاستفْهام "هَلْ"، فأفادَ تقريْرَ ما هُوَ متوقِّع، وأشْعَر بأنّه كائِن، أي: إن أعرضتم عن الإيمان تعودوا إلى أمر الجاهلية من البغي والقتال. (قواعد:٥٤٤)

(٤) قَولُه: (جَمِيْعُ الْأَسْئِلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ إلخ): اعلم! أنّ توحِيْد الرُّبوبيَّة محلُّ اتِّفاق عنْدَ العرَب -الَّذِين بُعث فيْهم النبيُّ ﷺ- فلمْ يجعَلْه اللهُ -عزَّ وجَلَّ- محلّ بحْثٍ وجَدَل؛ وإنَّما كثُر في القُرْآن الاستدلالُ بهذا التَّوحِيْد -الذِي أقرّوا بِه- عَلى توْحيْد الألُوهِيَّة الذيْ عارَضُوه وجحَدُوْه بالقِيَاس على: "أنّ الإقرارَ بالرُّبوْبيَّة يستَلزِم الإقرارَ بتَوْحيْد الألُوهِيَّة"، ولذٰلك خاطَب اللهُ عزَّ وجَلَّ المشركِيْن في توحِيْد الرُّبوبيَّة باستِفْهام التَّقرِيْر، قَال تَعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ يَّرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ، أَمَّنْ يَّمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ، وَمَنْ يُّخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ، وَمَنْ يُّدَبِّرُ الْأَمْرَ؟ فَسَيَقُوْلُوْنَ اللهُ، فَقُلْ: أَفَلَا تَتَّقُوْنَ﴾ [يونس:٣١]، فلمَّا أقرُّوا برُبوبيَّتِه وبَّخهمْ منكِرًا على شِركِهم به غيرَه بقَوْله: ﴿أَفَلَا تَتَّقُوْنَ﴾ [يونس:٣١]؛ وكذٰلك قَوْله تَعالىٰ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُوْلُنَّ اللهُ فَأَنّٰى يُؤْفَكُوْنَ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فلمَّا صحَّ إقرارُهم وبَّخهم مُنكِرا علَيْهم بقَوْله: ﴿فَأَنّٰى يُؤْفَكُوْنَ﴾ [الزخرف:٨٧]. (قواعد:٥٤٥ بتغيير)

المَلحُوظَة: اعْلمْ! أنَّ التَّوحِيد عَلىٰ نَوعَيْن: تَوْحِيْد الألُوهِيَّة، وتَوحِيْد الرُّبُوبِيَّة؛ فـ

العَامُّ وَالخَاصُّ

١٣٨) القَاعِدَةُ: ١- كُلُّ اِسْمٍ مَعْرِفَةٍ ذِيْ أَفْرَادٍ يُفِيْدُ الْعُمُوْمَ.

٢- وكُلُّ لَفْظٍ نَكِرَةٍ فِيْ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ أو الشَّرْط أَوِ الاسْتِفْهَام أو الامْتِنَانِ، فإِنَّهُ يُفِيْدُ العُمُوْمَ، سَوَاءٌ كَانَ اسْمًا أو فِعْلًا[1].

- تَوحِيدُ الألوهِيَّة: هوَ إفرادُ اللهِ -وحْدَه- بالعِبَادة، والتَّوَجُّه إلَيْه بالدُّعَاء؛ وهٰذَا الذِيْ كَفَر بسَبِبه المُشْرِكُوْن.

وتَوحِيْد الرُّبُوْبِيَّة: هوَ الاعتِقَاد بأنَّ اللهَ وَحْدَه هوَ الخالِق للعَالَم، وَهو وحْدَه المُتصرِّف فِيْه بالمَنْع والعَطاء وغيرِ ذٰلك.

وَأوَّل مَن ذَهَب إلى هٰذا التَّقسِيْم هوَ ابنُ تَيمِيَّة -رَحِمه اللهُ- حَيْث قسَّم التَّوحِيْد إلىٰ توْحِيد الرُّبُوْبِيَّة وتوحِيد الألوهِيَّة وتوحِيْد الأسْمَاء والصِّفَات، رامِيًا: مِن وَرَاء ذٰلكَ -كمَا قَال بَعضُهم- إبْطالَ التَّوسّل بالأنْبِيَاء والصَّالِحِيْن، ووَسم المُتوسِّلِين بالشِّرْك وإخراجِهم عنِ الإيْمَان، مُدَّعِيًا: بأنَّ في التَّوسل إبْطالا لتوحِيْد الألوهِيَّة؛ فنَسَب السَّلَف الصَّالح وكِبَار أئمَّة المُسْلِمِين القَائلِيْن بجَواز التَّوسُّل إلَى الشِّرْك؛ فوَقَع بخَطأ عَظِيْم وضَلال مُبِيْن؛ وعِنْدَ التَّأمُّل نَجِد: أنَّ هٰذا التَّقْسِيْم صَحِيْح في مَبْدَئه -حَيْث وافَقَهُ القَاري والشَّيْخ عَبدُ الفَتَّاح أَبُو غُدَّة والمُحَدِّث الشَّاه وليّ اللهِ الدَّهلَوي-، وفاسِدٌ في غايَتِه. (تعليقات الشيخ عبد السلام شنار علىٰ ضوء المعالي: ٥٩)

(١) قَولُه: (كُلُّ اِسْمٍ مَعْرِفَةٍ إلخ): يدخُل فِيْ الشِّقِّ الأول ثلاثةُ أشْياء:

الأوَّل: الأسْمَاء المَوصُوْلة، فهيَ تدلُّ عَلى العمُوْم سواءٌ كانَ اللفْظ مفرَدا أو مُثنًّى أو مجمُوْعًا، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمٰن: ٤٦]، فيَدْخُل فِيْ عمُوْمِه الجِنُّ والإنسُ.

والثَّاني: الجَمْعُ مطلقًا -سواءٌ كانَ لمذَكَّر أولمؤنَّث، وسواءٌ كانَ سالما أو مكسَّرا، وكذا اسمُ جِنْس -سواءٌ عُرِّف باللام أو الإضافة بشرْط أنْ لا يَكُوْن هنَاك عهْد، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الْأُمُوْرُ﴾ [البقرة:٢١٠]، أي: جميعُها، وقَوْله تَعَالىٰ: ﴿يُوْصِيْكُمُ اللهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء:١١]، فيَعمُّ كلَّ ولدٍ.

والثَّالث: المفرَدُ إذا كانَ اسمَ جنْس، فإنّه يَكثُر إطلاقُه مرادًا به الجمْعُ مَعَ تنْكيْره أو تعْريْفِه بالألف واللام أوِ الإضَافة، بشَرْط أنْ لا يَكُوْن هنَاك عهْدٌ، كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج:٥] أي أطفالا، وقَوْله تَعَالىٰ: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِيْنَ لَمْ يَظْهَرُوْا عَلَىٰ عَوْرٰتِ النِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١] أي الأطفال؛ وقَوْله تَعَالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور:٦٣]، أي: عنْ أوامِرِه.

ويَدْخُل فِيْ الشِّقِّ الثَّاني سبْعة أشْياء:

الأوَّل: الأسْمَاء الاستِفْهاميَّة مِن: مَن، ومَا، وأَيْنَ وأنّى، وأيُّ، ومَتىٰ، وأيّان وكَيْف؛

والثَّاني: الأسْمَاء الشَّرطيَّة مِن: الزَّمان والمَكان، تفِيْد العُمُوْم؛ لأنَّ الاسْم متىٰ وقَع شَرْطا عمَّ مُقتَضاه ومُرادُه، كقولك: "مَن أتَاني أكْرَمْتُه"، فهٰذا عامٌّ لكلِّ آتٍ مِن العُقَلاء؛

والثَّالث: الألفاظُ التِيْ هي نصٌّ فِيْ العمُوْم، كلفظةِ: كلُّ وجمِيْعٌ وكلَّما؛

١٣٩) القَاعِدَةُ: إِذَا وَقَعَتِ النَّكِرَةُ فِيْ سِيَاقِ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ أَوِ الشَّرْطِ أَوِ الْاِسْتِفْهَامِ دَلَّتْ عَلَى الْعُمُوْمِ(١).

١٤٠) القَاعِدَةُ: النَّكِرَةُ فِيْ سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ لَا تَعُمُّ، إِلاَّ إِذَا أُضِيْفَ إِلَيْهَا "كُلُّ"، أَوْ كَانَتْ فِيْ سِيَاقِ الْاِمْتِنَانِ(٢).

١٤١) القَاعِدَةُ: الفِعْلُ فِيْ سِيَاقِ النَّفْيِ وَمَا فِيْ مَعْنَاهُ يُفِيْدُ الْعُمُوْمَ(٣).

١٤٢) القَاعِدَةُ: إِذَا عَلَّقَ الشَّارِعُ حُكْمًا عَلَى عِلَّةٍ، فَإِنَّهُ يُوْجَد حَيْثُ وُجِدَتْ(٤).

- والرابع: النَّكرةُ إذا وقعَتْ فيْ سِيَاق النَّفي أو النَّهي أو الشَّرط أو الاستِفهام دلَّت عَلى العُمُوْم، كقَوْله تَعَالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ "نَفْسٌ" مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧].

والخامسُ: النَّكرة فيْ سِيَاق الإثبات إذا أُضِيْف إليها "كُلُّ"، أوْ كانتْ فيْ سِياق الامتِنَان، كقَوْله تَعَالى: ﴿وَجَاءَتْ "كُلُّ نَفْسٍ" مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق:٢١]، وقَوْله تَعَالى فيْ مَعْرِض الامتِنَان: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ "مَاءً" طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، فكلُّ ماءٍ نازِلٍ مِن السَّماء طَهوْرٌ؛

والسادس: الفِعل فيْ سِياق النَّفي -ومَا فيْ معْناه- يفِيْد العُمُوْم، كقَوْله تَعَالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طٰه:٦٩]، فالنَّفي فيْ قَوْله: ﴿لَا يُفْلِحُ﴾ يعُمّ جمِيْع أَنْواع الفَلاح عَن السَّاحِر، وفيْ سِيَاق النَّهي قَوْله تَعَالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]، فوُقُوْع فِعل ﴿تُلْقُوا﴾ فيْ سِياق النَّهي يقتَضي عمومَ كلِّ إلقاءٍ باليَد إلى التَّهلكة؛

والسابع: نفْي المسَاواة، فهُوَ أيضًا يقتَضي العُمُوْم، كقَوْله تَعَالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي "الْقَاعِدُونَ" مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَ"الْمُجَاهِدُونَ" فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء:٩٥]، فالمسَاواة منْفِيَّة بينَ القاعِدِيْن والمجاهِدِيْن، فهُمْ لا يَستوُوْن مِن أيِّ وجهٍ. (قواعد: ٥٤٧ - ٥٤٨)

(١) قَوله: (إِذَا وَقَعَتِ النَّكِرَةُ إلخ): قَال تَعَالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار: ١٩]، فقَدْ مرّ ذكرُ هٰذه القاعِدَة فيْ ضِمْن قاعدة:١٣٦، تحْت الأمْر الرَّابع من الشِّقِّ الثَّاني.

(٢) قَوله: (النَّكِرَةُ فِيْ سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ إلخ): قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [فرقان: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق:٢١]؛ وقدْ مرّ ذكرُ هٰذِه القاعدةِ فيْ ضِمْن قاعدة: ١٣٦، تحتَ الأمْر الخامس من الشِّقِّ الثاني.

(٣) قَوله: (الفِعْلُ فِيْ سِيَاقِ النَّفْيِ إلخ): قَال تَعَالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقَال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طٰه:٦٩]؛ وقدْ مرَّ ذِكْر هٰذِه القاعدة فيْ ضِمْن قاعدة: ١٣٦، تحتَ الأمْر السَّادس مِن الشِّقِّ الثاني.

(٤) قَوله: (إِذَا عَلَّقَ الشَّارِعُ إلخ): قَال تَعَالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]؛ وقَال تَعَالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:٢]؛ فالحكم فيْ المثالَيْن مُرتَّب عَلى العِلَّة، فحَيثُما وُجِد الزِّنا وُجِد الحكمُ الذِي هُوَ الجلْد، وحيثُما وُجدَت السَّرِقة وُجد الحكم الذي هُوَ القَطْع.

١٤٣) القَاعِدَةُ: الخِطَابَاتُ العَامَّةُ فِيْ القُرْآنِ تَشْمَلُ النَّبِيَّ ﷺ، كَمَا أَنَّ الخِطَابَاتِ المُوَجَّهَةَ إِلَيْهِ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- تَشْمَلُ الأُمَّةَ إِلا لِدَلِيْلٍ(١).

١٤٤) القَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ أَوَّلُ الكَلَامِ خَاصًّا، وَآخِرُهُ بِصِيْغَةِ العُمُوْمِ؛ فَإِنَّ خُصُوْصَ أَوَّلِهِ لا يَكُوْنُ مَانِعًا مِنْ عُمُوْمِ آخِرِهِ(٢).

١٤٥) القَاعِدَةُ: ١- مُقَابَلَةُ الجَمْعِ بِالجَمْعِ: تَارَةً تَقْتَضِيْ مُقَابَلَةَ الآحَادِ بِالآحَادِ؛ ٢-وَتَارَةً تَقْتَضِيْ مُقَابَلَةَ الكُلِّ لِكُلِّ فَرْدٍ؛ ٣- وَتَارَةً تَحْتَمِلُ الأَمْرَيْنِ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيْلٍ يُعَيِّنُ أَحَدَهُمَا(٣).

---

(١) قَوْلُه: (الخِطَابَاتُ العَامَّةُ إلخ): اعلم! أنّ أنْواع الخِطابات فِيْ القُرْآن الموجّهة للنّبيّ ﷺ ثلاثة: الأوّل أنْ يرِد دَلِيْل -متّصِل أو منفَصِل أو قرِينَة- علىٰ اختِصاص الخِطاب به؛ وحُكمُه: أنه يختَصّ بالنبيّ ﷺ؛ والثّاني: ما فيْه دَلِيْل أو قرِيْنة عَلى التّعمِيْم، فهٰذا الخِطاب محْمُوْل عَلى التّعمِيْم؛ والثّالث ما ليْس فيه دَلِيْل يَدُلُّ عَلى التّعْمِيْم أو التّخْصِيْص، فهٰذا أيضا محْمُوْل عَلى التّعْمِيْم.

فمِثَال الأول قَوْله تَعالَىٰ: ﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا "خَالِصَةً لَّكَ" مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب:٥٠]؛ ومِثَال الثّاني قَوْله تَعالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق:١]، فالخِطاب فِيْ أوّل الآيَة مُوجّه للنبي ﷺ، ثمّ قَال بعدَ ذٰلك ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ بصِيْغة الجَمْع، وهٰذه قرِيْنَةٌ علىٰ أنّ الخِطاب موَجّه لجمِيْع الأمّة؛ ومِثَال الثّالث قَوْله تَعالَىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب:١]. (قواعد:٥٧٨)

(٢) قَوْلُه: (إِذَا كَانَ أَوَّلُ الكَلَامِ إلخ): قَال الله تَعالَىٰ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]، ثمّ قَال فِيْ الآيَة الّتِيْ تليْها: ﴿فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ...﴾ [المائدة: ٣٩]؛ فالآيَةُ الأولىٰ فِيْ صِنْف خاصّ مِن الظالمِيْن وهمُ السُّرّاق، والتّوْبةُ بعدَ الظُّلْم والإصْلاحُ لجمِيْع الظالمِيْن؛ وعَلَيْه فلايقال: "إنّ الآيَة الثّانيَة مختصّة بصِنْف خاصّ مِن الظالمين"، بلْ هيَ علىٰ عمُوْمِها. (قواعد:٥٨٦)

(٣) قَوْلُه:(مُقَابَلَةُ الجَمْعِ بِالجَمْعِ: إلخ): فمِن الأوّل قَوْله تَعالَىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣]، والمَعْنى: إنمّا حُرّم علىٰ كلّ واحِدٍ أمُّه، فلَمْ يحرّم علىٰ كلّ واحِد من المخاطَبِين جمِيْعُ أمّهات المؤمِنِين؛ ومِثَال مقابَلة الكلّ لِكلّ فرْد، قَوْله تَعالَىٰ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة:٤٣]، وقَوْله تَعالَىٰ: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [المائدة:٤٨]؛ فالمَعْنى: أنّ كلّ واحِد مأمُوْر بجمِيْع الصّلَوات وبالاسْتِبَاق إلىٰ كلّ خَيْرٍ؛ ومِثَال المحتمَل قَوْله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا...﴾ [التوبة: ٦٠]، ويحتَمِل هٰذه المقابَلة أنْ تَكُوْن مِن قَبِيْل الأوّل، فالمقصُوْد حِيْنئِذ: توْزِيْع جمِيْع الصّدَقات علىٰ مجمُوْع الأصْناف، وتحتَمِل أيْضا أنْ تَكوْن مِن الثّاني؛ فالمقْصُوْد: توزِيْع كلّ فرْدٍ منْ أفْراد الصّدَقات علىٰ مجمُوْع الأصْناف؛ وعَلَيْه تُبنى مسْألة وجُوْب استِيْعاب الأصْناف، أو الاكْتِفاءِ بوَضْعِها فِيْ صِنْف. (قواعد: ٥٨٨ بحذف)

١٤٦) القَاعِدَةُ: الغَالِبُ عِنْدَ مُقَابَلَةِ الجَمْعِ بِالمُفْرَدِ: أَنَّهُ لاتَقْتَضِيْ تَعْمِيْمَ المفْرَدِ؛ وَقَدْ يَقْتَضِيْهِ بِحَسَبِ عُمُوْمِ الجَمْعِ المقَابِلِ لَهُ(١).

١٤٧) القَاعِدَةُ: مُقَابَلَةُ المفْرَدِ بِالمفْرَدِ تُفِيْدُ التَّوْزِيْعَ(٢).

١٤٨) القَاعِدَةُ: الْعِبْرَةُ بِعُمُوْمِ اللَّفْظِ، لابِخُصُوْصِ السَّبَبِ(٣).

١٤٩) القَاعِدَةُ: حَذْفُ المتَعَلَّقِ يُفِيْدُ العُمُوْمَ النِّسْبِيَّ(٤).

١٥٠) القَاعِدَةُ: الخَبَرُ عَلَىٰ عُمُوْمِهِ، حَتَّىٰ يَرِدَ مَا يُخَصِّصُهُ(٥).

---

(١) قَوْلُه: (الغَالِبُ عِنْدَ مُقَابَلَةِ إلخ): يَعنِيْ: أَنَّ المُفْرَد المُقَابَل بِهِ الجَمعُ يَكُوْن فِيْ بَعض السُّوَر أمْرًا واحِدًا يُحكَم به للجَمْع، وتَارةً يَكُوْن المُفْرَد فِي حُكم المُتعَدِّد بحَيْث يَكُوْن لِكُلِّ فَرْدٍ مِن أفْرَاد الجَمْع مُقَابِله مِن المُفْرَد؛

فمِنَ الأوَّل قَوْله تَعَالىٰ: ﴿لِلَّذِيْنَ أَحْسَنُوْا "الْحُسْنَىٰ" وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، والحُسنَىٰ: هِيَ الجَنَّة، فكلُّهُم يَدخُلوْنها؛ وقَال تَعَالىٰ: ﴿أُولٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ مَّغْفِرَةٌ﴾ [آل عمران:١٣٦]، فهٰذه المغْفِرة مَحْكُوْم بها للجمِيْع؛

ومِن الثَّانِي قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَالَّذِيْنَ يَرْمُوْنَ الْمُحْصَنٰتِ (إلىٰ قَوْله:) فَاجْلِدُوْهُمْ "ثَمٰنِيْنَ جَلْدَةً"﴾ [النور:٤]، أي: علىٰ كُلِّ واحِد منهُم ذٰلكَ القدْر (وهوَ الأمْرُ الواحِدُ) مِن الجَلْد. (قواعد:٥٩٠)

(٢) قَوْلُه: (مُقَابَلَةُ المفْرَدِ بِالمفْرَدِ إلخ): قَال الله تَعَالىٰ: ﴿إِقْرَأْ كِتٰبَكَ كَفٰى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيْبًا﴾ [الإسراء:١٤]، فهٰذا الخِطَاب يَكُوْن لكُلِّ إنسَان حيْث يؤمَر بقِراءَة كتابه؛ ويدْخُل تحتَ هٰذه القاعِدة الخِطابات النَّبَوِيَّة التِي خوطِب فيْها فرْد واحد، نحْو قَوْله عَلَيْه السَّلام لعُمَر بنِ أبي سَلَمَة: "يَا غُلامُ سمِّ الله، وكُلْ بيمِيْنك وكُلْ ممَّا يلِيْكَ"؛ فهٰذا الخِطَاب وإنْ كانَ لعمَر بن أبي سَلَمة خاصَّة؛ لٰكنَّه عامٌّ لجمِيع المسلمِيْن. (قواعد:٥٩٢، الترمذي)

(٣) قَوْلُه: (الْعِبْرَةُ بِعُمُوْمِ اللَّفْظِ إلخ): اعلَمْ! أنَّ صورَة السَّبَب قطعيَّةُ الدُّخُوْل فِيْ العامّ؛ وَتَحْلِيلُ هٰذِه القاعِدةِ: أنّ سَبَب النُّزُوْل إنْ كَانَ خَاصًّا، فَإِنْ نَزَلَت بِإِسْم فَرْد مُعَيّن أَوْ بِصِفَاته، أَوْ بِصِفَات جَمَاعَة أَوْ أمْرٍ؛ فَكُلٌّ مِنْهُما تَخْتَصّ بِمَن نَزَل فِيهِمْ؛ وَإنْ نَزَلَت بِأَلْفَاظ عَامّة فَإِنْ كَانَ مَع ذٰلِكَ دَلِيْل يَدُلّ عَلى الْعُمُوْم فهِي مُتَعدِّيَة إِلىٰ غَيْرِهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَإِن لم يَكُن هناك دلِيْلٌ علىٰ الْعمُوْم فهي أَيْضًا مُتَعدِّيَة عِنْد الْجُمْهُوْر "اعْتِبَارا بِعُمُوْم اللَّفْظ، لَابِخُصُوْص السَّبَب"؛ وَعِنْد البَعْض: "العِبْرَة بِخُصُوْصِ السَّبَب، لابِعُمُوْم اللَّفْظ"؛ وَمَا نَزَل ابْتِدَاءً -بِأنْ كَانَ سَبَبُ النُّزُوْل عَامًّا- فَهُوَ عَلىٰ عمُوْمِيَّتِه. وقدْ مرّ تفصِيْله في أصوْل التَّفسِيْر.

(٤) قَوْلُه: (حَذْفُ المتَعَلَّقِ إلخ): يعْنِي: حذْف المعمُوْل يفِيْد تعمِيْم المَعْنَى المناسِب له، قَال تَعَالىٰ: ﴿يٰٓأَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِيْنَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ﴾ [البقرة:١٨٣]، فالفِعل المضَارع ﴿تَتَّقُوْنَ﴾ يقْتَضِي مقدَّرا مَحذُوْفا، وهُوَ متعلَّق الفِعْل؛ فيُمْكِن أنْ يقدّر بـ: تَتَّقُوْن الله، أو تَتَّقُوْن النَّار، أو تَتَّقُوْن المَعَاصِي؛ ومُقتضَى القاعِدة حَمْلُه عَلَى الجمِيْع، إذِ المَقْصُوْد "إتِّقَاء جمِيْع مَا يُحِبّ الله اتقائَه مِن: الغفْلة والجهْل والمعْصيَة. (قواعد:٥٩٧)

(٥) قَوْلُه: (الخَبَرُ عَلىٰ عُمُوْمِهِ إلخ): يَعْنِي: إذا كَانَ ظاهِر النَّص دالا عَلى العُمُوْم فيحمَل عليْه، إلا أن =

١٥١) القَاعِدَةُ: إِذَا وَرَدَ الشَّرْطُ أَوِ الاسْتِثْنَاءُ أَوِ الصِّفَةُ أَوِ الغَايَةُ أَوِ الإِشَارَةُ بِـ"ذٰلِكَ" بَعْدَ مُفْرَدَاتٍ، أَوْ جُمَلٍ مُتَعَاطِفَةٍ عَادَ إِلَى جَمِيْعِهَا، إِلاَّ بِقَرِيْنَةٍ[١].

المُطْلَقُ وَالمُقَيَّد

١٥٢) القَاعِدَةُ: الْأَصْلُ إِبْقَاءُ الْمُطْلَقِ عَلَىٰ إِطْلَاقِهِ حَتَّىٰ يَرِدَ مَا يُقَيِّدُهُ[٢].

١٥٣) القَاعِدَةُ: الْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْكَامِلِ[٣].

١٥٤) القَاعِدَةُ: الإِطْلَاقُ يَقْتَضِيْ الْمُسَاوَاةَ[٤].

المَنْطُوْق وَالمَفْهُوْم

١٥٥) القَاعِدَةُ: إِذَا رَتَّبَ الشَّارِعُ الْحُكْمَ عَلَىٰ وَصْفٍ مُنَاسِبٍ فَإِنَّ ذٰلِكَ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ ثُبُوْتَهُ لِأَجْلِهِ[٥].

ـيَكُوْن هناك دَلِيْل يَدُلُّ عَلى الخصُوْص، فيُحمَل عَلى الخصُوْص، قَال الله تَعَالىٰ: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة:١١٦]، قَال ابنُ جريرٍ: "وللقُنُوْت في كلام العَرَب معانٍ، أحدُها: الطاعَة، وثانِيها: القِيَام، وثالثُها: الكفّ عنِ الكلام والإمْسَاك عنه؛ ...وقد زَعَم بعضٌ -من قصرَت معرفتُه عنْ توجيْه الكلام وجِهته-: أنّ قَوْله: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَٰنِتُونَ﴾ خاصٌّ لأهْل الطاعَة، ولَيْس عامًّا، وغيرُ جائزٍ ادّعاء خصُوْصٍ في آيَةٍ عامٍّ ظاهرُها إلا بحُجَّة يجِبُ التسْليْم لها.

(قواعد:٦٠٠ بحذف)

(١) قَوْلُه: (إِذَا وَرَدَ الشَّرْطُ إلخ): مِثَال الإشَارة بكلمَة "ذٰلك"، قَال تَعَالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ -إِلَّا بِالْحَقِّ- وَلَا يَزْنُونَ، وَمَن يَفْعَلْ "ذَٰلِكَ" يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان:٦٨]، فالإشَارة في "ذٰلك" في الآيَة عائدةٌ إلى الجمِيْع. (قواعد:٦١١)

(٢) قَوْلُه: (الْأَصْلُ إِبْقَاءُ الْمُطْلَقِ إلخ): منَ المسلَّم به: أنّ اللفظ إذا ورَد في نصّ من النُّصوص مطلقًا فالأصْل العَمَل به عَلى إطلاقه، إلا إذا وُجد دَلِيْل التَّقيِيْد، قَال تَعَالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ (إلى قوله:) وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فقَوْله: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ مُطلَق، لا قَيْد فيْه؛ فلايَدُلُّ عَلى التّتَابُع ولا التَّفْرِيْق؛ إنَّمَا يقتَضِي إيجابَ العَدد فقطْ، ولم يرِد نصٌّ آخر يقيِّدُه. (قواعد:٦٢١)

(٣) قَوْلُه: (المُطْلَقُ يُحْمَلُ إلخ): معْناه: أنّ المطلَق إذا أُطلِق يُراد بِهِ فردٌ كامِل، قَال تَعَالىٰ: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ الْبَلْدَةِ﴾ [النمل: ٩١]، فالبَلْدة اسْم خاصٌّ بمَكة، وهي المراد في الآيَة؛ لأنّها جامِعَة للخَيْر مسْتجْمِعَة للكمَال: (قواعد:٦٢٢ بتغيير)

(٤) قَوْلُه: (الإِطْلَاقُ يَقْتَضِيْ إلخ): قَال تَعَالىٰ في كفَّارة الظِّهار: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة:٤]، فيَسْتوِي في ذٰلك إطعَام ستِّيْن مِسْكيْنًا، سَواء كانُوا مِن: الرِّجال أو النِّسَاء أو الصِّغَار أو الكِبَار؛ وقَال تَعَالىٰ في كفَّارة اليَمِيْن: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة:٨٩]، فيستوِي في ذٰلك أوّل الشَّهر وأوسَطه وآخِره.

(٥) قَوْلُه: (إِذَا رَتَّبَ الشَّارِعُ إلخ): يَعْني: إذا رُتِّب الحكم عَلى المشْتَق فتكُوْن مادّة اشتِقاقه علةً ـ

١٥٦) القَاعِدَةُ: الحُكْمُ الْمُعَلَّقُ عَلَى وَصْفٍ: يَقْوىٰ بِقُوَّتِهِ وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهِ[١].

١٥٧) القَاعِدَةُ: الشَّرْطُ لاَيَقْتَضِيْ جَوازَ الْوُقُوْعِ[٢].

١٥٨) القَاعِدَةُ: التَّنْصِيصُ عَلَى الشَّيْءِ لاَيَلْزَمُ مِنْهُ النَّفْيُ عَمَّا عَدَاهُ[٣].

١٥٩) القَاعِدَةُ: الاِقْتِرَانُ الْوَارِدُ فِي الْقُرْآنِ بَيْنَ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنىٰ يَدُلُّ عَلَى مَزِيْدٍ مِّنَ الْكَمَالاَتِ[٤].

=للحُكْم، قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[النور:٢]، وقَال تَعَالىٰ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]؛ فهٰذا كمَا يَدُلُّ علىٰ وجوْب الجَلْد والقَطْع، كذٰلك يَدُلُّ علىٰ أنّ السَّرِقة والزّنا علةٌ للحكْم، وأنّ الوجُوْب لأجلِهما.(قواعد بتغيير)

(١) قَوله: (الحُكْمُ الْمُعَلَّقُ إلخ): إذَا وقَع الحمْد أو الذمُّ، والوَعْد أو الوعِيْد علىٰ جِنْس فعْلٍ من الأفْعَال، أو علىٰ وصْفٍ مِن الأوْصَاف؛ فيَحْصُل للمُكلَّف من ذٰلك الحَمْدِ أو الذَّمِّ أو الجزاء بقدْرِ نصِيْبه مِن ذٰلك الفِعل أو الوصْف؛ فيَزْداد بزيادَتِه وكَماله وينْقُص بنَقْصِه وضَعْفه، وينْعَدِم بانعِدَامه وزَواله.

قَال تَعَالىٰ: ﴿الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَلَمْ يَلْبِسُوٓا إِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولٰٓئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُوْنَ﴾ [الانعام:٨٢]، فالأمْن والاهْتِداء مرَتَّبَان عَلى الإيْمان ونَبْذ الشِّرك؛ فكلَّما كانَ تحقِيْق العبْد لهٰذا الأمْر أكْمَل، كانَ له مِن الأمْن والاهْتِداء نصِيْبٌ أوفرُ؛ وإذا ضَعُف إيمانُه أو كانَ مَشُوْبا كانَ حظه مِن الأمْن والاهْتِداء أقلّ؛ وكذٰلك قَوْله تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِيْنَ وَالْمُسْلِمٰتِ (إلىٰ قوله:) أَعَدَّ اللّٰهُ لَهُمْ مَّغْفِرَةً وَّأَجْرًا عَظِيْمًا﴾ [الاحزاب:٣٥]، فيَدْخُل فيْ هٰذه الأوْصَاف كلُّ ما تَناوَله مِن مَعاني الإسْلام والإيْمَان، والقُنُوْت والصّدق إلىٰ آخرِها بحسَبِ الكمَال والنُّقْصَان والانْعِدام. (قواعد:٦٢٩)

(٢) قَوله: (الشَّرْطُ لاَيَقْتَضِيْ إلخ): قدْ يرِد ذكْرُ الشَّيْء فيْ سِيَاق الشَّرط مَعَ كوْنه ممْتنِع الوقُوْع مُبَالغة فيْ البَيان، سَواء كانَ فيْ مَقام المُحَاجّة والرَّدّ أم غيْر ذٰلك مِن المقامَات، قَال تَعَالىٰ: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوْا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَّا كَانُوْا يَعْمَلُوْنَ﴾ [الانعام:٨٨]، وحَاشاهمْ مِن الشِّرْك، إنَّمَا هٰذا مُبَالغةٌ فيْ بَيان عِظَم الشِّرْك وسُوْء عاقِبَته؛ وقَال تَعَالىٰ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعٰبِدِيْنَ﴾ [الزخرف:٨١] -علَى القَوْل بأنّ "إنْ" شرْطيّة-؛ ومعْلُوْم: أنّ اللّٰه منزّهٌ عَن الولَد، إنَّمَا هٰذا مبالغةٌ فيْ الردّ عَلى المعانِدِيْن. (قواعد:٦٣٩)

(٣) قَوله: (التَّنْصِيصُ عَلَى الشَّيْءِ إلخ): قَال تَعَالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيْرِ﴾ [المائدة:٣]، وقدْ جاءَت السُّنَّة بتَحْرِيْم كلِّ ذِي مِخْلب مِن الطَّيْر، وكلِّ ذِي نابٍ مِن السِّبَاع؛ وقَال تَعَالىٰ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَآءَ ذٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، وَقدْ أجمَعُوا عَلىٰ تحْرِيْم نِكاح العَمّة مِن بِنْت أخِيْها، وهٰذَا أمْرٌ زائِد عَلى المَذكوْر فيْ الآية. (قواعد: ٦٤٤)

(٤) قَوله: (الاِقْتِرَانُ الْوَارِدُ فِي الْقُرْآنِ إلخ): أسْمَاء اللّٰه تَعَالىٰ كلُّها حُسْنى -أي: بالغَةٌ فيْ الحُسْن غايته-، وذٰلكَ لأنّها متَضَمِّنةٌ لصِفات كامِلة لانقص فيها بوجهٍ؛ وإذا ضُمّ الاسْم إلىٰ غيرِه من الأسْماء فيحْصُل بجَمْع الاسْم إلَى الآخَر كمَالٌ فوْق كمَال، قَال تَعَالىٰ: ﴿وَهُوَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمُ﴾؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَاللّٰهُ غَنِيٌّ حَمِيْدٌ﴾؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَاللّٰهُ =

المُحْكَمُ والمُتَشَابِهُ

١٦٠) القَاعِدَةُ: القُرْآنُ الْكَرِيْمُ كُلُّهُ مُحْكَمٌ بِاعْتِبَارٍ، وَكُلُّهُ مُتَشَابِهٌ بِاعْتِبَارٍ، وَبَعْضُهُ مُحْكَمٌ وَبَعْضُهُ مُتَشَابِهٌ بِاعْتِبَارٍ ثَالِثٍ(١).

١٦١) القَاعِدَةُ: يَجِبُ العَمَلُ بِالمُحْكَمِ، وَالإِيْمَانُ بِالمُتَشَابِهِ(٢).

١٦٢) القَاعِدَةُ: جَمِيْعُ ظَوَاهِرِ نُصُوْصِ القُرْآنِ مَفْهُوْمَةٌ لَدَى المُخَاطَبِيْنَ(٣).

المُجْمَل وَالمُبَيَّن

١٦٣) القَاعِدَةُ: القُرْآنُ مُشْتَمِلٌ عَلَى أُصُوْلِ الدِّيْنِ: دَلَائِلِهِ وَمَسَائِلِهِ، أَمَّا تَعْرِيْفُهُ لِلْأَحْكَامِ فَأَكْثَرُهُ كُلِّيٌّ لَا جُزْئِيٌّ(٤).

=﴿عَلِيْمٌ حَكِيْمٌ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيْرًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَاللهُ عَلِيْمٌ حَلِيْمٌ﴾، هٰذا مُتَكرِّر في القرآن، فيَكُوْن كلٌّ مِن الاسْمَين دالاً عَلى الكمَال الخاصّ الذِي يقتَضِيْه، وهُوَ العِزَّة في العَزيز، والحكمةُ في الحكيْم، والجمْع بينَهُمَا دالّ عَلى كمَال آخر، وهو: أنّ عِزّته تَعَالى مقرُوْنة بالحِكمَة، فعِزّته لا تقتَضِيْ ظلْمًا وجَوْرًا، كمَا يَكُوْن من أعِزّاء المخلوْقِين، فإنّ العزيْز منْهُمْ قد تأخُذُه العِزّة بالإثم، فيَظلِم ويجُوْر ويُسِيْءُ التّصرُّفَ، وكذٰلكَ حُكمُه -تَعَالى- وحِكمتُه مقرُوْنان بالعِزّ الكامِل، بخِلاف حُكم المخلُوْق وحِكمَتِه، فإنّها يعترِيْها الذلُّ. (قواعد: ٦٤٩)

(١) قولُه: (القُرْآنُ الْكَرِيْمُ إلخ): يَعْنِي: القُرْآنُ كلُّه متَّصِف بالإحْكَام، قَال الله تَعَالَى: ﴿كِتٰبٌ أُحْكِمَتْ أٰيٰتُهُ﴾ [هود:١]، ومتَّصِف كلُّه بالتَّشَابُه، قَال تَعَالى: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيْثِ كِتٰبًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر:٢٣]، ومتَّصِفٌ بَعضُه بالإحْكام وبعضُه بالتَّشابُه، قَال تَعَالى: ﴿مِنْهُ اٰيٰتٌ مُحْكَمٰتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتٰبِ وَأُخَرُ مُتَشٰبِهٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]؛ وذَكرتُ تفصِيْله في القِسْم الأَوّل ضِمن "المبحَث الأَوّل في المحْكَم والمُتَشابِه" بالبَسْط. (مس)

(٢) قَولُه: (جَمِيْعُ ظَوَاهِرِ إلخ): وأَمثِلة المحْكَم أَكثَرُ مِن أَنْ تُحْصَى، منْها: أُصُوْل الاعْتِقاد والآداب؛ ومِن قبِيْل المتَشابِهِ الحقِيْقِي: جمِيْع ما أخْبَرَ اللهُ تَعَالى عن نفسِه أو عنِ اليَوْم الآخِر أو عن الملائِكة ونحوِ ذٰلك ممَّا يُعرَف مَعْناه؛ لٰكِن كُنْهه غَيرُ معلُوْم، فهُوَ متَشَابِه بهٰذه الحَيْثِيَّة؛ ومِثَال المتَشابِه النِّسْبِي: هِيَ النُّصُوْص التِيْ يُتَوهَّم منْها التّعارُض، كقَوله تَعَالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَّلَا جَانٌّ﴾ [الرحمٰن: ٣٩] معَ قوله تَعَالى: ﴿وَقِفُوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُوْلُوْنَ﴾ [الصافات: ٢٤]. وقدْ مرَّ ذكرُه في الفَصْل الأَوّل (قواعد: ٦٦٢ بزيادة يسيرة)

(٣) قَولُه: (يجِبُ العَمَلُ إلخ): لأنه نَزَل بلسَان عرَبِي مبِيْن.

(٤) قَولُه: (القُرْآنُ مُشْتَمِلٌ عَلَى إلخ): المرادُ بالأَحكَام: ما يقابِل العَقائد؛ ومَعْنى الكلِّيَّة هنَا: أنّه ليْسَ مفصَّلا مُستوْعِبا لشرُوْطٍ وأَركانٍ وموانِعَ ما يُنهَى عنْه؛ فمِن أُصُوْل الدِّيْن قَوْله تَعَالى: ﴿اَللهُ لَآ إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّوْمُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَّلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِيْ يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيْطُوْنَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَآءَ، وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ، وَلَا يَئُوْدُهُ =

١٦٤) القَاعِدَةُ: التَّفْسِيْرُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ يَدُلُّ عَلَى التَّهْوِيْلِ وَالتَّعْظِيْمِ(١).

مَعْرِفَةُ الفَوَاصِل

١٦٥) القَاعِدَةُ: مَبْنَى الفَوَاصِلِ عَلَى التَّوْقِيْفِ(٢).

١٦٦) القَاعِدَةُ: لا تَتَأَتَّى مَعْرِفَةُ مَعَانِيْ الْقُرْآنِ وَالاسْتِنْبَاطُ مِنْهُ إِلاَّ بِمَعْرِفَةِ الفَوَاصِلِ(٣).

مُوْهِمُ الاخْتِلاف وَالتَّضَارُب

١٦٧) القَاعِدَةُ: إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَلْفَاظُ، وَكَانَ مَرْجِعُها إِلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ لَمْ يُوْجِبْ ذٰلِكَ

=حِفْظُهُمَا، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيْمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فهٰذِه الآيَة مشتَمِلة علىٰ تفاصِيْل متَعَدِّدة تتعَلَّق بالله عزَّ وجلَّ؛ ومِن أَمثِلة الفرُوْع والأحْكام قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَأَقِيْمُوا الصَّلٰوةَ وَآتُوا الزَّكٰوةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، فلمْ يَذْكرْ سبْحَانه وتَعَالىٰ شرُوْط هٰذِه العِبَادات، وكثِيرًا مِن التَّفاصِيْل المتعلِّقَة بِها. (قواعد: ٦٨١)

(١) قَوْلُه: (التَّفْسِيْرُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ إلخ): قَال تَعَالىٰ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ، كَلَّا لَوْ تَعْلَمُوْنَ عِلْمَ الْيَقِيْنِ، لَتَرَوُنَّ الْجَحِيْمَ﴾ [التكاثر: ٥-٦]، فقدْ حُذف المعمُوْل فيْ قَوْله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾ لقَصْد التَّهوِيْل، فيُقدِّر السامِعُ أعظَمَ ما يخْطُر ببالِه؛ كمَا حذِف جوابُ ﴿لَوْ﴾ فيْ قَوْله: ﴿لَوْ تَعْلَمُوْنَ عِلْمَ الْيَقِيْنِ﴾؛ ثمَّ قال: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيْمَ﴾؛ فهٰذِه الجمْلة جوابُ قَسَم محذُوْف، وهُوَ تَفْسِيرٌ لمفعُوْل ﴿لَوْ تَعْلَمُوْنَ﴾، تقدِيْره: "لَوْ تَعْلَمُوْنَ عِقَابَة أَمْرِكُمْ"، ثمَّ فسَّرَها بأنَّها رُؤيَة الجحِيْم؛ والتفْسِير بعْدَ الإبْهام يَدُلُّ عَلى التَّهْوِيْل والتَّعظِيْم. (قواعد: ٦٨٩)

(٢) قَوْلُه: (مَبْنَى الفَوَاصِلِ إلخ): مَعْنى "الفواصِل" هنا: رُؤُوس الآي؛ لا مجرَّد مواضِع الوقْف -كمَا سيأْتِي فيْ التَّالية-؛ ومَعْنى القاعِدة: أنَّ الآياتِ والسُّوَر إنَّمَا تُعلَم بتَوْقِيف الشَّارع، لا بالاجْتِهاد؛ أما السُّوَر، فيمَّا يَدُلُّ علىٰ ما أَخْرَجه أبوْ داوُد عنْ ابْن عبَّاس ، قال: كانَ رسُوْل اللهِ ﷺ لا يَعْرِف فَصْلَ السُّورةِ حتَّى تُنزَل عَليْه: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ﴾؛ وأمَّا الآيات، فإنَّ الأدلَّة النَّقليَّة -الدالَّة علىٰ أنَّها توقِيْفيَّةٌ- كثِيْرةٌ معْلوْمَة؛ ولذٰلكَ عَدُّوْا ﴿الٓمٓ﴾ آيةً حيْث وقعَتْ، وكذا عَدُّوا ﴿الٓمٓصٓ﴾، و﴿حٰمٓ﴾ فيْ سُوَرِها، و﴿طٰهٰ﴾، و﴿يٰسٓ﴾ آية؛ ولم يَعُدُّوا ﴿الٓمٓرٰ﴾، و﴿الٓرٰ﴾، و﴿طٰسٓ﴾ آيةً. (قواعد: ٦٩٢ بتقديم)

(٣) قَوْلُه: (لا تَتَأَتَّى مَعْرِفَةُ مَعَانِيْ إلخ): قَالَ بعض أَهْل العِلم: "بابُ الوقْف عظِيْم القدْر، جلِيْل الخَطَر؛ لأنَّه لا يتأتَّى لأحَد معرِفة معَاني القرْآن ولا استِنْباطُ الأدلَّة الشَّرْعيَّة منْه إلا بمعْرِفة الفواصِل"؛ والمراد من "الفَوَاصِل" هنا: "الكلمَات فيْ آخِر الجُمَل، لا رُؤُوْس الآي"، وهُوَ التَّعريْف الثَّاني للفاصِلة.

قَال تَعَالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيْلَهُ إِلاَّ اللهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فلَوْ وَصلها بمَا بعْدَها -وهُوَ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَالرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ﴾- لتَغيَّر المَعْنى؛ مَعَ أنَّ الوقْف فيْ كِلا الموضِعَين صحِيْح؛ والمَعْنىٰ: عنْد الوقْف علىٰ لفْظ الجلَالَة "أنَّ المتَشابِه لا يَعْلمُه إلا اللهُ"، وهُوَ محْمُوْل علىٰ كُنْه المتَشابِهات وكيْفيَّتِها؛ وعَلى الوَصْل يَكُوْن: "الرَّاسِخُون فيْ العِلْم يعلَمُون تأْوِيلَه"، وهُوَ محْمُوْل عَلى العِلْم بالمَعْنىٰ. (قواعد: ٦٩٣)

اِخْتِلَافًا[(١)].

١٦٨) القَاعِدَةُ: إِنَّمَا يَتَنَاقَضُ الْخَبَرَانِ اللَّذَانِ أَحَدُهُمَا نَفْيٌ وَالْآخَرُ إِثْبَاتٌ، إِذَا اسْتَوَيَا: فِي الْخَبَرِ وَالْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَفِيْ الْمُتَعَلِّقِ بِهِمَا، وَفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَفِي الْحَقِيْقَةِ وَالْمَجَازِ[(٢)].

١٦٩) القَاعِدَةُ: الآيَاتُ الَّتِيْ تُوْهِمُ التَّعَارُضَ يُحْمَلُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا عَلَىٰ مَا يَلِيْقُ بِهِ وَيُنَاسِبُ الْمَقَامَ، كُلٌّ بِحَسَبِهِ[(٣)].

---

(١) قَوْلُه: (إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَلْفَاظُ إلخ): ومَعْنى القاعدة: أنّ الاختِلاف إنْ كانَ مدارُه عَلى اللفْظ دُوْن المَعْنى، فهٰذا النَّوع لايُعدُّ مِن الاختِلاف الحقِيْقي؛ لأنّ العِبْرة بالمَعْنى، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد:١] مَع قوْله تَعالىٰ: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين:٣]؛ فالآيَة الأوْلىٰ ظاهِرُها النَّفي، والثّانيَة ظاهِرُها الإثْبات؛ وهٰذا قدْ يُوْهِم منْ لاتمْيِيْز لدَيْه وُجوْدَ التَّضارُب والتَّبايُن بينَ الآيتَيْن، والحقِيْقةُ: أنّ معْنَى الآيتَيْن واحِدٌ، وذٰلكَ لأنّ العرَب تُعبِّر بنَحْو ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ وتَقصِد تأكِيْد القسَم؛ فالحاصِل: أنّ الله تَعالىٰ أقسَمَ بمَكّة في الموضِعَيْن، والمعْنىٰ فيْهمَا واحِد.

(قواعد: ٦٩٧ بزيادة)

ومثالُ مايوهِم الاختِلاف مِن مَنْطوقِه، قوله تعالىٰ في خَلق آدم مرّة: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ومرةً قال: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، ومرة قال: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصّٰفّٰت: ١١]، ومرة قال: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾ [الرحمٰن: ١٤]؛ فالصلصال والحمأ والطين كلها أحوال دُرجَت من التراب الذي خلق منه آدم.

ومثالُ مايوهِم الاختِلاف مِن أقوال المفسّرين بأن يعبِّر كلُّ واحِد من المفسّرين عن المعْنى المراد بعبارةٍ غير عبارة صاحبه، تدلُّ علىٰ معنىً في المسمى غيرِ المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]؛ فقال بعضهم: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ هوَ القرآن -أي: اتباعه-، وقال بعضهم: هو الإسلام؛ فقال العلامة ابن تيمية: فهٰذان القولان متفِقان؛ لأنّ دين الإسلام هو اتّباع القرآن، ولٰكنْ كلٌّ منهما نبّه علىٰ وصف غير وصف آخر. (فصول: ٥٩ بتقديم وتأخير)

(٢) قَوْلُه: (إِنَّمَا يَتَنَاقَضُ الْخَبَرَانِ إلخ): يَعْني: إذا اجتمَعَ النَّفيُ والإثبَات عَلى الشَّيْء الواحِد فيْ حَال واحِدة، وفيْ زمانٍ متّحِد؛ فحِيْنئِذ يَتَناقَض الخبَرَان، وهٰذا لاوجوْد له فيْ كتَابِ الله عزّ وجلّ؛ وحيْنَما يظهَر التَّعارُض بينَ الآيات فيُمْكِن أنْ يَندَفِع بأنْ يَكُوْن النّفي مُتوجِّهًا إلى الشّيْء فيْ حَالٍ، والإثباتُ فيْ حالٍ أخْرى؛ أو توَجّه إليْه النَّفْيُ فيْ وقْت، والإثبَاتُ فيْ وَقْت آخَر؛ ومَا إلىٰ ذٰلكَ مِن الأمُوْر. (قواعد:٦٩٨) بتغيير يسير؛ وقدْ مرَّ تفصِيْلُه في البابِ الرَّابع ضِمن الفَصْل الثّاني: في التَّعارُض بَيْن الآيَات والمتشابِهات.

(٣) قَوْلُه: (الآيَاتُ الَّتِيْ تُوْهِمُ التَّعَارُضَ إلخ): هٰذه القاعِدة مهِمّة لطالِب العِلْم، (وقد ذكَرْنا وجُوْه الخِلاف بالبَسْط في أصُوْل التَّفسِيْر تحت "المَناهِج والخِلاف") التي يَنْحَلّ بها إشكالاتٌ كثيرةٌ؛ ومِن أمثلتِها قوْله تَعالىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون:١٠١]، ففِيْها نفي الأنْساب بين النّاس يومَ القِيَامة، وجاءَ فيْ بعْضِها إثبَاتٌ، قَال تَعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤- ٣٦]؛ فالمنفِيُّ هُوَ الانْتِفاع بالأنْساب والانتِصَارُ بها، والمُثْبَت هُوَ النَّسبُ الحاصِل بينَ الناس، مَعَ صرْف النَّظر =

التَّكْرَارُ

١٧٠) القَاعِدَةُ: قَدْ يَرِدُ التَّكْرَارُ لِتَعَدُّدِ الْمُتَعَلِّقِ(١).

١٧١) القَاعِدَةُ: لَمْ يَقَعْ فِيْ كِتَابِ اللهِ تَكْرَارٌ بَيْنَ مُتَجَاوِرَيْنِ(٢).

١٧٢) القَاعِدَةُ: لاَ تَخَالُفَ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ إِلاَّ لِاخْتِلاَفِ الْمَعَانِيْ(٣).

١٧٣) القَاعِدَةُ: العَرَبُ تُكَرِّرُ الشَّيْءَ فِي الْاِسْتِفْهَامِ اِسْتِبْعَادًا لَهُ(٤).

ـعنْ كونِه ينفَع أوْ لا. (قواعد:٦٩٨)

(١) قوْلُه: (قَدْ يَرِدُ التَّكْرَارُ إلخ): قَال تَعَالىٰ: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن]، فإنَّها قد وردَتْ فيْ سُوْرة الرَّحمٰن فيْ نيِّف وثلاثِيْن مرَّة؛ والحقُّ: أنَّ كلَّ واحِدة تتَعلَّق بما قَبْلها، "لأنَّ التأْسِيْس مقدَّم عَلى التَّوْكيْد"؛ وذْلكَ لأنَّ الله تَعَالىٰ خاطَب بها الثَّقَلَين من الإنْس والجنِّ، وعدَّد علَيْهم نِعَمه الَّتيْ خلقَها لهمْ؛ فكلَّما ذكَر فَصْلا من فصُوْل النِّعَم طلَب إقرارَهم واقْتضاهُمْ الشُّكرَ علَيْه؛ وكذْلكَ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِيْ ذٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِيْنَ﴾ [الشعراء]. (قواعد:٧٠٢)

(٢) قوْلُه: (لَمْ يَقَعْ فِيْ كِتَابِ اللهِ إلخ): يعْني لم تَقَع فيْ كتَاب الله إعادَة آيَة بمَعْنى واحِد، ولفَظٍ واحِد مرَّتيْن منْ غَيْر فصْل؛ وإنَّما يُؤتىٰ بتكْرِيْر آيَة بكمَالها فيْ السُّوْرة الواحِدة مَعَ فصُوْل تفْصِل بيْنَها -كَمَا ذُكِر فيْ القاعِدة الَّتيْ سبَقت- إمَّا للتَّذكيْر والتَّاكيْد، كقَوله تعَالىٰ: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن]، أوْ للتَّاكِيد فقَطْ، كقَوْله تعَالىٰ: ﴿وَيْلٌ يَّوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِيْنَ﴾، أوْ للتَّعْظِيم والتَّهْوِيل، كقَوْله تعَالىٰ: ﴿القَارِعَةُ، مَا القَارِعَةُ﴾، ﴿أَصْحٰبُ اليَمِيْنِ مَا أَصْحٰبُ اليَمِيْنِ﴾ أوْ للحَثِّ عَلى التَّدبُّر وأخْذ العِبْرَة، كقَوْله تعَالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا القُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُّدَّكِرٍ﴾؛ أوْ يُؤتىٰ بِغَيْر مَعانِيْها، أو بغَيْر ألفاظِهَا، كقَوْله تعَالىٰ: ﴿قَالَ: "رَبِّ إِنِّيْ وَهَنَ العَظْمُ مِنِّيْ"، "وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا"﴾.
(قواعد:٧٠٣، عِلم المعَاني)

(٣) قوْلُه: (لاَ تَخَالُفَ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ إلخ): قَال تَعَالىٰ: ﴿قُلْ يٰأَيُّهَا الْكٰفِرُوْنَ، لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُوْنَ، وَلَآ أَنْتُمْ عٰبِدُوْنَ مَآ أَعْبُدُ، وَلَآ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُّمْ، وَلَآ أَنْتُمْ عٰبِدُوْنَ مَآ أَعْبُدُ، لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلِيَ دِيْنِ﴾ [الكافرون]، قَال ابنُ تيميَّة ما مُلَخَّصُه: فقَوْله: ﴿لَآ أَعْبُدُ﴾ يتَناوَل نفْيَ عبادَته لمعبُوْدِهم فيْ الزَّمان الحاضِر والزَّمان المسْتقْبِل -لأنَّ المضَارع يتَناوَل الزَّمَن الدَّائِم سِوى الماضِي-، وقَوْله: ﴿مَا تَعْبُدُوْنَ﴾ أيْضا يتَناوَل ما يعْبُدوْنه فيْ الحاضِر والمستَقبِل؛ وكلاهما مُضارِع...؛ وقَوْله: ﴿وَلَآ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُّمْ﴾ براءَة منْ كلِّ مَا عَبَدُوْه آلهَةً شَتّٰى فيْ الأزْمِنَة الماضِيَة، كمَا تبرَّأَ أوّلا مما عبَدُوه فيْ الحَال والاستِقْبال؛ فتَضمَّنَتِ الجمْلتَان البرَاءَة من كلِّ ما يعبُدُه المشْركون والكافرون فيْ كلِّ زَمَان: ماضٍ وحاضِر ومستَقْبل، وقَوْله أوّلاً: ﴿لَا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُوْنَ﴾ لايتناوَل هٰذا كلَّه. (قواعد: ٧٠٠)

(٤) قوْلُه: (العَرَبُ تُكَرِّرُ الشَّيْءَ إلخ): منْ عادة العرَب إذا استَبْعَدتْ وقُوْعَ شَيْءٍ أو صُدُوْره منْ أحَد -مثَلا-، فتُكرِّر الاستِفْهام الموجَّه إليْه فيْ ذْلك؛ وتكَرُّرُ الاستِفْهام فيْ مِثْل هٰذا دَلِيْلٌ عَلىٰ استِبْعاد وقوعِه وصُدورِه من ذْلك المخاطَب، قَال تَعَالىٰ: ﴿"أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ" إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَّعِظَامًا﴾، ثمَّ قال: ﴿أَنَّكُمْ مُّخْرَجُوْنَ﴾ [المؤمنون:٣٥]، أيْ: ءَإنَّكمْ مخْرجُون، فهٰذا التَّكرَار للاستِبْعاد؛ و كذا قوْلهُ تعالىٰ: ﴿"ءَإِذَا" مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ـ

١٧٤) القَاعِدَةُ: التَّكْرِيْرُ يَدُلُّ عَلَى الاِعْتِنَاءِ[١].

١٧٥) القَاعِدَةُ: النَّكِرَةُ إِذَا تَكَرَّرَتْ دَلَّتْ عَلَى التَّعَدُّدِ، بِخِلَافِ الْمَعْرِفَةِ[٢].

ـ وَعِظَامًا "ءَإِنَّا" لَمَبْعُوثُوْنَ﴾ [الواقعة:٤٧]. (قواعد:٧٠٩ بحذف)

(١) قوله: (التَّكْرِيْرُ يَدُلُّ إلخ): اعلم! أنّ العرب لاتؤكّد إلا ما تهتمّ به، فكلّما عظم الاهتمام كثُر التاكيد، وكلّما خفّ خفّ التاكيد؛ فـ:

تكرير صِفات اللهِ دالّ عَلى الاعتِناء بمعْرِفتِها، والعَمَلِ بمُوْجَبِها.

وتكرِيرُ القِصَص دالّ عَلى الاهتِمام بالوَعْظ للإِيْقاظ والاعتِبار.

وتكْرِير الوَعْد يدلّ عَلى الاهتِمام بفِعْل الطّاعات ترْغيْبا في ثوابِها، وتكريرُ الوَعِيْد يَدُلُّ عَلى الاهتِمام بتَرْك المخالَفات ترْهيبًا مِن عِقابِها.

وتكرِيْر القِرَان بينَ الوَعْد والوَعِيْد يدلّ عَلى الاهتِمام بوُقوْف العِباد بينَ الخوْف والرّجاء؛ فلايقْنَطُوا منْ رحمةِ الله، ولايَغْترُّوا بحِلمِه وإمْهالِه.

وتكرِيْر الأحْكام يَدُلُّ عَلى الاعتِناء بفعْل الطّاعات واجْتِناب المخالَفات.

وتكرِيْر الأمْثال يَدُلُّ عَلى الاعتِناء بالإِيْضاح والبَيَان.

وتكرِيْر تذْكِيْر نِعَم الله يَدُلُّ عَلى الاعتِناء بشُكْرِها.

قَال تَعالىٰ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ التَّكَاثُرُ، حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر:١- ٢]، والمعْنىٰ: ألْهاكُمْ التّكاثُر بالأمْوال والأوْلاد عنِ الاستِعْداد للمَعاد، ثم زَجَرهم عنِ التّكاثُر بقَوْله: ﴿كَلَّا﴾، ثمّ هدّدهم بقَوْله: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾، ثمّ أكّد الزّجر الأوّل بـ﴿كَلَّا﴾ الثّانيَة، ثمّ أكّد التّهدِيْد بـ﴿سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾، ثمّ أكّد الزّجْر بـ﴿كَلَّا﴾ الثّالثة، فزَجَرهم للاهتِمام بالاستِعْداد للمَعاد. (قواعد:٧٠٩)

(٢) قوله: (النَّكِرَةُ إِذَا تَكَرَّرَتْ إلخ): اعْلم! أنّه إذا ذُكِر الاسْم مرّتيْن فلهُ أربَعة أحْوال؛ لأنّهما إمّا أنْ يكُوْنا معرِفتيْن، أو نَكِرتَيْن، أو الأوّل نَكِرة والثّاني مَعْرِفة، أو العَكْس.

١- فإنْ كانا معرِفتيْن، فالثّاني هُوَ الأوّل غالبًا، قَال الله تَعالىٰ: ﴿إِهْدِنَا "الصِّرَاطَ" الْمُسْتَقِيْمَ، "صِرَاطَ الَّذِيْنَ" أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٥- ٦]، فقَوْله: ﴿الصِّرَاطَ﴾ مَعرِفةٌ لدُخُوْل الألِف واللام، والثّاني أيْضا معرِفة لإضافَتِه إلى المعْرِفة، وعَلَيْه: فالأوّل هُوَ الثّاني.

٢- وإنْ كانا نَكِرتَيْن فالثّاني غَيْرُ الأوّل غالبًا، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿اَللهُ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ مِّنْ "ضُعْفٍ"، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ "ضُعْفٍ" "قُوَّةً"، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ "قُوَّةٍ" "ضُعْفًا" وَّشَيْبَةً﴾ [الروم:٥٤]، فالمرادُ بالضُّعْف الأوّل: النُّطْفَة أو التُّراب، وبالثّاني: ضُعْف الجنِيْن وكذا مَرْحَلة الطُّفُوْليّة، وبالثّالث: الشّيْخوْخة، و"القوّةُ الأولىٰ": هي الّتيْ تجْعَل الطّفلَ يتحرّك ويَدْفَع عنْ نفسِه الأذىٰ بالبُكاء، و "القوّة الثانيَة": هي الّتيْ بعْدَ البُلوْغ.

والمِثَال الذي يجمَع القِسْمين قَال تَعالىٰ: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الم نشرح: ٥- ٦]، فالعُسْر الثّاني هُوَ الأوّل، واليُسْر الثّاني غَيْر الأوّل؛ ولذا قَال النبي ﷺ: "لنْ يغلِب عُسْرٌ يسرَيْن"؛

(أخرجه الحاكِم في المستَدرك)

١٧٦) القَاعِدَةُ: إِذَا اتَّحَدَ الشَّرْطُ وَالجَزَاءُ لَفْظًا دَلَّ عَلَى الفَخَامَةِ[1].

مُبْهَمَاتُ القُرْآن

١٧٧) القَاعِدَةُ: الأَصْلُ أَنَّ مَا أُبْهِمَ فِي القُرْآنِ فَلاَ طَائِلَ فِيْ مَعْرِفَتِهِ[2].

١٧٨) القَاعِدَةُ: لاَ يُبْحَثُ عَنْ مُبْهَمٍ أَخْبَرَ اللهُ بِاسْتِئْثَارِهِ بِعِلْمِهِ[3].

٣- وإنْ كانَ الأوّل نَكِرة والثّاني مَعرِفة، فالثّاني هُوَ الأوّلُ حَمْلا عَلى العَهْد، قَال تَعالىٰ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ.....﴾ [المزمل: ١٥- ١٦]، فالرَّسُوْل فِي الموضِع الثّاني هُوَ عَيْن الأوّل.

٤- وإنْ كانَ الأوّل معرفة والثّاني نَكِرة، فهُوَ مُتوَقِّف عَلى القَرِيْنة؛ فقدْ تكُوْن عيْنَ الأوّل، قَال تَعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا "الْقُرْآنِ" مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ، "قُرْآنًا" عَرَبِيًّا...﴾ [الزمر: ٢٧- ٢٨]، فالقُرآن فِي الموضِعَيْن واحِدٌ؛ وقد تَكوْن غَيْر الأوّل، قَال تَعالىٰ: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ "الْكِتَابِ" أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ "كِتَابًا"﴾ [النساء: ١٥٣]، فالكِتاب فِي الموضِع الأوّل هُوَ كتابُهم الذِي نزَل علَيْهم، وأمّا الكتاب فِي الموضِع الثّاني فهُوَ كتابٌ آخر مُقترَحٌ عَلى الرَّسُول. (قواعد: ٧١١ بتقديم)

(١) قَولُه: (إِذَا اتَّحَدَ الشَّرْطُ إلخ): قَال تَعالىٰ: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ، وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ [الواقعة: ٨- ٩]، فصَّل الله سُبْحانه أحْوال الأزْوَاج الثّلاثة المذْكوْرَة في السّابق: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾، فقَال: فأمّا أصْحاب الميْمَنة فمَا أصْحَابُ الميمَنَة! ففيْه تعْظيْمٌ لشَأنِهم، وتفْخِيم لأحْوالهمْ؛ وكذا قَوْله تَعالىٰ: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

(٢) قَولُه: (الأَصْلُ أَنَّ مَا أُبْهِمَ إلخ): اعْلَمْ أنّ المبْهَمات التِي لمْ يُفْصِح القُرْآنُ عنها فِي موضِعه ولا فِي موضِع آخَر، ولمْ يُبيّنها النبيُّ ﷺ ولمْ يثبُتْ فِي بَيانها شَيءٌ؛ فهٰذا مما لاطائِل تحتَه، ولا فائِدة فِي البَحْث عنْه، كمَا قالَ تعالىٰ في عدّة أصْحاب الكَهْف: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا، وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢]

قَالَ الشنقِيطي رحِمه الله عنْد تَفْسِير قَوْله تَعالىٰ: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وكثيْرٌ منَ المفسِّرِيْن يُطنِبُون فِيْ ذِكر الأقْوال فيْها (أي: فِيْ اسْم كَلْبِهم) بدُوْن عِلم ولاجَدوَى، ونحْن نُعرِض عنْ مِثْل ذٰلك دائِما، كلَوْنِ كلْبِ أصْحاب الكَهْف واسْمِه، وكالبَعْض الذِي ضُرِب به القَتِيْلُ منْ بقرَة بنِيْ اسْرائيْل، وكاسْم الغُلام الذِي قتَله الخضِر، وأنْكرَ علَيْه موسىٰ قتْلَه، وكخَشَب سفِيْنة نوح مِن أيِّ شجَر هوَ، وكمْ طُوْل السَّفِيْنة وعرْضُها، وكمْ فيْها من الطّبَقات إلىٰ غَيْر ذٰلك ممّا لافائِدة فِي البَحْث عنه، ولا دَليْل عَلى التَّحقِيْق فيْه". (قواعد: ٧١٩ بحذف وزيادة)

(٣) قَولُه: (لاَ يُبْحَثُ عَنْ مُبْهَمٍ إلخ): يعْنِي حيْنَما يَكُوْن المبْهَم ممّا أخْبَر الله تَعالىٰ باختِصَاصه بعِلْمِه، ونفَىٰ ذٰلك عنِ الخلْق، فإنّ البَحْث عنْ هٰذه المبْهَمات -التِي لايُبنىٰ علىٰ معرِفتِها فائدةٌ- سعيٌ فِي متاهَة وسَيْر فِيْ عَمَايَة؛ بلْ وفيْه إضَاعة الأعْمَار بلا طائِل، كمَا قالَ تَعالىٰ: ﴿وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ، لَا تَعْلَمُونَهُمُ، اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ، لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [ابراهيم: ٩]؛ فمنْ طلَب معرِفة هٰذِه الأمُوْر فقدْ تجرّأ علىٰ ربّه تبَارك وتَعالىٰ، وتَعَدّى الحقَّ الذِي يجِبُ علَيْه الوقُوْف عنْدَه. (قواعد: ٧١٨ بتقديم)

١٧٩) القَاعِدَةُ: عِلْمُ الْمُبْهَمَاتِ مَوْقُوْفٌ عَلَى النَّقْلِ الْمَحْضِ، وَلاَ مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيْهِ(١).

قَواعِد النَّسْخ

١٨٠) القَاعِدَةُ: النَّسْخُ لايَثْبُتُ مَعَ الاحْتِمَالِ(٢).

١٨١) القَاعِدَةُ: لايَقَعُ النَّسْخُ إلاَّ فِيْ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَوْ بِلَفْظِ الخَبَرِ(٣).

---

(١) قَولُه: (عِلْمُ الْمُبْهَمَاتِ مَوْقُوْفٌ إلخ): يَعْني: يعْرَف المبْهَم في القُرْآن مِن القُرْآن -كَأنْ يُذكَر في موْضِع آخَر، أو يَدُلُّ عَلَيْه السِّياقُ-، وكذا يُعرف مِن السُّنَّة، أو أقْوال الصَّحابة الذِين شاهَدوا التَّنْزيْل وعَرَفوا أسْبابَه.

فمِثَال ما جاءَ بيانُه في القُرْآن قَوْله تَعالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِيْنَ "أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ"﴾ [الفاتحة: ٦]، فجَاء بَيانُهم في قَوْله تَعالَى: ﴿فَأُولٰٓئِكَ مَعَ الَّذِيْنَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِّنَ النَّبِيّٖنَ وَالصِّدِّيْقِيْنَ وَالشُّهَدَآءِ وَالصّٰلِحِيْنَ﴾ [النساء:٦٩]؛ ومِثَال مَا عُرِف بيانُه مِن السُّنَّة، قَال تَعالَى: ﴿أَنْ جَآءَهُ "الْأَعْمٰى"﴾ [عبس:٢]، أُنزلتْ في عبدِ الله بنِ أمِّ مكتُوْم (موْطا للإمام مالك: ٥٤٣)، وقَال تَعالَى: ﴿فَوَجَدَا "عَبْدًا" مِّنْ عِبَادِنَآ اٰتَيْنٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنٰهُ مِنْ لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٦٥]، وهُوَ الخَضِر، ومِثَال ما جَاء بيانُه عمّن شاهَدوا التَّنْزيْل، ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ جَآءُوْ بِالْإِفْكِ "عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ"﴾ [النور:١١]، قَال ابنُ حجَر: وأَمَّا أسْمائُهم فالمشْهُور في الرِّوايَات الصَّحِيْحة: عبْد الله بنُ أبَيّ بنِ سَلُوْل، ومِسطَح وحسَّان بنُ ثابت وحمنةُ بنْت جَحش. (قواعد: ٧٢٣ بزيادة وحذف)

(٢) قَولُه: (النَّسْخُ لايَثْبُتُ إلخ): يَعْني: لابدَّ في النَّسْخ مِن دليْلٍ يدلّ علَيْه، سَواء كانَ مِن الآية نفْسِها -كقَوْله تعالَى: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوْا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوٰكُمْ صَدَقٰتٍ، فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوْا وَتَابَ اللهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيْمُوْا الصَّلٰوةَ...﴾ [المجادلة: ١٣]-، أو بواسِطة النَّقل الصَّريْح عنْ رسُوْل اللهﷺ، أو عَن الصَّحابة أو إجْماع الأمَّة، أو عَن طرِيْق وُقُوْع التَّعارُض الحقِيْقي مَعَ معرِفة التَّاريْخ -لأنَّه دَليْل عَلى النَّسْخ-، كقَوْله تَعالَى: ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَّعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]؛ فهٰذه الآية ناسِخة لقوْله تعالَى: ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجًا وَّصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

الملْحوْظة: "ليْس في القُرآن ناسِخٌ إلا والمنْسُوخُ قبلَه في التَّرْتِيْب، إلا في آيتَيْن: الآيَة الأوْلى التي ذَكرْناها آنِفا مِن آية البَقرَة: ٢٣٤، فهِيَ ناسِخة للآيَة التي بعْدَها في التَّرتِيْب، وهيَ آية: ٢٤٠؛ والآيةُ الثَّانيَة: قوله تعالَى: ﴿يٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الّٰتِيْٓ: اٰتَيْتَ أُجُوْرَهُنَّ، وَمَا مَلَكَتْ يَمِيْنُكَ مِمَّآ أَفَآءَ اللهُ عَلَيْكَ، وَبَنٰتِ عَمِّكَ، وَبَنٰتِ عَمّٰتِكَ، وَبَنٰتِ خَالِكَ، وَبَنٰتِ خٰلٰتِكَ الّٰتِيْ هَاجَرْنَ مَعَكَ، وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِنْ وَّهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَّسْتَنْكِحَهَا، خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُوْنِ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [الأحزاب:٥٠]، فهِي ناسِخة -علَى قولٍ- لقوله تعالَى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَآءُ مِنْ بَعْدُ﴾ [الأحزاب:٥٢]. (قواعد: ٧٢٨)

(٣) قَولُه: (لايَقَعُ النَّسْخُ إلاَّ إلخ): اعلمْ! أنَّ الأخْبار المحْضَة لايتَطرَّق إلَيْها النَّسْخ، لأنَّ دخُول النَّسْخ فيْها تكذِيْب لقائِلها، والله تعالَى منَزَّه عنْ ذٰلك؛ ويدْخُل في هٰذا القِسْم: القِصَص، والوَعْد والوَعِيْد، وجميعُ مَا أخْبَرَ الله تعالَى بِهِ عنْ نفسِه مِن صِفات الكَمَال، وأفْعَاله الدَّالَّة عَلى عَظَمته، وكذا جميْعُ ما أخبَرَ الله -

١٨٢) القَاعِدَةُ: الأَصْلُ عَدَمُ النَّسْخِ[١].

١٨٣) القَاعِدَةُ: نَسْخُ جُزْءِ الحُكْمِ أَوْ شَرْطِهِ لَا يَكُوْنُ نَسْخًا لِأَصْلِهِ[٢].

١٨٤) القَاعِدَةُ: كُلُّ مَا وَجَبَ امْتِثَالُهُ فِيْ وَقْتٍ مَّا لِعِلَّةٍ تَقْتَضِيْ ذٰلِكَ الحُكْمَ، ثُمَّ يُنْتَقَلُ بِانْتِقَالِهَا إِلَى حُكْمٍ آخَرَ؛ فَلَيْسَ بِنَسْخٍ[٣].

١٨٥) القَاعِدَةُ: كُلُّ حُكْمٍ: وَرَدَ فِيْ خِطَابٍ مُشْعِرٍ بِالتَّوْقِيْتِ، أَوْ رُبِطَ بِغَايَةٍ مَجْهُوْلَةٍ، ثُمَّ انْقَضٰى بِانْقِضَائِهَا؛ فَلَيْسَ بِنَسْخٍ[٤].

=بِهِ عنِ الملائِكة واليَوْمِ الآخِرِ وخَلْقِ السَّمَاوات والأَرْض؛ أما الأَمْرِ والنَّهْي فيَقعُ علَيْهِمَا النَّسْخ وإنْ كانا بلَفْظ الخبَر، كقوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، منسوخة بالآية التي بعدها، وهي: ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾؛ فالمنسوخ هنا خبرٌ، ولٰكنّ المرادَ به الأمرُ. (قواعد، شرح مقدمة التفسير، الفوز الكبير)

(١) قَوله: (الأَصْلُ عَدَمُ إلخ): يعْني: لمَّا كانَ النَّسْخ لايثبُتُ معَ الاحتِمَالات، ولابدَّ للقَوْل بالنَّسْخ من شُرُوْط؛ فتكوْن دَعوَى النَّسْخ -بدُوْن شرائِطه المعتَبَرة- مردُوْدَة بهٰذِه القاعِدة. (قواعد:٧٣٣ بتقديم)

(٢) قَولُه: (نَسْخُ جُزْءِ الحُكْمِ إلخ): يعْني لمَّا أُسْقِط مِن الحكْم جزءُه أو شرْطُه فلايعَدُّ هٰذا نَسْخا لأَصْل الحكْم، فقَوْله تعَالىٰ: ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ (إلى قوله:) فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ إلخ [الأنفال:٦٦]؛ وإنْ كان ناسِخا للجُزْء الذي ورَد في قوْله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال:٦٥]؛ لٰكِنْ لايَكوْن ناسِخا لأَصْل حُكْم القِتال الذِيْ ورَد في الآيَة الأُوْلىٰ؛ ومِثَال نَسْخ الشَّرْط استِقْبال بَيْت المقدِس لأنّه كانَ شرْطا في صِحَّة الصَّلاة، فنُسِخ هٰذا الشَّرْط، فلمْ يَكُن نسْخُه نَسْخا لأَصْل حُكْم الصَّلاة. (قواعد: ٧٣٩ بزيادة)

(٣) قَولُه: (كُلُّ مَا وَجَبَ امْتِثَالُهُ إلخ): يعْني: أَنَّ ما أُمِرَ به بسَبَبٍ، ثمَّ زال ذٰلكَ السَّبَب فارتَفَع الحكْم بزَوَال سبَبِه، فلَيْس هٰذا بنَسْخ؛ فكَثِيْر مِن الآيات التِيْ تأمُر في حَال الضُّعْف والقِلَّة بالصَّبْر وبالمغْفِرة للَّذِين لايَرْجُون أيَّامَ الله، ونحوِ ذٰلك ممَّا هوَ معرُوْف في كتَاب الله -وهيَ مِأَة وأَربَعٌ وعِشرُوْن آيَة- ليْسَت بمنْسُوْخة مِن آيَة السَّيْف؛ وقدْ زعَم جماعَة مِن المفسِّرِيْن: أَنّ ذٰلك كلَّه منسُوْخ بآيَة السَّيْف؛ وليْسَ هٰذا بصَحِيْح؛ بل الجمِيْع مُحْكَم، لٰكِنْ ينبَغِي أنْ يُنَزَّل كُلُّ نَوْع من تلك النُّصُوْص علَى الحال التِي تُناسِبُه؛ فالصَّبْر والعَفْو في حالِ الضُّعْف، والقَتْلُ والإثْخَان في حالِ القوَّة. (قواعد: ٧٤٠ بتقديم)

(٤) قَولُه: (كُلُّ حُكْمٍ وَرَدَ إلخ): فورُوْد الأَمْر بالقِتال ليْسَ ناسِخا لقَوله تَعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وأَمْثالِهَا؛ لأَنّ هٰذا بيَانٌ، لا نسْخٌ. (قواعد: ٧٤١ ملخصا)

عِلْمُ المُنَاسَبَات

١٨٦) القَاعِدَةُ: كَثِيْرًا مَّا تُخْتَمُ الآيَاتُ القُرْآنِيَّة بِبَعْضِ الأَسْمَاءِ الحُسْنَىٰ لِلتَّدْلِيْل عَلَىٰ: أَنَّ الحُكْمَ المَذْكُوْرَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِذٰلِكَ الاسْمِ الْكَرِيْمِ(١).

١٨٧) القَاعِدَةُ: الآيَتَانِ أَوِ الجُمْلَتَانِ المُتَجَاوِرَتَانِ إِمَّا: أَنْ يَظْهَرَ الارْتِبَاطُ بَيْنَهُمَا، أَوْ لا؛ فَالثَّانِيْ: إِمَّا: أَنْ تَكُوْنَ إِحْدَاهُمَا مَعْطُوْفَةً عَلَى الأُخْرَى -وَعِنْدَئِذٍ لابُدَّ أَنْ تَكُوْنَ بَيْنَهُمَا جِهَةٌ جَامِعَةٌ-، أَوْ لاتَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً؛ فَلابُدَّ مِنْ دِعَامَةٍ تُؤْذِنُ بِاتِّصَالِ الْكَلامِ(٢).

---

(١) قَوْلُه: (كَثِيْرًا مَّا تُخْتَمُ الآيَاتُ إلخ): لا يَخفى: "أَنَّ خواتِيْم الآيات مُرتَبِطة بمَوضُوْعاتها"، وإذا تتَبَّعْت هٰذا النَّمْط فتجِد أَنَّ ما تضَمَّنته الآية مِن المعَاني والأَحْكام في غايَة المنَاسَبَة مع مَا خُتِمَت به تلكَ الآياتُ مِن الأَسْماء الحُسْنىٰ؛ فتَجِد آيَةَ الرَّحمَة مختُومة بصِفات الرَّحمة، وآيَةَ العقُوبة والعَذاب مختُومة بأَسْماء العِزَّة والقُدْرة والحِكْمَة والعِلْم والقَهْر؛ وهٰذا هوَ الذي يُذكر في كتُب البَلاغة بـ"تَشَابُه الأَطْراف معْنًى"؛ ومنْ ذٰلكَ قوله تَعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً؛ إِنَّ اللهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحج:٦٣]، إِنَّما فصَل بـ﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾؛ لأَنَّ ذٰلك في مَوضِع الرَّحمة لخَلْقِه بإِنْزال الغَيْث وإِخراج النَّبات مِن الأَرْض؛ ولأَنَّه خبِيْر بنَفْعِهم. (قواعد: ٧٤٤ بزيادة)

(٢) قَوْلُه: (الآيَتَانِ أَوِ الجُمْلَتَانِ المُتَجَاوِرَتَانِ إلخ): اعلمْ! أَنَّ الآياتِ والجمَل منْ حيْثُ الارتِباطُ علىٰ قِسمَيْن: مَا يظهَر الارْتبَاط فيْه: كتَعلُّق الكلام بعضُه ببَعْض وعدَم تَمامه بالأُولىٰ؛ أو كانتِ الثَّانيَة للأُولىٰ علىٰ وجْه التَّأْكيْد والتَّفْسيْر أو الاعْتِرَاض والتَّشْديْد؛ وهٰذا القِسْم لا إِشْكال فيْه.

والثَّاني ما لايَظهَر الارْتبَاط بيْنهمَا، بلْ يظهَر أَنَّ كلَّ جملَةٍ مستَقِلَّةٌ عَن الأُخرىٰ؛ وهوَ علىٰ نوْعيْن:

الأَوّل: أَنْ تَكوْن معطُوفة علَى الأُولىٰ بحرْف الواو، وفي هٰذِه الحالة لابدّ أَنْ يَكوْن بينَهُمَا جِهة جامِعة، أي: مُناسَبة تامّة كالاتِّحاد -نحْو: زيْدٌ يُعْطي ويَمْنَع-، أو التَّماثُل -نحْوُ: زيْدٌ كاتِب وعَمْرو شاعِر معَ أَنَّهمَا أَخوان-، أو التَّقابُل نحْو: حضَر سعِيْد وذهَب أَخُوْه، أو التَّضايُف، نحْو: أَبُوْ زيْد يكتُبُ، وابنُه يشْعُر.

والثَّاني: أَنْ لاتكوْن الثَّانيَة معطُوْفة على الأُوْلى، وفي هٰذِه الحالة لابدَّ مِن دِعامة تؤذِن باتِّصال الكلام -عندَ البَعض-؛ وهي قرائِن معنَويَّة تؤذِن بالرَّبْط، كالتَّنْظِيْر أو المضَادَّة أو الاستِطْراد أوْ حُسْن التَّخَلُّص، أو الانْتِقَال (وهوَ الاقْتِضَاب)، أو حُسْن الطَّلَب. وقدْ مرّ تفصِيْلُه في القِسْم الأَوّل منْ بابِ "لطائِف القُرآن" في ضمْن "هلِ المناسَبة واقعةٌ بينَ السُّور".

فمِثال ما ظهَر فيْه الارْتِباط -وهٰذا النَّوع أكثَر مِن أَنْ تُحصَى- قولُه تعالىٰ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ إلىٰ آخِر السُّوْرة [الفلق]؛ ومِثال مَا لمْ يظهَر الارتِباط بَيْن الجمْلتيْن مَع كوْن الثَّانيَة معطُوْفة على الأُولىٰ، قال تَعالىٰ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَآءِ، وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [سبأ:٢]، والعَلاقة هُنا هيَ: التَّضَاد بيْن الوُلُوْج والخُرُوْج، وبينَ النُّزُوْل والعُرُوْج، وشِبهُ تضَادٍّ بينَ السَّماء والأَرْض.

ومِثال مَا لمْ يظهَر فيْه الارْتِباط بينَ الآيَتيْن أَوِ الجمْلتَيْن معَ كوْن الثَّانيَة غيرَ معطُوْفة علَى الأُولىٰ، =

ـقولُه: تعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:٦]، فإِنَّ أوّل السُّورَة كانَ حدِيثًا عنِ القُرآن، وأَنَّ مِن شأْنِه: هدَايَةَ المَوصُوفِيْن بالإِيْمَان؛ فلمَّا أكمَل وصْف المؤمنِيْن عقّب بحدِيث الكافِرِيْن؛ والعَلاقة بيْنَهمَا هيَ التَّضَاد.

(قواعدبزيادة)

القَوَاعِد العَامَّة(١)

١٨٨) القَاعِدَةُ: الأَدِلَّةُ القُرْآنِيَّةُ: إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ عَلىٰ طَرِيْقَةِ البُرْهَانِ العَقْلِيِّ، فَيُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى المُوَالِفِ وَالمُخَالِفِ؛ وَإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ دَالَّةً عَلىٰ أَحْكَامِ التَّكْلِيْفِ، فَيُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى المُوَالِفِ دُوْنَ غَيْرِهِ(٢).

١٨٩) القَاعِدَةُ: مَتىٰ عَلَّقَ اللهُ تَعَالىٰ عِلْمَهُ بِالْأُمُوْرِ بَعْدَ وُجُوْدِهَا، كَانَ الْمُرَادُ بِذٰلِكَ: العِلْمَ الَّذِيْ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الجَزَاءُ(٣).

---

(١) قَوْلُه: (القَوَاعِد العَامَّة): المقصُوْد بالقَواعد العامّة هنا هي تلكَ القَواعد التِيْ لا تختصُّ بأحَدِ الأنْواعِ أو المقاصِد المذكوْرة في هٰذا الكتَاب. (قواعد:٧٥٣)

(٢) قَوْلُه: (الأَدِلَّةُ القُرْآنِيَّةُ إلخ): اعلمْ: "أنّه مَا مِن برهانٍ إلا وقدْ نطَق بِه القُرْآنُ" كمَا قَالهُ السُّيوطي؛ ومِن الأدلة: ما يخاطَبُ بهَا جميعُ الخَلْق مِن المؤمِن والكافِر كمَا في المسَائل الاعتِقادية؛ ومنْها ما يُخاطَب بهَا المؤمِنُوْن فحسْب كمَا في الأحْكام؛ فمِنَ الأوّل قوْله تَعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، ففِيْه بُرْهان التَّمانُع المذْكور فِيْ كتُب العَقائد والبَلاغة، وقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ "قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ"؟﴾ [الأنعام:٩١]. وقدْ ذكَرْنا بعضَ الأدلّة معَ الأمثِلة في القِسْم الأوّل تحْت "جَدَل القُرْآن".

ومِن الثّاني: -وهيَ الأوامِر والنّواهِي التِيْ متوَجّهة لأهْل الإيْمان- فهيَ تلكَ النُّصوْص التِيْ يخاطَب بها المُوافِق المُنقَاد، وهيَ أدلَّة الأحْكام؛ فهيَ لمْ تُوْضَع وَضعَ البَراهِيْن العَقلِيّة، ولا أُتِيَ بهَا فِيْ محلِّ الاستِدْلال؛ بلْ جِيْءَ بهَا قَضَايا يُعْمَل بمُقتَضاها مسلَّمَة مُتَلَقّاة بالقبُوْل، وإنمَا بُرْهانها فِيْ الحقِيْقة: هيَ المعجزةُ الدالَّة علىٰ صِدق الرَّسُوْل الآتِيْ بهَا؛ فإذَا ثَبت بُرْهان المعجِزة ثَبت الصِّدْق، وإذا ثَبت الصِّدْق ثَبت التَّكلِيْف عَلَى المُكلَّف، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، وقَوْله تَعالىٰ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء:٣٢]، وغَيْرُ ذٰلك مِن النُّصوْص. (قواعد: ٧٥٤بزيادة)

(٣) قَوْلُه: (مَتىٰ عَلَّقَ اللهُ تَعَالىٰ إلخ): مِن المَعْلُوْم: أنّ الله تَعَالىٰ لا يُحاسِب الخلقَ علىٰ مُقتَضى مَا فِيْ علْمِه الأزَلِي سُبْحانه وتَعَالىٰ فقطْ، بلْ إنّمَا اقتَضَتْ حكمَتُه وعدْلُه: أنْ لا يُحاسِبَهم حتىٰ يعمَلُوْا أيْضا؛ فيَزُوْل به إشْكال معْرُوف، وهوَ: "أنّ الله سُبْحانه وتَعَالىٰ يَذْكر أمْرا، ثمَّ يعلِّله بمِثْل قَوْله: ﴿حَتَّىٰ يَعْلَمَ ٱللَّهُ﴾، أوْ ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾، ونحوِ ذٰلك؛ معَ أنّ عِلمَ علاّم الغُيُوْب محِيْط بكلِّ شَيْء، فهوَ يعْلم الأشْياء قبْل وقُوْعها كمَا يعْلَم الأشْياء بعْدَ وقُوْعها"؛

فإذا عُلِم المرادُ منْه -وهوَ: أنّ هٰذا العِلْم المذْكوْر إنّما هوَ عِلمٌ خاصٌّ مُمَيِّز يترتّب علَيْه الجزاء- فيرْتَفِع الإشْكال، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة:١٤٣]، أي: ليجْزِيَ من يتّبع الرسول؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [العنكبوت: ١١]؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [الحديد:٢٥]؛ ـ

١٩٠) القَاعِدَةُ: المُحْتَرَزَاتُ فِي الْقُرْآنِ تَقَعُ فِيْ كُلِّ الْمَوَاضِعِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا[1].

١٩١) القَاعِدَةُ: كُلُّ حِكَايَةٍ وَقَعَتْ فِي الْقُرْآنِ، فَلاَ يَخْلُوْ: أَنْ تَكُوْنَ مُصَاحِبَةً بِمَا يَدُلُّ عَلىٰ رَدِّهَا، أَوْلاَ؛ فَالأَوَّلُ دَلِيْلٌ عَلىٰ بُطْلاَنِ ذٰلِكَ الْمَحْكِيِّ، وَالثَّانِيْ قَدْ يَدُلُّ عَلىٰ صِحَّةِ ذٰلكَ الْمَحْكِيِّ[2].

=وفسّر بعضُهم ﴿حَتَّىٰ يَعْلَمَ اللهُ﴾ أي: حتى يَمْتازَهم اللهُ أوْ يمتَحِنهم اللهُ؛ وكذا في قوله: ﴿إِلاَّ لِنَعْلَمَ﴾، أي: لِنَمتاز مَن يتَّبِع الرسولَ مِمَّن لا يتَّبِعه، أو لنمتَحِن المتَّبِعين. (قواعد: ٧٥٥ بتصرف)

(١) قَوْلُه: (المُحْتَرَزَاتُ فِي الْقُرْآنِ إلخ): مَا مِن موضِع يسُوْق اللهُ فيْه حُكمًا مِن الأحْكام أو خبَرا مِن الأخبَار فيَتشوَّف الذِّهن فيْه إلىٰ خِلاف المقصُوْد، إلا وقدْ قرَن بهِ ذٰلك الأمْر الذِي تَطلَّع إليْه الذِّهنُ، وبيَّنه بأحسَن بَيان وأتَمِّه، قَال تَعالىٰ: ﴿فَفَهَّمْنٰهَا سُلَيْمٰنَ﴾ [الانبياء:٧٩]، ولمَّا كانَ هٰذا الموضَع ممَّا يَتوَهَّم السَّامِعُ منْه الحطَّ مِن قدْر داوُد عَلَيْه السَّلام، فقَال تَعالىٰ: ﴿وَكُلاًّ اٰتَيْنَا حُكْمًا وَّعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]؛ وقَال تَعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِى الْقٰعِدُوْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [النساء: ٩٥]، ولمَّا كانَ هٰذا يُوهِم: أنَّ المسَاواة منْفيَّة حتَّى مَعَ أهْل الأعْذار، فأزَال هٰذا الوهْم، بقوْله: ﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥]. (قواعد: ٧٥٦ بحذف)

(٢) قَوْلُه: (كُلُّ حِكَايَةٍ وَقَعَتْ إلخ): اعلمْ! أنَّ الحِكايات التيْ وردَت فيْ القُرْآن علىٰ قِسْمين:

القسْم الأوّل هُوَ: ما يرِد مَعَ الحِكاية مَا يدلُّ علىٰ ردِّها، فهٰذا الرَّدُّ يَدُلُّ علىٰ بُطلانها؛ والقِسْم الآخَر ما: لمْ يَرِد معَه ما يَدُلُّ علىٰ ردِّه، فإنَّ هٰذا قدْ يُستَدلُّ به علىٰ ثبُوْته وصحَّتِه؛ لأنَّه مِن قبِيْل الإقْرار.

قَال تَعالىٰ: ﴿"وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهٖٓ" إِذْ قَالُوْا: "مَآ اَنْزَلَ اللهُ عَلٰى بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ"، قُلْ: مَنْ اَنْزَلَ الْكِتٰبَ الَّذِيْ جَآءَ بِهٖ مُوْسٰى﴾ [الانعام: ٩١]، فقَوْله قبْل حِكاية قِيْلِهم: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهٖٓ﴾ دَلِيْل علىٰ: أنّ قوْلهمْ إفْكٌ وكِذْب عَلَى اللهِ؛ وقَوْله بعْد ذِكر مَقالتِهم: ﴿قُلْ مَنْ اَنْزَلَ الْكِتٰبَ﴾ إلخ، ففيْه تَكذِيْب صريْح لدَعواهم.

قَال تَعالىٰ: ﴿"اِنَّ الَّذِيْنَ لَا يُؤْمِنُوْنَ بِالْاٰخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنٰكِبُوْنَ" -إلىٰ قوله:- وَهُوَ الَّذِيْ ذَرَاَكُمْ فِي الْاَرْضِ وَاِلَيْهِ تُحْشَرُوْنَ، وَهُوَ الَّذِيْ يُحْيٖ وَيُمِيْتُ، وَلَهُ اخْتِلَافُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ، اَفَلَا تَعْقِلُوْنَ؛ بَلْ قَالُوْا مِثْلَ مَا قَالَ الْاَوَّلُوْنَ، قَالُوْا: ءَاِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَّعِظَامًا ءَاِنَّا لَمَبْعُوْثُوْنَ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَاٰبَآؤُنَا هٰذَا مِنْ قَبْلُ، "اِنْ هٰذَآ اِلَّآ اَسَاطِيْرُ الْاَوَّلِيْنَ"﴾ [المؤمنون: ٧٩- ٨٣]، فورَد بعْد الحِكاية مَا يدلُّ علىٰ بُطلانه.

قَال تَعالىٰ: ﴿وَقَالُوْا هٰذِهٖٓ اَنْعَامٌ وَّحَرْثٌ حِجْرٌ (إلىٰ قوله:) "سَيَجْزِيْهِمْ بِمَا كَانُوْا يَفْتَرُوْنَ"﴾ [الانعام:١٣٨]، ففيْ الآياتِ قَبْله مَا يدُلُّ علىٰ بُطلانه.

قَال تَعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوْا لِلّٰهِ مِمَّا ذَرَاَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْاَنْعَامِ نَصِيْبًا فَقَالُوْا هٰذَا لِلّٰهِ -"بِزَعْمِهِمْ"- وَهٰذَا لِشُرَكَآئِنَا؛ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ اِلَى اللهِ، وَمَا كَانَ لِلّٰهِ فَهُوَ يَصِلُ اِلٰى شُرَكَآئِهِمْ؛ "سَآءَ مَا يَحْكُمُوْنَ"﴾ [الانعام: ١٣٦]، فقَوْله أثْناء حِكاية ضَلالِهمْ وافتِرائِهم ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ دَلِيْل علىٰ ضَلالِ صنِيْعِهم، ثم تعْقِيْبه علىٰ ذٰلك بقَوْله: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُوْنَ﴾ دَلِيْلٌ أيْضا علىٰ مَا سبَق.

قَال تَعالىٰ: ﴿وَاِذَا فَعَلُوْا فَاحِشَةً قَالُوْا: "وَجَدْنَا عَلَيْهَآ اٰبَآءَنَا"، "وَاللهُ اَمَرَنَا بِهَا"؛ قُلْ: اِنَّ اللهَ لَا يَاْمُرُ بِالْفَحْشَآءِ، اَتَقُوْلُوْنَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُوْنَ﴾ [الاعراف:٢٨]، فردّ قوْلَهم: "وَاللهُ اَمَرَنَا بِهَا" بقَوْله: ﴿قُلْ: اِنَّ اللهَ لَا يَاْمُرُ =

١٩٢) القَاعِدَةُ: مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ حِكَايَةً عَنْ غَيْرِ أَهْلِ اللِّسَانِ مِنَ الْقُرُوْنِ الْخَالِيَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ مَّعْرُوْفِ مَعَانِيْهِمْ، وَلَيْسَ بِحَقِيْقَةِ أَلْفَاظِهِمْ[1].

=بِالْفَحْشَآءِ﴾؛ ولمّا كانَ قولهم: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَآ أٰبَآءَنَا﴾ صحيحا، أقرّه وسكتَ عنه.

ومن القسم الثاني: -وهُوَ الذي لم يصْحبه ردٌّ- قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿وَيَقُوْلُوْنَ: سَبْعَةٌ، وَّثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢]، فهٰذا القَوْل سكتَ عنه -مَعَ أنّه تعالىٰ ردَّ الأقْوال الأُخْرىٰ كمَا سبَق- مِمَّا يُشْعِر أنّ هٰذا القَوْل هُوَ الصَّوَاب، وقَال ابنُ تيميَّة: "...وسكتَ عنِ الثّالث، فدَلّ علىٰ صِحّته، إذْ لوْ كانَ باطِلا لردَّه كمَا ردّها". (قواعد: ٧٥٨)

الملحوظة: قدْ تكوْن الحِكاية مُشتَمِلة علىٰ حقٍّ وبَاطل، فيُبيِّنُ الله الحقَّ ويُبْطِل الباطِل، قَال تَعَالىٰ عن المنافِقِين: ﴿إِذَا جَآءَكَ الْمُنٰفِقُوْنَ قَالُوْا: نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُوْلُ اللّٰهِ -وَاللّٰهُ يَعْلَمُ: إِنَّكَ لَرَسُوْلُهٗ-، وَاللّٰهُ يَشْهَدُ: إِنَّ الْمُنٰفِقِيْنَ لَكٰذِبُوْنَ﴾ [المنافقون:١]، فلمّا كانَت مَقالتُهم تِلك مَمْزُوْجة بالحقّ والبَاطل، إذْ ظاهِرها حَقٌّ، وباطنُها كَذِب -منْ حيْث كانَ إخْبارا عَن المُعتَقَد، وهُوَ غَيْرُ مطابِق-، فأقرَّ الحقَّ بقَوْله: ﴿وَاللّٰهُ يَعْلَمُ: إِنَّكَ لَرَسُوْلُهٗ﴾ تصْحِيْحا لظاهِر القَوْل، ثمّ قال: ﴿وَاللّٰهُ يَشْهَدُ: إِنَّ الْمُنٰفِقِيْنَ لَكٰذِبُوْنَ﴾ إبْطالا لِمَا قَصَدُوْه من التَّظاهُر بالإيْمان. (قواعد: ٧٦١)

(١) قَوْلُه: (مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ حِكَايَةً إلخ): ودَلالاتُ الألفَاظ علَى المعَاني نَوْعان: الدَّلالاتُ الأصْليَّة، وهيَ التِيْ تُحِيل عَلى أَصْل المعْنىٰ، وإلَيْها تنتَهِيْ مقاصِد المتكلِّمِيْن؛ فهٰذا النّوْع يشْتَرِك فيْه جمِيْع الألسِنَة، ولا يختَصُّ بأمَّة دُوْن أُخرىٰ، والنّوْع الثّاني: الدّلالات التّابِعة، وهيَ التِي تختَصُّ بهَا لسَان العرَب في تلكَ الحِكاية بحسَب المُخْبِر والمخْبَر عنْه والمخْبَر به، ومَايُقصَد في مسَاق الإخبَار، ومايُعطِيه مُقتَضَى الحالِ إلى غيرِ ذٰلكَ مِن الأموْر، وبهٰذا النّوْع اختلفَت العِبارات وكثِيْر مِن أقاصِيْص القُرآن، لأنّه يأتِيْ مسَاق القِصَّة في بَعْض السُّوَر على وجْه مِن: الإيْضاح والإخْفاء، والإيْجاز والإطْناب، والكِنَاية عنْه والتَّصْريح بهِ، وفي بعضِها على وجْه آخَر، وفي ثالثة عَلى وجْه ثالِث.

قال تعالىٰ:﴿قَالَ: إِنَّ هٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِيْ فَلَا تَفْضَحُوْنِ، وَاتَّقُوا اللّٰهَ وَلَا تُخْزُوْنِ؛ قَالُوْا: أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعٰلَمِيْنَ، قَالَ: هٰٓؤُلَآءِ بَنٰتِيْٓ إِنْ كُنْتُمْ فٰعِلِيْنَ﴾ [الحجر: ٦٨- ٧١]، وقدْ ذَكرَ اللهُ عزَّ وجلَّ في سُورة هوْد، فقَالَ: ﴿قَالَ: يٰقَوْمِ هٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيْ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللّٰهَ وَلَا تُخْزُوْنِ فِيْ ضَيْفِيْ، أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَّشِيْدٌ، قَالُوْا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِيْ بَنٰتِكَ مِنْ حَقٍّ، وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيْدُ﴾ [هود: ٧٨- ٧٩]؛ فالواقعةُ واحِدة، وإنّما تنوَّع التَّعبِيْر عنْها فيْ القُرآن، وكَذا خبَر إمْرأة إبْراهِيْم لمّا سمِعَت بُشرى المَلائِكة بإسْحاق قَال تعَالىٰ: ﴿قَالَتْ: "يٰوَيْلَتٰىٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوْزٌ، وَّهٰذَا بَعْلِيْ شَيْخًا، إِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيْبٌ"﴾ [هود: ٧٢]، وقال تعالىٰ فيْ سُورةِ الذّارِيَات: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهٗ فِيْ صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا، وَقَالَتْ: "عَجُوْزٌ عَقِيْمٌ"﴾ [الذاريات:٢٩]

الفائِدة الجليْلة: قد حَكى القرآن الكريْم عنْ موْسىٰ وفِرْعوْن وغيْرهما مضْمُوْن كلامِهم بألفَاظٍ غيرِ ألْفاظِهم، وأسْلوبٍ غيْر أسلوبِهم؛ وهٰذه هي صَنْعة "الاِقتِدَار" المذْكوْرة في كتُبِ البَلاغة.

قوْلُه: (ليسَ بحقِيْقة ألْفاظِهمْ) ومنه أيْضا مَا قالَه الإمَام الدّهْلوي عند ذِكر ضَلال اليَهوْد: "وأطْلَق (اللهُ سبْحانَه وتَعالىٰ) في هٰذا البَاب (أَيْ: فيْ وصْف المحْبُوْبِين والمُنْكِريْن) لفْظا شائِعا فيْ كلِّ قوْم، فلا عَجَب لوْ استَعْمَل كلِمَة الأبْناء مَقام المَحْبُوْبِين".

١٩٣) القَاعِدَةُ: يَجْرِيْ القُرْآنُ فِيْ إِرْشَادَاتِهِ مَعَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ وَالأَحْوَالِ، فِيْ أَحْكَامِهِ الرَّاجِعَةِ لِلْعُرْفِ وَالعَوَائِدِ(١).

١٩٤) القَاعِدَةُ: سَبْعَةُ أُمُوْرٍ يَنْدَفِعُ بِهَا الْإِشْكَالُ عَنِ التَّفْسِيْرِ:

١- رَدُّ الْكَلِمَةِ لِضِدِّهَا، ٢- رَدُّهَا إِلَى نَظِيْرِهَا، ٣- النَّظَرُ فِيْمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ: خَبَرٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ إِيْضَاحٍ فِيْ مَعْنًى آخَرَ، ٤- دَلَالَةُ السِّيَاقِ، ٥- مُلَاحَظَةُ النَّقْلِ عَنِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ، ٦- مَعْرِفَةُ النُّزُوْلِ، ٧- السَّلَامَةُ مِنَ التَّدَافُعِ(٢).

---

(١) قَوله: (يَجْرِيْ القُرْآنُ فِيْ إِرْشَادَاتِهِ إلخ): يعْني: أنَّ القرآن يجري مُراعِيا للعُرْف والعَادة في الأحْكام الَّتيْ تختلِف بحسَب الزَّمان والمكان والأحْوال.

واعْلم! أنَّ الأوامِر الشَّرْعيّة ونَواهِيها علىٰ قسْمَين:

١- قسْم لا يَطْرَأ علَيْه التَّغيُّر -كالصَّلوٰة والصِّيام والحجّ مِن المأمُوْرات، وكالزِّنا والخمْر والمَيْتة مِن المنْهيّات-، فهٰذِه الأشْياء لا يتغيَّر حكمُها بحسَب الزَّمان والمكانِ والأحْوال، بلْ هي لازِمة للأوَّلين والآخِرِيْن؛

٢- وقسْمٌ لهُ تعلُّق بالعُرْف والعَادة -كالأكْل والشُّرْب، واللِّباس والمعاشرة-؛ فهٰذِه الأشْياء تختلِف بحسَب الزَّمان والمكانِ والأحْوال، قَال تَعالىٰ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء:٢٣]، فلمْ يحدِّد نوْعا مِن الإحسَان، ليَعُمّ الأقوالَ والأفعال، ويشْمَل أيْضا ما تجدَّد مِن الأوْصاف والأحْوال؛ إذْ قدْ يَكُوْن الإحْسَانُ إلَيْهم فيْ وقتٍ غيرَ الإحسَان فيْ وَقْت آخَر؛ وقَال تَعالىٰ: ﴿وَأَعِدُّوْا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠]، فلَمْ يختصّ نوْعا بعَيْنه، فهٰذا يتناوَل كلَّ مُسْتَطاع مِن القوّة فيْ كلِّ وَقْت بحسَبه. (قواعد: ٧٧١ بتصرف)

(٢) قَولُه: (سَبْعَةُ أُمُوْرٍ يَنْدَفِعُ بِهَا إلخ): يَعْني: يندَفع الإشْكال عند تَفسِير آيَة مِن كتَاب الله بأمُوْر متعدِّدة، وهي:

١- ردُّ الكلمَة لضدِّها، كقَوْله تعَالىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُوْرًا﴾ [الدهر:٢٤]، فيُردّ النَّهي الوارِد فيْ الآيَة إلى الأمْر، هٰكذا: "أطِعْ آثِمًا أوْ كفُوْرا"، ومعْناه: "أطِعْ واحِدًا منْهُما"؛ وعَلَيْه يَكُوْن المَعْنى فيْ النَّهي: "لا تُطِعْ واحِدا منْهما".

٢- ردُّ الكلمَة إلىٰ نظِيْرِها، لأنَّها قدْ تُوْجَد نَظائر هٰذِه الآيَة فيْ مَوْضِع مطلَقَةً، وفيْ آخَر مقيَّدة؛ أو فيْ موضِع عامّةً، وفيْ آخَر مقيَّدة؛ كمَا تَكوْن فيْ موضِع مُجْمَلة وفيْ آخر مُفَصَّلة.

٣- النَّظرُ فيْما يتَّصِل به، بأن يَكُوْن أوّل الآيَة محتَمِلا لمعَان عديْدة، لٰكنَّ الجزْء الأخِير منْها يبيِّن المطلُوْب؛ وقدْ يعرَف المَعْنى مِن آيَة أُخرى، أوْ مِن الحدِيْث، قَال تَعالىٰ: ﴿وَكُلُوْا وَاشْرَبُوْا حَتّٰى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة:١٨٧]، فهٰذا القدْر مِن الآيَة قدْ يشْكُل المَعْنى؛ لٰكنْ قَوْله بعدَ ذٰلك ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ يبيِّن المطلُوْب؛ وقَال تَعالىٰ: ﴿الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَلَمْ يَلْبِسُوْآ إِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]، فهٰذِه الآيَة ممَّا يتَّضِح معْناه بدَلِيْل آخَر، وهُوَ تَفْسِير النَّبي ﷺ للظُّلْم فيْها بالشِّرْك.

١٩٥) القَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ مُتَعَلَّقُ الخِطَابِ مَقْدُوْرًا حُمِلَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذٰلِكَ صُرِفَ الخِطَابُ لِثَمَرَتِهِ، أَوْسَبَبِهِ[1].

١٩٦) القَاعِدَةُ: مَهْمَا أَمْكَنَ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى التَّشْرِيْعِ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى مُجَرَّدِ الإِخْبَارِ عَنِ الْوَاقِعِ[2].

٤- ودَلَالَة السِّيَاق، حيْث يحصُل به بَيان المجْمَل، وتخصِيْص العامِّ وتقيِيْد المطلَق، قَال تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّوْمِ۝طَعَامُ الأَثِيْمِ...۝"ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيْزُ الْكَرِيْمُ"﴾ [الدخان: ٤٩]، فالسِّياق هنا يَدُلُّ علىٰ أنّه الذَّلِيلُ الحقِير.

٥- مُلاحظة النَّقْل عن المعْنى الأصْلي، لأنَّ اللفظة قدْ تُستعار لمعْنى مُشابِهٍ، ثمَّ يُستَعار مِن المشابَه لمُشابَه المشابه، ويَتباعَد ذٰلك عن المسَمّٰى الحقِيْقي، كمَا أنَّ أصْل كلمَة: "دُوْن" للمَكان الذِي أَنْزَلُ مِن مَكان غيْرِهٖ، ثمَّ استُعِير هٰذا اللَّفْظ للتعْبِيْر به عَن التَّفاوُت فِيْ الأحْوال والرُّتَب، فقيْل: "زيدٌ دُوْنَ عمْرٍو فِيْ العِلْم والشَّرَف"؛ ثمَّ أُتْسِع فيْه، فاستُعِيْر هُوفِيْ كلِّ شَيءٍ يتجاوَز حدًّا إلىٰ حدٍّ ويَتخطّى حُكمًا إلىٰ حكْم آخر، كمَا فِيْ قوْله تَعالىٰ: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُوْنَ الْكٰفِرِيْنَ أَوْلِيَآءَ مِنْ دُوْنِ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، فالمعْنى: لاتتجاوَزُوا وَلايةَ المؤمنِيْن إلىٰ وِلايةِ الكافِرين.

٦- ومعْرِفة سبَب النُّزُول، وهُوَ مِن أعظَم الأمُوْر المُعِيْنة علىٰ فهْم المعْنى وإزالةِ الإشْكال. وقد ذكرْناه فِي "أصُوْل التَّفسِير" بالبَسْط. (محمّد إليَاس)

٧- والسَّلامة عَن التَّدافُع، بأنْ كانَ اللفْظ يحتَمِل مَعْنَيَيْن: يلزَم مِن أحَدِهما معارَضة دَلِيْل آخَر، ولا يوجَد للمعْنى الآخَر معارِضٌ؛ فالمعْنى الثَّاني يقدَّم فِيْ هٰذه الحالة، كقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُوْنَ لِيَنْفِرُوْا كَآفَّةً، فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوْا فِي الدِّيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وقوْله تَعالىٰ: ﴿فَانْفِرُوْا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوْا جَمِيْعًا﴾ [النساء: ٧١]؛ فالثَّانية تقتَضِي إمّا: طلَب الجمِيْع بالنَّفِير، أو إباحَته؛ فهُوَ معارَضةٌ للأولىٰ. (قواعد: ٧٧٩ بتصرف)

(١) قَوْلُه: (إِذَا كَانَ مُتَعَلَّقُ الخِطَابِ إلخ): المطْلُوْبات الشَّرْعيَّة فِعْلا أو ترْكًا، إمّا: أنْ تكوْن مقدُوْرة للمُكلَّف -فيَتوجَّه الطلَب إلىٰ أعيَانه-، أوغَيْرَ داخِلةٍ فِيْ وُسْعه -فيتوجَّه الطلَبُ حينَئِذ إلىٰ أسْباب تلكَ المطْلوْبات أو ثَمراتها-؛ فمِثَال ما هُوَ مُطالَبة بأعْيانها، قَوْله تَعالىٰ: ﴿وَقُوْلُوْا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَّأَقِيْمُوا الصَّلٰوةَ وَاٰتُوا الزَّكٰوةَ﴾ [البقرة: ٨٣]، فهٰذِه الأمُوْر داخِلة فِيْ قدرَة المكلَّف، فهِيَ مُطالَبة بأعْيانِها؛ ومِثَال ما هُوَ غَيْر مقدُوْر للمُخاطَب، قَوْله تَعالىٰ: ﴿وَسَارِعُوْآ إِلٰى مَغْفِرَةٍ مِّنْ رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، لأنَّ المغفِرَة مُضَافة إلى الله تَعالىٰ، ولَيْسَت فِيْ مقدُوْر العبْد؛ فتعيَّن الحمْل علىٰ سبَب المغْفِرَة، وهُوَ الإيْمان والعمَل الصَّالح، والمعْنى حينَئِذ: "سَارِعُوْا إلىٰ أسْبابِ المَغْفِرَة". (قواعدملخصا)

(٢) قَوْلُه: (مَهْمَا أَمْكَنَ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِعِ إلخ): قَال تعالىٰ: ﴿حَتّٰى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِيْنَةِ﴾ [الكهف: ٧١]؛ يؤخَذ مِن هٰذه الآيَة جَواز إفسَاد البَعض في سَبِيل إبقَاء الكلِّ؛ والمقصُوْد بِهِ ذكرُ المثَال، وإلَّا فإنَّ الاستِدْلال بشَرْع مَن قبلَنا فِيْه خِلاف مَشْهُوْر، فهٰذا المثَال يصِحُّ الاستِشْهاد بِهِ عَلَى القَوْل بأنَّ شَرْع مَنْ قبلَنا شَرْع لنا مَا لمْ يُنسَخ؛ ومِنه قولُهُ تعَالىٰ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ، وَالَّذِيْنَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، يؤخَذ منْه مَشروعيَّة الشِّدّة والغِلظة علَى الكفَّار، والرَّحمة بالمؤمِنِيْن. (قواعد: ٧٩)

١٩٧) القَاعِدَةُ: التَّعَجُّبُ قَدْ يَدُلُّ عَلىٰ مَحَبَّةِ اللهِ الْفِعْلَ، فَإِنَّهُ قَدْ يَدُلُّ عَلىٰ بُغْضِهِ، أَوْ اِمْتِنَاعِهِ وَعَدَمِ حُسْنِهِ، أَوْ يَدُلُّ عَلىٰ حُسْنِ الْمَنْعِ مِنْهُ وَأَنَّهُ لَا يَلِيْقُ فِعْلُهُ(١).

١٩٨) القَاعِدَةُ: عَامَّةُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ تَدُلُّ عَلىٰ مَعْنَيَيْنِ فَأَكْثَر(٢).

١٩٩) القَاعِدَةُ: الْكَلِمَةُ إِذَا احْتَمَلَتْ وُجُوْهًا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ صَرْفُ مَعْنَاهَا إِلىٰ بَعْضِ وُجُوْهِهَا دُوْنَ بَعْضٍ إِلَّا بِحُجَّةٍ(٣).

---

(١) قَوْلُه: (التَّعَجُّبُ قَدْ يَدُلُّ إلخ): اعلم! أنَّ التَّعجُّب المضَاف إلى الخالِق إنَّما يلِيْق بجلاله وعظمتِه؛ وفي المصْباح: "ويُستعْمَل التعجُّب علىٰ وجهَيْن: أحدُهما ما يَحْمَدُه الفاعِل، ومعْناه: الاستِحْسَان والإخبَار عنْ رِضاه بِه؛ والثَّاني: ما يَكْرَهه، ومعْنَاه: الإنْكارُ والذَّمُّ له".

فمِثَال التعجُّب الدَّالّ علىٰ بُغْض الفعْل المتعجَّب منه قَوْله تَعَالىٰ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُوْنَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة:٢٨]، وقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُوْنَ وَأَنْتُمْ تُتْلىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَفِيْكُمْ رَسُوْلُهُ﴾ [آل عمران:١٠١]؛ ومِثَال التعجُّب الدَّالّ عَلى امتِنَاع الحكْم وعدَم حُسنِه قَوْله تَعَالىٰ: ﴿كَيْفَ يَكُوْنُ لِلْمُشْرِكِيْنَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ رَسُوْلِهِ﴾ [التوبة:٧]﴾ [التوبة:٧]؛ ومِثَال التعجُّب الدَّالّ علىٰ حُسْن المنْع مِن الشَّيْء وأنَّه لا يلِيْق بالله فِعلُه قولُه تَعَالىٰ: ﴿كَيْفَ يَهْدِى اللهُ قَوْمًا كَفَرُوْا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [آل عمران:٨٦]. (قواعد:٧٩١)

(٢) قَوْلُه: (عَامَّةُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ إلخ): مِنَ المعلوْم: أنَّ القُرْآن كلامُ الله المعجِزُ الذِي بلَغَ فِي الفَصَاحة والبَلاغة غايتَها، وكانَ مِن شأنه: أنْ يعبِّر بالألفاظ القلِيْلة الدَّالة عَلى المَعَاني الكثِيْرة؛ سَواء كانتْ تلك المَعَاني مُتَسَاوِيَة فِي الظُّهُوْر أم متفاوِتَة، وسَواء أمْكَن اجتِمَاع تلك المَعَاني وإرادتُها أمْ امتنَع. (قواعد: ٧٩٤ ملخصا)؛ فعُلم: أنَّ أَلفَاظ القُرآن تحتَمِل لمَعنيَيْن فَأكثَر، ومِن هٰذا القَبِيْل القَوَاعد الآتِيَة.

(٣) قَوْلُه: (الْكَلِمَةُ إِذَا احْتَمَلَتْ وُجُوْهًا إلخ): يجْري العمَل بهذه القاعِدة فِيْ أحَد حالين:

الأوّل: إنْ كانَ اللفْظ محتمِلا لمَعَاني متعدِّدة؛ ولا يُمْكِن اجتماعُها، فحينئِذ يتعيَّن الحمْل علىٰ واحِد منْها بدَلِيْل يترجَّح معَه أحدُها؛ لأنَّ الآيَة تحتَمِلها جمِيْعا، ويَكُوْن هٰذا حينئِذ منْ قبيْل "اختِلاف التَّضادّ"، قَال تَعَالىٰ: ﴿أُولٰئِكَ الَّذِيْنَ اشْتَرَوُا الضَّلٰلَةَ بِالْهُدٰى﴾ [البقرة: ١٧٥]، فالمعْرُوْف فِي مَعْنى الشِّراء: أنَّه اعتِيَاض شَيءٍ ببَذْل شَيْء مَكانه عوَضا منْه؛ وقدْ عرفْتَ: أنَّ هٰؤلاء القوْم لمْ يكوْنوا قطُّ علىٰ هدًى فيَتْرُكوه، ويعْتاضوْا منْه كفرا ونِفاقا؛ وعلَيْه يقال: ما وجْه الشِّراء هنَا؟ فأجابَ بعضُهم: أنَّ قَوْله: ﴿اشْتَرَوُا﴾ بمَعْنى: "اسْتَحَبُّوْا"، كمَا قَال تَعَالىٰ: ﴿فَأَمَّا ثَمُوْدُ فَهَدَيْنٰهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمىٰ عَلَى الْهُدٰى﴾ [فصلت:١٧]، وقالوْا: البَاء بمَعْنى "علىٰ"، والمَعْنى: "اختَاروا الضَّلالة عَلى الهُدى"، والعرَب تقوْل: "اشْتَرَيْت كذا" بمَعْنى: اختَرْتُه. (قواعد: ٧٩٥، فصول)

والثاني: قدْ يَكُوْن اللفْظ مُحْتَمِلا لمَعَاني عدِيْدة، ويُمْكِن الحمْل عَلى الجمِيْع؛ فلا يصِحُّ قصْر اللفْظ علىٰ واحِد منْها بغَيْر دَلِيْل يوْجِب ذٰلك، وهٰذا مِن قبِيْل "اختِلاف التَّنوُّع"، قَال تَعَالىٰ: ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ﴾ [الفاتحة]، فقَالَ بعضُهمْ: الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيْم هوَ القُرْآن، أيْ: اِتِّبَاعُه؛ وقَال بعضُهمْ: هُوَ الإسْلام؛ وقَال العَلامَةُ ابْن تيْمِيَّة: فهٰذَان القَوْلان متَّفِقَان بأنَّ دِيْن الإسْلام هُوَ اتِّبَاع القُرْآن، ولٰكِنْ كلٌّ منْهمَا نبه علىٰ وَصْف غَيْرِ وَصْف آخر.

المَلحُوْظةُ: وَيَدْخلُ فِيْ قَوْلِهِ: "إلاَّ بحُجةٍ" ثَلاثُ قَوَاعِدَ الآتِيةُ:

٢٠٠) القَاعِدَةُ: قَدْ يَحْتَمِلُ اللَّفْظ عِدَّةَ مَعَانٍ، وَيَكُوْنُ أَحَدُهَا هُوَ الْغَالِبُ اِسْتِعْمَالاً فِي الْقُرْآنِ، فَيُقَدَّمُ[1].

٢٠١) القَاعِدَةُ: قَدْ يَكُوْنُ اللَّفْظ مُحْتَمِلاً لِمَعْنَيَيْنِ فِيْ مَوْضِعٍ، وَيُعَيَّنُ فِيْ مَوْضِعٍ آخَرَ[2].

٢٠٢) القَاعِدَةُ: تُحْمَلُ الْآيَةُ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِيْ اِسْتَفَاضَ النَّقْلُ فِيْهِ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ مُحْتَمَلاً[3].

٢٠٣) القَاعِدَةُ: إِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظ عِدَّةَ مَعَانٍ وَلَمْ يَمْتَنِعْ إِرَادَةُ الْجَمِيْعِ حُمِلَ عَلَيْهَا[4].

---

(١) قَوْلُه: (قَدْ يَحْتَمِلُ اللَّفْظ إلخ): قَال تَعَالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيْلَهُ إِلَّا اللهُ﴾ [آل عمران:٧]، فيَحتمِل أنَّ المراد بـ"التَّأْوِيْل" فِيْ هٰذِه الآيَة: التَّفسِيْر وإدْراك المَعْنى، ويحتَمِل أن يَكُوْن المرادُ: حقِيْقة الأمْر؛ وكِلا الاحتِمالَيْن موجُوْد فِيْ كتاب الله، لٰكِن يغْلِب إطلاقُه فِيْ القُرْآن عَلىٰ "حقِيْقة الأمْر الَّتِيْ يَؤُوْل إلَيْها" كقَوْله تَعَالىٰ: ﴿هٰذَا تَأْوِيْلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف:١٠٠]، وقال تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنْظُرُوْنَ إِلَّا تَأْوِيْلَهُ يَوْمَ يَأْتِيْ تَأْوِيْلُهُ﴾ [الاعراف:٥٣]، وقال تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوْا بِمَا لَمْ يُحِيْطُوْا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيْلُهُ﴾ [يونس:٣٩]، وقال تعالىٰ: ﴿ذٰلِكَ خَيْرٌ وَّأَحْسَنُ تَأْوِيْلًا﴾ [النساء:٥٩]؛ وبناءً علىٰ ذٰلك يَكُوْن المَعْنى الثَّاني هُوَ الرَّاجح. (قواعد:٧٩٩)

(٢) قَوْلُه: (قَدْ يَكُوْنُ اللَّفْظ مُحْتَمِلاً إلخ): قَال تَعَالىٰ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَّتَّخِذُ مِنْ دُوْنِ اللهِ أَنْدَادًا يُّحِبُّوْنَهُمْ كَحُبِّ اللهِ﴾ [البقرة:١٦٥] ففِي قَوْله: ﴿يُحِبُّوْنَهُمْ كَحُبِّ اللهِ﴾ قَوْلان للعُلَماء: أحدُهما "يحِبُّون الأنْداد كمَا يُحِبُّون الله"، فقدْ أثبت لهمْ محبَّةَ الله؛ لٰكنَّها محبَّة يشرِكون فيها مَعَ الله أنْداداً؛ والثَّاني: "يحِبُّون أنْدادَهم كمَا يحبُّ المؤمنُوْن اللهَ، ثمَّ بيَّن "أنَّ محبَّة المؤمنِيْن لله أشدُّ من محبَّة أصْحاب الأنْداد لأنْدادِهمْ.

وكانَ شيْخ الإسْلام ابنُ تيميَّة يرجِّح القَوْل الأوَّل، ويقُوْل: "إنَّما ذُمُّوا بأنْ أشْرَكوا بيْن الله وبيْنَ أنْدادَهم فِيْ المحبَّة، ولمْ يخلِّصوْها لله، كمحبَّة المؤمنِيْن له"؛ وهٰذه التَّسْوِيَة هِيَ المذْكورة فِيْ قَوْله تَعَالىٰ حِكاية عنْهُمْ -وهمْ فِيْ النَّار- يقُوْلوْن لآلهتِهم وأنْدادهم- وهي محْضَرَة معَهمْ فِيْ العَذاب-: ﴿تَاللهِ إِنْ كُنَّا لَفِيْ ضَلٰلٍ مُّبِيْنٍ إِذْ نُسَوِّيْكُمْ بِرَبِّ الْعٰلَمِيْنَ﴾ [الشعراء:٩٧- ٩٨]. (قواعد: ٨٠١)

(٣) قَوْلُه: (تُحْمَلُ الْآيَةُ عَلَى الْمَعْنَى إلخ): قَوْله تَعَالىٰ: ﴿ثُمَّ أَفِيْضُوْا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة:١٩٩]، قيْل: الأمْر لقُرَيْش فقطْ، والمرادُ منَ ﴿النَّاسِ﴾ مَن عَداهمْ؛ وقيْل: الأمْر للمُسْلمِيْن والنَّاسِ وإبْراهيْمَ عَلَيْه السَّلام -وهُوَ قَوْل الضَّحَّاك-؛ قَال ابنُ جرِيْر الطَّبَري: "والذِي نرَاه صَوابا مِن تأْوِيل هٰذِه الآيَة: أنَّه عَنىٰ بهٰذِه الآيَة قرَيْشا ومَن كانَ مُتحَمِّسًا معَها منْ سائِر العرَب؛ لإجْماع الحجَّة مِن أهْل التَّأْوِيْل عَلىٰ: أنَّ ذٰلك تأْوِيْله؛ ومعناه: ﴿ثمَّ أَفِيْضُوا﴾ ياقرَيْش ﴿مِنْ حيثُ أَفاضَ النَّاسُ﴾، أي: مِن عَرَفة بأنْ يقِفوا بهَا معَهُم، وكانُوْا يقِفُوْن بالمزْدَلِفة ترفُّعا وتَكبُّرا عنِ الوُقوف معَهُم. (القاعدة من القواعد: ٨٠٤، والمِثَال من: فصول، والجلالين)

(٤) قَوْلُه: (إِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظ عِدَّةَ إلخ): قَال تَعَالىٰ: ﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ قيْل: عامٌّ فِيْ كلِّ ـ

٢٠٤) القَاعِدَةُ: كُلُّ مَا أَضَافَهُ اللهُ تَعَالَىٰ إِلَىٰ نَفْسِهِ فَلَهُ مِنَ الْمَزِيَّةِ وَالْاِخْتِصَاصِ عَلَىٰ غَيْرِهِ مَا أَوْجَبَ لَهُ الْاِصْطِفَاءَ وَالْاِجْتِبَاءَ(١).

٢٠٥) القَاعِدَةُ: إِذَا أَثْبَتَ اللهُ تَعَالَىٰ شَيْئًا فِيْ كِتَابِهِ اِمْتَنَعَ نَفْيُهُ(٢).

٢٠٦) القَاعِدَةُ: إِذَا كَانَ المعْنَى الْمُنَاسِب جَلِيًّا سَابِقًا إِلَى الفَهْمِ عِنْدَ ذِكْرِ النَّصِّ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَحْكِيْمُ ذٰلِكَ المَعْنىٰ فِيْ النَّصِّ بِالتَّخْصِيْصِ لَهُ، أَوِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ(٣).

٢٠٧) القَاعِدَةُ: تَقْدِيْمُ الْعِتَابِ عَلَى الْفِعْلِ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ لَا يَدُلُّ عَلَىٰ تَحْرِيْمِهِ(٤).

ـفجر، وقيْل: أوّل فجر ذِي الحِجَّة، وقيْل: أوّل فَجر مِن أيّام السَّنَة؛ وكذَا قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِـ"الْخُنَّسِ"﴾، قيْل: هُوَ بقَرُ الوَحْش والظِّبَاء، وقيْل: هُوَ الكوَاكِب والنُّجُوْم؛ وفِيْ هٰذا النَّوْع يُمْكِن أَنْ تكُوْن هٰذِه الأقْوال داخِلة فِيْ ضِمْن مَعاني الآية، فتُحْمَل علَيْها جمِيْعا. (القواعد من القواعد: ٨٠٧، والمِثَال من فصول:٦٤)

(١) قَوْلُه: (كُلُّ مَا أَضَافَهُ اللهُ تَعَالَىٰ إلخ): المُضَافات إلى الله سبْحَانه فِيْ الكِتَاب والسُّنَّة -سوَاء كانَت إضَافة اسْم إلىٰ اسْم، أَوْ نِسْبة فعْل إلىٰ اسْم، أَوْ خَبَر باسْم عَنْ اسْم- تفِيْد المَزِيَّة والاخْتِصَاص، قَال تَعَالَىٰ: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا "رُوْحَنَا"﴾ [مريم:١٧]، وهُوَ جِبْرِيْل علَيْه السَّلام، وقَال تَعَالَىٰ: ﴿فَنَفَخْنَا﴾ [التحريم:١٢]، وهِي رُوْح مخلُوْقة؛ فأضَافها إليْه تشرِيْفا، وقَال تَعَالَىٰ: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ أٰتَيْنٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الكهف:٦٥]، وقَال تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِيْ أَسْرٰى "بِعَبْدِه"﴾ [الإسراء:١]؛ فهٰذِه هِيَ عُبُوْدِيّة الاصْطِفاء والاجْتِبَاء، والإضَافة هٰذه تقْتَضِي التَّشرِيْف والتَّكرِيْم. (قواعد:٨٣٦ بتصرف)

(٢) قَوْلُه: (إِذَا أَثْبَتَ اللهُ تَعَالَىٰ إلخ): المقصُوْد مِن هٰذه القاعِدة الرَّدُّ علىٰ ذوِي التَّأويْلات الفاسِدة التِيْ أَنْكرُوْا بسَبَبِها كثِيْرا مِن الأمُوْر التِيْ أثبتَها الله فِيْ كتابِه، كطوائِف الباطنِيَّة الذِيْن نَفَوْا كثِيْرا مِن الحقَائق الثَّابِتة، كالجنَّة والنَّار، والبَعْث والمِيْزان وغَيْر ذٰلك.

وكذا طوائف الجهمِيَّة والمتكلِّمِيْن الذين نفوا جمِيْع الصِّفات أو بعضَها بتأويْلات باطِلة بدَعوىٰ "أنَّها مجازات".

الملْحوْظة: هٰذه هي القاعِدة التِيْ يحْتاج إليْها أهْل السُّنَّة مِمَّن يَنفُوْن المجاز ومَن يُثبِتُوْنه؛ ويُمْكِنُ لكَ: أنْ تضَع أيّ نصّ مِن نُصُوْص الصِّفات والمعَاد التي حرَّفها المُبْطِلوْن، وتُطَبِّق هٰذِه القاعِدة علَيْها، كقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿يَدُ اللهِ﴾ [الفتح:١٠]، وقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَيَبْقٰى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن:٢٧]. (قواعد: ٨٣٥)

(٣) قَوْلُه: (إِذَا كَانَ المعْنَى المُنَاسِب إلخ): والمرادُ بالمَعْنى المناسِب هنا: العِلة المستَنْبَطة بمَسْلَك المناسَبَة المعْرُوف فِيْ مَوْضُوْع العلَّة مِن بابِ القِيَاس؛ ونَقَل الحافِظ عَنْ ابْن دقِيْق العِيْد: "والذِي ينْبَغِي أنْ ينظُر فِيْ المَعْنى (أي: العلَّة المستَنْبَطة) إلَى الظُّهُوْر والخفَاء، فحَيْث يظْهَرُ يخصِّص النَّصّ أو يُعمِّم، وحيْث يخفىٰ فاتِّبَاع اللفْظ أوْلىٰ"؛ فمِثَال التَّعْمِيْم قَوله تعَالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ "يَأْكُلُوْنَ" أَمْوَالَ الْيَتٰمٰى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُوْنَ فِيْ بُطُوْنِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيْرًا﴾ [النساء:١٠]، فنصَّ هنَا عَلى الأَكْل خاصَّة، لٰكنَّه فِي المَعْنى أوْسَع وأشْمَل؛ فيعمّ سَائِر أنْوَاع الاتْلاف. (قواعد:٨٣٨)

(٤) قَوْلُه: (تَقْدِيْمُ الْعِتَابِ إلخ): اعْلم؛ أنَّ المعاتَبة الوارِدة فِيْ القُرْآن علىٰ أمْر مِن الأمُوْر تدلُّ ـ

٢٠٨) القَاعِدَةُ: لاَ يُمْتَنُّ بِمَمْنُوْعٍ(١).

٢٠٩) القَاعِدَةُ: الأَصْلُ حَمْلُ نُصُوْصِ الْوَحْيِ عَلَى ظَوَاهِرِهَا إِلاَّ لِدَلِيْلٍ(٢).

=بلا شكٌّ على: أنّ ما وقَع العِتابُ بسببِه كانَ خِلافًا للأَوْلى، -وهُوَ المكْرُوْه في إطْلاق المتقدِّمِيْن-، والمعَاتبةُ تدُلُّ قطعًا على هٰذا القدْر، أمَّا التَّحرِيْمُ فلايعْرَف بمجرد المعَاتبَة، بلْ إنَّما يعْرَف التَّحرِيْم بأمُوْر أخرى. قَال ابْنُ القيِّم رحمه الله: "وقدْ عاتَب اللهُ نبيَّه في خمسَة مواضِع منْ كتَابه: في الأنْفال، وبَراءَة، والأحْزاب، وسورةِ التَّحْرِيْم، وسورةِ عبَس"؛ قَال تَعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الانفال:٦٧]، فتَنْزِيْلُ العِتاب مِن الله على الفِداء -مِن أسَارَى بدْر- لا يدُلُّ على تحرِيْمه، وكذَا الحالُ في البَواقِي؛ قَال تَعالىٰ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [براءة:٤٣]، وقَال تَعالىٰ: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الاحزاب:٣٧]، وقَال تَعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم:١]، وقَال تَعالىٰ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [عبس:١]. (قواعد: ٨٠٤)

(١) قَوله: (لاَيُمْتَنُّ إلخ): اعلمْ! أنَّ كلَّ مَا امتَنَّ الله به على عِبَاده فهُوَ مُباح لهمْ، قَال تَعالىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ، أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ، لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [٦٣- ٦٥]، وقدْ ذَكر البخاري -رحمه اللهُ- في صحِيْحِه هٰذِه الآيَة في صدْر البَاب الأوّل مِن كتَاب الحرْث والمزارَعَة؛ وقَال الحافظ رحمه الله عليْه: "ولاشكَّ أنَّ الآيَة تدُلُّ على إباحَة الزَّرْع مِن جِهَة الامتِنَان به"؛ وقَال ابن المنيْر: "أشارَ البُخاريُّ إلى إباحَة الزَّرْع؛ وأنَّ مَن نهىٰ عنه -كمَا وَرَد عنْ عمَر- فمحَلُّه: إذا شَغَل الحرْث ونحوُه عنْ الأمُوْر المطلُوْبة". (قواعد:٨٤٠)

(٢) قَوله: (الأَصْلُ حَمْلُ نُصُوْصِ إلخ): ١- والمرادُ بالظَّاهر هنَا: هُوَ مَا يتَبَادَر منْها إلى الذِّهْن مِن المعَاني -وهُوَ يختَلِف بحسَب السِّيَاق ومَا يُضافُ إليْه الكلام-؛ فالكلِمَة الواحِدة يَكُوْن لها مَعْنى في سِيَاقٍ ومَعْنىً آخَر في سِيَاقٍ آخر، وكذا تَركِيْب الكلام يفِيْد مَعْنىً على وجْه، ومَعْنى آخَر على وجْه.

٢- أنَّ الأَصْل في نصُوْص الكتَاب والسُّنَّة: إجْراؤُها على ظواهِرِها، دُوْن تعرُّض لها بتَحْرِيْف أو تعطِيْل ونحوِها، ويَنْبَغِيْ أنْ يُعتَقَد: أنَّ ظاهِرها مطابِق لمرادِ المتكلِّم بها، لاسِيَّما فيْمَا يتعَلَّق بأصُوْل الدِّيْن والإيْمَان، إذ لامجَال فيْها للرَّأْي.

٣- وفيْ هٰذه القاعِدة ردّ على كثيْرٍ مِن الطَّوائف، كالباطنيَّة الذِيْن زعَمُوا: أنَّ للقُرْآن باطِنا يعرفه الخواصُّ؛ وفيْها ردّ عَلى الجهْمِيَّة -فيْ كلامِهم عَلى الصِّفات-، وعلى المُرْجِئَة الذِين زعَمُوْا بأنَّ المُرادَ بالآيات والأخْبار الظاهِرة في تعذِيْب عُصَاة المؤمنِيْن الترهِيْبُ فقَط.

فمِثَال هٰذه القاعِدة قَوْله تَعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الانبياء:٤٧]؛ قَال في أضْواء البَيان: "وظاهِر القُرْآن تعدُّد الموازِيْن لكلِّ شخْصٍ، لقَوْله تَعالىٰ: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢- ١٠٣]؛ فظاهِر القُرْآن يَدُلُّ على أنَّ للعامِل الواحِد موازِيْن يُوْزَن بكُلٍّ واحِد منها صِنفٌ مِن أعمَالِه، كمَا قَال الشاعِر:

مَلِكٌ تَقُوْم الحادِثاتُ لعَدْلِه * فَلِكُلِّ حَادِثَة لَهَا مِيْزَان

والقاعِدة المقرَّرة في الأصُوْل: "أنَّ ظاهِر القُرْآن لايجُوْز العُدُوْل عنه إلا بدَلِيْل يجِبُ الرُّجوْع=

٢١٠) القَاعِدَةُ: الإِيْمَانُ بِظَاهِرِ التَّنْزِيْلِ فَرْضٌ، وَمَا عَدَاهُ فَمَوْضُوْعٌ عَنَّا تَكَلُّفُ عَمَلِهِ، إِذَا لَمْ تَأْتِ بِالْبَيَانِ عَنْهُ دَلَالَةٌ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ خَبَرٍ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ(١).

٢١١) القَاعِدَةُ: قَدْ يَكُوْنُ اللَّفْظُ مُقْتَضِيًا لأَمْرٍ، وَيُحْمَلُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لأَنَّهُ أَوْلَى بِذٰلِكَ الاسْمِ مِنْهُ(٢).

٢١٢) القَاعِدَةُ: يُسْتَدَلُّ عَلَى الأَحْكَامِ: تَارَةً بِالصِّيْغَةِ، وَتَارَةً بِالإِخْبَارِ، وَتَارَةً بِمَا رُتِّبَ عَلَيْهَا فِي العَاجِلِ أَوِ الآجِلِ مِنْ: خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، أَوْ نَفْعٍ أَوْ ضُرٍّ(٣).

ـ إليه". (قواعد ملخصا)

(١) قَوله: (الإِيْمَانُ بِظَاهِرِ التَّنْزِيْلِ إلخ): قَال تَعالىٰ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [يوسف:٢٢]، اختلَف المفَسِّرُوْن في بلُوْغ الأشدّ هنَا علىٰ أقْوال متعدِّدة، فقَال بعضُهم: ثلاثٌ وثلاثُوْن سنَة، وقَال آخرُوْن: عشْرُوْن سنَة، وقَال طائفةٌ: مَا بين ثماني عشَرة سنة إلىٰ ثلاثِيْن؛ قَال ابنُ جريْر: "وأَوْلىٰ الأَقْوال فيْ ذٰلك بالصَّواب أنْ يقَال: إنَّ الله أخبَر: أنّه آتىٰ يوسُف -لمّا بلَغ أشدَّه- حُكمًا وعِلْما، والأشدُّ: هُوَ انتِهاء قوَّتِه وشَبابه؛ وجائِز أنْ يَكُوْن آتاه وهُوَ ابنُ ثماني عشرة سنَة، أو ابنُ عشرِيْن سنَة إلىٰ غَيْر ذٰلك......؛ ولا دَلالة لهُ في كتَاب الله، ولا أثَر عنِ الرسُوْل، ولا في إجماع الأمَّة عَلى أيِّ ذٰلك؛ وإذا لمْ يكُنْ ذٰلك مَوْجودا مِن الوجْه الذِي ذكَرت؛ فالصَّواب أنْ يقَال فيه كمَا قَال عزّ وجلّ، حتى تثْبت حجّة بصِحّة ما قيْل في ذٰلك مِن الوجْه الذِي يجِبُ التَّسْليم له فيُسلَّم لها حينَئِذ". (قواعد:٨٠٢)

(٢) قَولُه: (قَدْ يَكُوْنُ اللَّفْظُ مُقْتَضِيًا إلخ): واعلمْ! أنَّ الأَصْل هُوَ حمْل النُّصُوص علىٰ ظواهِرها، ولٰكِن قدْ تُحمَل علىٰ غَيْر ظاهِرها إذا كانَ الغَيْر هُوَ أحقُّ بهٰذا الوصْف، قَال تَعالىٰ: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوٰى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُوْمَ فِيْهِ، فِيْهِ رِجَالٌ يُّحِبُّوْنَ أَنْ يَّتَطَهَّرُوْا﴾ [التوبة: ١٠٨]، وفسَّرها النَّبيﷺ بمسْجِده الشَّريْف، مَعَ أنَّ السِّياق في مسْجِد قُباء؛ وعَلَيْه يقال: إنَّ مسجِده أحقُّ بهٰذا الوَصْف مِن غيره، وإلا فلاشكَّ: أنَّ مسجِد قبَاء مؤسَّس عَلى التَّقوىٰ؛ وكذٰلك قَوله تَعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيْدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب:٣٣]، فعَنْ عائشَة رضي الله عنها قَالت: خرَج النَّبيﷺ غداةً وعَلَيْه مِرط مرحَّل مِن شعْر أسْوَد؛ فجاءَ الحسَنُ بنُ علي فأدخَله، ثمَّ جاء الحسَيْن فدخَل معَه، ثمَّ جاءَت فاطمَة فأدْخَلها، ثمَّ جاء عَليّ فأدخَله؛ ثمَّ قَال: ﴿إِنَّمَا يُرِيْدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيْرًا﴾ [الأحزاب]؛ والمقْصُوْد: -والله أعلَمُ- أنَّ هٰؤلاء أولىٰ مَنْ يَسْتَحقُّ هٰذا الوصْف، مَعَ أنَّ سِياق القُرآن يَدُلُّ علىٰ إرادَة الأزْواج، وفيْهِنَّ نزَلت، وقدْ وردَتْ رِواياتٌ كثِيْرة تدُلُّ علىٰ دُخُوْل زَوْجاته عَلَيْه السَّلام في تلك الآيَة. (قواعد: ٨٥٥)

(٣) قَولُه: (يُسْتَدَلُّ عَلَى الأَحْكَام إلخ): يعْنِي: أنَّ الاستِدلال عَلى الحكْم قدْ يكُوْن بالصِّيْغة الصَّرِيحة -مِن الأمر والنَّهي-، وقدْ يكُوْن بصِيغة الخبَر الدَّالة عَلى الأمر والنَّهي؛ وقدْ يكُوْن الاستِدْلال عَلى الحُكْم عن طريْق القَرائن الدَّالة علَيْه؛ فمِثال الأوَّل قولُه تعَالىٰ: ﴿وَأَقِيْمُوا الصَّلٰوةَ وَآتُوا الزَّكٰوةَ﴾ [البقرة:٤٣]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنٰى﴾ [الإسراء:٣٢]؛ ومثالُ الثاني قوله تعَالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ .

٢١٣) القَاعِدَةُ: التَّخْيِيْرُ فِيْ آحَادِ الشَّيْءِ لَا يَدُلُّ عَلَىٰ عَدَمِ الوُجُوْبِ(١).

٢١٤) القَاعِدَةُ: إِذَا خُيِّرَ العَبْدُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَأَكْثَرَ، فَإِنْ كَانَ التَّخْيِيْرُ لِمَصْلَحَتِهِ فَهُوَ "تَخْيِيْرُ تَشَهٍّ وَاخْتِيَارٍ"، وَإِنْ كَانَ لِمَصْلَحَةِ غَيْرِهِ فَهُوَ "تَخْيِيْرُ اجْتِهَادٍ" فِيْ مَصْلَحَةِ غَيْرِهِ(٢).

٢١٥) القَاعِدَةُ: إِذَا جَاءَ ذِكْرُ "الطَّيِّبَاتِ" فِيْ مَعْرِضِ الْإِنْعَامِ فَالْمُرَادُ الْمُسْتَلَذَّاتُ؛ وَإِذَا جَاءَ فِيْ مَعْرِضِ التَّحْلِيْلِ وَالتَّحْرِيْمِ فَالْمُرَادُ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ(٣).

=[البقرة:١٨٣]، فيُستدَلّ هنا علىٰ حكم الصِّيام بصيغة الخبَر الدَّالة على الأمْر، أي: "صُوْمُوْا شَهْرَ رَمَضَانَ"؛ ومثال الثالث قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا "إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا، وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا"﴾ [النساء:١٠]،ففي قولِه: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ...﴾ وَعِيد يدُلّ علىٰ عَذابٍ آجِل، فبهٰذه القرينة يستدَل علىٰ حرمَة أكْل أموال اليَتامى. (قواعد: ٨٦٥ بتصرف)

(١) قَولُه: (التَّخْيِيْرُ فِيْ آحَادِ الشَّيْءِ إلخ): يعْني: أنَّ التخْيِيْر الواقِع في أفْراد الحكْم لا يدُل علىٰ عدَم وجوبِه، ومثَاله خِصَال الكفَّارة في قوله تعالىٰ: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة:٨٩]، فأصْل الكفَّارة واجِب، وأمَّا التَّخْيِيْر فهوَ واقِع بينَ أفرادِها. وفي القاعدة تغيير يسير، قال المصنف: التَّخْيِيْرُ فِيْ آحَادِ الشَّيْءِ لايَعْنِي عَدَمُ الوُجُوْبِ. (قواعد:٨٧٤)

(٢) قَولُه: (إِذَا خُيِّرَ العَبْدُ إلخ): اعْلَم! أنَّ التَّخْيِيْر -المعْرُوض عَلَى العَبْد مِن قِبَل الشَّارِع-: "قدْ يكُوْن مِن أجْل الإرْفاق بالمخَيَّر وحفْظ مصلَحته"، فللمُخيَّر أنْ يقدِّم مَا يشتَهي مِن الأمُوْر التي خُيِّر فيها؛ و"قدْ يكُوْن التَّخْيِيْر مِن أجْل حفْظ حقٍّ لغَيْره"، فيُنظَر فيْما يكُوْن أكثَر مُلائمَة ومصْلَحة لصَاحِب الحقّ، فمِثال الأوَّل قوله تعالىٰ في كفَّارة اليَمين: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة:٧٩]، فالتَّخْيِير فيْه عائِد إلى المكلَّف بحَيْث يتخيَّر منْه ما لايُلائِمُه، ومِثال الثَّاني قولُه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ، فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ، وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد:٤]، وهٰذا التَّخْيِير متْرُوك للإمَام، لا لمجَرَّد هوَاه وشهْوَتِه؛ بلْ يفْعَل مَا هوَ الأصْلح للمسْلمين؛ فإمَّا أنْ يقتُل الأسْرى الحربِيِّيْن، وإمَّا أنْ يأْخُذ الفِداء، وإمَّا أنْ يستَرِقَّهمْ أو يمُنَّ علَيْهم؛ ففي هٰذا التَّخْيِيْر يفعَل الإمَام مَا هوَ الأصْلحُ. (قواعد: ٨٧٦)

(٣) قَولُه: (إِذَا جَاءَ ذِكْرُ إلخ): فمِثَال الأول قوْله تَعالىٰ: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ، ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر:٦٤]، وقال تعالىٰ: ﴿فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الانفال:٢٦]؛ ومِثال الثَّاني قوْله تَعالىٰ: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة:٤]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الاعراف:٣٢]. (قواعد: ٨٧٨)

ضَمِيْمَةٌ

فِي القَوَاعِد التَّرْجِيْحِيَّة وكُلِّيَّاتِ القُرْآن

القَوَاعِد التَّرْجِيْحِيَّة هيَ الَّتِيْ يَعْمَلُهَا المفَسِّرُوْن عِنْدَ التَّرْجِيْح بَيْنَ أَقْوَال المفَسِّرِيْن؛ ويَسْتَعْمِلُوْنَهَا فِي حَالَتَيْن: إِمَّا عِنْدَ تَرْجِيْح أَحَد الأَقْوَال عَلى غَيْرِه، أَوْ عِنْدَ رَدِّ أَحَد الأَقْوَال[1].

أَمَّا استِعْمَال القَوَاعِد التَّرْجِيْحِيَّة فِيْ ثَنَايَا التَّفْسِيْر فَقَدْ حَازَ قَصَبَ السَّبْقِ فِيْه شَيْخُ المفَسِّرِيْنَ الإِمَام ابْنُ جَرِيْرٍ الطَّبْرِيْ، وقَدْ كَانَ لَهُ فِيْ التَّرْجِيْح بِالقَوَاعِدِ طَرِيْقَانِ[2]:

الأَوَّل: أَنْ يَذْكُرَ القَاعِدَةَ التَّرْجِيْحِيَّةَ بِنَصِّهَا عِنْدَ تَرْجِيْحِهِ لِقَوْلٍ فِيْ التَّفْسِيْر.

الثَّانِيْ: أَنْ لا يَنُصَّ عَلَى القَاعِدَة بِعَيْنِهَا، وَلٰكِنْ يُرَجِّحُ بِتِلْكَ القَاعِدَة، كَمَا يُرَجِّحُ أَحَدَ الأَقْوَال بِنَاءً عَلى قَاعِدَة: "العِبْرَةُ بِعُمُوْمِ اللَّفْظِ، لا بِخُصُوْصِ السَّبَب"؛ فَهُوَ يُرَجِّحُ بِنَاءً عَلى هٰذِه القَاعِدَة، مِنْ غَيْرِ تَنْصِيْصٍ عَلى تِلْكَ القَاعِدَة.

---

(١) قَوْلُه: (إِمَّا عِنْدَ تَرْجِيْح إلخ): اعلم! أنّ المراد في هٰذا المبحث بيان بعض القواعد المرجّحة التي يستفاد منها ترجيح الأقوال، فيكفي في أمثلة هٰذه القواعد مطلق المثال، دون التحقيق في صحته.

والمفسّرون لهمْ ثلاث طُرُق في حكاية اختِلاف المفسِّرين: الأولى حكاية الاختلاف دونَ بيان الرّاجح من الأقوال، كتفسير ابن الجوزي والماوردي؛ الثّانية: حكاية الاختِلاف مع بَيان الرّاجح دونَ ذِكر مستنَد الترجيح، كتفسير ابن عطيّة؛ الثالثة: حكاية الاختلاف مع بيان الرّاجح والقاعدة الترجيحيّة التي هي سبَب الترجيح، كتفسير الطبري والشنقيطي في أضواء البيان؛ وقد حاز قَصَب السَّبْق فيها شيخ المفسِّرين الإمام ابن جرير الطبري.

(فصول في أصول التفسير)

ملاحظات: ١- هٰذه القواعد تُعْتبر أصلا في الترجيح إلا إذَا دلّ دليل على عدَم استخدامها في هٰذا الموضع؛ لأنَّ كل قاعدة يُستثنى منها المستثنَيات، فيقال: "يكون الترجيح بالأغلب من لغة العرب، إلا إذا دلّ الدليلُ على إرادة غيره".

٢- وإذا تنازعت القاعِدتان في مثال بحيثُ أنْ يكون مثالا لهما، فحينئذ يترجَّح قولٌ بإعمال قاعدة، ويترجَّح آخر بإعمال قاعدة أخرى.

(٢) قَوْلُه: (التَّرْجِيْح بِالقَوَاعِدِ إلخ): وما ذكرنا في هٰذا المبحث من القواعد هي التي ذكرَها الشيخ مسَاعِد بن سليمان بن ناصِر الطيار، صاحب "فصولٌ في أصول التفسير" في كتابه؛ فجزاه الله عنّا وعن جميع المستفيدين أحسنَ الجزاء.

وَمِنَ القَوَاعِدِ التَّرْجِيْحِيَّة:

١- مَا يَتَعَلَّقُ بِالعُمُوْمِ فِي القُرْآن: وَفِيْه قَاعِدَتَان.

الأُوْلَى: الخَبَرُ عَلَى عُمُوْمِهِ حَتَّى يَأْتِيَ مَا يُخَصِّصُهُ[1]، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ [البلد:٣]؛ قِيْل: آدَمُ ووَلَدُه، وقِيْل: إِبْراهِيْمُ ووَلَدُه، وقِيْل: عامٌّ فِي كُلِّ والِدٍ ومَا وَلَدَ[2].

وَالثَّانِيَة: العِبْرَةُ بِعُمُوْمِ اللَّفْظِ، لا بِخُصُوْصِ السَّبَبِ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ فِيْهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ...﴾ [البقرة:١٩][3].

٢- مَا يَتَعَلَّقُ بِالسِّيَاقِ القُرْآنِيْ:

قَدْ يَكُوْنُ اللَّفْظُ عَامًّا مُحْتَمِلاً لأَكْثَرَ مِنْ مَعْنًى فَيُحَدِّدُ بِالسِّيَاقِ أَحَدُ هٰذِهِ المَعَانِي[4]، لأَنَّهُ أَوْلَى بِهِ وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ، مَعَ أَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الأَقْوَالِ مُحْتَمَلٌ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ اللهُ

---

(١) قَوْلُه: (حَتَّى يَأْتِيَ مَا يُخَصِّصُهُ إلخ): أخبارُ الله في القرآن تأتي في كثيرٍ مِن الأحيان عامّةً غيرَ مخصَّصة، وقد يذكر بعضُ المفسّرين أقوالاً هي في معناها مخصِّصةٌ لهذا العموم، فيقال في مثل هٰذا: "الخبر على عمومه حتى يأتي ما يخصصه".

(٢) قَوْلُه: (قِيْل: آدَمُ ووَلَدُه إلخ): قال ابن جرير الطبري: "والصَّواب من القول في ذٰلك ما قاله الذينَ قالوا: إنّ الله أقسم بكل والد وولده، لأنّ الله عمّ كلّ والد وما ولَد؛ وغيرُ جائز أنْ يُخصّ ذٰلك إلا بحجة يجب التسليم لها من خبَرٍ، أو عقلٍ؛ ولا خبَر بخصوص ذٰلك ولا بُرهانَ يجبُ التسليم له بخصوص؛ فهوَ على عمومه كما عمَّه".

(٣) قَوْلُه: (العِبْرَةُ بِعُمُوْمِ إلخ): يعني: إذا قيلَ في آية: إنّها نزلت في كذا، فهٰذا لايَعني أنّها تقصُر على هٰذا السبب، بل المراد هنا الألفاظ، ولذا تعمّم هٰذه الألفاظ وإنْ كان السببُ خاصًّا، قال الشنقيطي في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ فِيْهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ...﴾: "والآيةُ التي نحن بصددِها وإن كانت في المنافقين، فالعبرةُ بعموم اللفظِ، لا بخصوص الأسباب"؛ وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر:٣]، قيل: نزلت في العاص بن وائل السهمي، وقيل: نزلت في عقبة بن أبي معيط، وقيل: نزلت في جماعة من قريش.

قال ابن جرير الطبري: "وأولى الأقوال في ذٰلك عندي بالصواب أنْ يقال: إن الله -تعالى ذِكرُه- أخبَر أنّ مبغِض رسول الله ﷺ هو الأقلّ الأذلّ المنقطع عقبه؛ فذٰلك صفة كلّ من أبغضه من الناس، وإن كانت الآية نزلت في شخص بعينه".

(٤) قَوْلُه: (فَيُحَدِّدُ بِالسِّيَاقِ إلخ): وَقَدْ اهْتَمَّ كَثِيْرٌ مِنَ المُفَسِّرِيْنَ بِالسِّيَاقِ فِي تَرْجِيْحِ أَحَدِ الأَقْوَالِ أَوْ رَدِّهَا لِمُخَالَفَتِهَا السِّيَاقَ؛ قال ابن جرير الطبري: وقد يدخلُ في قوله: ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللهُ لَكُمْ﴾ جميعُ معاني الخيرِ المطلوبة، غيرَ أنّ أشبه المعاني بظاهر الآية قولُ من قال معناه: وابتغوا ما كتَب الله لكمْ مِن الولد لأنه عقيْب قوله: ﴿فَالْئٰنَ بَاشِرُوْهُنَّ﴾ بمعنىٰ: جامِعوهنّ، فهو أشبه بالآية مِن غيره من التأويلات التي ليس على صحّتها ـ

أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُوْنَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ، فَالْئٰنَ بَاشِرُوْهُنَّ وَابْتَغُوْا مَا كَتَبَ اللهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فَفِيْ تأْوِيْل: ﴿مَا كَتَبَ اللهُ﴾ قِيْل: هوَ الولَد، وقيْل: ليْلَةُ القَدْر، وقيْل: مَا أَحَلَّهُ اللهُ لكُمْ ورَخَّصَ لَكُمْ.

المَلحُوْظة: وَلا يَخْفَى عَلَيْكَ مَا بَيْنَ تَرْجِيْحِ أَحَدِ الأَقْوَالِ بِالسِّيَاقِ أَوْ رَدِّ أَحَدِهِمَا مِنَ التَّلازُمِ؛ فتَنَبَّهْ لذٰلِكَ.

٣- مَا يَتَعَلَّقُ بِرَسْمِ المُصْحَفِ:

وَالمُرَادُ أَنَّ رَسْمَ المُصْحَفِ يُرَجِّحُ أَحَدَ الأَقْوَال المَذْكُوْرَة فِيْ الآيَةِ، وَيَرُدُّ الآخَرُ لمخَالَفَتِه الرَّسْمَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تعالىٰ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاتَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦]؛ قِيْل فِيْ كَلِمَة: ﴿لاَ﴾ قَوْلانِ:

الأَوَّل: أَنَّهَا نَافِيَةٌ، والثَّاني: أَنَّهَا نَاهِيَة؛ وَيَتَرَجَّحُ الأَوَّل[1]، لأَنَّ رَسْمَ ﴿تُنْسىٰ﴾ فِيْ المُصْحَفِ بِإِثْبَات الأَلِفِ المقْصُوْرَة، والفِعْل المضَارِعُ إِذَا تَقَدَّمَتْ عَليْه "لا" النَّاهِيَة جَزَمَتْه، فإِذَا جُزِم وَفِيْ نِهَايَتِهِ حَرْفُ عِلَّة حُذِف، وَلَمَّا كَانَ حرْفُ العِلَّة هُنَا غَيْرَ مَحْذُوْفٍ دَلَّ عَلىٰ أَنَّ كلِمَة: ﴿لاَ﴾ هُنا غيرُ ناهِيَة.

٤- مَا يَتَعَلَّقُ بِالأَغْلَبِ مِنْ لُغَةِ العَرَبِ، يعني:

إِنَّمَا يُحْمَلُ كَلامُ اللهِ عَلَى الأَغْلَبِ المَعْرُوْفِ مِنْ لُغَةِ العَرَب، دُوْنَ الأَنْكَرِ المَجْهُوْلِ

ـ دلالةٌ من ظاهر التنزيل؛ ولا خبر عن الرسول ﷺ. (بحذف)

ومن أمثلة ردِّ أحد الأقوال بالسِّياق تفسير الحسَن لقوله تعالىٰ: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧] قال: همَا رجلان مِن بني اسرائيل؛ ويرَدُّ عليه بسِياق الآية في قوله: ﴿فَبَعَثَ اللهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِيْ سَوْءَةَ أَخِيْهِ﴾ [المائدة: ٣١] ففيْها دليلٌ علىٰ أنّ ذٰلك وقَع أولَ الأمر قبلَ أنْ يعْلم الناس دفن الموتىٰ؛ أما في زمن بني اسرائيل، فلا يخفىٰ دفن الموتىٰ علىٰ أحد.

(١) قولُه: (وَيَتَرَجَّحُ الأَوَّل إلخ): قال القرطبي: "والأوّل هو المختارُ -أي: كونُها نافية-؛ لأنّ الاستثناء مِن النهي لايكادُ يكوْن إلا موَقَّتا، وأيْضا فإنَّ الياء مثبَتَة في جميْع المصاحف، وعليْها القرَّاءُ".

وقال السُّيوطي في معرَض تنبيهاته على إعراب القرْآن: أنْ يُراعى الرَّسم؛ وضرَبَ لهٰذه أمثلةً، وفيها دلالةٌ علىٰ: أنَّ الرَّسْم يدلّ علىٰ خطأ بعض الأقْوال المذكوْرة في الآية؛ وقالَ السيوطي: ومِن ثَمَّ خُطِّئ مَن قال في ﴿سَلْسَبِيْلاً﴾ [الدهر: ١٨]: إنَّها جملة أمْرِيَّة، أي: "سلْ طريْقًا موصِلةً إليْها"؛ لأنَّها لوْ كانت كذٰلك لكُتبتْ مفصولةً.

أَوِ الشَّاذِّ[1] وَمِنْهُ قَوْله تعالىٰ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٤]، قِيْل: فِيْ البَرْد قَوْلانِ: الأَوَّل هو بَرْدُ الهَوَاء الَّذِيْ يُبْرِدُ جِسْمَ الإِنْسَان، والثَّانِيْ: النَّوْمُ.[2]

٥- مَا يَتَعَلَّق بِالمَعْنَى الشَّرْعِيِّ:

إِذَا اخْتَلَفَ المَعْنَى الشَّرْعِيُّ والمعْنَى اللُّغَوِيُّ فإِنَّ المقدَّمَ المعْنَى الشَّرْعِيُّ؛[3] لأَنَّ القُرْآن نَزَلَ لِبَيَانِ الشَّرْعِ، لا لِبَيَانِ اللُّغَةِ؛ إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ هُنَاكَ دَلِيْلٌ يَتَرَجَّحُ بِهِ المَعْنَى اللُّغَوِيُّ، فَيُؤْخَذُ بِهِ، وَمِنْهُ قَولهُ تعَالىٰ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا، وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾ [التوبة:٨٤]؛ فَفِي قولِه: ﴿وَلَا تُصَلِّ﴾ احتِمَالانِ: الدُّعَاءُ، والوُقُوْف عَلَى المَيِّتِ للدُّعَاءِ.[4]

٦- مَا يَتَعَلَّقُ بِتَصْرِيْفِ اللَّفْظَةِ، يَعْنِيْ: مَعْرِفَةُ تَصْرِيْفِ اللَّفْظَة وَإِرْجَاعُهَا إِلىٰ أُصُلِهَا يُعِيْنُ فِيْ بَيَانِ الرَّاجِحِ مِنَ الأَقْوَال، وَرَدِّ مَا كَانَ غَيْرَ صَوَابٍ، وَمِنْهُ قَوْلُه تَعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء:٧١]؛[5] وَلاشَكَّ أَنَّ الأَلْفَاظَ تَخْتَلِفُ مَعَانِيْهَا باخْتِلافِ تَصْرِيْفِهَا

---

(١) قَولُه: (يُحْمَلُ كَلامُ اللهِ عَلَى إلخ): وذٰلك لأنَّه قد يكوْن للكلمَة في لغة العرَب أكثرُ من معنىً، فيَختار المفسِّرُ المعروفَ الأغلب إلاَّ أنْ يقع دليلٌ علىٰ غير ذٰلك.

(٢) قَولُه: (فِيْ البَرْد قَوْلانِ إلخ): قال ابنُ جرير معلِّقًا على القوْل الثاني: والنَّوم وإنْ كان يبرِد غليْل العَطش -فقيْل لهُ مِن أجلِ ذٰلك "البَرْدُ"-؛ فليسَ هوَ باسمِه المعروف، وتأويلُ كتاب الله عَلى الأَغلَب مِن معروف كلام العرَب، دونَ غيرِه.

وتابَع النحَّاس أبا جعفر الطبري، فقال: وأصحُّ هٰذه الأقوال القولُ الأول؛ لأنَّ البرد ليسَ باسْم من أسماء النوم؛ وإنَّما يُحتالُ فيه فيُقال للنوم: بَرْد، لأنَّه يهدئ العطش؛ والواجبُ أنْ يحمَل تفسيرُ كتاب الله عزَّ وجلَّ على الظاهرِ والمعروفِ من المعاني، إلا أنْ يقع دليلٌ علىٰ غير ذٰلك.

(٣) قَولُه: (المعْنَى الشَّرْعِيُّ): يعني: لمَّا كان القرآن نازلاً بلغة العرب، فإنه قد وقَع فيه مِن الألفاظ مَا لها دلالاتٌ خاصَّة في الشرع، لمْ تكنْ معروفةً قبلُ عندَ العرب؛ وهٰذه الألفاظ هيَ مصطَلَحاتٌ وأسماءٌ شرعية.

(٤) قَولُه: (احتِمَالانِ): فالاحتمال الأوَّل: الدُّعاء، وهٰذا هو المعْنى اللغوي؛ الثاني: الوقوف علىٰ الميِّت للدعاء لهُ بصِفة مخصوصةٍ؛ فيقدَّم هٰذا المعنى الشَّرعي؛ لأنَّه المقصودُ للمتكلِّم، المعهُودُ للمخاطَب؛ إلا أنْ يكون هناك دليلٌ يترجَّح به المعنى اللغوي، فيؤخذ به، كما في قوله تعالىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ...﴾ [التوبة: ١٠٣]

فقوله تعالىٰ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أي: أُدْعُ لهم، ويدلّ علىٰ ذٰلك ما رواه مسْلم عنْ عبد الله بنِ أبي أوفىٰ قال: كانَ النبيُّ ﷺ إذا أُتِيَ بصدَقة قومٍ صلىٰ عليهمْ؛ فأتاه أبي بصدقةٍ، فقال: اللَّهُمَّ صلِّ علىٰ آل أبي أوفىٰ. =

وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ، مِثْل: القَاسِطُوْنَ مِنَ: القِسْط، وَالمُقْسِطِيْنَ مِنْ: أَقْسَطَ[1]، قَال تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا الْقَسِطُوْنَ فَكَانُوْا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِيْنَ﴾ [المائدة: ٤٢].

٧- مَا يَتَعَلَّقُ بِظَاهِرِ القُرْآنِ، وَالمُرَادُ مِنْ هٰذا: أَنَّ ظَاهِرَ القُرْآنِ لا يَجُوْزُ العُدُوْلُ عَنْهُ إلاَّ بِدَلِيْلٍ يَجِبُ الرُّجُوْعُ إِلَيْهِ؛ وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ جَرِيْرٍ: غَيْرُ جَائِزٍ تَرْكُ الظَّاهِرِ -المَفْهُوْمِ مِنَ الكَلامِ- إِلىٰ بَاطِنٍ إلاَّ بِدَلِيْلٍ، وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَاسْتَعِيْنُوْا بِالصَّبْرِ وَالصَّلوٰةِ، وَإِنَّهَا لَكَبِيْرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخٰشِعِيْنَ﴾ [البقرة: ٤٥][2]؛ وَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِيْنَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].[3]

٨- مَا يَتَعَلَّقُ بِطَرِيْقَةِ القُرْآن: وَالمُرَادُ هُنَا أَنَّ اخْتِيَارَ التَّأْوِيْلِ المُوَافِقِ لِطَرِيْقَةِ القُرْآنِ الْكُلِّيَّةِ أَوِ الأَغْلَبِيَّةِ أَوْلىٰ مِنْ غَيْرِهِ؛[4] وَمِنْهُ قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿لا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُوْمِ﴾ [الواقعة: ٧٥]؛ قِيْل: هِيَ آيَاتُ القُرْآنِ، وَمَوَاقِعُهَا: نُزُوْلُهَا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وقِيْل: هِيَ النُّجُوْمُ المَعْرُوْفَة فِيْ السَّمَاء.[5]

= (٥) قَولُه: (بِإِمَامِهِمْ): ذكر الزمخشري مغنى ﴿بِإِمَامِهِمْ﴾ أَيْ بِمَن ائتموا به مِن: نبيٍّ أو مقدَّمٍ في الدِّين أو كتاب...؛ ثمَّ ذكر قوْلا آخر، وهو: أنَّ "إمَامٌ" جمعُ أمٍّ، ثمَّ بدَعه؛ وعلَّق ابنُ المنير علىٰ هٰذا القَول الغريْب بقوله: "قالَ أحمد: ولقدْ استبْدَع بِدْعًا لفظًا ومعنًى، فإنَّ جمعَ الأمِّ المعروفَ أُمَّهَاتٌ.

(١) قَولُه: (القَاسِطُوْنَ - وَالمُقْسِطِيْنَ): فَقَسَط بمعنىٰ جَارَ، ولمْ يعْدِل؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا الْقَسِطُوْنَ فَكَانُوْا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]؛ وأَقسَط بمعْنى عَدَل، ومنْه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِيْنَ﴾ [المائدة: ٤٢].

(٢) قَولُه: (وَإِنَّهَا): قال ابنُ جرير: يعْني بقوله جل ثناؤه: ﴿وَإِنَّهَا﴾ وإنّ الصلوٰة فالهاء والألف في ﴿إِنَّهَا﴾ عائِدتان علىٰ الصلوٰة؛ وقدْ قال بعضُهم: أنَّ قوله: ﴿وَإِنَّهَا﴾ بمعْنىٰ إجابَة محمدٍ ﷺ، ولم يَجْرِ بلفظ الإجابَة ذِكْرٌ، فتُجعل الهاء والألف كنايةً عنه؛ وغيرُ جائزٍ تركُ الظاهرِ -المفهومِ من الكلام- إلى باطنٍ لادلالةَ علىٰ صحَّته.

(٣) قَولُه: (الْمَوَازِيْنَ): قال الإمام الشنقيطي: وقوله في هٰذه الكريمة: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِيْنَ﴾ جمْع ميزان، وظاهِرُ القرآن تعدُّد الموازين لكل شخص؛ لقوله: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِيْنُهُ﴾ [الأعراف: ٨]، وقوله: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِيْنُهُ﴾ [الأعراف: ٩]، فظاهرُ القرآن يدلُّ علىٰ أنّ للعامِل الواحد موازينَ يوزَن بكلٍّ واحد منْها صِنفٌ مِن أعماله.

(٤) قَولُه: (التَّأْوِيْلِ المُوَافِقِ لِطَرِيْقَةِ القُرْآنِ إلخ): يعْني أنّ طريقة القرآن تُرجِّح أحدَ التأْويلات علىٰ غيرها، وقد تُرَدُّ بعض الأقوال لأنَّها علىٰ غير طريقة القرآن ومعهودِه في الاستعمال.

(٥) قَولُه: (وقِيْل: هِيَ النُّجُوْمُ إلخ): وقد علَّل ابنُ القيِّم لهٰذا القول، فقال: ويُرجِّح هٰذا أنّ النُّجوم =

٩- مَا يَتَعَلَّقُ بِإِجْمَاعِ الحُجَّةِ أَوْ قَوْلِ الأَكْثَرِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ: وَاسْتَخْدَمَ ابْنُ جَرِيْرٍ فِيْ تَرْجِيْحَاتِهِ إِجْمَاعَ الحُجَّة، وَهُوَ قَوْلُ الأَكْثَرِ عِنْدَهُ؛ وَاسْتَخْدَمَهُ فِيْ تَرْجِيْحِ أَحَدِ الأَقْوَالِ أَوْ فِيْ تَخْطِئَتِهَا، وَمِنْهُ قَولهُ تعالَىٰ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩][1].

١٠- التَّرْجِيْحُ بِالاسْتِعْمَالِ العَرَبِيِّ: وَالمُرَادُ بِهٰذِهِ القَاعِدَة أَنَّ الاسْتِعْمَالَ العَرَبِيَّ لِلَّفْظَةِ أَوِ الأُسْلُوْبِ يَكُوْنُ دَلِيْلاً فِيْ تَرْجِيْحِ أَحدِ الأَقْوَالِ عَلَىٰ غَيْرِهَا، وَمِنْهُ قوله تعالَىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِيْنَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]؛ ذَكَرَ الطَّبْرِي الأَقْوال في الأَشدِّ[2]، وَمِنْها: ١-ثَلاثٌ وثَلاثُوْنَ سنَةً، وهُوَ قوْل ابنِ عبَّاس، وَقتَادة، ٢-بُلُوْغُ الحُلُم، وَهُوَ قوْلُ الشَّعْبِي.

١١- التَّرْجِيْحُ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: لأَنَّهُ لاشَكَّ: أَنَّ تَفْسِيْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ تَفْسِيْرِ غَيْرِهِ، وَلٰكِنْ قَدْ يَكُوْنُ فِيْ النُّصُوْصِ احْتِمَال؛ فَيَسْتَنِدُ المُفَسِّرُ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ لِبَيانِ الأَقْوىٰ مِنْهَا، وَمِنْ ذٰلِكَ مَا وَرَدَ فِيْ قَوْله تعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ نَقُوْلُ لِجَهَنَّمَ: هَلِ امْتَلَأْتِ؟ وَتَقُوْلُ هَلْ مِنْ مَّزِيْدٍ﴾ [ق: ٣٠]؛ أَوْرَدَ ابنُ جَرِيْر فِيْ مَعْنىٰ قوله تعَالَىٰ: ﴿هَلْ مِنْ مَّزِيْدٍ﴾ قَوْلَيْنِ: الأَوَّل أَنَّهَا بِمَعْنَى النَّفْي، بِمَعْنىٰ: مَا مِنْ مَزِيْدٍ؛ لأَنَّهَا قَدْ امْتَلأَتْ، وَكَأَنَّ قَوْلَهَا هٰذَا مِنْ بَابِ التَّأَلُّفِ مِنْ هٰؤلاءِ الْكُفَّارِ الَّذِيْنَ أُلْقُوْا فِيْهَا؛ الثَّانِيْ: أَنَّهَا بِمَعْنَى الاسْتِزَادَة[3]، وأَنَّهَا تَطْلُبُ مَزِيْدًا إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَزِيْدٌ.

=حيث وقعتْ في القرآن فالمرادُ منها الكواكبُ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُوْمِ﴾ [الطور: ٤٩]، وقوله: ﴿وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُوْمَ﴾ [الأنعام: ٥٤]

(١) قَولُه: (بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ): قال أبو الليث: ويقال: أرادَ بها البقرة السوداء، ولٰكنْ هٰذا خِلافُ أقاويل المفسِّرين، وكلُّهم اتفقوا: أنّه أراد به اللَّون الأصفر، إلا قولا روي عن الحسن البصري.

(٢) قَولُه: (ذَكَرَ الطَّبْرِي الأَقْوال في الأَشدِّ): قال الطبري معلِّقاً على القولين، ومرجِّحًا لأحدهما: وقد بيَّنَّا فيمَا مضىٰ: أنَّ الأَشُد جمع شُدٍّ، وأنَّه تناهي قوتِه واستوائه، وإذا كان ذٰلك كذٰلك، كان الثَّلاث والثلاثون به أشبه مِن الحُلم، لأن المرء لايبلغ في حال حلمه كمال قواه، ونهاية شدته؛ فإنّ العرب إذا ذكرتْ مثل هٰذا الكلام، عطفتْ ببعضٍ علىٰ بعضٍ، وجعلتْ كلا الوقتين قريبًا أحدُهما من صاحبه، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُوْمُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ﴾ [المزمل: ٢٠]

(٣) قَولُه: (الثَّانِيْ: أَنَّهَا بِمَعْنَى الاسْتِزَادَة): رجَّح الطبري القول الثاني فقال: وأولى القولين في ذٰلك عندي بالصواب قولُ من قال: هو بمعْنى الاستزادة: "هل من شيء ازداده"؟ وإنَّما قلنا ذٰلك أولى القولين بالصواب، =

١٢- التَّأسِيْسُ أَوْلَىٰ مِنَ التَّاكِيْدِ، يَعْنِيْ: أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا دَارَ بَيْنَ التَّأْسِيْسِ وَالتَّأْكِيْدِ حُمِلَ عَلَى التَّأسِيْسِ؛ وَمِنْهُ قَوْله تعَالَىٰ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَوٰةً طَيِّبَةً[1] وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٧].

١٣- الأَصْلُ فِيْ الضَّمِيْرِ أَنْ يَعُوْدَ إِلَىٰ أَقْرَبِ مَذْكُوْرٍ، يَعْنِيْ: إِذَا احْتَمَلَ عَوْدُ الضَّمِيْرِ، أَوِ الإِشَارَةِ، أَوْ مَا شَابَهَهَا إِلَىٰ أَكْثَرَ مِنْ مَذْكُوْرٍ؛ فَالأَصْلُ عَوْدُهَا إِلَىٰ أَقْرَبِ مَذْكُوْرٍ؛ وَمِنْ أَمْثِلَةِ رُجُوْعِ الضَّمِيْرِ لأَقْرَب مَذْكُورٍ قَوْلُه تعَالَىٰ: ﴿عَٰلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ، وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِالَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ، لَهُ مُعَقِّبَٰتٌ[2] مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ....﴾ الآية [الرعد:٩- ١١]؛ وَمِنْ أَمْثِلَةِ اسْمِ الإِشَارَةِ قولُه تعَالَىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ﴾ [الأعلى:١٨][3].

١٤- الأَصْلُ تَوَافُقُ الضَّمَائِرِ فِيْ المَرْجِعِ حَذَرًا مِنَ التَّشَتُّتِ، يَعْنِي: أَنَّ الضَّمَائِرَ الَّتِيْ

ـلصحة الخبر عن رسول اللهﷺ بمَا حدثَني أحمد بن مقدام العجلي، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن الطفاوي، قال: حدثنا أيوب، عن محمد، عن أبي هريرة أنّ رسول اللهﷺ قال: إذا كان يومُ القيامة، لمْ يظلم اللهُ أحداً من خلقه شيئًا، ويلقي في النار، تقول: هل من مزيد؟ حتى يضَع عليها قدمَه، فهنالك يملؤها، ويزوَى بعضُها إلىٰ بعض، وتقول: قطْ قطْ.

ثم قال بعد أنْ سَرَد غير هٰذا الخبر: ففي قول النبيﷺ: لاتزالُ جهنّم تقول: هل مِن مزيد؟ دليلٌ واضح علىٰ أنّ ذٰلك بمعنى الاستزادة، لابمعنى النفي؛ لأنّ قوله: "لاتزال" دليلٌ علىٰ اتصال قولٍ بعد قول.

(١) قَوله: (حَيَوٰةً طَيِّبَةً): وللعلماء في المراد بالحياة الطيِّبة قولان، الأوّل: أنها في الدنيا، الثاني: أنّها في الآخرة بدخول الجنة؛ فإذا قيْل بالقول الأول كان تأسيسًا، وإذا قِيل بالثاني كان تكرارًا؛ لأنّه جاء بعدَه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم...﴾ أي: في الآخرة، وعلىٰ هٰذا فالأوّل أرجح.

(٢) قَوله: (لَهُ مُعَقِّبَٰتٌ): قال ابن جرير الطبري: وأولى القولين في ذٰلك بالصَّواب قولُ منْ قال: الهاء في قوله: ﴿لَهُ مُعَقِّبَٰتٌ﴾ مِن ذِكر ﴿مَنْ﴾ التي في قوله: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِالَّيْلِ﴾ وأنّ المعقّبات مِن بين يديه ومن خلفه: هيَ حرسه وجلاوزته، كما قال ذٰلك من ذكرنا قوله.

وإنما قلنا ذٰلك أولى القولين بالصواب؛ لأن قوله: ﴿لَهُ مُعَقِّبَٰتٌ﴾ أقرب إلىٰ قوله: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِالَّيْلِ﴾ منه إلىٰ ﴿عَٰلِمُ الْغَيْبِ﴾ فهي لقُربها منه أولىٰ بأنْ تكون مِن ذكره.

(٣) قَوله: (إِنَّ هَٰذَا): ذكر ابن عطية في مرجع اسْم الإشارة ثلاثة أقوال، وهي: ١- القرآن، ٢- معاني السورة، ٣- يرجع إلى الفلاح وإيثارِ الناس للدنيا؛ ثم رجّح الثالث بقوله: وهٰذا هو الأرجحُ؛ لقُرب المشار إليه.

يَحْتَمِلُ رُجُوْعُهَا إِلَىٰ مَرْجِعٍ وَاحِدٍ، وَيَحْتَمِلُ تَوْزِيْعُهَا عَلَىٰ أَكْثَرَ مِنْ مَرْجِعٍ، فَإِنَّ الأَوْلَىٰ رُجُوْعُهَا إِلَىٰ مَرْجِعٍ وَاحِدٍ؛ لأَنَّ فِيْ تَوْزِيْعِهَا عَلَىٰ أَكْثَرَ مِنْ مَرْجِعٍ تَفْكِيْكًا لِلنَّظْمِ؛ وَمِنْ أَمْثِلَةِ هٰذِهِ القَاعِدَةِ قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿لِتُؤْمِنُوْا بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ وَتُعَزِّرُوْهُ وَتُوَقِّرُوْهُ وَتُسَبِّحُوْهُ بُكْرَةً وَّأَصِيْلاً﴾ [الفتح:٩][1].

١٥- الأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيْرِ[2]، وَلا يُلْجَأُ إِلَيْهِ إِلاَّ بِحُجَّةٍ -يَجِبُ الرُّجُوْعُ إِلَيْهَا- تُثْبِتُ هٰذَا المَحْذُوْفَ؛ وَمِنْ أَمْثِلَةِ هٰذِهِ القَاعِدَةِ قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿ذٰلِكَ الكِتٰبُ لَارَيْبَ فِيْهِ﴾ [البقرة:٢][3].

كُلِّيَّاتُ القُرْآنِ

وَقَدْ كَانَ لِمُفَسِّرِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ ثُمَّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ عِنَايَةٌ بِهٰذِهِ الْكُلِّيَّاتِ.

وَالمُرَادُ بِكُلِّيَّاتِ القُرْآنِ مَا يُطْلِقُهُ بَعْضُ المُفَسِّرِيْنَ عَلَىٰ لَفْظٍ أَوْ أُسْلُوْبٍ بِأَنَّهُ يَأْتِيْ فِي القُرْآنِ عَلَىٰ مَعْنًى مُطَّرِدٍ بَعْدَ الاسْتِقْرَاءِ[4].

وَهٰذِهِ الإِطْلاقَاتُ الْكُلِّيَّةُ تُبَيِّنُ مُصْطَلَحَاتِ القُرْآنِ فِي الأَلْفَاظِ وَالأَسَالِيْبِ، فَيَكُوْنُ

---

(١) قَوْلُه: (وَتُعَزِّرُوْهُ وَتُوَقِّرُوْهُ- وَتُسَبِّحُوْهُ): واختلف العلماء في مرجع الضمائر في قوله: ﴿وَتُعَزِّرُوْهُ وَتُوَقِّرُوْهُ﴾ بعد إجماعهم على: أنَّ الضمير في ﴿وَتُسَبِّحُوْهُ﴾ عائدٌ إلى الله سبحانه وتعالىٰ؛ فقال بعضُ العلماء: مرجع الضَّمائر إلى الرسول، وقال آخرون: مرجعُها إلى الله سبحانه؛ وبناءً علىٰ هٰذه القاعدة يكونُ الراجحُ هُو القولُ الثاني، وقد اختاره الزمخشري بناءً على هٰذه القاعدة.

(٢) قَوْلُه: (الأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيْرِ): المراد بهٰذه القاعدة: أنّ الخطاب إذا كان يُفهم من غير حاجة إلى تقدير مقدَّر فلا معنىٰ لهٰذا التقدير.

(٣) قَوْلُه: (ذٰلِكَ الكِتٰبُ): قال أبو حيان: وقدْ ركبوا وجوهاً من الإعراب في قوله: ﴿ذٰلِكَ الكِتٰبُ لَارَيْبَ فِيْهِ﴾، والذي نختار منْها: أنّ قوله ﴿ذٰلِكَ الكِتٰبُ﴾ جملةٌ مستقلّة مِن مبتدأ وخبرٍ؛ لأنّه متىٰ أمكن حمل الكلام علىٰ غيرِ إضمارٍ ولا افتقارٍ كان أولىٰ أنْ يسلك به الإضمارُ والافتقار.

(٤) قَوْلُه: (بَعْدَ الاسْتِقْرَاءِ): ولاتكونُ هٰذه الإطلاقات إلا بعدَ استقراءٍ للقرآن؛ وهٰذه الأحكامُ بعد الاستقراء إمَّا أنْ تكون كليةً لاتنخرِم، وعليه فهيَ قاعدة مرجِّحة عند الاختلاف؛ لأنَّ الاستقراء التامَّ حجة؛ أو تكونَ منخرِمة بأمثلةٍ، فيبيّن المفسّر هٰذه الأمثلة؛ وعَلىٰ هٰذا تكونُ الأحكام أغلبيَّة، ويمكِن الاستِفادة منْها في التَّرجيح، كما سيأتي.

اللَّفْظُ الْكُلِّيُّ مُصْطَلَحًا قُرْآنِيًا خَاصًا.

وَإِلَيْكَ الآنَ سَوْقُ أَمْثِلَةٍ لِهٰذِهِ الكلِّيَات كَمَا ذُكِرَتْ عَنِ المُفَسِّرِيْن.

أَوَّلًا: كُلِّيَّاتُ الأَلْفَاظ: ١- قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ وَابنُ زَيْدٍ: كُلُّ شَيْءٍ فِيْ القُرْآن ﴿رِجْزٌ﴾ فَهُوَ عَذَابٌ.

٢- قَالَ مُجَاهِد: كُلُّ ﴿ظَنٌّ﴾ فِيْ القُرْآنِ فَهُوَ عِلْمٌ.

٣- قَالَ سُفْيَان بنُ عُيَيْنَةَ: مَا سَمىَّ اللهُ ﴿مَطَرًا﴾ فِيْ القُرْآنِ إلاَّ عَذَابًا.

٤- قَال ابْنُ زَيْدٍ: ﴿تَزَكَّى﴾ فِيْ القُرْآنِ كُلُّه الإِسْلام.

٥- قَالَ مُجَاهِد: كُلُّ مَا فِيْ القُرْآنِ ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ﴾ أَوْ فُعِلَ بِالإِنْسَان، فَإِنَّهُ عُنِيَ بِهِ الكافِرِ.

٦- قَال الفَرَّاء: ﴿كُتِبَ﴾ فِيْ القُرْآنِ بِمَعْنى: فُرِضَ.

٧- قَالَ ابنُ فارِس: مَا فِيْ القُرْآنِ مِنْ ذِكْرِ الـ﴿بَعْل﴾ فَهُوَ الزَّوْجُ؛ كقَولِهِ تعَالىٰ: ﴿وَبُعُوْلَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨]، إِلاَّ حَرْفًا وَاحِدًا فِيْ الصِّفَات: ﴿أَتَدْعُوْنَ بَعْلاً﴾ [الصَّفَّت:١٢٥] فَإِنَّهُ أَرَاد صَنَمًا.

٨- قَالَ الرَّاغِب: التَّثْوِيْبُ فِيْ القُرْآنِ لَمْ يَجِئْ إلاَّ فِيْ المَكْرُوْهِ.

٩- قَالَ الرَّاغِب: كُلُّ مَوْضِعٍ مَدَحَ اللهُ تعَالىٰ بِفِعْلِ الصَّلوٰةِ أَوْ حَثَّ عَلَيْهِ ذُكِرَ بِلَفْظِ الـ﴿إِقَامَةِ﴾.

١٠- قَالَ الطَّاهِرِ بنُ عاشُوْر: وَالنِّدَاء إِلَى الصَّلوٰةِ هُوَ الأَذَانُ، وَمَا عُبِّرَ عَنْهُ فِيْ القُرْآنِ إِلاَّ النِّدَاءُ.

١١- وَقَال: وَأُرِيْدَ بِالْكُفَّارِ فِيْ قَوْله: ﴿الْكُفَّارَ﴾ المُشْرِكُوْنَ، وهٰذَا اصْطِلاحُ القُرْآنِ فِيْ إِطْلاقِ لَفْظِ الْكُفَّارِ.

ثَانِيًا: كُلِّيَّاتُ الأُسْلُوْب:

١٢- قَالَ الشَّاطِبي: إِذَا وَرَد فِيْ القُرْآنِ التَّرْغِيْبُ قَارَنَهُ التَّرْهِيْبُ فِيْ لَوَاحِقِهِ أَوْ سَوَابِقِهِ أَوْ قَرَائِنِهِ، وَبِالْعَكْسِ؛ وَكَذٰلِكَ التَّرْجِيَةُ مَعَ التَّخْوِيْف.

١٣- قَالَ ابْنُ القَيِّم: طَرِيقَةُ القُرْآن أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ أَسْمَاءِ الرَّجَاءِ وَأَسْمَاءِ المَخَافَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿اِعْلَمُوْٓا أَنَّ اللهَ شَدِيْدُ الْعِقَابِ، وَأَنَّ اللهَ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ﴾ [المائدة: ٩٨].

١٤- قَالَ الشَّنْقِيْطِي: قَولهُ تعَالىٰ: ﴿تَنْزِيْلُ الْكِتٰبِ مِنَ اللهِ الْعَزِيْزِ الْحَكِيْمِ﴾ [الأحقاف: ٢]، قَدْ دَلَّ اسْتِقْرَاءُ القُرْآنِ العَظِيْمِ عَلىٰ أَنَّ اللهَ -جَلَّ وَعلاَ- إِذَا ذَكَرَ تَنْزِيلَهُ لِكِتَابِهِ أَتْبَعَ ذٰلِكَ بِبعْضِ أَسْمَاءِهِ الحُسْنىٰ المُتَضَمِّنَة صِفَاتِهِ الْعُلْيَا.

١٥- قَالَ الشَّاطبي: كُلُّ حِكَايَةٍ وَقَعَتْ فِيْ القُرْآنِ فَلا يَخْلُوْ أَنْ يَقعَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا -وَهُوَ الأَكْثَرُ- رَدٌّ لَهَا أَوْ لاَ؟ فَإِنْ وَقعَ فَلا إِشْكَالَ فِيْ بُطْلانِ ذٰلِكَ المَحْكيِّ وَكَذِبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقعْ مَعَهَا فَذٰلِكَ دَلِيْلٌ عَلىٰ صِحَّةِ المَحْكيِّ وَصِدْقِهِ.

١٦- قَال ابْنُ عَطِيَّة: سَبِيْلُ الوَاجِبَاتِ الإِتْيَانُ بِالمَصْدَرِ مَرْفُوْعًا، كَقَوْلِهِ تعَالىٰ: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوْفٍ أَوْ تَسْرِيْحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ وَسَبِيْلُ الوَاجِبَاتِ الإِتْيَانُ بِالمَصْدَرِ مَنْصُوْبًا، كَقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمّد: ٤]؛ وَلهٰذَا اخْتَلَفُوْا: هَلْ كَانَتِ الوَصِيَّة للزَّوْجَاتِ وَاجِبَة لاخْتِلافِ القِرَاءَة فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، بِالرَّفْعِ وَالنَّصب[1].

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُوْنَ، وَسَلٰمٌ عَلَى الْمُرْسَلِيْنَ، وَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ.

---

(١) قَولُه: (إلخ): قد مرَّ تفصيل هٰذه القاعدة في القاعدة: ٣٤ تحت "وجوه المخاطبات".

خَاتِمَةٌ

فِيْ قَضَايَا مُهِمَّة مِنْ قَضَايا الفَاصِلَة القُرْآنِيَّة

١- البَلِيْغ هُوَ الَّذِيْ يُرَاعِي مُطَابَقَة الكَلَام لِمُقْتَضى الحَال، فَإِذَا اقْتَضى الحَال أَنْ يَأْتِي الكَلَام مَسْجُوْعًا أَتى بِهِ كَذٰلِكَ، وَإِذَا لَمْ يَتَطَلَّبْه المَقَام لَا يَأْتِي بِهِ، وَيَأْتِيْ فِيْ كُلّ بِمَا يُنَاسِبهَا.

٢- لَيْسَ مَعْنىٰ حِرْص القُرْآن عَلىٰ حُسْن الوَقْع النَّغْمِيّ فِيْ فَوَاصِله الْتِزَام اتِّفَاق الفَوَاصِل دَائِمًا عَلىٰ صُوَر مُعَيَّنَة بِالمُوَازَنَة أَوِ المُمَاثَلَة أَوِ السَّجْع؛ لأَنَّه قَدْ يُخَالف هٰذَا الاتِّفَاق لأَمْر آخَر اسْتِدْعَاه المَقَام أَهَمّ مِنْ هٰذَا التَّوَافُق(١).

٣- إِنَّ وُجُوْه السَّجْع (مِنْ عِلْم البَدِيْع) لا تُعَدّ مُحَسِّنَة لِلْكَلَام إِلَّا بَعْد رِعَايَة المُطَابَقَة (المَذْكُوْرَة فِيْ عِلْم المَعَانِي) وَوُضُوْح الدَّلَالَة عَلَى المَعْنى المُرَاد (المَذْكُوْرَة فِيْ عِلْم البَيَان)؛ لأَنَّ مَبَاحِث عِلْم البَدِيْع تَابِعَة لِمَبَاحِث عِلْم المَعَانِي وَالبَيَان.

وَلِذٰلِكَ عَرَّفُوْا عِلْم البَدِيْع بِأَنَّه "عِلْم يُعْرَف بِه وُجُوْه تَحْسِيْن الكَلَام بَعْد رِعَايَة المُطَابَقَة وَوُضُوْح الدَّلَالَة عَلَى المَعْنى المُرَاد"؛ وَلِذٰلِكَ قَالَ الدُّكْتُوْر عَبْد الجَوَّاد: "لا تُعَدّ هٰذِه الوُجُوْه (أَيْ: وُجُوْه تَحْسِيْن الكَلَام مِنَ السَّجْع وَغَيْره) مُحَسِّنَة لِلْكَلَام إِلَّا بَعْدَهُمَا، وَإِلَّا كَانَتْ كَتَعْلِيْق الدُّرّ عَلىٰ أَعْنَاق الخَنَازِيْر"(٢).

٤- أَحْسَن القَصِيْر مِنَ السَّجْع: مَا كَانَ مُؤَلَّفًا مِنْ لَفْظَتَيْن لَفْظَتَيْن، كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ① فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ②﴾ [المرسلات: ١- ٢]؛ وَجُعِلَ مِنْه مَا يَكُوْن مُؤَلَّفًا مِنْ ثَلَاثَة أَلْفَاظ أَوْ أَرْبَعَة أَوْ خَمْسَة إِلىٰ عَشَرَة، وَمَا زَادَ عَلَى العَشَرَة فَهُوَ مِنَ الطَّوِيْل(٣).

٥- المُحَسِّنَات البَدِيْعِيَّة غَيْر المُتَكَلَّفَة فِي الكَلَام -مَعْنَوِيَّة كَانَتْ أَمْ لَفْظِيَّة- لَهَا أَثَر عَظِيْم كَمَا فِي الآيَات القُرْآنِيَّة، بَلْ إِنَّ تَرْك المُحَسِّنَات البَدِيْعِيَّة مِنَ الجِنَاس وَالطِّبَاق وَغَيْرِهِمَا -الَّتِيْ يَسْتَدْعِيْهَا المَعْنىٰ- فَهُوَ تَكَلُّف(٤).

(١) قَوْلُه: (لَيْسَ مَعْنىٰ حِرْص القُرْآن)، دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية: ١٩.

(٢) قَوْلُه: (إِنَّ وُجُوْه السَّجْع)، دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية: ١١١، ملخصا.

(٣) قَوْلُه: (أَحْسَن القَصِيْر)، دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية.

(٤) قَوْلُه: (المُحَسِّنَات البَدِيْعِيَّة)، دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية: ٦٦.

٦- إِذَا كَانَت الفَوَاصِل تَابِعَة لِلمَعَانِي وَرُوْعِيَتْ فِيهَا أُمُوْر تَتَعَلَّق بِعِلْم المَعَانِي -مِنَ الحَذْف وَالتَّقْدِيْم وَالتَّقْيِيْد وَغَيْرِهَا-، تَصِيْر رِعَايَة الفَوَاصِل أَيْضا مِنْ مُقْتَضَيَات الكَلَام؛ وَلِذَا قَالَ الدُّكْتُوْر عَبْد الجَوَّاد: "وَعَلَى هٰذَا يُمْكِن التَّوَسُّع فِيْ مَفْهُوْم الاعْتِبَارَات المُنَاسِبَة لِلمَقَام بِأَنْ تَشْمَلَ نَظْم الكَلَام بِكُلِّ خَصَائِصه مِنْ ذِكْر أَوْ حَذْف أَوْ تَقْدِيْم أَوْ تَأْخِيْر أَوْ تَعْرِيْف أَوْ تَنْكِيْر، أَوْ إِيْرَاد عَلَى سَجْعَة أَوْ فَاصِلَة مُعَيَّنَة لاقْتِضَاء السِّيَاق ذٰلِكَ"[١].

٧- قَالَ أَهْل البَدِيْع: أَحْسَن السَّجْع وَالفَوَاصِل مَا تَسَاوَت قَرَائِنه، نَحْو: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝٣٠﴾ [الواقعة:٢٨- ٣٠]؛ وَيَلِي ذٰلِكَ فِي الحُسْن مَا طَالَتْ قَرِيْنَته الثَّانِيَة، نَحْو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣﴾ [النجم:١- ٣]، بِشَرْط أَنْ لَا يَكُوْن الطُّوْلُ خَارِجا عَنْ حَدِّ الاعْتِدَال؛ أَوْ طَالَت قَرِيْنَتُه الثَّالِثَة، نَحْو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ۝٣٢﴾[٢] [الحاقة:٣٠- ٣٢].

٨- إِذَا لَمْ تَسْتَو القَرَائِن فِي اللَّفَظَات يُسْتَحْسَن أَنْ تَكُوْن كُلّ قَرِيْنَة أَطْوَل مِمَّا قَبْلهَا[٣].

٩- قَالَ الخَفَاجِي: أَمَّا الكَلَام المَنْثُوْر فَالأَحْسَن فِيْه تَسَاوِي الفُصُوْل فِيْ مَقَادِيْرِهَا، أَوْ يَكُوْن الفَصْل الثَّانِيْ أَطْوَل مِنَ الأَوَّل؛ وَعَلَى هٰذَا أَجْمَع الكِتَاب.

١٠- وَقَدْ ذَهَبَ ابْن الأَثِيْر إِلَى: أَنَّ الطُّوْل المُعْتَبَر فِي الفَقْرَة الطَّوِيْلَة يَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَى فِيْه مَجْمُوْع مَا سَبَقَهَا مِنَ الفِقَر، وَلَا يُنْظَر إِلَى طُوْل كُلّ مِنْهَا عَلَى حِدَة؛ "فَإِذَا كَانَ السَّجْع عَلَى ثَلَاث فِقْرَات -مَثَلا-، فَإِنَّ الفِقْرَتَيْن الأُوْلَيَيْن تُحْسَبَان فِيْ عِدَّة وَاحِدة، ثُمَّ بَاقِي الثَّلَاثَة"؛ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُوْن طَوِيْلَة طُوْلا يَزِيْد عَلَيْهِمَا؛ فَإِذَا كَانَتِ الأُوْلَى وَالثَّانِيَة أَرْبَع أَرْبَع لَفَظَات، تَكُوْن الثَّالِثَةُ عَشر لَفَظَات أَوْ إِحْدى عَشرَة[٤].

---

(١) قَوْلُه: (لَمَّا كَانَت الفَوَاصِل)، دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية: ١١٢.

(٢) قَوْلُه: (أَحْسَن السَّجْع وَالفَوَاصِل) دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية: ٧٠؛ فواصل الآيات: ١٤٧.

(٣) قَوْلُه: (إِذَا لَمْ تَسْتَو) دراسة بلاغية: ٧٠.

(٤) قَوْلُه: (وَقَدْ ذَهَبَ ابْن الأَثِيْر)، دراسة بلاغية: ٧١ - ٧٣.

١١- لَيْسَت رِعَايَة المُنَاسَبَة غَرْضا مُسْتَقِلا فِي الفَوَاصِل القُرْآنِيَّة، وَإِنْ كَانَتْ مُهِمَّة فِيْ ذَاتها، وَمِنْ أَدِلَّة أَهَمِيَّتها:

ا- إِذَا كَانَتِ الصِّفَة الوَاحِدَة لِلشَّيْء الوَاحِد تَخْتَلِف صِيَاغَتُهَا فَإِنَّه يُخْتَار مِنَ الصِّيَاغَة مَا يُنَاسِب الفَوَاصِل فِيْ كُلّ مَوْقَع، كَمَا فِيْ وَصْف الشَّيْطَان فِيْ كُلّ مِنَ الحَجّ وَالصَّافَّات، فَفِي الحَجّ: ﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ۝﴾ [الحج:٣]، وَفِي الصَّافَّات: ﴿حِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ۝﴾ [الصافات:٧].

ب- إِذَا كَانَ هُنَاكَ لُغَتَان فِي الكَلِمَة الوَاحِدَة فَإِنَّه يُخْتَار مِنهَا مَا يُنَاسِب الفَاصِلَة فِيْ كُلّ مَوْقَع، كَمَا فِيْ ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا۝﴾ [الكهف:١٠]، وَفِي ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا۝﴾ [الكهف:٦٦].

ج- الاقْتِصَار عَلَىٰ لُغَة وَاحِدَة فِيمَا فِيْه لُغَتَان فِي القِرَاءَة لِمُنَاسَبَة الفَوَاصِل، كَالاقْتِصَار عَلَىٰ تَحْرِيْك الهَاء فِيْ ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ۝﴾ [اللهب:٣]، وَجَوَاز تَسْكِيْن الهَاء مَعَ الفَتْح فِيْ غَيْر الفَاصِلَة كَمَا فِيْ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ۝﴾ [اللهب:١].

د- تَغْيِيْر بِنْيَة الكَلِمَة مِنْ أَجْل رِعَايَة الفَاصِلَة عَلَىٰ رَأْي البَعْض، كَمَا فِي ﴿طُوْرِ سِينِيْنَ۝﴾ [التين:٢].

المَلحوظَة: وَاعْلَمْ! مُخَالَفَة التَّنَاسُب فِيْ بَعْض فَوَاصِل السُّوْرَة الوَاحِدَة، وَبِخَاصَّة فِي الطَّوِيْل مِنْها لأَغْرَاض مُعَيَّنَة وَلا يَخْفَىٰ أَنَّ الفَصِيْح مِنَ الكَلَام الطَّوِيْل لا يَأْتِيْ كُلّه مَسْجُوْعا، بَلْ مِنْه المَسْجُوْع وَغَيْر المَسْجُوْع[1].

١٢- مَبَاحِث السَّجْع وَالفَاصِلَة القُرْآنِيَّة لَيْسَت خَاصَّة بِعِلْم البَدِيْع وَحْدَه[2].

مُحَسِّنَات الفَوَاصِل

١- إِنَّ اتِّفَاق النَّغَم فِيْ أَوَاخِر الفَوَاصِل القُرْآنِيَّة يَجْعَلُهَا أَكْثَر تَأْثِيْرا وَأَقْوى إِيْقَاعا فِي الإِحْسَاس بِالمَعْنى؛ وَلِذٰلِكَ حَكَىٰ أَنَس بْن مَالِك عَنْ قِرَاءَة النَّبِيّ ﷺ فَقَالَ: "كَانَ يَمُدّ

(١) قَوْلُه: (مُخَالَفَة التَّنَاسُب)، دراسة بلاغية: ٢٧١ -٢٧٣.

(٢) قَوْلُه: (مَبَاحِث السَّجْع)، دراسة بلاغية: ٢٧١.

مَدًّا". [البخاري: ٥٠٤٥][1].

٢- الفَاصِلَة تَقَع عِنْد الاسْتِرَاحَة فِي الخِطَاب لِتَحْسِيْن الكَلَام بِهَا[2].

٣- الفَوَاصِل قَدْ تُرِيْح نَفْس القَارِئ مِنَ البُهْر (وَالاضْمِحْلَال)، وَتُرْشِدُه إِلى إِجَادَة الوَقْف وَتَلوِيْن الصَّوْت بِحَيْث أَمَدَّتِ القُرَّاء بِأَلْوَان مِنَ التَّنْغِيْم المُؤثِّر الأخَّاذ، كَمَا فِيْ سُوْرَة الرَّحْمٰن[3].

٤- رِعَايَة المُنَاسَبَة فِي الكَلَام تَتَّفِق مَعَ فِطْرَة الإِنْسَان وَنَوَامِيْس الطَّبِيْعَة؛ وَنَوَامِيْس: جَمْع نَامُوْس، هُوَ نَامُوْس صَاحِبه: المُطَّلِع عَلىٰ سِرّه دُوْن غَيْرِهِ[4].

٥- الفَوَاصِل القُرْآنِيَّة تَجْمَع: حُسْن النَّظْم مَعَ عُذُوْبَة اللَّفْظ، وَكَثْرَة الفَائِدَة، وَحُسْن الدَّلَالَة؛ فَتَأْتِي الفَاصِلَة كَالعَاقِدَة لِلْمَعَانِي[5].

٦- قَدْ كَثُرَ فِي القُرْآن الكَرِيْم خَتْم كَلِمَة المَقْطَع مِنَ الفَاصِلَة بِحُرُوْف المَدّ وَاللِّيْن وَإِلْحَاق النُّوْن، وَحِكْمَته وُجُوْد التَّمَكُّن مِنَ التَّطْرِيْب بِذٰلِكَ[6].

٧- صِيَغ المُبَالَغَة تُحْدِث: إِيْقَاعا خَاصًّا ذَا جَرْس وَتَرَنُّم يَتَّصِل بِالنُّطْق وَالسَّمَاع، وَتُحْدِث نَغْمَة مَشُوْبَةً مَخْلُوْطَة بِالقُوَّة وَالعُنْف، نَحو: ﴿كُبَّارًا﴾ فِيْ قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح:٢٢]؛ لأَنَّ تَكْرَار الكَاف ثَلَاث مَرَّات يُعْطِي نَغْمَة الإِيْقَاع تَمَوّجَاتِهَا.

فَصِيْغَة ﴿كُبَّارًا﴾ تُفِيْد بَلَاغَة فِي المَعْنى وَوَقْعا وَتَأْثُرا شَدِيْدا عَلَى النَّفْس، وَإِيْقَاعا يُشْبِع الفَم انْتِفَاخا وَضَغْطا؛ فَتُحِسّ النَّفْس، وَكَأَنَّهَا تَنْحَدِر إِلَى الأَرْض تَعْبِيْرا عَنْ شِدَّة مَكْر الكُفَّار وَعُتُوّهِم[7].

---

(١) قَولُه: (اتِّفَاق النَّغم)، دراسة بلاغية: ١٦ ملخصًا.

(٢) قَولُه: (الفَاصِلَة تَقَع)، فواصل الآيات للمرسي: ٩.

(٣) قَولُه: (الفَوَاصِل قَدْ تُرِيْح)، فواصل الآيات للمرسي: ٧٦.

(٤) قَولُه: (رِعَايَة المُنَاسَبَة)، دراسة بلاغية: ٢٧١، معجم الغني.

(٥) قَولُه: (الفَوَاصِل القُرْآنِيَّة تَجْمَع:)، فواصل الآيات للمرسي: ٦٨.

(٦) قَولُه: (قَدْ كَثُرَ فِي القُرْآن الكَرِيْم)، دراسة بلاغية: ١٨.

(٧) قَولُه: (صِيَغ المُبَالَغَة تُحْدِث:)، دراسة بلاغية: ١٥.

٨- البَلِيْغ هُوَ الَّذِيْ يُرَاعِي مُطَابَقَة الكَلَام لِمُقْتَضى الحَال، فَإِذَا اقْتَضى الحَال أَنْ يَأْتِي الكَلَام مَسْجُوْعًا أَتَى بِهِ كَذٰلِكَ، وَإِذَا لَمْ يَتَطَلَّبْه المَقَام لَا يَأْتِي بِهِ، وَيَأْتِيْ فِيْ كُلّ بِمَا يُنَاسِبهَا[1].

٩- تَكْرِيْر الفَوَاصِل يُفِيْد مَعْنى التَّقْرِيْع وَالتَّوْبِيْخ، كَمَا فِيْ سُوْرَة الرَّحْمٰن؛ لأَنَّ فِي تَعْدِيْد الآلَاء مِنَ الرَّحْمٰن بِتَعْدِيْد النِّعَم تَبْكِيْتًا لِمَنْ أَنْكَرَهَا[2].

١٠- الفَوَاصِل تَفِي بِالْمَعَانِي المَدِيْدَة فِي إِيْجَازٍ مُعْجِز مَعَ مَا فِيْهَا مِنْ إِضْفَاء المَعَانِي الكَبِيْرَة وَالتَّصْوِيْر الدَّقِيْق[3].

١١- رُبَمَا تَجِيْء الفَوَاصِل فِيْ تَسَلْسُل عَنِيْف يُزَلْزِلُ خَوَاطِر الكُفَّار، وَيَتْرُكهُمْ فِيْ بَحْر لُجِّيٍّ مِنَ التَّفْكِيْر فِيْ ذَات الله[4].

تَنوُّع الفَوَاصِل

١- مُرَاعَاة الفَوَاصِل مِنْ خَصَائِص القُرْآن، فَمِثْل هٰذَا البَيَان الرَّائِع وَالجَرْس العَذْب يَسْرِي فِي النَّفْس سَرَيَان الرُّوْح فِي الجَسَد؛ قَالَه الصَّابُوْنِي[5].

٢- لُوْحِظ فِي الفَوَاصِل: أَنَّهَا أَكْثَر مَا تُخْتَم بِحُرُوْف المَدّ وَاللِّيْن وَالغُنَّة، كَالنُّوْن وَالمِيْم[6].

٣- فِي بَعْض السُّوَر تُلْتَزَم الأَلِف المَدِّيَّة فِيْ نِهَايَات الفَوَاصِل مَعَ التَّنَوُّع فِيْ حَرْف الرَّوِيّ، كَمَا فِيْ سُوْرَة الكَهْف وَغَيْرهَا[7].

٤- الانْتِقَالُ مِنْ مُرَاعَاة الفَوَاصِل إِلىٰ عَدَمهَا قَدْ يَكُوْن انْتِقَالا مِنَ الحَسَن إِلَى الأَحْسَن، كَقَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَاللَّهُ يَقُوْلُ الحَقَّ، وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيْلَ ۝﴾ [الأحزاب:٤]، مَعَ أَنَّ

---

(١) قَوله: (البَلِيْغ هُوَ الَّذِيْ)، دراسة بلاغية.

(٢) قَوله: (تَكْرِيْر الفَوَاصِل)، فواصل الآيات للمرسي.

(٣) قَوله: (الفَوَاصِل تَفِي بِالْمَعَانِي)، فواصل الآيات للمرسي:٥١ ملخصًا.

(٤) قَوله: (رُبَمَا تَجِيْء الفَوَاصِل)، فواصل الآيات للمرسي:٧٥.

(٥) قَوله: (مُرَاعَاة الفَوَاصِل مِنْ)، فواصل الآيات للمرسي:٨٣.

(٦) قَوله: (لُوْحِظ فِي الفَوَاصِل)، فواصل الآيات للمرسي.

(٧) قَوله: (فِي بَعْض السُّوَر)، فواصل الآيات للمرسي.

فَوَاصِله: ﴿حَكِيْمًا①، خَبِيْرًا②، وَكِيْلًا③، السَّبِيْلَ④، رَحِيْمًا⑤﴾؛ لِأَنَّه وَإِنْ كَانَت المُرَاعَاة حَسَنَة لٰكِن عَدَمهَا هُنَاكَ أَحْسَن، لأَنَّ المَقَام هُنَاكَ -وَالله أَعْلَم- هُوَ مَقَام التَّعْبِيْر عَنِ السَّبِيْل الحَقّ الَّذِيْ لَا يقْبَل الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان، وَكَأَنَّ فِي الْتِزَام بِنَاء الكَلِمَة عَلَى الأُصُوْل المَعْرُوْفَة إِشَارَة إِلىٰ: أَنَّ هٰذَا السَّبِيْل لايَقْبَل تَعْدِيْلا وَلاتَغْيِيْرا؛ وَهٰذَا الغَرْض أَقْوىٰ وَأَحْسَن مِنْ غَرْض مُرَاعَاة الفَصْل[1].

٥- القَاصِلَة تَنْتَهِي دَائِما بِصُوْتٍ مُحْدِثا إِيْقَاعا فِيْ صُوْرَة السَّجْع، قَدْ يَتَكَرَّر وَقَدْ لايَتَكَرَّر[1].

٦- الفَوَاصِل تُوَدِّي الجَرْس المُوْسِيْقِي بَيْن الآيَات المُتَوَالِيَة المُتَنَاغِمَة عَلى أَرْوَع مَايَكُوْن الأَدَاء[1].

٧- الفَوَاصِل دَائِما تَحْتَفِظ بِإِحْدىٰ صُوَر التَّوَافُق الصَّوْتِي مَعَ الفَوَاصِل السَّابِقَة وَاللَّاحِقَة لِإِحْدَاث الإِيْقَاع[1].

---

(١) قَولُه: (الانْتِقَالَ مِنْ مُرَاعَاة)، دراسة بلاغية: ١٠٤ ملخصًا.

(٢) قَولُه: (القَاصِلَة تَنْتَهِي دَائِما)، فواصل الآيات للمرسي.

(٣) قَولُه: (الفَوَاصِل تُوَدِّي الجَرْس)، فواصل الآيات للمرسي: ٥١.

(٤) قَولُه: (الفَوَاصِل دَائِما تَحْتَفِظ)، فواصل الآيات للمرسي: ٥.

أَهَمُّ المُؤَلَّفَات فِيْ عَصْرِ التَّدْوِيْن

١	جامع البيان في تفسير القرآن (الطبري)	للطبري: ٣١٠
٢	بحر العلوم	لأبي الليث السمرقندي
٣	الكشف والبيان عن تفسير القرآن	للثعلبي
٤	معالم التنزيل	للبغوي: ٥١٠
٥	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز	لابن عطية: ٥٤١
٦	الدر المنثور في التفسير بالمأثور	للسيوطي: ٩١١
٧	تفسير القرآن العظيم (المعروف بابن كثير)	لابن كثير: ٧٧٤
٨	الجواهر الحسان في تفسير القرآن	للثعلبي
٩	فتح القدير	للشوكاني
١٠	أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن	للشنقيطي: ١٣٩٣

ومِنْ أَهَمِّ المُؤَلَّفَات فِيْ التَّفْسِيْرِ بِالرَّأْي

١	الكشاف	للزمخشري: ٥٣٨
٢	مفاتيح الغيث	للرازي: ٦٠٦
٣	مدارك التنزيل وحقائق التأويل	للنسفي
٤	لباب التأويل في معاني التنزيل	للخازن
٥	البحر المحيط	لأبي حبان: ٧٤٥
٦	أنوار التنزيل وأسرار التأويل	للبيضاوي
٧	تفسير الجلالين	للمحلي، والسيوطي
٨	إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب	لابن السعود العمادي: ٩٨٢
٩	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم	للألومي: ١٢٧٠
١٠	تفسير المنار	محمد رشيد رضا: ١٣٥٤
١١	في ظلال القرآن	سيد قطب

وَمِنْ أَهَمِّ المُؤَلَّفَات فِيْ تَفَاسِيْرِ آيَات الأَحْكَام

حَسَب تَفَرُّعِ المَذاهِب الفِقْهِيَّة مِن المَذْهَب الحَنفِيْ

١	تفسير أحكام القرآن	لأبي بكر الرازي (الجصاص)
٢	التفسيرات الأحمدية في بيان الآيات الشرعية	لمُلّاجيون

مِن المَذْهَب المَالِكِي

١	تفسير أحكام القرآن	لأبي بكر بن العربي
٢	الجامع لأحكام القرآن	لأبي عبد الله القرطبي

مِن المَذْهَب الشَّافِعِيْ

١	أحكام القرآن	أبو بكر البيهقي
٢	أحكام القرآن	لإلكِيا الهراسي
٣	الإكليل في استنباط التنزيل	للسيوطي

مِن المَذْهَب الحَنْبَلِيْ

١	زاد المسير في علم التفسير	لابن الجوزي

وفي العصور الحديثة ألف عدد من العلماء كتبا في تفسير آيات الأحكام منها

١	نيل المرام في تفسير آيات الأحكام	لمحمد صديق حسن
٢	روائع البيان تفسير آيات الأحكام	لمحمد علي الصابوني
٣	تفسير آيات الأحكام	لأشرف علي
٤	تفسير آيت الأحكام	مناع القطان

وَمِنْ أَهَمِّ المُؤَلَّفَات فِيْ مَنْهَج التَّفْسِيْرِ العِلْمي

١	التفسير الكبير	للفخر الرازي
٢	الجواهر في تفسير القرآن الكريم	طنطاوي جوهري

٣	كشف الأسرار النورانية القرآنية	محمد بن أحمد اسكندراني
٤	القرآن ينبوع العلوم والعرفان	علي فكري
٥	التفسير العلمي للآيات الكوفية	حنفي أحمد

ومِنْ أَهَمِّ المُؤَلَّفَات فِيْ التَّفْسِيْر بالرَّأْيِ المَحْمُوْد

١	مفاتيح الغيب	فخر الدين الرازي: ٦٠٦
٢	أنوار التنزيل وأسرار التأويل	للبيضاوي
٣	مدارك التنزيل وحقائق التأويل	أبو البركات النسفي
٤	لباب التأويل في معاني التنزيل	علاء الدين الخازن
٥	البحر المحيط	لأبي حيان
٦	تفسير الجلالين	المحلي، والسيوطي
٧	إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم	أبو سعود العمادي
٨	روح المعاني في تفسير القرآن الكريم	شهاب الدين الآلوسي
٩	تفسير كلام المنان	عبد الرحمٰن السعدي: ١٣٧٦
١٠	محاسن التأويل	جمال الدين القاسمي: ١٣٣٢

ومِنْ أَهَمِّ المُؤَلَّفَات فِيْ التَّفْسِيْر بالرَّأْيِ المَذْمُوْم

١	تنزيه القرآن عن المطاعن	عبد الجبار الهمداني المعتزلي
٢	الكشاف	محمود الزمخشري المعتزلي
٣	مجمع البيان في تفسير القرآن	أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي
٤	تفسير كتاب الله العزيز	هود بن محكم الهُوَّاري
٥	تفسير القرآن العظيم	أبو محمد سهل التستري
٦	حقائق التفسير	أبو عبد الرحمٰن محمد بن الحسين السُلَمي
٧	الميزان في تفسير القرآن	محمد حسين الطَبَاطبائي
٨	التفسير الكاشف	محمد بن جوار مغنية

٩	هميان الزاد إلى دار المعاد	محمد بن يوسف إِطْفَيّش
١٠	البيان في تفسير القرآن	أبو القاسم الموسي الخَوئي

والمُؤلَّفات الَّتِيْ سَلَكت هٰذَا المَسْلَك، كثِيْرةٌ مِّنْها

١	تفسير المنار	محمد رشيد رضا: ١٣٧٣
٢	تفسير المراغي	أحمد مصطفىٰ المراغي
٣	تفسير القرآن الكريم	محمود شلتوت
٤	صفوة الآثار والمفاهيم	عبد الرحمٰن بن الدوسري
٥	في ظلال القرآن	سيد قطب

أَهَمُّ المُؤلَّفات فِيْ إِعْرَاب القُرآن الكَرِيْم

١	إعراب القرآن بتحقيقه	الدكتور زهير غازي زاهد: ٣٣٨
٢	إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم	ابن خالويه: ٣٧٠
٣	مشكل إعراب القرآن	مكي بن أبي طالب القيسي: ٤٣٨
٤	البيان في إعراب القرآن	أبو البركات بن الأنباري: ٥٧٧
٥	التبيان في إعراب القرآن	أبو البقاء عبد الله بن الحسين
٦	إعراب القرآن	محي الدين درويش
٧	تفسير القرآن اعراب وبيان	محمد علي الدرة
٨	الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل	عبد الواحد صالح
٩	الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه	محمود صافي

أَهَمُّ المُؤلَّفات فِيْ غَرِيْب القُرْآن

١	مجاز القرآن	أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ: ٢١٠
٢	معاني القرآن	الأخفش الأوسط: ٢١٥
٣	تفسير غريب القرآن	ابن قتيبة: ٢٧٦
٤	معاني القرآن واعراب	الزجاج: ٣٣٠

٥	العمدة في غريب القرآن	مكي بن أبي طالب القيسي: ٣١١
٦	غريب القرآن (نزهة القلوب)	محمد بن عُزير العزيري السجستاني: ٤٣٧
٧	المفردات في غريب القرآن	الراغب اصفهاني: ٥٠٢
٨	الأديب بما في القرآن من الغريب	ابن الجوزي: ٥٩٧
٩	تحفة الأديب في تفسير الغريب	أبي حبان الأندلسي: ٧٤٥
١٠	معجم ألفاظ القرآن الكريم	أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة
١١	كلمات القرآن تفسير وبيان	حسنين مخلوق

أَهَمُّ المُؤَلَّفَات فِيْ الوُجُوْه والنَّظَائِر

١	الأشباه والنظائر في القرآن الكريم	مقاتل بن سليمان البلخي: ١٥٠
٢	ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد	أبو العباس المبرد: ٢٨٥
٣	تحصيل نظائر القرآن	الحكيم الترمذي: ٢٨٥
٤	الوجوه والنظائر في القرآن الكريم	أبو عبد الله الدامغاني: ٤٧٨
٥	نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر	أبوالفرج عبدالرحمن بن الجوزي: ٥٩٧
٦	كشف السرائر في معنى الوجوه وأشباه والنظائر	ابن العماد: ٨٨٧

فِهْرِس المَوضُوْعات

القِسْم الأَوَّل في أُصُوْل التَّفْسِيْر

البَابُ الأَوَّل في المبَادِيَات

البَابُ الثَّانِيْ: فِيْ عُلُوْم القُرْآن

البَابُ الخَامِسُ في لَطَائِفِ القُرْآن

البَاب السَّادِس مِن خَصَائِص القُرْآن

القِسْم الثَّانِيْ فِيْ قوَاعِد التَّفْسِير

المراجع المخصوصة

الرقم	اسم الكتاب	اسم المصنف	المكتبة
١	أصول التفسير وقواعده	خالد عبد الرحمٰن العك	دار النفائس
٢	مباحث في علوم القرآن	مناع القطان	مكتبة وهبة، القاهرة
٣	قواعد التفسير جمعاً ودراسةً	خالد بن عثمان السبت	دار بن عفان
٤	فصول في أصول التفسير	مساعِد بن سليمان بن ناصر الطيار	دار بن الجوزية
٥	أصول في التفسير	محمد بن صالح العثيمين	دار البصيرة
٦	الإتقان في علوم القرآن	لأبي الفضل جلال الدين السيوطي	مجمع الملك الفهد
٧	الفوز الكبير في أصول التفسير	للمحدث الشاه ولي الله الدهلوي	مكتبة حجاز، ديوبند
٨	الزيادة والإحسان في علوم القرآن	للإمام محمد بن أحمد بن عقيلة المكي	جامعة الشارقة الإمارات
٩	معجم علوم القرآن	إبراهيم محمد الجرمي	دار القلم، دمشق
١٠	نفحات العبير في مهمات التفسير	الشيخ محمد شعيب الله خان المفتاحي	فيصل پبليكيشنز، ديوبند
١١	شرح مقدمة التفسير	الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري	كنوز إشبيليا، السعودية
١٢	عون الكبير	للشيخ المفتي سعيد احمد البالنبوري	مكتبة حجاز، ديوبند
١٣	التيسير في قواعد علم التفسير	للعلامة محمد بن سليمان الكافيجي	دار القلم، دمشق
١٤	المحرر في علوم القرآن	مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار	وزارة الأوقاف، قطر
١٥	علم البديع	الدكتور بسيوني عبد الفتاح فيود	مؤسسة المختار، القاهرة
١٦	البيان في علوم القرآن مع مدخل	سليمان بن صالح القرعاوي، محمد علي الحسن	مطابع الشاطئ الحديثة بالدمام
١٧	فتح الخبير في علم التفسير	للإمام الشاه ولي الله الدهلوي	مؤسسة الثاقفة واللغة، لكناؤ
١٨	أصول التفسير ومناهجه	فهد بن عبد الرحمٰن الرومي	مكتبة الملك فهد، الرياض

١٩	فواصل الآيات القرآنية	د: كمال الدين عبدالغني المرسي	المكتب الجامعي الحديث
٢٠	فواصل الآيات القرآنية دراسة	د: سيد خضر	مكتبة الآداب
٢١	دراسة بلاغية في السجع والفاصلة	د: عبدالجواد، استاذ الأزهر	الأزهر

كَيْفَ يُمْكِنُ لَنَا التَّدَبُّر فِيْ كِتَابِه المَجِيْد

١- مَا هُوَ مَوْضوْع هٰذِه السُّوْرة إجمَالا، وَمَا هُوَ مِنْ مَقَاصِدهَا.

٢- مَا مَعَانِي الأَلْفَاظ المُفْرَدَة المُستَعْمَلة فِيْ هٰذِه الآيَة، وَمَا تَحقِيْقُها لُغَة وَصَرْفًا وَاشْتِقَاقا؛ وَمَا هِيَ كَيْفِيَّة الدَّلَالَة مِنَ الحَقِيْقَة أو الالْتِزَام.

٣- هَلْ فِيْهَا مِنَ الأَلْفَاظ المُتَرَادِفة أوِ المتَقارِبَة، وَهَلْ فِيْها مَا يُعَدّ مِنَ الغَرِيْب.

٤- عَرِّفْ وُجُوْه التَّرَاكِيْب مَعْرِفَة إجمَالِيَّة، وَاشْرَحْ الإِعْرَاب الَّذِيْ يَتَوقَّفُ عَلَيْه تَحدِيْد المَعْنىٰ.

٥- بَيِّنْ مَا فِيْه مِنْ إيْجَاز الحَذْف، وَوَضِّحْ مَا فِيْه مِنْ إيْجَاز القِصَر.

٦- مَا هُوَ التَّفْسِيْر الإجْمَالِي لِهٰذِه الآيَة.

٧- مَا هُوَ سَبَب النُّزُوْل مِنَ الأَسْبَاب العَامَّة؛ وَهَلْ فِيْه تَعْرِيْض يَدُلُّ عَلىٰ سَبَب خَاصّ لِنُزُوْله.

٨- مَا هُوَ فِيْهَا مِنَ العُلُوْم الخَمْسَة المَنصوْصَة؛ وَمَا فِيْها تَذْكِيْر وَعِبَر بِذِكْر آلَاء الله أوْ بِأَيَّام الله أوْ بِالمَوْت وَمَا بَعْدَه لِتَتَذَكَّر بِه.

٩- مَا هِيَ الأَحْكَام الَّتِيْ نَفْقَه وَنَسْتَنْبِط مِنْ هٰذِه الآيَة مِنْ عِلْم الأَحْكَام.

١٠- هَلْ فِيْهَا مِن مُعْتَقَدَات أَهْل المَذَاهِب البَاطِلَة مِنَ اليَهُوْد وَالنَّصَارىٰ وَالمُشْرِكِيْن وَأَعْمَالِهِمْ، وَبِأَيِّ أَسْلُوْب رَدّ القرآنُ مُعْتَقَدَاتِهِم الوَاهِيَة مِنْ عِلْم الجَدَل.

١١- مَا وَجه التَّكْرَار فِيْمَا جَاءَ مُكَرَّرا مِنَ الأَلْفَاظ وَالآيَات وَالقِصَص.

١٢- بَيِّنْ الوُجُوْه البَلَاغِيَة مِنَ المَعَانِي وَالبَيَان وَالبَدِيْع، وَمَا فِيْهَا مِنْ: رِعَايَة مُقْتَضَى الحَال المَذْكُوْرة فِي المَعَانِي -بِحَسَب أَبْوَابِهَا الثَّمَانِيَة مِنْ أَحْوَال جُزْء الكَلَام وَالجُمْلَة وَالجمَل المُتَعَدِّدَة-؛ وَأَسْلُوْب البَيَان مِنَ التَّشْبِيْه وَالاسْتِعَارة وَالمَجاز وَالكِنَايَة؛ وَمَا هِيَ مِنْ صَنَائِع الكَلَام بِحَسَب المُحَسِّنَات البَدِيْعِيَّة.

١٣- مَا هِيَ العَلَاقَة بَيْن أَوَّل الآيَة وَآخِرهَا، وَمَا هِيَ المُنَاسَبة بَيْن مَضمُوْن الآيَة وَبَيْن أَسْمَاء الله الحُسْنىٰ المَذْكُوْرَة فِي الآيَة.

١٤- وَعَلى أَيِّ فَاصِلَة تُبْنَى الآيَة.

١٥- مَا هِيَ الخَوَاصّ الَّتِي تَتَعَلَّق بِالنَّظْم، وَيَرْتَفِع بِهَا شَأْن الكَلَام فِيْ هٰذِه الآيَة.

١٦- أَهِيَ مِنْ قَبِيْل المُحْكَم أَمْ مِنَ المُتَشَابِه.

١٧- هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيْل المَنسُوْخ الَّتِيْ ذَكَرَهَا السُّيُوْطِي وَالإِمَام المُحَدِّث الدِّهْلَوِي.

١٨- مَا تَفْسِيْر هٰذِه الآيَة مِنْ قَبِيْل التَّفْسِيْر بِالرِّوَايَة وَبِالدِّرَايَة وَبِالإِشَارَة.

١٩- هَلْ فِيْهَا سَبَب مِنْ أَسْبَاب الصُّعُوْبَة الَّتِيْ لا يَتَيَسَّرُ بِهَا الفَهْم.

٢٠- مَا هِيَ المُنَاسَبَة بَيْن الآيَات أوِ السُّوَر إِنِ اقْتَضَاهُ النَّظْم وَالسِّيَاق.

٢١- مَا هِيَ المُنَاسَبَة بَيْن مَطْلَع السُّوْرَة وَخَاتِمَتِهَا.

هٰذَا الكِتَابُ

* وَمِنْ عُلُوْمِ القُرْآن: عِلْم أُصُوْل التَّفسِيْر الذِيْ نَال اعْتنَاءًا بَالغًا وَاهِتمَامًا زَائِدا مِنْ قِبَل المُحقِّقِيْن وَالبَاحِثِيْن، وَلَم يَدّخرُوا جُهْدًا فِي حلّ مَسَائل هٰذَا الفَنّ الشَّرِيْف عَبْر العُصُوْر؛ وَلٰكِن المَنهَج الدِرَاسي الحَالِي مَازَال يَقتَضِي مِنَ الأَوْسَاط العِلمِيَّة أَنْ تُقَدِم إلِيْهَا كِتَابا وَجيْزا جَامعًا يَملأُ الفَرَاغ المُتوَاجِد فِي هٰذَا المَوضُوْع وَيَكُوْن سَائِغا سَهْلا لِهُوَاة هٰذَا الفَنّ الشَّرِيْف. فَالكِتَاب الَّذِي بَيْن أَيْدِيْنَا مَا أَسْمَاه المُؤلِّف بـ "رَوْحُ القَدِيْر فِي أُصُوْل التَّفسِيْر": يَستَطِيْع أَنْ يَّملأُ الفَرَاغ.

(الشَّيْخ مُحَمَّد يُوْنُس التَّاجْفُوْرِي)

* فَجَزى الله الأَخ الصَالِح أَبَا القَاسِم الهِمَّت نَغرِى الغُجرَاتي (مُدرِّس العُلُوْم الإِسْلامِيَّة بِمدْرَسة دَعوَة الإِيْمَان، الوَاقعَة بِتكُوْلي، غُجرَات الجَنوبيّة) بِأَنه قَام بِتأْلِيْف كِتَاب مُسمّى "رَوْحُ القَدِيْر فِي أُصُوْل التَّفسِيْر" بِأُسلُوْب فَائِق لَائِق لِلتشْجيْع؛ قَدْ قَدَّم بحْثا مُوجزًا، وَلٰكِن شَاملاً حَوْل العَناوِين التَّالِيَة...

.. فَهٰذا الكِتَاب كِتَاب نَافِع مِن حَيْث المقَرّرَات الدِرَاسِيَّة، لَو اهْتُمّ بِتدرِيْسه قَبْل تَرجَمَة القُرْآن بِاللُّغَات المُختلِفة السَّائدَة فِي هٰذَا الزَّمَان، وَقَبْل دِرَاسَة التَّفسِيْر المُسَمى بـ "جَلالَين" لَكَان النَّفع أَوْقَع فِي النُّفوْس، وَأَزيَد تَأْثيْرًا عَليْهَا.

(الشَّيْخ: خَالِد سَيْف الله رَحْمَانِيْ)

* وَقَد نَظرتُ فِي هٰذَا الكِتَاب وَتَصَفّحْتُه مِن مَواضعَ مُتعدِّدةٍ مُختلِفةٍ، ووَجَدتُّه -بِحَمد الله تَعَالى- كِتَابًا جَامعًا لِلأَشْتَات، وَحَاويًا عَلى الأَطْرَاف، وَحَافلًا بِالفَوائِد، وَأَرجُو أَنَّه يَكُوْن لِطالِب عُلوْم القُرْآن مُفيْدًا نَافعًا، وَيَسُدّ حَاجَات الدَارِسِيْن وَالبَاحِثِيْنَ وَالمُعَلِّمِين وَالمُتعَلِّمِين. (الشَّيْخ: محمَّد شُعَيْب الله خَان المِفْتَاحي)

هٰذَا الْكِتَابُ

* وَمِنْ عُلُوْمِ الْقُرْآنِ: عِلْمُ أُصُوْلِ التَّفْسِيْرِ الَّذِيْ نَالَ اعْتِنَاءً بَالِغًا وَاهْتِمَامًا زَائِدًا مِنْ قِبَلِ الْمُحَقِّقِيْنَ وَالْبَاحِثِيْنَ، وَلَمْ يَدَّخِرُوْا جُهْدًا فِيْ حَلِّ مَسَائِلِ هٰذَا الْفَنِّ الشَّرِيْفِ عَبْرَ الْعُصُوْرِ، وَلٰكِنِ الْمَنْهَجُ الدِّرَاسِيُّ الْحَالِيُّ مَازَالَ يَقْتَضِيْ مِنَ الْأَوْسَاطِ الْعِلْمِيَّةِ أَنْ تُقَدِّمَ إِلَيْهَا كِتَابًا وَجِيْزًا جَامِعًا يَمْلَأُ الْفَرَاغَ الْمُتَوَاجِدَ فِيْ هٰذَا الْمَوْضُوْعِ وَيَكُوْنُ سَائِغًا سَهْلًا لِهُوَاةِ هٰذَا الْفَنِّ الشَّرِيْفِ. فَالْكِتَابُ الَّذِيْ بَيْنَ أَيْدِيْنَا مَا أَسْمَاهُ الْمُؤَلِّفُ بِـ "رُوْحُ الْقَدِيْرِ فِيْ أُصُوْلِ التَّفْسِيْرِ": يَسْتَطِيْعُ أَنْ يَمْلَأَ الْفَرَاغَ.

(الشَّيْخ مُحَمَّد يُوْنُس التَّاجْفُوْرِي)

* نَجْزِي اللهُ الْأَخَ الصَّالِحَ أَبَا الْقَاسِمِ الْهَنْت تَغْرِي الْغُجْرَاتِيّ (مُدَرِّس الْعُلُوْم الْإِسْلَامِيَّة بِمَدْرَسَة دَعْوَةِ الْإِيْمَانِ، الْوَاقِعَة بِتَكُوْلِي، غُجْرَات الْجَنُوْبِيَّة) بِأَنَّه قَامَ بِتَأْلِيْفِ كِتَابٍ مُسَمًّى "رُوْحُ الْقَدِيْرِ فِيْ أُصُوْلِ التَّفْسِيْرِ" بِأُسْلُوْبٍ فَائِقٍ لَائِقٍ لِلتَّشْجِيْعِ، قَدْ قَدَّمَ بَحْثًا مُوْجَزًا، وَلٰكِنْ شَامِلًا حَوْلَ الْعَنَاوِيْنِ التَّالِيَةِ..

.. فَهٰذَا الْكِتَابُ كِتَابٌ نَافِعٌ مِنْ حَيْثُ الْمُقَرَّرَاتِ الدِّرَاسِيَّةِ، لَوِ اهْتُمَّ بِتَدْرِيْسِهِ قَبْلَ تَرْجَمَةِ الْقُرْآنِ بِاللُّغَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ السَّائِدَةِ فِيْ هٰذَا الزَّمَانِ، وَقَبْلَ دِرَاسَةِ التَّفْسِيْرِ الْمُسَمّٰى بِـ "جَلَالَيْنِ" لَكَانَ النَّفْعُ أَوْقَعَ فِي النُّفُوْسِ، وَأَزْيَدَ تَأْثِيْرًا عَلَيْهَا.

(الشَّيْخ: خَالِد سَيْف الله رَحْمَانِي)

* وَقَدْ نَظَرْتُ فِيْ هٰذَا الْكِتَابِ وَتَصَفَّحْتُهُ مِنْ مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَوَجَدْتُهَا -بِحَمْدِ اللهِ تَعَالٰى- كِتَابًا جَامِعًا لِلْأَشْتَاتِ، وَحَاوِيًا عَلَى الْأَطْرَافِ، وَحَافِلًا بِالْفَوَائِدِ، وَأَرْجُوْ أَنَّهُ يَكُوْنُ لِطَالِبِ عُلُوْمِ الْقُرْآنِ مُفِيْدًا نَافِعًا، وَيَسُدُّ حَاجَاتِ الدَّارِسِيْنَ وَالْبَاحِثِيْنَ وَالْمُعَلِّمِيْنَ وَالْمُتَعَلِّمِيْنَ. (الشَّيْخ: مُحَمَّد شُعَيْب الله خَان الْمِفْتَاحِي)

